

دعاء مستجاب :

اسال الله الكريم المامه على احسن الوجوه والملها والمها واعجلها ، وانفعها في الآخرة والدنيا ، واكثرها انتفاعا به واعمها فالدة لجميع المسلمين ...

[الشبيخ محيى الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٢ إ

الجزء الثالِث عَشرٌ

وهو الجزء الثاني من تكملة هذا الشرح

بق المر محمد تجيب الطبعى دنيس قسم السنة وعلوم الحديث بجامعة ام درمان الاسلامية

مَرِّحَتُبُمُ الْأَرْسِيَانَ جُدَة - الْمُلَكَة الْعَرَبِيَة الْسَعُودية

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الحجــر

(اذا ملك الصبى أو المجنون مالا حجر عليه فى حاله ، والدليل عليه قوله تعالى : ((وابتلوا البتامي حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشــــدأ فادفعوا اليهم أموالهم)) (١) .

فدل على أنه لا يسلم اليه المال قبل البلوغ والرشد) ..

الشرح الحجر في اللغة المنع والتضييق، ومنه سمى الحسرام حجراً وقال الله تعالى « ويقولون حجرا محجورا » (٢) أي حراماً محرماً ، ويسمى العقل حجراً وقال تعالى: « هل في ذلك قسم لذي حجر » (٦) سمى حجراً لمنعه صاحبه من ارتكاب القبائح » وما يضر العاقبة ، وسمى حجسر البيت حجراً لأنه يمنع من الطواف به و وفي الشريعة منع الانسان من التصرف في ماله بسبب خاص ، وهو اما لمصلحة الغير ومنه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو الوارث وللغرماء مطلقاً ، واما لمصلحة النفس وهو مقصود الباب ،

أما الأحكام فالمحجور عليهم نمانية ، ثلاثة حجر عليهم لحق أنفسهم ، وخمسة حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى وخمسة حجر عليهم لحق غيرهم ، فالذين حجر عليهم المفلس الذي يحجر عليه والمجنون والسفيه ، والمحجور عليهم لحق غيرهم فهم المفلس الذي يحجر عليه نحق الغرماء ، والمريض لحق الورثة ، والعبد القن ، والمكاتب ، بفتح التاء لحق المكاتب بكسرها ، والمرتد لحق المسلمين .

⁽١) من ألاية ٦ من سورة النساء . [

⁽٢) من الآية ٢٢ من حسورة الفرقان ٠٠.

والأصل فى ثبوت الحجر على الصبى قوله تعالى: (١) « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا » والأبلاء: الاختبار • قال تعالى: « هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا » (١) أى ليختبركم •

واليتيم من مات أبوه وهو دون البلوغ • قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد الحلم » وقوله تعالى : « اذا بلغوا النكاح » ، فوضع الايناس موضع الوؤية فى قوله تعالى « آنس ملن جانب الطور ناراً » (٢) أى رأى •

روى أنها نزلت فى ثابت بن رفاعة وفى عمه « لما توفى رفاعة وترك ابنه صغيراً ، أتى عم ثابت الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: ان ابن أخى يتيم فى حجرى فما يحل لى من ماك ؟ ومتى أدفع اليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية » •

قال الشافعى رضى الله عنه: فلما علق الله تعالى دفع المال الى اليتيام البلوغ ، وايناس الرشد ، علم أنه قبل البلوغ ممنوع من ماله محجور عليه فيه ، والدليل على ثبوت الحجر على السفيه والصبى والمجنون قوله تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمال وليه بالعدل » (٤) والسفيه يجمع المبذر لماله والمحجور عليه لصغر ، والضعيف يجمع الشيخ الكبير الهانى والضغير المجنون .

فأخبر الله تعالى بأن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم فيما لهم وعليهم فلله على ثبوت الحجر عليهم و واختلفوا في الحجر على غير العليم الفاقه بأحكام الحلال والحرام ، فرجح بعضهم وجوب الحجر عليه و قال القرطبي في جامع الأحكام: وأما الجاهل بالأحكام وان كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تدبيره قلا يدفع اليه المال لجهله بفاسد البياعات وصحيحها وما يحل وما يحرم

^{. (1)} الآية ٦ من سورة النساء ٠ (٢) الآية ٢ من سورة الملك ٠

⁽٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ا

⁽٣) من الآية ٢٦ من سورة القصص

منها ، وكذلك الذى مثله فى الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالربا وغيره • والله أعلم • ا هـ •

(فائدة) في أهلية الأداء: ان الأهلية هي صلاحية الشخص المكلف لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً وتتم به العقود ، وقد نص القانون المدنى في مادته ٤٦ «كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون » وقسم الدكتور السنهوري في الوسيط ص ٢٦٨ العقود من حيث الأهلية الى أربعة أقسام: ١ مقود اغتناء كالهبة بالنسبة للموهوب له ، ٢ مقود ادارة ، وهي عقود ترد على الشيء لاستغلاله كالايجار بالنسبة الى المؤجر ، ٣ مقود تصرف كالبيم ، عمود تبرع كالهبة بالنسبة للواهب ، فمن كانت تصرف كالبيم ، عمود الماشرة الاغتناء والادارة بمفرده ، ولا يصلح وحده لماشرة عقود التبرع ، وأما اذا لماشرة عقود التبرع ، وأما اذا الأهلية منعدمة كالصبي غير المميز ، فانه لا يصلح لشيء من همسذه الأقسام الأربعة ا ه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وينظر في ماله الأب تم الجد لانها ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح ، فان لم يكن أب ولا جد نظر فيه الوصى نائب عن الأب والجد فقدم على غيره ، وان لم يكن وصى نظر السلطان ، لأن الولاية من جهة القرابة قد سقطت فثبتت للسلطان كولاية النسكاح ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : فان لم يكن أب ولا جد نظرت الآم لانها أحدد الأبوين فثبتت لها الولاية في المال كالأب ، والمذهب أنه لا ولاية لها لانها ولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للأم كولاية النكاح) .

الشعرح الأحكام: اذا ملك الصبى مالا، فان الذي ينظر في ماله أبوه ان كان عدلا، فان لم يوجد الأب أو كان من لا يصلح للنظر، كان النظر الى الجد أبى الأب اذا كان عدلا، لأنه ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح فان مات الأب وأوصى الى رجل

بالنظر في مال ابنه وهناك جد يصلح للنظر ، ففيه وجهان (المذهب) أنه لا تصلح الوصية اليه ، بل النظر الى الجد ، (الثانى) حكاه في الابانة ، وبه قال أبو حنيفة : ان النظر الى الوصى لأنه قائم مقام الأب ، وليس بشى ، لأن الجد يستحق الولاية بالشرع فكان أحق من الوصى ، فان لم يكن أب ولا جد نظر الوصى من قبلهما ، فان لم يكونا ولا وصيهما فهل تستحق الأم النظر ؟ فيه وجهان ، قال أبو سعيد الاصطخرى : تستحق النظر في مال ولدها، لأنها أحد الأبوين ، وقال أحمد بن حبل : ان عمر أوصى الى حفصة (والثانى) وهو المذهب : أنه لا وصية لها ، بل النظر الى السلطان ، وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى الى امرأته قال : لا تكون المرأة وصيا ، فان فعل حولت الى رجل من قومه اه ، (قلت) ولأنها ولاية بالشرع فلم تستحقها الأم كولاية النكاح ، ولأن قرابة الأم لا تنضمن تعصيباً ، فلم تنضمن ولاية لقرابة الخال ، فان قلنا بقول أحمد والاصطخرى ، فهل يستحق أبوها وأنها الولاية عند عدمها ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يتصرف الناظر في ماله الا على النظر والاحتياط ، ولا يتصرف الا فيما فيه حظ واغتساط ، فأما مالاحظ فيسه كالعتق والهسة والحساباة فلا يملكه ، لقوله تعالى ((ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن)) ولقوله صلى الله عليه وسلم : [ولا ضرر ولا ضرار] وفي هذه التصرفات أضرار بالصبي فوجب أن لا يملكه ، ويجوز أن يتجر في ماله ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة] ،

الشرح حديث عبد الله بن عمرو « من ولى يتيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » رواه عبد الرزاق وابن جرير عنه بسند صحيح ، وسبق للامام النووى استقصاء رواياته فى كتاب الزكاة •

اما الأحكام فلا يجوز للناظر في مال الصبى أن يعتق منه اولا أن

يكاتب، ولا يهب ولا يحابى فى البيع لقوله تعالى: « (١) ولا تقربوا مال اليتبم الا بالتي هي أحسن » •

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : وأحب أن يتجر الوصى بأموال من يلي عليه ولا ضمان • وجملة ذلك أنه يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله م سواء كان التاجر أبا أو جدا أو وصيا أو ميتاً من قبل الحاكم لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولى ينيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » •

(قلت) ولأن ذلك أحظ للمولئي عليه لتكون نفقته من الربح و هكذا قال عامة أصحابنا الا الصيمرى ، فانه قال : لا يتجر له فى هذا الزمان لفساده وجور السلطان على التجار ، بل يشترى له الأرض ، أو ما فيه منفعة ، فان اتجر له نم يتجر له الا فى طريق مأمون ولا يتجر له فى البحر فانه مخوف ، فان قيل فقد روى أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أبضعت أموال بنى محمد بن أبى بكر رضى الله عنهم (قلنا) يحتمل أن يكون ذلك فى موضع مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على ملىء نفسها ان هلك ، قال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال ، أو بالدين على ملىء

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويبتاع له العقار لأنه يبقى وينتفع بغلته ، ولا يبتاعه الا من مأمون لأنه اذا لم يكن مأمونا لم يأمن أن يبيع مالا يملكه ولا يبتاعه في موضع قد أشرف على الخراب أن يخاف عليه الهلاك لأن في ذلك تفريراً في المال ويبنى له العقار ويبنيه بالآجر والطين ولا يبنيه باللبن والحصى ، لأن الآجر يبقى واللبن يهلك والحصى يجحف به والطبين لا ثمن له والجص يتناثر ويذهب ثمنيه والطين لا يتناثر ، وأن تناثر فلا ثمن له ولأن الآجر لا يتخلص من الجص اذا أراد نقضه ويتلف عليه ويتخلص من الطين فلا يتلف عليه ولا يبيع له بالعقار في موضعين (أحدهما) أن تدعو اليه ضرورة بان يفتقر الى نفقة وليس له مال غم ه ولم

⁽¹⁾ من الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

يجد من يقرضه . (والثانى) أن يكون له في بيعه غبطة ، وهو أن يطلب منسه باكثر من ثمنه فيباع له ويشترى ببعض الثمن مثله ، لأن البيع في هسلين الحالين فيه حظ وفيما سواهما لا حظ فيه فلم يجز ، وأن باع العقار وسال الحاكم أن يسجل له نظر ، فأن باعه الأب أو الجد سجل له ، لاتهما لا يتهمان في حق الولد ، وأن كان غيرهما لم يسجل حتى يقيم بيئة على الضرورة أو الفيظة لانه تلحقه التهمة فلم يسجل له من غير بيئة ، فأن بلغ الصبى وأدعى أنه باع من غير ضرورة ولا غبطة ، فأن كان الولى أبا أو جدا فالقول قوله وأن كان غيرهما لم يقبل الا ببيئة لما ذكرناه من الفرق ، فأن بيع في شركته شقص ، فأن كان الحظ في أخذه بالشفعة لم يترك ، وأن كان الحظ في الترك لم يأخذ ، لانا بيئا أن تصرفه على النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، فأن ترك الشفعة والحظ في تركها ثم بلغ الصبى وأراد أن يأخذه ، فالمنصوص أخذ والحظ في الأخذ فبلغ وأراد أن يرد .

ومن اصحابنا من قال: له أن ياخذ ، لأنه يملك بعد البلوغ التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لاحظ فيه ، وقد بلغ فجاز أن يأخذ ، وأن لم يكن فيه حظ وهذا خطأ ، لأن له أن يتصرف فيما لاحظ فيه أذا كان بانيا ، وهنا قد سقط بعفو الولى فسقط فيه أختياره ، فأن بلغ وادعى أنه ترك الشفعة من غير غبطة فالحكم فيه كالحكم في بيع العقار وقد بيناه) .

الشرح الأحكام: يجوز أن يبتاع له العقار لأنه أقل غرراً ، لأنه ينتفع بعلته مع بقاء أصله ، قال أبو على فى الافصاح: ولا يشتريه الا من ثقة أمين يؤمن جحوده فى الثمن وحيلته فى افساد البيع لاتباعه فى موضع قد أشرف على الهلاك بزيادة ما أوقعته بين طائفتين ، فان ذلك تغرير مائه ، ويجوز أن يبنى له العقار اذا احتاج اليه الا أن يكون الشراء أحظ له فيشرى له ذلك ، واذا احتاج الى البناء ، قال الشافعي رضى الله عنه : يبنى له بالآجر والطين ، ولا يبنى له باللبن والحصى ، لأن اللبن يهلك ، والآجر بيقى والحصى يلزق ، فريما احتيج الى نقض شيء من الآجر فلا يتخلص من الحصى ، ولأن الحصى يجحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً الحصى ، ولأن الصحى يجحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً على قول الشافعى : « وهذا أولى من الآجر ، لأنها أكثر بقاء ، وأقل مؤنة » ،

(قلت) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة ورأى أن يبني

بالخرسانة المسلحة ، وكان فى ذلك ما يعود على الصبى بفائدة مع حفظ ماله _ لاسيما فى زماننا هذا _ الذى يكون للتعمير والبناء صيانة ونماء ، كان له ذلك بل كان هو الأفضل ، والله تعالى أعلم •

فرع وان ملك الصبى عقاراً لم يبع عليه الا فى موضعين و أحدهما) أن يكون له فى بيعه غبطة كأن يكون له شركة من غيره ، أو مجاورة لغيره فيبذل الغير فيه بذلك أكثر من قيمته ، ويوجد له مثل بأقل مما باع به فيجوز له بيع العقار عليه لذلك ، وكذلك اذا كان له عقار قيد أشرف على الهلاك بالفرق أو بالخراب ، فيجوز له بيعه عليه لأن النظر له فى ذلك البيع ، فاذا باع الأب أو الجد عليه عقاراً فرفع ذلك الى الحاكم وسأله امضاءه وتسجيله عليه أمضاه وسجله له ، لأن الظاهر من حالهما أنهما لا يبيعان الا ما له فيه حظ .

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟ قال ابن الصباغ: سمعت القاضي أبا الطيب يقول: فيه وجهان (أحدهما) لا يحتاج الى ذلك ، بل يكتفي بالعدالة الظاهرة ، كما قلنا في شهود النكاح . (والثاني) يحتاج الي الشبوت لولايتهما عنده كما يحتاج الى ثبوت عدالة الشهود عنده • وأما اذا رفع الوصى أو أمين الحاكم البيع اليه والتسجيل عليه وامضاءه ففيه وجهان (أحدهما) وهو المشهور أنه لا يمضى ذلك حتى تقوم عنده البينة على الحظ أو الغبطة له • لأن غير الأب والجد يلحقه التهمة فلم يقبل قول مــن غير بينة بخلاف الأب أو الجد • (والثاني) ذكر القاضي أبو الطيب في المجرد أنه يقبل قولهما من غير بينة ، كالأب والجد . قال ابن الصباغ : وهذا له عندى وجه لأنه اذا جاز لهما التجارة في ماله فيبيعان وبشتريان ولا يعترض الحاكم عليهما جاز أيضاً في العقار ، فان بلغ الصبى وادعى أن الأب أو الجد باع عليه عقاراً في غير غبطة ولا حاجة ، فإن أقام بينة على ما ادعاه حكم له به ، وإن لم تقم بينة فالقول قول الأب أو الجد مع يمينه • وإن باع غير الأب والجد عليه كالوصى وأمين الحاكم • فلما بلغ ادعى أنه باع عليه من غير بينة، لأن التهمة تلحقه ، وبهذا لا يجوز له أن يشترى مال الولى عليه في نفسه فلم يقبل قوله من غير بينة ، بخلاف الأب والجد .

فسرع وان يبع شقص فى شركة الصبى ، فان كان للصبى حظ فى الأخذ بان كان له مال يربد أن يشترى له به عقاراً ، أخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يربد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو يبع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يربد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو يبع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، فان أخذ له الولى فى موضع يرى له الحظ فى الأخذ ، فبلغ الصبى وأراد أن يرد ما أخذ له الولى لم يملك ، لأن ما فعله الولى مما فيه الحظ لا يملك الصبى بعد بلوعه رده ، واذا ترك الولى الأخذ له فى موضع رأى الحظ له فى الترك ، فأر د الصبى بعد بلوغه أن يأخذه فقيه وجهان :

من أصحابنا من قال له ذلك ، لأنه بعد بلوغه يملك التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لا حظ له ، والمنصوص ليس له ذلك ، لأ نالولى قد اختار الترك بحسن نظره ، فلم يكن له نقض ذلك كما لو أخد له والحظ فى الأخذ فانه لا يملك الصبى بعد البلوغ الرد ، فان ادعى بعد البلوغ أن الولى أخذ والحظ فى الترك أو الترك والحظ فى الأخذ ، فان أقام بينة على ذلك حكم له به ، وان لم يقم بينة فان كان الولى أبا أو جداً ، فالقول قولهما مع يمينهما ، وان كان غيرهما من الأولياء لم يقبل قوله من غير بينة ، كما ذكرنا من الفرق قبل هذا والله تعالى أعلم .

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه ومن مصالح الصبى أن الولى يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ، ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه ، وهى مصلحة أخروية ودنيوية ، أما أخروية فظاهر لأنه وان لم يكن مكلفاً لكن الجسد النابت من الحلال الطيب أزكى عند الله وأعلى درجة فى الآخرة من غيره ، وأما دنيوية المحلال الجسد الناشىء على الحلال ينشأ على خير ، فيحصل له مصالح الدنيا والآخرة ،

وقد يكون بتركه اجتناب الشبهات يبارك الله له في القليل الحلال فيكفيه

ويرزقه من حيث لا يحتسب ، فهذه المصالح محققة ، والفائدة الدنيوية التى يكتسبها بالمعاملة دنيوية محضة فتعارضت مصلحتان أخروية ودنيوية ، ورعاية الآخرة أولى من رعاية الدنيا ، فكان الأحوط والأصلح لليتيم ترك هسده المعاملة ، فقد يقال يكون المستحب تركها ، وقد يزاد فيقال يجب تركها لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (١) فالأحسن في الدنيا والآخرة حلال قطعا ، وغير الأحسن فيهما يمنع قطعا ، والأحسن في الآخرة دون الدنيا اذا راعينا مصلحة الآخرة وقدمناها على الدنيا صار أحسن مسن الآخرة ، فهو أحسن مطلقاً ، فان تيسر متجر ابتغي فعله ، والا فلا يكلف الله نفسا الا وسعها ، ويأكل ماله خير من أن يأكله غيره ، والله أعلم ا هـ م

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة فباعها بمائة نسسيئة ، فالبيع باطل لانه باع بدون الثمن ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة من غير رهن لم يصح البيع لانه غرر بالمال ، فان باع بمائة نقدا وعشرين مؤجلا واخذ بالعشرين رهنا جاز ، لانه لو باعها بمائة نقدا جاز فلان يجوز وقد زاده عشرين أولى ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة واخذ بها رهنا ففيه وجهان ، (احدهما) لا يجوز لانه اخرج ماله من غير عوض ، (والثاني) يجوز ، وهو ظاهر النص ، وقول ابي اسحاق لانه باع بربح واستوثق بالرهن فجاز ،

(فصلل)ولا يكاتب عبده ولو كان بأضعاف القيمة لانه ياخذ العوض من كسبه وهو مال له فيصير كالعتق من غير عوض) .

الشرح الأحكام: ينبغى أن لا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة أى راحة نفس، فإن كانت له سلعة يريد بيعها، وهى تساوى مائة نقدا، أو مائة وعشرين نسيئة ، فإن باعها بمائة نسيئة لم يصح بيعها، سواء أخذ بها رهنا أو لم يأخذ، لأن ذلك دون ثمن المثل، فإن باعها بمائة نقداً وعشرين نسيئة وأخذ بالعشرين رهنا جاز، لأنه قد زاد خيراً ووثيقة .

^{.. (1)} من الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

وأن باعها بمائة وعشرين نسيئة ولم يأخذ بها رهنا لم يجز ؛ لأنه غسرر بماله • وأن باعها بمائة وعشرين نسيئة وأخذ بالجميع رهناً ففيه وجهان •

(أحدهما): لا يجوز ؛ لأن فى ذلك تغريراً بالمال ، وقد يتلف الرهن •

(والثانى): يصح وهو قول أبى اسحق وأكثر أصحابنا ، لأنه مأمور بالتجارة وطلب الربح ولا يمكنه الا ذلك ، فعلى هذا يشترط أن يكون المشترى ثقة مليئاً لأنه أن لم يكن ثقة ربما رهن مالا يملكه ، وأذا لم يكن مليئاً فربما تلف الرهن فلا يمكن استيفاء الحق منه .

ويشترط أن يكون الرهن يفى بالدين أو أكثر لأنه ربما أفلس أو تلف ما فى يده ، فاذا لم يمكن استيفاء الحق من الرهن كان وجود الرهن كعدمه .

وهل يشترط الاشهاد مع ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى .

ف رع قال الصيمرى : ولا يجوز أن يشترى له متاعاً بالدين ويرهن من ماله لأن الدين مضمون والرهن أمانة ، فان فعل كان ضامنا . والله أعلم .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يسافر بماله من غير ضرورة لأن فيه تفريرا بالمال ، ويروى « ان السافر وماله على قلت) أي على هلاك ، وفيه قول الشاعر :

بفاث الطبير أكثرها فراخا وام البساز مقبلات نزور

(فصـل) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف عليه الهلاك في الحضر لحريق أو نهب جاز أن يسافر به لأن السفر ههنا أحوط) .

الشرح قوله «قلت"» اذا قلتها بفتح القاف وسكون اللام كانت النقر فى الجبل واذا قلتها بفتح القاف وكسر اللام كانت الهلاك والمقلت المهلكة ، والمقلات الناقة التي تضع واحدا ثم لا تحمل ، والبيت للعباس ابن مرداس وقال: في اللسان هو قول كثير أو غيره وآخذ على المصنف استشهاده بهذا البيت في المعنى الذي أراده ، فإن معناه أن بغاث الطير ، وهو طائر دون الرخكمة بطيء الطيران ، وهو طير لايصيد ولا يرغب أحد في صيده

نحقارة شأنه • ومنه المثل « استنسر البغاث » فيمن يلبس غبر لباسه متظاهراً بالشجاعة وهو جبان ، وعليه قول من قال :

ان البغاث بأرضنا يستنسر •

أى أن الضعيف يصير بأرضنا قوياً تكثر فراخه فى حين أن أم الصه قر مقلات نزور •

أما اللقات وقوله « نزور » أى قليلة الفراخ جداً ، والمقابلة والمشاكلة بين بعاث الطير فى كثرة فراخها ، وبين أم الصقر وهى قليلة الفراخ واضحة ، وليس فيها معنى أن المقلات هى المهلكة .

أما الأحكام فانه لا يجوز أن يسافر بماله من غير ضرورة بالأن فى ذلك تغريراً بالمال وتعريضاً له للهلاك ، وقد قيل (ان المسافر وماله على قلت) أى هلاك ، ويؤخذ على المصنف قوله (روى) وهو ما يوهم أنها خبر أو أثر والصواب أنها ليست حديثا صحيحا أو غير صحيح الا ما أخرجه السلفي من أخبار أبي العلاء المعرى ، وكذلك الديلمي في مسند الفردوس من هذا الوجه أيضاً والصواب ما قاله ابن منظور صاحب لسان العرب في مادتها : (وقال أعرابي : ان المسافر ومتاعه لعلى قلكت) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف من نهب أو غرق أو حريق جاز أن يسافر به الى حيث يأمن عليه ، لأن ذلك أمر تسوغه الضرورة وتدعو اليه ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة ، لانه يخرجه من يده فلم يجز ، فان خاف من نهب أو حريق أو غرق ؛ أو أراد سفراً وخاف عليه جاز له الايداع والاقراض ، فأن قدر على الايداع دون الاقراض أودع ، ولا يودع الا ثقة ، وأن قدر على الاقراض دون الايداع أقرضه ، ولا يقرضه الا ثقة ملينا ، لأن غير الثقة يجحد ، وغير الملىء لا يمكن أخذ البعل منه ؛ فأن أقرض ورأى أخذ الرهن عليه أخذ ، وأن ترك الرهن لم يأخذ ، وأن قدر على الايداع والاقراض فالاقراض أولى ، لأن القرض مضمون بالبعل والوديعة غير مضمونة

فكان القرض احوط ، فان ترك الاقراض واودع ففيه وجهان (احدهما) يجوز لأنه يجوز كل واحد منهما ، فاذا قدر عليهما تخير بينهما (والثاني) لا يجوز لقوله تعالى: ((ولا تقربوا مال اليتيم الابالتي هي احسن) (۱) والاقراض ههنا احسن فلم يجز تركه ، ويجوز أن يقترض له اذا دعت اليه الحاجة ويرهن ماله عليه لأن في ذلك مصلحة له فجاز) ٠٠

الشرح اذا خاف على ماله من نهب أو غرق أو حريق ولم يقدر الولى على المسافرة به ، أو أراد الولى السفر الى موضع لا يمكنه نقل المال اليه ، أو يحتاج في نقله الى مؤنة مجحفة جاز أن يودعه أو يقرضه في هذه الأحوال ، فان قدر على الايداع دون الاقراض أودعه ثقة ، وان قدر على الاقراض دون الايداع أقرضه ثقة مليئاً وأشهد عليه ، لأن غير الثقة يجحد وغير الملى الا يمكن أخد المال منه أو بدله اذا تلف ، فان رأى أن المصلحة والحظ في أخذ المرهن أخذه ، وان رأى أن « التي هي أحسن » في ترك الرهن تركه ولم يأخذه بأن يكون الموضع مخوفاً وكان الولى ممن يرى سقوط الحق يتلف الرهن ، لأنه لاحظ له في أخذ الرهن مع ذلك ، وان قدر على الاقراض فيه وجهان (أحدهما) يحوز لأن كل واحد منهما يجوز فيمسيز بينها الولى لا يجوز ، لأن الاقراض أحظ له ، فاذا نزل الأحظ ضمن ،

فسسرع فأما الاقراض له فيجوز اذا دعته الى ذلك حاجة للنفقة عليه والكسوة أو النفقة على عقره المتهدم اذا كان له مال غائب فتوقع قدومه أو ثمرة ينتظرها يفي بذلك ، وان لم يكن له شيء ينتظر فلا حظ له في الاقراض ، بل يبيع عليه شيئا من أصوله ويصرف في نفقته .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل)وينفق عليه بالعروف من غير اسراف ولا اقتار ، لقوله تعالى (والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) (٢) وان راىأن يخلط ماله بماله في النفقة جاز لقوله تعالى : (((٢) ويسئلونك عن اليتامي قل

⁽١) الآية ٣٤ من سورة الأسراء -

⁽۲) من الآية ٦٧ من سورة الغرقان ،

⁽٢) - من الآية ٢٢٠ من سِورة اليقرة

اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح » فان بلغ الصبى واختلفا في النفقة فان كان الولى هو الآب أو الجد فالقول قوله . وان كان غيرهما ففيه وجهان (أحدهما) يقبل ، لأن في اقامة البيئة على النفقة مشبقة فقبل قوله (والثاني) لا يقبل قوله "ها لا يقبل في دعوى الضرر والفبطة في بيع العقار) .

الشرح ينبغى أن ينفق عليه ويكسوه من غير اسراف ولا اقتار لقوله تعالى « والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » وان كان الصبى مكتسبا قال أبو اسحق المروزى: أجبره الولى على الاكتساب لنفقته وحفظ عليه ماله ، لأن ذلك أحظ له ه

فسرع فاذا رأى الولى أن الحظ للمولى عليه يخلط نفقته مع نفقته ، بأن كان اذا خلط دقيقه بدقيقه بدقيقه كان أرفق به فى المؤنة وأكثر له فى الخبز ، جاز له الخلط ، لما روى آنه لما نزل قوله تعالى « ان الدين يأكلون آموال انيتامى ظلماً انما يأكلون فى بطونهم نارا، وسيصلون سعيراً (۱) » تجنباً صحاب النبى صلى الله عليه وسلم اليتامى وأفر دوهم عنهم ، فنزل قوله تعالى « وان تخالطوهم فاخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح، ولو شاء الله لأعنتكم (۲) أى لضيق عليكم ، لأن العنت الضيق وان كانت الفائدة والمصلحة فى افراده نم تجز الخلطة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (۱)

فسرع فان بلغ الصبى واختلف هو والولى فى قدر نفقته ، فان كان الولى أباً أو جدا _ فان ادعى أنه أنفق عليه زيادة على المنفعة بالمعروف _ لزمهما ضمان تلك الزيادة لأنه مفرط ، وان ادعيا النفقة بالمعروف فالقول قولهما مع أيمانهما لأنهما غير متهمين .

وان كان الولى غيرهما كالوصى وأمين الحاكم • وادعيا النفقة بالمعروف ، فهل يقبل قولهما من غير بينة ؟ فيه وجهان • (أحدهما): لا يقبل قولهما من غير بينة ، كما لا يقبل ذلك منهما فى دعوى بيع العقار • (والثانى): يقبل

⁽١) الآية ١٠ من بنورة النساء .

⁽٢) الآية ٢٢٠ من سورة المبقرة

⁽٢) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

قولهما مع أيمانهما • قال ابن الصباغ : وهو الأصح لأن اقامة البينة على ذلك تتعذر بخلاف البيع فانه لا يتعذر عليه اقامة البينة عليه (قلت) ويجب على الولى اذا كان في البلد ظام يسود فيه التوثيق والتسجيل ، وكان من السهل على الولى أن يحمل للنفقات والابتياعات وثائق كالفواتير الصادرة عن أطراف البائعين فيجب عليه حينئذ أن يتبع ابتياعاته بوثائقها الدالة عليه لا يختلط ماله بمال الصبى ولا ينسى شيئاً يكون قد أنفقه عليه أو يترك لذاكرته أمر استحضار ما اشتراه له فيضرب في عمايات الجزاف ، فيقرب مال البتيم بغير التي هي أحسن • وقوله تعالى : « الا بالتي هي أحسن » تفضى سوره ، وأدق وسائله وأضبط البابه ، ومن ثم تكون الآية نصاً في الأخذ بنظام الوثائق المكتوبة ، لأنها هي الأحسن ، والله أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أراد أن يبيع ماله بماله فان كان أبا أو جداً جاز ذلك لانهما لا يتهمان في ذلك لكمال شفقتهما ، وأن كان غيرهما لم يجز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((لا يشترى الوصى من مال اليتيم)) ولأنه متهم في طلب الحظ له في بيع ماله من نفسه فلم يجعل ذلك اليه) .

الشرح حديث: «لا يشترى الوصى من مال اليتيم » لفظه فى سنن الدارمى من قول مكحول: حدثنا محمد بن المبارك حدثنا يحيى بن حمزة عن ابن وهب عن مكحول قال: «أمر الوصى جائز فى كل شىء الا فى الابتياع، واذا باع بيعا لم يقبل » قال الدارمى: وهو رأى يحيى بن حمزة •

اذا ثبت هذا فانه يجوز للاب والجد أن يبيعا ما لهما من الصحيمي ويشتريا ما له لأنفسهما اذا رأيا الحظ فى ذلك لأنهما لا يتهمان فى ذلك و قال الصيمرى: فيحتاج أن يقول: قد اشتريت هذا لنفسى من ابنى بكذا ، وبعت ذلك عليه ، فيجمع بين لفظ البيع والشراء ، قال: وغلط بعض أصحابنا وقال: تكفيه النية فى ذلك من غير قول ، لأنه لا يخاطب نفسه ، قال العمرانى: وليس بشىء ، لأنا قد أقمناه مقام المشترى فى لفظ الشراء ومقام البائع فى

لفظ البيع ، ولو احتاج الى قرض فأقرضه أبواه أو جده وأخد من ماله رهناً ، قال الصيمرى : فيه وجهان ، الأصح : أنه يجوز الا أن يكون أقرضه متطوعاً ، ثم أحب أن يأخذ بعد ذلك منه رهناً ، فلا يكون له .

وأما غير الأب والجد من الأولياء ، كالوصى وأمين الحاكم (الحارس أو الناظر) فلا يجوز أن يبيع ماله من الصبى ، ويتولى هو وحده طرفى العقد ، ولا يجوز أن يشترى ماله بنفسه وقد استدل المصنف بخبر « لا يشسترى الوصى من مال اليتيم » ولأن غير الأب والجد يتهم فى ذلك فلم يجز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أراد أن يأكل من ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز ، لقوله تعالى : ((ومن كان غنيا فليستعفف)) (١) وأن كانفقياً جآز أن يأكل ، لقوله تعالى : ((٢) ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)) وهل بضمن ألبدل ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يضمن ، لأنه أجيز له الآكل بحق الولاية فلم يضمنه كالرزق الذي يأكله الامام من أموال المسلمين (والثاني) أنه يضمن ، لأنه مال لفيره أجيز له أكله للحاجة ، فوجب ضمانه كمن اضطر الى مال غيره) .

الشرح عن عائشة رضى الله عنها فى قوله تعالى: « ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » أنها نزلت فى ولى اليتيم اذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف • وفى لفظ « أنزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيراً أكل منه بالمعروف » متفق عليه •

وعن عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده « أن رجلا أتی النبی صلی الله علیه وسلم فقال : انی فقیر لیس لی شیء ولی بنیم ، فقال : کل من مال بنیمك غیر مسرف ولا مبذر ولا متأثل » رواه البخاری ومسلم وأحمد فی مسنده ، والنسائی وأبو داود وسكت عنه أبو داود ، وقال ابن حجر فی الفتح : اسناده قوی ،

⁽۱) ، (۲) الآية ٦ من سورة النساء .

واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؟ فقال قوم هو القرض اذا احتاج ، ويقضى اذا أيسر ، قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وابن جبير والشعبى ومجاهد وأبو العالية ، وهو قول الأوزاعى ، ولا يتسلف أكثر من حاجته .

قال عمر رضى الله عنه: «ألا انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم، ان استغنيت استعففت، وان افتقرت أكلت بالمعروف و فاذا أيسرت قضيت » وروى عبد الله بن المبارك عن عاصم الأحول عن أبى العالية « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال: قرضاً و تم تلا قوله تعالى: « فاذا دفعتم اليهم أمو الهم فأشهدوا عليهم » (١) وقول ثان روى عن ابراهيم وعطاء والحسن البصرى والنخعى وقتادة: لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل والحسن البصرى والنخعى وقتادة: لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل ون الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الكتان ولا الحلل ، وقال زيد بن أسلم: ان الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: « (١٠) ان الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً انصا يأكلون في بطونهم ناراً » و

وذهب أبو يوسف الى أنها منسوخة بقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» (٢) وهذا ليس بتجارة ، وبقول أبى يوسف قال من قبله مجاهد ، ومن بعده الكليا الطبرى ، وعليه اذا أراد الولى أن يأكل من مال الصبى أو المولى عليه ، فأن كان الولى غنيا لم يجز له أن يأكل منه ، وأن كان فقيراً وقد انقطع عن أى عمل الا على مال المولى عليه ، وليس له مورد للكسب لنفسه ، فقد قال الشافعى رضى الله عنه : فله أن يأخذ من ماله أقل الأمرين من كفايته ، أو أجرة عمله لقوله تعالى : « ولا تأكلوها أجرة عمله لقوله تعالى : « ولا تأكلوها

⁽¹⁾ آلاية ٦ من سورة النسأء ٠

⁽٢) الآية ١٠ من منورة التساء ٠

⁽٣) الآية ٢٩ من سورة النساء

اسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » (١) .

فمعنى قوله تعالى: (بداراً أن يكبروا) أى لا تأكلوا أموال اليت امى مبادرة لئلا يكبروا فيأخذوها و ولأنه يستحق ذلك بالعمل والحاجة وهكذا ذكر عامة أصحابنا وذكر المصنف أنه اذا كان فقيراً جاز له أن يأكل من غير تفصيل مولعله أراد باطلاقه ما ذكر غيره و وهل يضمن الولى ما أكله بالبدل؟ قال العمراني في البيان: فيه وجهان و (أحدهما) يجب عليه ضمانه في ذمته الوالتاني) لا يجب لأن الله أباح له الأكل ولم يوجب الضمان ولأن ذلك استحقه بعمله في ماله ، فلم يلزمه رد بدله كالمستأجر ، والله أعلم و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد ، لقوله تعالى : «حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهسسم أموالهم » فأما البلوغ فأنه يحصل بخمسة أشياء ، ثلاثة يشترك فيها الرجل والرأة ، وهي الإنزال والسن والانبات واثنان تختص بهما الرأة ، وهما الحيض والحبل .

فأما الانزال فهو انزال المنى ، فمتى انزل صار بالفا ، والدليل عليه قوله تعالى : «واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا (٢) » فأمرهم بالاستئذان بعد الاحتلام ، فدل على أنه بلوغ ، وروى عطية القرظى : «عُرِضْنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن قريظة ، فمن كان محتلماً أو نبتت عانته قتل » فلو لم يكن بالفا لما قتل ، وأما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سسنة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : «عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزنى ولم يرنى بلغت ، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فرآنى بلغت فاجازنى » .

وأما الانبات فهو الشعر الخشن الذي ينبت على العانة؛ وهو بلوغ في حق الكافر، والدليل عليه ما روى عطية القرظي قال: «كنت فيمن حكم فيهم سعد

⁽¹⁾ الآية ٦ من سورة النساء (٠)

⁽٢) من الآية ٨٥ من صورة النور ..

ابن مماذ رضى الله عنه ، فشكوا فى أمن اللرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظروا فأن كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فأذا عانتى لم تنبت ، فجعلونى فى اللرية ولم أقتل)) وهل هو بلوغ فى نفسه ؟ أم دلالة على البلوغ ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه بلوغ ، فعلى هذا هو بلوغ فى حق المسلم ، لأن ما كان بلوغاً فى حق الكافر كان بلوغاً فى حق المسلم كالاحتلام والسن (والثانى) أنه دلالة على البلوغ ، فعلى هذا هل يكون دلالة فى حق المسلم ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه دلالة لما رؤى محمد بن يحيى بن حبان ((أن غلاماً من الأنصار شبب بامرأة فى شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجسده أنبت ، فقال لو أنبت الشعر لحددتك)) .

(والثاني) أنه ليس بدلالة في حق السيلم وهو ظاهر النص ، لأن السيلمين يمكن الرجوع الى أخبارهم ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقهم ، والكفار لا يمكن الرجوع إلى أخبارهم ؛ فجعل ذلك دلائة في حقهم ، ولأن الكافر لا يسمستفيد بالبلوغ الأ وجوب الحرية ، ووجوب القتل ، فلا يتهم في مداواة العانة بما ينبت الشيعر ، والمسلم يستقيد بالبلوغ التصرف والكمال بالاحكام فلا يؤمن أن يدارى العانة بما ينبت الشعر ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقه ، فأما الحيض فهو بلوغ ، لما روى أن النبي صلى ألله عليه وسلم قال لأسماء بنت أبي بكسر الصديق رضي الله عنهما ((أن المرأة أذا بلفت المحيض لا يصلح أن يرى منها ألا هذا وهذا » وأشار الى الوجه والكف ، فعلق وجوب الستر بالمحيض وذلك تكليف ، فعدل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف وأما الحبل فهدو دليسل على البلوغ ، فاذا حبلت حكمنا بأنها بالغ ، لأن الحبل لا يكون الا بانزال الماء ، فدل على البلوع ، فاذا كانت المرأة فها زوج فولدت حكمنا بأنها بائع من قبل الوضع بستة أشهر ، لأن ذلك أقل مدة الوضع ، وأن كانت مطلقة وأتت بولد يلحق الزوج ، حكمنا بأنها بالغ من قبل الطلاق . وان كان خنثي فخرج المني مين ذكره أو الدم من فرجه لم يحكم بالبلوغ ، لجواز أن يكون ذلك من العضييو الرَّائِد ، فأن حرج اللَّي من الذكر ، والدم من الفرج فقد بلغ ، لانه أن كان رجلا فقد أمنى ، وإن كأن أمرأة فقد حاضت) .

الشرح قوله تعالى: «حتى اذا بلغوا النكاح» أى الحلم لقوله تعالى: «واذا بلغ الأطفال منكم الحلم (١)» وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء • ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، واثنان يختصان بالنساء ،

⁽¹⁾ من الآية ٨٥ من سورة النور .

وهما الحيض والحبل • فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما •

أما حديث ابن عمر « عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث » فقد أخرجه البخاري في الشهادات ، والمغازي ، ومسلم في الأمارة ، وأبو داود في الحدود ، وابن ماجه في الحدود ، وأحمد في مسنده ج ٣ ص ٢٩٤ ، وأما حديث عطية القرظى فسيأتى بعد قليل ، وأما حديث « اذا بلغت المرأة المحيض » الحديث فقد أخرجــه أبو داود حدثنــا يعقوب أبن كعب الانطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد ابن بشير عن قتادة عن خالد قال يعقوب: ابن دريك عائشة رضي الله عنها أن أسماء دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها وقال لها : « يا أسماء ، ان المرأة أذِا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا • وأشار الى وجهه وكفيه » • قال أبو داود : هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة رضى الله عنها و وأما محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدنى فقد توفى سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبعين ومعنى ذلك أن بينه وبين عصر عمر قريبًا من الأربعين سنة ، ولذا جاء الخبر المخزومي فهو قرشي مكي، وكانت أكثر تشبيباته في مكة وهو من أهلها، فهو ليس من المهاجرين ولا من الأنصار يعنى لا في العير ولا في النفير •

واختلفوا فى الثلاث ، فأما الانبات والسن فقال الأوزاعى والشافعى وابن حنبل: خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم ، وهو قول ابن وهب وأصبغ وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينسة ، واختاره ابن العربى فى أحكام القرآن ، وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذه السن ،

واحتجوا بحديث ابن عمر الذى أخرجه البخارى ومسلم وأحمد وأصحاب السنن الأربعة ، اذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز ، ولم يجز يوم أحد ، لأنه كان ابن أربع عشرة سنة ، قال أبو عمر ابن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنه أو

جحده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أمراء الأجناد « ألا تضربوا الجزية الا على من جرت عليه المواسى » وقال عثمان رضى الله عنه فى غلام سرق « انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه » وقال عطية القرظى ، وهو من صغار الصحابة ، ولم يعرف له نسب وليس له سوى هذا الحديث : « عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى » رواه البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى وصححه .

وقال مالك مرة: بلوغه بغلظ صوته وتنشق أرنبته ، وعن أبى حنيفة رواية أخرى تسع عشرة وهى الأشهر ، وقال فى الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر ، وقال داود الظاهرى: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ، ولو بلغ أربعين سنة ، فأما الانبات فمنهم من قال: يستدل به على البلوغ ، روى عن ابن القاسم وسالم ، وقال مالك مرة ، والشافعي فى أحد قوليه ، وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور ، وقيل: هو بلوغ الا أن يحكم به فى الكفار فيقتل من أنبت ، ويجعل من لم ينبت فى الذرارى ، قاله الشافعي فى القول الآخر لحديث عطية القرظى ، ولا اعتبار فى الخضرة والزغب ، وانما يترتب الحكم على الشعر ،

وقال مالك: العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب: « لو جسرت عليه المواسى لحددته » قال أصبغ: قال لى ابن القاسم: وأحب الى "أن لا يقام عليه الحد الا باجتماع الانبات والبلوغ ، قال ابن العربى: اذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السن فكل عدد يذكرونه من السنين فانه دعوى ، والسن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولاقام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الانبات في بنى قريظة ، فمن عذيرى ممن ترك آمرين اعتبرهما النبى صلى الله عليه وسلم لفظاً ، الله عليه وسلم فيتأوله ، ويعتبر ما لم يعتبره النبى صلى الله عليه وسلم لفظاً ، ولا جعل الله له في الشريعة نظراً على أن ابن العربى تبعاً لأمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز تأول حديث ابن عمر في الأنفال وأن موجبه الفرق بين مسن

يطيق القتال ويسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة ومن لا يطيقه فلا يسلهم له فيجعل فى العيال ، وهو الذى فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث والله تعالى أعلم •

وأما سعد بن معاذ الذي حكَّمه الرسول في أمر بني قريظة ورضوا به حكماً فهو أبو عمر سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن يزيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخررج بن عسرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسى الأشهلي المدني سيد الأوس • وأمــه كبشـــة بنت رافع أسلمت ولها صحبة أسلم ســعد على يد مصعب بن عمير رضي الله عنه حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً الى المدينة يعلم المسلمين أمور دينهم ، فلما أسلم سعد قال لبني عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على " حرام حتى تسلموا فأسلموا ، وكان من أعظم النساس بركة في الاسلام، ومن أنفعهم لقومه م وشهد بدرا وأحسدا والخنسدق وقريظة ، ونزلوا على حكمه ، فحكم فيهم بقتــل الرجال وســــبى الذرية . فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى، وتوفى شهيداً عام الخندق من جرح أصابه من قتال الخندق وثبت في صــحيحي البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . (اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ) وفى صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه مثله • قال العلماء :اهتزاز العرش فرح الملائكة بقــــدومه لما رأوا من منزلته •

وفى الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه وتنعجب منه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : والذى نفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة خير من هذا وألين » وفى الصحيحين عن أنس مثله وفى رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذى نفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة أحسن من هذا) وفى الصحيحين عن أبى سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم • أو قال : خيركم » وفى الترمذى عن أنس قال :

لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون : ما أخف جنازته وذلك لحكمه فى قريظة فقال النبى صلى الله عليه وسلم (ان الملائكة كانت تحمله) قال الترمذى : هذا حديث صحيح ومناقب سعد كثيرة مشهورة وأنشدوا .

وما اهتز عرش الله من موت هالك

سيمعنا به الالسمعد أبي عمرو

وروى له البخارى حديثاً من رواية ابن مسعود فيه معجزة من معجزات النبى صلى الله عليه وسلم •

فسرع قال العمراني في البيان: فأما الانزال فمتى خرج منه المئي وهو الماء الأبيض الدافق الذي يخلق منه الولد في الجماع أو في النوم أو اليقظة فهو بلوغ لقوله تعالى: «واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا» فلما أمر الأطفال بالاستئذان اذا احتلموا دل على أنهم قد بلغوا لأنهم قبل ذلك لم يكونوا يستأذنون م وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبى حتى يحتلم » رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه والحاكم عن على وعمر رضى الله عنهما .

وهل يكون الاحتلام بلوغا من الصبية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون بلوغا لقوله صلى الله عليه وسلم: « وعن الصبى حتى يحتلم » فخص الصبى بالاحتلام (والثانى) وهو طريقة أصحابنا البعداديين أنه بلوغ ، كما روت أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت: « سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة رضى الله عنها: فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فبم يشبهها ولدها ؟ » ، وفى رواية « فبم الشبه » ثم قال صلى الله عليه وسلم : « اذا رأت ذلك فلتغتسل » رواه الجماعة فأمرها بالاغتسال ، فثبت أنها مكلفة ، وأما السن فهو أن يستكمل الرجل والمرأة خمس عشرة سنة .

وحكى المسعودي وجها لبعض أصحابنا أن البلوغ يحصل بالطعن في أول

سنة الخمس عشرة ، والأول أصح ، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله ، وقال أبو حنيفة لا يبلغ الغلام الا بتسع عشرة سنة وهى رواية محمد رضى الله عنه ، وفى رواية الحسن اللؤلؤى عنه أذا بلغ ثمان عشرة سنة ، أما الجارية فتبلغ اذا بلغت تسع عشرة سنة ، وقال مالك كقول داود ليس البلوغ حد فى السن ،

دلیلنا حدیث ابن عمر رضی الله عنهما : « عرضت علی رسول الله صلی الله علیه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنی وعرضت علیه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنی فی المقاتلة » ولا بیجاز فی المقاتلة الا بالغ ، فدل علی ما قلناه ، وروی أنس رضی الله عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « اذا استكمل الغلام خمس عشرة سنة كتب ما له وما علیه ، وأخذت منه الحدود » رواه البیهقی ، قال فی التلخیص : وسنده ضعیف ،

وأما الانبات فهو انبات الشعر القوى الذي يحتاج الى الموسى ، لا ألزغب الأصفر حول العانة وحول الفرح ، ولا يختلف المذهب أنه اذا ثبت ذلك للكافر حكم ببلوغه ، وهل هو بلوغ فيه أ أو لا دلالة له على البلوغ ؟ فيه قولان : (أحدهما) أنه بلوغ فى نفسه ، لأن ما حكم به بالبلوغ كان بلوغ بنفسه كالاحتلام (والثاني) أنه ليس ببلوغ فى نفسه ، وانسا دلالة على البلوغ ، لأن العادة جرت أنه لا يظهر الا فى وقت البلوغ ، فاذا قلسا : انه بلوغ فى حق الكافر كان بلوغا فى حق المسلم ، الأن ما كان بلوغا فى حق الكافر كان كذلك فى حق المسلم كالاحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ فى حق الكافر وانما هو دلالة على البلوغ فهل يجعل ذلك دلالة فى حق المسلم كالمحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ فى منهم من قال : فيه وجهان ، ومنهم من قال : فيه قولان : (أحدهما) أنه دلالة على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ فى حق الكافر كان دلالة وعلما على البلوغ فى حق المسلم كالدمل ، (والثاني) أنه لا يكون دلالة على البلوغ عند المسلم ، لأنه يمكن الرجوع الى معرفة سسن المسلم ، لأنه مولود بين المسلم ، لأنه يمكن ذلك فى سن الكافر هكذا قال صاحب البيان ، المسلمين ، ولا يمكن ذلك فى سن الكافر هكذا قال صاحب البيان ،

(قلت) وهو دليل على أن النظام عند المسلمين فى عنفوان مجدهم جعلهم ورخون لمواليدهم فى زمن كانت تسود العالم الفوضى والعشوائية حتى فى

تحديد سن الذرية بين غير المسلمين ، فمتى يعود المسلمون الى سابق مجدهم فيسبقوا أمم الأرض بنظامهم وعلومهم وقوتهم وايمانهم ؟ وتلك لعمرى عمد المجد الذى تدين الدنيا لهم بها ، فاللهم بصرنا وافتح قلوبنا للايمان • ولقد رأيت شعوباً وقبائل من المسلمين لا يعرف الواحد متى ولد ، ولا يعرف كم مضى من سنى عمره ، وعندما يريد السفر يملى أى سن يروقه ، وقد يقتطع من حقيقة سنه بضعة أعوام تجعله فى سن أبنائه .

وقال أبو حنيفة : الأنبات لا يكون بلوغاً ولا دلالة على البلوغ في حق المسلم وآلكافر .

دلیلنا ما روی عطیة العوفی أن رسول الله صلی الله علیه وسلم «حکم سعد بن معاذ رضی الله عنه فی بنی قریظة فحکم بسبی ذراریهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من جرت علیه الموسی فأمر أن یکشف عن مؤتزریهم فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ینبت فهو من الذراری فبلغ ذلك النبی صلی الله علیه وسلم فقال : لقد حکمت فیهم بحکم الله من فوق سبعة أرقعة » .

قال الصيمرى: وكيف يعرف الانبات؟ قيل: يدفع اليهم شمع أو طين رطب يلزقونه الموضع، وقيل يلمس ذلك من فوق ثوب ناعم، وقيل يكشف حالا بعد حال وهو الصحيح لأن سعداً رضى الله عنه أمر بكشف بنى قريظة، وأما خضرة الشارب، ونؤول العارضين ونبات اللحية، وخشونة الحلق، وقوة الكلام، وانفراج مقدم الأنف، ونهود الثدى، فليس شيء من ذلك بلوغاً لأنه قد يتقدم على البلوغ وقد يتأخر عنه،

وأما الحيض فهو بلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقبل الله صلاة امرأة تحيض الا بخمار » فجعلها مكلفة بوجود الحيض » فدل على أنه بلوغ ، وأما الحمل فانه ليس ببلوغ في نفسه ، وانما هو دلالة على البلوغ ، فاذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها المنى لقوله تعالى: « خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب » .

فاذا وضعت المرأة الحمل حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع بسستة أشهر ،

ان كانت ذات زوج ، لأن ذلك قدر مدة الحمل عندنا ، وان كانت مطلقة فأتت بولد يلحق الزوج حكمنا أنها كانت بالغة قبل الطلاق ، وأما الغلام الذى شبب فى شعره فهو عمر بن أبى ربيعة وكانت له جولات فى الغزل على عهد عمر ومن بعده ، وقوله (شبب بامرأة فى شعر) التشبيب النسيب يقال هو يشبب بها أى يذكرها فى شعره واشتقاق التشبيب من وجهين (أحدهما) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن حال الطفولية (والآخر) أن يكون من الجلاء يقال شب وجه الجارية اذا جلاه وأبدى ما يخفى من محاسنه ،

فرع وأما الخنثى المشكل فاذا استكمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشن على عانته حكم ببلوغه ، لأنه يستوى فى ذلك الرجل والمرأة ، فان حمل زال اشكاله ، وبان أنه امرأة ، وحكم بأنه بالغ قبل الوضع ، وان خرج المنى منه من أحد الفرجين لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون خرج منه الدم من فرج النساء لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون رجلا ، وهذا عضو زائد ، وان خرج منه المنى من الفرجين حكم ببلوغه ، لأن خروج المنى من فروج الرجال والنساء لم بلوغ ،

قال الشافعي رضي الله عنه : وأن حاض وأمنى لم يبلغ •

واختلف أصحابنا فيه فقال الصيمرى: اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال لم يحكم ببلوغه ، وقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا: يحكم ببلوغه ، لأنه ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كانت امرأة فقد حاضت ، وما ذكره الشافعى رضى الله عنه فله تأويلان (أحدهما) أنه أراد أمنى وحاض من فرج واحد (والثانى) أراد حاض وأمنى ، فان قيل : هلا جعلتم خروج المنى منه من أحد الفرجين ، دليلا على بلوغه ؟ كما جعلتم خروج البول دليلا على ذكوريته وأنوثيته ، فالجواب أن البول لا يخرج الا من الفرج المعتاد ، والمنى قد يخرج من المعتاد وغيره ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فأما ايناس الرشد فهو اصلاح الدين والمال ، فاصلاح الدين أن لا يرتكب من المعاصى ما يسقط به العدالة ، واصلاح المال أن يكون حافظاً لماله غير مبدر ويختبره الولى اختبار مثله من تجارة ان كان تاجرا أو تناء أن كان تائنا أو اصلاح أمر البيت أن كانت أمرأة واختلف أصحابنا في وقت الاختبار فمنهم من قال : لا يختبر في التجارة الا بعد البلوغ ، لأن قبل البلوغ لا يصبح تصرفه ، فلا يصح اختباره ، ومنهم من قال : يختبر قبل البلوغ لقوله تعالى : «وابتلوا البتامي وهم الصفار ، (وابتلوا البتامي حتى اذا بلغوا النكاح » فأمر باختبار البتامي وهم الصفار ، فعلى هذا كيف يختبر ؟ فيه وجهان (احدهما) أنه يسلم اليه المال فاذا ساوم وقرر الثمن عقد الولى لأن عقد الصبى لا يصح (والثاني) أنه يتركه حتى يعقد لأن هذا موضع ضرورة ،

(فصل) وان بلغ مبدراً استديم الحجر عليه لان الحجر عليه انما يثبت للحاجة اليه لحفظ المال والحاجة قائمة مع التبذير فوجب ان يكون الحجسر باقياً، وان بلغ مصلحا للمال فاسقا في الدين استديم الحجر عليه لقوله تعالى الفان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم الوالفاسق لم يؤنس منسه الرشد، ولأن حفظه للمال لا يوثق به مع الفسق لانه لا يؤمن أن يدعوه الفسق الى التبذير فلم يفك الحجر عنه، ولهذا لم تقبل شهادته وأن كان معسروفا بالصدق لانا لا نامن أن يدعوه الفسق الى الكذب وينظر في ماله من كان ينظر في حال الصغر وهو الأب والجد والوصى والحاكم لانه حجر ثبت من غير قضاء فكان النظر الى ما ذكرنا كالحجر على الصبى والمجنون .

الشرح قوله « آنستم » مرّ بك بعض معانيه • وقال الأزهرى تقول العرب : اذهب فاستأنس هل ترى أحداً معناه تبصر • قال النابغة :

كأن رحلي وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستأنس وحد

أراد ثوراً وحشيا يتصر هل يرى قانصا فيحذره ، وقيل آنست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ، وقراءة العامة « رشداً » بضم الراء وسكون الشين وقرأ السلمى وعيسى الثقفى وابن مسعود « رشداً » بفتح الراء والشين ، وقيل رشداً مصدر رشد وبابه سما يسمو ، ورشدا بفتلح الشين مصدر رشد ، وبابه علم ، وكذلك الرشاد ،

واختلف العلماء في تأويل « رشداً » فقال الحسن وقتادة وغيرهما صلاحا في الدين والعقل وقال ابن عباس والسدى والثورى صلاحا في العقل وحفظ المال • قال سعيد بن جبير والشعبي ان الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده ، فلا يدفع الى اليتيم ماله وان كان شــيخا حتى يؤنس منــه رشــده • وقال مجاهد : (رشـــدا) يعنى في العقــل خاصة ، وقال الضــحاك : لا يعطى اليتيم ماله ان بلغ مائة سنة حتى يعلم منه اصلاح ماله • وأكشر بنوغ الحلم وان شاخ لا يزول الحجر عنه • وهو مَذهب مالك • وقال أبو حنيفة لا يحجر على آلحر البالغ ادا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم تبذيراً اذا كان عاقلا • وبه قال زفر بن الهديل • وهو مذهب كان يبتاع وفي عقله ضعف • فقيل : يا رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسيلم فقيال: « لا تبع » فقال : « لا أصبر » فقال : « اذا بايعت فقل : لا خلابة • ولك الخيار ثلاثًا » قالوا: فلما سأله القوم الحجر عليه لما كان من تصرفه من العبن ولم يفعـــل عليه السلام، ثبت أن الحجر لا يجوز، وهذا لا حجة لهم فيه، لأنه مخصوص بذلك على أوجه ساقها شيخنا النووى فى أول البيوع •

فاصلاح الدين يكون بأن لا يرتكب من المعاصى ما ترد به شهادته ، واصلاح المال أن لا يكون مبذراً ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : اذا بلغ الرجل مصلحا لماله دفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه . ا هـ .

دليلنا قول الله تعالى « فان آنستم منهم رشداً » قال ابن عباس: الرشد الحلم والعقل والوقار، والحلم والوقار لا يكونان الالمن كان مصلحا لماله ودينه، وهكذا قال الحسن البصرى ، ولأن افساده لدينه يمنع رشده، والثقة في حفظ ماله ، كما أن الفسق يسقط عدالته ويمنع من قبول قوله وان عرف عنه الصدق في القول .

دليلنا قوله تعالى «حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » وقد بينا الرشد ما هو ، وهذا لم يؤنس منه الرشد فلم يفك عنه الحجر ولم يدفع اليه ماله كما لو كان ابن أربع وعشرين سنة ، وأما فوله (انه آن له أن يصير جدا ، ألا ترى أن المجنون يستدام عليه الحجر مادام مجنونا ، وان كان جدا) .

إذاً ثبت هذا فانه ينظر فى ماله من كان ينظر فيه قبل البلوغ ، لأنه حجر ثبت عليه من حاكم فكان الى الناظر فيه قبل البلوغ ، كالنظر فى مال الصغير .

فسرع وأما اصلاح المال فلا يعلم الا بالاختبار، وفي وقت الاختبار أحدهما لا يصح الا بعد البلوغ ، لأن الاختبار أن يدفع اليه المال ليبيع ويشترى فيه وينفقه ، وهذا لا يصح الا بعد البلوغ ، فأما

فيل هذا فهو محجور عليه للصغر (والثانى) يصح لقوله تعالى: «وابتلوا اليتامى الخ » وهذا يقتضى أن يكون الاختبار قبل بلوغ النكاح ، ولأن تأخير الاختبار الى البلوغ يؤدى الى الحجر على رشيد ، لأنه قد يبلغ مصلحا لماله ودينه ، فلو قلنا : ان الاختبار لا يجوز الا بعد البلوغ لاستديم الحجر على رشيد ومنع من ماله ، لأنه لا يدفع اليه الا بعد الاختبار .

فاذا قلنا بهذا فكيف يختبر بالبيع والشراء ؟ فيه تلائة أوجه: (أحدها) يأمره الولى أن يساوم فى السلع ويقدر الثمن ، وليس يعقد ، لأن عقد الصبى لا يصح ، ولكن يعقد الولى ، ومنهم من قال : يشترى الولى سلعة ويدعها بيد البائع ويواطئوه على بيعها من الصبى ، فان اشتراها منه بثمنها عرف رشده ، ومنهم من قال يجوز عقد الصبى لأنه موضع ضرورة ، وأما كيفية الاختبار فان كان من أولاد التجار وأصحاب المهن الذين يخرجون الى السوق فاختباره أن يدفع اليه شىء من ماله ليبيع ويشترى فى السوق ، أو تترك له مناسبة يباشر فيها مهنة أبيه مستقلا تحت نظر الولى واشرافه ، فان كان ضابطا جازما فى البيع والشراء والحرفة دل على رشده ، وان عبى عما لا يتغابن الناس بمثله فهو غير رشيد ،

وان كان من أولاد الحكام وأبناء الذين يصانون عن الأسواق قال الشيخ أبو حامد: فاختبارهم أصعب من الأول ، واختبار الواحد منهم أن يدفع اليه شيء من المال ويجعل اليه نفقة الأسرة مدة شهر مثلا أو ما أشبه ذلك ، لشراء متطلبات الدار واحتياجاتها ، فان كان ضابطا حافظا يحسن انفاق ذلك علم رشده ، وان كان غير ضابط لم يعلم رشده ، أو كما قال ، قال الصيدلاني : وولد البناء يختبر بالدراعة ، هذا اذا كان المختبر غلاما ، فان كان امرأة قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : لا تختبر بالبيع والشراء ، لأن العادة جرت أنها لا تباشر ذلك ، وانما تختبر في البيت بأن يدفع اليها شيء من المال ويتولى نساء ثقات الاشراف على فعلها ، وتؤمر بانفاق ذلك في الخبز والملح واللحم والخضر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة أثاث البيت ، وما الى ذلك ، أو كما قال الصيمرى : ان كانت مبتذلة تعامل الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده

حنى يشكر ذلك منه الشكر الذي يؤمن أن يكون ذلك اتفاقاً (مصادفة) . قال الشافعي في الأم . وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه القليل من ماله ، فان أصلح فيه دفع اليه ما بقى ، وان أفسد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ، ورأينا هذا وجها من الاختبار حسناً والله أعلم .

فسرع فيمن قامت بينة برشده ثم قامت بينة أخرى بسفهه وكتب السبكى على بن عبد الكافى رحمه الله تعالى ردا على سؤال من ابنه الأمام تاج الدين صاحب طبقات الشافعية فى امرأة سفيهة تحت الحجر قامت بينة برشدها ثم حضر وطيها فأقام بينه بسفهها ، فهل تسمع بينته ويعاد الحجر عليها ؟ واختلف ابنه مع غيره من الفقهاء ، فقال على رحمه الله :

أما كون بينة السفه إلا تقبل إلا مفسرة فينبغي ذلك ، لأن الناس مختلفون فى أسباب السفه والرشد ؛ فمن الناس من يرى صرف المال الى الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله سفها ، والصحيح أنه ليس بسفه ، ولكن صرفها فى الحرام سفه ، ومن الناس من يرى أن الصبى اذا بلغ وهو يفرط فى انفاق المال في وجوه الخير من الصدقات ونحوها بكون سفيها لذلك ، والصحيح أنه لا يكون بذلك سفيها • ومن الناس من يرى أن الرشد هو الصــلاح في وخالف فيه بعض أصحابنا وجماعة من العلماء . ومن السفه ما يكون طارئاً ومنه ما يكون مستداماً أه والشاهد قد يكون عامياً وقد يكون فقيها ويسرى: سفها ما ليس بسفه عند القاضي • وكذلك الرشد • فكيف تقبل شهادته مطلقة ؟ فينبغي أن لا تقبل الشهادة بالسفه حتى يبين سببه ، ولا بالرشيد حتى بين أنه مصلح لدينه وماله كما هي عادة المحاضر التي تكتب بالرشد . وقال الماوردى : اذا أقر الراهن والمرتهن عند شاهدين أن يؤديا ما سمعاه مشروحاً ، فلو أراد أن لا يشرحاً بل شهدا أنه رهن بألفين ، فان لم يكونا من أهل الاجتهاد لم يجز ، وكذا ان كان من أهل الاجتهاد في الأصح ، لأن انشاهد ناقل ، والاجتهاد الى الحاكم ،

وقال ابن أبي الدم الذي تلقيته من كلام المراوزة وفهمته من مدارج

مباحثاتهم المذهبية أن الشاهد ليس له أن يرتب الأحكام على اسبابها ، بل وظيفته نقل ما سمعه أو شاهده فهو سفير الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فعل رآه • وقد اختلف أصحابنا فى الشهادة بالردة ، هل تقبل مطلقة أو لابد من البيان ، والمختار عندى أنه لابد من البيان وفاقا للغزالى لاختلاف المذاهب فى التكفير ، ولجهل كثير من الناس ، وان كان الرافعى رجح قبولها مطلقة لظهور أسباب الكفر • وهذه العلة لا يأتى مثلها فى السفه والرشد • فيترجح أنه لابد من البيان كالجرح ؛ وليس الرشد كالتعديل حتى يقبل مطلقا، نعم هو مثله فى الاكتفاء فى الاطلاق فى صلاح الدين ، والاطلاق فى صلاح المن فيه •

أما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى ، وبعد أن أوضح العلامة رحمه الله تقديم بينة الرشد على بينة السفه مقيدة بالتاريخ قال : وأما ما قاله الشيخ تقى الدين أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فى فتاويه فى ثلاث مسائل متجاورة في أول كتاب التدليس • احداها فيمن علم يسار شـخص فى زمان متقادم هل له أن يشهد الآن بيساره ؟ وهل يسأله الحاكم عن كونه موسراً حال أداء الشهادة • وعليــه الشــهادة ؟ كذلك أجاب رضي الله عنــه يعنى ابن الصلاح _ أن له أن يشهد الآن بيساره معتمداً على الاستصحاب . الا أن يكون قد طرأ ما أوجب اعتقاده بزواله أو جعله فى صورة التشكيك في بقائه وزواله ، والاعتماد في هذا على الاستصحاب السالم عن طارىء • فحدثه كالاعتماد على مثله في الملك ولا يشترط فيه الخبرة الباطنة كما هنالك، وما علل به ذلك من أنه لا طريق له الا الاستصحاب في الباطن لا دليل له من الاستصحاب موجود هنا • قال : ومما يدل من كلامهم على جريانه في نظائره قولهم في البينة الناقلة في الدين في مسائلة الابنين المسلم والنصراني وفي غيرهما أنها ترجح على المنفية ، لأنها اعتمدت على زيادة علم ، والأخرى ربعا اعتمدت على الاستصحاب ، وهذا تجويز منهم لذلك ، والا لكان ذلك قـــد جاء فيها لا من قبيل الترجيح ، بل يكتفي الحاكم بالشهادة أنه موسر ، فانه يتناوله الحال؛ فان أحوجه الى ذكر الحالة الراهنة فله أن يشهد لذلك معتمداً على الاستصحاب المذكور، بل لا ينبغي أن يفصح بذلك في السهادة ، فانه

لابد من الدين بما شمل الحال الحاضرة • هــكذا نقل الســبكي كلام ابن الصلاح ، والله أعلم •

قال المسعودى : ولا يضمن الولى المال الذي يدفعه اليه للاختبار ، لأن ذلك موضع حاجة اليه ا هـ •

فرع الدا بلغت المرأة مرتبة من الادراك والتصون تجعلها مصلحة لمالها ودينها فك عنها الحجر ودفع اليها مالها ، سواء تزوجت أو لم تتزوج ثم يكون لها التصرف فى جميع مالها بغير اذن زوجها ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وقال مالك رضى الله عنه : لايفك عنها الحجر حتى تتزوج ويدخل بها ، واذا تزوجت لم يجز لها أن تتصرف بأكثر من ثلث مالها بغير معاوضة الا باذن زوجها .

دلیلنا ما روی عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه خطب فی العید قلما فرغ من خطبته أتی النساء فوعظهن وقال : « تصدقن ولو من حلیکن ، فتصدقن بحلیهن » رواه الشیخان ، فلو کان لا ینفذ تصرفهن بغیر اذن أزواجهن لما أمرهن النبی صلی الله علیه وسلم بالصدقة ، ولا محالة أنه کان فیهن من لها زوج ومن لا زوج لها ولو أنها حرة بالغة رشیدة فلیس تمنع من مالها کما لو تزوجت ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان بلغ مصلحا للدين والمال فك عنه الحجر لقوله تعالى: ((فان انستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم)) وهل يفتقر فك الحجر الى الحاكم ؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم ، لأنه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم كالحجر على المجنون ، (والثاني) أنه يفتقر الى الحاكم لانه يحتاج الى نظر واختبار ، فافتقر الى الحاكم كفك الحجر عن السفيه) .

الأحسكام: اذا بلغ مصلحا لماله ودينه فك عنه الحجر، وهل يفتقر فكه الى الحاكم؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم، لأنه حجر لم يفتقر ثبوته الى الحاكم فلم يفتقر فكه الى الحاكم كالحجر على المجنون، وفيه احتراز من حجر السفيه (والشاني) لا ينفك الا بعسكم

الحاكم ، لأنه يفتقر الى نظر واجتهاد فافتقر الى الحاكم كالحجر على السفيه • هذا هو المشهور • وقال الصيمرى : ان كان الناظر فى ماله هو الأب أو الجد لم يفتقر الى الحاكم وان كان الناظر فيه أمين الحاكم (الحارس) لم ينفك الا بالحاكم • وان كان الناظر فيه هو الحاكم ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه الأب والجد • (والثاني) يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه أمين الحاكم •

قال المصنف رحه الله تعالى

فصــل وان فك عنه الحجر ، ثم صار مبذرا حجر عليه ، لما روى « أن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه ابتاع ارضا سبخة بستين الفا فقال عثمان: ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا ، فبلغ ذلك علياً كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يريد أن يسال عثمان رضي الله عنهما أن يحجر عليه ، فقال الزبع : أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ » فدل على جواز الحجر ولأن كل معنى اقتضى الحجـر اذا قارن البلوغ اقتضى الحجر اذا طرأ بعد البلوغ ، كالجنون ، فان فك عنسه الحجر ثم صار فاسقا ففيه وجهان ، قال أبو العباس: يعاد عليه الحجر ، لانه ممنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير ، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يعاد عليه الحجر ، لانه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يعاد عليه الحجر بالتبذير الا بالحاكم ، لأن عليا كرم الله وجهه أتى عثمان رضي الله عنه وسأله أن يحجر على عبد الله بن جعفر ، ولأن العلم بالتبدير يحتاج الى نظر ، فان الفبن قد يكون تبذيرا ، وقد يكون غير تبذير ، ولأن الحجر للتبذير مختلف فيه فلا يجوز الا بالحاكم ؛ فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ؛ لأنه حجر ثبت بالحاكم فصار هو الناظر كالحجر على المفلس .

ويستحب أن يشهر على الحجر ليعلم الناس بحاله وأن من عامله ضييع ماله ، فأن أقرضه رجل مالا أو باع منه متاعا لم يملكه ، لأنه محجور عليسه

لعدم الرشد ، فلم يملك بالبيع والقرض ، كالصبى والمجنون ، فان كانت العين باقية ردت ، وان كانت تالفة لم يجب ضمانها لأن المالك ان علم بحاله فقد دخل على بصيرة وأن ماله ضائع ، وان لم يعلم فقد فرط حين ترك الاستظهار ، ودخل في معاملته على غير معرفة .

وان غصب مالا واتلفه وجب عليه ضمانه ، لأن حجر العبد والصبى آكد من حجره ، ثم حجر العبد والصبى لا يمنع من وجوب ضمان المتلف ، فلان لا يمنع حجر المبلر أولى ، فإن أودعه مالا فاتلفه ففيه وجهان : (احسهما) أنه لا يجب ضمانه ، لانه فرط في التسليم اليه . (والثاني) يجب ضمانه ، لانه لم يرض بالاتلاف ، فإن أقر بمال لم يقبل أقراره لانه حجر عليه لحظه فلا يصح أقراره بالمال كالصبى ، ولانا لو قلنا : يصح أقراره توصل بالاقرار ألى أبطال معنى الحجر ، ومالا يئزمه بالاقرار والابتياع لا يئزمه أذا فك عنه الحجر ، لأنا أسقطنا حكم الاقرار والابتياع لحفظ المال ، فلو قلنا : أنه يئزمه أذا فك عنه الحجر لم يؤثر الحجر في حفظ المال ، وأن طلق أمرأته صح الطلاق، أن الحجر لحفظ المال ، وأن طلق أمرأته صح الطلاق، لأن الحجر لحفظ المال ، والطلاق لا يضيع المال ، بل يتوفر المال عليه وأن خالع جاز ، لأنه أذا صح الطلاق بغير مال فلأن يصح بالمال أولى .

ولا يجوز للمراة أن تدفع اليه المال فأن دفعته لم يصح القبض ، ولم تبرأ المرأة منه ، فأن تلف كأن ذلك من ضمانها ، وأن تزوج مسن غيير أذن الولى فالنكاح بأطل لأنه يجب به المال ، فأذا صححنا من غير أذن الولى تزوج من غير حاجة ، فيؤدى إلى اتلاف المال ، فأن تزوج بأذنه صح ، لأن الولى لا يأذن الا في موضع الحاجة ، فلا يؤدى إلى اتلاف ماله ، فأن باع بأذنه ففيه وجهان : (أحدهما) يصح ، لأنه عقد معاوضة فملكه بالاذن كالنكاح ، (والتسانى) لا يصح ، لأن القصد منه ألمال ، وهو محجور عليه في المال ، فأن حلف انعقدت يمينه ، فأذا حنث كفر بالصوم ، لأنه مكلف ممنسوع من التصرف بالمال ، فصحت يمينه ، وكفر بالصوم كالعبد ، وأن احرم بالحج صع احرامه لأنه من أقمامه ، ويجب الانفاق عليه الى أن يفرغ منه لأنه مال يحتاج اليه لأداء الفرض فوجب .

وان كان تطوعاً - فان كان ما يحتاج اليه في الحج لا يزيد على نفقته لزمه اتمامه - وان كان يزيد على نفقته - فان كان له كسب اذا أضيف الى النفقة ، أمكنه الحج ، لزمه اتمامه ، وان لم يمكنه حلله الولى من الاحرام ، ويصبر كالمحصر ويتحلل بالصوم دون الهدى ، لاته محجور عليه في المال ، فتحلل بالصوم دون الهدى ، لاته محجور عليه في المال ، فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد ، وان أقر بنسب ثبت النسب ، لأنه حق

أيس بمال فقبل اقراره به كالحد وينفق على الولد من بيت المال ، لأن المقسر محجور عليه في المال ، فلا ينفق عليه من المال كالعبد ، وان وجب له القصاص فله أن يقتص ويعفو ، لأن القصد منه التشفى ودرك الغيظ ، فأن عفا عسن مال وجب المال ، وأن عفا مطلقا أو عفا على غير مأل ، فأن قلنا : أن القتسل يوجب أحد الأمرين من القصاص أو الدية وجبت الدية ، ولم يصح عفسوه عنها ، وأن قلنا : أنه لا يوجب غير القصاص سقط ولم يجب المال) .

الشرح قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعى فى مسنده عسن محمد بن الحسن عن أبى يوسف القاضى عن هشام بن عروة عن أبيسه وأخرجها أيضا البيهقى وقال : يقال ان أبا يوسف تفرد به ، وليس كذلك ، ثم أخرجها من طريق الزهرى المدنى القاضى عن هشام نحوه ، ورواها أبو عبيدة فى كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عثمان لعلى رضى الله عنه ألا تأخذ على يد ابن أخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة _ أى يد ابن أخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر ما يسرنى أنها لى ببغلى ، وقد سساق القصة البيهقى فقال : اشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة فبلغ ذلك عليا رضى الله عنه ، فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر أبى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما سال على عثمان الحجر على من شريكه الزبير » أ الحجر على عبد الله بن جعفر قال : « كيف أحجر على من شريكه الزبير » أ

وقال الرافعى: الثمن ثلاثون ألفا ، قال الحافظ: لعله من غلط النساخ ، والصواب بستين ألفا ا هـ ، (قلت) وقد ورد التصحيف أيضاً فى قـــول عثمان رضى الله عنه: ما يسرنى أن تكون لى ببغلى فوردت ببغلى ، ووردت بنعلى ، ووردت بنعلى ، وروى القصة ابن حزم فى المحلى فقال: بستين ألفا .

اما احكام الفصل فقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء التصرف ، وبه قال على وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله ابن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف وأبو محمد • قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : والجمهور على جواز الحجر على الكبير

وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ، ووافق أبو يوسف ومحمد • قال الطحاوى : ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ، ولا عن التابعين الا عن ابراهيم وابن سيرين •

وحكى صاحب البحر الزخار عن العترة أنه لا يجوز مطلقاً ، وعن أبى حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله الا بعد خمس وعشرين سنة ، ولا يعاد عليه الحجر اذا أسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين ، سواء أفسد دينه وماله أو أحدهما • قال العمراني في البيان : اذا بلغ الصبي مصلحاً لماله ودينه ففك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، ثم صار مفسداً لدينه وماله أو لماله ، فأنه يعاد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد مثل الزنا وشرب الخمر وغير ذلك • والثاني أن ينفقه فيما لا مصلحة له فيه ولا غرض ، مثل أن يشترى ما يساوى درهما بمائة درهم • فأما اذا أكل الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه

وأما اذا عاد مفسدا لدينه وهو مصلح لماله فهل يعاد الحجر عليه ؟ فيه وجهان: قال أبو العباس: يعاد عليه الحجر لقوله تعالى: «فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » فأثبت الولاية على السفيه وهذا سفيه و ولأنه معنى لو قارن البلوغ لمنع فك الحجر عنه ، فاذا طرأ بعد فك الحجر عنه ، اقتضى ذلك اعادة الحجر عليه كالتبذير ، وقال أبو اسحاق المروزى: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر يراد لحفظ ماله ، فاذا كان مصلحا لماله لم يعد عليه الحجر ، ويخالف اذا قارن افساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ؛ فكذلك اذا فك عنه الحجر لم يعد عليه الا بأمر قوى ، هذا مذهبنا ، وأنه اذا عاد مفسدا لماله ودينه عاد عليه الحجر ، وبه قال عثمان وعلى والزبير وعبد الله بن مفسدا لماله ودينه عاد عليه الحجر ، وبه قال عثمان وعلى والزبير وعبد الله بن خعفر وعائشة أم المؤمنين وشريح ومالك وأبو يوسف ومحمد ، وقد مضى خلاف أبى حنيفة لهم جميعا ،

دليلنا ما مضى فى قوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق ســفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » •

قال الشافعي رضى الله عنه: والسفيه هو المفسد لماله ودينه، والضعيف هو الصبى والشيخ الفاني، والذي لا يستطيع أن يمل المجنون و والسفيه اسم ذم يتناول المبذر، فأما قوله تعالى: « سيقول السفهاء من الناس » الآية و فأراد اليهود وقيل أراد المنافقين وقيل أراد اليهود والنصارى و

وقوله تعالى: « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » الآية • قيل : أراد به النساء ، وهو قول مجاهد ، وهذا القول لا يصح ، وانما تقول العرب للنساء سفائه أو سفيهات • لأنه الأكثر في جمع فعيلة •

وروى عن عمر رضى الله عنه: من لم يتفقه فلا يتجر فى سوقنا ، قال القرطبى فكذلك قوله تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » يعنى الجهال بالأحكام ، وقوله تعالى: « أموالكم » أى أموالهم » كقوله تعالى: « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى آموال بعضكم ، ويدل على ما ذكرناه أن حبان بن منقذ أصابه فى عقله ضعف ، فأتى أهله الى النبى صلى الله عليه وسلم فسألوه أن يحجر عليه ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تبع ، فقال انى لا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم : من بايعته فقال : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا » فلو كان الحجر لا يجوز على البالغ لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم سؤالهم ، وانما لم يجبهم الى الحجر لأنه يحتمل أن يكون الذي يغبن به مما يتغابن الناس بمثله ،

ويدل على ما ذكرناه اجماع الصحابة فى قصة عبد الله بن جعفر حين قال عثمان رضى الله عنه: كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ وانما قال هذا لأن الزبير بن العوام رضى الله عنه كان معروفا ببصره فى التجارة ، فدل على أن الحجر جائز عندهم بالاجماع ، وروى أن عائشة رضى الله عنها كانت تنفق نفقة كثيرة ، فقال ابن الزبير لتنهين عائشة أو لأحجرن عليها ، فبلغها ذلك فحلفت ألا تكلمه » فأناها ابن الزبير واعتذر اليها ، فكفرت عن يمينها وكلمته، فلم ينكر عليه أحد ، ويقول: ان عائشة رضى الله عنها بالغة رشيدة ، فكيف

يحجر عليها ؟ ولأن كل معنى لو قارن البلوغ منع من تسليم المال اليه ، فاذا طرأ بعد البلوغ اقتضى اعادة الحجر عليه كالمجنون .

فرامتلائه ، فهل يحجر عليه ، فيه وجهان حكاهما الصيمرى ، الصحيح أنه لا يحجر عليه .

فسلوع أما فى حالة التبذير والاسراف اذا صار ذلك منه بعد فك الحجر عنه، فانه لا يعيد الا الحاكم • وبه قال أبو يوسف • وقال محمد : يصير بذلك محجوراً عليه ، وهو قول بعض أصحابنا الخراسانيين •

دليلنا أن عليا رضى الله عنه سأل عثمان رضى الله عنه أن يحجر على عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، فدل على أنه لا يصير محجورا عليه الا بالحاكم ، ولأن الحجر بالتبذير مختلف فيه فافتقر الى الحاكم ، كالطلاق بالعنقة لا يثبت الا بالحاكم لموضع الاختلاف فيه • فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم ، فكان هو الناظر فيه كالحجر على المفلس • الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم على ذلك ، فيشهر هذا الحجر بوسائل الاشهار ويستحب أن يشهر الحاكم على ذلك ، فيشهر هذا الحجر بوسائل الاشهار العرفية حسب كل زمان ومكان • ففي القرى مثلا أو في البلاد المتبدية يكون بالمنادى أو الاعلان الملصق ، وفي المدن الكبرى يكون بالنشر في الصحف المقروءة ، حتى لا يغتر الناس بمعاملته •

فروع فاذا باع أو اشترى بعد الحجر كان ذلك باطلا ، فان حصل له فى يد غيره مال استرجعه الحاكم منه ان كان باقيا ، أو استرجع بدله ان كان تالفا ، وان حصل فى يد المحجور عليه مال لغيره ببيع أو غيره استرده الحاكم منه ورد على مالكه وان باعه غيره شيئا أو أقرضه اياه ، ثم تلف فى يده أو أتلفه فانه لا يجب عليه ضمانه ، سواء علم بحجره أو لم يعلم ، لأنه ان علم بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايم بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايم من لا يعلم حاله ، ولا يلزمه اذا فك عنه الحجر ، لأن الحجر عليه لحفظ ماله ، فلو ألزمناه ذلك بعد الحجر لبطل معنى الحجر ، وهذا فى ظاهر الحكم ، وهل يلزمه ضمان فيما بينه وبين الله تعالى ٤ فيه وجهان ، حكاهما فى الافصاح :

(أحدهما) يلزمه ذلك • وبه قال الصيدلاني والعمراني ، لأن الحجــر لا يبيح له مال غيره •

(والثانى) لا يلزمه و قال فى الافصاح: وهو الأصح، وان غصب فى يده عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو يد مالكها وجب عليه ضمانها ، لأن السفيه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف اذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان ، فكذلك هذا مثله ، وان أودعه رجل عينا فأتلفها ، فهل يجب عليه الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه ضمانها لأن صاحبها عرضها للاتلاف بتسليمها اليه و (والثانى) يجب عليه الضمان لأن مالكها لم يرض باتلافها ، لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى و

وان أقر لغيره بعين في يده أو دين في ذمته لم يلزمه ذلك في الحال ، ولا بعد فك الحجر ، لأنا لو قبلنا اقراره لبطلت فائدة الحجر ، والحجر يقتضى حفظ ماله .

فرع وان طلق السفيه أو خالع صح طلاقه وخلعه ، الا أن المرأة لا تسلم المال اليه ؛ بل تسلم الى وليه ، فان سلمته اليه فتلف فى يده أو أتلفه وجب عليها الضمان كما قلنا فى البيع ، ولو أذن ولى السفيه للمسرأة بتسليم المال الى السفيه فسلمته اليه فهل تبرأ ؟ فيه وجهان : (أحدهما) تبرأ كما لو سلمت المرأة المال الى العبد باذن سيده ، (والثانى) لا تبرأ لأنه ليس من أهل القبض ، هذا مذهبنا وبه قال عامة أهل العلم ،

وقال ابن أبى ليلى والنخعى وأبو يوسف: لا يصبح طلاقه وخلعه و دليلنا قوله تعالى: « الطلاق مرتان ، فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » ، ولم يفرق بين السفيه وغيره ، ولأنه يستفيد بالطلاق ، فانه ان كان قبل الدخول رجع اليه نصف المهر ، وأن كان بعد الدخول سقطت عنه النفقة والكسوة والمصالح ويحصل له ذلك بالخلع وما بذلت له .

فرع ولا يصح نكاحه بغير اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن وجوب المال فلم يصح بغير اذن الولى ، وان احتاج الى النكاح فالولى بالخيار

أن شاء زوجه بنفسه وتولى العقد ، وان شاء أذن له ليعقد بنفسه ، لأنه عامل مكلف ، وانما حجر عليه لحفظ ماله بخلاف الصبى .

وان تزوج السفيه بغير اذن الولى ودخل بها فما الذي يلزمه ؟ قال المسعودى: فيه ثلاثة أقوال (أحدهما) لا يلزمه شيء كما لو اشترى شيئًا بغير اذن وليه وأتلفه ، (والثانى) يلزمه مهر المثل ، كما لو جنى على غيره ، (والثالث) يلزمه أقل شيء يستباح به البضع لأن البضع لا يستباح بالاباحة ، وأما البغداديون من أصحابنا فقالوا: هي على وجهين (أحدهما) لا يلزمه شيء ، (والثاني) يلزمه مهر المثل ،

في البيع والشراء فباع أو اشترى فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح كما يصح النكاح اذا أذن له في. والثانى) لا يصح لأن البيع والشراء يختلف حكمه مباعة فساعة ، لأنه قد يزيد سعر السوق وينقص ، فافتقر الى عقد الولى ، ولأن البيع والشراء يتضمن المال لا غير ، وهو محجور عليه فى المال بخلاف النكاح .

فرع وان حلف انعقدت يمينه ، فان حنث كفر بالصوم ، ولا يكفر بالمال لأنه محجور عليه في المال ، وان أحرم بالحج صح احرامه لأنه من أهل التكليف ، فان كان فرضاً لم يمنع من اتمامه وأنفق عليه من ماله ما يحتاج اليه وان كان متطوعاً فان كانت نفقته على اتمامه لا تزيد على نفقة الحضر لم يجز تحليله ، وان كانت تزيد على نفقة الحضر ، فان كان له كسب وقال : أنا أتمم النفقة بالكسب لم يحلل ، وان لم يكن له كسب حلله الولى ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، فأشبه المفلس في هذه الأمور كلها ، وبهذا قال أصحاب احمد رضى الله عنه ،

فرع وان أقر بنسب يلحقه فى الظاهر ثبت النسب ، لأن ذلك لا يتضمن اتلاف المال وان أقر بنسب من يلزمه نفقته لم ينفق عليه من ماله بل ينفق عليه من بيت المال و وان وجب له القصاص فله أن يقبض لأن الغرض منه التشفى ، وان عفا عنه على مال كان الأمر له و وان عفا مطلقاً أو على غير منه التشفى ، وان عفا الواجب القصاص لا غير صح عفوه و وان قلنا ان الواجب

أحد الأمرين لم يصح عفوه عن المال ، وان أقر بجناية العمد صح اقراره لأنه غير متهم فى ذلك ، فان أراد المقر له العفو على المال ، قال الطبرى : فان قلنا : ان موجب العمد القود ثبت المال ، لأن الذى ثبت باقراره هو القسل والقطع دون المال ، وان قلنا ان موجبه أحد الأمرين فهل يثبت ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالعبد اذا أقر بالسرقة فانه يقبل فى المال ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : له أخذ المال قولا واحدا ، لأن الواجب أحدهما لا بعينه ، وكل واحد منهما بدل عن الآخر ، وتعلقهما بسبب واحد ، وأما السرقة فقيها حكمان (أحدهما) القطع لله تعالى لأنه حق الله تبارك وتعالى ، والآخر للآدمى فجاز ثبوت أحدهما دون القطع ، الآخر ، ولهذا لو شهد رجل وامرأتان على السرقة ثبت المال دون القطع ،

وان دبر السفيه أوصى _ على ما سنفصله ان شاء الله فى أحكام المدبر _ فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالصبى ، ومنهم من قال : يصح قولا واحدا ، قال الطبرى : وهو الصحيح ؛ لأن الصغير لا حكم لقوله ولا يصح شىء من اقراره بخلاف السفيه فانه يصح اقراره بالنسب ،

فرع المرتد اذا قلنا: ان ملكيته باقية على ماله فانه محجور عليه وهل يفتقر الى حجر الحاكم ؟ فيه قولان و واذا زال السفه فانه لا ينفك الحجر عنه الا بحكم الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يزل من غير حكمه و والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب .

فرع ذكر ابن حجر فى تحفته: غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده نم يجز لوليه النظر فى ماله معتمدا استصحاب الحجر للشك فى الولاية عدد العقد وهى شرط وهو لابد من تحققه ، فان تصرف اثم ، ثم أن بان غير رشيد تفذ التصرف والا فلا ، وقد ينافيه ما يأتى من الولى فى دوام الحجر ، لأنه الأصل ، الا أن يقال : محل ذلك فى حاضر لأنه يعرف حاله غالباً بخد لف الغائب ، وليس قول المولى : قبضت مهرها باذنها ، ولا قوله : اضمنى اقراراً بالرشد فلا ينعزل به والبلوغ فى الذكر والأنثى انما يتحقق فى أحد شيئين :

(أحدهما) يسمى بلوغاً بالسن باستكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديدا من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين ، وشد من قال بخلاف ذلك ، قال الشافعي رضى الله عنه : رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر صحابيا وهم أبناء أربع عشرة سنة لأنه لم يرهم بلغوا ، وعرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم : زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر عصرة ابن عمر صححها ابن حبان ، وأصلها في الصحيحين .

(ثانيهما) ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المنى كما قال النووى: (أو خروج منى) مسن ذكر أو أنثى لقوله تعالى: (واذا بلغ الأطفال منكم الحلم) مع خبر رفع القلم عن ثلاث: (عسن الصبى حتى يحتلم) والحلم الاحتلام، وهو ما يراه النائم وكنى به هنا عن خروج المنى ولو يقظة بجماع أو غيره ويشترط تحققه، فلو أتت زوجة صبى بلغ تسع سنين بولد للامكان لحقه، لأن النسب يكتفى فيه بمجرد الامكان، ولم يحكم ببلوغه لأنه لابد من تحقق خروج المنى، وخرج بخروجه ما لو أحس بانتقاله من صلبه فأمسك ذكره فرجع فلا يحكم ببلوغه كما لا غسل، وبحث بانزال المنى، ومن تبعه الحكم ببلوغه بعيد، والفرق بأن مدار البلوغ على العلم بانزال المنى، والفسل على حصوله فى الظاهر بالتحكم أشبه م على أنه بنزوله ثم رجوعه .

ووقت امكانه فيهما استكمال تسع سنين قمرية تقريباً نظير ما مرفى الحيض ، ونبات العانة الخشن بحيث تحتاج ازالته للحلق ، وظاهره أنها السم للمبت لا للنابت وفيه خلاف لأهل اللغة ، والأشهر أنها النابت ، وأن المنبت شعرة" (بكسر أوله) ووقته وقت الاحتلام يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر بالسن أو الاحتلام ، ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الأوجه للخبر الصحيح أن عطية القرظى رضى الله عنه كان فى سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت الشعر لم يقتل ، وأنهم كشفوا عن عانته فوجدوها لم تنبت فجعلوه فى السبى وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح فى الشرح الصغير فى وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح فى الشرح الصغير فى

الابط ، وألحق به اللحية والشارب بالأولى • فان البغوى ألحق الابط بالعانة دونهما ، وفى كل ذلك نظر ، بل الشعر الخشن من ذلك كالعانة فى ذلك وأولى الا أن يقال : ان الاقتصار عليها أمر تعبدى •

وأفهم قوله: يقتضى الحكم أنه أمارة على البلوغ بأحدهما ، نعم ان ثبت أن سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ، ويقبل قـــوله ييمينه ، وان لم يحلف الصبى احتياطاً لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لا ذمى طولب بالجزية .

ويحل النظر للخبر ، وأفهم قوله _ يعنى النووى فى المنهاج _ كالروضة ولد ، أنه لا فرق فى ذلك بين الذكر والأنثى ، وهو كذلك ، وان كان قضية المحرر اخراج النساء لأنهن لا يقتلن ، ونقله السبكى عن الجوزى ، والخنثى لابد أن ينبت على فرجيه معا ، لا المسلم فى الأصح لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ، ولأنه متهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر ، لأنه يفضى به الى القتل أو الجزية أو ضرب الرق فى الأنثى ، وما مر عام فى الذكر والأنثى كما تقرر ، وتزيد المرأة عليه حيضاً فى سنه السابق اجماعاً وحبلا ، لكنه دليل على سبق الامناء ، لأن الولد يخلق من الماءين ، فيالوضع يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر ولحظة ، ما لم تكن مطلقة وتأى بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة .

ولو حاض الخنثى بفرجه وأمنى بذكر حكم ببلوغه، فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور، ولا يشكل عليهم ما مر أن خروج المنى من الزائد يوجب العسل فيقتضى البلوغ ، لأن محله مع انسداد الأصلى ، وهذا غير موجود هنا ، وخالفهم الامام ما لم يظهر خلافه فيغير ، قالا : وهو الحق ، وقال المتولى : ان تكرر فنعم والا فلا ، قال المصنف : وهو حسن غريب ،

والرشد صلاح الدين والمال معاً كما فسر به ابن عباس وغيره الآية السابقة ، ووجه العموم فيه مع أنه مثبتة وقوعه في سياق الشرط ، قالوا : ولا يضر اطباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة الفسسق ، لأن الغالب عروض التوبة في بعض الأوقات التي يحصل فيها الندم ، فيرتفع

الحجر بها ثم لا يعود بعود الفسق ، ويعتبر فى ولد الكافر ما هو صلاح عندهم ديناً ومالاً •

قال ابن الصلاح: ولا يلزم شاهد الرشد معرفة عدالة الشهود له باطناً فلا يكفى معرفتها ظاهرا ولو بالاستقامة • واذا شرطنا صلاح الدين فلا يفعل مجرماً مما يبطل العدالة بارتكاب كبيرة مطلقاً ، أو صغيرة ولم تغلب طاعاته معاصيه ، وخرج بالمحرم خارم المروءة ، فلا يؤثر في الرشد ، وأن حرم ارتكابه لكونه تحمل شهادة لأن الحرمة فيه لأمر خارج • واذا شرطنا صلاح المال الم يحصل الا أن كان بحيث لا يبذر بأن يضيع المال _ أى جنسه _ باحتمال عبن فاحش ـ وسياتي في الوكالة ـ بخلاف اليسير في المعاملة ، كبيع ما يساوي عشرة بتسعة ، لأنه يدل على قلة عقله ، ومن ثم لو أراد به المحاياة والاحسان لم يؤثر لأنه ليس بتضييع ولا غبسن ، ولو كان بعبسن في بعض التصرفات لم يحجر عليه ، كما رجحه القمولي لبعد اجتماع الحجر وعدمه ، كن الذي مال اليه الأذرعي اعتبار الأغلب أو رميه ولو فلساً ، وظاهر كلامهم أنه لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ، ويحتمل خلافه في بحسر لقلة نقله ، أو انفاقه ولو فلساً أيضا في محرم في اعتقاده ولو في صعيره ، والانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو ضيع ، أذ هذا هو الذي يقال في المخرج ف العصية ، والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير عام بعـــد خاص ، والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به ليس بتبذير ، لأن له فيه غرضـــــا صحيحاً هو الثواب أو التلذذ، ومن ثم قالوا: لا سرف في الخير، كما لا خير فى السرف •

وفرق الماوردى بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق ، والثانى الجهل بمقاديرها ، وكلام الغزالى يقتضى ترادفهما ، ويوافقه قـول غيره : حقيقة السرف مالا يقتضى حمداً عاجلا ، ولا أجرا آجلا ، ولا ينافى ما هنا عد الاسراف فى النفقة معصية ، لأنه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء ، وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله .

ويختبر من جهة الولى ولو غير أصل رشد الصبى فيهما لقوله تعالى : (وابتلوا اليتامى) أما في الدين فمبشاهدة حاله من فعـــل الطاعات ، وتوقى

المحرمات ومن زاد على ذلك توقى الشبهات ، أراد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق ، وقد جوزا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة ، وأن لم يحط بالباطنة ، وأما فى المال فه و يختلف بالمراتب ، فيختبر ولد التاجر والسوقى بالبيع والشراء ، أى بمقدوماتهما ، فعطفه ما يعدهما عليهما من عطف الرديف أو الأخص ، وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه ، فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه ،

والمماكسة فيهما بأن يطالب أنقص مما يريده البائع وأزيد مما يريده المشترى ، ويكفى اختباره فى نوع من أنواع التجارة عن باقيها •

وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها ، أى بمصالحها كحرث وحصد وحفظ أى اعطائهم الأجرة ، وولد نحو الأمير بالاتفاق على أتساع أبيه ، والفقيه بذلك ، ونحو شراء الكتب •

والمحترف بما يتعلق بحرفته (يصح جره، وعليه يرجع ضمير حرفت المضاف اليه وهو سائغ ، وتكون فائدته أنه تعميم بعد تخصيص) ويؤيده قول الكافي يختبر الولد بجرفة أبيه وأقاربه (ورفعه وهو الأولى ، لافادته أن ما مر في ولد نحو التاجر محله اذا لم يكن للولد حرفة ، واختبر حينت لا بحرفة أبيه ، لأن الغالب حيث لا حرفة له أنه يتطلع لحرفة أبيه ، والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة أبيه ، لأنه لا يتطلع اليها ، ولا يحسنها حينئذ وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه يحسنها حينئذ وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه النص ، على أن النساء والمحارم يختبرونها ، لأن الولى ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفى أحدهما وهو الأوجه ، وقيل : لابد من اجتماعهما ، وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلكان ، لكن خالفه التاج الفزارى ، قال : وانما تعرض الشافعي للظريق الغالب في الاختبار دون الزيادة ا ه . •

ويؤيده ما يأتى فى الشهادة أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال عن وجه تحمله عليها الا أن كان عاميا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتماداً على صوتها بما يتعلق بالغزل أى بفعله ان تخدرت ، والا فببيعه يطلق على المصدر والمغزول والقطن حفظاً وبيماً ، كما تقرر •

فان لم يليقا بها أو لم تعتدهما فيما يعتاده أمثالها ، قال الصييمرى ؛ والمرأة المبتدلة بما يختبر به الرجل ، وصون الأطعمة عن الهرة ، لأن بذلك يتبين الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع ، وذلك قوام الرشد ، ونحوها أى الهرة - كالفأرة (والأطعمة) كالأقمشة ، واذا ثبت رشدها نفذ تصرفها بغير اذن زوجها ، وخبر (لا تتصرف المرأة الا باذن زوجها) آشار الشافعي الى ضعفه ، وبفرض صحته حملوه على الندب ، واستدل له بأن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت ولم تعالمه فلم يعبه عليها وفيه ما فيه ، اذ قول مالك رضى الله عنه : لا تعطى الرشيدة مالها حتى تتزوج ، وحينئذ لا تتصرف فيما زاد على الثلث بغير اذنه ما لم تصر عجوزاً لا ينافى ذلك ، والخنثى يختبر بما يختبر به النوعان .

ويشترط تكرر الاختبار مرتين أو أكثر حتى يغلب على الظن رشده ، لأنه قد يصيب مرة لا عن قصد ، ووقت الاختبار قبل البلوغ ، لا ناطة الاختبار في الآية باليتيم ، وهو انها يقع حقيقة على غير البالغ ، فالمختبر هو الولى ، والمراد بقبله قبيله (بالتصغير) حتى اذا ظهر رشده وبلغ سلم له ما له فورا ، وقيل بعده لبطلان تصرف الصبى أى بالنسبة لنحو البيع ، فعلى الأول المعتمد الأصح (بالرفع) أنه لا يصح بيعه ، بل يمتحن في المماكسة ، فاذا أراد العقد عقد الولى ، لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولى مالا قليلا ليماكس به ، ولا يضمنه ان تلف عنده ، لأنه مأمور بالتسليم اليه ، كذا ليماكس به ، ولو قبل بأن تلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله له حاملا له على تضييعه والا ضمنه لم يبعد ،

فحرع ليس للولى آخذ شيء من مال أن كان غنيا مطلقا ، فأن كان فقيراً أو انقطع بسببه عن كسبه آخذ قدر نفقته عند الرافعي ، ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله ، وأذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه ، قال الاسوى : هذا في وصى أو أمين ، أما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا ، سواء الصحيح وغيره ، واعترض بأنه أن كان مكتسباً لا تجب نفقته ، ويرد بأن المتمد أنه لا يكلف الكسب ، فأن فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام

كفايته ، وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايت ، فيلزم الولد تمامها ، فاتجه أن له أخذ كفايته ، البعض فى مقابلة عمله ، والبعض لقرابته ، وقيس بولى اليتيم فيما ذكر ، من جمع مالا لفك أسير مثلا فله ان كان فقيرا الأكل منه ، كذا قيل ، والوجه أن يقال : فله أقل الأمرين ، وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ، ولا يضربه على ذلك على الأوجه ، خلافاً لمن جزم بأن له ضربه عليه ، واعارته لذلك ، ولخدمة يتعلم منه ما ينفعه دينا أو دنيا ، وأن قوبل بأجرة كما يعلم مما يأتى أول العارية .

وبحث أن علم رضا الولى كاذنه ، وأن للولى ايجاره بنفقته ، وهو محتمل أن له فيها مصلحة ، لكون نفقته أكثر من أجرته عادة ، وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده ، وأن لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه المقابلة بالعوض ، ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا أن أكره ، ويجرى هذا فى غير الجد للأم ، قال الجلال البلقينى : ولو كان للصبى مال غائب فاتفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع أن كان أبا أو جدا ، لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أى حتى الحاكم ، بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضى بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على

وبمثله أفتى البلقينى وعلله بأن الوالد ولى متصرف والأصل براءة ذمته ما والظاهر يقتضى ذلك ، والأمين اذا مات وضمناه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعلق بتركته اه نعم لذى المال أن يحلف بقية الورثة على أن أباه أنفق عليه ما كان له تحت يده ، وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى اففاقه عليه بأنه يصدق هو ووارثه أى باليمين ، والبلقينى يقول بجواز الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من زرعه كسرة له ساقطة ، وخالفه الزركشى فى الثانية ، أى لأنها كالثالثة ، القائل هو بامتناعها ، وخرج بما قيد به شرب يضر نحو زرعه فيمتنع ، وأفتى القاض فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الثمن فكمل المولى ، وأنكر كون فيما لقيم وليا له واشترى الفسيعة ثم اشتراها منه بأنه لا يرجع

بالثمن على البائع لأنه صدقه على الولاية ، كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر الموكل الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن ، لأنه صدقه على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن لأنه صدقه على الوكالة ، واستشكله الغزى بأنه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ، ثم استحق رجع عليه بالثمن لأنه انما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا .

وأجاب شيخنا بأن البائع فى تلك مقصر بيعه ما هو مستحق ا ه وفيه ظر فان الملحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود فى الكل ، فكما عذر فى هذه باسناد تصديقه الى الظاهر ، فكذا فى تينك ، على أن القيم والوكيل مقصران أيضاً بيعهما قبل ثبوت ولايتهما ، ومن ثم جزمت بخلاف كلام القاضى قبيل الوديعة .

كلام أبى حنيفة وأصحابه فى حجر الفساد من كتاب أدب (١) القاضى للخصاف (٢) وشرحه للجكماس (٣)

قال الخصاف: قال أبو حنيفة رحمه الله: الحجر على الحر باطل • وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة لا نعرف عنه خلافاً فى هذا ، سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبذير أو الافلاس • وعند أبى يوسف ومحمد جاز الحجر على الحر فى هذه الوجوه الثلاثة كلها •

أما المفلس فحكمه ما بينا من الخلاف ووجه قولهم • وآما التبذير فهو أن لا يعرف الرجل التصرف فيعين فيه ، وأما السفه فهو أن يفسد ماله ويسرف فيه ويضيعه بما لا ينبغى أن يفعله مع معرفته بالتصرف وقدرته على ضبطه ، فللقاضى أن يحجر عليه ويمنعه من التصرف عندهما • ولا يجوز ذلك عند أبى حنيفة • ووجه قوله ما بينا فى الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفاً أو

⁽۱) تحقیق فرحات زیادة رئیس تسم دراسات المشرق الادنی جامعة واشنطن · (۲) هو الامام ابو بكر احمد بن عمرو بن مهير الشيبانی المعروف بالخصاف المتوفى مستة

⁽٣) هو الامام أبو بكر بن على الرازي المعروف بالحصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ١٨٠ م

لا يستطيع أن يمل هو » (١) الآية • فأخبر الله تعالى أن من كان سفيها أو ضعيفاً في التصرف فلا يحسن الاملاء يتولى ذلك وليه •

ولا يجوز للولى أن يتولى مع بقاء ولايته في ماله ، وهذا لا يكون الا محجوراً عليه ، ويحتجان أيضاً بالخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفاً ، فحجر عليه فقال: يارسول الله ، اني لا أصبر عن البيع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا بعت (٣) فقل: لا خلابة » أي لا تغابن ، فلما حجر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الرجل لأجل التبذير كان لنا أن نحجر على المبذر ، والجواب عن الآية أن نفس الآية تدل على صحة مذهب أبي حنيفة، وذلك أن الله تعالى أجاز مداينة السفيه والضعيف الذي لا يستطيع أن يمل بقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى » (٢) ثم عطف عليه قوله « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا » (١) الآية • ولو كان السفه يوجب الحجر على الحجر لما أجاز عقد مداينة السفيه كما لا يجــوز عقــد مداينـــة المجنون ، فلما أثبت الله تعالى عقد مدانية السفية والضعيف والعاجر عن الاملاء، ثم عطف عليه قوله « فليملل وليه بالعدل » فنحن نقول : أن المعطوف على العاجز عن الاملاء دون السفيه والضعيف ، وأراد أن الذي عليه الحق أذا كان عاجزاً عن املاء الشرط يملى وليه الشرط •

وقال المخالف فى هذا لأبى حنيفة : هو معطوف على السفيه والعاجز والضعيف جميعاً ، فعليه اقامة الدلالة على صحة دعواه أن المعطوف راجع الى جميع المذكورين فى الآية ، على أنه لو ثبت أن المراد بالمعطوف جميع المذكورين ، لم يكن فى ذلك دلالة على خلاف ما ذهب اليه أبو حنيفة ، وذلك أن الهاء فى قوله تعالى : وليه ، يحتمل أن تكون كناية عن ولى العقد ،

⁽١) ١١٠ لاية ٢٨٢ من سورة البقرة .

 ⁽۲) رواه في المسند جـ ۳ ص ۲۱۷ بلفظ : « أن كنت غير تارك البيع فقل هوها ولا خلابة ،
 ولاها لاخللابة » في سسنن أبي داود في كتساب البيلوع « أن كنت غير تارك البيع فقل هاء وهاء ولا خلابة » .

⁽٣ ، ٢))من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

ويحتمل أن تكون كناية عن ولى الذى عليه الحق ، فاذا احتمل الأمران لم يكن لهما دلالة فى ظاهر الآية ، ولم يكونا بها أولى بصرفها الى ولى الذى عليه الحق من أبى حنيفة بصرفه الى ولى العقد ، وصار كأنه قال : كان الذى عليه الحق سفيها وضعيفا ولا يحسن أن يملل ، فليملل ولى العقد ، وهو الذى له الحق بالعدل ، واذا كان كذلك سقط اجتجاج أبى يوسف ومحمد ، فظاهر الآية لأبى حنيفة •

والجواب عن الخبر، فهو أن الخبر يدل أيضاً على إبطال الحجر على المحجر البالغ، وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له الرجل: انى لا أصبر عن البيع لم يمنعه من البيع، وأجاز بيعه، وان كان قال له: «قل لا خلابة» ولو كان غير جائز لم يطلقه النبى صلى الله عليه وسلم فى التصرف لأجل أن لا يصبر عن البيع كما لا يطلق المجنون والصبى الذى لا يحسن أن يتصرف فى المال، فلما أطلقه دل على أنه لم يحجر عليه حجرا يمنع التصرف وانما قال له: لا تبع، على وجه الرفق به والشفقة عليه، لا على وجه المنع من التصرف

وقال أبو حنيفة: وإن كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعندهما لا يدفعه اليه بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد و لأبى حنيفة فى منع المال عنه قبل خمس وعشرين سنة قوله تعالى: « فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (۱) وهذا لم يؤنس منه الرشد فلا يستحق أخذ المال ، وهذا العموم يتناول جميع أحواله الا فى موضع تقوم الدلالة عليه ، هذا اعتماد أبى يوسف ومحمد ، وحجتهما على أبى حنيفة بعد خمس وعشرين منة ، فإنما يستحق أخذ ماله ، وإن كان غير رشيد لقوله تعالى: « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده » (۲) والأشد عند أبى حنيفة خمس وعشرون سنة ، وإن كان قد قيل : أربعون سنة ، وقيل دون خمس وعشرين سنة ، فإنه قد صح عنده أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة ، وإن

⁽١) الآية ٦ من سبورة النساء •

⁽٢) الآية ١٥٢ من سورة الإنعام •

كان كذلك وجب أن يستحق أخذ ماله اذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشــد استحق أخذ ماله اذا بلغ هــذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشد استحق أخذ ماله قبل هذا المبلغ بقوله « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١) حتى نكون مستعملين للايتين جميعاً ، فإن قيل : فما الدليـــل على أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة حتى تصح المسالة ؟ قيــل له : الكلام في هذا خارج عن مسألتنا اذ كانت في أنه لم يستحق أخذ ماله بعد وعشرين سنة ، فاذا كان سلم حجاج المسئلة الأولى والدليل أن الرجل قـــد يكون جداً لخمس وعشرين سنة ، وغير جائز أن يكون جداً وهو لم يبلغ الأشد، فيكون في حد الصغر لاستحالة اجتماع حد الشيخوخة وحد الصغر، وانما قلنا انه يجوز أن يكون جداً لخمس وعشرين سنة لأن أقل ما يبلغ فيه الرجل أثنتا عشرة سنة ، وأقل الحمل ستة أشهر ، فأن كان كذلك يحتمــل أن يبلغ هو استكمال الاثنتي عشرة ، وقد تزوج امرأة فدخل بها فتلد امرأته لستة أشهر ، ويبلغ ولده في اثنتي عشرة سنة أيضاً ، ويتزوج امرأة ويدخل بها فتلد أيضاً لستة أشهر فذلك جمال خمس وعشرين سنة فبان لك هـــذا واتضح ..

فصـــل

فان باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم فى ذلك _ فان كانت اجازته خيراً له أجاز ذلك اذا كان فى ذلك توفير عليه وزيادة لماله ، وان كان رد ذلك خيراً له رده • وهذا على قولهما لأن القاضى انما حجر عليه لئلا يتلف ماله ، فاذا كان فى تصرفه خير له لم يبطل عليه ، وان كان شر له أبطله •

قال الجصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الا في أشياء ، أما هذا الذي بلغ فانه يخرج من ولاية الوصى عليه ، ولا يجوز أمر الوصى عليه في

⁽١) الآية ٦ من سورة النساد ٠٠

شيء ، وان أعتق مملوكا جاز عتقه ، ويسعى المعتق في قيمته له ، وكذلك اذا دبر جاز تدبيره ، فان مات المعتق غير رشيد سعى المدبئر في جميع قيمته ، وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذي أوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلسا ، فيحتاج أن يسال الناس ، ومعنى الافساد والاحتياج الى السؤال معدوم بعد موته ، فيجوز تصرفه بعد موته من الثلث ، وهو القدر الذي يحكم له بالملك بعد الموت ، وأما العبد المدبر فانه يسعى في قيمته وان كان تدبيره وصية ، لأن حكم التدبير قد استقر فيه قبل موت المحجور عليه ، ألا ترى أنه لا يصح الرجوع فيه ، فاذا كان كذلك صار مثل العتق فيلزمه السعاية ، وانما يسعى في قيمته مدبرا ، ولم يسع في قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل في يد نفسه مدبرا ، ولم يسع في قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل في يد نفسه الا بعد موت المدبر ، فلا يجب عليه قيمة رقبته غير مدبرة ،

فصـــل

لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يتزل عنه التكليف بالحجر فيلزمه حكم قوله فى هذه العقود كلها ، الا أنه يبطل من العقود وغيره ما يلحقه الفسخ بالاقالة لكونه محجوراً عليه ، فصار كأن القاضى أبطله بعد اثباته ، ولا يبطل ما لا يلحقه الفسخ ، لأن القاضى لو قصد الى ابطاله بعد ثبوته لم يكن له أن يبطله ، فلذلك لا يبطل بالحجر ، وذلك مثل الطللق والعتاق والتدبير والاستيلاد والنسب ، والنكاح مثل هذا قياساً على هذه العقود وان كان مما يلحقه الفسخ ، والعلة منع الفسخ فيه بالاقالة والرد العس

فصيل

قال الخصاف: ولو حنث فى يمين أجزأه الصوم ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم ، وان أعتق عن الظهار عبدا جاز العتق ولم يجز عن الكفارة وكذلك كفارة القتل ، وذلك لأن هذا محكوم بابطال التصرف فى ماله فصار كلا مالك فيما يلزمه نفسه كالاقرار بالمال للغير – انه

لا يجوز عليه ، لأنه بقوله أراد اثباته فكذلك الكفارة والنذر مثل هذا ، وكما قلنا فى الهبة والصدقة _ انه لا يجوز عليه ، فكذلك لا يجوز العتق ولا الاطعام ، وانما عليه الصيام فى دلك كله ، كالعبد اذا أذن له مولاه فى الحج بلزمه الفدية من طعام أو صيام _ ان عليه الصيام دون الاطعام ، وكالعبد اذا حنث أو ظاهر من امرأته _ ان عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا مثله _ .

وأيضاً لما كان هذا ممنوعاً من التصرف في ماله غائباً عنه جاز أن يصوم عن الكفارة في اليمين و وأما العتق فانما لم يجز عن الظهار والكفارة لأن العبد يلزمه السعاية بالعتق فصار كالعتق على مال ، ولو أعتق على مال لا يجزى عن الكفارة ، كذلك هذا ، وأما حجة الاسلام وزكاة الأموال فلا تسقط عنه ويلزمه ، لأن لزومه لم يكن من جهته ، وانما هو من جهة الله تعالى فلا يبطل حكمه بالحجر _ وأما ما لزمه في الحج من كفارة وجناية فلا يجوز فيه غير الصوم كالعبد ، لأن لزومه ذلك أيضا من جهته فصار مثل هبة يهبها هو و

قال الخصاف: والمرأة المفسدة فى هذا كالرجل قال الجصاص: لأن المعنى الذى يوجب الحجر على الرجل موجود فى المرأة، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما •

قال الشيخ: والقاضى انما يحجر على المفسد لماله لكيلا يفتقر فيسال الناس فيتأذون بسؤاله اياهم، ويحتمل أن يكون حجر عليه لأجل أنه اذا افتقر ولا يكون قادراً على الكسب ولا أحد ينفق عليه يلزمه النفقة من بيت المال، فللامام أن يمنعه من ذلك لئلا يؤدى اسرافه الى استحقاق النفقة من بيت المال.

مسسالة

قال : قال محمد _ يعنى ابن الحسن الشيبانى _ اذا بلغ الغلام مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضى عليه أو لم يحجر • قال الجصاص : ولم يذكر قول أبى يوسف • وعند أبى يوسف

لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضى و والأصل فى هذا أن أبا يوسف ومحمد قد اتفقا جميعاً أن المهلس لا يعيد محجوراً عليه بنفس الافلاس والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع ، فقاس أبو يوسف مسئلتنا على الحجر بالافلاس لكونهما مكلفين فى حقوق الله تعالى ، ومحمد قاسها على حجر المريض لوجود السبب الموجب للحجر ، وهو الافساد فى المال هاهنا ، والمريض فى مسئلة المريض ، والجواب عن هذا لأبى يوسف أن المريض ليس محجوراً عليه فى حال المرض ، وانما يصير محجوراً عليه بالموت المريض ليس محجوراً عليه فى حال المرض ، وانما يصير محجوراً عليه بالموت وجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه موقوفاً على الموت يوجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه موقوفاً على الموت فيا أوصى اليه به ، فاذا كان يوسف كذلك لم يجز لحمد قياس مسئلتنا على مسئلة المريض ، وجاز لأبى يوسف قياسها على مسئلة حجر الافلاس ٠

وأما فرق محمد بين مسئلتنا وبين مسئلة الافلاس، أن الافلاس انما هو حكم من الحاكم ، ألا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب، فان امتنع من ذلك حين غذ حجر عليه ويمنعه من التصرف في ماله ، ويحكم بالافلاس ان كان ماله مستفرقا بدينه ؟ وليس كذلك حجر المفسد ، لأن الافساد في المال حاصل حكم عليه الحاكم أو لم يحكم ، فالمعنى الموجب للحجر وهو الافسساد حاصسل ، فينبغى أن يصير محجورا عليه بنفس الافساد ، والأخبار المروية تشهد لأبي يوسف على محمد اذا لم نحملها على مثوافتق مذهب أبي حنيفة ، وذلك أن الذي أتى الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان في عقدته ضعف فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم في حجر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قلو كان الافساد نفسه صار حجرا ولم يكن يحجر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجل ، يمعنى بل كان يقول : أنت قد صرت محجرورا عليه بالاسراف ، وكذلك خبر على "رضى الله عنه مع عبد الله بن جعفر : لو كان فاله رضى الله عنه عمد الله بن جعفر : لو كان فاله رفى الله عنه عمد على بحفر، على عبد الله فاله و فان و

قال الخصاف : ولو أن القاضى أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئًا من من ماله ويشترى ، فباع واشترى وقبض الثمن ، جاز جميع ما صنع من ذلك وكان أمر القاضى اخراجاً له من الحجر ، فان وهب أو تصدق لم يجز ذلك .

قال الجصاص تعقيباً: أما اطلاقه عن الحجر بأمره بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف كذلك هذا، وأما بطلان هبته وصدقته فلأن اطلاقه عن الحجر انما جوز له التصرف في التجارة ولم يوجب جواز الهبة والصدقة كما قلنا في اذن العبد والصبيء فان قيل: لما كان المانع من الهبة والصدقة في مسئلتنا هو الحجر، والحجر قد ارتفع باطلاق القاضي فلم لا تجوز الهبة والصدقة وقيل له: من قبل أن هذا الاطلاق انما أوجب له الاذن في التجارة ولم يوجب أكثر من ذلك، اذ كان المعنى للحجر موجودا، وانما أذن له في التصرف بهذا الاطلاق لمنفعته، فلو كان ذلك موجباً لجواز هبته وصدقته لم يكن في ذلك حفظ لماله وقال الخصاف: ولو أمره القاضي ببيع عبد له بعينه أو شيء بعينه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر وقال الجصاص: كما قلنا في المأذون: انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر وقال الجصاص: كما قلنا في المأذون: انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر وقال الجصاص: كما قلنا في المأذون: انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر وقال الجصاص: كما قلنا في المأذون: انه

مسسالة

قال الخصاف: ولو قال له: قد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سوقه ولا أجيز عليك من ذلك الا ما كان بمعاينة من الشهود، فأما ما كان من اقرار لم أجزه فهو كما قال القاضى لل وقال الجصاص تعقيباً: فلا يجوز اقراره ولا ما يتصرف به من غير معاينة الشهود، ولا يشبه هذا الماذون من قبل أن القاضى حجر عليه لاستفساده في ماله لا لمعنى غير ذلك فله أن يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال من الاقرار وغير ذلك و ولا يمنعه مما يوجب الاستصلاح في المال و وأما العبد والصبى فلم يكن الحجر عليهما لأجلسل الاستفساد، وانها كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف، فلا يكون قلوله

قولا فيما يتعلق به من الأحكام ، وكذلك العبد لا يكون قوله قولا فيما يلزم المولى ، فاذا أذن له فى بعض التجارات صار قوله قولا صحيحاً ، فلا يختص بعض التجارات دون بعض ٠

قال الخصاف: ولو أن غلاماً أدرك وهو مصلح لماله فأتجر في ماله وأقر بديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعد ذلك وصار الى حال من يستحق الحجر جاز ما صنع من ذلك في حال الصلاح • وقال الجصاص تعليقاً: وأما فعلله في حال الفساد _ يعنى أن القاضى اذا رفع اليه أمره أجاز ما صنع في حال الصلاح ، ويبطل ما صنعه في حال الفساد لأن التصرف في حال الفساد لم يصح على قول أبي يوسف ، بل تصرفه واقع الا أن القاضى ينظر فيه ، فما كان رده خيراً له رده ، وما كان امضاؤه خيراً له أمضاه ، وأما ما صنعه في حال الصلاح فهو ماض ليس لأحد عليه الاعتراض • وأما على قول محمد فما صنعه في حال الفساد باطل لأنه يصير محجوراً عليه بنفس الافساد عنده ، فلا يجوز تصرفه بعد ذلك •

الخصاف: والفساد الذي يستحق الحجر كل من كان مفسدا لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به ، سواء كان ذلك الاسراف في المال في الفجور والملاهي أو في غير ذلك من الاسراف والتبذير • فأما من كان فاسدا في دينه فاجراً في نفسه الا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر •

الجصاص : لأن الحجر وجب ههنا لأجل تلف المال لا لغير ذلك ، فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير .

الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسد لماله فجاء قاصد آخر فأطلقه عن حَبِره وأجاز ما صنع فى ماله قبل الاطلاق فهو جائز ، الاأن تكون عقوداً رفعت الى القاضى المعزول فأبطلها ، فلا يجوز للثانى آن يجيزها ويبطل حكم الأول .

الجصاص: وذلك لأن ما لم ببطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفاً

لم يجز عليه الحكم بالجواز ، ولا بالبطلان ، فللثانى أن يجيزه اذا كان ذلك فبله الاجتهاد ، وأدى اجتهاده الى جوازه ، ولم يكن فى ذلك ابطال حكم ، وأماما أبطله الأول فانما لم يجز للثانى انفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بابطاله فى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، اذ كانت مسألة الحجر مما يسموغ فيها الاجتهاد ، فلا يجوز لأحد أن يتعقبه بابطاله ذلك الحكم بالاجتهاد كما أن الصلاة اذا أدريت باجتهاد لا يجوز أن تبطل باجتهاد .

الخصاف: فان لم ينفذ هذا الثانى قضاء الأول بابطال تصرف المحجور عليه وأجاز تصرف، ثم جاء قاض آخر لله فان القاضى الثالث ينبغى أن ينفذ حكم الأول بابطال العقود التى أبطلها، ويبطل حكم الثانى •

الجصاص: لأن حكم الأول قد وقع باجتهاد منه فى موضع يسوغ له الاجتهاد فيكون صحيحا، وحكم الثانى كان فاسداً، لأنه حكم بما لا يسوغ فيه الاجتهاد، اذ ليس بين الناس خلاف أن حكم الحاكم اذا وقع باجتهاد فيه لا ينقص أبداً .

الخصاف : فان باع هذا المفسد المحجور عليه شيئاً من ماله وقبض ثمنه نم يكن للذى دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله .

الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو فى يدى المسترى أو فى يدى البائع المفسد، أو هو قائم أو هالك، وأن الثمن فى يدى البائع أولا ؟ وقال محمد فى كتاب الحجر فى المفسد لماله: اذا باع شيئا ببينة ثم رفع ذلك الى القاضى نظر فيه ما فأن رأى ما باع رغبة أجازه ان كان الثمن قائماً، وان كان ضاع فى يده لم يجزه القاضى مقال: لأنه اذا أجازه جاز قبضه الثمن قال: وكذلك لو كان قبض الثمن بدفع المشترى اليه واستهلكه بين يدى الشهود، فانه ينقض بيعه، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال: فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله فى مثل تلك فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله فى مثل تلك فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله فى مثل تلك عند أو حج به حجة الاسلام أو أدى منه زكاة ماله، ثم رفع الى القاضى منظر فيه منان كان البيع رغبة أو كانت قيمته مثل الثمن الذى أخذه أجاز منان كان البيع رغبة أو كانت قيمته مثل الثمن الذى أخذه أجاز

البيع وأبرأ المشترى من الثمن ، وان كان فيه محاباة فأبطله القاضى لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ، لكن القاضى يقضيه من مال •

فين محمد بهذا أن الثمن اذا كان مستهلكا بما يجوز للمحجوز عليه أن يفعله كالاتفاق على نفسه بنفقه مثله ، وكأداء الحج به ، وأداء الزكاة ، وكأداء مهر المرأة ، ان قبضه للثمن قبض صحيح ، وعلى القاضى أن يرد على المشترى مثله من مال المحجور عليه ، ان أبطل البيع لأجل المحاباة .

وان أجاز البيع لرغبة فيه لم يلزم المشترى ثمن آخر غير ما نقده للمحجور عليه _ وهذا بين على ما قاله لأنه ليس فى ذلك افساد لماله اذ الحج لازم له ، وكذلك الزكاة ومهر المرأة ونفقة مثله ، فاذا فعل ما يستحقه ولم يكن القاضى منعه صار فى ذلك مثل غير المحجور ، ويجوز له استقراضه لذلك لأنه جاز فبض الثمن وانفاقه على ذلك الوجه .

وأما إذا لم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استهلكه على وجه الأفساد فانه قال: ينبغى أن يبطل القاضى بيعه وإن لم يكن فيه محاباة للمشترى •

قال: لأنه لو أجاز له البيع جاز قبضه الثمن ، اذ لا يلزمه من ضحانه الثمن شيء و قال: وكذلك لو قبضه واستهلكه بمحضر من الشهود لم يلزمه ضمانه و قال: وان كان الثمن قائما بعينه » وكان فى البيع رغبة أجازه مسن قبل أنه لا يلزمه ضمان الثمن الذي هو قيمة المبيع الحاصل فى يلمه و ولم يذكر ادا كان فيه للمشترى والثمن مستهلك على وجه الافساد كيف يكون حكمه ، ينبغى أن لا يضمن شيئا اذا أبطل القاضى بيعه كما قلنا فى غير المحاباة ، فصار تحصيل هذا أن المحجوز اذا قبض الثمن واستهلكه على الوجه الذي له فعله كالنفقة فى الحج والزكاة والمهر كان قبضه قبضاً صحيحاً ، فان أجاز القاضى البيع ففى ماله مثل ما قبض من الثمن ، وقد بينا وجه هذا و

وان كان استهلاكه على غير الوجه الذي بينا ، وكان فى البيع محاباة أو لم يكن ، فان قبضه الثمن باطل وليس عليه شيء مما استهلكه من الثمن ، ولا للقاضى أن يجيز البيع كان فيه محاباة أو لم يكن • وينبغى أن يكون هـــذا على قول أبى يوسف فينبغى أن يضمن مثل ما قبض من الثمن كسا قال فى استقراص الصبى من البالغ الحر، ان الصبى لا يضمن ما استهلك من القرض عند محمد، وهو قول أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد، وعلى قول أبى ينبغى أن يكون على ذلك الخلاف بين أبى يوسف ومحمد، وعلى قول أبى حنيفة هو مثل غير المحجور عليه يجوز تصرفه لأن الحجر عليه باطل، ووجه قول محمد فى مسئلة القرض، وهو قول أبى حنيفة، أن قول الصبى كلا قول اذا كان محجورا، فصار كأنه قبض المال المستقرض، ولم يضمن له رد مثله فلا ضمان عليه ، اذ قد سلطه القرض على استهلاكه ، لأن القرض يوجب التملك وجواز التصرف فيه و واذا كان القرض قد سلط الصبى استهلاله ولم يكن من الصبى قول يوجب ضمان مثله اذ قوله كلا قول ، لم يلزم الصبى في ولم يكن من الصبى قول يوجب ضمان مثله اذ قوله كلا قول ، لم يلزم الصبى شيء ، كرجل دفع مالا الى صببى قاصر وأمره بالاتفاق على تفسمه من غير ايجاب الضمان عليه ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح عليه كلا قول فيما يلزمه من الضمان فى ماله وقد وجد من المشترى تسليطه عليه كلا قول فيما يلزمه من الضمان فى ماله وقد وجد من المشترى تسليطه على الثمن ،

واذا استهلكه بأمره من غير ايجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء ، وعند أبي يوسف : لما كان الصبي ضامناً لما استهلكه على وجه القرض كذلك هذا ، ما استهلكه على وجه البيع يكون صامناً اذ الدافع لم يوجب تسليطه عليه الاعلى وجه البدل ، فاذا لم يحصل له البدل رجع عليه بالمدفوع، وأما اذا كان الثمن قائماً بعينه فان المشترى يأخذه متى ما أبطل القاضى البيع وان أجاز القاضى البيع سلم القاضى المبيع للمشترى ، وسلم الثمن للمحجور عليه ، لأن العقد اذا ارتفع عاد ملك كل واحد منهما أن يرجع على صاحبه بما فيضه منه ، فهذه الوجوه كلها داخلة تحت مسألة الكتاب ، وقد أجمسل الخصاف جوابها وقال : (لا ضمان عليه فيما قبض من الثمن) وهذا غلط على هذا الاجماع والجواب على ما فسرنا ،

الخصاف : وقال محمد فى المحجور عليـ يزوج ابنتـ أو أختـ وهما صغيرتان ، قال : تزويجه باطل . الجصاص: من قبل أن عندنا كل من لا يملك ولاية نفس فى التصرف لا يلى على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليا التصرف فى ماليهما لم يليا عقد النكاح على غيرهما • قان قيل: ان هذا يلى عقد النكاح بدلالة أن له أن يتزوج فلذلك ينبغى أن يزوج ، قيل له: ان يجر عقده للنكاح فهو ليس لأنه يلى عقد النكاح • ألا ترى أنه لو تزوج بأكثر من مهر مثلها لم يجنز عليه الفضل أ فاذا كان كذلك قلنا: ان جواز عقد النكاح بمهر المثل بمنزل شراء شيء بمثل القيمة ، ان للقاضى أن يجوزه ، وان لم يكن ذلك دليلا على جواز التصرف فى ماله • كذلك جواز النكاح لنفسه بمهر المثل لا يدل على كو نه وليا فى ايقاع عقد النكاح على غيره •

الخصاف : ولو اختلف المحجور عليه والمشترى فى البيع فقال المحجور عليه : اشتريته منى فى حال الحجر ، وقال المشترى : اشتريته منك فى حال الصلاح فالقول قول المحجور عليه .

الحصاص : لأن المشترى يدعى تاريخًا متقدمًا ، ولا يعلم ذلك الا بقوله ، والمحجور عليه يدعى الحال ، فالقول قوله لكون الظاهر معه .

الخصاف: فان أقاما البينة على دعواهما فالبينة بينة المشترى •

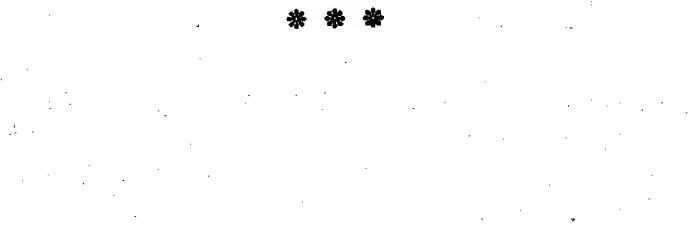
الحصاص: لأنه قد أثبت تاريخاً متقدماً ببينته تنكر بينة المحجور عليه فتكون بينة الاثبات أولى •

الخصاف : ولو أطلق عنه الحجر ثم اختلفا كذلك ، فقال المحجور عليه : اشتريته في على الحجر ، كان القول قول المحجور عليه . قول المحجور عليه . قول المحجور عليه .

الجصاص : للعلة التي ذكرناها وهي أن المشترى يدعى اثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك فالقول قوله •

الخصاف: ولو اختلفا فقال المحجور عليه: اشتريته منى فى حال الحجر، وقال المشترى: اشتريته منك بعد ما أطلق عنك الحجر، فالقول قول المشترى.

الحصاص : ولا تشبه هذه المسئلة الأولى من قب ل أن المشترى هاهنا لم يدع اثبات تاريخ قبل الحجر ، وانما ادعى شراءه بعد اطلاق الحجر عنه ، والمحجور عليه ادعى اثبات تاريخ قبل الاطلاق ولا يتعثلم هذا التاريخ ، فصار الظاهر ها هنا مع المشترى ، وصار المحجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر فعليه البينة على دعواه ، والقول قول المشترى على نفى تاريخ متقدم للاطلاق، وفى المسألة الأولى ادعى المشترى الشراء قبل الحجر ، وادعى ذلك اثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك وادعى أنه لم يقع العقـــد الا في حال الحجر ، والقول قوله اذا الظاهر معه انتهى من كتاب أدب القاضي.



قال المصنف رحمه الله تعالى

كتساب المسلح

اذا كان لرجل عند رجل عين في يده ، او دين في ذمته ، جاز ان يصالح منه والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين)) فان صالح عن المال على مال ، فهو بيع يثبت فيه ما يثبت في البيع من الغيار ، ويحرم فيه ما يحرم في البيع من الغرر ، والجهالة ، والربا ، ويفسد بما يفسد به البيع من الشروط الفاسدة ، لانه باع ماله بمال ، فكان حكمه حكم البيبع فيما ذكرناه ، وان صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض لم يصح ، لانه بيع دين بدين تفرقا فيه قبل القبض ، وتفرقا قبل القبض عين ، وتفرقا قبل القبض ، ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصح ، لانهما تفرقا والعوض والمعوض في ضمان واحد ، فأشبه اذا تفرقا عن دين بدين . (والثاني) يصح ، لاته بيع عين بدين فصار كبيع العين بالثمن في النمة وان صالح عن المال على منفعة فهو اجارة يثبت فيه ما يثبت في الاجارة من الخيار ، ويبطل بما تبطل به الاجارة من الجهالة ، لاته استاجر منفعة بالمال فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الاجارة ،

فصل وان صالح من دار على نصفها ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لاته ابتاع ماله بماله (والثاني) يصح ، لاته لما عقد بلفظ الصلح صار كانه وهب النصف وأخذ النصف ، وان صالحه من الدار على سكناها سنة ففيه وجهان : (أحدهما) لا يصح لانه ابتاع داره بمنفعتها ، (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بفظ الصلح صار كما لو أخذ الدار واعاره سكناها سنة ، وان صالحه من الند درهم على خمسمائة ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لانه بيع الف بخمسمائة (والثاني) أنه يصح لانه لما عقد بلفظ الصلح جمل كانه قال : ابرأتك من خمسمائة واعطني خمسمائة) .

الشرح حديث أبى هربرة أخرجه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هربرة • قال الحاكم : على شرطهما وصححه ابن حبان • ورواه الترمذي وحسنه بزيادة « المسلمون على شروطهم الاشرطا حرم حلالا أو أحل حراماً » عن عمرو بن عوف • وقال الترمذي :

هذا حدیث حسن صحیح ، ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذی أیضا عن عمرو بن عوف بلفظ أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراماً » وأخرجه الحاكم وابن حبان فی اسناده عند هؤلاء جمیعاً كثیر بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبیه وهو ضعیف جداً ، قال فیه الشافعی وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب ، وقال النسائی : لیس بثقة ، وقال ابن حبان : له عن أبیه عن جده نسخة موضوعة ، وتركه أحمد ، وقد نوقش الترمذی فی تصحیحه لهذا الحدیث ، قال الذهبی : فروی من حدیثه « الصلح جائز بین المسلمین » وصححه ، فلهذا لا یعتمد العلماء علی تصحیحه .

وقال ابن كثير فى ارشاده: قد نوقش أبو عيسى الترمدنى فى تصحيحه هذا الحديث وما شاكله وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر العسقلانى فقال فى بلوغ المرام: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه ، وقد صححه ابن حبان من طريق أبى هريرة ، وقال فى الفتح: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه ، وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ د

وأخرجه أيضاً الحاكم من طريق أنس ، وأخرجه أيضاً من حديث عائشة ، وكذلك الدارقطنى ، وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسلا ، وأخرجه البيهةي موقوفا على عمر كتبه الى أبي موسى الأشعرى ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان ، وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف ، وكذلك ضعفه عبد الحق ،

وقد روى من طريق عبد الله بن الحسين المصيصى ، وهو ثقة ، وكثير بن زيد المذكور قا لأبو زرعة : صدوق ، ووثقه ابن معين ، والوليد بن رباح صدوق أيضاً ، ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة ، والطرق يشسهد بعضها لبعض • قال الشوكانى : فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليه حسنا •

وقال الحافظ في التلخيص الحبير:

حدیث أبی هریرة « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا » أبو داود و ابن حبان و الحاكم من طریق الولید بن رباح عنه بتمامه ، ورواه أحمد من حدیث سلیمان بن بلال عن العلاء عن أبی هریرة دون الاستثناء ، وفی الباب عن عمرو بن عوف وغیره كما سلیمانی قریبا ، قوله ؛ ووقف هذا الحدیث علی عمر أشهر ، البیهقی فی المعرفة مسن طریق أبی العوام البصری قال : كتب عمر الی أبی موسی فذكر الحدیث وفیه : « و الصلح جائز » فذكره بتمامه ، ورواه فی السنن من طریق أخری الی سعید ابن أبی بردة قال : هذا كتاب عمر الی أبی موسی فذكره فیه ، وسیأتی فی كتاب القضاء و الله أعلم كتاب القضاء و الله أعلم كتاب القضاء و الله أعلم كتاب القضاء و الله أعلم

أما لغات الفصل فالصلح هو التوفيق ، ومنه صلح الحديبة ، والصلاح هو الخير والصواب وفلان صالح للأمر أى له أهلية القيام به وفى الدين أقسام: صلح المسلم مع الكافر و والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئتين الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضين و والصلح في الجراح كالعفو على المال و والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاحمة اما في الأملاك أو فى المشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع و

أما أحكام الفصل ف الأصل ف جواز الصلح الكتـــاب والسنة والاجماع •

أما الكتاب فقوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) الآية فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين وقوله تعالى: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعالى: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما) فدلت هذه الآيات على جواز الصلح .

اما السمنة: فقد روى البخارى وأحمد والترمذى وصححه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت عنده مظلمة الأخيه من عرضه أو شىء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون

دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » لفظ البخــارى هكـــذا ، أما الآخران فقالا فيه « مظلمة من مال أو عرض » .

وحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف وأحاديث أخرى تأتى فى فصول الصلح الآتية ان شاء الله تعالى .

وأما الاجماع فان الأمة أجمعت على جوازه .

اذا ثبت هذا فان الصلح فرع على غيره ، وهو ينقسم على خمسة أقسام: قسم هو فرع على البيع ، وهو أن يدعى عليه عينا في يده فيقر له بها فيصالحه من ذلك على عين أو دين ، فهذا حكمه حكم ما لو اشترى منه عينا بعين أخرى أو بدين ، فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع من الربا ، ويبطل بما يبطل فيه البيع من الغرر وثبت فيه ما ثبت في البيع من الخيار ، لأن ذلك مع تلفظ الصلح ،

وان ادعى عليه ديناً فى ذمته فأقر له به ثم صالحه منه على ذمت و تفرقا قبل القبض ، لم يصح الصلح ، كما لا يصح فى بيع الدين بالدين ، وان صالحه منه على عين وقبض العين قبل التفرق صح الصلح حدادا كان الدين مما يصح أخذ العوض عنه وان افترقا عن المجلس قبل قبض العين فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنهما افترقا والعوض فى ضمان واحد فلم يصح ، كما لو صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض (والثانى) يصح كما يصح فى بيع العين بالدين .

(القسم الثانى) صلح هو فرع على الاجارة ، وهو أن يدعى عليه عينا فى يده أو دينا فى ذمته فيقر له به ، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهراً، أو استعمال سيارته مدة معلومة ، ويملك المقر ما ادعى عليه به ، ويملك المقر له منفعة الدار والسيارة ، كما لو استأجر منه ذلك ، ويشترط فيه ما يشترط فى موضعه ان شاء الله تعالى .

(القسم الثالث) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهو أن يدعى

عليه ألفا في ذمته فيقر له بها فيصالحه على بعضها و قال الشيخ أبو حامد فهذا ينقسم قسمين (أحدهما) أن يقول الذي عليه الحق لمن له الحق اليك خمسمائة بشرط أن تسقط عنى الخمسمائة الأخرى ، أو يقول صاحب الحق : ادفع الى خمسمائة على أن أسقط عنك الخمسمائة الأخرى فهذا الحق : ادفع الى خمسمائة على أن أسقط عنك الخمسمائة الأخرى فهذا بالخمسمائة الأخرى ، لأنه دفع اليه بعض حقه وشرط شرطاً لا يلزمه ، فسقط الشرط ، ووجب الألف بالاقرار (والثاني) أن يقول أدفع اليك خمسمائة وأبرئني من خمسمائة أو يقول الذي له الحق : أدفع الى خمسمائة فقد الشرط وهو قوله على أن تبرئني ، فان هذا يجوز ، اذا لم يدخل فيه حسرف الشرط وهو قوله على أن تبرئني ، أو بشرط أن تبرئني لأنه كان له حق فأخذ بعضه وأبرأ من البعض و اه و

وقد قال المصنف: وان صالحه من ألف على خمسمائة ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح كما لو باع ألفاً بخمسمائة (والثاني) يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه قال أبرأتك من خمسمائة وأعطني خمسمائة .

وقال المسعودى: اذا ادعى عليه ألف درهم حالة فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مؤجلة صح الصلح ولا يلزم الأجل وان ادعى عليه ألف درهم مؤجلة فأقر له بها ثم صالحه عنها على خمسمائة حالة لم يصح ، لأنه جعل الخمسمائة التى تركها عوضا للحلول ، وذلك لا يجوز أخذ العوض عليه ، وان ادعى عليه ألف درهم صحاحا فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مكسرة قال المسعودى : صح الصلح ، ولا يلزمه أخذ المكسرة ، بل يجب له خمسمائة صحاح ، لأن الصحة صفة فلا يصح الابراء منها ، اه ،

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهبة ، وهو أن يدعى عليه داراً فيقر بها ، فقال المقر : أدفع اليك نصفها ووهبتك النصف الآخر صحت الهبة ، لأنها مجردة غير معلقة على شرط ، وان كان بلفظ الصلح بأن قال المقر للمقر له : صالحنى من هذه الدار بنصفها فذكر المصنف أنها على وجهين (أحدهما) لا يصح ، لأنه باع ماله بماله (والثانى) ولم يذكر ابن الصباغ غليره أنه

يصح ، لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كما لو قال : ادفع الى نصفها ووهبتك النصف الثانى •

(القسم الخامس) صلح هو فرع على العارية بأن يدعى عليه دارا في يده فاقر له بها ثم قال المقر له للمقر: صالحنى عن هذه الدار بسكناها سنة فقال المقر صالحتك، صح الصلح، ويكون كأن المقر له أعار المقر أن يسكنها سنة قال المسعودى «وللمقر له أن يرجع في عاريته» وذكر المصنف أنها على وجهين و (أحدهما) هذا (والثاني) لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها وجهين و (أحدهما) هذا (والثاني) لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها و

فروع البيع البيع الشافعي رضى الله عنه « فان صالح الرجل أخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليه بشيء يجوز في البيع جاز ، وهذا كما قال أذا ورث اثنان من ابنهما أو أخيهما مالا فصالح أحدهما الآخر عن نصيبه ، فاذا شاهد التركة وعرف العوض صح الصلح كما لو اشتراه بلفظ الشراء » •

فسرع وان صالحه عن الدراهم على دنانير أو على الدنانير على دراهم، فان ذلك صرف، ويشترط فيه قبض العوض في المجلس كما قلنا في الصرف.

فسوع اذا أتلف عليه ثوباً أو حيوانا قيمته دينار فأقر له به ، ثم صالحه من ذلك على أكثر منه ، لم يصح الصلح .

دليلنا أن الواجب فى دمته قيمة المتلف فلم يصح الصلح على أكثر منه ، كما لو غصب منه ديناراً ثم صالحه على أكثر منه ، وان صالحه عن قيمة الحيوان بعوض وجعله مؤجلا لم يتأجل العوض ولم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح .

دليلنا أن الواجب هو دين حال فى ذمته ، فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين ، وذلك لا يجوز ، وان ادعى عليه مالا مجهولا فأقر له به وصالحه عليه بعوض لم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح .

دليلنا : أن ذلك معاوضة ، ولهذا ثبت بالشقص فيه الشفعة ، فلم يصــح في المجهول كالبيع .

قال الشافعي رضى الله عنه « اذا ادعى على رجل شيئاً مجملا فأقر له به ثم صالحه منه على شيء صح الصلح » قال الشيخ أبو حامد أراد اذا كان المعقود عليه معلوما فيما بين المتعاقدين فيصح وان لم يسمياه ، كما اذا قال : بعت منك الشيء الذي أعرفه أنا وأنت بكذا فقال : ابتعت فانه يصح والله تعالى أعلم •

وقد أجمل الخرقى من الحنابلة الصلح الجائز عندهم بقوله: والصلح الذي يجوز هو أن يكون للمدعى حق لا يعلمه المدعى عليه فيصطلحان على بعضه، فإن كان يعلم ما عليه فجحده فالصلح باطل ١ ه • وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والثورى أن الصلح على الانكار صحيح ، ولكن الشافعى قال: لا يصح لأنه عاوض على ما لم يثبت له ، فلم تصح المعاوضة كما لو باع مال غيره ، ولأنه عقد معاوضة خلا عن العوض فى أحد جانبيه ، فبطل كالصلح على حد القذف •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه عينا في يده او دينا في ذمته فانكر المدعى عليه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح ، لأن المدعى اعتاض عما لا يملكه فصار كمن باع مال غيره ، والمدعى عليه عارض على ملكه ، فصار كمن ابتاع مال نفسه من وكيله ، فان جاء اجنبى الى المدعى وصدقه على ما ادعاه وقال : صالحنى منه على مال لم يخل اما ان يكون المدعى عينا او دينا ، فان كان دينا نظرت فان صالحه عن المدعى عليه صح الصلح ، لانه ان كان قد وكله المدعى عليه فقد قضى دينه بغير اذنه ، وذلك عليه فقد قضى دينه بغير اذنه ، وذلك يجوز فان صالحه عن نفسه وقال : صالحنى عن هذا الدين ليكون لى في ذمسة المدعى عليه ، ففيه وجهان بناء على الوجهين في بيع الدين من غير من عليه .

(احدهما) لا يصح ، لأنه لا يقدر على تسليم ما في دُمة المدعى عليه ،

(والثاني) يصح كما لو اشترى وديعة في يد غيره ، وان كان المدعى عينا ، فان صالحه عن المدعى عليه وقال : قد اقر لك في الباطن ووكلني في مصالحتك،

فصدقه المدعى صح الصلح ، لان الاعتبار بالتعاقدين وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فجاز ، ثم ينظر فيه فان كان قد أذن له في الصلح ملك المدعى عليه العين لانه ابتاعه له وكيله ، وان لم يكن أذن له في الصلح لم يملك المدعى عليه العين لانه ابتاع له عينا بغير أذنه فلم يملكه ، ومن أصحابنا من قال : يملسكه ويصبي هذا الصلح استنقاداً لماله ، كما قال الشافعي رحمه الله في رجل في يده دار فجعلها مسجعاً ، ثم ادعاها رجل فأنكر فاستنقده الجيران من المدعى بغير اذن المدعى عليه أنه يجوز ذلك ، وأن صالحه لنفسه فقال : أنا أعلم أنه لك فصالحنى فأنا أقدر على أخذه ، صح الصلح لانه بمنزلة بيع المفصوب ممن يقدر على أخذه استقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسو يقدر على أخذه أن أخذه استقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسو بالخيار بين أن يفسخ ويرجع ألى ما دفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر ، كمن ابتاع عبداً فأبق قبل القبض) .

الشرح الدعى عليه ثم صالحه على عين أو دين فى ذمته لم يصبح الصلح بلا خلاف على المذهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، بلا خلاف على المذهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، فأنكره ، ثم صالحه على خمسمائة منها وقلنا : يصح صلح الحطيطة فهسل يصح هذا الصلح ؟ فيه وجهان حكاهما فى الابانة ، (أحدهما) لا يصح ، لأنه صلح على الانكار فلم يصح ، كما لو ادعى عليه عينا فأنكره (والثانى) يصح ، والفرق بينهما أن فى صلح المعاوضة يحتاج الى ثبوت العوضين برضى المتعاقدين وليس العين المدعى بها ثابتة للمدعى حتى يأخذ عليها عوضا ، وههنا هو ابراء فلا يحتاج الى رضاء صاحبه ، هذا مذهبنا ، وأن الصلح على الانكار لا يصح ، وقال ابن أبى ليلى : ان أنكره لم يصح الصلح ، وان سكت صح الصلح ،

دليلنا : قوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل ، لأن من ادعى على غيره داراً في يده فأنكر ذلك المدعى عليه ثم صالحه عنها بعوض فقد ابتاع ماله بماله ، وهذا لا يجوز ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبلال ابن الحارث « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما » .

وهذا المدعى لا يخلو اما أن يكون كاذبا أو صادقاً ، فان كان كاذبا فهذا

الصلح الذي يصالح به يحل له ما هو حرام عليه ، وان كان صادقاً فانه يستحق جميع ما يدعيه ، فاذا أخذ بعضه بالصلح فالصلح حرم عليه الباقى الذي كان حلالا له ، فوجب أن لا يجوز ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، ولأن البيع لا يجوز مع الانكار وهو أن يدعى عينا في يد غيره فينكره فيبيعها من غيره ، فان البيع لا يصح فكذلك الصلح .

اذا ثبت هذا فادعى على رجل ألفا فى ذمته فأنكره عنها ، ثم ان المدعى أبرأه منها صحت البراءة ، وهل يشترط فى صحة البراءة القبول ؟ على وجهين يأتى ذكرهما بعد ان شاء الله تعالى •

وانما صحت البراءة على الانكار لأنها ليست بمعاوضة والذي جعل المالكية والحنفية والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح يبيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه قبله ، كالصلح بمعنى الهبة ، فانه يحل للموهوب له ما كان حراماً عليه ، والاسقاط يحل له ترك أداء ما كان واجباً عليه ، وقالوا: ان هذا لا يدخل في حديث « الاصلح أحل حراماً أو حرم حلالا » لأن الصلح الفاسد لا يحل الحرام وانما معناه ما يتوصل به الى تناول المحرم مع بقائه على تحريمه ، كما لو صالحه على استرقاق حر ، أو احلال بضع محرم ، أو صالحه بخمس أو خنزير ، وليس ما نحن فيه كذلك ،

(قلت) فان ادعى عليه ألفا فى ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وأبرأه عن الحق الذى عليه وقال الشافعي رضى الله عنه فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما أخذه ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه انما أبرأه براءة قبض واستيفاء وهو أن يسلم له ما أخذه ، فإذا لم يسلم له ذلك لم تلزمه البراءة و

هذا اذا لم يعلم المدعى بفساد الصلح ، وأما اذا علم بفساد الصلح فأبرأ صحت براءته وهذا كما تقول فى رجل اشترى عبدا شراء فاصدا ، فقال البائع للمشترى : اعتق هذا العبد ولم يعلم البائع بفساد البيع فأعتقه _ قال الشيخ أبو حامد : لم يصح العتق ، لأن البائع لم يأمره باعتاقه عن نفسه ، وانما أمره

أن يعتقه فظن أنه قد ملكه بالشراء ، وان علم البائع بفساد البيع فأمر المسترى باعتاقه فأعتقه صح العتق ، وان علم أن عليه ألفاً فى ذمته فأقر له بها فصالحه عنها صلح حطيطة ، وأبرأه على خمسمائة فان قبض منها خمسمائة ، وأبرأه عن الباقى ثم خرجت الخمسمائة التى قبض مستحقه _ قال الشيخ أبو حامد فانه يرجع عليه بالخمسمائة التى أخذها والابراء صحيح ، لأنه لم يبرئه ليسلم له ما قبض بل أبرأه عن حق هو مقر له به والابراء صادف حقه المقر به فنفذ ذلك وليس يتعلق بسلامة ما قبضه وعدم سلامته .

فسرع واذا ادعى عيناً فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصلح باطل ، ولى الرجوع الى أصل الخصومة ، وقال المدعى عليه: لا ، بل كنت أقررت لك بها ثم أنكرت ثم صالحت منها ، قال الشيخ أبو حامد: فالقول قول المدعى لأن الأصل هو الصلح على الانكار الذى قد عرف الى أن تقوم البينة باقراره لها قبل ذلك ،

فسرع وال ادعى رجل على رجل حقا فألكر فجاء أجنبى الى المدعى وقال انت صادق في دعواك فصالحنى عليه ـ فلا يخلو اما أن يكون المدعى دينا أو عينا ، فان كان المدعى دينا نظرت ، فان صالحه عن المدعى عليه صح الصلح لأنه ان كان أذن له فى ذلك فهو وكيله والتوكيل فى الصلح جائز ، وان لم يكن وكيله ولم يوكله المدعى عليه ، فقد قضى عن غيره دينا ، ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فاذا أخذ المدعى المال ملكه وانقطعت دعواه ، وهل للأجنبى أن يرجع على المدعى عليه بما دفع ؟ ينظر فيه، فان صالح عنه باذنه ودفع باذنه رجع عليه ، وان صالح عنه باذنه ، ودفع بغير اذنه لم يرجع عليه بشىء لأنه متطوع بالدفع ، وان صالح الأجنبى ليكون الدين له ، فإن الشيخ أبا اسحاق (المصنف) قال : هل يصح الصلح ؟ فيه وجهان بناء على جواز بيع الدين من غير من هو عليه ، وقال ابن الصباغ : لا يجوز وجها واحداً ، واليه أشار الشيخ أبو حامد ، لأن الوجهين فى يسم المنصوبة ممن لا يقدر على قبضها ،

وقال أصحاب أحمد: وان صالح عند المنكر أجنبي صح ، سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه آو بغير اذنه ، لأن عليا وأبا قتادة رضى الله عنهما قضيا عن الميت فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا وفي الموضعين _ أعنى ان كان باذنه أو بغير اذنه _ لم يرجع عليه بشيء ، لأنه أدى عنه مالا يلزمه أداؤه ، أما اذا أذن له بالأداء عنه رجع اليه ، وهذا كله كقولنا في المذهب .

(قلت) وان كان المدعى عيناً ، فصالح عن المدعى عليه بأن يقول للمدعى: المدعى عليه مقر لك بها فى الباطن ، وقد وكلنى فى مصالحتك ، فصالحه عنه صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين ، وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فاذا صالحه ملك المدعى ما يأخذه وانقطع حقه من العين ، وهل يملك المدعى العين المدعى بها ؟ ينظر فيه ، فان كان قد وكل الأجنبى ملك العين : فان كان قد وكل الأجنبى ملك العين : فان كان الأجنبى قد دفع العوض من مال نفسه باذن المدعى عليه رجع عليه به ، وان دفع بغير اذنه لم يرجع عليه كالدين ، لأنه متطوع ، لأنه انما أذن له فى العقد دون الدفع .

وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبى فى الصلح فهل يملك العين ؟ فيه وجهان المنصوص أنه لا يملكها وحكى أبو على فى الافصاح آنه يملكها كما قال الشافعى رضى الله عنه : اذا اشترى رجل أرضاً وبناها مسجداً ، وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وان كذبه فجاء رجل من جيران المسجد فصالحه صح الصلح لأنه بذل مال على وجه البر ، قال العمرانى فى البيان : وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، قال : فعلى هذا يكون الصلح باطلا فى الباطن ، صحيحاً فى الظاهر ،

(قلت) وأما المسألة المذكورة فى المسجد فلا تشبه هده ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما فى دمة غيره بغير اذنه كما سبق أن بينا ذلك وان قال الأجبى للمدعى : المدعى عليه منكر لك ولكن صالحنى عما ادعيت لتكون الغين له ، فهمل يصبح الصلح ؟ قال المسعودى : فيه وجهان ، وأما اذا قال الأجنبى : أنت صادق فى دعواك ، فصالحنى لتكون هذه العين الى قادر على انتزاعها فيصح الصلح كما

بصح أن تبتاع شيئاً فى يد غاصب ، فان قدر الأجنبى على انتزاعها استقر الصلح ، وان لم يقدر كان له الخيار فى فسخ الصلح ، كمن ابتاع عيناً فى يد غاصب ولم يقدر على انتزاعها .

اذا ثبت هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف فهل يصح هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس : لا يجوز له الانكار لأنه كاذب ، الا أن يجوز له بعد ذلك أن يوكل ليصالح عنه على ما ذكرناه • قال المصنف : لا يجوز له ذلك بل يلزمه الاقرار به لصاحبه ، ولا يجوز له الوكالة للمصالحة عنه اذا غصب العين أو اشتراها من غاصب وهو يعلم ذلك •

فأما اذا مات أبوه أو من يرثه وخلف له هذه العين ، فجاء رجل فادعاها وأنكره ولا يعلم صدقه وخاف من اليمين ، وخاف ان أقر بها للمدعى أن يأخذها فيجوز أن يوكل الأجنبى فى الصلح على ما بيناه ، لتزول عنه الشبهة .

فسوع وان ادعى عينا فى يد رجل فانكره المدعى عليه ، فقال المدعى : أعطيك ألف درهم على أن تقر لى بها ففعل لم يكن صلحا ولا يلزم الألف ، وبدله حرام ، وأمده حرام ، وهل يكون اقراراً ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى العدة .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) أذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح فأن أنكر فصولح ثم أقر كان الصاح باطلاء لأن الاقرار المتقدم لا يبطل بالانكار الحادث فيصلح الصلح أذا أنكر بعد أقراره لوجوده بعد لزوم الحق ، ولم يصح الصلح أذا كأن عقيب أنكاره وقبل أقراره لوجوده قبل لزوم الحق .

(فصل) فلو أنكر الحق فقامت عليه البيئة جاز الصلح عليه للزوم الحق بالبيئة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما لو نكل المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الأولى ، اذ اليمين المردودة كالاقرار على احد القولين) ،

الشرح اذا أقر المدعى عليه بالحق فقد لزم الحق فاذا أنكر جاز أن يعقدا عقد الصلح على ما مر من أمر المنكر ابتداء ؛ فاذا عقد الصلح بينهما بعد الانكار ثم أقر بأن عاد الى اعترافه الأول كان الصلح باطلا لأن الاقرار تقدم على الانكار وكان الانكار حادثا ، فيصح الصلح اذا أنكر بعد الاقرار لحدوث الانكار بعد لزوم الحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضم للحق ، ولأن الحق ثبت قبل انكاره والصلح من بواعثه وأسبابه وقوع النزاع بالانكار .

فرع اذا أنكر المدعى عليه ثم قامت البينة فقد لزم الحسق كلزومه بالاقرار ومن ثم يجوز الصلح ، ومثله لو نكل المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى فقد لزم الحق وثبت للمدعى • لأن اليمين المردودة كالاقرار وكالبينة ، ومن ثم جاز الصلح • والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تمالي

(فصل) وان ادعى عليه مالا فانكره ، ثم قال : صالحنى عنه لم يكن ذلك اقرارا له بالمال ، لأنه يحتمل أنه أراد قطع الخصومة ، فلم يجعل ذلك اقرارا ، فان قال بعنى ذلك ففيه وجهان : (احدهما) لا يجعل ذلك اقرارا ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفراينى ، لان البيع والصلح واحد ، فاذا لم يكن الصلح اقرارا لم يكن البيع اقرارا ، (والثانى) وهو قول شيخنا القاضى أبى الطيب أنه يجعل ذلك اقرارا لأن البيع تمليك ، والتمليك لا يصح الا ممن يملك) .

الشرح اذا ادعى على رجل ديناً فى ذمته أو عيناً فى يده فأنكره المدعى عليه ثم قال : صالحنى عن ذلك بعوض لم يكن ذلك اقراراً من المدعى عليه ؛ لأن الصلح قد يراد به المعاوضة وقد يراد به قطع الخصومة والدعوى ، فاذا كان الأمر يحتملهما لم نجعل ذلك اقراراً • وان قال المدعى عليه للمدعى : بعنى هذه العين أو ملكنى اياها ، فحكى المصنف وابن الصلحاغ فى ذلك وجهين :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد أنه لا يكون اقراراً لأن الصلح والبيع بمعنى واحد • فاذا لم يكن قوله صالحنى اقراراً ، فكذلك قوله بعنى •

(والثانى) يكون اقراراً ، وهو قول القاضى أبى الطيب ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد فى التعليق غيره ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، لأن قوله : بعنى أو ملكنى يتضمن الاقرار له بالملك ،

قال المستف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى طريق لم يخل ، اما أن يكون الطريق نافذا او غير نافذ ، فان كان الطريق نافذا نظرت فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ، ولم يعترض عليه ، واختلفوا في علته ، فمن اصحابنا من قال يجهوز ، لانه ادتفاق بما لم يتعبن عليه ملك احد من غير اضرار فجاز كالمشى في الطريق مهن ومنهم من قال يجوز لأن الهواء تابع للقرار ، فلما ملك الارتفاق بالطريق مهن غير اضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير اضرار ، فان وقع الجناح او نقضه وبادر من يحاذبه ، فأخرج جناحاً يمنع من اعادة الجناح الأول جاز ، لأن الأول ثبت له الارتفاق بالسبق الى اخراج الجناح ، فاذا زال الجناح ، جاز لفيه ان يرتفق ، كما لو قعد في طريق واسع ثم انتقل عنه) .

الشرح قوله « جناحا » فعله جنح أى مال ، وبابه خضع ودخل والجوانح الأضلاع التى تحت الترائب ، وجناح الطائر يده ، وقد شه به البناء الناتىء البارز من جدار البيت معلقاً فى الهواء .

أما الأحكام فانه اذا أخرج جناحا أو روشتاً ، وهو نافذة تشــــبه الشرفة (أو البلكونة) الى شارع نافذ نظرت فان كان لا يضر بالمسلمين جاز

ولم يمنع من ذلك ، وبه قال مالك والأوزاعى وأحمد واسحاق وأبو يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة له اخراجه الى أن يمنعه المسلمون أو واحد منهم ؟ فادا منعه واحد من المسلمين لم يجز اخراجه فان أخرجه أزيل أو قلع .

دلیلنا ما روی أن أمیر المؤمنین عمر بن الخطاب رضی الله عنه « مر بمیزاب للعباس رضى الله عنه فقطر عليه فأمر بقلعه فخرج اليه العباس رضى الله عنه فقال له : خلعت ميزاباً ركبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، فقسال عمر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهرى ، فصعد العباس على ظهـره ونصبه » • فاذا ثبت هذا في الميزاب ثبت في الروشن مثله لأن الميزاب خشبة واحدة _ على عهدهم أو قضيب مجوف على عهدنا _ أما الروشن أو الجناح فهو بناء متكامل مركب من قطع كثيرة ، فشعله لحيز أكبر من الميزاب لاشك فيه ولا فرق بيِّين ولأن الناس يخرجون الرواشن من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير انكار اللهم الا ما تحتمه قواعد النظام الذي تأخذ بأسبابه مؤسسات الاسكان والمجالس البلدية في المدن والحواضر في عصرنا هذا الذي يجعل للجناح المتمارض أو البـــارز من البيت تناســـبا مع اتساع الشارع ، فإن كان الشارع عريضاً أو كان ميدانا فسيحا سمح لصاحب البناء من واقع الرسم المرخص به أن يكون الجناح أو الروشن مترا ونصف المتر، وان كان الشارع ضيقا كان البروز أقل، وذلك حتى يتسنى للناس ممارسة شئونهم وانتقالاتهم بأسباب الانتقال الكهربية أو البخارية أو غيرها بدون أن تعترضهم الرواشن والشرفات فتعيق مصالحهم •

فدل ذلك كله على أن الاجماع منعقد على جواز ذلك فى الحـــدود والصفات التى يرسم بها الامام أو الحاكم ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير أضرار فجاز ، كما لو مشى فى الطريق .

قال العمرانى فى البيان: اذا أخرج جناحا أو روشنا فى شارع نافذ فانه لا يملك ذلك المكان وإنما يكون أحق به لسبقه اليه ، فان انهدم روشنه أو هدمه فبادره من يحاذيه فمد خشبة تمنعه من اعادة الأول لم يكن للأول منعه من ذلك ، لأن الأول كان أحق به لسبقه اليه ، فاذا زال روشنه سقط حقمه وكان لمن سبق اليه ، كما تقول فى المرور بالطريق ، ثم قال: وإن أخسرج

من يحاديه روشنا تحت روشنه الأول جاز ولم يكن للأول منعه من ذلك ، لأنه لا ضرر عليه فى ذلك فان أراد الثانى أن يخرج روشنا فوق روشن الأول قال ابن الصباغ فان كان الثانى عاليا لا يضر بالمار فوق روشن الأول جاز ، وان كان يضر بالمار فوق روشن الأول منع من ذلك ، كما لو أخرج روشا يضر بالمار فى الشارع ، فانه يمنع من ذلك ، اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فان صالحه الامام عن الجناح على شيء لم يصح الصلح لمعنيين : (احدهما) أن الهواء تابع للقرار في العقد فلا يفرد بالعقد كالحمل (والثاني) أن ذلك حق له فلا يجوز أن يؤخذ منه عوض على حقه كالاجتياز في الطريق ، وان كان الجناح يضر بالمارة لم يجز ، واذا اخرجه وجب نفضه ، لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا ضرر ولا ضرار)) ولانه يضر بالمارة في طريقهم فلم يجسئ كالقعود في المضيق ، وان صالحه الامام من ذلك على شيء لم يجئ لمعنين (احدهما) أن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بالعقد (والثاني) أن ما منع منسه للاضرار بالناس لم يجز بعوض كالقعود في المضيق والبناء في الطريق) .

الشرح حدیث « لا ضرر ولا ضرار » رواه احمد فی مسنده و ابن ماجه عن ابن عباس رضی الله عنه ، وأخرجه أیضا ابن ماجه من حدیث عبادة بن الصامت رضی الله عنه ، وقد مضی شرحنا له .

اما أحكام الفصل فانه اذا صالحه الامام على هذا الجناح الذى لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ، وتيسير الارتفاق على المسلمين فانه يجوز ذلك ، أما اذا صالحه الامام أو أحد المسلمين على مال يؤديه بدون ذلك لم يجز أن يؤخذ عليه عوض لأن الهواء تابع نلقرار ، كما لا يجوز أن يؤخذ منه عوض على المرور في الطريق ، الا اذا كان يمر في طريق غير مسموح بالمرور فيه في وقت تنظيم المرور لما يؤدى هذا الى الاضرار به أو بعيره بأن كان يركب سيارة تسير بسرعة زائدة عن الحد المعقول أو المعتاد في شوارع تزدحم بالمارة ووقع الحاكم عليه عقوبة المخالفة حتى لا يعود الى تعريض سلامته وسلامة غيره للأضرار أو المخاطر فان ذلك يجوز ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فروع وان آراد اخراج روشن آو جناح الى شارع نافذ يضر بالمنار منه لم يجز ؛ فان فعل ذلك آزيل للحديث الشريف ، وليس له الانتفاع بالعرصة ، وهي ما أمام بيته بما فيه ضرر على المسلمين ، بأن يبنى فيها دكة أو يتخذ منها مجلسا له يشغل طريق المارة وبعيقهم فيؤذيهم بذلك ، وكذلك ليس له الانتفاع بالهواء بما يضر به عليهم ، فان صالحه الامام آو بعض الرعية على ذلك بعوض لم يصح الصلح لأنه افراد الهواء بالعقد ، ولأن في ذلك اضراراً بالمسلمين ، وليس للامام أن يفعل ما فيه الحاق الضرر بهم ، هكذا قال العمراني في البيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر الى حال الطريق ، فان كان الطريق لا تمر فيه القوافل، ولا تجوز فيه الفوارس ، لم يجز اخراج الجناح الابحيث يمر الماشى تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القدر ولا يزول بما دونه وان كان الطريق تمر به القوافل وتجوز فيه الفوارس لم يجز الا عاليا بمقدار ما تمر العمارية تحته ويمر الراكب منتصباً .

وقال ابو عبيد بن حربوية: لا يجوز حتى يكون عاليا يمر الراكب ورمحه منصوب ، لأنه ربما ازدحم الفرسان فيحتاج الى نصب الرماح ، ومتى لم ينصبوا تأذى الناس بالرماح والأول هو المذهب ؛ لأنهم يمكنهم أن يضمعوا اطرافها على الاكتاف غير منصوبة فلا يتأذوا) .

الشرح الأحكام: أما كيفية الضرر، فان ذلك معتبر بالعادة فى ذلك الشارع، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عالياً بحيث يمر الماشي تحته منتصباً، فان كان الشارع تمر فيه الجيوش أو القوافل أو الركبان أو المركبات الكهربية والبخارية اشترط أن يكون الجناح أعلا بحيث يمر الركبان في السكة بدون عوائق تصطدم بسطح المركبات •

وقال أبو عبيد بن حربويه: يشترط أن يمر الفارس تحت ورمحه منصوب بيده لأن الفرسان قد يزدحمون فيحتاجون الى نصب الرماح، قال المصنف رداً على ابن حربويه ما يفيد أن هذا ليس بصحيح لأنه يمكنه أن يحط رمحه على كنفه • ولأن الرمح لا غاية لطوله •

قوله « العمارية » من وسائل الهجوم في الجيوش الاسلامية في عصر المصنف وهي أشبه بعربة تجرها الجياد مصنوعة من الخشب السميك ومصفحة بالفوذ يتترس بها المهاجمون وقد ترتفع الى حد يتسلق منها المقاتلون الى أسوار الحصون • والعمارة القبيلة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى دار جاره من غير اذنه لم يعيز ، واختلف اصحابنا في تعليله ، فمنهم من قال : لا يعيوز لأنه ارتفاق بما تعين مالكه فلم يجز بغير اذنه من غير ضرورة ، كأكل ماله ، ومنهم من قال : لا يجوز ، لأن الهواء تابع للقرار والجار لا يملك الارتفاق بقرار دار الجار ، فلا يملك الارتفاق بهواء داره ، فان صالحه صاحب الدار على شيء لم يعيز لأن الهواء تابع فلا يفرد بالعقد) .

الأحكام: اذا أراد أن يخرج جناحا أو روشنا فوق دار غيره أو شارع جاره بغير اذنه لم يجز لأنه لا يملك الارتفاق بقرار أرض جاره الا باذنه فكذلك الارتفاق بهواء أرض جاره ، فان صالحه صاحب الدار أو الشارع على ذلك بعوض لم يصح لأنه لا يجوز افراد الهواء بالعقد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أخرج جناحاً الى درب غير نافذ نظرت فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار البجار ، وان كان له فيه طريق ففيك وجهان (أحدهما) يجوز ، وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفرايني ، لان الهواء تابع للقرار ، فاذا جاز أن يرتفق بالقرار بالاجتياز جاز أن يرتفق بالهللوري باخراج الجناح (والثاني) لا يجوز ، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه ألله لانه موضع تعين ملاكه فلم يجز اخسراج الجناح اليه كدار الجار ، فأن قلنا يجوز اخراج الجناح لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى الشارع ، وأن قلنا لا يجوز أخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى الشارع ، وأن قلنا لا يجوز أخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى الشارع ، وأن قلنا لا يجوز أخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى البخارج الى البخارج الى دار الجار) ،

الشرح وان أراد أن يخرج جناحا أو روشنا الى درب غير نافذ وله طريق في هذا الدرب، فان كان يضر بالمارة لم يجز من غير اذن أهـــــل

الدرب، كما لا يجوز اخراج جناح يضر الى شارع ناف ذ الا اذا استأذنوا بذلك أهل الدرب •

وقال القاضى أبو الطيب: لا يجوز له ذلك بغير اذنهم لأنه مملوك لقوم معينين فلم يجز له اخراج الجناح اليهم بغير اذنهم ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن أراد أن يعمل ساباطاً ويضع أطراف أجذاعه على حائط الجار المحاذى لم يجز ذلك من غير أذنه ، لأنه حمل على ملك ألفير مسن غير ضرورة فلم يجز من غير أذنه كحمل المتاع على بهيمة غيره ؛ فأن صالحه منه على شيء جاز أذا عرف مقدار الأجذاع ، فأن كانت حاضرة نظر اليها ، وأن لم تحضر وصفها فأن أراد أن يبنى عليها ذكر سمك البناء ، وما يبنى به فأن أطلق كان ذلك بيعاً مؤبداً لمفارز الأجذاع ومواضع البناء وأن وقت كأن ذلك أجدارة تنقضى بانقضاء المدة) .

الشرح ان أراد أن يعمل ساباطاً وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق والجمع سو ابيط وساباطات على جدار جاره وصفته أن يكون له جدار وبحذائه جدار جاره وبينهما شارع ، فيمد جذوعا من جداره الى جدار جاره ، فلا يجوز له ذلك الا باذن جاره ، لأنه حمل على ملك غيره بغير اذنه ، من غير ضرورة فلم يجز كما لو أراد أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه ،

وقولنا: من غير ضرورة احتراز من السقيف على الحائط الرابع لجاره على ما يأتى بيانه ، فان صالحه على ذلك بعوض صح الصلح ، ولابد أن تكون الأخشاب معلومة اما بالمشاهدة أو بالصفة ، فيقول : صالحنى على أن أضع هذه الأخشاب بكذا ، قال الشيخ أبو حامد : وهكذا اذا قال : خذ منى مالا وأقر لى حقا فى أن أضع على جدارك جذوعى هذه أو نصفها ، فاذا أقر له بذلك وأخذ العوض جاز ، فان أراد أن يبنى عليها ذكر طول البناء وعرضه وما يبنى به ، لأن الفرض يختلف بذلك ، فان أطلقا ذلك ولم يقدراه بمدة كان ذلك تبعاً لمغارز الجذوع ، وان قدرا ذلك بمدة كان اجارة تنقضى بانقضاء المدة ، هكذا ذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق والقاضى أبو الطيب أيضاً .

وقال ابن الصباغ: لا يكون ذلك بيعاً بحال، لأن البيع ما يتناول الأعيان، وهذا الصلح على وضع الخشب لا يملك به الواضع شيئاً من الحائط الذى يضع عليه لأنه لو كان بيعاً لملك جميع الحائط ولكان اذا تهدم يملك أخذ الأنقاض، وهذا لا يقوله أحد، قال فان قيل: انما يكون بيعاً لموضع الوضع خاصة قيل: لا يصح ذلك لأن موضع الوضع محمل بقية الحائط الذى لغيره وتلك منفعة استحقها، واذا بطل أن يكون تبعاً كان ذلك اجارة بكل حال قال : فان قيل: فكيف يكون الإجارة الى مدة غير معلومة ؟ فالجواب أن المنفعة يجوز أن يقع العقد عليها في موضع الحاجة غير مقدرة كما يقع عقد النكاح على منفعة غير مقدرة، والحاجة الى ذلك، لأن الخشب وما يشبهه مما يراد المتأبيد، ويضر به التقدير، بخلاف سائر الإجارات، ولأن سائر ما يراد المتأبيد، ويضر به التقدير، بخلاف سائر الإجارات، ولأن سائر الأعيان لو جوزنا فيها عقد الإجارة على التأبيد بطل فيها معنى الملك، وهاهنا وضع الحشب على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة، والأول أصح، لأن الشافعي رضى الله عنه ، قال في المختصر: ولو اشترى علو بيت على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك اذا سميا منتهى البنيان، لأنه ليس كالأرض في احتمال ما يبنى عليها .

ادًا ثبت هذا فان أقر صاحب الحائط لصاحب الخشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم • فان تقدمه صلح لزم ظاهراً وباطنا وان لم يتقدمه صلح لزم في الظاهر دون الباطن • والله تعالى أعلم •

فسرع فى مذاهب العلماء • قلنا : ان مذهبنا أنه يجوز الوضع على جدار جاره اذا لم يضر بالمارة وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنا فكان جائيزا كالمشى فى الطريق والجلوس فيها •

وقال أصحاب أحمد: لا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ جناحا ، وهو الروشن سواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر ، وسواء أذن الامام أو لم يأذن ، ولا يجوز الساباط من باب الأولى ، ولو كان الحائط ملكه ، وقال ابن عقيل من الحنابلة : ان لم يكن فيه ضرر جاز باذن الامام لأنه نائبهم فجرى اذنه مجرى اذن المشتركين في الدرب الذي ليس بنافذ وهذا القول

ضعيف عندهم لأن الضرر لابد أن يتحقق ولو بحجب الضوء عن الطريق ، أو الهواء ، وليس كالجلوس أو المرور فانهما طارئان • وقال أبو حنيفة : يجوز من ذلك مالا ضرر فيه ، وان عارضه رجل من المسلمين وجب قلعه •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يسمر مسماراً في حائط جاره الا باذنه ، ولا في الحائط المسترك بينه وبين غيره الا باذنه ، لأن ذلك يوهي الحائط ويضر به ، فلا يجوز من غير أذن مالكه ، ولا يجوز أن يبني على حائط جاره ولا على الحائط المسترك شيئاً من غير أذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزا من غير أذن صاحبه ، لأنه حمل على ملك الفير فلم يجسز من غير أذن كالحمل على بهيمته ، ولا يجوز أن يجرى على سطحه ماء من غير أذنه ، فأن صالحه منه على عوض جاز ، أذا عرف السطح ألذي يجرى ماؤه لأنه يختلف ويتفاوت) ،

الشرح الأحكام: لا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يدق وتدا ف حائط الجار ولا في الحائط المسترك بينه وبين غيره بعير اذن ، لأن ذلك يضعف الحائط ، ولا يجوز أن يبنى عليه من غير اذن كما لا يجوز أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه .

فرع ولا يجوز أن يجرى الماء فى أرض غيره ولا على سطحه بغير اذنه م هذا قوله فى الجديد " وقال فى القديم : اذا ساق رجل عينا أو بئرآ فلزمنه مؤنة ودعته الضرورة الى اجرائه فى ملك غيره ولم يكن على المجرى فى ملكه ضرر بين فقد قال بعض أصحابنا يجبر عليه ، فأوما الى أنه يجبر للا روى أن الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا فى خليج آراد الضحاك أن يجريه فى أرض محمد بن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال : والله لأمر "نه ولو على بطنك ، قال العمرانى : والأول هو المشهور فى المهذب للشيخ أبى اسحاق ، لأنه حمل على ملك غيره فلم يجز من غير اذنه ، كالحمل على بهيمته قال : وأما الخبر فيحتمل أنه كان له رسم اجراء الماء فى أرضه فامتنع منه فلذلك أجبره أمير المؤمنين على ذلك ،

(قلت) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه يجرى فيها ماء وبينا

موضعها وعرضها وطولها جاز ، لأن ذلك بيع موضع من أرضه ، ولا حاجة الى بيان عمقه ، لأنه اذا ملك الموضع كان له الى تخومه ، فله أن يترك فيه ما شاء ، وان صالحه على اجراء الماء فى ساقية من أرض رب الأرض مع بقاء ملكه عليها فهذا اجارة للأرض فيشترط تقدير المدة لأن هذا شأن الاجارة .

فرع اذا كانت الأرض فى يد رجل باجارة جاز آن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها فى ساقية محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، فأما ان كانت الأرض فى يده وقفاً عليه فهو كالمستأجر ، له أن يصالح على اجراء الماء فى ساقية محفورة فى مدة معلومة ، وليس له أن يحفر فيها ساقية لأنه لا يملكها انما يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة سواء وقال أصحاب أحمد: يجوز له حفر الساقية لأن الأرض له ، وله التصرف فيها كيفما شاء ما لم ينقل الملك الى غيره ، بخلاف المستأجر فانه انما يتصرف فيها بما أذن له فيه ، فكان الموقوف عليه بمنزلة المستأجر اذا أذن له فى الحفر ، فان مات الموقوف عليه فى أثناء المدة ، فهل لمن انتقل الله فسخ الصلح فيما بقى من المدة ، على وجهين ،

فرع اذا ادعى على رجل مالا فأقر له به ثم قال: صالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء فى ملكى ، قال الشافعى رضى الله عنه « فان بينا الموضع وقدر الطول والعرض صح ، لأن ذلك بيع لموضع من أرضه ولا يحتاجان أن يبينا عمقه لأنه اذا ملك الموضع كان له النزول الى تخومه » وهل يملك المدعى عليه هذه الساقية ؟ فيه وجهان حكاهما الصيدلانى (أحدهما) يملك المدرض (والثانى) لا يملكها قعلى هذا لا يمنع مالك الأرض من بناء فوق المسيل .

قال ابن الصباغ: وان صالحه على أن يجرى الماء فى ساقية فى أرض للمصالح قال فى الأم: فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة ، قال أصحابنا: انها يصح اذا كانت الساقية محفورة ، فاذا لم تكن محفورة لم يجز لأنه لا يمكن المستأجر من اجراء الماء الا بالحفر ، فليس له الحفر فى ملك غيره ، لأذ ذلك اجارة لساقية غير موجودة ، فان حفر الساقية وصالحه جاز قال العمرانى: وان كانت الأرض فى يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فيها محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز له احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، وكذلك اذا كانت الأرض وقفاً عليه جاز أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فى أرض فى يده وان أراد أن يحفر ساقية لم يكن له ذلك لأنه لا يملكها ، وانما له أن يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة ، وان صالحه على اجراء الماء على سطحه جاز اذا كان السطح الذى يجرى ماؤه فيه معلوما ، لأن الماء يختلف بكبر السطح وصعره .

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة ، ويكون ذلك فرعا للاجارة لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفى منفعتها فكانت مدتها مقدرة ولأنهما يختلفان أيضاً فان الماء الذى يجرى فى الساقية لا يحتاج الى تقدير لأنه لا يجرى منه لأنه يجرى فيها أكثر من ملئها ، ويحتاج الى ذكر السطح الذى يجرى منه لأنه يجرى فيه القليل والكثير ، وان صالحه على أن يسقى زرعه أو ماشيته من مائه سقية أو سقيتين لم يصح ، لأن القدر من الماء الذى يسقى به الزرع والماشية مجهول ، فان صالحه على ربع العين أو ثلثها صح كما قلنا فى البيع ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وفي وضع الجذوع على حائط الجار والحائط الذي بينه وبين شريكه قولان، قال في القديم (يجوز) فأذا امتنع الجار أو الشريك أجبر عليه اذا كان الجذع خفيفا لا يضر بالحائط، ولا يقدر على التسقيف الا به، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره)) قال أبو هريرة رضى الله عنه ((اني لاراكم عنها معرضين) والله لأرمينها بين أظهركم)) ولاته أذا وجب بذل فضل الماء للكلأ لاستغنائه عنه وحاجة غيره وجب بذل فضل الحديد: لا يجوز بفير أذن ، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسسلم الجديد: لا يجوز بفير أذن ، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسسلم ((لا يحل مال أمرىء مسلم الا بطيب نفس منه)) ولانه انتفاع بملك غيره من غير ضرورة فلا يجوز بفير أذنه كالحمل على بهيمته ، والبناء في أرضه ، وحديث أبى هريرة نحمله على الاستحباب ، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أمي هريرة نحمله على الاستحباب ، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أصحابنا ، والحائط مملوك ، ولان الماء لا تنقطع مادته ، والحائط بخلافه .

فان كان الجذع ثقيلا يضر بالحائط لم يجز وضعه من غير اذنه قولا واحداً لأن الارتفاق بحق الفير لا يجوز مع الاضرار ، ولهذا لا يجسوز أن يخرج الى الطريق جناحاً يضر بالمارة ، وأن كان لا حاجة به اليه لم يجبر عليه ، لأن الفضل انما يجب بذله عند المحاجة اليه ، ولهذا يجب بذل فضل الماء عند الحاجة اليه للكلا ولا يجب مع عدم الحاجة (فأن قلنا) يجبر عليه فصالح منه على مأل لم يجز ، لأن من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه ، وأن قلنا : لا يجبر عليه فصالح منه على مأل جأز على ما بيناه في أجذاع الساباط .

(فصل) اذا وضع الخشب على حائط الجار أو الحائط المسترك ، وقلنا: انه يجبر في قوله القديم ، أو صالح عنه على مال في قوله الجديد فرفعه جاز له أن يعيده ، فأن صالحه صاحب الحائط عن حقه بعوض ليسقط حقه من الوضع جاز لأن ما جاز بيعه جاز ابتياعه "سائر الأموال) .

الشرح حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم وأحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه: وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقى وأحمد والطبرانى وعبد الرزاق من طريق ابن عباس بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة فى حائط جاره: واذا اختلفتم فى الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » وأخرجه أحمد وابن ماجه أيضاً من حديث عكرمة بن سلمة بن ربيعة « أن آخوين من بنى المفيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشباً فى جداره ، فلقيا مجمع بن يزيد الأنصارى ورجالا كثيراً فقالوا: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشباً فى جداره فقال الحالف: أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوان خشبة » وهو أيضاً عند ابن ماجه والحاكم والبيهقى مسن حديث أبى سعيد ، وعند البيهقى من طريق عبادة ، وعند الطبرانى فى الكبير وأبى نعيم من حديث ثملبة بن مالك القرطى ، وما جاء فى بعض ألفاظه مسن جعل الطريق سبعة أذرع ثبت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة ، وعكرمة ابن سلمة بن ربيعة مجهول ،

وقوله « لا يمنع » بالجزم على النهى • وفى رواية لأحمد « لا يمنعن » وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية المقدمة ، وهى فى معنى النهى • وقوله « خشبة » قال القاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الأصــول بصــيغة

الجمع والافراد، ثم قال وقال عبد الغنى بن سعيد: كل الناس تقوله بالجمع الا الطحاوى ، فانه قال عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه ، فقالوا كلهم : خشبة بالتنوين ، ورواية مجمع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع ، ويؤيدها أيضاً ما رواه البيهقى مسن طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ «اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه » قال القرطبي : وانما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية في هذا الحرف ، لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المسامحة به بخلاف الأخشاب الكثيرة ،

أما أحكام الفصل فان هذه الأحاديث تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب فى جداره ، ويجبره الحاكم اذا امتنع وبهذا قال الشافعي فى القديم وأحد قولى الجديد ، وأحمد واسحاق وابن حبيب من المالكية وأهل الحديث •

وقال الشافعي في أحد قولى الجديد والحنفية ومالك والجمهور من الفقهاء: انه يشترط اذن المالك، ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع، وحملوا النهى على التنزيه جمعاً بينه وبين الأدلة القاضية بأنه « لا يحل مال امسرىء مسلم الا بطيبة من نفسه » •

وأجيب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبنى العام على الخاص قال البيهقى: لم نجد فى السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن يخصها ، وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار ، كما وقع فى رواية لأبى داود بلفظ « اذا استأذن أحدكم أخاه » وفى رواية لأحمد « من سأله جاره » وكذا فى رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم ، وبهذا يصح الجمع بين الأحاديث العامة والخاصة ، والمطلقة والمقيدة والله تعالى أعلم •

والمذهب أنه اذا أراد رجل أن يضع أجذاعه على حائط جاره أو حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ، فان كان به الى ذلك حاجه ، مثل أن يكون له براح من الأرض ويحيط له بالبراح ثلاثة جدر ولجاره أو شريكه جدار

رابع ، أو أراد صاحب الجدر الثلاثة أن يضع عليها سقفاً فهل يجيز صاحب الجدار الرابع على تمكينه من ذلك ؟ فيه قولان :

قال فى القديم: يجبر اذا كان ما يضعه لا يضر بالحائط ضررا بينا و وبه قال أحمد وغيره ممن مضى ذكرهم لحديث أبى هريرة الذى نكس فيه القوم رءوسهم ، فقال أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمينها بين أظهركم ، يعنى هذه السنة التى أنتم عنها معرضون • فاذا قلنا بهذا فلم يبذل الجار له أجبره الامام أن يضع خشبه على جداره •

وقال فى الجديد: لا يجبر على ذلك • قال العمرانى: وهو الصحيح ، وبه قال أبو حنيفة لحديث « لا يحل مال أمرى، مسلم الا بطيب نفس منه » ولأنه انتفاع بملك من غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه ، كزراعة أرضه والبناء فى أرضه •

(قلت) قد ذهب المصنف الى أن للخبر تأويلين (أحدهما) أنه محمول على الاستجاب (والثانى) أن معناه اذا أراد الرجل أن يضع خشبه على جدار له لاخراج روشن أو شرفة أو جناح الى شارع نافذ فليس لجاره المحاذى له أن يمنعه من ذلك ، لأنه قال : « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره » والضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو الجار .

فاما اذا آراد آن يبنى على حائط أو يضع عليه خشباً يضر به ضرراً بينا أو جداراً آخر يمكنه أن يسقف عليه ، لم يجبر الجار قولا واحداً ، فاذا قلنابقوله في الجديد فأعاره صاحب الحائط فوضع الخشب عليه لم يكن لصاحب الحائط أن يطالبه بقلعه ، لأن اذنه يقتضى البقاء على التأييد فان قلع المستعير خشبة أو سقطت فهل له أن يعيد مثلها ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه قداستحق دوام بقائها (والثاني) ليس له بغير اذن مالك الحائط وهو الصحيح ، لأن السقف اذا سقط فلا ضرر على المعير في الرجوع ، وان أراد صاحب الحائط هدم حائطه ، فان لم يكن مستهدما لم يكن له ذلك ، لأن المستعير قد استحق تبقية خشبه عليه وان كان مستهدما فله ذلك وعلى صاحب الخشب نقله ، فاذا أعاد صاحب الحائط حائطه _ فان بناه بمادة أخرى _ لم يكن له الحرى _ لم يكن له الخشب اعادة خشبه من غير اذنه ، لأن هذا الحائط غير الأول ،

وقالت الحنابلة: يجوز اعادة وضعه بغير اذنه و وان بناه بسادته الأولى بعينها بأن كانت عضادته خشبا فأقامه أو حجراً فرصه ، فهل له أن يعيد خشبه بغير اذن ؟ على الوجهين الأولين ، فان صالحه بمال ليضع أجذاعه على جداره في قوله الجديد أو قلنا : يجبر الجار على تمكينه من وضعها على القديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب ليضع عن جداره الخشب صح الصلح ، لأن ما صح بيعه صح ابتياعه كسائر الأموال ، والله أعلم .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان كان في ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت أغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في ملكه ، فان لم يزله جاز للجار الله من الله من الله من الله من ملكه ، كما لو دخل رجل الى داره بفير اذنه ، فأن له أن يطالبه بالخروج ، فأن لم يخرج أخرجه ، فأن صالحه منه على مال فأن كأن يابساً لم يجز لأنه عقد على الهواء ، والهواء لا يفرد بالعقد ، وأن كان رطبا لم يجهز لما ذكرناه ولانه صلح على مجهول ، لأنه يزيد في كل وقت .

النسرح الأحكام: ادا كانت له شجرة في ملكه فانتشرت أغصانها فوق ملك جاره فللجار أن يطالب مالك الشجرة بازالة ما انتشر فوق ملكه لأن الهواء تابع للقرار، وليس له أن ينتفع بقرار أرض جاره بغيب اذنه، فكذلك هواء أرض جاره ، فإن لم يزل مالك الشجرة ذلك فللجار أن يزيل ذلك عن هواء أرضه بغير اذن الحاكم كما لو دخلت بهيمة لغيره الى أرضه فله أن يخرجها بنفسه وقال أصحاب أحمد: اذا امتنع من الملك له من ازالته لم يجبر لأن ذلك ليس من فعله ، وعلى كلا الأمرين اذا امتنع من ازالته كان لم يجبر لأن ذلك ليس من فعله ، وعلى كلا الأمرين اذا امتنع من ازالته كان لم يجبر الهواء ازالته مع عدم الاتلاف ، فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلفها ضمنها ، فان لم يمكنه ازالتها الا بالاتلاف فلا شيء عليه لأنه لا يلزمه اقرار مال غيره في ملكه ،

قال العمرانى فى البيان: ينظر فيه فان كان ما انتشر لينا يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع ، لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه أرش ما نقصت الشجرة بذلك لأنه متهم بالقطع ، وان كان يابسا لا يمكنه ازالة ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا ه . (قلت) فان صالحه على

اقرارها بعوض معلوم ، فان كان غير معتمد على حائطه لم يجز ذلك لأنه افراد للهواء بالعقد ان كان يابسا ، وان كان رطبا لم يجز أيضاً لهذه العلمة ، ولأنه يزيد فى كل وقت بنمو الأغصان .

وقال أصحاب أحمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة: يجوز ذلك رطبا كان الغصن أو يابسا ، لأن الجهالة فى المتصالح عنه لا تمنع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه ، لأن الحاجة داعية الى الصلح عنه لكون ذلك يكثر فى الأملاك المتجاورة وفى القطع اتلاف وضرر قالوا: والزيادة المتجددة يعفى عنها كالسمن الحادث فى المستأجرة للركوب (قلت) والصلح لا يجوز عندنا الا فى حالة ما اذا كان الغصن يابسا معتمداً على حائط الجار ، كما لو صالحه على وضع خشبة على حائطه ، وأما الرطب فانه يمكن ليه ، ويمكن تهذيبه ،

فرع اذا كان سطح داره أعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة • وقال أحمد رضى الله عنه : يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، لأنه اذا صعد سطحه أشرف على دار جاره ، والانسان ممنوع من الانتفاع بملكه على وجه يستضر به غيره ، كما لا يجوز أن يدق فى ملكه ما يهتز به حائط جاره •

دليلنا: أنه حاجز بين ملكيهما فلا يجبر أحدهما على سترة كالأسفل وما ذكره فغير صحيح ، لأن الأعلى ليس له أن يشرف على الأسفل ، وانما يستضر الأسفل بالاشراف عليه دون انتفاعه بملكه ، ويخالف الدق ، لأنه يضر بملك جاره ، قاله في البيان .

فسرع قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: يجوز للانسان أن يفتح فى ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه ، ولا يجوز للجار منعه لأنه لو أراد رفع جميع الحائط لم يمنع فكذلك اذا رفع بعضه لم يمنع اهد (قلت) الا اذا ترتب على ذلك اضرار بجاره وازالة للجدار الفاصل يبن المسكنين مما يترتب عليه كشف سوءات البيت أو تعريض المال للضياع أو زوال صفة الصلاحية للسكنى أجبر على ازالة ذلك فان كان كوة سدها ، وان كان جدارا أقامه ، وسيأتى مزيد لذلك والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان كان لرجل في زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشسارع فجاز ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز ، لأن له حق الاستطراق في الشارع فجاز ان يفتح اليه بابا من الدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزقاق نظرت ، فان فتحه ليستطرق الزقاق لم يجز لانه يجعل لنفسه حق الاستطراق في درب مملوك لاهله لا حق له في طريقه ، فان قال : افتحه ولا اجعله طريقا ، بل اغلقه واسسمره ، ففيه وجهان : (احدهما) ان له ذلك ، لانه اذا جاز له أن يرفع جميع حائط الدار ، فلأن يجوز أن يفتح فيه بابا أولى ، (والثاني) لا يجوز ، لأن الساب دليل على الاستطراق ، فمنع منه ، وأن فتح في الحائط كوة الى الزقاق جاز ، لانه ليس بطريق ولا دليل عليه . وأن فتح في الحائط كوة الى الزقاق جاز ، لانه ليس بطريق ولا دليل عليه ، فأن كان له داران في زقاقين غير نافذين ، وظهر كل واحدة من الدارين الى الاخرى ففيسه وحهان :

(احدهما) لا يجوز ، لانه يجعل الزقاقين نافذين ، ولانه يجعل لنفسه الاستطراق من كل واحد من الزقاقين الى الدار التى ليست فيه ، ويثبت لاهل كل واحد من الزقاقين الشفعة في دور الزقاق الآخير على قبول من يوجب الشفعة بالطريق (والثاني) يجوز ، وهو اختيار شيخنا القاضي رحمه الله ، لان له ان يزيل الحاجز بين الدارين ، ويجعلهما دارا واحدة ، ويترك الباين على حالهما ، فجاز ان ينفذ احداهما الى الأخرى) ،

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل دار فى زقاق غير نافذ وظهر الدار الى شارع عام فأراد أن يفتح باباً فى ظهر بيته الى الشارع فان فتحه وسدالباب الذى فى الزقاق جاز له ذلك قولا واحداً ، أما اذا أبقى الباب الذى فى الزقاق ظرت فاذا جعله لاستطراق المارة من الشارع الى الزقاق لم يجز له ذلك ، لأن الدرب مملوك لأهله لا يعبر أحد أجنبى من زقاقهم ، فاذا استأذن أصحاب الزقاق وقال لهم : أفتحه ولا أجعله طريقاً ، بل أجعل بابى ذا أقفال وترابيس لا يمر فيه الا أهل بيتى وضيفانى ففيه وجهان :

(أحدهما) يجوز ، لأنه اذا جاز أن يهدم الحائط جاز له أن يهدم

(والثانى) لا يجوز ، لأن الباب ثغرة يمكن أن يستدل منها المارة على الاستطراق الى الزقاق فمنع منه ، وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك قولا واحداً، ولأنه يرتفق بما لم يتعين ملك أحد عليه ،

وعلى القول بالجواز ان قيل: في هذا اضرار بأهل الدرب؛ لأنه يجعله نافذا يستطرق اليه من الشارع (قلنا) لا يصير نافذا، وانما تصير داره نافذة، وليس لأحد استطراق داره، فأما ان كان باب داره الى الشارع، وليس له باب الى الدرب فأراد أن يفتح بابا في ظهر داره الى الزقاق للاستطراق لم يكن له ذلك، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين ملك أربابه، ويحتمل الجواز كما ذكرنا في الوجه الذي تقدم •

فرع اذا أراد أن يفتح الى الدرب كوة أو شباكاً لم يمنع منه، لأنه يتصرف فى ملكه ، وربما أراد ذلك للهواء أو النور أو الشمس •

فرع فان كان لرجل داران وباب كل واحدة منهما الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى ، فان أراد صاحب الدارين رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة جاز ، وان أراد أن يفتح من احداهما باباً الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة أبو حامد وأكثر أصحابنا انه لا يجوز ، لأنه يجعل لكل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين ، ويجعل الدار كالدرب الواحد ، ولأنه يثبت الشفعة لكل واحد من الدربين لأهل الدرب الآخر في قول من يثبت الشفعة في الدار لاشتراكهما في الطريق ، وهذا لا يجوز ، وقال القاضي أبو الطيب الطبرى شيخ المصنف رحمهما الله : يجوز ، لأنه يجوز له أن يرفع الخائط كله ، فجاز له أن يفت ح

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) اذا كان لعاره باب في وسط درب لا ينفذ ، فاراد ان ينقل الباب نظرت فان أراد نقله الى اول الدرب جاز له لأنه يترك بعض حقه من الاستطراق وان اراد ان ينقله الى آخر الدرب ففيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، لأنه يريد أن يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضعلم يكن له (والثاني) يجوز ، لأن حقه ثابت في جميع الدرب ، ولهندا لو ادادوا قسمته كان له حق في جميعه ، فأن كأن بابه في آخر الدرب وأراد أن ينقل الباب ألى وسطه ، ويجعل الى عند الباب دهليزاً ـ أن قلنا : أن من بابه في وسط الدرب ـ يجوز أن يؤخره الى آخر الدرب ، لم يجز لهذا أن يقدمه ، لأنه مسترك بين الجميع ، فلا يجوز أن يختص به ، وأن قلنا : لا يجوز جاز لهذا أن يقدمه لأنه يختص به) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجلين داران فى زقاق غير نافذ وباب دار أحدهما قريب من أول الدرب ، ولداره فناء يمتد الى آخر الدرب ، وباب دار الآخر فى وسط الدرب ، فان أراد من باب داره قريب من أول الدرب أن يقدم بابه الى أول الدرب جاز لأنه يترك بعض ما كان له من استحقاق ، وان أراد أن يؤخر بابه الى داخل الدرب الذى له فناء داره هناك فهيه وجهان :

(أحدهما) له ذلك لأن فناء داره يمتد فكان له تأخير بابه الى هناك ، ولأن له يداً في الدرب ، فكان الجميع في يدهما .

(الثانى) ليس له ذلك وهو الصحيح ، لأنه يريد أن يجمل لنفسه الاستطراق فى موضع لم يكن له ، وان آراد من باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه ، قال الشيخ أبو حامد : فان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لا فناء لصاحبه فيه كان له ذلك وجها واحدا وان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى المدى لصاحبه هناك فناء فهل له ذلك ؟ يبنى على الوجهين الأولين ،

(فان قلنا) ليس لمن باب داره في أول الدرب أن يؤخر بابه فلمن باب داره في وسط الدرب أن يقدم بابه وهو الصحيح وان قلنا لمن باب داره في أول الدرب أن يؤخر بابه الى وسط الدرب ، فليس لمن باب داره في وسط الدرب أن يقدم بابه الى فناء دار جاره وقال ابن الصباغ : ينبغى له أن يقدم بابه في فناء صاحبه وجها واحدا لأنه انما يفتح الباب في فناء نهسه ، ولا حق له فيما جاوز ذلك و

وقال أصحاب أحمد: اذا كان لرجلين بابان فى زقاق غير نافذ أحدهما قريب من باب الزقاق والآخر فى داخله ، فللقريب من الباب نقل بابه الى ما يلى باب الزقاق ، لأن له الاستطراق الى بابه القديم ، فقد نقص من استطراقه ، ومتى أراد رد بابه الى موضعه الأول جاز لأن حقه لم يسقط ، وان أراد نقل بابه تلقاء صدر الزقاق لم يكن له ذلك ، قال ابن قدامة : نص عليه أحمد ،

قال المصنف رحه الله تعالى

رفصل) اذا كان بين رجلين حائط مشترك فانهسسدم ، فدعا احدهما صاحبه الى العمارة وامتنع الآخر ، ففيه قولان ، قال في القديم : يجبر لأنه انفاق على مشترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فاجبر عليه كالانفاق على العبد ، وقال في الجديد : لا يجبر لآنه انفاق على ملك لو انفرد به لم يجب ، فاذا اشترانا لم يجب كرراعة الأرض ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم المتنع على الانفاق ، فان لم يفعل وله مال باعه وانفق عليه ، فان لم يكن له مال اقترض عليه وأنفق عليه ، فاذا بنى الحائط كان بينهما كما كان ، ومسن له رسم خشب أو غيره اعاده كما كان .

وان اراد الشريك أن يبنيه لم يمنع منه ، لانه يعيد رسما في ملك مشترك فلم يمنع منه ، كما لو كان على الحائط رسم خشب فوقع ، فان بنى الحائط من غير اذن الحاكم نظرت فان بناه بآلته ونقضه معا عاد الحائط بينهما كمساكان برسومه وحقوقه لأن الحائط عاد بعينه وليس للبانى فيه الا أثر في تأليفه ، وان بناه بغير آلته كان الحائط للبانى ، لا يجوز لشريكه أن ينتفع من غير اذنه ، فان أراد البانى نقضه كان له ذلك لأنه ملكه لا حق لغيره فيه فجاز له نقضه فان قال له المهتنع : لا تنقض وانا اعطيك نصف القيمة لم يجهز له نقضه ، لأن على هذا القول يجبر على البناء ، فاذا بناه أحدهما وبدل له الآخسسر نصف القيمة وجب تبقيته وأجبر عليه ، كما أجبر على البناء .

وان قلنا بقوله الجديد فاراد الشريك أن يبنيه لم يمنع ، لأنه يعيد رسما في ملك مشترك وهو عرصة الحائط فلم يمنع منه ، فان بناه بآلته فهو بينهما ، ولكل واحد منهما أن ينتفع به ويعيد ما له من رسم خشب ، وان بناه بآلة اخرى فالحائط له ، وله أن يمنع الشريك من الانتفاع به ، وان أراد نقضه كان له ، لأنه لا حق لفيره فيه ، فان قال له الشريك : لا تنقضه وأنا أعطيك نصف القيمة لم يمنع من نقضه ، لأن على هذا القول لو امتنع من البناء في

الابتداء لم يجبر ، فأذا بناه لم يجبر على تبقيته ، وأن قال : قد كأن لى عليسه رسم خشب وأعطيك نصف القيمة وأعيد رسم الخشب ، قلنا للبانى : أما أن تمكنه من أعادة رسمه وتأخذ نصف القيمة ، وأما أن تنقضه ليبنى ممك ، لأن القرار مشترك بينهما ، فلا يجوز أن يعيد رسمه ، ويسقط حق شريكه) ،

الشرح الأحكام: اذا كان بينهما حائط مشترك فانهدم أو هدماه ، فدعا أحدهما الى بنائه وامتنع الآخر ، فهل يجبر الممتنع ؟ فيه قولان ، وهكذا لو كان بينهما نهر عظيم أو بئر ، فاجتمع فيه الطين ، فهل يجبر الممتنع من كسحها على ذلك ؟ فيه قولان ، وقال أبو حنيفة : لا يجبر الممتنع على بناء الحائط ، ويجبر على كسح النهر والبئر ، وقال أحمد لا يجبر على البناء لأنه اذا كان الممتنع مالكه لم يجبر على البناء في ملكه المختص به ، وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة فيه ، وقال مالك وأبو ثور ، وهو أحد القولين عندنا : يجبر ،

قال العمراني في البيان: وعندنا الجميع على قولين ـ وهو يعنى بالجميع الحائط والبئر والنهر في البناء وكسح الطين • قال في القديم: يجبر الممتنع منهما • وبه قال مالك رحمه الله تعالى • واختاره ابن الصباغ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فاذا لم يجبر الممتنع أضررنا بشريكه ، ولأنه انفاق على ملك مشترك لازالة الضرر فأجبر الممتنع منهما ، كالانفاق على الحيوان المشترك ، وقال في الجديد: لا يجبر الممتنع ، لأنه انفاق على ملك لو انفرد بملكه لم يجببر عليه ، فاذا كان مشاركاً لغيره لم يجبر عليه كما لو كان يينهما براح من الأرض لا بناء عليه فدعا أحدهما الآخر الى البناء فامتنع فانه لا يجبر ، وعكس ذلك البهيمة والعبد المشتركين ، لما لزم صاحبه الانفاق عليه عند الانفراد بملكه ، أجبر على الانفاق عليه اذا شارك غيره ،

وأما الخبر فلا حجة فيه ، لأنا لو أجبرنا الشريك لأضررنا به ؛ والضرر لا يزال بالضرر ، فاذا قلنا بقوله القديم فطالب الشريك شريكه بالبناء لزمسه الانفاق معه بقسط ما يملك من الحائط ، فان امتنع أجبره الحاكم ، فان كان

له مال أخذ الحاكم منه وأنفق عليه ما يخصـه ، وأن كان معسرا اقترض له الحاكم من الشريك أو من غيره ٠

وان بناه الشريك باذن الحاكم الممتنع كان الحائط ملكا بينها كما كان ويرجع الذي بناه على شريكه بحصته من النفقة ، وان بناه بغير اذن شريكه ولا اذن الحاكم لم يرجع بما أنفق ، لأنه متطوع بالانفاق ، ثم ينظر فان بنى الحائط بآلته ومادته الأولى كان ملكا بينهما كما كان ، لأن المنفق انسا أنفق على التأليف ، وذلك أثر لا عين يملكها ، وان أراد الذي بناه نقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملك لهما ، وان بنى له بآلة أخرى كان الحائط للذي بناه ، وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به ، فان أراد الذي بناه نقضه كان له ذلك لأنه منفرد بملكه ،

وان قال له الممتنع: لا تنقض وأنا أدفع ما يخصنى من النفقة أجبر الذى بناه على التبقية بناه على التبقية بناه على التبقية بناه على التبقية بنذل النفقة وان كان بينهما نهر أو بئر وأنفق أحدهما بغير اذن شريكه أو اذن الحاكم فانه لا يرجع بما أنفق، وليس له أن يمنع شريكه من نصيبه من الماء لأن الماء ينبع في ملكيهما ، وليس له الا نقل الطين ، وذلك أثر لا عين بخارف الحائط وان قلنا بقوله الجديد ، لم يجبر الممتنع منهما و فان أراد أحدهما بناءه لم يكن للآخر منعه من ذلك لأنه يزول به الضرر عن الثاني فان بناه بنائه كان الحائط ملكهما ، فهو كما لو لم ينفرد بينائه و

وان بناه بآلة له فهو ملك الذي بناه وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به و فان أراد الذي بناه أن ينقضه كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد به ، فان قال له المستنع : لا تنقض وأنا أدفع اليك ما يخصني من النفقة لم يجبر الذي بني على التبقية ، لأنه لما لم يجبر على البناء في الابتداء لم يجبر على التبقية في الابتهاء .

فان طالب الشريك الممتنع بنقضه لم يكن له ذلك آلا أن يكون له خشب

فيقول له : اما أن تأخذ منى ما يخصنى من النفقة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لتبنيه جميعاً فيكون له ذلك لأنه ليس للذى بناه أبطال رسوم شريكه ، هذا اذا انهدم أو هدماه من غير شرط البناء • فأما اذا هدماه على أن يبنيه أحدهما ، أو هدمه أحدهما متعديا • قال الشيافعي رضى الله عنه : أجبرته على البناء • واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هي على قولين ، كما لو هدماه من غير شرط والذي نص عليه الشافعي رضى الله عنه انما هيو على القول القديم ، وهو اختيار المحاملي ، لأن الحائط لا يضيمن بالمثل ، ومنهم من قال : يجبر قولا واحدا • قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الشافعي رضى الله عنه نص على ذلك في الجديد ، ولأنه هدمه بهذا الشرط فلزمه الوفاء به •

فرع وان كان الحائط بينهما نصفين فهدماه أو انهدم ثم اصطلحا على أن يبنياه وينفقا عليه بالسوية ويسكون لأحدهما ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ، ويحمل عليه كل واحد منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح ، لأن الصلح هو أن يترك بعض حقه بعوض ، وههنا قد ترك أحدهما لصحبه سدس الحائط بغير عوض فلم يصح كما لو ادعى على رجل داراً فأقر له بها نم صالحه المدعى منها على سكناها فلا يصح لأنه ملكه الدار والمنفعة ، ثم مصالحته على منفعتها ترك حق له بلا عوض كذلك ههنا مثله ، ولأن هذا مرط فاسد ، لأن كل واحد منهما شرط أن يحمل عليه ما شاء والحائط لا يحمل ما شاء فلم يضح ، كما لو صالحه على أن يبنى على حائطه ما شاء فانه لا يصح لأن مجهول ،

وان اصطلحا على أن يبنيا وينفق عليه أحدهما ثلث النفقة ، وينفق عليه الآخر ثلثى النفقة ، ويحمل على الحائط خشبا معلومة ، فقد قال الشيخ أبو حامد فى دراسة أولى يصح الصلح ، لأنه لما زاد فى الانفاق ترك الآخر بعض حقه بعوض ، وقال فى درسه مرة ثانية : لا يصح هذا الصلح لأن النفقة التى تزيد على نفقة حقه مجهولة ، والصلح على عوض مجهول لا يصح ، ولأنه صلح على ما ليس بموجود ، لأن الحائط وقت العقد معدوم ،

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصـل) وان كان لأحدهما علو والآخر سفل والسقف بينهما ؛ فانهـدم حيطان السفل لم يكن لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا وأحداً لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر صاحب العلو على بنائه ، وهل لصاحب العلو اجبار صاحب السفل على البناء ؟ فيه قولان . فان قلنا : يجبر الزمه الحاكم ، فان لم يفعل وله مال باع الحاكم عليه ماله وانفق عليه ، وان لم يكن له مال اقترض عليه ، فاذا بني الحائط كان الحائط ملكا لصاحب السفل لأنه بني له وتكون النفقة في ذمته ويعيد صاحب العلو غرفته عليسه وتكون النفقة على الفرفة وحيطانها من ملك صاحب العلو دون صاحب السفل لأنها ملكه لاحق لصاحب السفل فيه واما السقف فهو بينهما وما ينفق عليه فهو من مالهما ، فان تبرع صاحب العلو وبني من غير اذن التحاكم لم يرجيع صاحب العلو على صاحب السفل بشيء ، ثم ينظر فان كان قد بناها بآلتها. كانت الحيطان لصاحب السفل لأن الآلة كلها له وليس لصاحب العلو منعه من الانتفاع بها ولا يملك نقضها لأنها لصاحب السهفل وله أن يعيد حقه من الفرفة ، وان بناها بغير آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو وليس لصــاحب السفل أن ينتفع بها ولا أن يتد فيها و تدا ولا يفتح فيها كوة من غير اذن صاحب العلو ، ولكن له أن يسكن في قرار السفل لأن القرار له ولصاحب العلو أن ينقض ما بناه من الحيطان لانه لا حق لغيره فيها ، فإن بذل صاحب السعفل القيمة ليترك نقضها لم يلزمه قبولها ، لأنه لا يلزمه بثاؤها قولا واحداً فلا يلزمه تبقيتها ببدل العوض • والله أعلم) •

الشرح قوله « يتد » مثل يعد ويزن ، وهو الفعل المسمى عند النحاة بالمثال تحذف فاء مضارعه .

أما أحكام الفصل فان كان حيطان العلو لرجل وحيطان السفل الآخر، والسقف بينهما فانهدم الجميع فليس لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحداً ، لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر غيره على بنائها ، وهل لصاحب العلو المطالبة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في الحائط ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم صاحب السفل على البناء ، وان لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسن السفل على البناء ، وكان ذلك دينا في ذمته الى أثر يوسر ، وهكذا اذا بنى صاحب العلو حيطان السفل على الذن صاحب العلو على أذ وكانت عليه من الحاكم جا ز، وكانت

حيطان السفل لصاحب السفل ولصاحب العلو أن يرجع بما أنفقه على حيطان السفل على صاحب السفل، ثم يعيد علوه كما كان .

فان أراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الحاكم واذن صاحب السفل لم يمنع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطان السفل ، ولا يرجع بما أنفق عليها لأنه متطوع ، فان بنى السفل بآلته كان ملكا لصاحب السفل كما كان ، ويرجع لصاحب العلو نقضها ، ولكن يعيد علوه عليها ، وان بناه بآلة أخرى كانت الحيطان ملكا لصاحب العلو ، وليس لصاحب السفل أن يضع عليها شيئاً ، ولا يتد فيها وتدا ، ولكن له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ألم ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى ذلك لأنه ملكه ، فان بذل صاحب العلو نقض ذلك كان له النقق ولا ينقض لم يجبر صاحب العلو على التبقية فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى الابتداء فلم يبير على التبقية فى الابتداء فلم يبير على التبقية فى الابتداء فلم يبير على البناء فى الابتداء فلم يبير على التبقية فى الابتداء فلم يبير على التبقية فى الابتداء فلم يبير على البناء فى الميناء فى البناء فى الابتداء فى البناء فى البن

فسالة: قال الشافعي رضى الله عنه: ولو ادعى على رجل بيتاً في يده فاصطلحا بعد الأقرار على أن يكون لأخدهما سلطحه ، والبناء على جدرانه بناء معلوما فجائز ، واختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة ، فقال أبو العباس بن سريج: وصورتها أن يدعى رجل على رجل دارا في يده علوها وسفلها فيقر له بها ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل والعلو للمقر له ويبنى المقر على العلو بناء معلوما ، فيصح الصلح ، ويكون ذلك فرعا للعارية وليس بصلح معاوضة ، لأن صلح المعاوضة اسقاط بعض حقه بعوض ، وهذا ترك بعض حقه بلا عوض ، لأنه ملك العلو والسفل بالاقرار ، ثم ترك المقر له المقر العلو بغير عوض فيكون عارية ، له الرجوع فيها قبل البناء ، وليس له الرجوع بعد البناء ، كما قال الشافعي رضى الله عنه : اذا ادعى على رجل داراً فأقر له بها ثم صالحه منها على سكناها فلا يكون صلحا وانما يكون عارية ،

ومنهم من قال: صورتها أن يفعى رجل على رجل سفل بيت عليه علو

ويقر أن العلو للمدعى عليه فيقر المدعى عليه للمدعى بالسفل ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل للمدعى عليه ، على أن المدعى يبنى على العلو غسرفة معلومة البناء فيصح .

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : وهــذا أصــح التأويلين ، وقال ابن الصباغ : الأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله تعالى •

مسالة ثانية اذا ادعى رجل داراً فى يد رجلين فأقر له أحدهما بنصفها، وأنكر الآخر وحلف له ، فصالح المقر للمدعى عن نصف الدار على عــوض وصار ذلك النصف للمقر ، فهل لشريكه المنكر أن يأخذ ذلك بالشفعة ؟

قال الشيخ أبو حامد: أن كان ملكا بجهتين مختلفتين ، مشل أن كان أحدهما ورث ما بيده والآخر أبتاع ما بيده ، فللشريك المنكر الشفعة ، لأن المجهتين أذا اختلفتا أمكن أن يكون نصيب أحدهما مستحقا ، فيدعيه صاحبه فعطيه ثم يملكه بالصلح فتثبت فيه الشفعة .

وان اتفقت جهة الملك لهما بالارث مثلا أو الابتياع ، ففيه وجهان •

(أحدهما) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة ، لأنه يقر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح ، وهذا يمنعه من المطالبة بالشفعة .

(والثانى) له المطالبة بالشفعة وهو الصحيح ، لأنه قد حكم بنصلها للمقر له وحكم بأنه انتقل الى المقر له بالصلح ؛ مع أنه يحتمل أن يكلون قد انتقل اليه نصيب المقر من غير أن يعلم الآخر ، وأما ترتيب ابن الصلاغ فيها فقال: ان كان انكار المنكر مطلقاً ، كأن أنكر ما ادعاه فله الأخذ بالشفعة، وان قال: هذه الدار لنا ورثناها عن أبينا ، فهل له الأخذ بالشفعة ؛ فيه وجهان،

مسئلة ثالثة قال الشافعي رضى الله عنه: اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز ، والوارث المقر متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء ، والختلف أصحابنا في صدورتها ، فمنهم من قال: صورتها أن يدعى رجل على جماعة ورثة لرجل داراً في أيديهم

كان أبوهم قد غصبه اياها فأقر له أحدهم بذلك وقال صدقت فى دعواك . وقد وكلنى شركائى على مصالحتك بشىء معلوم ؛ فحكم هذا فى حق شركائه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه عينا مع الانكار ، على ما مضى بيانه .

وقال أبو على الطبرى: تأويلها أن يدعى رجل على جماعة ورثة دينا على مورثهم ، وأن هذه الدار رهن عنده بالدين ، فيقر له أحدهم بصحة دعواه ويصالحه عن ذلك بشىء فحكمه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه بالدين مع انكاره • قال: لأن الشافعى رحمه الله قال: وأقر أحد الورثة فى دار فى أيديهم بحق • ولو أقر بالدار يقال: أقر بالدار ، وانما أراد رهن الدار ، وأيهما كان فقد مضى حكمه • قال الشيخ أبو حامد: والتأويل الأول أصح ، وقد بين الشافعى رحمه الله ذلك فى الأم •

هسئالة رابعة قال الشافعى فى الأم: ولو ادعى رجل على رجل زرعا فى الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز ، وهدا كما قال: اذا ادعى رجل على رجل زرعا فى أرض فأقر له به فصد الحه منه بعوض ، فان كان بشرط القطع صح الصلح ، وان كانت الأرض للمقر كان له تبقية الزرع ، لأن الزرع له ، والأرض له ، فان قيل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع ، لأن له عوضاً فى ذلك ، وهو أنه ربما أصابته جائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ؟

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكون اذا لم يشرط القطع فاما مع شرط القطع فلا يضمن البائع الجوائح، وإن صالحه من غير شرط القطع، فإن كانت الأرض لغير المقر لم يصح الصلح، وإن كانت الأرض للمقر فهل يصح الصلح؟ فيه وجهان مضى ذكرهما فى البيع، وإن كان الزرع بين رجلين، فادعى عليهما رجل به فأقر له أحدهما بنصفه وصالحه منه على عوض، فإن كانت الأرض لغير المقر لم يصح، سواء كان مطلقاً أو بشرط القطع، لأنه أن كان مطلقاً فلا يصح لأنه زرع أخضر فلا يصح بيعه من غير شرط القطع، وإن كان شرط القطع المن نصيب شريكه ، وان كان شرط القطع لم يصح أيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شريكه ، ولا يجبر شريكه على قلع زرعه ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ، ولا يجبر شريكه على قلع زرعه ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ،

وقد مضى ذكر أقوالهما فى البيوع • وذكر القاضى أبو الطيب أن ذلك يبنى على القولين فى القسمة ، هل هى بيع أو افراز حق ۴ وان كانت الأرض للمقر فان قلنا : من اشترى زرعاً فى أرضه يصح من غير شرط القطع ، صح الصلح ههنا ، وانقلنا : لا يصح أن يشترى زرعا فى أرضه الا بشرط القطع لم يصح ههنا •

فرع قال ابن الصباغ: وان ادعى على رجل زرعا فى أرضه فاقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض لم يجز ، لأن من شرط بيع الزرع قطعه ، وذلك لا يمكن فى المشاع ، وان صالحه منه على جميع الأرض بشرط القطع على أن يسلم اليه الأرض فارغة لأن قطع جميع الزرع واجب نصفه بحكم الصلح والباقى لتفريغ الأرض فأمكن القطع وجرى مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك مهنا .

وان أقر له بجميع الزرع وصالحه من نصفه على نصف الأرض ليكون الزرع والأرض بينهما نصفين ، وشرط القطع فى الجميع ، فان كان الزرع زرع فى الأرض بغير حق جاز الصلح لأن الزرع يجب قطع جميعه ، وان كان الزرع زرع لحق لم يصح الصلح ، لأنه لا يمكن قطع الجميع .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني في التعليق أن أصحابنا قالوا: اذا كان له زرع أرض غيره فصالح صاحب الزرع صاحب الأرض من نصف الزرع على نصف الأرض بشرط القطع جاز ، لأن نصف الزرع قد استحق قطعه بالشرط ، والنصف الآخر قد استحق أيضاً قطعه لأنه يحتاج الى تفريغ الأرض نيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، فيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، وأما النصف الآخر فلا يحتاج الى قطعه ، لأنه يمكن تسليم الأرض وفيها زرع وقال ابن الصباغ: ولأن باقى الزرع ليس يمنع فلا يصح شرط قطعه في العقد، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض، في العقد، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض، لأنه بشرط تفريغ المبيع ، والله أعلم وبه التوفيق ومنه العون سبحانه ،

كتساب الحسسوالة

الحوالة فى عرف الفقهاء فى القانون الوضعى هى انتقال الحق من ذمة الى أخرى ، وفى اصطلاح فقهاء الشرع الحنيف نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى مشغولة بمثل ذلك نقلا تبرأ به الذمة الأولى ، وهذا التعريف هو الذى اتفق عليه جمهور العلماء من أصحابنا ، وبه قالت المالكية والحنابلة وأهل الظاهر وقال أصحاب الرأى : هى نقل الدين من ذمة المدين المحيل الى ذمة أخرى وهو المحال عليه ، ويعرض الشيعة الحوالة بأنها عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((مطل الفني ظلم فاذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع)) •

الشرح العول: الحيلة أو القوة أو السنة ، وحال الغلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت القوس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والحال الطين ، والتحول التنقل والاسم الحول ، ومنه قوله تعالى (لا يبغون عنه حولا) وذكر الأزهرى عن الزجاج أن الحوال مصدر كالصغر ؛ وأحال الرجل أبى بالمحال ، وأحال عليه بدينه ، والاسم الحوالة بفتح الحاء ، المحسالة فى قولهم : لا محالة ، أى لا بد ، والملىء : الغنى الواسع الثراء ، ومن هنا تكون الحوالة نقل حق من ذمة الى ذمة من قولهم : حولت الشيء من موضع الى موضع اذا نقله اليه ، وسيأتى بقية البحث ،

أما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذي وابن ماجه باللفظ الذي ساقه المصنف، ورواه أحسد بلفظ « مطل الغنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل » وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم واذا أحلت

على ملى، فأتبعه » واستناده: حدثنا اسماعيل بن توبة ثنا هشيم عن يونس ابن عبيد عن نافع عن ابن عمسر • واستماعيل بن توبة قال ابن أبى حاتم: صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح • وقد أخرجه الترمذي وأحمد أيضاً •

أما الأحكام والحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محيل ، وهو من يحيل بما عليه ، ومحال ، وهو من يحتال بما له من الحق ، ومحال عليه وهو من ينتقل حق المحتال اليه ، واختلفوا هل هي بيع دين بدين ؟ ورخص فيه فاستثنى عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ أوجه ، وقيل هي عقد ارفاق مستقبل ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعضهم ، ويشترط أيضاً تماثل التقدير في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ، ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوف ،

فرع في لغات الفصل وغريبه والحوالة في اللغة بمعنى التحول والانتقال من مكان الي مكان وفي الحديث: « من أحال دخل الجنة » يريد من أسلم لأنه تحول من الكفر والحوالة أيضاً تحويل ماء من نهر الى نهر والحائل المتغير اللون يقال: رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون اذا كان أسود متغيراً والحول الحركة ومنه « لا حول ولا قوة الا بالله » وفي الحديث « اللهم بك أصول وبك أحول » وحالات الدهر وأحواله صروفه ، وأحال الغريم زجاه عنه الى غريم آخر والاسم الحوالة ويقال: أحلت فلانا على فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل) وعلى فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل)

قوله « مطل الغنى » الجمهور على أنه من اضافة المصدر الى الفاعل ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يمطل صاحب الدين ، بخلاف العاجز وقيل : هو من اضافة المصدر الى المفعول ، أى يجب على المستدين أن يوفى صاحب الدين و ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم ، فكيف اذا كان فقيراً ، فانه يكون ظلما بالأولى ، ولا يخفى بعد هذا وكما قال الحافظ ابن حد .

والمطل في الأصل المد م وقال الأزهري : المدافعة يقال : مطل الحديدة

يمطلها وأنشد الأصمعي لبعض الرشجاز : كأن صاباً آل حتى أمطلا ، والمطل في الحق والدين مأخوذ منه وهو تطويل العدة التي يضربها الغريم للطالب يقال : مطله وماطله بحقه .

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: والمراد هنا تأخير ما استحق أداؤه بغير عدر و قوله « واذا أتبع » بهمزة القطع المضمومة واسكان الناء المثناة الفوقية على البناء للمجهول قال الامام النووى : هذا هو المشهور فى الرواية واللغة وقال القرطبى : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون الناء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف و وقيده بعضهم بالتشديد ، والأول أجود ، وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي : ان أكثر المحدثين يقولونه و يعنى اتبع بتشديد الناء والصواب التخفيف و والمعنى أذا أحيل نليحتل كما وقع فى الرواية الأخرى و

قوله «على ملىء » قيل هو بالهمز ، وقيل بغير همز ، ويدل على ذلك قول الكرمانى : الملى كالغنى لفظا ومعنى • وقال الخطابى : انه فى الأصل بالهمز • ومن رواه بتركها فقد سهله • قوله (فاتبعه) قال الحافظ ابن حجر : هذا بتشديد التاء بلا خلاف •

اما الأحكام فان حديث أبى هريرة وحديث ابن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال ، والى هذا ذهب أهل الظاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير ، وحمله الجمهور على الاستحباب ، قال ابن حجر : ووهم من نقل فيه الاجماع .

وقد اختلف فى المطل من الغنى هل هو كبيرة أم لا ؟ وقد دهب الجمهور الى أنه موجب للفسق ، واختلفوا هل يفسق بمرة أو يشترط التكرار ؟ وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا ؟ قال فى فتح البارى : وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذى عليه حاضراً عنده ، لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ قولان عندنا (أولهما) عدم الوجوب (والثانى) الوجوب مطلقا ، وفصل أصحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلا المحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلا

قال الشوكاني: والظاهر الأول لأن القــادر على التكسب ليس بملي، ، والوجوب انما هو عليه فقط ، لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية .

أفاد الدكتور السنهوري في الوسيط لمحة في التطــور التاريخي لانتقال الالتزام كذلك أفاده الدكتور محمد سيسلام مدكور في رسالته في الفقه الاسلامي ، قد يتصور أحد أنه بالموت ينتقل الالتزام مسن ذمة المورث الى ذمة الورثة لكن بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد موته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقه من التركة اذ حق الورثة لا يتعلق بها الا بثلثي الباقي بعد سداد الدين • أن كان هناك وصايا والا فبكل الباقي لأن الله تعالى يقول (من بعد وصية توصون بها أو دين) ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعد سداد الدين وهي قاعدة عادلة لكن بالنسبة للدائن اذا مات فان حقه قبل المدين بنتقل الى ورثته ويكون الموت سبباً من أسباب انتقال الحق بلا شك وعلى هذا يمكن للالتزام أن ينقسم اذا نقل الحق الى ورثة الدائن ــ ولقد كان القانون الروماني يجبر انتقال الالتزام من الوارث الى المورث سواء مسن ناحية الدائن أو المدين • اذ كان يعتبر شخصية الوارث أستمرارا لشخصية المورث وكان القانون الفرنسي والقوانين التي تدور في فلكه على هذا غـــير أنه لما تبين للمشرع عندهم عدم عدالة هـذه القاعدة جنح الى ناحية قاعـدة الفقه الاسلامي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا على دين يجبوز بيعه ، كعوض القرض ، وبدل المتلف ، فأما مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به ، لأن الحوالة بيع في الحقيقة ، لأن المحتال يبيع ماله في ذمة المحيل بها له في ذمة المحال عليه والمحيل يبيع ماله في ذمة المحال عليه بها عليه من الدين ، فلا يجوز الا فيما يجوز بيعه) .

الأشرح الأحكام: تجوز الحوالة بعوض القرض وبدل المتلف الأنه حق ثابت مستقر فى الذمة ، فجازت الحوالة به كبيعه • قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني: وتجوز الحوالة بثمن المبيع لأنه دين مستقر • وهل

تجوز الحوالة بالثمن فلمدة الخيار ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ (أحدهما) وهو قول المقاضى أبى حامد: لا تصلح الحوالة به لأنه ليسى بثابت .

(والثاني) يصح لأنه يؤول الى اللؤوم . ولا تجوز الحوالة بالمبيع لأنه غير مستقر ، لأنه قد يتلف قبل القبض فيبطل البيع فيه .

فسوع لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه ، لأن دين السلم غير مستقر لأنه يعرضه للفسخ انقطاع المسلم فيه ، ولا تصح الحوالة به لأنها لم تصح الا فيما يجوز أخذ العوض عنه ، والسلم لا يجوز أخذ العوض عنه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم فى شىء فلا يصرفه الى غيره » .

وأما المكاتب اذا حصلت عليه ديون لغير سيده من المعاملة ، وله ديون جاز أن يحيل بعض غرمائه على بعض ، وجاز لغرمائه أن يحيلوا عليه بما لهم في ذمته و لأن الحق ثابت في ذمته و وأما ما في ذمته من مال الكتابة فلا يجوز لسيده أن يحيل به عليه ، لأنه غير مستقر ، لأن له أن يعجز تفسه متى شاء ، فلا معنى للحوالة به ، وأن أراد المكاتب أن يحيل سيده بمال الكتابة الذي عليه على غريم للمكاتب قال ابن الصباغ : صحت الحوالة .

(قلت) وقد قال أصحاب أحمد كقولنا في كل ما ذكرنا وفي المدين على المكاتب وله حكمه حكم الأحرار ، وكذلك ما في ذمته من مال الكتابة له أن يحيل سيده على غرمائه وتبرأ ذمته من مال الكتابة بهذه الحوالة ، ويكون ذلك بمنزلة القبض ، ولا يصح لسيده أن يحيل مال الكتابة الى غرمائه لأنه بستطيع أن يعجز نفسه .

واشترط المحاملي صاحب المجموع أن يكون النجم قد حل لأنه بمنزلة أن يقضيه ذلك من يده ، وان كان لسيده عليه مال من جهة المعاملة فهل يجوز للسيد أن يحيل غريما له عليه ؟ فيه وجهان حكاهما الطبري (أحدهما) يصح ، ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، لأنه دين لازم (والثاني) لا يصحح

الوسيط فلدكتور السنهودي جرام ص ١١٦ (، ١١٤)

لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى دُمته لنفسه من دين المعاملة وغيرها ، لأن السيد لا يثبت له مال على العبد قال الصيمرى : وأن أحاله رجل على عبده فأن كان مأذونا له فى التجارة _ جاز ، وأن كان غير مأذون ففيه وجهان ، الأصح لا تصح الحوالة .

فسوع اذا أحالت المرأة على زوجها بصداقها قبل الدخول لم يصح لأنه دين غير مستقر، وان أحالها الزوج به صح ، لأنه له تسليمه اليها وحوالته به تقوم مقام تسليمه ، وان أحالت به بعد الدخول صح لأنه مستقره

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) واختلف اصحابنا في جنس المال الذي تجوز به الحوالة ، فمنهم من قال : لا تجوز الا بماله مثل ، كالاثمان والحبوب وما اشبهها ، لان القصيد بالحوالة اتصال الغريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يمكنه ذلك الا فيما له مثل ، فوجب أن لا يجوز فيما سواه ، ومنهم من قال : تجوز في كل ما يثبت في الذمة بمقد السلم كالثياب والحيوان ، لاته مال ثابت في الذمة يجوز بيمه قبل القبض ، فجازت الحوالة به كلوات الامثال .

(فصل) ولا تجوز الا بمال معلوم ، لانا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول واختلف اصحابنا في ابل الدية ، فمنهم من قال : لا تجوز وهو الصحيح لانه مجهول الصفة فلم تجز الحوالة به كفيره ، ومنهم من قال : تجوز لأنه مصلوم العدد والسن فجازت الحوالة به) .

الشرح الأحكام: تجوز الحوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل كالطعام والأدهان، وما استحدث في عصرنا هذا من صناعات بخارية وكهربية كالسيارة والثلاجة والفسالة والمرئاة (التلفزيون) والمذياع بشرط آن تكون جديدة محددة الصفات حتى تتحقق المثلية، فاذا كانت مستعملة وأمكن تحديد الأرش من حيث زمن الاستعمال وقدر الأرش وضبطه ووجد المثيل بشهادة الخبير الأمين من غير زيادة أو نقصان جازت الحوالة، لأن القصد بالحوالة الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان، وذلك يحصل بما ذكرناه بالحوالة الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان، وذلك يحصل بما ذكرناه

وهل تصح الحوالة بما لا مثل له مما يضبط بالصفة كالثياب والحيوان والعروض التي يصح السلم عليها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، لأنه مال ثابت فى الذمة مستقر فصحت الحوالة به ، كالدراهم والدنانير •

(والثانى) لا يصح ، لأن المثل فيه لا ينحصر ، ولهذا لا يضمن بمثله في الاثلاف ، فاذا قلنا بهذا لم تجز الحوالة بابل الدية ، واذا قلنا بالأول فهل تصح الحوالة بابل الدية ؟ فيه وجهان مخرجان من القولين للشافعي رضى الله عنه : اذا جنت امرأة على رجل موضحة فتزوجها على خمس مسن الابل في ذمتها له أرش جنايتها عليه ، وكذلك قال في الصلح : اذا كان له في ذمته أرش جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح وهو المنه دين مستقر في الذمة معلوم العدد والسن ، ((والثاني)) لا يصحح وهو الصحيح ، لأنها مجهولة الصفة ، لا يتعين على من وجبت عليه أن يسلمها محصوصها ،

وقال أصحاب أحمد: لا تصح الحوالة فيما لا يصح السلم فيه ، لأنه لا يثبت في الدمة ، ومن شرط الحوالة نساوى الدينين ، فأما ما يثبت في الذمة سلما غير المثليات كالمذروع والمعدود ، ففي صحة الحوالة به وجهان (أحدهما) لا يصح لأن المثل فيه لا يتحرر ، ولهذا لا يضمنه بمثله في حالة الاتلاف ، (الثاني) يصح ، ذكره القاضى أبو بكر من الحنابلة ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا أن يكون الحقان متساويين في الصفة والحسلول والتاجيل ، فإن اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة ، لان الحوالة ارفاق كالقرض ، فلو جوزنا مع الاختلاف صار المطلوب منه طلب الفضل ، فتخرج عن موضوعها ، فإن كان لرجل على رجلين الف على كل واحد منهما خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه خمسمائة ، فأحال عليهما رجلا له عليه الف ، على أن يطالب من شاء منهما بالف ففيه وجهان (احدهما) تصح ، وهو قول الشسيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله ، لأنه لا يأخذ الا قدر حقه ، والثاني) لا تصح ، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله لأنه يستفيد بالحوالة زيادة في المطالبة ، وذلك لا يجوز ؛ ولأن الحوالة بيع فأذا خيرناه بين الرجلين صار كما لو قال : بعتك أحد هذين العبدين) .

الشرح ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من جنس واحد ، فان كان عليه لرجل دنانير فأحاله بها على رجل له عليه دراهم ، أو حال من له عليه حنطة على من له شعير أو ذرة أو حال من له عليه ريالات سعودية على من عنده جنيهات مصرية أو غيرها من صنوف النقد لم تصح الحوالة ، لأن موضوع الحوالة أنها لا تفتقر الى رضى المحال عليه ، فلو صححناها بغير جنس الحق لاشترط فيها رضاه ، لأنه لا يجبر على تسليم غير الجنس الذي عليه ، ولأن الحوالة تجرى مجرى المقاصة ، لأن المحيل سقط ما في دمته بما له فى ذمة المحال عليه ، ثم المقاصة لا تصح من جنس بجنس آخر ، وكذلك الحوالة ، ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من نوع واحد لما ذكرناه في الجنس ، فان كان له على رجل ألف صحاح فأحاله بها على من له عليه ألف مكسرة ، أو كان بالعكس من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة في الحقيقة بيع دين بدين ، وبيع الدراهم بالدراهم صرف من شرطه القبض في المجلس الا ان جوزنا تأخير القبض في الحوالة ، لأنه عقد ارفاق معروف ، فاذا دخل فيه الفضل صار بيعاً وتجارة ، وبيـع الدين بالدين لا يجـوز • ألا ترى أن القرض في الحقيقة صرف ، لأنب يعطى درهما بدرهم ، ولكن جبوز تأخير القبض فيه لأنه ارفاق • ولو قال أقرضتك هذه الدراهم المكسرة لتردها على صحاحاً لم يصح ، وكذلك هذا مثله ، واذا قال : أقرضتك هذه الجنيهات لتردها على دولارات لم يصح القرض •

فسوع وان كان لرجل على رجلين ألف درهم كل واحسد خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فأحاله أحدهما على آخر بألف برئت ذمتهما مما له عليهما وان أحال عليهما رجلا له عليه ألف ليأخذ من كل واحد منهما خمسمائه صح ، وان أحاله عليهما على أن يطالب من ثناء منهما بالألف فهل تصح الحوالة ؟ فيه وجهان حكاهما أبو العباس بن سريج (أحدهما) تصح الحوالة ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد الاسفراييني، لأن المحتال لا يأخذ الا قدر حقه ، لأن الزيادة انما تكون في القسدر أو الصفة ، ألا ترى أنه يجوز أن يحيل على من هو أملاً منه (والثاني) لا تصح الحوالة ، وهو اختيار القاضى أبى الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في الحوالة ، وهو اختيار القاضى أبى الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في

المطالبة ، لأنه كان يطالب واحداً فصار يطالب اثنين ، ولأن الحوالة بيع فاذا كان الحق على اثنين كان المقبوض منهما مجهولا فلم يصح والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز الحوالة الا على من له عليه دين ، لانا بينا أن الحوالة بيع ما في النمة بما في النمة ، فإذا أحلل من لا دين له عليه كان بيع معسدوم فلم تصح ، ومن أصحابنا من قال تصح أذا رضى المحال عليه ، لأنه تحمل دين يصح أذا كان عليه مثله فصح ، وأن لم يكن عليه مثله كالضمان فعلى هسلاا يطالب الحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ، فأن قضاه باذنه رجع على المحيل ، وأن قضاه بغير أذنه لم يرجع) .

الشعر الأحكام: اذا كان لرجل على رجل حق فأحاله على من لا حق عليه ، فأن لم يقبل المحال عليه الحوالة لم تصبح الحوالة ولم يبرآ المحيل لأنه لا يستحق شيئاً على المحال عليه و وأن قبل المحال عليه الحوالة فهل تصبح الحوالة ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تصبح وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو ظاهر كلام المزنى لأن الحوالة معاوضة ، فاذا كان لا يملك شيئاً فى ذمة المخال عليه لم يصبح ، كما لو اشترى شاة حية بشاة ميتة ولأنه لو أحال على من له عليه دين غير لازم أو غير مستقر أو مخالف لصفة دينه لم يصبح ، فلأن لا تصبح الحوالة على من لا دين له عليه أولى (الثاني) تصبح الحوالة وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ، لأن المحال عليه أذا قبل الحوالة صار كأنه قال لصاحب الحق : أسقط عنه حقك وأبرئه وعلى عوضه ولو قال ذلك للزمه قال استدعى اتلاف ملك بعوض فكذلك هذا مثله فاذا قلنا بهفا فللمحال عليه أن يطالب المحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ،

وان قبض المحال الحق من المحال عليه باذن المحيل ، ثم وهبه المحسال المحال عليه فهل يرجع المحال عليه على المحيل بشيء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء ، لأنه لم يغرم شيئا ، لأن ما دفع اليه رجع اليه (الشاني) يرجع عليه وهو المذهب ، لا أنه قد غرم ، وانما يرجع عليه بسبب آخر وان كان عليه حق مؤجل فأحال به على رجل لا شيء له عليه ، وقبل المحال عليه الحوالة _ وقلنا : تصح _ فان قضاه المحال عليه الحق في محله باذن المحيل عليه الحوالة _ وقلنا : تصح _ فان قضاه المحال عليه الحق في محله باذن المحيل

رجع عليه ، وان قضاه قبل حلول الحق لم يرجع على المحيل قبل محل الدين ، لأنه متطوع بالتقديم .

فان اختلف المحيل والمحال عليه فقال المحال عليه : أحلت على ولا حق لك على ، فأنا أستحق الرجوع عليك لأنى قضيت باذنك ، وقال المحيل : بل أحلت بحق لمى عليك ، فالقول قول المحال عليه مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من الدين • والله أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لانه نقل حق من ذمسة الى غيرها فلم يجز من غير رضا صاحب الحق ، كما لو اراد أن يعطيه بالدين عينا ، وهل تصح من غير رضا المحال عليه ؟ ينظر فيه فان كان على من لا حق له عليه وقلنا : آنه تصح الحوالة على من لا حق له عليه لم تجز الا برضاه ، وان كان على من له عليه حق ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبى سسعيد الاصطخرى واختيار المزنى أنه لا تجوز الا برضاه لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه في الحوالة كالمحتال (والثاني) وهو المذهب أنه تجسوز ، لانه تفويض قبض فلا يعتبر فيه رضى من عليه ، كالتوكيل في قبضسه ، ويخالف المحتال فان الحق له فلا ينقل بغير رضاه كالبائع ، وههنا الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالعبد في البيع) .

الشيرح الأحكام: اعتبار رضى المحتبال ، هو مذهبنا ومذهب مالك رضى الله عنه وقال أصحاب أبى حنيفة : اذا لزم المحال عليه بالحق بغير التزام منه كان مكرها فاذا قبلها مع الاكراه فسيدت الحيوالة ألا ترى أنه سيصبح المدين والملتزم ؟ وقد اشترط كذلك الامام جعفر بن محمد أنه لابد من تحقيق رضاء المحال عليه فى مجلس عقد الحوالة وقد يكون المحال عليه غير مدين ففى جوازه بغير رضاه نظر • أما المدين للمحيل ففى حوازه وجهان • وسيأتى ، أما ما ابتدأ المصنف به فصله من أنه لا تصح الحوالة من غير رضا المحتال فصيحيح ، لأن بعض ذوى المروات تأبى عليهم هممهم أن يتحمل غيرهم دينهم • وقال أحمد وأصحابه وداود وأهل النظاهر : لا يعتبر الرضا • قال الحرقى : ومن أحيل بحقه على ملىء فواجب عليه أن يحتال •

وقال ابن قدامة قال أحمد فى تفسير الملىء «كأن الملىء عنده أن يكون مليئاً بماله » وقوله: وبدنه ونحو هذا فاذا أحيل على من هذه صفته لزم المحتال والمحال عليه القبول ولم يعتبر رضاهما وقال: أبو حنيفة: يعتبر رضاهما لأنها معاوضة فيقتضى الرضى من المتعاقدين .

(قلت) ودليل أحمد وداود وأهل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « أذا أحيل على ملىء فليحتل » وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

أما دليلنا فان الحق قد تعلق بدمة المحيل فلا يملك نقله الى غير ذمته بغير رضى من له الحق ، كما لو تعلق بعين فليس له أن ينقله الى عين أخرى بغير رضى من له الحق ، وأما الحديث فمحمول على الاستحباب وأما المحيل فان البغداديين من أصحابنا قالوا يعتبر رضاه لأن الحق عليه فلا يتعبن عليه جهة قضائه ، كما لو كان له دراهم فى كيسه فليس لصاحب الحق أن يطالب باجباره على أن يقضيه حقه من كيس معين .

وأما الخراسانيون فقالوا: هل يعتبر رضى المحيل ؟ فيه وجهان وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل أحلتك على نفسى بالحق الذى لك على فلان ، فاذا قال: قبلت فهل يصح ؟ على الوجهين بناء على الوجهين فيما لو قال: ضمنت عنه بشرط أن تبرئه ، وعندى أن هذين الوجهين انما يتصوران في المحال عليه اذا لم يكن على المحيل عليه حق للمحيل _ وقلنا: تصح الحوالة على من لا حق له عليه برضاه _ فأما اذا كان عليه حق للمحيل فهل يعتبر في صحة الحوالة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول ابن القاص وأبى سعيد الاصطخرى أن الحوالة لا تصح الا برضاه وهو قول الزهرى ، لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه كالمحيل والمحتال .

(والثانى) وهو المذهب أن الحوالة تصح من غير رضاه لأن المحيل أقام المحتال مقامه فى القبض فلم يعتبر رضى من عليه الحق ، كما لو وكل من له الحق وكيلا فى القبض فانه لا يعتبر رضى من عليه الحق .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ان الحوالة تصرف على المحال عليه بنقسل الحق الى ذمته فلا يتم الا بقبوله ورضاه، بخلاف التوكيل بقبض الدين لأنه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه ابتداء، بل هو تصرف بأداء الواجب فلا بشترط قبوله ورضاه، ولأن الناس فى اقتضاء الديون والمطالبة بها على التفاوت بعضهم أسهل مطالبة واقتضاء، وبعضهم أصعب، فلا بد من قبوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافا الى التزامه م هكذا أفاده الكاساني فى البدائع ومنه نقلته والله الموفق والمعين و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) أذا أحال بالدين انتقل الحق ألى المحال عليه وبرئت ذمة المحيل، لأن الحوالة أما أن تكون تحويل حق أو بيع حق ، وأيهما كأن وجب أن تبرأ به ذمة المحيل .

(فصل) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأنه لم يبن على المفابنة فلا يثبت فيه خيار الشرط ، وفي خيار المجلس وجهان (احدهما) يثبت لأنه بيع فيثبت فيه خيار المجلس كالصلح (والثاني) لا يثبت ، لأنه يجرى مجرى الابراء ولهذا لا يجوز بلفظ البيع ، فلم يثبت فيه خيار المجلس) .

الأشرح الأحكام وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : اختلف أصحابنا في العوالة هل هي بيع أو رفق العلى وجهين ، فمنهم من قال : انها رفق لقوله صلى الله عليه وسلم « فادا أحيل أحدكم على ملىء فليحتل » فندب الى العوالة و والبيع مباح لا مندوب اليه ، وانما المندوب اليه الرفق نقوله صلى الله عليه وسلم في القرض : « قرض درهم خير من صدقة » ولأن الحوالة لو كانت بيعاً لدخل فيها الفضل ، ولما صحت بالدين ، ومنهم من قال: ان الحوالة بيع ، لأن البيع ضربان : ضرب بلفظ البيع فيدخله الربح والفضل والمغابنة ، وضرب منه بغير لفظ البيع القصد منه الرفق فلا يدخله الفضل والمغابنة ولا يقتضى التمليك كالبيع ، لأن المحيل يملك المحتال ماله في ذمة المحال عليه الا أنهما اختلفا في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما والمحال عليه الا أنهما اختلفا في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما و

فاذا قلنا : انها رفق لم يدخلها خيار المجلس كالقرض • واذا قلنا : انهـا بيع دخلها خيار المجلس في الصرف وآما خيار الثلاث فلا يدخلها بالاجماع • وعندى أن الوجهين فى الحوالة على من لا حوالة عليه برضى المجال مأخوذان من هذا (فاذا قلنا) ان الحوالة رفق صحت (وان قلنا) انها بيع لم تصبح وقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى القول بأن الحوالة فيها معنى المعاوضة وعلى هذا لا تصبح بغير رضى المحيل لأن الحوالة ابراء فيها معنى المتمليك فلا تصبح بغير رضاه أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم والله أعلم والله أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم والله أوله والله والله أعلم والله والله

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان احاله على ملىء فافلس أو جحد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل ، لأنه انتقل حقه الى مال يملك بيعه فسقط حقه من الرجوع ، كما لو أخذ بالدين سلعة ثم تلفت بعد القبض ، وأن أحاله على رجل بشرط أنه ملىء فبان أنه معسر فقد ذكر المرنى أنه لا خيار له ، وأنكر أبو العباس هسدا وقال : له الخيار ، لأنه غره بالشرط فثبت له الخيار ، كما لو باعه عبداً بشرط أنه كاتب ثم بان أنه ليس بكاتب ، وقال عامة أصحابنا : لا خيار له لأن الاعسار نقص فلو ثبت به الخيار لثبت من غير شرط كالعيب في المبيع ويخالف الكتابة فأن عدم الكتابة ليس بنقص ، وأنما هو عدم فضيلة فاختلف الأمر فيه بين أن يشرط وبين ألا يشرط وبين ألا يشرط) .

ألشرح الأحكام و اذا أحال بالحق انتقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه و ورثت ذمة المحيل وهو قول العلماء كافة وقال زفر: لا ينتقل الحق من ذمة المحيل وانما يكون له مطالبة أيهما شاء كالضمان وقال: الحوالة لا توجب براءة المحيل والحق فى ذمته بعد الحوالة على ما كان عليه قبلها كالكفالة سواء وقال الكاسانى: وجه قوله أن الحوالة شرعت وثيقة للدين كالكفالة وليس من الوثيقة براءة الأول فى مطالبة الثانى مع بقاء الدين على حاله فى ذمة الأول من غير تغيير كما فى الكفالة سواء و

ولنا أن الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل فكان معنى الانتقال لازما فيها • والشيء اذا انتقل الى موضع لا يبقى فى المحل الأول ضرورة ، ومعنى الوثيقة يحصل بسهولة الوصول من حيث الملاءة والانصاف واختلف متأخرو الحنفية فى كيفية النقل مع اتفاقهم على ثبوت أصله موجباً للحروالة ، قال بعضهم : انها نقل المطالبة والدين جميعاً ، وقال بعضهم انها نقل المطالبة فلدين فباق فى ذمة المحيل .

قلت: ان الحوالة مشتقة من تحويل الحق، والضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة فيجب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه • اذا ثبت أن الحق انتقل من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، فإن الحق لا يعود الى ذمة المحيل بافلاس المحال عليه ، ولا بموته ولا بجحوده ويمينه ، وبه قال مالك والليث وأحمد رضى الله عنهم ، وروى ذلك عن على كرم الله وجهه •

وقال أبو حنيفة : يرجع اليه فى حالين اذا مات المحال عليه مفلساً ، واذا جحد الحق وحلف وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع اليه فى هذين الحالين ، وفى حالة ثالثة اذا أفلس المحال عليه وحجر عليه وقال الحكم : يرجع عليه فى حالة واحدة اذا مات المحال عليه مفلساً وأيس من الوصول الى حقه لقوله صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم ، واذا أتبع على ملى وليتبع » •

وقد حمل الامام ابن حزم حملة قاسية على هذا الرأى بقوله: قال أبو محمد : هذا قول فاسد (وهو يعنى قول أبى حنيفة مع قــول أبى يوسف ومحمد) لمخالفته أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة اذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل ، واذ قد أقــروا بسقوطه فمن الباطل رجوعه ، ومن الباطل رجوع حق سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا اجماع يوجب رجوعه ، فان قالوا : قد روى عن عثمان آنه قال فى الحوالات (ليس عن مسلم تو) (١) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبي طالب أنه قال في الذي أحيل لا يرجع على صاحبه الا أن يفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن والنخعي والشعبي كلهم يقول : أنَّ لم ينصفه رجع على المحيل ، وعن الحكم : لا يرجع على المحيل الا أن يموت المحال عليه قبل أن ينتصف فانه يرجع الى المحيل ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وقد رويناه منا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن على بن عبيد الله عن سعيد ابن المسيب « أنه كان لأبيه المسيب دين على انسان ألف درهم ولرجل آخر على على بن أبي طالب ألف درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلني أنت على فلان ففعل فاتنصف المسيب من على وتلف مال الذي

⁽١) التو الإلهاداد -

أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : أبعده الله » فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على وهذه موافق لقولنا • وإذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك ولسنا نرى احالة من لاحق للمحال عنده لأنه أكل مال بالباطل ، وإنما يجوز عندنا مثل فعل على والمسيب رضى الله عنهما على الضمان ، فأذا ضمن كل واحد من العربمين ما على الآخر من شرط جاز ذلك ولزم وتحول الحق الذي على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة ، واحتجوا في ذلك بأن قالوا : لو وجب اجباره لوجب أيضاً أذا أحاله المحال عليه على آخر أن يجبر على أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه، أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو مطل الغنى ظلم » والحوالة على غير ملى ، أم يؤمر بأن يقبلها ا هر . ومطل الغنى ظلم » والحوالة على غير ملى ، أله على فيور بأن يقبلها ا هر . ومطل الغنى ظلم » والحوالة على غير ملى ، أله والحوالة على غير ملى الله والحوالة على غير ملى ، أله والحوالة على عير ملى الله والحوالة على المراكة والحوالة على عير ملى والحوالة على عير ما والحوالة على المراكة والحوا

وقال أصحاب أحمد رضى الله عنه : لأنه شرط ما فيه المصلحة للعقد فقد معاوضة وفيشت الفسخ بفواته ويرجع على المحيل ، كما لو شرط صفة في المبيع وقد يشبت بالشرط مالا يشبت باطلاق العقد ، بدليل اشتراط صفة في المبيع ، وقال الشافعي رضى الله عنه : فلما ندب المحتال الى اتباع المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى حمة المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى دمة المحال عليه تحولا يمنع المحتال من الرجوع الى المحيل ، اذ لو كان له الرجوع اليه لم يكن لعقد هذا الشرط ضرورة ، وقال الربيع بن سليمان ؛ أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا _ والله أعلم _ ما قال مالك أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا _ والله أعلم _ ما قال مالك عليه أو مات لم يرجع المحال على الرجل بحق له ، ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبداً ، فان قال قائل : ما الحجة فيه أقال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع » فان قال قائل : وما في هذا مما يدل على تقوية أحدكم على ملىء فليتبع في فالحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن ألحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلما ، هل يصير المحال على الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلما ، هل يصير المحال على

من أحيل أأرأيت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائباً عن المحيل هل كان يزداد بذلك الاخيرا ان أيسر المفلس ، والا فحقه حيث كان أولا يجوز الا أن يكون في هذا • ثم قال : أما قولنا : اذا برئت من حقك وضمنه غيرى فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة ، واما ألا تكون الحوالة جائزة ، فكيف يجوز أن أكون بريئا من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت ما لك على حق بررنا ، فان أفلس عدت على بشيء بعد أن برئت منه بأمر قد رضيت به جائزا بين المسلمين •

واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال فى الحوالة والكفالة : يرجـــع صاحبه لا توى على مسلم ، وهو فى أصل قوله يبطل من وجهين ، ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان ، ولو ثبت ذلك عــن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه •

واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل ، من قبل آن الحوالة تحول حق من موضعه الى غيره ، وما تحول لم يعد، والحوالة مخالفة للحمالة ، ما تحول عنه لم يعد الا بتجديد عودته عليه ، ونأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال ، اه .

قال أصحابنا: ولأن عموم الخبر يدل على أنه يتبع أبداً ، وان مات مفلساً أو جعد فعلف ، فروى أن جد سعيد بن المسيب كان له على على " بن أبى طالب رضى الله عنه حق فسأله أن يحيل به على رجل فأحاله به عليسه فمات المحال عليه فعاد جد سعيد يسأل علياً رضى الله عنه حقه فقال له على : « اخترت علينا غيرنا أبعدك الله » وقد سبق نقلها فى كلام ابن حزم فثبت أنه اجماع لأنه لم ينكر على على رضى الله عنه أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأنه لا يخلو اما أن يكون بالحوالة سقط حقه من ذمة المحيسل ، أو لم يسقط ، فإن لم يسقط حقه عنه كان له الرجوع عليه ، سواء مات المحال عليه أو لم يمت ، وسواء أفلس أو لم يفلس وان كان قد سقط حقه عنه فكيف يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل،

و اذا كان عليه دين لرجل فأحاله على من له عليه دين به ثم ان المحيل قضى المحتال صح القضاء، ولا يرجع المحيل على المحال عليه بشىء اذا قضى بغير اذنه • وقال أبو حنيفة رضى الله عنه واصحابه: يكون له الرجوع عليه •

دلیلنا أن الحوالة قد صحت ، وانما یتبرع بالقضاء ، فلم یرجع علیه بشیء ، ولأنه لا یملك ابطال الحوالة فكان بدفعه متبرعا ، كما لو قضی عنه أجنبی .

فسرع فان أحاله على رجل ولم يشترط أنه ملى، أو معسر فبان أنه معسر لم يرجع المحتال على المحيل سواء علم باعساره أو لم يعلم ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : اذا لم يعلم باعساره كان له الرجوع على المحيل،

دليلنا أن الاعسار لو حدث بعد الحوالة وقبل القبض لم يثبت للمحتال الخيار فكذلك اذا ثبت أنه معسر حال العقد ، وأما اذا أحاله على رجل بشرط أنه ملىء قال الشيخ أبو حامد : فإن قال أحلتك على فلان الموسر أو على فلان وهو موسر فقبل الحوالة ، ثم بان أنه معسر فقد روى المزنى عن الشافعي أنه لا يرجع على المحيل أبداً ، سواء كان المحال عليه غنيا أو فقيراً أفلس أو مات معدما ، غره أو لم يغره .

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس بن سريج : له أن يرجع على الحيل كما لو باعه سلعة بشرط أنها سليمة من العيب فبانت بخلافها ، قال : وما نقله المزنى فلا أعرفه للشافعى رحمه الله فى شىء من كتب م وقال آكثر أصحابنا : ليس له أن يرجع عليه كما نقله المزنى ، لأن الاعسار لو كان غنيا فى المحوالة لثبت له به الخيار من غير شرط كالعيب فى المبيع لأن التفريط فى الحيع من جهة البائع حيث لم يبين العيب فى سلعته م فاذا لم يبين ثبت للمشترى الخيار ، والتفريط ههنا من جهة المحتال حيث لم يختبر حال المحال عليه ، ولأن السلعة حق للمشترى فاذا وجدها ناقصة كان له الرجوع الى الثمن ، وليس كذلك ذمة المحال عليه لإنها ليسنت بنفس حق المحتال وانما عى محل لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصائ فى حقه ، وانما يتاخر لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصائ فى حقه ، وانما يتاخر

حقه ، ألا ترى أنه قد يتوصل الى حقه من هذه الذمة الخربة • بأن يوسر أو يستدين فيقضيه حقه بخلاف المبيع اذا وجده معيبا • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اشترى رجل من رجل شيئاً بالف ، واحال المسترى البائع على رجل بالألف ، ثم وجد بالمبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا فيه ، فقال أبو على الطبرى : لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المسترى على البائع بالثمن لأنه تصرف في احد عوضى البيع فلا يبطل بالرد بالمبيب كما لو اشترى عبداً بثوب وقبضه وباعه ، ثم وجد البائع بالثوب عيبا فرده ،

وقال أبو اسحاق: تبطل الحوالة ، وهو الذى ذكره الزنى في المختصر ، فلا يجوز للبائع مطالبة المحال عليه ، لأن الحوالة وقعت بالثمن ، فاذا فسيخ البيع خرج المحال به عن أن يكون ثمناً فأذا خرج عن أن يكون ثمناً ولم يتعلق به حق غيرهما وجب أن تبطل الحوالة ويخالف هذا أذا اشترى عبداً وقبضه وماعه لأن العبد تعلق به حق غير المتبايعين وهو المسترى الثانى ، فلم يمكن ابطاله ، والحوالة لم يتعلق بها حق غيرهما ، فوجب ابطالها ، وأن أحال الزوج نوجته بالمهر على رجل ، ثم ارتدت المرأة قبل الدخول ففى الحوالة وجهان بناء على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المسترى بالإلف ، ثم رد بناء على المبيع بالعيب لم تبطل الحوالة وجها واحداً ، لانه تعلق بالحوالة حق غير المتعاقدين ، وهو الأجنبى المحتال ، فلم يجز ابطالها) .

النحرح الأحكام: اذا اشترى رجل من رجل سيارة بألف تم أحال المشترى البائع بالألف على وجل عليه للمشترى الف ، ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ، فان ردها بعد قبض البائع مال الحوالة انفسخ البيع ولم تبطل الحوالة بلا خلاف على المذهب ، بل تثبت فى ذمة المحال عليه ويرجع المشترى على البائع بالثمن ، وان رده قبل قبض البائع مال الحوالة فقد ذكر المؤنى فى المختصر أن الحوالة باطلة ، وقال فى الجامع الكبير: الحوالة ثابتة ، واختلف أصحابنا فيها على أربع طرق ، فقال أبو العباس بن سريج وأبو على ابن أبى هريرة: تبطل الحوالة كما ذكر فى المختصر ، لأن الحسوالة وقعت بالثمن فاذا رد المبيع بالعيب انفسخ البيع فسقط الثمن فبطلت الحوالة ، وقال أبو على فاذا رد المبيع بالعيب انفسخ البيع فسقط الثمن فبطلت الحوالة ، وقال أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة لما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المحامد المح

كالقبض فلم تبطل برد المبيع ، كما لو قبض المحتال مال الحوالة ثم وجهدا المشترى بالمبيع عيباً فرده ولأن المبتاع دفع الى البائع بدل ماله فى ذمته وعاوضه بما فى ذمة المحال عليه ، فاذا انفسخ العقد الأول لم ينفسخ الثانى ، كما لو أعطاه بالثمن ثوباً وسلمه اليه ثم وجهد بالمبيع عيباً فرده فان العقد لا ينفسخ فى الثوب .

ومنهم من قال: هي على حالين ، فحيث قال: الحوالة باطلة أراد اذا رد المبيع قبل أن يقبض البائع مال الحوالة ، وحيث قال: الحوالة لا تبطل أراد اذا رد المبيع بعد قبض البائع مال الحوالة ، ومنهم من قال: هي على حالين أخرين ، فحيث قال تبطل الحوالة أراد اذا ادعى المسترى وجود العيب فصدقه البائع ، لأن الحوالة تمت بهما جميعاً فانحلت بهما ، وحيث قال: لا تبطل أراد دعوى المشترى أن الغيب كان موجوداً حال العقد ، وقال البائع: بل حدث في يدك وكان مما يمكن حدوثه فلم يحلف البائع وحلف المشترى ، فأن الحوالة نمت بهما فلم ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد نغير مدة الخيار ،

فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار ، فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ والحوالة تبطل وجها واحدا ، سواء كان قبل القبض أو بعده ، لأن البيع لا يلزم قبل انقضاء الخيار ، واذا لم يلزم لم تلزم الحوالة لأنها متعلقة بالثمن، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، وهذا بدل من قوله : ان الحوالة بالثمن فى مدة الخيار تصح ، وقد مضى فيها وجهان .

فسرع وان أحال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول، أو وجد أحدهما بالآخر عيباً ففسخ النكاح، فاذا كان ذلك بعد أن قبضت المرأة مال الحوالة لم تبطل الحوالة، وأن كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور في البيوع .

فسرع وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيباً فرده لم تنفسخ الحوالة وجها واحداً ، لأنه تعلق بالحوالة

حق غير المتعاقدين وهو الأجنبي فلم يبطل حقه بغير رضاه ، وهكذا لو أحالت الزوجة بمهرها على الزوج رجلا ثم ارتدت قبل الدخول لم تبطل الحوالة ، لأنه تعلق بالحوالة حق أجنبي وهو المحتال فلا يبطل من غير رضاه ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أحال البائع على المسترى رجلا بألف ثم اتفقا على أن العبد كان حراً فان كذبهما المحتال لم تبطل الحوالة ، كما لو اشترى عبداً وباعبه ثم اتفق البائع والمسترى أنه كان حراً فان أقاما على ذلك بينة لم تسمع لانهما كذبا البيئة بدخولهما في البيع ، وان صدقهما المحتال بطلت الحوالة لاته ثبتت الحرية وسقط الثمن فبطلت الحوالة) .

الأحكام: لو اشترى رجل عبداً بألف ثم أحال البائع رجلا له ألف على المشترى ثم صادف البائع والمشترى أن العبد كان حرا وقت البيع فان صدقهما المحتال على حرية العبد وقت البيع وأن الحسوالة وقعت بالثمن حكم ببطلان الحوالة وكان للمحتال أن يطالب البائع بما له عليه لأن الحوالة وقعت بالثمن وقد صدقهما أنه لا ثمن للبائع على المشترى و وان كذبهما المحتال ولم يكن هناك بينة فالقول قول المحتال مع يمينه لأن الحوالة تمت بالمحيل والمحتال فلا يتحلل الا بهما وكما أن البيع لما تم بالبائع والمشترى لا ينفسخ البيع الا بهما ولأنه قد تعلق بالثمن حق غير المتعاقدين فلا يبطل حقه بقول المتبايعين كما لو اشترى عبداً فقبضه وباعه من آخر ثم اتفق المتبايعان الأولان أن العبد كان حراً فانهما لا يحيلان على المبتاع الثاني وفاذا حلف المحتال قبض المال من المسترى وهل يرجع المسترى على البائع بذلك ؟ فيه وجهان و

قال صاحب الفروع: يرجع عليه • لأن المشترى قضى عن البائع دينه باذنه فرجع عليه • وقال الطبرى فى العدة: لا يرجع عليه لأن المســــترى يقر أن المحتال ظلمه بأخذ ذلك منه فلا يرجع به على غير من ظلمــه وان أقام البائع والمشترى بينة فهل تسمع ؟ فيه وجهان •

قال الشيخ أبو استحاق: لا تسمع ، لأنهما كذبا البينة بدخولهما في

البيع ، وقال الشيخ أبو حامد وصاحب الفروع: ان شهدت البينة أن العبد حر الأصل ، وأن الحوالة وقعت بالثمن أو شهدت بأنه حر الأصل وأقر المحتال بأن الحوالة وقعت بالثمن بطلت الحوالة ، لأنه اذا ثبت أنه حر تبينا أنه لم يتعلق بذمة المشترى شيء فحكم ببطلان الحوالة ، وأن أقام العبد بينة بحريته ، قال ابن الصباغ: تثبت حريته وبطلت الحوالة ، ولم يذكر له وجها والذي يقتضى المذهب أن الحوالة لا تبطل بذلك فكذلك اذا أقام العبد بينة ولأن المتبايعين اذا كانا مقرين بحريته فلا حاجة به الى اقامة البينة فلا تبطل الحوالة باقامته البينة ،

وان صدقهما المحتال أنه كان حرآ وادعى أن الحوالة وقعت بغير الثمن وقالا: بل وقعت بالثمن أو أقاما البينة أن العبد كان حرآ ، ولم يذكر البينة أن الحوالة وقعت بالثمن ، فالقول قول المحتال مع يمينه ، لأنهما يدعيان ما يفسدها ، والأصل صحتها ، قال الشيخ أبو حامد : ويحلف على العلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) اذا احال رجل رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتنى نظرت ، فان اختلفا في اللفظ فقال المحيل وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل احلتنى ؛ بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل ، لأنهما اختلفا في لفظه ، فكان القول فيه قوله ، وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتنى ففيه وجهان ،

قال أبو المياس: القول قول المحتال ، لأن اللفظ يشهد له ، ومن أصحابنا من قال: القول قول المحيل ، وهو قول المزنى ، لأنه يدعى بقاء الحق في الذمة والمحتال يدعى انتقال الحق من الذمة ، والاصل بقاء الحق في الذمة ، فأن قلنا بقول أبى المياس ، وحلف المحتال ثبتت الحوالة وبرىء المحيل وثبتت له مطالبة المحال عليه ، وأن قلنا بقول المزنى فحلف المحيل ثبتت الوكالة فأن لم يقبض المال انعزل عن الوكالة بانكاره فأن كان قد قبض المال أخذه المحيل وهل يرجع هو على المحيل بدينه ؟ فيه وجهان: (احدهما) لا يرجع ، لانه اقسر برجع هو على المحيل بدينه ؟ فيه وجهان: (احدهما) لا يرجع ، لانه اقسر برجع منى ما اخذته بحكم الحوالة ، وأن كنت وكيلا فحقى باق في ذمته فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لأنه يقسر فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لأنه يقسر

بأن ماله تلف في يد وكيله من غير عدوان ، وليس المحتال أن يطالب المحيل بحقه لأنه يقر بأنه استوفى حقه وتلف عنده ، وأن قال الحيل : احلتك ، وقال المحتال : بل وكلتنى ، فقد قال أبو العباس : القول قول المحيل ، لأن اللفظ يشهد له .

وقال المزنى: القول قول المحتال ، لأنه يدعى بقاء دينه فى ذمة المحيل ، والأصل بقاؤه فى ذمته ، فإن قلنا بقول أبى المباس فحلف المحيل برىء مسن دين المحتال ، وللمحتال مطالبة المحال عليه بالدين ، لأنه أن كان محتالا فله مطالبته بمال الحوالة ، وإن كان وكيلا فله المطالبة بحكم الوكالة ، فإذا قبض المال صرف اليه ، لأن المحيل يقول : هو له بحكم الحوالة ، والمحتال يقيول : هو لى فيما لى عليه من المدين الذي لم يوصلنى اليه ، وأن قلنا بقول المزنى وحلف المحتال) ثبت أنه وكيل ، فإن لم يقبض المال كان له مطالبة المحيل بماله في ذمته ، وهل يرجع المحيل على المحال عليه بشىء ؟ فيه وجهان .

(احدهما) لا يرجع ، لأنه مقر بأن المال صار للمحتال ، (والثاني) يرجع، لأنه ان كان وكيلا فدينه ثابت في ذمة المحال عليه وان كان محتالا فقد قبض المحتال المال منه ظلما ، وهو مقر بأن ما في ذمة المحال عليه للمحتال فكان له قبضه عوضاً عما اخذه منه ظلما ، فأن كان قد قبض المال - فأن كان باقيا - صرف اليه ، لأنه قبضه بحوالة فهو له ، وأن قبضه بوكالة فله أن يأخذه عماله في دمة المحيل ، وأن كان تألفا نظرت ، فأن تلف بتفريط لزمه ضمانه ، وثبت للمحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصا ، وأن تلف من غسيم تغريط لم المحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصا ، وأن تلف من غسيم تغريط لم يأزمه الضمان ، لأنه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ، لأنه أن كان محتالا فقد وفاه حقه وأن كان وكيلا فقد دفع اليه) .

الأحكام: قال أبو العباس بن سريج: اذا كان لرجل عند رجل ألف فقال من له الدين لرجل لا شيء له عليه: أحلتك على فلان فألف ، فهذا توكيل منه في القبض ، ولميس بحوالة ، لأن الحوالة انسا تكون عمن له حق ، ولا حق للمحتال ههنا فثبت أن ذلك توكيل .

وان كان لزيد على عمرو ألف درهم ولعمرو على خالد ألف ، فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد : أحلتنى بالألف التى عليك لى بالألف التى لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو : بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو لأنهما اختلفا فى لفظه ، وهو أعلم بلفظه ، ولأنه قد ثبت استحقاق عمرو الألف فى ذمة خالد ، وزيديدعى أن ملكها قد انتقل اليه بالحوالة ، والأصل بقاء ملك عمرو عليها ، وعدم ملك زيد .

فان قال عمرو لزید: أحلتك على خالد بالألف التى لى علیه ، فقبل زید ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لى منه • ومعنى قولى أحلتك أى سلطتك علیه وقال زید: بل أحلتنى علیه بدینى الذى لى علیك ، فاختلف أصحابنا فقال المزنى: القول قول المحیل وهو عمرو •

وقال الشيخ أبو حامد والطبرى: وبه قال المصنف وأبو العباس بن سريج وأكثر أصحابنا ، وهو قول أبى حنيفة • لأنهما قد اتفقا على ملك عمرو للألف التي فى ذمة خالد ، واختلفا فى انتقالها الى زيد وهو المحتال كان القول قول عمرو لأن الأصل بقاء ملكه عليها ، وان كان الظاهر مع زيد ؛ كما لو كان لرجل سيارة فى يد آخر فادعى من هى بيده أن مالكها وهبها منه • وقال المالك : بل أعرتكها فالقول قول المالك •

وكما لو كانت دار فى يد رجل فادعى رجل أنه ورئها من أبيه أو ابتاعها ، وأقام على ذلك بينة ، وادعى من هى بيده أنها ملكه فانه يحكم بها لصاحب البينة لأنه قد عرف له أصل ملك ، وان كان الظاهر مع صاحب البيد .

(والوجه الثانى) حكاه المصنف وابن الصباغ عن أبى العباس بن سميح أن القول قول زيد وهو المحتال ، لأن اسم الحوالة موضوع لتحويل الحق من ذمة الى ذمة ، فكان اللفظ يشهد له ، كما لو تنازعا داراً وهى في يلد أحدهما فوجهان فذهب بعض أصحابنا الى أنه لا يرجع عليه (والثانى) له أن يرجع عليه ، لأن المحتال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ، فاذا قلنا : يرجع عليه لأن المحال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه للمحيل ، وان كان المحتال كاذبا فقد استحق المحيل على المحتال ما أخذه منه ظلما ، وللمحتال حق على المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ،

فاذا قلنا: يرجع عليه ، فالذي يقتضى المذهب أنه يرجع عليه بأقل الأمرين مما أخذ منه المحتال أو الدين الذي على المحال عليه لأنه ان أعطى المحتال أكثر من حقه فلم يستحق الرجوع على المحال عليه بأكثر مما عنده ، وان أعطى المحتال أقل من حقه فهو يقر أن جميع ما على المحال عليه للمحتال ، وانما يرجع من ماله بالقدر الذي آخذه منه ، وما زاد عليه يقر به المحتال .

وان قلنا:القول قول المحيل فحلف فبرىء مندين المحتال،وكان للمحتال مطالبة المحال عليه اما بحكم الحوالة أو الوكالة فاذا أخذ منه المال أمسكه بحقه لأن المحيل يقول : هو له بحق الحوالة ، والمحتال يقول : هو للمحيل ولى عليب مثله وهو غير قادر على حقه من جهة المحيل ، فكان له أخذه .

هسسالة ادا كان لزيد على عمرو ألف درهم ، ولخالد على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عمرو وقال : قد أحالنى زيد بالألف التى عليك له فان صدقه وجب عليه دفع المال اليه ثم ينظر فى زيد فان صدقه فلا كلام ، وان كذبه كان القول قوله مع يسينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف رجع زيد بالألف على عمرو ، ولا يرجع خالد على زيد بشىء ، لأنه ان كان قسد قبض حقه من عمرو فقد استوفى ، وان لم يقبضه فله أن يطالبه بحقه ، لأنهما متصادقان على الحوالة .

وان كذب عمرو خالداً ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة فاذا حلف سقطت دعوى خالد ، ولم يكن لخالد الرجوع على زيد بشىء لأنه يقر أن ذمته قد برئت من حقه ، ثم ينظر فى زيد فان كذب خالداً كان له مطالبة عمرو بدينه ، وان صدق خالداً ففيه وجهان .

قال عامة أصحابنا : يبرأ من دين زيد لأنه قد أقدر بذلك ، وقال ابن الصباغ اذا قلنا : ليس من شرط الحوالة رضى المحال عليه ، فان الحوالة ثبتت بتصادق المحيل والمحتال .

فرع اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين أحلت بها على فلان الغائب ، فأنكر المحيل فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فأن أقام من عليه الدين بينة بالحوالة ، قال ابن الصباغ : سمعت البينة لاسقاط حق المحيل عليه ، ولا يثبت بها الحق للغائب، لأن الغائب لا يقضى له بالبينة فاذا قدم الفائب وادعى فانما يدعى على المحال عليه دون المحيل وهو مقر له بذلك فلا يحتاج الى اقامة البينة ، ولو ادعى رجل أنه أحاله على فلان الفائب ، وأنكر المدعى عليه فالقول قوله مع يمينه ، وان أقام المدعى بينه ثبتت في حق الغائب ، لأن البينة يقضى بها على الغائب،

فان شهد للمحتال ابناء لم تقبل شهادتهما لأنهما يشهدان لأبيهما ، وأن شهد له ابنا المحال عليه أو ابنا المحيل قبلت شهادتهما لأنهما يشهدان على أبيهما ، والله تبارك وتعالى أعلم .

فرع في مذهب الحنفية في تعريف الحوالة

سبق فى أول الكتاب أن قلنا: ان الحوالة معناها لغة النقل من محل الى محل ، والمعنى اللغوى هنا عام يشمل نقل العين كنقل الكتاب من مكان الى مكان ، ونقل الدين من ذمة الى ذمة والحوالة فى حقيقتها عندنا عشرة أوجه أصحها: بيع دين بدين جو "ز للحاجة ، وقيل : عين بعين وقيل : عين بدين وقيل ليست بيعا ، بل استيفاء وقرض ، وقيل : لا يمحض واحد وانما الخلاف فى المغلب فان غلب البيع جرت الأوجه السابقة ، فهذه تسمعة ، والعاشر : ضمان بابراء ، أفاده فى الأشباه والنظائر ،

والحوالة اسم مصدر أحال يحيل احالة ، واسم الفاعل محيل واسم المفعول محال ومحتال عليه أو محتال عليه والمال محال به .

وأما المعنى الشرعى فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى بدين مماثل له ، فتبرأ بذلك النقل الذمة الأولى وضرب الجزيرى مثلا لذلك فقال : فاذا كان لزيد مائة جنيه على عمرو يحل موعد دفعها بعد ثلاثة أشهر مثلا ، ولعمرو مثل هذه المائة على خالد يحل موعدها فى ذلك الوقت ، فأحال عمرو زيداً على خالد بالشرائط الآتية فان ذمة عمرو تبرأ من دين زيد وتشغل ذمة خالد به بدل عمرو .

ونأتى الى شرح مفهوم الحوالة عند أبى حنيفة وأصحابه في هذا البحث قالوا:

فى تعريف الحوالة رأيان (أحدهما) آنها نقل المطالبة فقط من ذمة المديون الى ذمة الملتزم، فاذا كان لشخص دين عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحالة عليه ذلك الدين والتزم به، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المديون الأصلى الى ذمة المحال عليه الذى التزم بسداده عن المديون، وأما الدين فهو باق بذمة المدين الأصلى.

(ثانيهما) أنها نقل المطالبة ونقل الدين معاً بمعنى أن ذمة المدين الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى الشيخص الملتزم بدفع الدين .

وقد يوجد من يقول بأنها نقل المطالبة فقط بأمور:

(منها) أن المدين الأصلى وهو المحيل اذا أراد أن يسدد الدين بنفسه فان صاحب الدين يجبر على قبوله ، ولو انتقل الدين الى ذمة المحال عليه لم يجبر صاحب الدين على قبوله منه ، لأن المديون الأصلى فى هذه الحالة يكون متبرعاً بالسداد ولا يجبر شخص على قبول التبرع من غيره .

(ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال ، لو برآ المحال عليه بالدين فانه لا يصح له أن يرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك الدين فان له أن يرد هذه الهبة ، ولو كان الدين قد انتقل الى ذمته لكان له حق الابراء والهبة ، ولكنه لما لم ينتقل الدين وكان باقياً بذمة المحيل ، لم يكن من حق المحال عليه رد الابراء منه بخلاف هبته ، فأنه صاحب الحق فى عدم قبولها ، ونظير ذلك ما اذا كفل شخص آخر فى دين فأبرأ الدائن الكفيل فأنه ليس له أن يرد ذلك الابراء ، لأن الدين متعلق بالأول على الصحيح كما سيأتى .

أما اذا وهبه الدين فان له أن يرد هبته ، لأن الهبة مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب الحق في قبولها أو ردها (ومنها) آن صاحب الدين وهو المحال اذا أبرأ المحال عليه فان ذمة المدين الأصلى تبرأ ، وليس للمحال الحق فى مطالبته ثانياً • أما اذا وهبه الدين فان للمحال عليه الحق فى أخذ الدين من المدين الأصلى ان لم يكن للمدين الأصلى دين عليه يقع فى مقابلته قصاصاً • (ومنها أن صاحب الدين المحال) اذا وكل المدين الأصلى وهو المحيل على آن يقبض الدين من المحال عليه فانه لا يصح ، ولو كان الدين قد انتقل من ذمته لصح نوكيله بالقبض ، لأنه يكون أجنبيا فى هذه الحالة .

(ومنها) أنه يصح فسخ الحوالة ، فلو انتقل الدين من ذمة الى ذمة لكانت الحوالة لازمة فلا يصح لأحدهما فسخها (ومنها) اذا اشترى سلعة ولم يدفع ثمنها وأحال البائع بالثمن على شخص آخر ، فان المبائع أن يحبس السلعة عن المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها ، فلو كان الدين قد انتقل

الى ذمة المحال لما صح للبائع حبس السلعة عن المشترى وقد استدل من بقول: انها نقل المطالبة والدين معاً بأن صاحب السلعة وهو المحال اذا أبر أالمحال عليه من الدين فانه لا يصح ، فلو كان الدين باقياً بذمة المدين الأصلى وهو المحيل لصح ابراؤه منه وهبته اياه .

وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بينها وبين التعريف على القولين ؟

(والجواب) أن الحوالة تارة تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما في الأحكام التي تفيد أنها نقل المطالبة فقط ، وتارة تعتبر ابراء للمدين الأصلى ، فتكون نقلا للدين والمطالبة ، كما في الصورة الأخيرة ، وعلى هذا فيصح أن يقال : انها نقل المطالبة فقط ، ولا ضرر من التنويع في مثل هذه المفهومات الاصطلاحية لأنها نيست حدودا حقيقية ،

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن أركان الحوالة ستة ، وأن شروطها ستة فأما أركانها السستة فهى : محيل ، ومحال ، ومحال عليه ، ودينان : دين للمحال على المحيل ، ودين للمحيل على المحال عليه ، وصيغة ، وهى الايجاب والقبول ، كأن يقول : أحلتك على فلان بالدين الذي لك على ، أو احلتك على فلان بعشرين جنيها ولم يذكر الدين ، أو يقول : نقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحقه على فلان لك ، أو ملكتك الدين الذي لى عليك بحقك أو نحو ذلك ، مما يؤدى معنى الحوالة فلا يشترط أن يكون بلفظ الحوالة ولا تصح الحوالة بلفظ البيع ، ولا تدخلها الاقالة .

وأما الشروط الستة فبيانها هكذا وهي خلاصة ما تقدم في شرح فصول الكتاب :

(الأول) رضا المحيل الذي عليه الدين فان لم يرض فلا تصح الحوالة ، ثم ان أريد بالرضا عدم الاكراه كان عده شرطاً ظاهراً أما اذا أريد به الايجاب وهو قوله أحلتك ونحوه فيكون عده شرطاً تسامحاً ، لأن الايجاب جزء من الصيغة وقد عرفت أن الصيغة ركن لا شرط .

(الثانى) رضا المحال ، وهو صاحب الدين فاذا لم يقبل الحوالة لا يجبر عليها ، ولا تصح بدون رضاه ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأن صاحب الدين له أن يستوفيه بنفسه وبغيره ، كما اذا وكل عنه من يستوفى دينه فليس للمحال عليه أن يمتنع عن أداء الحق الذي عليه للمحال ، وهذا القول هسو الاصح ، وقيل : يشترط رضا المحال عليه أيضاً ،

(الثالث) أن يكون الدين المحال به معلوماً قدراً أو صفة ، فلو كان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فان الحوالة كون باطلة ٠

(الرابع) أن يكون الدين المحال به لازماً في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط عن المدين في وقت من الأوقات ، كصداق المرأة بعد الدخول بها ، وثمن المبيع بعد انقضاء مدة الخيار ، أما الدين الذي يؤول الى اللزوم كصداق المرأة قبل الدخول بها وثمن المبيع قبل انقضاء مدة الخيار ، فكل ذلك تصح به الحوالة •

واذا شخص سلعة بالخيار وقبل أن تمضى مدة الخيار أحال ذلك المسترى بائع السلعة بثمنها على شخص آخر بطل خياره ، لأن عقد الحسوالة لازم لا يقبل الاقالة ، فمتى رضى البائع والمسترى بالاحالة فقد اتفقاعلى لزوم البيع ، فاذا بقى الخيار بطل ما تقتضيه الحوالة من اللزوم ، وكذا لو باع شخص سلعة بالخيار ولم يقبض نمنها ثم أحال شخصاً آخر على المسترى ليأخذ منه الثمن _ فانه يبطل خياره .

أما المشترى فانه لا يبطل خياره الا اذا رضى بالحوالة ، فاذا لم يرض بها لم يبطل خياره على المعتمد ، وتصح الحوالة بدين الكتابة ، اذا كانت من العبد ، فمن كاتب عبده بمال يدفعه أقساطاً فأحاله العبد المكاتب على شخص ثالث ، فانه يصح ، لأن الكتابة لازمة فى حق السيد ، فلا يصح له الرجوع عنها •

أما اذا أحال السيد شخصاً على العبد فان الحوالة لا تصح وذلك دين الكتابة غير لازم بالنسبة للعبد • الخامس) أن يساوى الدين الذي على المحيل بالدين الذي على المحال عليه في الحنس والقدر والحلول والتأجيل والصحة والتكسير، فلا تصح الحوالة بالجنيهات على القروش والريالات لاختلاف الجنس، ولا تصلح الحوالة بخمسة على عشرة، أو بعشرة على خمسة لاختلاف القدر، نعبه تصح بخمسة من العشرة التي على فلان، وكذا لا تصح بدين حل موعده على دين لم يحل موعده وبالعكس، وكذا لا تصح بقروش مكسرة على ريالات صحيحة وعكسه.

ولا یشترط التساوی فی التوثق ، فاذا کان لزید دین علی عمرو ، وکان عند زید رهن علی دینه ، أو کان له کفیل به ، وکان لعمرو دین علی خالد بدون رهن وکفیل ثم أحال عمرو زیداً علی خالد ، فان الحوالة تصبح ، وینتقل الدین بدون رهن أو کفیل ، وینفك الرهن ویبرا الکفیل ، لأن الحوالة بمنزلة القبض ، ألا تری أنه لو اشتری شخص من آخر سلعة ولم یعطه تمنها فلم یسلم البائع للمشتری لعدم قبض الثمن ، فاذا أحاله المشتری بالثمن علی آخر ورضی به فانه لا یکون له حق فی منع السلعة لأن الحوالة بمنزلة القبض آخر ورضی به فانه لا یکون له حق فی منع السلعة لأن الحوالة بمنزلة القبض

وكذا اذا أحال الزوج زوجه بالصداق على آخر ورضيت بدلك ، فانه لا يكون لها حق منع نفسها عنه ، واذا شرط المحال _ وهو صاحب الدين _ أن يأتى له المحيل برهن أو كفيل لم تصح الحوالة ، لأن المحيل ببرأ بمجرد الحوالة ، فلا معنى لاشتراط ما يكفل الدين .

أما اذا اشترط الرهن أو الكفيل على المحال عليه ، فان الحوالة تصــح ولا يلزم المحال عليه بتنفيذ الشرط .

(السادس) أن يكون دين المحيل ودين المحال عليه من الديون التي يصح بيعها واستبدالها بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين السلم ، سواء كان رأس المال أو كان المسلم فيه ، فاذا قال شخص لآخر أسلمت اليك عشرين جنيها في عشرين اردبا من القمح فانه لا يجوز للمسلم وهو صاحب رأس المال أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة على شخص آخر ليقيض من رأس مال السلم ، لأنه لا يمكن أن يستبدل بغيره ، فان المحال عليه اذا دفع

الملغ للمحال فانما يدفعه عن نفسه وهو غير صاحب رأس مال السلم وهــو المسلم •

نعم يجوز أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة شخصاً له عليه دين ليأخذ رأس مال السلم من المسلم في المجلس لأن المسلم في هذه الحالة يدفع رأس مال السلم عن نفسه •

ومثل ذلك المسلم فيه وهو السلعة ، لأنه لا يصح بيعها واستبدالها ، ومثال مال المسلم مال الزكاة ، فانه لا يصح لرب المال أن يحيل الفقير على عيره ، ليأخذ منه مال الزكاة ، لأن الزكاة لا يصح بيعها .

أما أركان الحوالة عند مانك وأصحابه فهى : محيل ، ومحال عليه ، وصيغة ، ولا تنحصر صيغة الحوالة فى لفظ مشتق من الاحالة ، فتصح بكل ما يدل على نقل الدين كقوله : خذ حقك من فلان وأنا برىء منه ، كما نصح بقوله : أحلتك على فلان وحولت حقك عليه ، أنت محال على فلان ، ونحو ذلك ، وتكفى الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق ،

وأما شروطها فستة اذا اعتبرنا الصيغة ركنا ، واذا اعتبرنا الصيغة شرطا فسبعة ، أما الستة فهي :

(أولا) رضا المحيل والمحال ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه على المشهور ، كما لا يشترط حضوره واقراره ، نعم اذا ثبت أن بينه وبين المحال عداوة فان الحوالة لا تصح على المشهور ، فاذا طرأت العداوة بعد الاحالة فان المحال يمنع من أخذ الدين من المحال عليه في هذه الحالة ، حتى لا يتفاقم الشر و تزيد الحصومة التي نهى عنها الشارع .

(ثانیا) أن یکون للمحال دین علی المحیل ، وأن یکون للمحیل دین علی المحال علیه ، فاذا لم یکن للمحال دین علی المحیل ، کان عقد و کالة لا حوالة ، لأنه طلب ممن لیس له دین علیه أن یتقاضی له من المحال علیه ماله عنده و ذلك هو معنی الو کالة ، واذا لم یکن للمحیل دین علی المحال علیه کان عقد محالة ، لأن المحال علیه احتمل سداد الدین عن المحیل للمحال ، وفی هذه الحالة لو أفلس المحال علیه لأنه ترك حقه باختیاره ، وبعضه یقول : اذا

أفلس المحال عليه أو مان فان للمحال أن يرجع على المحيل حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل ليأخذه منه ؟

(والجواب) أنه اذا قامت قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حـق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكـون قد دفعـه بطريق القرض للمحيل .

(ثالثاً) أن يكون أحد الدينين حالاً ، فان كان الذي على المحيل مؤجلاً والدين الذي على المحيل مؤجلاً والدين الذي على المحال عليه مؤجلاً مثله ، فان الحوالة لا تصبح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين الممنوع .

أما اذا كان كل منهما معجلا أو كان أحدهما معجلا والآخر مؤجلا فانه يصح لعدم بيع الدين بالدين .

(رابعاً) أن يكون الدين لازماً فلا تصح الحوالة بدين غير لازم كما اذا أحال السيد دائنه على عبده المكاتب لأن الدين غير لازم على المكاتب • أما اذا أحال المكاتب سيده على من يقبض له دينه فانه يصح •

(خامساً) أن يساوى الدين الذى على المحيل الدين الذى على المحال عليه فى القدر والصفة (ومعنى التساوى فى القدر) أنه لا يجوز آن يأخف من المحال عليه أكثر مما يستحقه عند المحيسل • فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره خمسة ، فأحاله المدين على شخص عنده عشرة ، فيجب آن يحيله بالخمسة فقط بحيث لا يأخذ أكثر منها ، لأنه اذا كان الدين فرضاً كانت الزيادة فى الحوالة ربا ، واذا كان الدين ثمن سلعة باعها له فانه _ وان كان يصح أن يعطيه أكثر من تمنها _ ولكنه يكون من باب بيع الدين بالدين ، الذى لم يرخص فيه ، وكذا لا يصح أن يختلف الدينان فى الصفة فلا تصع الاحالة بالجنيهات المتساوية فى القدر المختلفة فى الجنس مثلا كالجنيه الاسترلينى والمصرى اذا فرض تساويهما فى القيمة .

(سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب ونحوها ، فاذا أسلم زيد الى بكر عشرين جنيها في

قمح » وأسلم بكر الى خالد مثلها عشرين جنيها فى قمح أيضاً ، فانه لا يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه القمح المسلم فيه • أما اذا اقترض بكر من زيد عشرين اردبا من القمح ، واقترض خالد من بكر عشرين اردبا كذلك فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه قمحه •

ففى الصورة الأولى كان الدينان من بيع سلم ، وفى الصورة الثانية كان الدينان من قرض ، والأول ممنوع لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه وهو ممنوع فى الطعام المستبدل ، والثانى جائز ، فاذا كان أحد الدينين من بيع والآخر من قرض فانه يجوز ، فاذا أسلم زيد لبكر عشرين اردبا وأقرض بكر خالدا مثلها أو أكثر أو أقل فانه يجوز لبكر أن يحيل زيدا على خالد نيأخذ منه حقه من الغلة بشرط أن يكون الذى عند بكر حالا لا مؤجلا ، ومثل ذلك ما اذا كان الدينان من قرض فانه يشترط أن يكون الدين المحال به حالا ،

وبعضهم يقول: انه لا يجوز مطلقاً اذا ترتب عليه بيع طعام المقاوضة قبل قبضه ، فلا تجوز الحوالة فى صورة ما اذا كان أحدهما دين قرض والآخر دين سلم ، فليس لبكر أن يحيل زيداً بدين الطعام الذى أسلم فيه ليأخذ دين القرض الذى أقرضه بكر لخالد ، لأن فيه بيع طعام القرض الذى يستحقه بكر عند خالد لزيد قبل قبضه ، نعم يجوز احالة صاحب القرض على دين البيع ، فاذا أقرض زيد عشرين اردباً لبكر وأسلم بكر لخالد عشرين جنيها فى عشرين اردبا فانه يصح لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه حقه ، وذلك لأنه لا يجوز القرض بطعام البيع ، اذ ليس فيه بيع الطعام قبل قبضه بل فيه سداد القرض ، هذا ما ورد من شروط الحوالة عند المالكية ،

أما أركان الحوالة عند أحمد بن حنبل وأصحابه رضى الله عنهم فهى : ما تتحقق به من محيل ومحال به وعليه وصيغه الخ •

ولا يشترط فى الصيغة أن تكون بلفظ الحوالة ، بل تصح بمعناها كما اذا قال شخص لآخر : أتبعك بدينك على زيد وشروط الحوالة خمسة : (أحدها) أن يتفق الدين المحال به مع دين المحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأجل، فيلزم أن يحيل الدين من ذهب على مشله فادا أحال ذهباً على فضة فانه لا يصح، لاختلاف الجنس وكذا لا يصح أن يحيل بدين مكسور على دين صحيح لاختلاف الصفة ولا يحيل ديناً حل دفعه مؤجل وبالعكس و

(ثانيها) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوماً قدره فاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة .

(ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرا فلا تصح أن تحيل المرأة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ، وكذا لا يصح للسيد الذي يكاتب عبده أن يحيل دائنه على العبد ليأخذ منه دين الكتابة ، لأن دين الكتابة غير لازم اذ للعبد أن ينقضه .

(رابعها) أن يكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع .

(خامسها) رضا المحيل، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحال عليه قادراً على السداد وغير مماطل لحديث النبى صلى الله عليه وسلم «لي الواجد ظلم » وكذلك المحال عليه فانه يشترط رضاه •

(فرع) في مذاهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مذهبا أنه يترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة دمة المحال عليه من دين المحيل الى ذمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه للمحال الحق في الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على عليه للمحال ، وليس للمحال الحق في الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على أى حال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل

ذلك ما اذا أذكر الدين قبل الحوالة ، سواء علم المحال بذلك أو لم يعلم ، وذلك لأن قبول المحال عليه الحوالة اقرار ضمنى بالدين ، فانكاره لا يضر المحال ، وكذا اذا كان المحال عليه مفلساً قبل الحوالة ، فانه لا حق للمحال فى الرجوع .

نعم اذا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعد ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال عليه بيمينه فان حلف المحيل فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة ، وكذا لو قامت بينة على أن المحال عليه قد أعطى المحيل دينه •

أما الحنفية فانهم يبرئون المدين باحالة الدائن براءة مؤقته ، ومعناه أن المحال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حالة أن يفلس المحال عليه أو يموت ففي هذه الحالة يصح للمحال أن يرجع على المديون الأول ــ المحيل ــ ويترتب على براءة المحيل أنه اذا مات لا يأخذ المحـــال الدين من ورثته بل له الحق في المطالبة بكفيل من الورثة يحفظ له حقه من الضيياع ، فياذا أفلس المحيال عليه أو مات أو أنكر بعسم الحيوالة لا يكون للمحال الحق بذلك في الرجوع على المحيال _ المدين له الأصلى _ أما اذا أنكر المحال عليه الدين الذي للمحيل عنده قبل الحوالة ولا بينة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا ، لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبــل الحوالة ولا بينــة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبل الحوالة فان الحوالة تكون صحيحة ، ولكن اذا كان المحال ــ صاحب الدين ــ عالماً بافلاسه وقبل الحوالة ، فلاحق له في الرجوع على المحيل سواء كان المدين عالمًا بافلاس المحال عليه أولا ، فاذا نم يعلم صاحب الدين بذلك الافلاس وعلم به المديون ، كان لصاحب الدين الرجوع عليه بدينه لأنه غره ، واذا اختلفا في العلم فقال المحال : ان المحيل يعلم بأفلاسه ، وأنكر ، فانه يحلف ان كان ممن يظن فيه الكذب والا فلا يحلف ، وان اتهمه المحال •

اما المالكية فقد قالوا: يتحول حق المحال على المحال عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين م

اها العنابلة فعندهم أنه متى توفرت شروط الحوالة التى أشرنا اليها آنفاً وأتينا عليها تفصيلا فإن المحيل ببرا من الدين بمجرد الحوالة ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين _ أما اذا لم تتوفر الشروط فإن الحوالة لم تصح وتكون وكالة حكمها حكم الوكالة ، ومثل ذلك ما اذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص مدين له ، فإن ذلك وكالة وإن كان بلفظ الحوالة .

واذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص غير مدين له ، فان ذلك __ وان كان بلفظ الحوالة __ كان وكالة في اقتراض منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى كتـــاب الضـــمان (۱)

الشرح اللغة: الضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة وقال فى البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين فى ذمة مسن لا دين عليه وقد غلط من قال: هو مأخوذ من الضم ، فان النون أصلية فيه ،وهذا لام فعل منه ميم وأصله ضمم والضمان لام فعل منه نون ويسمى حمالة وكفالة واصطلاحاً هو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه على ما سيأتى:

أما الأحكام فالأصل في جواز الضمان الكتاب والسنة والأجماع •

اما الكتاب فقوله تعالى « قالوا تفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم » (٢) • قال ابن عباس : الزعيم الكفيل • ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « أنا زعيم ببيت فى رَبض الجنة لمن ترك المراء وهو محق » ونمة ست مسائل :

(الأولى) قال علماؤنا: آية يوسف نص فى جواز الكفالة وقال القاضى أبو اسحق المرشوذى: ليس هذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لغة ، لازم شرعا قال الشاعر:

فلست بآمر فيها بسلم ولكني على نفسي زعيم

⁽١) الضمان عندنا كتاب مستقل وبعض المالكية يجعله بابا من كتاب الغصب كما صنع ابن وشد في بداية المجتهد ،

⁽٢) الآية ٢٢ من سبورة يوسف .

وقال غيره :

وانی زعیم ان رَجعت مملکا سیر تری منه الغرانق أزورا

قال الامام أبو بكر بن العربى: هـذا الذى قاله القـاضى أبو اسحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : أنا زعيم فمعناه انى ملتزم ، وأى فرق بين أن يقول : ألتزمه عن نفسى أو التزمت به عن غيرى ؟

(الثانية) قوله: (وأنابه زعيم) (١) انما يكون فى الحقوق التى تجوز النيابة فيها ، وأما كل حق لا يقوم فيه أحد عن أحد كالحدود فلا كفالة فيها » وتركب على هذا مسألة وهى:

(الثالثة) اذا قال أنا زعيم لك بوجه فلان وقال مالك : يلزمه وقال الشافعي : لا يلزمه لأنه غرر اذ لا يدرى هل يجحده أم لا ؟ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامة تنزيل الزعيم مقام الأصل ، والمقصود من حضور الأصل أولا المال ، فكذلك الزعيم و

(الرابعة) كما أن لفظ الآية نص فى الزعامة فمعناها نص فى الجعالة ، وهى نوع من الاجارة ، لكن الفرق بين الجعالة والاجارة أن الاجارة يتقدر فيها الجعل والعمل غير فيها العوض من الجهتين ، والجعالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير مقدر .

ودليله أن الله سبحانه شرع البيع والابتياع فى الأموال لاختلاف الاغراض وتبدل الأحوال ، فلما دعت الحاجة الى انتقال الأملاك شرع لها سبيل البيع وبين أحكامه ، ولما كانت المنافع كالأموال فى حاجة الى استيفائها اذ لا يقدر كل أحد أن يتصرف لنفسه فى جميع أغراضه نصب الله الاجارة فى استيفاء المنافع بالأعواض لما فى دلك من الأغراض .

(الخامسة) فاذا ثبت هذا فقد يمكن تقدير العمل بالزمان كقوله: تخدمنى اليوم • وقد يقول: تخيط لى هذا الثوب فيقدر العمل بالوجهين، وقد يتعذر تقدير العمل كقوله: من جاءنى بضالتى فله كذا، فأحد العوضين

⁽١) من الآية ٢٢ من سورةٍ يوسف .

لا يصح تقديره والعوض الآخر لابد من تقديره فان ما يستقط بالضرورة لا يصح تقديره الذي ورد من لا يتعدى سقوطه الى مالا ضرورة فيه والأصل فيه الحديث الذي ورد من أخذ الأجرة على الرقبة ، وهو عمل لا يتقدر ، وقد كانت الاجارة والجعالة فبل الاسلام فأقرتهما الشريعة ، ونفت عنهما الغرر والجهالة .

(السادسة) فى حقيقة القول فى الآية : أن المنادى لم يكن مالكا ولكن كان نائباً عن يوسف ورسولا له ، فشرط حمل البعير على يوسف لمن جاء بالصواع ، وتحمل هو به عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد :

(الأولى) الجعالة • وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن •

(الثانية) الكفالة وهي ههنا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط، وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً تقريره في المسائل قال المالكية: وهذا دليل على جوازه فانه فعل نبي ولا يكون الاشرعاً وقد اختلف الأئمة في الكفالة ، فجوزها أصحاب أبي حنيفة محالة على سبب كقوله : ما كان لك على فلان فهو على و أو اذا أهل الهلال فلك على عنه كذا بخلاف أن تكون معلقة على شرط محض ، كقوله : ان قصدم فلان ، وان كلمت زيداً وقال الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز بشيء من ذلك ، وهذه الآية ، نص على جوازها محالة على سبب الوجوب و

(الثالثة) جهالة المضمون له و فقالت المالكية : هي جائزة وتجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليهما وهذا يخالف ما ذهب اليه أصحابنا الشافعية ووافقنا فيه الحنفيون من أنهم لا تجوز عندهم الكهالة مع جهالة الكفول له و وادعى أصحاب أبى حنيفة أذ هذا الخبر منسوخ من الآية خاصة

وقال الأصحاب من أئمة مذهب الشافعي: هذه الآية دليل على جواز الجعل وهي شرع من قبلنا وقالوا أيضاً: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة أقوال:

 (الثاني) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصـة ، لأن المعاملة معـه خاصة .

(الثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وهو الصحيح فى حديث أبى قتادة «أنه ضمن عن الميت » ولم يسأله النبى صلى الله عليه وسلم عسن المضمون له ولا عن المضمون عنه ، والآية نص فى جهالة المضمون له ، وحمل حهالة المضمون عليه أخف .

وقال القرطبي : أن قيل : كيف ضمن حمل البعير وهو مجهول ، وضمان المجهولة لا يصح ؟ قيل له :

حمل البعير كان معيناً معلوما عندهم كالوسق فصح ضمانه ، غير أنه بذل مال للسارق ولا يحل للسارق ذلك ، فلعله كان يصح فى شرعهم ، أو كان هذا حمالة ، وبذل مال لمن يفتش ويطلب ثم قال :

قال بعض العلماء : في هذه الآية دليلان (أحدهما) جواز الجمل وقد أجيز للضرورة ثم ساق كلام الشافعي الذي سبق ايراده (الثاني) جواز الكفالة على الرجل لأن المؤذن الضامن هو غير يوسف وقال : قال علماؤنا اذا قال الرجل : تحملت أو تكفلت أو ضمنت أو أنا حميل لك أو زعيم لك أو كفيل لك أو ضامن أو قبيل ؛ أو هو لك عندي أو على أو الي أو قبلي ، فذلك كله حمالة لازمة والزعامة لا تكون الا في الحقوق التي تجوز النيابة فيها مما يتعلق بالذمة في الأموال وكان ثابتا مستقراً فلا تصمح الحمالة ، الكتابة لأنها ليست بدين ثابت مستقر ، لأن العبد ان عجز رق وانفسخت الكتابة ، وأما كل حق لا يقوم به أحد عن أحمد كالحدود فلا كفالة فيه ، وسجن المدعي عليه الحد عتى ينظر في أمره .

وشذ أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة فى الحدود والقصاص وقالا :اذاقال المقذوف أو المدعى القصاص : بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمرو عن عمر وابن مسعود وجرير بن عبد الله والأشعث أنهم « حكموا بالكفالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم » .

واما السمنة فنى حديث أبى هريرة عند أبى داود والترمذى وقال: حديث حسن وأن النبى صلى الله عليه وسلم خطب يوم مكة فقال: «ألا ان الله تعالى قد أعطى كل دى حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئا من يبتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم » فلولا أن الضمان يلزمه اذا ضمن لم يجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم غارما ، وروى قبيضة بن المخارق الهلالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تحل المسألة الا لثلاثة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلكت المسألة قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبى صلى الله عليه وسام أتى قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبى صلى الله عليه وسام أتى برجل ليصلى عليه فقال: هل على أن الحمالة فعادت ودام أتى برجل ليصلى عليه فقال: هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران قال: هل ترك بودمته مرهونة الا ان قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة فقال: هما على يارسول وذمته مرهونة الا ان قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة فقال: هما على يارسول وصححه ، والنسائى وابن ماجه وقالا: فقال أبو قتادة: « أنا أتكفل به » ،

وقد أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى عن جابر بن عبد الله وأخرجه أيضاً أبن حبان والدار قطنى والحاكم فيه: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً فعلى ، ومن ترك مالا فلورثته » وفى معناه عند الدار قطنى والبيهقى عن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه وفيه أن عليا قال: «أنا ضامن ، من ثم دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال: «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » قال الحافظ ابن حجر: في اسناده ضعف ، وعن سلمان عند الطبرانى بنحو حديث أبى هريرة رضى الله عنه وزاد: «وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين » وفي اسناده عبد الله بن سعيد الأنصارى متروك ومتهم ، وعن أبى أمامة عند ابن حبان في ثقاته وفيه ضعف ،

والحكمة فى ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون فى حياتهم والتوصل الى البراءة ، وقد توسع أمامنا النووى رضى الله عنه فى كتاب الجنائز من المجموع فارجع اليه واشدد به يديك .

واما الاجماع فان أحداً من العلماء لم يخالف فى صحة الضمان ، وان اختلفوا فى فروع منه على مابيناه فى اقوالهم فى الكتاب ويسمى هذا فى القوانين الوضعية بالالتزام ولها كتب تسمى (نظرية الالتزام) على ما يأتى

اذا ثبت هذا فانه بقال : ضمين وكفيل وقبيل وحميل وزعيم وصبير كلها بمعنى واحد •

ولابد فى الضمان من ضامن ومضمون عنه ومضمون له ولابد من رضى الضامن ، فاذا أكره على الضمان لم يصبح ، ولا يعتبر رضى المضمون ، لا نعلم فى ذلك خلافاً ، لأنه لو قضى الدين بغير اذنه ورضاه صح ، فكذلك اذا ضمن عنه ولا يعتبر رضى المضمون له ، وقال أبو حنيفة : يعتبر الرضى لانه اثبات مال لآدمى فلم يثبت الا برضاه أو رضى من ينوب عنه كالبيع والشراء والله تعالى أعلم بالصواب .

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن الضمان شرعاً عقد يقتضى التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة ، أو احضار بدن من يستحق حضوره .

ومعنى التعريف أن الضمان ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) ضمان الدين ومعناه أن الضامن يلتزم ما فى ذمة المديون من حق ، بحيث تشغل به ذمته ، كما شغلت ذمة المديون ، وادا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله : التزام حق ثابت .

(القسم الثانى) ضمان رد العين المضمونة كالعين المغصوبة ، والعين المستعارة ، فاذا اغتصب زيد من عمرو سلعة فانه يصح لخالد أن يضمن زيدا الغاصب فى رد تلك السلعة المغصوبة ، ويكون ملزما بردها مادامت باقية ، أما اذا هلكت فلا شىء عليه ، ومثل ذلك ما اذا استعار منه عيناً .

(القسم الثالث) التزام احضار شخص ضمنه فى ذلك ، فان كان لزيد عند عمرو دين فانه يصح لخالد أن يضمن احضار نفس المدين عند الحاجة ، وهذا الضمان يسمى كفالة ، فالكفالة نوع من الضمان وهى خاصة بضمان الأبدان .

(وقال مالك وأصحابه): الضمان والكفالة والحمالة بمعنى واحد ، وهو أن يشغل صاحب الحق ذمة الضامن مع ذمة المضمون سواء كان شغل الذمة متوقفاً على شيء أو لم يكن متوقفاً ، وبيان ذلك أن الضمان عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام:

(القسم الأول) ضمان المال ، فاذا ضمن شخص آخر فى مال فان ذمت تشغل بذلك المال كما شغلت به ذمة الرسيل بدون أن يتوقف على أمر آخر ، (القسم الثانى) ضمان الوجه وهو التزام الاتيان بالغريم الذي عليه الدين عند الحاجة ، فهذا الضمان لم يصح فى غير المال ، ولا تشغل ذمسة الضامن بالمال الا اذا لم يحضر المديون ، أما اذا أحضره فلا يلزم بالدين ، فهذا القسم يتوقف فيه شعل الدمة بالحق على عدم احضار المضمون ،

(القسم الثالث) ضمان الطلب، وهو أن يلتزم الضامن طلب الغريب والتفنيش عليه وهذا القسم يصح فيه ضمان غير المال، ولا تشغل ذمسة الضامن بالمال اذا ثبت تفريطه فى الاتيان بالمضمون أو فى الدلالة عليه بأن علم موضعه وتركه فشغل ذمة الضامن فى هذا القسم تتوقف ويتوقف على عدم الاتيان بالمضمون فى ضمان الوجه، ويتوقف على تفريط الضامن فى ضمان الطاب، فالتعريف على الوجه الذى ذكر يشمل أقسام الضمان الثلاثة

(وقال احد واصحابه) : الضمان هو النزام ما وجب أو يجب على الغبر مع بقائه على المضمون أو النزام احضار من عليه حق وهو أربعة أقسام:

(القسم الأول) ضمان الديون الثابتة فاذا ضمن شخص آخر فى دين فقد شغلت ذمته بذلك الدين كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل الدين من ذمة المضمون الى الضامن ، بل هو باق مع شغل ذمة الضمامن ولصاحب الدين

الحق فى مطالبة الاثنين ، فاذا برئت ذمة المضمون الأصلى بقضاء أو حوالة فقد برئت ذمة الضامن لأنه تابع للمضمون .

أما ادا برئت دمة الضامن من الضمان فان المضمون لم تبرأ دمته ، مثلا اذا قضى الحاكم ببراءة دمة الضامن أو أحال الضامن صاحب الدين بدينه ، فإن المديون الأصلى لا تبرأ دمته بدلك ، ويكون لصاحب الدين حق مطالبته ،

أما اذا قبض دينه من أحدهما فعلا فان دمنهما تبرأ من دينه ثم اذا دفع الضامن ونوى الرجوع على المضمون صح له أن يرجع ، أما اذا لم ينو فليس له حق الرجوع .

(القسم الثانى) ضمان ما يؤول الى الوجوب وان لم يسكن واجباً بالفعل وذلك كالأعيان المغصوبة والمستعارة ، فان مثل هذه الأعيان وان لم نكن واجبة فى دمة العاصب أو المستعير بالفعل ولكنها تؤول الى الوجوب لأنها يجب ردها أو ضمان قيمتها عند هلاكها .

ومثل الأعيان المعصوبة والمستعارة الأعيان المقبوضة على سوم الشراء ، ومعنى الأعيان المقبوضة على سوم الشراء هو أن يسساوم شخص فى شراء سلعة ولم يتعاقد معه نهائيا سواء قطع معه ثمنها وقبضها ولم يسلمه الثمن أو لم يقطع معه ثمنها ، وألكن قبضها ليكطاع عليها أهله أو أصحابه ، فمثل هذه السلعة تكون مضمونة كالعارية والعين المفصوبة بحيث اذا هلكت وجب عليه رد قيمتها والا ردها بعينها .

أما أذا آخذ العين بغير مساومة الأعيان غير المضمونة كالوديعة ومال الشركة والعين المستأجرة قافها لا يصح فيها الضمان، وذلك لأنه لا يجب على من وضع عليها يده أن يردها، فكذا لا يجب على ضامنه، نعم لا يصحح ضمان التعدى عليها بمعنى أنه أن تعدى عليها من كانت بيده فانها تجب عليه فكذا ضامنه .

(القسم الثالث) ضماف الديون التي تجب في المستقبل بأن يضمن

ما يلزمه من دين ، مثلا : اذا كان شخص يعامل تاجرا فان له أن يأتي بضامن يضمنه فيما يلزمه من دين التجارة التي يأخذها شيئاً فشيئاً .

(القسم الرابع) أن يضمن احضار من عليه حق مالي عند الحاجة وهي الكفالة ، فالتعريف قد شمل كل هذه الأقسام .

(اما اصحاب ابى حنيفة) فان لهم فى تعريف الكفالة رأيان مع العلم بأن الحنفية لا يفرقون بين الكفالة والضمان .

(أحدهما) أنها ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة بنفس أو دين أو عين، فالأقسام ثلاثة: كفالة بالنفس وكفالة بالدين وكفالة بالعين .

(ثانى الرأيين) أنها ضم دمة الى دمه فى أصل الدين ، ولكن التعريف الأول أصح من الثانى ، وذلك لأنه عام يشمل أقسام الكفالة الثلاثة .

أما الأول فانه مقصور على الكفالة في الدين فقط ، بيان ذلك أنه اذا كان لشخص عند آخر دين فان له أن يطالبه بكفيل موثوق به عنده ليضمه الى المدين الأصلى ، وهنا اختلفت آراء علماء الحنفية فمنهم من يقول : ان ضم الكفيل الى الأصيل يجعل لصاحب الدين الحق في مطالبته بالدين من غير أن تشغل ذمته بذلك الدين ، لأن الدين مشغولة به ذمة الأصيل فقط .

وصاحب هذا الرأى يستدل عليه بأننا اذا قلنا : ان ضم ذمة الكفيل الى الأصيل يترتب عليها شغل ذمة الكفيل ، لا يكون التعريف حامعاً لكل أقسام الكفالة ، فان الضمان بالنفس ليس فيه شغل لذمة الكفيل بلا خلاف ، فليس نصاحب الدين الا أن يطالبه باحضار الشخص المدين بداته ، ومشل ذلك الكفالة بالأعيان وهي ثلاثة أقسام:

- (الأول) الأعيان المضمونة بنفسها .
- (الثاني) الأعيان المضمونة بغيرها .
 - (الثالث) الأعيان غير المضمونة .

ils"

فأما الأعيان المضمونة بنفسها فهى التى يجب على من أخذها أن يردها بعينها ان كانت موجودة ، فان هلكت كان عليه أن يأتى بمثلها ان كان لها مثل ، والا فعليه قيمتها ، وذلك كالمغصوب والمبيع بيعا فاسدا ، فاذا غصب شخص من آخر بقرة مثلا فانه يجب على الغاصب أن يرد البقرة مادامت موجودة ، فاذا ماتت وجب عليه أن يسترى مثلها لصاحبها واذا اغتصب جوهرة ليس لها مثل وفقدت فان عليه أن يرد لصاحبها قيمتها متى ثبت ضياعها بيئة أو اقرار ، وكذلك اذا اشترى سلعة بعقد فاسد كما سيأتى في مبحث شروط الكفالة ان شاء الله تعالى .

أما الأعيان المضمونة بغيرها فهى الأعيان التي يجب تسليمها مادامت موجودة ، فاذا هلكت لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها فانه مضمون بغيره وهو الثمن ، فاذا اشترى سلعه وأعطاه ثمنها ولم يقبضها وكفلها شخص للمشترى فان الكفيل لا يلزم برد مثلها ولا قيمتها ، ومثل ذلك الرهن ، فانه مضمون بغيره وهو الدين ، فاذا كان لشخص عند آخر دين وأعطاه سلعة رهنا عن ذلك الدين ثني كفل السلعة آخر وهلكت السلعة لا يلزم الكفيل بثمنها ولا قيمتها، فالأعيان المضمونة بنفسها والمضمونة بغيرها تصح كفالتها ، ولكن ذمة الكفيل لا تشغل بها اتفاقاً ، فليس لصاحبها الا أن يطالب الكفيل باحضارها في حال وجودها ، وبدفع قيمتها أو رد مثلها اذا هلكت في الأعيان المضمونة بنفسها، ولا يطالب بشيء عند هلاك الأعيان المضمونة بغيرها فمن أجل ذلك قلنا : ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ليشمل التعريف أقسام الكفالة الثلاثة .

أما الأعيان غير المضلونة لا بنفسها ولا بغيرها فانها لا يجب تسليمها ، ولا تصنح كفالتها ، وهي الأمانات ، كالوديعة ، ومال المضاربة ، والشركة ونحوها .

وقد اعترض على التعريف الثانى ، وهو : ضم ذمة الى ذمة فى الدين ، بأن هذا التعريف يستلزم تعدد الدين ومضاعفته ، فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره ألف ثم كفله فيه غيره ، وشغلت ذمة الكفيل به كان فى ذمة كل منهما ألف ولكن هذا الاعتراض ليس بشىء ، لأن الدين وان شغلت به ذمة الكفيل الا أنه ليس لصاحبه أن يأخذ دينه الا من أحدهما فقط ، ومتى

دفعه أحدهما فقد برئت ذمة الآخر منه فلا يلزم من شغل الذمتين به أن يأخذه من اثنين ، ونظير هذا الغصب من الغاصب ، فان كلا من زيد الغاصب الأول ، وخالد الغاصب الثانى منه ، يكون ضامناً لتلك السلعة لا يتعدد حقه بذلك ، فليس له الا أن يستوفى حقه من أحدهما ، الا أنه فى مسألة الغاصب تبرأ ذمة أحدهما اذا اختار صاحب السلعة الثانى وضمنه سلعته ، بخلاف الكفالة فى الدين غانه لا تبرأ الذمة لمجرد اختيار واحد منهما الا ليضمن له دينه ، بل لا تبرأ الا بالقبض فعلا .

فوجهة نظر من يقول: أن الكفالة ضم ذمة ألى ذمة فى المطالبية فقط، هى جعل التعريف عاماً يشمل الأقسام الثلاثة.

أما من قال : انها ضم فى نفس الدين مع المطالبة أيضا فقد استدل بأدلة منها :

أن صاحب الدين اذا وهبه للكفيل فانه يصح ، ويكون للكفيل الحق فى ألى يرجع به على الأصيل ، فلو لم تكن ذمة الكفيل مشغولة بالدين لما صحح أن يجبه له الدائن ، لأن الدين لا تصح هبته لمن ليس عليه الدين الا اذا أمره بفيضه كما يأتى فى الهبة ، فدل ذلك على أن ذمة الكفيل مشعولة بالدين ، وأيضا فان صاحب الدين اذا اشترى من الكفيل سلمة بدينه ، فانه يصح مع أن الشراء بالدين لا يصح الا ممن عليه الدين ، وأيضا فان الكفيل اذا مات يؤخذ الدين من تركته ولو كانت ذمته غير مشغولة بالدين ، فان المطالبة بسقط عنه بموته ،

وهذه المسائل منفق عليها فكيف نقولون أنها نسم في المطالبة فقط ا

والجواب عن ذلك أن من قال أن الكفالة هم الضم في المطالبة ، لا ينفى أنها قد تكون ضما في أصل الدن و تعرفها بدلك نقص لأنه لا يشمل أقسامها الثلاثة التي ذكرناها ، وذلك لأن الذي يتصور فيه ضم ذمة الى ذمة في أصل الدين هو الكفالة في الدين فقط .

أما القسمان الآخران فانه لا يتصور فيهما ذلك اتفاقاً ولا يقال: ان مسن

عرفها بأنها ضم دمة في نفس الدين لاحظ تعريف قسم واحد ، فان ذلك لا يمنع كون التعريف ناقصاً ، وأن الأصح التعريف بما يشمل الأقسام الثلاثة وعلى هذا يكون الخلاف في التعريف لا تسرة له .

أما كون شرته تظهر فى اليمين لأن من حلف أن لا دين عليه يحنث على القول بأن دمته مشغولة بالمطالبة ، فلا يحنث على أن دمته مشغولة بالمطالبة ، فهذا مما لا معنى له .

هذا والمراد بالدمة العهد المتعلق بالانسان ، فقولهم فى دمته كدا أى فى نفسه باعتبار عهدها المتعلق بها فقولهم : ضم دمته الى دمة ، معناه ضيم شخص الى شخص فى التعهد بالحق ، وبعضهم يقول : انها وصف شرعى تتحقق به الأهلية لوجوب ماله وعليه ، والأول أوضح وكما سبق أن قلنا : ان الكفالة والضمان بمعنى واحد عند الحنفية .

اذا ثبت هذا فان الكفالة لا تصح الا ادا أمر بها المدين كما سياتى ، واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب ديناً ومطالبة للكفيل على المدين بعد ان يدفع دينه ، ومطالبة فقط لصاحب الدين على كفيل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات . والله تعالى أعلم .

(فرع) في أركان الضمان

أركان الضمان عندنا حمسة قال في الروضة:

الركن الأول: المصمون عنه ، ولا يشترط رضاه بالاتفاق لأن قضاء دينه بغير اذنه جائز ، فضمانه أولى • وكما يصح الضمان على الميت اتفاقاً سواء خلف وفاء أم لا • ولا يشترط معرفة المضمون عنه على الاصح •

قلت : وسواء كان المضمون عنه حراً أم عبداً أم معسراً والله أعلم •

الركن الثانى: المضمون له ، ويشترط معرفته على الأصح ، وعلى هذا لا يشترط رضاه على الأصح وقول الأكثرين _ فان شرطناه _ لم يشترط قبوله لفظاً على الأصح ، وان لم نشرطه ، جاز أن يتقدم الرضا على الضمان ،

ما بين الايجاب والقبول في سائر العقدود ، فان شرطناه فليكن بينه وبين الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الرضى على الضمان ، فان تأخر عنه فهو اجازه ان جوزنا وقف العقود ، قاله الامام ، وفرع على قولنا : لا يشترط رضاه ، فقال : اذا ضمن بغير رضاه نظر ، ان ضمن بغير اذن المضمون عنه له بالخيار ، ان شاء طالب الضامن وان شاء تركه ، وان ضمن باذنه فحيث قلنا : يرجع الضامن المضمون عنه يجبر المضمون له على قبوله ، لأن ما يؤديه في حكم المضمون عنه وقلنا : لا يرجع فهو كما لو قال لغيره : أد ديني ، ولم يشترط الرجوع ، وقلنا : لا يرجع ، وهل لمستحق الدين والحالة هذه أن يمتنع من القبول ؟ وجهان بناء على أن المؤدى يقع فداء أم موهوبا لمن عليه الدين له ان قلنا بالثاني له بكن عليه الامتناع وهو الاشهر ، فحصل في معرفة المضمون عنه ، وله أوجه ، أصحها يشترط معرفة المضمون فقط ، والثاني : يشترط معرفتهما ، والثالث : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون عنه فقط ، والثالث : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون عنه فقط ، والثالث : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون عنه فقط ، والثاني . عنه فقط ، وهو غرب ضعيف ،

قلت : واذا شرطنا قبول المضمون له ، فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله ، قاله فى الحاوى لأنه لم يتم الضمان فأشبه البيع والله أعلم •

الركن الثالث: الضامن وشرطه: صحة العبارة وأهلية التبرع وأما صحة العبارة فيخرج منه الصغير والمجنون والمبرسم الذي يهذى فلا يصح ضمانهم ولو ضمن انسان ، ثم قال: كنت صبيا يوم الضمان ، وكان محتملا، قبل قوله مع يسينه ، وكذا لو قال: كنت مجنوناً ، وقد عرف له جنون سابق، أو أقام بينة ، والا فالقول قول المضمون له مع يمينه و وفى ضمان السكران الخلاف المذكور فى تصرفاته و قلت: هذا فى السكران بمعصية ، فأما السكران سباح فكالمجنون والله أعلم و

وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا كتابة لم نعرف ضمن حتى نصحح أو نبطل ، وأن كانت له اشارة مفهومة صح ضمانه بها كبيعه وسائر تصرفاته ، وفي وجه : لا يصح ضمانه ، أذ لا ضرورة اليه بخملاف

سائر التصرفات • ولو ضمن الكتابة فوجهان ، سواء أحسن الاشارة أم لا (أصحهما:) الصحة ، وذلك عند القرينة المشعرة وينجرى الوجهان في الناطق وفي سائر التصرفات •

وأما أهلية التبرع فلا يصح صمان المحجور عليه لسفه ، وأن آذن الولى ، لأنه تبرع ، وتبرعه لا يصح باذن الولى ، كذا قال الامام والغزالى: أن الضمان تبرع ، أنما يظهر هذا حيث لا رجوع ، وأما حيث ثبت الرجوع فهو قرض محض ، ويدل عليه نص السافعي رضى الله عنه أنه لو ضمن في مرض موته بغير أذن المضمون عنه حسب من ثلثه ، وأن ضمن باذنه فمن رأس المال لأن للورثة الرجوع على الأصيل ، وهو _ وأن لم يكن تبرعا _ فلا يصح لسفه كالبيع وسائر التصرفات المالية ، فأن أذن فيه الولى فليكن كما لو كان في البيع .

قلت: الذي قاله الامام هو الصواب، وقد صرح الأصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه وقول الرافعي: انه ليس تبرعاً فاسد، فانه لو سلم أنه كالقرض كان القرض تبرعاً وقول : اذا أذن الولى كان كالبيع ، يعنى فيجرى فيه الوجهان ، فاسد أيضاً ، فان البيع انما صح على وجه ، لأنه لا يأذن الا فيما فيه ربح أو مصلحة ، والضمان غمرر كله بلا مصلحة .

وأما ضمان المريض ، فقال صاحب الحاوى : هو معتبر من الثلث لأنه نبرع ، فان كان عليه دين مستغرق فالضمان باطل ، وان خرج بعضه من الثلث صح فيه ، فلو ضمن في مرضه ثم أقر بدين مستغرق قدم الدين ، ولا يؤثر تأخر الاقرار به ، والله أعلم ،

فــــرع ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ، ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها .

الركن الرابع : الحق المضمون ، وشرطه ثلاث صفات : كونه ثابتاً ، لازماً، معلوماً • الصفة الأولى: الثبوت وفيها مسائل:

(احداها): اذا ضسن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما، فطريقان و أحدهما) القطع بالبطلان الأنها وثيقة ولا تسبق وجوب الحق كالشهادة وأشهرهما على تولين : الجديد البطلان والقديم الصحة الأن الحاجة قد تدعو اليه و ونقل الامام فروعا على القديم :

(أحدها): اذا قال: ضمنت لك ثمن ما نبيع فلانا ، فباع سيئا بعسد شيء ، كان ضامناً للجميع ، لأن (ما) من ادوات الشرط ، فتقتضى التعميم ، بخلاف ما أذا قال: اذا بعت فلانا ، فأنا ضامن ، لا يكون ضامنا الا ثمن ما باعه أولا ، لأن اذا ليست من أدوات الشرط .

(الثاني): ان شرطنا معرفة المضمون له عند ثبوت الدين فهنا أولى، والا فوجهان • وكذا معرفة المضمون عنه •

(الثالث): لا يطالب الضامن ما لم يجب الدين على الأصيل، وليس له الرجوع بعد لزومه، وأما قبله، فعن ابن سريج أن له الرجوع، وقال غيره. لا، لأن وضعه عند اللزوم، وأما اذا قلنا بالجديد، فقال: أقرض فلانا كذا وعلى ضمانه، فأقرضه فالصحيح؛ أنه لا يجوز، وجوزه ابن سريج.

(المسألة الثانية): ضمان نفقة المدة الماضية للزوجة صحيح اسسواء كانت نفقة الموسرين أو المعسرين وكذا ضمان الأدم ونفقة الخادم وسائر المؤن ولو ضمن نفقة اليوم فكمثل الأنها تجب بطلوع الفجر اوفى ضمان نفقة الغد والشهر المستقبل قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد أم بالتمكين للقا المنا بالأول وهو القدم صحاء وان قلنا بالثاني وهو الجديد الأظهر فلا المكذا نقله عامة الأصحاب وأشار الامام الى أنه على قولين مع قولنا: ضمان ما لم يجب باطل الأن سبب وجوب النفقة ناجز وهو النكاح افان جوزنا ضمان نفقة المستقبل المناه شرطان:

(أحدهما): أن يقدر مدة ، فان أطلق لم يصح فيما يعد العد الول ؟ وفيت وجهان كما لو قال: أجرتك كل شهر بدرهم ، هل يصح في الشهر الأول ؟

(الشرط الثاني) : أن يكون المضمون نفقة المعسر ، وان كان المضمون عنه موسراً لأنه ربما أعسر ، وفي التتمة وجه أنه يجوز ضــــمان نفقة الموسر والمتوسط ، لأن الظاهر استمرار حاله .

ف و المان نفقة القريب لمدة مستقبلة ، وفي نفقة يومه وجهان ، لأن سبيلها سبيل البر والصلة ، ولهذا تسقط بمضى الزمان وبضيافة الغير .

(المسألة الثالثة): باع شيئا فخرج مستحقا ، لزمه رد الثمن ، ولا حاجة فيه الى شرط والتزام ، قال القفال: ومن الحماقة اشتراط ذلك في القبالات وان ضمن عنه ضامن ليرجع المشترى عليه بالثمن لو خرج المبيع مستحقا ، فهذا ضمان ويسمى ضمان الدرك وسيأتى تفصيل في فصول صحة ضمان الدرك ان شاء الله تعالى .

(الركن الخامس) الصيعة وفيه مسائل :

(الأولى): لا بد من صيعة دالة على التزام ، كقوله: ضمنت لك مالك على فلان ، أو تكفلت ببدن فلان ، أو أنا باحضار هذا المال أو هذا الشخص كفيل أو ضامن أو زعيم ، أو حميل ، أو قبيل ، وفى (البيان للعمراني) وجه أن لفظ القبيل ليس بصريح ويطرد هذا الوجه فى الحميل ، وما ليس بمشهور فى العقد ، وقال : خل عن فلان ، والدين الذى لك عليه عندى ، فليس بصريح فى الضمان ، ولو قال : دين فلان الى فوجهان ،

قلت : أقواهما : ليس بصريح والله أعلم .

ولو قال : أؤدى المال، أو أحضر الشخص ، فهذا ليس بالتزام ، وانما هو وعد ، ولو تكفل فأبرأه المستحق ثم وجده ملازما للخصم فقال : خله وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ، صار كفيلا .

(الثانية): لو شرط الضامن أو الكفيل الخيار لنفسه لم يصح الضمان، فلو شرط للمضمون له لم يضر، لأن الخيار في المطالبة والابراء له أبدا.

﴿ الثالثة ﴾ : لو علق الضمان بوقت أو غيره فقال : اذا جاء رأس الشهر فقد ضَمنت ، أو ان لم يؤد مالك غدا فأنا ضامن ، لم يصح على المذهب ، كما لا يصح مؤقتاً ، كقوله : أنا ضامن الى شهر ، فاذا مضى ولم أغرم فأنا برى. وعن ابن سريج أنه اذا جاز على القديم ضمان المجهول وما لم يجب جاز التعليق • قال الامام : ويجيء في تعليق الابراء القولان ، لأنه اسقاط ، فاذا قلنا بالقديم فقال: اذا بعت عبدك بألف فأنا ضامن للثمن ، فباعه بألفين ، قال ابن سريج : لا يكون ضامناً لشيء ، وفي وجه يصير ضامناً لألف ولو باعـــه بخمسمائة ففي كونه ضامناً لها الوجهان • ولو قال : اذا أقرضته عشرة فأنا ضامن لها ، فأقرضه خمسة عشر فهو ضامن للعشرة على الوجهين ، لأن من أقرض خمسة عشر فقد أقرض عشرة ، والبيع بخمسة عشر ليس بيعا بعشرة ، وان أقرضه خمسة _ فعن ابن سريج تسليم كونه ضامنا لها _ قال الامام: وهو خلاف قياسه ، لأن الشرط لم يتحقق ولو علق كفالة البدن بمجيء الشهر ـ فان جوزنا تعليق المال ـ فهي أولى ، والا فوجهان ، كالخلاف في تعليق الوكالة ، والفرق أن الكفالة مبنية على المصلحة والحاجة • ولو علقهــــا بحصاد الزرع فوجهان مرتبان ، وأولى بالمنع لانضمام الجهالة وان علقها بقدوم زيد فأولى بالمنع ، للجهل بأصل حصول القدوم ، فان جوزنا فوجد الشيرط المعلق صار كفيلا •

(الرابعة:) لو وقت كفالة البدن فقال: أنا كفيل به الى شهر ، فاذا هملى برئت فوجهان ، وقيل قولان أصحهما: البطلان كضمان المال ، ولو نجز الكفالة وشرط التأخير فى الاحضار شهرا جاز للحاجة كمشله فى الوكالة ، وتوقف فيه الامام ، وجعل الغزالى فى الوسيط هذا التوقف وجها ، فاذا صححنا فأحضره قبل المدة وسلمه ، وامتنع المكفول له من قبوله نظر ، هل له غرض فى الامتناع بأن كانت بينته غائبة أو دينه مؤجلا أم لا ؟ وحمكم القسمين على ما سبق فيمن سلمه فى غير المكان المعين ، ولوشرط لاحشاره اجلا مجهولا كالحصاد ففى صحة الكفالة وجهان أصحهما: المنع .

(الخامسة :) لو ضمن الدين الحال حالا ، أو أطلق لزمه حالا ، وان ضمن المؤجل بأجل أو أطلق لزمه لأجله ، وان ضمن الحال مؤجلا بأجـــل معلوم فوجهان ، أحدهما : لا يصح الضمان للاختلاف ، وأصحهما : الصحة للحاجة ، وعلى هذا فالمذهب ثبوت الأجل فلا يطالب الاكما التزم ، وبهذا قطع الجمهور ، وشذ أمام الحرمين فادعى اجماع الأصحاب على أن الأجل لا يثبت ، وأن في فساد الضمان لفساده وجهين ، أصحهما : الفساد ، أما لو ضمن المؤجل حالا ، والتزم التبرع بالتعجيل مضمونا الى التبرع بأصل الضمان فوجهان كعكسه ، أصحهما : الصحة ، وعلى هذا ، هل يثبت الأجل في حقه مقصودا ، أم تبعا ؟ فيه وجهان _ وفائدتهما فيما لو مات الأصيل والحالة هذه ، ولو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر ، فهو كضمان المؤجل حالا ،

(السادسة): لو تكفل ببدن رجل أو نفسه أو جسمه أو روحه صح، وان تكفل بعضو منه فأربعة أوجه:

(أحدها): أنه باطل كالبيع والاجارة بخلاف العتق والطلاق، لأن لهما توة وسراية، وبهذا قال الشيخ أبو حامد، والقاضى أبو الطيب، واختساره ابن الصباغ.

(والثاني): يصح .

(والثالث): أن كان عضواً لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب والكبد والدماع صح ، وقال في التهذيب : هذا أصح ،

(والرابع): ما عبر به عن جميع البدن كالرأس والرقبة بصح ومالا كاليد والرجل فلا ـ قال القفال: هذا أصح ، وللوجه حكم سائر الأعضاء ، كذا قاله الجمهور ، وقال الامام: بصح قطعاً لشهرة هذا العقد بكفالة الوجه، واما الجز، الشائع كالنصف والثلث ، فكالجزء الذي لا يبقى البدن دونه ، فيكون فيه وجهان ،

قلت : قطع ساحب الحاوى سبحة الكفالة فيما لو كفل براسة أو وجهه او عينه أو قلبه وفؤاده وعيرها منا لا يعيى دونه أو جزء شائع والله أعلم .

قال المصنف رحه الله تعالى

يصح ضمان الدين عن الميت لما روى ابو قتادة قال: ﴿ اقبل بجنازة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه ديناران قال صلى الله عليه وسلم: صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة : هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم › ويصبح عن الحى لأنه دين لازم فصح ضمانه كالدين على الميت .

الشرح الترجمة .

أما الأحكام فانه يصح ضمان الدين عن الميت سواء خلف وفاء بدينه أو لم يخلف، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد • وقال الثورى وأبو حنيفة: لا يصح الضمان عن الميت اذا لم يخلف وفاء بماله أو بضمان ضامن . دليلنا ما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هل خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فادا تيل له: لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه • فلما فتح الله الفتــوح قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه » فضمن النبي صلى الله عليه وسلم القضاء • وكذلك حديث جابر رضى الله عنه الذي أشرنا الى تخريجه فى شرح ترجمة هذا الكتاب ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى على رجل مات عليه دين فأتى بميت فسأل : هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران قال: صلوا على صاحبكم » • الحديث • وهي أحاديث تدل على جواز الضمان عن الميت ، ولأنه لم يكن يمتنع من الصلاة الا على من مات وعليه دين ، ولم يخلف وفاء ، ولأن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه والدين يحجبها بدليل ما روى أنس رضى الله عنه قال : ﴿ مَنْ استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ، فاني شهدت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بجنازة فقالوا: صل عليها فقال: أليس عليه دين ؟ فظالوا: بلى فقال: ما ينفعكم صلاتي عليها وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه » •

قال في البيان بعد أن ساق هذا الحديث: « فكانت صلاتي تنفعه » لأن

كل من صح الضمان عنه اذا كان له وفاء بما عليه صبح الضمان عنه وان لم يكن له وفاء كالحي .

فسوع ، وان قال أبو على الطبرى : لو قال : تكفلت لك بما لك على فلان صع ، وان قال : أنا به قبيل لم يكن صريحاً فى أحد الوجهين خلافا لأبي حنيفة ، لأن القبيل بمعنى قابل كالسميع بمعنى سامع ، وايجاب الضمان لا يكون موقوفاً على قبوله فلم يصح ، وان قال : الى دين فلان ، لم يكن صريحاً فى الضمان فى أحد الوجهين خلافاً لأبي حنيفة ، دليلنا أنه يحتمل قوله : الى بمعنى اذن عنه ، ويحتمل مرجعه الى بحق أستحقه ، ولو قال : خل عن فلان والذي عليه لك عندى لم يكن صريحاً فى الضمان خلافاً لأبي حنيفة ، لأن كلمة عندى تستعمل فى غير مضمون كقولهم : الوزير عند الأمير ،

(قاعدة) ما صبح الرهن به صبح ضمانه ، وما لا فلا ،

ويستثنى من الثاني:

ضمان العهدة ، ورد الأعيان المضمونة ، يصح ضمانها الا الرهن بها . (ضابط): ليس لنا ضمان دين بعقد فى عين لا يتعدى الى غيرها ، الا فيما أعاره شيئاً ليرهنه .

(قاعدة) من ضمن بالاذن رجع ، وان أدى بلا اذن ، ومن لا فلا ، وان أدى باذن . ويستثنى من ذلك صور :

احداها: أن يكون الضمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر ، كما اذا ادعى على زيد وعلى غائب ألفا ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخر ، فأنكر زيد ، فأقام المدعى بينة بذلك ، وأخذ من زيد ، فلا رجوع لزيد على الغائب في الأصح لأنه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير ظالمه .

قال الصنف رحه الله تعالى

(فصل) ويصع ذلك من كل جائز التصرف في ماله ، فاما من يحجر عليه لصغر أو جنون أو سفه فلا يصح ضمانه ، لانه أيجاب مال بعقد فلم يصح من الصبى والمجنون والسفيه كالبيع ، ومن جبر عليه للفلس يصح ضمانه ، لانه أيجاب مال في الذمة بالمقد فصح من المفلس كالشراء بثمن في الذمة ، وأما العبد فأنه أن ضمن بفير أذن المولى ففيه وجهان ، قال أبي اسحاق : يصحضمانه ويتبع به أذا عتق لانه لا ضرر فيه على المولى ، لانه يطالب به بعسد العتق ، فصح منه كالاقسرار باتلاف ماله ، وقال أبو سمعيد الاصمطخرى : لا يصح لانه عقد تضمن أيجاب مال فلم يصنع منه بغير أذن المولى كالنكاح ، فأن ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لأن الحجر لحقه فزال باذنه ، ومن أين فأن ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لأن الحجر لحقه فزال باذنه ، وأن قال : يقضى ؟ ينظر فيه فأن قال له المولى : أقضه من كسبك قضاه منه ، وأن قال : يقضى ؟ ينظر فيه فأن قال له المولى : أقضه من كسبك قضاه منه ، وأن فال يتنفى مما في يدلا للتجارة قضاه منه لأن المال له ، وقد أذن له فيه ، وأن له يدئر القضاء ففيه وجهان (أحدهما) يتبع به أذا أعتق لأنه أذن في الضمان دون الأداء .

(والثانى) يقضى من كسبه ان كان له كسب او مما فى يده ان كان ماذونا له فى التجارة ، لأن الضمان يقتضى الفرم كما يقتضى النكاح المهر ، ثم اذا أذن له فى النكاح وجب قضعاء المهر مما فى يده فكذلك اذا اذن له فى الضمان وجب قضاء الفرم مما فى يده ، فان كان على المأذون له دين وقلنا : ان دين الضمان يقضيه مما فى يده ، فهل يشارك فيه الفرماء ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يشارك به ، لأن المال للمولى وقد اذن له في القضاء منه ، اما بصريح الاذن أو من جهة الحكم فوجب المساركة به .

(والثانى) انه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشهدان بمال الضمان كالرهن ، واما المكاتب فانه ضمن بفير اذن المولى فهو كالعبد القن ، وان ضمن باذنه فهو تبرع ، وفي تبرعات المكاتب باذن المولى قولان نذكرهما في المكاتب ان شاء الله تعالى) .

الشرح الأحكام: يصح الضمان من كل جائز التصرف في المال ، فاما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان أحد منهم لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصح كالبيع فقوله: بعقد احتراز من ايجاب المال عليه بالجناية ومن نفقته من تجب عليه نفقته والزكاة ـ وهو التزام مكلف ـ من اضافة المصدر لفاعله ، وأما المحجور عليه للافلاس فيصح ضمانه لأنه ايجاب مال في الذمة بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشمن في ذمته كما مضى في التفليس ، وأما بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشمن في ذمته كما مضى في التفليس ، وأما

المرأة فانه يصح الضمان منها اذا كانت جائزة التصرف • وقال مالك : لا يصح الا أن يكون باذن زوجها • دليلنا أن كل من لزمه الثمن فى البيع والأجرة فى الاجارة صح ضمانه كالرجل •

فرع ولا يصح الضمان من المبرسم – على ما لم يسم فاعله – والبرسم علة تصيب الأعصاب – الذي لا يعقل لأنه لا حكم لكلامه ، فأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة وكناية معقولة أو كتابة مقروءة لم يصح ضمانه ، وأن كانت له أشارة مفهومة وكناية معقولة لأنه حصل مع الكناية أشارة مفهومة ، وألا فالكتابة المقروءة تنفرد مكانهما أو مكان النطق مادام ذلك يؤدى إلى فهم قصده من الضمان على أحد القولين ، وأن انفردت المارته المفهومة بالضمان صح ، وأن انفردت الكتابة في الضمان عن أشارة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة قد تكون عبثا أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها ، قد تكون عبثا أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها ،

ورع اذا ضمن العبد دينا لغير سيده فان كان غير مأدون له في التجارة _ نظرت فان كان بغير اذن سيده _ فهل يصح ضمانه ۴ فيه وجهان . (أحدهما) يصح ضمانه لأنه مكلف له قول صحيح ، وانما منع من التصرف فيما فيه ضرر على السيد ولا ضرر في ضمانه ، فهو كما لو أقر لغيره بمال ، فعلى هذا يثبت في ذمته الى أن يعتق (والثاني) لا يصح لأنه اثبات مال لآدمى بعقد ، فلم يصح من العبد بغير اذن سيده كالمهر ، فقولنا : لآدمى ، احتراز من النذر ، وقولنا : بعقد احتراز من الاقرار لأنه اجبار ، ومن الجناية على غير سيده وان ضمن باذن سيده صح ، لأن المنع منه لحق السيد ، وقد أذن فيه ، فان أذن فيه أن يؤديه من كسبه قضاه منه ، وان أطلق الاذن ففيه وجهان :

(أحدهما) يقضيه من كسبه كما لو أذن له سيده فى النكاح، فان المهر والنفقة يقضيان من كسبه .

(والشاني) لا يقضيه من كسبه ، ولكن ينبع به اذا أعتق ، لأن السبيد انما أذن في الضمان دون النضاء فيعلق ذلك بذمة العبد لأنهسا

محل للضمان، ويفارق المهر والنفقة فانهما يجبان عوضاً من الاستمتاع المعجل، وكان ما فى مقابلهما معجلا، وحكى أبو على السنجى وجها آخسر أنه يتعلق برقبته وليس بشىء وان كان العبد مأذونا له فى التجارة فلا يخلو اما أن يضمن باذن السيد أو بغير اذنه ، فان ضمن بغير اذنه نظرت فان قال : ضمنت لك حتى أؤدى من هذا المال لم يصح الضمان ولأن السيد انما أذن له فى التجارة فيما ينمى المال لا فيما يتلفه ، وان ضمن له مطلقاً فهل يصح ضمانه ؟ على الوجهين فى غير المأذون ، فاذا قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح فانه يجوز له أن يقضى مما فى يده من مال التجارة ، ولكن شبت فى ذمته الى أن يعتق و وان ضمن باذنه صح الضمان و

فان كان اذن السيد بالضمان مطلقاً فمن أين يقضى العبد دين الضمان ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) من كسبه (والثانى) يثبت فى ذمته الى أن يعتق وان أذن له السيد بالضمان فى المال الذى فى يده فقال: ضمنت لك حقك الذى لك على فلان حتى أؤدى من المال الذى فى يدى صح الضمان ولزمه أن يؤدى من المال الذى فى يده للتجارة ، لأن المنع منه لأجل السيد ، وقد أذن فجاز و فاذا قال الخر: ضمنت لك دينك على فلان فى هذا المال لم يصح الضمان والموق بينهما أن العبد ضمن الحق فى ذمته ، وانما علق الأداء فى مال بعينه ، والحر لم يضمن الحق فى ذمته ، وانما ضمنه فى المال بعينه ، فوزانه أن يقول الحر: صمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان صمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان على المأذون له (العبد) دين يستغرق ما بيده ثم أذن له السيد بالضمان والقضاء مما فى يده من مال التجارة ، أو قلنا : يلزمه القضاء منه ، على أحد الوجهين ، فهل يشارك المضمون له الغرماء ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يشاركهم لأن المال للسيد، وقد أذن بالقضاء منه اما بصريح القول أو من جهة الحكم • (والثاني) لا يشاركهم لأن حقوق أصحاب الديون متعلقة بما في يده فصار ذلك كالمرهون بحقوقهم، نرى أن السيد لو أراد أخذ ذلك قبل قضاء الغرماء لم يكن له ذلك •

فرع وان كان فى دمة العبد دين فضمن عنه ضامن صح الضمان لأن الدين فى دمته لازم ، وانما لا يطالب به لعجزه فى حال رقه فصح الضمان عنه كالدين على عبده دين بالمعاملة فضمنه عنه سيده صح ضمانه كالأجنبى •

فرع وأما المكاتب فانه اذا ضمن ديناً على سيده _ فان كان بغير اذنه _ فهل يصح ؟ فيه وجهان كما قلنا في غير المكاتب ، وان قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح كان ذلك فى ذمته الى أن يعتق وان ضمن باذن سيده ، فان قلنا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً من ماله باذن سيده على ما مضى من بياننا لحكمه ، وان قلنا : لا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً لغيره بغير اذن سيده فالذي يقتضى المذهب أن يصح الضمان ويتبع به اذا عتق ولا يقضى من المال الذي بيده قبل أداء الكتابة والله أعلم .

فيرع في رأى فقهاء القانون الوضعى (وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة السمحة الاسلامية) ويسمون هذا بنظرية الالتزام وهو ينقسم الى ايجابى وسلبى •

Obligation Positive et Obligation Négative

الالتزام باعطاء ويقصد به التزام بنقل الملكية أو أي حق عيني ٠

وهناك أحوال يتعين فيها الكلام فى الالتزام باعطاء حق فى العقود التى أعدت لنقل الملكية وذلك عندما يوجد ما يحول دون تحقق هذا الالتزام من تلقاء نفسه ، ويشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفى مالكاً للشيء الذي وفى به (المادة ٣٢٥ مدنى مصرى) •

ويقولون: اذا كان الأداء قيمياً فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين وتقول المادة ٢٠٨ اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين •

أما الالتزام السلبي فهو التزام يقتضي المدين أن يمتنع عن اتيان عمل

كان يجوز له أن يقوم به لولا وجود هذا الالتزام كما ينقسم الى التزام عينى وشخصي •

ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة سواء فى علاقة المدين بالدائن ، أو فى علاقة الغير بالدائن ، وتنص المادة ٣٥٩ من التقنين المدنى المصرى على ما يأتى:

١ ـ تتم الانابة ادا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص أجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين وهذه المادة تقتضى استراك ثلاثة أشخاص المنيب Délégant والمناب لديه Délégant والمنيب المنيب المادة المحمول والمناب لديه المواف الأنه وهذا العقد يعتبر بنص المادة ٢٥٩ تصرفا واحدا متعدد الأطراف الاأنه يتين عند التحقيق أن دور المنيب ليس ضروريا أو منشئا في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المناب والمنيب لديه بمعنى أنه يمكن أن تنشأ العلاقة دون تدخل المنيب ويعتبر القانونيون المنيب احتياطيا والمناب مدينا أصليا الأنهم يعتبرون الانابة انشاء التزام جديد وفي نظرية الالتزام بحوث مكانها كتاب القرض اوفقهنا أغنى وأعدل وأقوم من هذا الفقه الذي يعتبر النائب مدينا أصليا والمنوب عنه مدينا احتياطيا وفي نظرية الالتزام من البحث ما يتصل بكتاب القرض والله تعالى أعلم و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لأنه لما جاز قضلاء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غير رضاه ، واختلف أصحابنا في رضى المضمون له ، فقال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لازم ، فشرط فيه رضاه كالثمن في البيع ، وقال أبو العباس : لا يعتبر ، (لأن أبا قتادة ضمن الدين عن الميت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم)) ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم رضى المضمون له .

(فصل) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم أنه هل هو ممن يسمدى اليه الجميل ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم همل يصملح لمعاملته أم لا يصلح ؟ كما يفتقر الى معرفة ما تضمنه من المال هل يقدر عليه أم لا يقدد

عليه (والثانى) أنه يفتقر الى معرفة المضهون له ، لأن معاملته معه ، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه (والثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما لأن أبا قتادة ضمن عن الميت ولم يساله النبى صلى الله عليه وسلم عن المضمون له والمضمون عنه) .

الشرح حديث وفاء أبى قتادة أخرجه البخارى والنسائى من حديث سلمة بن الأكوع وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأورده الترمذي وأبو داود •

أما الأحكام فانه يصح الضمان من غير رضى المضمون عنه ، لأن عليا رضى الله عنه وأبا قتادة ضمنا عن الميت بعضرة النبى صلى الله عليه وسلم والميت لا يمكن رضاه ، ولأنه لما جاز له أن يقضى الدين بغير اذنه جاز أن يضمن عنه الدين بغير اذنه ، وأما المضمون له فهل يعتبر رضاه ؟ قيه وجهان قال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه ، وهو قول أبى حنيفة كما سبق فى شرح ترجمة الباب الا فى مسألة واحدة ، وهو اذا قال المريض لبعض ورثته : اضمن عنى دينا لفلان العائب ضمن عنه بغير اذن المضمون له وان لم يسم الدين استحساناً لأنه اثبات مال لآدمى فلم يصح الا برضاه أو من ينوب عنه كالبيع والشراء .

فقولنا : الآدمى ، احتراز كما قلنا من النذر ، وقال أبو العباس بن سريج . يصح من غير رضاه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، وبه قال أبو يوسف الأن علياً وأبا قتادة ضمنا فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم بغير رضى المضمون له ولأن الضمان وثيقة بالحق فلم يفتقر الى رضى من له الوثيقة كما لو أشهد من عليه الدين بنفسه فصحت الشهادة وان لم يرض المشهود له .

أما ضمان أبى قتادة فقد مضى تخريجه آنفا وأما ضمان على فقد أخرجه البيهقى من طرق ضعيفة من حديث أبى سعيد الخدرى وفيه قوله صلى الله عليه وسلم «جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » •

وأما معرفة الضامن للمضمون له والمضمون عنه فهل يفتقر الى ذلك . فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منها وانما يضمن بالاسم والنسب، ووجهه ضمان أبى قتادة وعلى ولم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم هل يعرفان عين المضمون له والمضمون عنه أم لا ، ولو كان الحكم يختلف بذلك لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ولأن الواجب أداء الحق فلا حاجة الى معرفة ما سوى ذلك .

(والثاني) أنه لا يصح حتى يعرف الضامن عينهما • لأن معاملته المضمون أنه فلابد من معرفته بعينه ليعلم هل هو أهل لأن يسدى اليه الجميل أم لا ؟ •

(والثالث) أنه يفتقر الى معرفة عين المضمون له لأن معاملته معه،ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه • قال المحاملى: فاذا قلنا بهذا افتقر الى قبوله ، فان قيل: لزم الضمان وان رد بطل ، وان رجع الضامن قبل قبول المضمون له صح رجوعه •

(فرع) في مذاهب العلماء في شروط الضمان

مذهبنا أن شروط الضمان تنقسم الى أربعة أقسام:

(القسم الأول :) يرجع الى الضامن فيشترط فيه شروط :

أحدها : أن يكون عاقلا فلا يصــح ضــمان المجنــون بخلاف الذي غــاب عقله بسبب السكر فان ضمانه يصح •

ثانيها : أن يكون بالغا فلا يصح ضمان الصبي .

ثالثها: ألا يكون محجوراً عليه لسفه ، فلا يصح ضمان المحجور عليــه بسبب السفه ، أما المحجور عليه بسبب الافلاس فان ضمانه يصح ، وكذا ضمان السفيه الذي لم يحجر عليه .

رابعها : أن لا يكون مريضاً مرض الموت وهو لا يصح ضمانه بشرطين :

(الأول) أن يكون عليه دين يستغرق كل ماله ، فان لم يكن عليه دين مستغرق فان ضمانه يصح .

(الثانى) أن لا يطرأ له مال جديد بعد الموت فلو ظهر أن له استحقاقاً فى مال بعد موته فانه يصح الضمان بالنسبة له ، ويؤخذ المضمون من ذلك المال ، أما الذى يبرأ من مرضه فان ضمانه يصح .

(القسم الثانى:) يرجع الى المضمون له وهو صاحب الحق و ويشترط أن يكون معروفاً للضامن بشخصه فلا تكفى معرفة اسمه لتفاوت الناس فى المطالبة شدة وليناً ، وهل تكفى معرفة شخص وكيل المضمون له ؟ نعم تكفى على المعتمد .

ولا يشترط رضاء المضمون له ، لأن الضمان لا يضره اذ هو التزام يزيد دينه تأكيداً .

وكذا لا يشترط معرفة المضمون عليه ، وهو الذي عليه الحق ، ولا رضاه ، فيجوز للانسان أن يضمن دين الميت الذي لا يعرفه ، وهذا في غير ضمان النفس ، فانه يشترط فيه رضاء المكفول ، لأنه لا يلزمه أن يذهب معه للتسليم الا اذا أذنه بأن يكفله ، ومن ضمن بغير اذن كان متبرعاً فلا رجوع له •

(القسم الثالث:) يرجع الى الصيغة فيشترط شرطان:

أحدهما: أن يكون لفظاً يشعر بالالتزام كأن يقول: ضمنت دينك الذي الله على أو تكلفت لك بلدن فلان و نحو ذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به •

أما اذا أتى بصيغة لا تشعر بالالتزام كما اذا قال : أؤدى المال الذى لك عند فلان أو أحضر الشخص الذى لك عنده كذا فمثل هذه الصيغة لا تكون ضماناً وانما تكون وعدا الا اذا نوى به الضمان فانها تكون ضماناً •

ثانيهما: أن لا تكون معلقة أو مؤقتة ، فاذا قال: ان جاء الغد ضمنتك أو قال: أنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافل بدنه أسبوعاً فانه لا يصح ، نعم اذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، نعم اذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، فاذا كان لشخص دين عند آخر أجل موعد دفعه ثم كفله شخص على أن يدفع ذلك

الدين بعد شهر صحت الكفالة ويثبت الأجل للكفيل لا للأصيل ، حتى لو مات الأصيل لم يحل الدين على الكفيل •

أما اذا كان الدين مؤجلا ثم ضمنه على أن يدفعه حالا ، فان الضامن لا يلزم بدفعه حالا ، لأن الأجل ثابت فى حق الأصيل استقلالا ، وفى حق الكفيل تبعاً ، فلا يطالب أحد منهما قبل حول الأجل ، فاذا مات الأصيل حل الدين عليهما معاً .

(القسم الرابع): يرجع الى المضمون به سواء كان ديناً أو عيناً أو نفساً فيشترط فى الدين أن يكون لازما فى الحال أو المآل • ومثال الدين اللازم فى الحال القرض ، وثمن السلعة المبيعة ونحو ذلك •

والدين الذي يؤول للزوم ثمن السلعة في مدة الخيار ، فانه _ وان لم يلزم في الحال ولكنه يلزم مآلا _ فيصح ضمانه _ وكذا يشترط أن يكون الدين معلوماً فلا يصح ضمان المجهول قدراً أو جنساً أو صفة ، فلابد من بيان ذلك ، كأن يقول : ضمنت مالك على زيد من دين قدره عشرون جنيها مصرياً أو استرلينيا أو نحو ذلك ، فلو قال : ضمنت مالك على زيد من دين وسكت أو قال : ضمنت لك العشر من الذي عند زيد ولم يبين ، أو قال : ضمنت لك العشرين جنيها ولم يبين صفتها فانه لا يصح ، ويستثنى من ذلك فراد الدية ، فانه يصح ضمانها مع عدم ذكر صفتها ، لأنها معروفة السن والعدد، ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلاد فلا حاجة الى ذكر صفتها .

أما الأعيان فانها تنقسم الى قسمين مضمونة كما تقسدم فى التعريف ، في في التعريف ، في في في في الكها فمعنى فيشترط لصحة ضمان الأعيان أن تكون مضمونة يجب ردها الى مالكها فمعنى ضمانها ضمان ردها الى مالكها .

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فانه لا يصح لأنها لم تتلف وقت الضمان لتثبيت قيمتها في الذمة ، فان تلفت بالفعل فانه يصح ضمان قيمتها بعد تلفها لثبوته في الذمة حينئذ .

ومثال العين المضمونة العين المغصوبة والمستعارة • ومثال العين غير المضمونة المودعة والموصى بها والمؤجرة ، فهذه الأعيان لا يصح ضمان ردها ،

لأن ردها لا يجب على واضع اليد ، وانما الذى يجب هو أن يخلى بينها وبين مالكها • وأما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول ببدنه حق لآدمى مالا كان أو عقوبة •

(اما مذهب المالكية): فانهم قالوا: يشترط للكفالة شروط بعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالمكفول به ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به ، وبعضها يتعلق بالصيغة ، فيشترط في المكفول عنه ألا يكون محجوراً عليه بسفه في الشيء الذي يضمن فيه ، وذلك لأن تصرف السهية ينقسم الى قسمين :

أحدهما: أن يشترى أو يبيع أو ينفق شيئاً لازماً له لابد منه فى ضروريات أموره .

ثانيهما: أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستعناءعنه ه فاذا انصرف شيء لازم له فانه يصح كفالته فى ذلك الشيء ، واذا دفعه الكفيل يرجع به على المحجور عليه ، ويؤخذ من ماله على الراجح ، أما اذا تصرف فى شيء مستغنى عنه فان الكفالة فيه لا تصح ، ولا يرجع على المحجور عليه .

وهل بلزم الكفيل أن بدفع المال الذي ضمنه لصاحب الدين أولا ؟ فى ذلك تفصيل هو أن الضامن اذا كان يعلم أنه محجور عليه ثم ضمنه بعد ذلك وكان المضمون له لا يعلم فان الضامن يدفع المال الذي ضمن به اتفاقاً ويضيع ما دفعه عليه ، فلا حق له فى الرجوع على المحجور عليه .

أما اذا كان العكس ، وهو أن الضامن لا يعلم بأن المضمون له ، وهو صاحب المال _ يعلم أنه محجور عليه أو كانا لا يعلمان شيئاً فان فى ذلك خلافاً، فبعضهم يقول : يلزم الضامن أن يدفع ما ضمن به وبعضهم يقول : لا يلزمه شيء ، فاذا ضمن بحق بغير أمر وليه صح الضمان ، ويرجع الضامن بما دفعه فى مال الصبى ، ومثل ذلك ما اذا كسر الصبى زجاجاً ونحوه أو أتلف شيئاً فدفع أحد قيمته لصاحبه ، فان له أن يرجع بمادفعه فى مال الصبى الا اذا كان الصبى صغيراً جداً مثل ابن ستة أشهر لا ينزجر بالزجر ، لأن ما يتلف فى هذه الحالة لا يلزم به .

ولا يشترط فى المكفول عنه (المديون) أن يكون قادرا غلى تسليم المكفول به فيصح كفالة الميت المفلس ، بمعنى حمل الدين عنه ، لا بمعنى ضم ذمة الكفيل الى ذمة الميت ، لأن ذمة الميت قد انتهت ، ثم اذا كان الضامن يعلم أنه لا مال ثم طرأ للميت مال لم يكن فى الحسبان فليس للضامن أن يأخذ منه لأنه دفع متبرعا ، أما اذا كان يظن أن له مالا أو يشك ثم ظهر أن له مالا ، فانه يرجع عليه ، والقول فى ذلك للكفيل الا اذا قامت قرينة على أنه متبرع .

ويشترط فى الكفيل أمور:

أولا: أن يكون بالغا فلا يصح للصبى أن يضمن غيره ٠

ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المجنون •

ثالثًا: أن لا يكون محجورًا عليه لسفه فلا يصح للسفيه أن يضمن غيره •

رابعاً: أن لا تكون امرأة متزوجة اذا أرادت أن تضمن فى مقدار يزيد عن ثلث مالها بغير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المرأة بشىء أكثر من ثلث مالها فلزوجها الحق فى رد الكفالة ، أما اذا تكفلت بمقدار يساوى ثلث مالها فان كفالتها تصح ، ولو لم يأذن زوجها ، ومثل ذلك ما اذا تصدقت أو وهبت أو أعتقت أو نحو ذلك ، فان تصرفها ينفذ فى مقدار الثلث فقط ، فان فعلت أكثر من ذلك بدون زوجها فان له الحق فى رد كل ما تصرفت فيه ،

خامساً: أن يكون مريضاً (خطراً) اذا أراد أن يضمن فى أكثر من ثلث ماله ، فاذا ضمن المريض فى أكثر من ثلث ماله بشىء يزيد على الدينار ، فان ضمانه لا ينفذ الا اذا أجازته الورثة .

واعلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصحة، فان الكفالة بدونهما تصح ، ولكن لا تنفذ الا بأذن الزوج والورثة .

أما الأول والشانى والثالث فهى شروط صحة ، ومن شروط النفـــاذ أيضاً أن لا يكون رقيقاً ، فاذا ضمن العبد بغير اذن سيده فان ضمانه يصح ولا ينفذ الا اذا أجازه السيد ، واذا عتق العبد فان الضمان يلزمه بعد العتق . سادساً: أن لا يكون الضامن عليه دين يستغرق جميع ماله فان كان عليه دين يستغرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ويشترط في المال المكفول به أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات _ كالعين المستعارة ، والعين المودعة _ وكذا مال المضاربة والشركة ، فاذا استعار أحد سلعة من آخر وأتى له بضامن يضمنه في رد تلك السلعة فانه لا تصح ، وكذا اذا أودع عند آخر وديعة أو مالا يعمل به مضاربة ، نعم يصح أن يأتى بضامن يضمن قيمتها له اذا فقدت بسب تعد أو تفريط في المحافظة عليها ، واذا فرط المستعير في العارية أو الشريك في مال شريكه أو أتلفه بتعديه لزم الضامن قيمة ما أتلفه المضمون ،

ويشترط فى الدين أن يكون لازما أو يؤول الى اللزوم فمشال اللازم الذى يصح ضمانه دين القرض ، وثمن السلعة المبيعة ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر بثمن مؤجل وأنى بضامن ثمنها فانه يصبح ويلزم مشل ذلك ما اذا استأجر أرضاً بأجرة معلومة وأنى بضامن فانه يصح الضمان ويلزم .

ومثال الدين غير اللازم الذي لا يصح ضمانه دين الصبى بغير اذن وليه والسفيه المحجور عليه على التفصيل المتقدم ، ودين الرقيق بغير اذن سيده ، ودين المكاتب فاذا أتى بضامن فانه لا يصح لأن دينه غير لازم ، اذ بجوز له أن يبطل عقد الكتابة ، فهدا الدين لا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المدين ان بقى به ،

ومثال الدين الذي لا يلزم في الحال ولكن يلزم في المآل دين الجعل ، فان من جعل لآخر جعلا على عمل يعمله فان الجعل يلزم بعد الفراغ من ذلك العمل ، فيصح ضمانه ، لأنه _ وان لم يلزم في الحال لكن _ يلزم في المآل ، فاذا قال شخص لآخر : ان جئتني بابلي الضالة فلك عشرة جنيهات ، وأتي له بضامن يضمنه فيها ، يصح وان لم يشرع في العمل ، لأنه ان جاء بها ثبت له المبلغ في ذمة الأصيل ، فكذلك في ذمة الكفيل ، وان لم يأت بها لم يثبت له شيء وهذا هو الراجح ، وبعضهم يقول : دين الجعل قبل الشروع في العمل كدين الكتابة لا تصح كفالته ،

ويصح ضمان الدين الحال مؤجلاكما اذا كان لزيد عشرة جنيهات عند

عمرو وحل موعد سدادها فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد أجل له الدفع شهراً أو نجو ذلك ، وأنا ضامن لك ذلك الدين ، وانما يصح ذلك اذا تحقق واحد من أمرين :

أحدهما: أن يكون المدين موسراً وقت الضمان بحيث يمكن لصاحب الدين أن يأخذ منه .

أما اذا كان معسراً حين الضمان فانه لا يصح وذلك لأنه يكون التأجيل سلفاً جر نفعاً وهو ممنوع ، وذلك لأن صاحب الدين فى الحالة الأولى ضامن لحقه وقادر على أخذه فاذا أجله بضامن لا تكون له فائدة من الضامن، فرضاؤ. بمد الأجل يكون بمنزلة القرض بدون منفعة تعود عليه .

أما اذا كان المدين معسراً فان صاحب الدين لم يكن قادراً على أخذ دينه م فاذا أجل له الدين نظير انتفاعه بالضامن فانه يكون قد أسلفه بفائدة •

ثانيهما: أن لا يكون المدين موسرا وقت الضمان ،ولكن الضامن ضمنه مدة لا يتصور أن يطرأ عليه فيها يسر بل يظلل معسرا الى انتهائها ، وذلك لأن صاحب الدين يجب عليه أن ينتظر المدين الى ميسرته بطبيعة الحال ، فالضمان لم يفده شيئا .

أما اذا أيسر فى أثناء المدة فانه لا يجوز ، فانه اذا كان لشخص عند آخر عشرة حل موعد دفعها اليوم فطلب منه أن يؤجلها له ثلاثة أشهر بضمانه الغير ـ فان كان للمديون ما يسد به العشرة قبل حلول الأجهل عادة _ فان الضمان يصح .

أما اذا أيسر بعد شهر أو شهرين كأن كان مستحقا فى وقف ينتظر الحصول على غلته أو موظفا بوظيفة ينتظر قبض راتبها فان الضمان لا يصح ، وذلك لأن صاحب الدين فى هذه الحالة يكون قد أجل دينه فى نظير أنه ينتفع بالضامن المدة التى يكون فيها معسرا ، وقد يقال : انه قد انتفع فى الصورة الأولى بالضامن فى مدة الاعسار جميعها فاى فرق ؟ •

وكذا يصح ضمان الدين المؤجل حالا كما اذا كان لشخص دين عند آخر

مؤجلا الى شهرين مثلا فقال له المدين: انه تنازل عن الأجل وصار الدين حالا، ثم جاء له بضامن يضمنه ، وهذه الصورة غير عملية ، اذ لا يعقل آن يتنازل المدين عن المدة التي يحل فيها دينه ، ثم يأتي بضامن يضمنه خوفاً من المماطلة ، ولهم في ذلك تفصيل لا قائدة من ذكره .

ولا يشترط فى المضمون به أن يكون معيناً ، فاذا قال شخص لآخر : داين فلاناً وأنا ضامن له ، فانه يصح الضمان فيما داينه به ببينة ، واقراره لا يكون حجة على الضامن ، وهل يلزمه ضمان جميع ما استدانه مهما بلغ قدره ؟ أو بلزمه ضمان ما يعامل به مثله فقط ؟ قولان وللضامن فى هذه الحالة أن يرجع عن الضمان حقل المعاملة لا بعدها _ فان عامله فى البعض لزم الضمان فيما عامل به فقط .

وأما الصيّغة فيشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفاً مثل قوله : أنا حميل بفلان أو زعيم أو وكيل أو قبيل أو هو لك عندى أو الى "أو قبلى أو أنا قبيل به أو أذين أو عوين أو صبير أو كوين ونحو ذلك فهذه كلها ألفاظ ينعقد بها الضمان •

ولاستعمال الصيعة ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يذكر لفظ الضمان مطلقاً غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عن المال أو النفس ، كما اذا قال: أنا ضامن لفلان ، ولم يقل: في المال الدى عليه ، أو في احضاره بنفسه ، وفي هذه الحالة خلاف ، فبعضهم يقول : الها تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضاف الفلس .

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به لفظا كأن يقول له : أنا ضامن لما على فلان من الدين أو ضامن لنفس فلان ، وهذه الحالة لا خلاف في معاملة الضامن بما قيد به الصيّعة من ذلك .

(الحالة الثالثة) أن يذكر لفظ الضمان مقيدًا بما يدل على المضمون به فيه ، كأن يقول : أنا ضامن لفلان وينوى دينه أو نفسه ، وحكم هذه

الحالة أن الضامن يعامل بما نواه ويصدق في ذلك لأنه متبرع ، والأصل براءة ذمته والله أعلم .

(أما مذهب الحنابلة): فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون أهلا للتصرف ، فلا يصح ضمان المجنون والصغير والسفيه ، ويصح ضمان المفلس ، لأن الضمان يتعلق بالذمة ، وكذا يشترط رضاء الضامن ، فلا يصح ضمان المكره ولا يشترط في الضامن أن يعرف المضمون له ، وهو صاحب الحق ، كما لا يشترط أن يعرف الضامن عليه الحق ، فيجوز أن يضمن من لا يعرفه حيا كان أو ميتاً ،

ومنها ما يتعلق بالمضمون به وهو الدين أو العين أو النفس فيشترط لصحة الضمان بالدين أن يكون الدين لازماً حالاً أو مآلاً ، والأول : كالقرض ونمن المبيع الذي لا خيار فيه ، والثاني : كثمن المبيع قبل مضى مدة الخيار فانه يئول للزوم ، فلا يصح الضمان بالدين غير اللازم كدين الكتابة ، فان للمكاتب أن ينقض العقد ويمتنع عن الأداء فدينه ليس بلازم لا حالا ولا مآلا

ويشترط لصحة ضمان العين أن تكون مضمونة على من هي في يــده كالعين المعصوبة والمستعارة •

ومعنى ضمان هذه الأعيان ضمان ردها أو قيمتها عند تلفها ، أما الأعيان غير المضمونة فانه لا يصح ضمانها كالوديعة والعين المؤجرة ومال الشركة والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط والصباغ ونحو ذلك . نعم يصيح ضمان التعدى عليها كما تقدم في التعريف مفصلا .

ومنها ما يتعلق بالصيغة ويشترط فيها أن تكون بلفظ يفهم منه الضمان عرفاً كقوله: أنا ضمين وكفيل وحميل وصبير وزعيم ونحو ذلك .

ويصح الضمان بلفظ معلق ومنجـز كقـوله: ان أعطيت فلانا كذا فأنا ضامنه كقوله: وأنا ضامن لفلان ، وكذلك يصح أن يكون بلفظ مؤقت كأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فأنا ضامن لفلان . ويصح أن يضمن شخص دينا حالا الى أجل معلوم ، فاذا كان لزيد عند عمرو دين حل موعد دفعه فضمنه خالد على أن يدفعه بعد سنة فانه يصح ويثبت الأجل فى حق الضامن بحيث لو مات المضمون لا يحل موعد دفعه •

(اما مذهب ابى حنيفة): فان شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خسبة أقسام :

(القسم الأول) يرجع الى الكفيل، فيشترط فى الكفيل أن يكون عاقلا بالغآ، فلا تنعقد كفالة المجنون ولا الصبى أصلا الا فى حالة واحدة، يصح للصبى أن يكفل ذلك المال لا بالنفس، وهى ما اذا كان الصبى يتيما واستدان وليه، سواء كان أبا أو غيره لينفق على ذلك الصبى فيما لا بد له منه، فانه بجوز للصبى أن يكفل ذلك المال بأمر وليه، وتصح كفالته فى هذه الحالة ويطالب بالمال كما يطالب وليه بدلك .

أما اذا أمره أن يكفل نفس الولى لصاحب المال بمعنى أن الصبى يحضر الولى عند الحاجة ، فان الكفالة لا تصح ، لأن الصبى في كفالة المال الذي أنفق في ضرورياته ملزم به ، فكفالته للولى في ذلك المال تزيد في تأكيده ، بخلاف كفالته في النفس ، فانها محض تبرع منه ، وهو ليس أهلا للتبرع ، وكذا يشترط في الكفيل أن يكون حرا ، وهذا شرط نفاذ لا شرط انعقاد ، فان كفالة العبد تصح ، ولكن لا تنفذ الا باذن السيد أو بعد عتقه ، فاذا عتق كان ملزماً بما كفل به وهو رقيق ، وكذا تشترط الصحة فيما زاد عن ثلث المال ، فلا يصح للمريض أن يكفل دينا يزيد عن ثلث ماله ، واذا كان عليه دين يستغرق جميع ماله بطلت كفالته ، ولا يصح للمريض أن يكون كفيلا لوارث أصلا ، ولو كان الدين أقل من ثلث ماله فيشترط في الكفيل البلوغ والعقل شرطا انعقاد ، والحرية وهي شرط نفاذ ، والصحة وهي شرط فيما زاد عن الثلث من ماله ،

(القسم الثانى): يرجع الى الأصيل وهو المدين، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به بنفسه أو نائبه، فاذا كفل ميتاً مفلساً لا تصــح كفالته، لأن الميت المفلس عاجز عن تســليم المكفول به بنفســه وبنائبه من

الورثة لأنه مفلس ، فاذا ترك الميت مالا فانه يصح الكفالة عنه بقدر ذلك المال ، وهذا القول هو الصحيح .

وكذا يشترط فى الأصيل أن يكون معلوماً ، فلا تصح كفالة المجهول اذا كانت الكفالة فى المستقبل ، وتسمى مضافة ، فاذا قال شخص لآخر : كفلت لك ما تبيعه للناس بالدين فان الكفالة لا تصح ، وقد يقع هذا فيما اذا أراد شخص أن يعلم ولده التجارة ويجلب له الناس الذين يشترون منه فيقول له : بع للناس ولو بالدين وأنا أضمن لك ما تبيعه من ذلك ، فهده الكفالة غير صحيحة ، لأن الناس الذين كفلهم مجهولون .

ومثل ذلك ما اذا قال له: ان غصب منك أحد شيئاً فأنا كافل ، وتسمى هذه كفالة معلقة بالشرط ، وهى فى معنى الكفالة المضافة فالمراد بالمضافة والمعلقة ما يقع فى المستقبل ، ويقابلهما الكفالة المنجزة الواقعة فى الحال ، وهذه لا يشترط فيها أن يكون الأصيل الذى يراد كفالته معلوما ، ومشال ذلك أن يقول له: كفلت لك بما ثبت لك على الناس فهذه صحيحة ، ويلزمه أن يقوم بما ثبت له فى الماضى على الناس الذين يعينهم المكفول له صاحب الدين ، لأن بذلك يكون له الحق فى تعيين من له عليه الدين ،

ولا يشترط فى الأصيل المكفول عنه أن يكون حرا بالغاً عاقلا ، فتصح كفالة الصبى بالمال والنفس سواء كان مميزاً أولا ، وسواء كان مأذوناً له فى التجارة أولا ، ثم ان كانت الكفالة بأمر الولى يجبر الصبى على الحضور مع الكفيل فى الكفالة بالنفس ، ويرجع الكفيل بما غرم على مال الصبى .

أما اذا لم تكن بأمر الولى فان كانت بأمر الصبى وكان مأذوناً بالتجارة غير محجور عليه ــ فان الكفيل يرجع بما غرم على مال الصبى فى كفالة المال، ويجبر الصبى على الحضور معه فى كفالة النفس والا فلا .

(القسم الثالث): يرجع الى المكفول له وهو صاحب الدين، فيشترط أن يكون معلوماً فلا يصح للشخص أن يكفل شخصاً لمن يجهله، وأن يكون عاقلا فلا تصح الكفالة عند المجنون ومثله الصبى الذى لا يعقل، لأن المكفول

له لا تتم له الكفالة الا بقبوله على الصحيح ، فيجب أن يكون من أهــــل القبول ، ولا تصح الكفالة بقبول وليهما عنهما • أما حرية المكفول له فانها ليست بشرط •

(القسم الرابع): يرجع الى المكفول به سواء كان دينا أو عينا أو نفسا فيشترط لصحة الكفالة في الدين شرطان:

(الشرط الأول): أن يكون ديناً صحيحاً ، والدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بأدائه لصاحبه أو بالبراءة منه ، بأن يسامح فيه صاحبه ، ويقوم مقام الابراء منه أن يفعل صاحبه ما يستلزم سقوطه ، مثال ذلك : مهر الزوجة قبل الدخول ، فانه يسقط اذا رضيت لابنه البالغ أن يقبلها بشهوة ، فهى وان لم تبرئه حقيقة ولكنها بمعلها هذا أبرأته حكماً ،

فالدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بقضائه أو الابراء منه حقيقة أو حكماً ، وهذا هو الدين الذي يصح ضمانه ، أما غيره فانه لا يصح كدين الكتابة ، فان للمدين وهو العبد المكاتب أن يفسخ عقد الكتابة متى شاء ، ويستثنى من ذلك الدين المشترك بين اثنين فانه وان كان صحيحا ولكن لا يصح لأحد الشريكين أن يضمنه .

مثلا: اذا اشترى شخص من تاجرين شريكين سلعة بعشرين حنيها الى أجل فانه لا يصح لأحد الشريكين أن يضمن المشترى فى الثمن لأنه ان ضمنه مع بقاء الشركة بأن ضمنه فى نصف شائع كان ضامناً لنفسه ، لأن كل جسزء يؤديه الكفيل أو يؤديه الأصيل يكون له فيه نصيب ، وان ضمنه فى نصف صاحبه بدون شيوع كان معناه قسمة الدين قبل قبضه ، وهى لا تجوز ، لأن معنى القسمة هى أن يفرز كل منهما نصيبه ويحرزه ، وذلك لا يتصور فى الدين قبل قبضه لأنه شعل ذمة المدين ، وهو أمر معنوى ، فاذا كان الضامن اجنبيا فانه يصح مع بقاء الشركة ، فمن اشترى سلعة من تاجرين وأتى لهما بضامن فانه يصح ، ويكون ما يدفعه الضامن بمنزلة ما يدفعه الأصيل ، وكذا استثنى النفقة المقررة بالقضاء أو بالتراضى ، فانها دين غير صحيح ، لأنها مستقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة

سقط بالموت أو الطلاق اذا لم تكن مستدانة بأمر القاضى ، والا فهى دين صحيح لا يسقط أصلا •

(الشرط الثانى): أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً أن يكون باقياً غير ساقط ، فاذا كان له دين على ميت مفلس فانه لا يصح ضمانه لان الميت المهلس سقط عنه الدين ، ولا يشترط أن يكون الدين معلوماً بل تصح الكفالة بالمجهول ، ولم يدفع ثمنها ، ثم كفله شخص فيها ومثال الدين الصحيح القرض وثمن المبيع بعقد صحيح ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر ودفع نمنها ثم ظهر فساد العقد بعد ذلك كان الكفيل مخيراً بين أن يرجع بما دفعه على البائع أو على المشترى .

أما اذا كان عقد البيع صحيحاً وقت الكفالة ، ثم أضيف اليه شرط أفسده بعد ذلك ، فان الكفيل يرجع بما دفعه على المشترى فقط ، والمشترى يرجع على البائع ، والفرق أن البائع فى الحالة الأولى قبض ما يستحقه لأن العقد وقت الكفالة كان فاسداً ، فيصح للكفيل أن يرجع عليه .

أما الحالة الثانية فان البائع قد قبض ما يستحقه ، لأن العقد كان صحيحاً، والكفيل يرجع على المشترى لا على البائع •

ويشترط فى كفالة الأعيان أن تكون مضمونة بنفسها أو بغيرها كما ذكرنا فى تعريف الكفالة • ومن الأعيان المضمونة بنفسها المبيع على سوم الشراء ، فاذا ساوم شخص آخر على سلعة سمى له ثمنها ثم استلمها على أن ينظسر اليها أهله مثلا قبل أن يبت فى شرائها ، فان كفالتها تصح •

أما اذا لم يسم ثمنها فانها تكون أمانة ، ولا تصبح بما ليس مضموناً كالوديعة ومال المضاربة والشركة ، فان هذه لا يجبر على تسليمها فلا تصح فيها الكفالة ، وهناك قسم آخر وهو الأعيان التي يجب تسليمها ولكنها أمانة كالعارية ، والمستأجر (بالبناء على المفعول) في يد المستأجر (بالبناء للمعلوم كاسم فاعل) وهذه تصح كفالتها ، ولكن اذا هلكت لا يجب على الكفيال قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيها شخص ثم هلكت

الدابة فى يد المستأجر فان الكفيل لا تلزمه قيمتها ، ثم ان الكفالة وان كانت لا تصح بنفس الأعيان غير المضمونة كما ذكرنا ولكنها تصح بتصليمها ، فاذا كفل شخص لآخر تسليم الوديعة التى عند فلان فانها تصح ، ومثل ذلك ما اذا كفل له بتسليم العاربة التى عنده ، ويشترط فى الكفالة بالنفس أن تكون النفس مقدورة التسليم ، فلا يصح أن يكفل شخصاً غائباً لا يدرى مكانه لأنه لا يقدر على احضاره وتسليمه ، ومثل ذلك ما اذا اتفق شخص مع آخر على أن يبنى له داراً بشرط أن يتولى بناءها بنفسه ، فانه لا يصح كفالة الشخص الذي يتولى العمل بنفسه بلأنه ليس فى قدرة الكفيل أن يرغمه على العمل ، عم تصح كفالته بنفسه بحيث يتولى الكفيل احضاره عند الحاجة ،

ومن الشروط التى ترجع الى المكفول به أن لا يكون حدا أو قصاصاً ، فلا تصح الكفالة بهما ، لأنهما لا يمكن تسليمهما ، وانما تصح كفالة الشخص الذى وجب عليه حد أو قصاص بمعنى احضاره عند اللزوم .

(القسم المخامس): يرجع الى الصيغة ، فيشترط لها أن لا تكون معلقة على شرط غير موافق للكفالة كأن يقول له أكفل لك مالك على فلان من دين ان نزل المطرأو هبت الريح ونحو ذلك فمثل هذه الصيغة لا تصبح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والغرض من الكفالة التأكيد ، فهذا الشرط لا يناسبها ، أما المعلقة على شرط موافق فهى صحيحه، ويكون الشرط موافقا للكفالة بواحد من أمور ثلاثة :

(الأول): أن يكون الشرط سبباً للزوم الحق، كأن يقول له أكفل لك هذه السلعة المبيعة ان ظهر أنها ملك لغير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا للبائع سبباً للزوم الحق المكفول به، وهو وجوب التمسن للبائع على المشترى •

ومثل ذلك ما اذا قال له: أكفل لك السلعة المودعة عند فلان ان أنكرها ، وذلك لأن انكارها سبب لوجوب ثمنها عليه وهكذا • بخلاف ما اذا قال له ، امش فى طريق كذا ، وان أكلك سبع فأنا ضامن فانه ضمان غير صحيح ، لأن فعل السبع غير مضمون •

(الأمر الثانى): أن يكون سبباً لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصيل ، كقوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين ، فالشرط فى هذا المثال وهو قدوم زيد سبب فى تسهيل استيفاء صاحب الدين حقه من القادم الذى عليه الدين وهو زيد ، ويشترط أن يكون زيد القادم مدينا للمكفول له كما ذكرنا أو مضارباً أو غاصباً أو نحو ذلك ، أما اذا كان أجنبيا كأن يقول : ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فانه لا يصح كأن يقول : ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فانه لا يصح كأن عمراً الأجنبي الذي ليس مديناً ولا علاقة له بالدين لا يصح التعليق على حضوره .

(الأمر الثالث) : أن يكون سبباً لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن البلد فعلى ، فالشرط وهو غياب زيد سبب لتعذر استيفاء الدين منه ، فيصح أن يكفله فيه .

ومثل ذلك ما اذا قال : ضمنت لك ما على فلان من الدين ان مات ولم يترك شيئا و نحو ذلك .

وحاصل هذا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له : أكفل لك نفس زيد عند هبوب الريح ، أو نزول المطر ،، وفي هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الأجل .

أما اذا أجل الى أجل مجهول جهالة يسيرة كما اذا قال له : كفلت لك زيداً الى الحصاد أو الى موسم النيروز ونحو ذلك فانه يصح ، وثبتت الكفـــالة والأجل •

أما اذا أجل الكفالة الى وقت معين كما اذا قال له: أكفل لك زيدا أو ما على زيد من هذه الساعة الى شهر فانه يكون كفيلا مدة شهر بلا خلاف أما اذا قال له: أكفله لك شهراً بدونأن يذكر (من و الى) ،فان فيه خلافا،فبعضهم يقول: انه كفيل فى المدة التى يقول: انه يكون كفيل فى المدة التى ذكرها ، ولا يكون كفيل بعد ذلك ، أما اذا قال: أكفل الى شهر فقط بدون

ذكر : (من) فكذلك فيها الخلاف فبعضهم يقول : انها كالأول وبعضهم يقول: انها كالثاني :

والتحقيق في ذلك أن صيغ الكفالة مبنية على العرف ، فاذا كان العسرف جاريًا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فانها تحمل عليه ، ولا قرق بين أن يذكر (من والى) أو لم يذكر شيئاً منهما ، فلو قال : كفلته لك شهراً يكون كفيلا له في هذه المدة فقط ولا يكفله بعد ذلك الا اذا قامت قرينة على خلاف العرف فيعمل بها .

وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فاذا قال صاحب الدين لا تصح البراءة ، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل ، والمراد بالشرط غير الملائم هنا هو كل شرط لا يستفيد منه صاحب الدين شيئاً كما مثالنا ، وكقوله ان دخلت النار فانت برىء من الكفالة ونحو ذلك من الشروط التي لم يتعارف عليهاالناس ، أما الشروط المتعارفة التي يستفيد منها صاحب الدين فانه يصح تعليق البراءة من الكفالة عليها ، كقوله : ان دفعت لى بعض الدين فأنت برىء من الكفالة في الباقي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن باعد بشرط أن يضمن الثمن ضامن لم يجهز حتى يعين الضامن ، لأن الفرض يختلف باختلاف من يضمن ، كما يختلف باختسالاف ما يرهن من الرهون ، وأن شرط أن يضمنه ثقه لم يجز حتى يعين ، لأن الثقات يتفاوتون ، فأن لم يف له بما شرط من الضمين ثبت للبائع الخياد ، لانه دخل في العقد بشرط الوثيقة ولم يسلم له الشرط فثبت له الخياد ، كما لو شرط له رهنا ولم يف له بالرهن .

وان شرط أن يشهد له شهه اله شهاهدين جاز مهن غير تعيين ، لأن الأغراض لا تختلف باختلاف الشهود ، فان عين له شاهدين فهل يجوز أبدالهما بفيرهما ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، كما لا يجوز في الضمان (والثاني) يجوز لأن الفرض لا يختلف) .

الشرح الأحكام: اذا باع رجل من غيره شيئًا بنمن في ذمت بشرط أن يضمن له بالثمن ضامن معين صح البيع والشرط ، لأن الحاجة تدعو الى شرط الضمين في عقد البيع لأنه انما دخل في البيع بهذا الشرط ، فاذا لم يف له المشترى بالشرط ثبت للبائع الخيار ، وان أتاه المشترى بضمين غير الضمين المعين لم يلزم البائع قبوله ، بل يثبت له الخيار ، وان كان الذي جاءه به أملا من المعين لأنه قد يكون له غرض في ضمانة المعين ، وان شرط في البيع أن يضمن له بالثمن معه لم يصح الشرط وبطل البيع لأن الثقات يتفاوتون ، واذا كان الشرط مجهولا بطل البيع .

فيرع وان باعه سلعة بشن بشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير تعيين وان كان عليه أن يشهد له شاهدين معينين فأشهد له شاهدين عدلين غير المعينين ، فهل يسقط خيار الآخر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزم الآخر قبول ذلك بل يثبت له الخيار فى فسخ البيع ، كما قلنا فى الضمين المعين (والثانى) يلزم قبول ذلك ولا خيار له لأنه لا غرض له فى أعيان الشهود اذا حصلت العدالة ، ولهذا قلنا : لابد فى شرط الضمين من تعيينه وفى الشهادة يجوز شرط شاهدين عدلين وان كانا غير معينين ، والذى يقتضى المذهب أن هذا الشرط فى الشهادة يصح أن يكون وثيقة لكل واحد من المتبايعين ويثبت لكل واحد منهما الخيار اذا شرط ذلك على الآخر ولم يف الآخر له بذلك ، لأن للبائع غرضاً فى الاستيثاق بالشهادة خوفاً أن يستحق عليه المبيع فيرجع بالثمن على البائع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان كل دين لازم كالثمن والأجرة وعوض القرض ودين السلم وارش الجناية وغرامة المتلف لأنه وثيقة يستوفى منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن ، وأما مالا يلزم بحال وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المكاتب أداؤه فلم يلزم ضمانه ، ولأن الضمان يراد لتوثيق الدين ، وفي ودين الكتابة لا يمكن توثيقه لأنه يملك اسقاطه اذا شاء فلا معنى لضمانه ، وفي مال الجعالة والثمن في مدة الخيار ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يصح ضمائه لانه دين غير لازم فلم يصح ضمائه كدين الكتابة (والثاني) يصح لأنه يؤول الى اللزوم فصح ضمائه (والثالث) يصح ضمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضمان مال الجمالة لان عقد البيع يؤول الى اللزوم وعقد الجمالة لا يلزم بحال ، فأما المال الشروط في السبق والرمى ففيه قولان (احدهما) أنه كالإجارة فيصح ضمائه (والثاني) أنه كالجمالة فيكون في ضمانه وجهان) ،

الشرح الأحكام: قال أصحابنا: الحقوق على أربعة أضرب (أحدها) حق لازم كالثمن في الذمة بعد قبض المبيع ، والأجرة في الذمة بعد انقضاء الاجارة ومال الجعالة بعد العمل ، والمهر بعد الدخول أو نصفه بعد العقد وقبل الدخول وعوض القرض وقيم المتلفات فهذا يصح ضمانه لأنه دين لازم مستقر .

(الضرب الثانى) دين لازم غير مستقر كالمهر قبل الدخول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل انقضاء الاجارة ودين السلم ، فهذا يصح ضمانه أيضاً • وقال أحمد بن حنبل فى احدى الروايتين : لا يصح ضمان المسلم فيه • لأنه يؤدى الى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهو كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم فصح ضمانه كالمهر بعد الدخول •

(الضرب الثالث) دين ليس بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز نفسه فلا معنى لضمانه ، ولأن ذمة الضامن فرع لذمة المضمون ، فاذا لم يلزم الأصل لم يلزم الفرع ، ومن حكم الضمان أن يكون لازما ، وان كان على المكاتبة دين لأجتبى صحضمانه لأنه دين لازم عليه ، وان كان عليه لسيده دين من غير جهة الكتابة فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح ضمانه ، لأنه يجبر على أدائه (والثاني) لا يصح ضمانه لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى ذمته لسيده ، قال العمرانى : وأصلهما الوجهان ، هل يستدام ثبوت الدين فى ذمته لسيده بعد أن يصير ملكا له ؟ فيه وجهان (فان قلنا) يستدام ثبوته صح ضمانه ، وان قلنا) يستدام ثبوته صح ضمانه ، وان قلنا : لا يستدام ثبوته لم يصح ضمانه ،

(الضرب الرابع) دين غير لازم الآآنه يئول الى اللزوم وهو مال الجعالة

قبل العمل بأن يقول: من رد ضالتي فله دينار ، فان أضمن عنه غيره ذلك فبل رد الضالة هل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح لقوله تعالى: (قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم (١)) فضمن المنادى مال الجعالة وحمل البعير معلوم (والثاني) لا يصح لأنه دين غير لازم فلا يصح ضمانه كمال الكتابة ، ومنهم من قال: لم يضمن المنادى وانما أخبر عن الملك أنه بذل لمن رده حمل البعير ، وأن الملك قال: وأنابه زعيم •

وأما ضمان ثمن المبيع فى مدة الخيار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه وجهان كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم من قال : يصح ضمانه وجها واحداً لأنه يئول الى اللزوم ، ولأن الثمن قد لزم ، وانما له اسقاطه لأنه دين لازم مستقر ، فهو كالمهر بعد الدخول ، وأما قبل العمل _ فان كان المخرج للسبق أحدهما أو أجنبيا _ فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان كمال الجعالة _ وان كان مال السبق منهما وبينهما محلل _ فان قلنا : ان ذلك كالإجارة _ صح ضمانه ، كضمان الأجرة قبل انقضاء مدة الاجارة ، وان قلنا : انها كالجعالة كان في ضمان المال عنهما أو عن أحدهما وجهان كمال الجعالة .

فسرع وأما أرش الجنابة والدية _ فان كان دراهم أو دنانير مثل أن جنى على عبد أو كانت الابل معدومة ، أو قلنا يجب ألف مثقال أو اثنا عشر ألف درهم صح ضمانها ، وان كان الواجب الابل فهل يصلح ضمانها ؟ فيه وجهان بناء على القولين في جواز بيعها .

فسرع وأما ضمان نفقة الزوجة _ فان ضمن عنه نفقة مدة قد مضت _ صح ضمانها ، لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعد الدخول ، وان ضمن عنه نفقة يومه الذى هو فيه صح أيضاً لأنه دين لازم فصح ضمانه ، وان كان غير مستقر كضمان المهر قبل الدخول لم يصح ، وان ضمن عنه نفقة مدة مستقبلة معلومة فهل يصح ؟ فيه قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد

⁽۱) الآية ۱۲٪ من سورة يوسف م،

أو بالعقد والتمكين من الاستمتاع ، فقال فى القديم : يجب بالعقد وانما يجب استيفاؤها يوماً بيوم ، فعلى هذا يصبح أن يضمن نفقة مدة معلومة، ولكن لا يضمن الا نفقة المعسر ، وان كان الزوج وقت الضمان موسراً ، لأن نفقه المعسر متحققه وما زاد على ذلك مشكوك فيه ، وقال فى الجديد : لا تجب النفقة الا بالعقد والتمكين من الاستمتاع فعلى هذا لا يصبح أن يضمن نفقة مدة مستقبلة بحال ، وقد مضى تفصيل ذلك آنفا فى فرع أركان الضمان فى المسألة الثانية من مسائل الركن الرابع من روضة الطالبين للامام النووى رضى الله عنه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز ضمان المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمي فلم يجز مع الجهالة كالثمن في البيع ، وفي ابل الدية وجهان (أحدهما) لا يجوز ضمانه ، لأنه مجهول اللون والصفة (والثاني) أنه يجوز لأنه معلوم السن والعدد ويرجع في اللون والصفة الى عرف البلد ،

(فصل) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو أن يقول : ما تداين فلانا فأنا ضامن له ، لأنه وثيقة بحق فلا يسبق الحق كالشبهادة) .

الشرح الأحكام: لا يصح ضمان مال المجهول ، وضمان ما له يجب ، وقال أبو العباس بن سريج : وهو قول الشافعى فى القديم كما قال الشافعى فى القديم : يصح ضمان نفقة الزوجة عن مدة مستقبلة ، وهذا ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، وهو طريقة الخراسانيين أنها على قولين • قال الشيخ أبو حامد : خالف سائر أصحابنا ذلك وقالوا : لا يصح قولا واحدا ، وما قاله الشافعى رحمه الله فى القديم أنه يصح ضمان نفقة الزوجة مسدة مستقبلة ، فانما أجازه لأن النفقة تجب على هذا بالعقد فقد ضمن ما وجب ، ولا يصح منها الا ضمان شىء مقدر وليس بمجهول .

دليلنا على أنه لا يصح ضمانها: أنه اثبات مال فى الذمة بعقد لازم فلم يصح مع جهله ، ولا قبل ثبوته كالثمن فى البيع والمهر فى النكاح ، فقولنا : فى الذمة احتراز ممن غصب من رجل شيئاً مجهولا ، وقولنا : بعقد ، احتراز ممن أتلف على غيره مالا أو وطىء امرأة بعقد فاسد ، فان ذلك يثبت فى ذمته مالا وان كان لا يعلم قدره ٠

فرع قال في الابانة: فلو جهل مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت لك من درهم الى عشرة _ وقلنا: لا يصح ضمان المجهول فهل يصح هذا ؟ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصح ، لأن جملة ما ضمن معلومة (والثاني) وهو الأقيس: انه لا يصح ، لأن مقدار الحق مجهول .

فيرع فأما اذا قال الرجل لغيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما يأخذ منك فانه يلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من جهة التوكيل وذلك أن يد الوكيل يد الموكل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصلل) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لانه ايجاب مال الآدمى بعقله فلم يجز تعليقه على شرط كالبيسع ، وان قال : الق متاعك في البحر وعلى ضمانه صح ، فاذا القاه وجب ما ضمنه ، لانه استدعاء اتلاف بعوض لغرض صحيح فاشبه اذا قال : طلق امراتك او أعتق عبدك على الف وان قال : بع عبدك من زيد بخمسمائة ولك على خمسمائة أخرى فباعه ففيه وجهان (احدهما) يصح البيع ويستحق ما بذله لانه مال بذله في مقابلة ازالة الملك فاشبه اذا قال : طلق امراتك أو اعتق عبدك على الف (والثاني) لا يصلح لأنه بذل مال لفرض غير صحيح فلم يجز ، ويخالف ما بذله في الطلاق والعتق ، فان ذلك بذل مال لفرض صحيح وهو تخليص المرأة من الزوج وتخليص العبد من الرق) .

الشرح الأحكام: لا يصح تعليق الضمان على شرط بأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت لك دينك على فلان ـ وحكى المسعودى أن أبا حنيفة قال: يصح •

دليلنا أنه ايجاب مال لآدمي بعقد فلم يصح تعليقه على شرط كالبيع •

وقوله (لآدمى) احتراز من النذر كما سبق تقريره ، وقولنا : بعقد ، احتراز من وجوب النفقة للقريب والزوجة فانه معلق بشرط .

فرع الما قال لغيره فى البحر عند هيجان الموج وخوف الغرق: ألق متاعك فى البحر وعلى ضمانه فألقاه وجب على المستدعى ضمانه • وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب •

دليلنا أنه استدعاء اتلاف ملك لغرض صحيح فصح ، كما لو قال : طلق امرأتك بمائة درهم على وكان الغرض صحيحاً لحسم نزاع أو درء مضارة صح الضمان ، وكذا لو قال : اعتق عبدك بمائة على فان ذلك غرض صحيح لأن فيه فكاكا لآدمى من الرق وهو قربة الى الله تعالى ومقصد من مقاصد الشريعة السمحة .

فان قال لرجل بع عبدك من زيد بألف وعلى خمسهائة فباعه ، قال الصيدلانى : وقاله فى العقد فهل يصح العقد ؟ فيه وجهان لأبى العباس بن سريج (أحدهما) يصح البيع ويستحق البائع على المشترى خمسمائة وعلى المستدعى خمسمائة ، لأنه مال بذله فى مقابلة ازالة ملكه فيصح (والثانى) لا يصح ولا يستحق على الباذل شيئاً لأن الثمن يجب أن يكون جميعه على المشترى ، فاذا شرط بعضه على غيره لم يصح .

واذا قال : بع سيارتك من فلان بألف على ان أذن منه خمسمائة _ جاز و بنظر ـ فان ضمن قبل المبيع ـ لم يلزمه ، لأنه ضامن قبل الوجوب ، وان ضمنه بعده لزمه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويجوز أن يضمن الدين الحال الى اجل لانه رفق ومعسروف فكان على حسب ما بدخل فيه وهل يجوز أن يضمن المؤجل حالا ? فيه وجهان :

(احدهما) يجوز ، كما يجوز ان يضمن المال مؤجلا .

(والثاني) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنه ، فلا يجوز ان يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن الى أجل معلوم صح الضمان وكان معجلا على المضمون ، مؤجلا على الضامن ، لأن الضمان رفق ومعروف ، فكان على حسب الشرط ، وكذلك اذا كان الدين مؤجلا الى شهر فضمنه عنه ضامن مؤجلا الى شهرين كان مؤجلا على المضمون عنه الى شهر وعلى الضامن الى شهرين ، فان قيل: فعندكم الدين الحال لا يتأجل فكيف تأجل على هذا الضامن و

فالجواب: أن الدين لم يثبت على الضامن حالا _ وانما ثبت عليه مؤجلا، والدين يتأجل فى ابتداء ثبوته ، وان كان الدين على رجل مؤجلا فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا على من هو عليه الى شهرين فضمنه عنه ضامن الى شهر ففيه ثلاثة أوجه حكاها المحاملي وابن الصباغ:

(أحدها) يصح الضمان ويلزم الضامن تعجيل الدين دون المضمون عنه، لأنه ضمن له ديناً بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا .

(والثاني) لا يصح الضمان ، لأن الضامن فرع للمضمون عنه ، فلا يجوز أن يستحق مطالبة الضامن دون المضمون عنه .

(والثالث) يصح الضمان ولا يلزمه التعجيل كأصله •

أذا ثبت هذأ فضمن الحال مؤجلا فمات الضامن ، حل عليه الدين ووجب دفع ذلك من تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الأجل • وقال زفر : يرجعون عليه فى الحال ، لأنه أدخله فى ذلك مع علمه أنه يحل بموته •

دليلنا: أن المضمون عنه لم يأذن فى الضمان عنه الا الى أجل ؛ فلا يستحق الرجوع عليه فى الحال • وان مات المضمون عنه _ فان اختار المضمون له الرجوع على الضامن لم يطالبه قبل حلول الأجل ، وان اختار المطالبة من تركة المضمون عنه كان له ذلك فى الحال وبه قال أحمد وأصحابه •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيسسار لدفع الفين وطلب الحظ والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مفيسون ، وأنه لاحظ له في العقد ، ولهذا يقال الكفالة أولها ندامة ، وأوسطها ملامة ، وآخرها غرامة) .

الشرح قوله: الكفالة أولها النج لعلها من الكلام الذي يعبر به الانسان المكروث بسبب قيامه بالمعونة والرفق لمن لا وفاء عنده ، وليس هذا الكلام على اطلاقه بصحيح .

أما أحكام الفصل فانه لا يجوز شرط الخيار فى الضمان، فاذا شرط فيه أبطله •

لأن الخيار يراد لطالب الحظ • والضامن يعلم أنه مغبون لا من جهـة المال بل من جهـ المال بل من جهـ المال بل من جهـ والهذا يقال : الكفالة أولهـ اندامة ، وأوسـ طها ملامة وآخرها غرامة ، وإذا ثبت أنه لا وجه لشرط الخيار فيه • قلنا عقـ د لا يدخله خيار الشرط فأبطله كالصرف والسلم •

فرع في مذاهب العلماء • ينضح مما سبق أنه لا يدخسل الضمان والكفالة خيار لأن الحيار جعل ليعرف ما فيه الحظ والضمين والكفيل على بصيرة أنه لا حظ لهما ، ولأنه عقد لا يفتقر الى القبول فلم يدخله خيار كالنذر وبهذا قال أبو حتيفة وأحمد قال في المعنى من الحنابلة : ولا نعلم عن أحد خلافهم والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويبطل بالشروط المفاسدة ، لأنه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشرط المفاسد كالبيع ، وان شرط ضمانا فاسدا في عقد بيع فهل يبط للمن البيع ؟ فيه قولان كالقولين في الرهن الفاسد اذا شرطه في البيع ، وقد بينا وجه القولين في الرهن) .

الشرح الأحكام: يبطل الضمان بالشروط الفاسدة، لأنه عقد

يبطل بجهالة المال فبطل بالشروط الفاسدة كالبيع ، وفيه احتراز من الوصية ، فان قال : بعتك سيارتي بألف على أن يضمن لى فلان عليك على أنه بالخيار ، فهذا شرط يفسد الضمان ، وهل يفسد البيع فى السيارة بذلك ؟ فيه قولان كالقولين فيمن شرط رهنا فاسدا فى بيع ، وقد سبق توجيههما فى الرهن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ولا يسقط عن المضمون عنه ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال ((توفي رجل منا فاتينا النبي صلى الله عليه وسلم ليصلى عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو فتادة ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟) قال : ((انما مات أمس ثم اعاد عليه بالفد ؛ قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه جلده)) ولانه وثيقة بدين في الذمة فلا يسقط الدين عن النمسة كالرهسن ، ويجوز للمضمون له مطالبة الفسامن والمضمون عنه ، لأن الدين ثابت في ذمتهما فكان له مطالبتهما ، فان ضمن عن الضامن ثالث جاز لانه ضمان دين ثابت فجزز كالضمان الأول ، وان ضمن المضسمون عنه عن الضامن لم يجز لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فلا يجوز أن يصبير الأصل فرعا والفرع أصلا ، ولأنه يضمن ما في ذمته ولانه لا فائدة في ضمانه وهو ثابت في ذمته) .

الشرح حديث جابر رضى الله عنه ولفظه « توفى رجل فعسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم فقلنا : تصلى عليه و فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة، فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على " ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : قد أوفى الله حق الغريم وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم • فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ انما مات أمس • قال فعاد اليه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم الآن بردت عليه جلده » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى وصححه ابن حبان والحاكم •

وفى قوله « أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم » زاد الحاكم « ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبربل عليه السلام » قوله « فانصرف » لفظ البخارى فى حديث أبى هريرة : فقال النبى صلى الله عليه وسلم « صلوا على صاحبكم » •

قال الحافظ في التلخيص : حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليصلى عليها فقال : هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا : نعم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال تخصلي عليه صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع مطولا ، وفيه « أن الدين كان ثلاثة دنانير » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث جابر وفيه: «أن الدين كان دينارين » وزاد أحمد والدارقطني والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما قضى دينه : «الآن بردت عليـــه جلده » وفي رواية « قبره » ورواه النسائي والترمذي وصححه من حديث أبي قتادة بدون تعيين الدين، وابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديثه بتعيينه: سبعة عشر درهما ، وفى رواية لأبن حبان: ثمانية عشر ، وروى ابن حبان أيضا من حديث أبي قتادة : « أن الدين كان دينارين » وروى فى ثقاته من حديث أبي أمامة نحو ذلك، وأبهم القائل قال: « فقام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه » قوله. انه لما ضمن أبو قتادة عن الميت قال النبي صلى الله عليه وسلم « هما عليك حق الغريم وبرىء الميت ؟ وقال : نعم فصلى عليه » رواه الدارقطني بنحوه والبيهقي بلفظه وفي آخره عنده « الآن بردت عليه جلده » ثم قال : ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسلام فلما فتح الله الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ •

قلت: وفى حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ما يعضد حديث أبى قتادة ويشهد له: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم: هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان • قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم أقبل على على "وقال: جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » رواه الدارقطنى والبيهقى من طرق بأسانيد ضعيفة ، وفى آخره «ما من مسلم فك رهان آخيه الا فك الله طرق بأسانيد ضعيفة ، وفى آخره «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله

رهانه يوم القيامة » وفى جميعها « أن الدين كان دينارين » وفيه زيادة فقــال بعضهم : « هذا لعلى خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال : للمسلمين عامة » •

أما الأحكام فانه اذا ضمن عن غيره دينا تعلق الدين بذمة الضامن ولا يبرأ المضمون عنه بالضمان وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم • وقال ابن أبى ليلى وابن شبرمة وداود ، وأبو ثور : تبرأ ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى دمة الضامن ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه : «حق الغريم عليك والميت منه برىء ؟ قال نعم » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : «فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » ودليلنا ما روى جابر رضى الله عنه الحديث الذى سقناه وفيه «الآن بردت عليه جلده » فلو كان قد تحول الدين عن المضمون عنه بالضمان لكان قد برد جلده بالضمان ، ولأن الضمان وثيقة بدين ، فلم يتحول الى الوثيقة ويسقط عن الذمة كالرهن والشهادة •

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه « والميت منه برىء؟ » يريد به من الرجوع فى تركته • وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » أراد به لامتناعه صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه لأجل ما عليه من الدين فلماضمنهما عنه فك رهانه لصلاة النبى صلى الله عليه وسلم لأن صلاته رحمة •

اذا ثبت هذا فيجوز للمضمون له مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه • دليلنا أن الحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فكان له مطالبة كل واحد منهما كالضامنين •

فسرع قال العمراني في البيان: فان ضمن عن الضامن ضامن أجنبي صح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول، وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضمانه، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة، ولا فائدة في هذا الضمان لأن الحق ثابت في ذمته قبل الضمان، ولأن الضامن فرع المضمون عنه فلا يجوز أن ينقلب الأصل فرعا والفرع أصلا، اه،

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان ضمن عن رجل ديناً بغير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصه وان ضمن باذنه فلم يلزمه تخليصه وان ضمن باذنه نظرت وان طالبه صاحب الحق جاز له مطالبته بتخليصه وانه اذا جازان يغرمه اذا غيرم جازان يطالبه بما طولب وان لم يطالب ففيه وجهان (احدهما): له أن يطالبه والنه شغل ذمته بالدين باذنه فجاز له المطالبة بتفريغ ذمته والتاني الله أعاره عينا ليرهنها فرهنها (والثاني): ليس له وهو الصحيح وانه لم يغرمه قبل أن يغرم لم يطالبه قبل أن يطالب ويخالف اذا أعاره عينا ليرهنها فرهنها فرهنها والمنع من التصرف فيها ولا ضرر ليه فيها فرهنها دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال خذ هذا بدلا عما يجب لك بالقضاء وفيه وجهان:

(أحدهما) يملكه ، لأن الرجوع يتعلق بسببين : الضمان والفرم ، وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر ، كاخراج الزكاة قبل الحول ، واخراج الكفارة قبل الحنث ، فأن قضى عنه الدين استقر ملكه على ما قبض ، وأن أبرىء من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ . كما يجب رد ما عجل من الزكاة أذا هلك النصاب قبل الحول .

(والثاني) لا يملك لانه اخذه بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه ، كمسا لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، فان هلك ضــمنه لانه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع) .

الشعرح الأحكام: اذا ضمن الرجل ديناً عن رجل آخر بغير اذنه لم يكن للضامن مطالبة المضمون عنه بتخليص ذمته لأنه لم يدخل فيه باذنه فلزمه تخليصه ، وان ضمن عنه باذنه ، فان طالب المضمون له الضامن بالحق كان للضامن أن يطالب المضمون عنه بتخليصه لأنه دخل في الضمان بادنه وان لم يطالب المضمون له الضامن فهل للضامن أن يطالب عنه ؟ قال الشيخ أبدو حامد: نظرت فان قال: أعطني المال الذي ضمنته عنك ليكون عندي حتى اذا طالبني المضمون له أعطيته ذلك ، لم يكن له ذلك ، لأنه لم يغرم ه

وان قال: خلصنى من حق المضمون له وفك ذمتى من حقه ، كما أوقعتنى فيه فهل له ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه لزمه هذا الحق من جهته وبأمره فكان له مطالبته بتخليصه كما لو استعار كتابا ليرهنه فرهنه فللمعير أن يطالب المستعير بقضاء الدين وفك الرهن عن الكتاب ، (والثانى) ليس له

ذلك ، لأنه اذا لم يطالبه المضمون له ، فلا ضرر عليه فى كون الحق فى ذمته ، فلم يكن له مطالبته بذلك ، ويفارق الكتاب المرهون لأن على صاحب الكتاب بقع الضرر فى كون الكتاب مرهونا .

قال المسعودى : وأصل هذين الوجهين ما قال ابن سريج : هل ينعقب لا بين الضامن والمضمون عنه حكم بنفس الضمان ؟ على قولين • ولهذا خمس فوائد : (احداهن) هذه المسألة المتقدمة •

(الثانية) اذا دفع المضمون عنه الى الضامن مال الضمان عوضاً عما ميغرم فهل يملكه الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يملكه لأن الرجوع يتعلق بسببين بالضمان والغرم، وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر، كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول؛ فعلى هذا اذا قضى الحق استقر ملكه على ما قبض، واذ أبرأه من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ .

(الثانى) لا يملك ما قبض لأنه أخذه بدلا عما يجب فى الثانى فلا يملكه، كما لو دفع اليه شيئًا عن بيع لم يعقد ، فعلى هـذا يجب رده ، وان تلف صمنه لأنه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع .

(الفائدة الثالثة) لو أبرأ الضامن المضمون عنه عما سيغرم ، هل يصح ؟ على الوجهين .

(الفائدة الرابعة) لو ضمن الضامن ضامن عن المضمون عنه ؛ هل يصح ؟ فيه وجهان وعلى قياس هذا اذا رهن المضمون عنه الضامن بما ضمن عنه . هل يصح ؟ على الوجهين .

(الفائدة الخامسة) لو ضمن فى الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عنه ضامناً معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين •

وعلى قياس هذا اذا ضمن عنه باذنه بشرط أن يرهنه رهنا معلوما هـــل يصح ؟ على الوجهين ، والله تعالى الموفق للصواب •

ف مذاهب العلماء قال الأمام أبو جعفر الطحاوى في

مختصره: ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب في قول أبى حنيفة الا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل بها له كان ذلك من الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بذلك الا في خصلة واحدة فان أبا حنيفة كان يجيز الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له وهي أن يحضر رجلا الوفاة فيقول لورثته ان على ديونا فاضمنوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يموت الذي هي عليه لهم فيكون الضمان عنده بذلك جائزا استحسانا وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يجيزان الضمان والكفالة والحمالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له وميع ما ذكرنا قال الطحاوى: وبه نأخذ ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان قبض المضمون له الحق من المضمون عنه ، برىء الضامن لأنه وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن ، وان قبضه من الضامن برىء المضمون عنه ، لأنه استوفى الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الدين ، ثمن الرهن ، وان أبرىء المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضامن وثيقة بالدين ، فاذا أبرىء من عليه الدين انحلت الوثيقة ، كما يتحل الرهن اذا أبرىء الراهن من الدين ، وان أبرىء المضامن لم يبرا المضمون عنه لأن ابراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ؛ فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ عنه لأن ابراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ؛ فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ الرهن) .

الشرح الأحكام: اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء الضامن، لأن الضمان وثيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق، كما لو استوفى المرتهن الحق من غير الرهن فان قبض الحق من الضامن برىء المضمون عنه لأنه قبض الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الحق كالمرتهن اذا استوفى حقه من ثمن الرهن ، وان أبرأ المضمون له المضمون عنه ، برىء المضمون عنه وبرىء الضامن ، لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فاذا برىء الأصل برىء الفرع .

وان أبرأ الضامن برىء الضامن ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن ادا أسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ • قال المسعودى : وان قال المضمون له

للضامن : وهبت الحق منك ، أو تصدقت به عليك كان ابراء منه للضامن ، وقال أبو حنيفة : يكون كما لو استوفى منه الحق ،

دليلنا أن الاستيفاء منه هو أن يغرم الضامن ولم يغرم شيئا هنا .

فسرع وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثانى ثالث ثم رابع عن الثالث صح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من أحدهم برىء الجميع ، لأنه قد استوفى حقه ، وان أبرأ المضمون له المضمون أولا برئوا جميعا ، وان أبرأ أحد الضمناء برىء وبرىء فرعه وفرع فرعه ، ولا يبرأ أصله ، لما ذكرناه فى المسألة قبلها ، ولأنه وثيقة انحلت من غير استيفاء الدين منها فلم تبرأ ذمة الأصل كالرهن اذا انفسخ من غير استيفائه ، وأى الضامنين قضى الحق برىء الباقون من المضمون له لأنه حق واحد ، وبهذا كله قال أصحاب أحمد والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان قضى الضامن الدين نظرت ، فان ضمن باذن المسلمون عنه وقضى باذنه رجع عليه ، لانه أذن له في الضمان والقضاء ، وأن ضمن بغير اذنه وقضى بفير اذنه لم يرجع لانه تبرع بالقضاء فلم يرجع ، وأن ضمن بغير اذنه وقضى باذنه ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : يرجع لانه قضى باذنه (والثانى) لا يرجع وهو المذهب ، لانه لرمه بغير اذنه فلم يؤثر اذنه في قضائه ، وأن ضمن باذنه وقضى بغير اذنه فالمنصوص أنه يرجع عليه ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، لانه اشتغلت ذمته بالدين باذنه فاذا استوفى منه رجع ، كما لو أعاره مالا فرهنه في دينه وبيع في الدين ،

وقال أبو اسحاق: ان امكنه ان يستاذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره وان لم يمكنه رجع لأنه قضاه بفير اختياره وان أحاله الضامن على رجل له عليه دين برئت ذمة المضمون عنه ، لأن الحوالة بيع فصار كما لو اعطاه عسن الدين عوضاً ، وان أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا: يصح برىء الضامن ، لأن بالحوالة تحول ما ضمن ، ولا يرجع على المضمون عنه لأنه لم يفرم ، فان قبضه منه ثم وهبه له ، فهل يرجع على الضامن ؟ فيه وجهان بناء على القولين في المرأة اذا وهبت الصداق من الزوج ثم طلقها قبل الدخول ،

(فصل) وان دفع الضامن الى المضمون له ثوباً عن الدين في موضع

يثبت له الرجوع رجع باقل الأمرين من قيمة الثوب أو قدر الدين ، فأن كان فيمة الثوب عشرة واندين عشرين لم يرجع بما زاد على الفشرة ، لانه لم يفرم ، وأن كان قيمة الثوب عشرين والدين عشرة لم يرجع بما زاد على الفسرة دنه تبرع بما زاد فلا يرجع به ، وأن كان الدين الذي ضمنه مؤجلا فعجل قضاءه م يرجع به قبل المحل لانه تبرع بالتعجيل) .

أَسْتُوع الأحكام: اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه و فيه أربع مسائل:

(الأولى) ان قال: اضمن عنى هذا الدين أو أنفذ عنى رجع عليه ، وان قال: اضمن هذا الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا أن يكون بينهما خلطة ، مثل أن كان يودع أحدهما الآخر أو يستقرض أحدهما من الآخر ، أو يكون ذا قرابة أو مصاهرة فالاستحسان أن يرجع عليه .

لأنه ضمن عنه بأمره ، وقضى عنه بأمره ، فرجع عليه ، كمـــا لو قال اضمن عنى أو كان بينهما قرابة .

(الثانية) أن يضمن عنه بغير أمره ويقضى عنه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : له أن يرجع .

دليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلى على من عليه دين ، وقد ضمن على وأبو قتادة عن الميتين بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم بغير اذبهما فصلى عليهما النبى صلى الله عليه وسلم ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى قتادة « الآن بردت عليه جلده » فلو كان اذا قضى عنه يستحق عليه الرجوع لم يبرد عليه جلده ، ولأنه ضمن عنه بغير اذنه وقضى عنه بغير اذنه فلم يرجع ، كما لو علف دوابه أو أطعم خادمه .

(الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه نم قضى باذنه فهل يرجع عليه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه وهو المذهب ، لأنه لزمه بغير اذنه وأمره بالقضاء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان (والثانى) يرجع عليه لأنه أدى عنه بأمره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه ، وأصل هذين الوجهين من قال لغيره: اقض

عنى دينى ، فقضى عنه فهل له أن يرجع عليه ؟ فيه وجهان • قال المسعودى والصيمرى : الا أن الأصح ههنا أن يرجع ، والأصح فى الأولى أن لا يرجع ، والفرق بينهما أن فى الضمان وجب فى ذمته بغير اذنه ، وفى القضاء لم يتعلق الحق بذمته ، بل حصل القضاء باذنه • وان قال : اقض الدين ولم يقل : عنى فان قلنا : لا يرجع عليه فها هنا أولى أن لا يرجع ، وان قلنا هناك : يرجع فها هنا فيه وجهان حكاهما الصيمرى الصحيح لا يرجع •

وان قال: اقض عنى دينى لترجع على فقضى عنه رجع عليه وجها واحداً لقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » وان قال اقض عنن فلان دينه فقضى عنه ، قال المسعودى : لم يرجع عليه وجها واحداً لأنه لا غرض عليه في ذلك .

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره، فهل له أن يرجع عليه عيد ثلاثة أوجه _ حكاها الشيخ أبو حامد: (أحدها) يرجع عليه وهو المدهب، لأنه دين لازم باذنه ، فرجع عليه كسا لو ضمن باذنه وقضى باذنه (والثانى) لا يرجع عليه لأنه أسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان كما لو ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان كان الضامن مضطرا الى القضاء مثل أن طالبه المضمون له والمضمون عنه عائب أو حاضر معسر فقضى المضمون له رجع الضامن لأنه مضطر الى القضاء وان كان غير مضطر الى القضاء ، مثل أن كان المضمون عنه حاضراً موسراً موسراً موضع ثبت للضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامن الرجوع على المضمون له بالحق على من له عليه دين فانه يرجع على المضمون عنه في الحال، الحوالة كالقبض ،

وان أحاله على من لاحق له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : يصبح برىء الضامن والمضمون عنه ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بشىء فى الحال لأنه لم يغرم شيئاً ، فان قبض المحتال من المحال عليه ورجع المحال عليه على الضامن رجع الضامن على المضمون عنه ، وان أبرأ المحتال المحال

عليه من مال الحوالة لم يرجع المحال عليه على المحيل وهو الضامن بشيء ، ولم يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يغرم واحد منهما شيئاً ، وان قبض المحتال الحق من المحال عليه ثم وهبه منه ؛ أو قبض المضمون له الحق من الضامن ثم وهبه منه فهل لهما الرجوع ؟ فيه وجهان ، بناء على القولين في المرأة اذا وهبت صداقها من الزوج ثم طلقها قبل الدخول .

فرع اذا كان لرجل على رجلين ألف دينار على كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض من أحدهما ألفا برئا جميعاً ، وكان للدافع أن يرجع على صاحبه بخمسمائة ان ضمن باذنه وقضى باذنه ، وان قبض من أحدهما خمسمائة ، فان قال الدافع : خذها عن التي على "لك أصلا لم يرجع الدافع على صاحبه بشيء ، وان قال : خذها عن التي ضمنت برئا منها وكان رجوعه على صاحبه على ما مضى ،

وان دفعها اليه وأطلق ، فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع دفعتها وعينتها عن التى ضمنتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التى هى أصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم بقوله ونيته وان اتفقا أنه لم يعينها عن أحدهما ولا نواها ؛ ثم اختلفا فى جهة صرفها ، ففيه وجهان .

- (أحدهما) يصرف اليهما نصفين .
- (والثانى) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء ، وقد مضى دليل الوجهين في الرهن ، وان أبرأه المضمون له عن خمسمائة واختلفا فيما وقعت عليه البراءة ، ففي هذه المسائل القول قول المضمون له فيما أبرأ عنه اذا اختلف في تعيينه أو نيته وان أطلق ففيه وجهان (أحدهما) ينصرف اليهما (والثانى) يعينه المضمون له فيما شاء ،

فرع اذا ضمن عن غيره ألف درهم • قال العمراني في البيان: وكانت هذه الألف مكسرة فدفع اليه ألفاً صحاحاً في موضع يثبت له الرجوع على المضمون عنه فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطوع بتسليمها وانما يرجع بالمكسرة ، قال : وان ضمن عنه ألف درهم صحاحا فدفع ألفاً مكسرة لم يرجع الا بالمكسرة لأنه لم يغرم غيرها ، وان صالح الضامن عن الألف على ثوب ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو المشهور أنه يرجع على المضمون عنه بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو الألف ، لأنه ان كانت قيمة الثوب أقل لم يرجع بما زاد عليه لأنه لم يغرم غير ذلك ، وان كانت قيمة الثوب أكثر من الألف لم يرجع بمازاد على الألف لأنه منطوع بالزيادة عليه ،

(والوجه الثانى) حكاه المسعودى والشيخ أبو نصر المربودى أنه يرجع بالألف وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، كما لو اشترى رجل شقصا بألف ثم أعطاه عن الألف ثوباً يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشفيع بألف .

وأما اذا صالح الضامن المضمون له عن الألف على خمسمائة ؛ وقلنا : يصح ، فان الضامن والمضمون عنه يسقط عنهما الألف كما لو أخذ بالألف ثوبا يساوى خمسمائة ، قال المسعودى : ولا يرجع الضامن على المضمون عنه الا بخمسمائة وجها واحداً ، لأنه لم يغرم غيرها .

فسرع اذا كان على مسلم لذمى ألف درهم فضمن عنه ذمى ، ثم ان الضامن صالح المضمون له عن الدين الذى ضمنه على المسلم على خمر أو خنزير • فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يصح ولا يبرأ واحد منهما عن حق المضمون له لأنه متصل بحق المسلم .

(والثانى) يصح لأن المعاملة بين ذمتين، فاذا قلنا بهذا فبماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان قلنا انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين، لم يرجع ها هنا بشيء، وان قلنا: يرجع بالألف رجع ها هنا فيها أيضاً .

فرع اذا ضمن غيره ديناً مؤجلاً باذنه ثم ان الضامن عجـــل الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجــل

لتطوعه بالتأجيل ، فاذا ضمن رجل صداق امرأة فأداه اليها الضامن فارتدت قبل الدخول سقط مهرها .

قال المسعودى : وترد المرأة ما قبضت من الصداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن •

فرع ادا ضمن رجل عن غيره ألف درهم باذنه ، ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وأنكر المضمون له ذلك ولم يكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض ، فاذا حلف كان له أن يطالب أيهما شاء ، لأن حقه ثابت فى ذمتهما ، فان أخذ الألف من المضمون عنه برئت ذمته و دمة الضامن وهل للضامن أن يرجع بالألف الأولى على المضمون عنه ؟ لا يخلو اما أن يكون دفع بغير محضر المضمون او بمحضره فان دفع بغير محضره فلا يخلو اما أن يشهد على الدفع أو لم يشهد بمعنى الدفع ، فان لم يشهد على الدفع ، فان لم يشهد على الدفع ، فان الم يشهد دفع ، فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ .

(أحدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة: انه يرجع عليه لأنه قد صدقه أنه أبرأ ذمته بدفع الألف فكان له الرجوع عليه • كما لو كان دفع بحضرته •

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه لا يرجع عليه بشىء وهو المشهور ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى غيره ، لأنه يقول : ان دفعت فلم تدفع دفعاً يبرئنى من حقه ، لانك لم تسقط عنى بذلك المطالبة ، فلم تستحق على بذلك رجوعا .

قال صاحب البيان: ويخالف اذا كان بحضرته ، فان المفرط هو للمضمون عنه ، وان كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ، ان قلنا: لو صدقه كان له الرجوع كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا لو صدقه لا رجوع له عليه ، فلا يمين عليه ،

وان اختار المضمون له آن يرجع على الضامن فيرجع عليـــه برئت ذمة

المضمون عنه والضامن ، وهل للضامن أن يرجع عن المضمون عنه اذا صدقه في دفع الأولة ، أن قلنا بقول أبى على بن أبى هريرة أن للضامن أن يرجم بالأولة على المضمون عنه اذا رجع المضمون له على المضمون عنه رجع الضامن ههنا بالألف الأولة على المضمون عنه ، ولا يرجع عليه بالثانية لأنه يعتسرف أن المضمون له ظلم بأخذها فلا يرجع بها على غير من ظلمه ،

وان قلنا بالشهود وأنه لا يرجع عليه في الأولة فهل يرجع ها هنا بشيء ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباع: (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء وأما الأولة فقد ذكرنا الدليل عليها وأما الثانية فلا يرجع بها الأنه يعترف أن المضمون له ظلم بأخذها الله يرجع بها على غير من ظلمه (والثاني) يرجع عليه اولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره الأنه قد أبرأ المضمون عنه بدفعه عنه ظاهرا وباطنا فكان له الرجوع عليه كما لو دفع بالبينة افاذا قلنا بهذا فبأيتهما يرجع ؟ فيه ثلاثة أوجه:

(احدها) وهو قول أبى حامد الاسفرايينى أنه يرجع عليه بالثانية ، لأن المطالبة عن المضمون عنه سقطت بها فى الظاهر •

(والثاني) يرجع بالأولة لأن براءة الذمة حصلت بها في الباطن •

(والثالث) وهو قول ابن الصباغ: أنه يرجع بأقلهما لأنه ان كان قد ادعى أنه دفع فى المرة الأولة ثوباً قيمته دون الألف وفى الثانية دفع الألف، فقد أقر بأن الثانية ظلمه بها المضمون له فلا يرجع بها على غير من ظلمه، وان كان يدعى أنه دفع فى المرة الأولة ألف درهم، وفى المرة الثانية ثوباً قيمت دون الألف لم يرجع الا بقيمة الثوب، لأنه لم يستحق الرجوع بالأولة فلم يستحق الا قيمة الثوب، فإن كان الضامن حين دفع الألف الأولة بغير محضر المضمون عنه قد أشهد على الدفع، فإن كانت البينة قائمة حكم على المضمون له ولم يقبل يمينه ويكون للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان كانت البينة غيرقائمة وصدقه المضمون له أنه قد دفع وأشهد نظرت، ذان كان قد أشهد شاهدين عدلين الا أنهما غابا أو ماتا أو فسقافان المضمون له اذا حلف كان له أن يرجع على أيهما شاء ، فان رجع على المضمون عنه ، كان للضامن أن يرجع أيضاً على المضمون عنه بالألف التي قد دفعها عنه ، لأنه قد اعترف أنه دفع عنه دفعاً يبرئه ولا صنع له فى تعدر الشهادة ، وان رجع المضمون له على الضامن لم يرجع بالثانية لأنه ظلمه بها ، وانما يرجع بالأولة لما ذكرناه ، وان أشهد شاهدين كافرين أو فاسقين ظاهرى الفسق فهو كما لو لم يشهد ، هل له أن يرجع على المضمون عنه ؟ على الوجهين ، اذا صدقه على الدفع ولم يشهد على ما مضى فى الأولة من التفريع ،

وان أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ثم بان أنهما كانا فاسقين ففيه وجهان :

(أحدهما) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفرط فى الاشهاد ، وليس عليه المعرفة فى الباطن ، فعلى هذا حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا .

(والثانى) حكمه حكم ما لو لم يشهد لأنه أشهد من لا يثبت الحقوق شهادته وان أشهد شاهدا واحدا عدلا حرا ، فان كان موجودا حلف معه ، وكان كما لو أشهد عدلين وحكم بشهادتهما ، وان كان ميثاً أو غائباً أو طرا الفسق عليه ، فهيه وجهان : (أحدهما) حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجته ، وانما عدمت كالشاهدين .

(والثاني) حكمه حكم ما لو لم يشهد ، لأنه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف في قبولها ، فهو كما لو لم يشهد .

وأما اذا دفع الضامن الألف الأولة بمحضر من المضمون عنه ؛ فان أشهد على الدفع فان كانت البينة قائمة أقامها وحكم بها ، وان كانت غير قائمة فعلى ما مضى وان لم يشهد فحلف المضمون له رجع على من يشاء منهما ، وهل للضامن أن يرجع على المضمون عنه ؟ فيه وجهان • من أصحابنا من فال : حكمه حكم ما لو لم يشهد ، فكان الدفع بعين المضمون عنه ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه • لانه فرط فى ترك الاشهاد فصار كما لو دفع فى عين المضمون عنه • لانه فرط فى ترك الاشهاد فصار كما لو دفع فى عين المضمون عنه •

(والثاني) وهو المنصوص أنه يرجع عليه ، لأن المفرط في ترك الاشهاد هو المضمون عنه .

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له، والمضمون عنه ولم تكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، فأن لم يحلف ردت اليمين على الضامن ، فأن حلف بنينا على القولين فى يمين المدعى مع نكول المدعى عليه و فأن قلنا : أنه كالبينة برىء الضامن والمضمون عنه من دين المضمون له و كأن للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان قلنا: ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كاقرار المدعى عليه ، فهو كما لو صدق المضمون له الضامن على الدفع ، وأنكر المضمون عنه الدفع ، فانه لا مطالبة للمضمون له على أحدهما ، لأنه قد استقر باستيفاء الحق .

وهل للضامن أن يرجع بشىء على المضمون عنه ؟ فيه وجهان لأبى العباس ابن سريج (أحدهما) القول قول المضمون عنه مع يمينه ، ولا يرجع الضامن عليه بشىء ، لأن الضامن يدعى القضاء ليرجع ، فلن يقبل ، لأن الأصل عدمه ، والمضمون له يشهد على فعل تفسه فلم يقبل ، (والثاني) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأن قبض المضمون له يثبت مرة بالبينة ومرة بالاقرار ، وله تبارك ولو ثبت القبض بالبينة لرجع عليه ، وكذلك اذا ثبت بالاقرار ، والله تبارك وتعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصع ضمان الدرك على المنصوص ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لأنه ضمان ما يستحق من البيع ، وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحداً ، لأن الحاجة داعية اليه لأنه يسلم الثمن ولا يأمن أن يستحق عليه المبيع ، ولا يمكنه أن يأخذ على الثمن رهناً ، لأن البائع لا يعطيه مع المبيع رهناً ولا يمكنه أن يستوثق بالشهادة ، لانه قد يفلس البائع فلا تنفعه الشهادة ، فلم يبق ما يستوثق به غير الضمان ، ولا يمكن أن يجعل القدر الذي يستحق معلوما فعفى عن الجهالة فيه ، كما عفى عن الجهل باسلس الحيطان ، ويخالف ضمان المجهول لأنه يمكنه أن يعلم قدر الدين ثم يضمنه ، وفي وقت ضمانه وجهان :

(أحدهما) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ؛ وضمان ما لم يجب لا يصح .

(والثانى) يصح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان فى عقد البيع فجاز قبل قبض الثمن ، وان اشترى جارية وضمن دركها فخرج بمضها مستحقاً - فان قلنا ان البيع يصح في الباقى - رجع بثمن ما استحق ، وهل يرجع وان قلنا يبطل البيع في الجميع رجع على الضامن بثمن ما استحق ، وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يرجع عليه ، لأنه بطل البيع فيه لأجل الاستحقاق ، فضمهن كالستحق .

(والتسانى) لا يرجع لأنه لم يضمن الاما يستحق فلم يضمن ما سسواه ، وان ضمن الدرك فوجد بالمبيع عيباً فرده فهل يرجع على الضامن بالثمن ؟ فيه وجهان:

(احدهما) لا يرجع ، وهو قول الزني وأبي العباس ، لانه زال ملكه عنه بأس حادث فلم يرجع عليه بالثمن ، كما لو كان شقصا فاخذه الشيفيع .

(والثاني) يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى قارن العقب ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقاً ، وان وجد به العيب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بارش العيب ؟ على ما ذكرناه من الوجهين) .

الشرح قوله « الدرك » التبعة بفتح الراء وسكونها ، قال في الصحاح : يقال ما لحقك من درك فعلى خلاصه .

أما الأحكام فانه بصح ضان العقد على المنصوص فى الأم ، وهو آن يسترى رجل عيناً بثمن فى ذمته فيضمن رجل عن البائع الثمن ان خسرح المبيع مستحقا ، وخرج أبو العباس بن سريج قولا آخر أنه لا يصح ، وبه قال ابن القاص ، لأنه ضمان ما لم يجب ، ولأنه ضمان مجهول لأنه لا يعلم هل يستحق المبيع أو بعضه ، والصحيح أنه يصح ، لأن البائع لا يعطيه مع المبيع رهنا ، والشهادة لا تفيد لأن البائع قد يفلس فلا تفيد الشهادة ، فلم يستق ما يستوثق المشترى به غير الضمان ، وأما قول ابن القاص : انه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول فغير صحيح ، لأنه ان لم يكن المبيع مستحقا فلا ضمان عبد وجويه ، وانما صح الضمان علم أصلا ، وان كان مستحقا فقد ضمن الحق بعد وجويه ، وانما صح الضمان هاهنا مع جهالة ما يستحقه المشترى لأن الحاجة تدعو الى ذلك ،

وقال أبو يوسف: اذا ضمن له العهد كان ضامنا لنكبات الابتياع وقال الماوردى فى الحاوى: وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار فى العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمن فانصرف الاطلاق اليه ، فاذا قلنا: يصحضمان العهد صح بعد قبض الثمن وجها واحداً ، لأنه ضمان الحق بعد وجوبه ، وهل يصح ضمانه قبل أن يقبض البائع الثمن ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح لأن الحاجة تدعو الى هذا الضمان قبل قبض الثمن كما تدعو اليه بعد قبضه (والثانى) ولم يذكر ابن الصباغ غيره أنه يصح لأنه ضمان الحق قبل وجوبه فلم يصح ولله يصح والله بعد قبضه وجوبه فلم يصح والله بعد قبضه وجوبه فلم يصح والله بعد قبل وجوبه فلم يصح والله بعد قبل وجوبه فلم يصح والله يذكر ابن الصباغ غيره أنه يصح والله فلم يصح والله الحق قبل وجوبه فلم يصح والله يصح والله يصح والله يصد والله يصح والله يصح والله يصح والله يصد والله يصد والله يصد والله يصد والله يشكر الله وجوبه فلم يصح والله يصد والله يصد والله يصد والله وجوبه فلم يصح والله وجوبه فلم يصح والله وجوبه فلم يصح والله وجوبه فلم يصح والله وحوبه فلم يصح والله وحوبه فلم يصح والله وحوبه فلم يصح والله وحوبه فلم يصح والله والله وحوبه فلم يصح والله والله والله والله والله والله وحوبه فلم يصح والله والله وحوبه فلم يصح والله والل

قال ابن الصباغ: وألفاظه أن يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه أو دركه أو يقول للمشترى: ضمنت خلاصك منه أو يقول: متى خرج البيع مستحق فقد ضمنت لك الثمن ، فان قال: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصبح لأن التقدير على ذلك متى خرج مستحقاً ، قال ابن سريج: لا يضمن درك المبيع الا أحمق ،

اذا ثبت هذا فانه أدا ضمن له عهدة دار اشتراها أو خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال يسلم اليه ، فتأول أصحابنا دلك تأويلين (أحدهما) أنه أراد خلاصك به (والثاني) أنه أراد وخلاصها ، وقد جاءت (أو) بمعنى الواو قال تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) () وقال تعالى : (ولا تطع منهم آتماً أو كفوراً) (٢) .

وأما (ما) فتكتب في الوثائق: ضمن فلان البائع لفلان بن فلان المسترى قيمة ما أحدث في المبيع من غراس أو بناء أو غير ذلك اذا خرج مستحقا وقال أصحابنا: فإن هذا ضمان باطل بلا خلاف على المذهب الأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، فإن قيد ذلك وقال: من درهم الى درهم لم يصح لأنه ضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب و

⁽١) الآية ١٤٧ من سيورة الصافات •

⁽٢) الآية ٢٤ من سورة الانسان •

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يصح ضمان هذا ، وقال الامام أبو جعفسر الطحاوى من أصحابه فى المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة فى دار ابتاعها فان أبا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال: ضمان العهدة عندى انما هو ضمان الصحيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان فى ذلك جائز وهو ضمان الدرك فى الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها، وبقيمة بناء ان كان أحدثه فيها قائمة على بائعه ، فاذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائعه ومن الضامن له العهدة على بائعه وبه نأخذ ،

قال محمد نجيب المطيعي بن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن بخيت غفر الله له ولآبائه: وضمان العهدة في كلام الطحاوي هو ضمان الصحيفة يعني ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به • فان ضمن خلاص المبيع أو ضمن قيمة ما يحدث في المبيع مسن بناء أو غراس ـ فان كان في غير عقد البيع نظرت فان أفرد ذلك عن ضمان العهدة لم يبطل البيع ولا ضمان العهدة ، بل يبطل ضمان خلاص المبيع وضلمان ما يحدث فيه من بناء أو غراس • وان قرنه مع ضمان العهدة بطل خلاص المبيع وما يحدث فيه ، وهل يبطل ضمان العهدة ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة •

وان شرط ذلك فى البيع بأن قال: بعنى هذه الأرض بمائة دينار بشرط ان يضمن لى فلان خلاصها وقيمة ما أحدثته فيها من بناء أو غراس اذا استحقت فقال: بعتك و أو كان هذا الشرط فى زمان الخيار فسد البيع لأنه بيع بشرط فاسد و قال الشيخ أبو حامد: ويجىء فيه قول آخر أنه لا يبطل البيع اذا شرط ضمان قيمة ما يحدث فى الأرض كما قلنا فيمن شرط رهنا فاسدا فى البيع ، والأول أصح و

فسرع المبيع على المضمون له وقد دفع الثمن الى البائع فالمشترى بالخيار ان شاء طالب البائع بالشمون له وقد دفع الثمن الى البائع فالمشترى بالخيار ان شاء طالب به الضامن ، وان خرج بعضه مستحقاً بطل البيع فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى

خرج منه مستحقاً ، وهل يبطل البيع فى الباقى ؟ فيه قولان ، فاذا قلنا : يبطل البيع أو قلنا : لا يبطل الا أن المشترى اختار فسنخ البيع فيه فهل للمشترى أن يرجع بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يرجع عليه ، لأنه ثبت له بسبب الاستحقاق .

(والثاني) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة ، ويفسخه المشترى .

وان وجد المسترى بالمبيع عيباً فرده فهل له أن يطالب الضامن بالنمن ؟ قال أصحابنا : ان قال الضامن : ضسمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع ، أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجد فيه ، فله أن يرجع بالثمن على الضامن وجها واحدا ، وكذلك ان حدث عند المشترى عيب وقد وجد به عيباً فله أن يرجع بالأرش على الضامن ، لأن ضمانه يقتضى ذلك .

وان ضمن درك المبيع أو عهدته لا غير ؛ فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن عقد البيم بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع .

(والثانى) لا يرجع به عليه بل يرجع به على البائع وهو قول المزنى وأبى العباس بن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن ، كما لو كان المبيع شقصاً فأخذه الشفيع .

فسرع فأن ضمن العهدة فبأن أن البيع كان باطلا بغير الاستحقاق فهل للمشترى أن يرجع بالثمن على الضامن ؟ فيه وجهان حكاهما في الابانة .

(أحدهما) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع ، فصار كما لو استحق • (والثانى) لا يرجع عليه به لأنه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دفع من الثمن ، فلم يرجع به على الضامن ، بخلاف ما لو استحق المبيع في يد البائع قبل القبض أو فسخ المبيع ، أو كان شقصاً فأخذه الشفيع بالشفعة ، فان المشترى لا يرجع بالثمن على الضامن ،

لأن الثمن رجع اليه بمعنى حادث بعد العقد ولم يضمن الضامن الا الثمن عند استحقاق المبيع وسيأتى لهذه الفروع مزيد فى فرع فى مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة فاشدد به يديك والله الموفق •

فسرع قال المسعودى: لو اشترى رجل شيئاً بثمن وسلمه وضمن رجل للبائع نقصان الوزن أو رداءة الثمن ، فخرج الثمن ناقصاً أو رديئاً أو معيباً فله آن يطالب الضامن بما نقص من الثمن ، وله أن يرد الردى، والمعيب على المشترى ويطالب الضامن بالثمن ، اهه .

فى مذهب أبى حنيفة فيما تقدم • قال الامام على بن محمد الاستبيجاني في شرح مختصر الطحاوي : ولو أن المشتري بني في الدار تم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بناءه فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً اذا سلم النقض إلى البائع ، وإن حبس النقض ولم يسلمه الى البائع لا يرجع عليه الا بالثمن خاصة • وروى عن أبى يوسف أنه قال : يرجع عليه بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً •قال الطحاوى : أن يأخذ بهما جميعـــا أيهما شاء أن شاء أخذهما من البائع وأن شاء أخذهما من الكفيل بالدرك ويرجع الكفيل على البائع ان كانت كفالته بأمره ، وجعل الطحاوي هذا غير سديد . وذكر محمد فى ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع خاصة ولم يؤاخذ بها الكفيل الخ ا هـ • وقال فى موضع آخر بعد هذا : وبيان ذلك أن من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن تمن ما بايعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما استهلك من ماله فان هذه الكفالة صحيحة ، وأن لم يكن الضمان ما ينافي الحال ، لأنه أضيف الى سبب مضمون به والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الايفاء ، فان قال الكفيل: ما بايعت ذلك في جميع ما بايعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال : الكفيل بثمن أول المبايعة ولا يؤاخه بثمن ما بايعه بعدها • ولو قال له : ما ذاب لك على أخذ من الناس فهو على " فانه لا يصح لجهالة المضمون عنه • وكذلك لو قال : ماذاب عليك لأحد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون عليه •

(فرع) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

(احداها): من ألفاظ هذا الضمان أن يقول للمشترى: ضمنت لك عهدته أو دركه ، أو خلاصك منه ، ولو قال: ضمنت لك خلاص المبيع ، لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه إذا استحق ، ولو ضمن عهدة الثمن وخلاص المبيع معاً لم يصح ضمان الخلاص ، وفى العهدة قولا الصفقة ، ولو شرط فى البيع كفيلا بخلاص المبيع بطل ، بخلاف ما لو شرط كفيلا بالثمن .

(الثانية): يشترط أن يكون قدر الثمن معلوماً للضامن ، فان لم يكن قدر الثمن في المرابحة معلوماً •

(الثالثة): يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج رأس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا ، لأن المسلم فيه في الذمة ، والاستحقاق لا يتصور فيه ، وانها يتصور في المقبوض ، وحينئذ يطالبه المسلم بمثله لا برأس المال .

(الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمشترى يطالب من شمساء من البائع والضامن، ولا فرق فى الاستحقاق بين أن يخرج مستحقا، أو كان شقصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق، فأخذه الشفيع بذلك البيع، ولو بان فساد البيع أو غيره ففى مطالبته الضامن وجهان:

(أحدهما) نعم كالاستحقاق • (والثانى): لا ، للاستغناء عنه بامكان حبس المبيع حتى يسترد الثمن ، ولو خرج المبيع معيباً فرده المسترى ففى مطالبته الضامن بالثمن وجهان ، وأولى بأن لا يطالب ، لأن الرد هنا بسبب حادث ، وهو مختار فيه ، فأشبه الفسخ بخيار مجلس أو تقايل ، هذا اذا كان العيب مقروناً بالعقد •

أما اذا حدث فى يد البائع بعد العقد ففى (التنمة) أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحداً ، لأنه لم يكن سبب رد الثمن مقروناً بالعقد • ولم يكن من البائع تفريط فيه ، وفى العيب الموجود عند العقد سبب موجود عند العقد ألائع مفرط بالاخفاء ، فالتحق بالاستحقاق على رأى •

قلت: أصح الوجهين الأولين: لا يطالب • ولو خرج معيبا وقد حــدث عند المشترى عيب ففي رجوعه بالأر°ش على الضامن الوجهان • والله أعلم •

فرع ولو تلف المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد ، هل يطالب الضامن بالثمن ! ان قلنا : ينفسخ من أصله فهو كظهور الفساد بعير الاستحقاق ، وان قلنا : من حينه فكالرد بالعيب ، ولو خرج بعض المبيع مستحقا فهى صحة البيع فى الباقى قولا الصفقة ، وان قلنا : يصح وأجاز المشترى _ فان قلنا : يجيز بجميع الثمن _ لم يطالب الضامن بشىء ، وان قلنا بالقسط ، طالبه بقسط المستحق من الثمن ، وان فسح طالبه بالقسط ، ومطالبته حصة الباقى من الثمن ، كمطالبته عند الفسح بالعيب ، وان قلنا : لا يصح ففى مطالبته بالثمن طريقان :

(أحدهما) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

(والثانى) القطع بتوجه المطالبة لاستناد الفساد الى الاستحقاق ، هدا كله اذا كانت صيغة الضمان كما ذكرنا فى المسألة الأولى ، أما اذا عين جهة الاستحقاق فقال : ضمنت لك الثمن متى خرج المبيع مستحقا ، فلا يطالب بجهة أخرى ، وكذا لو عين جهة غير الاستحقاق لم يطالب عند الاستحقاق .

(الخامسة): اشترى أرضاً وبنى فيها أو غرس ثم خرجت متسحقه ، فقلع المستحق البناء والغراس ، فهل يجب آرش النقص على البائع وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ؟ وجهان: الأصح المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن – نظر ، ان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع – لم يصح ، وان كان بعدهما ، صح ان كان قدره معلوماً ، ولو ضمن رجل عهدة الأرض وأرش نقص البناء والغراس في عقد واحد لم يصح في الأرش ، وفي العهدة قولا الصفقة .

ولو كان المبيع بشرط أن يعطيه كفيلا بهما فهو كما لو شرط فى البيع رهنا فاسداً • وقال جماعة من الأصحاب : ضمان نقص البناء والغراس ، كما لا يصح من غير البائع ، لا يصح من البائع ، وهذا ان أريد به أنه لغو ، كما

لو ضمن العهدة لوجوب الأرش عليه من غير التزام، فهو جار على ظاهـــر المذهب، والا فهو ذهاب منهم الى أنه لا أرش عليه •

الصفة الثانية: اللزوم • والديون الثابتة ضربان:

(أحدهما): ما لا يصير الى اللزوم بحال ، وهو نجوم الكتابة ، فلا يصح صمانها على الصحيح ، ولو ضمن رجل عن المكاتب غير النجوم - فان ضمن لأجنبى - صح ، واذا غرم رجع على المكاتب ان ضمنه باذنه ، وان ضمنه للجنبى على أن ذلك الدين هل يسقط بعجزه ؟ وفيه وجهان - ان قلنا : نعم وهو الأصح - لم يصح كضمان النجوم ،

(الضرب الثانى): ماله مصير الى اللزوم ، فان كان لازماً فى حال الضمان صح ضمانه سواء كان يستقر أم لا كالمهر قبل الدخول ، والثمن قبل قبض المبيع ، ولا نظر الى احتمال سقوطه ، كما لا نظر الى احتمال سقوط المستقر بالا براء والرد بالعيب وشبههما ، وان لم يكن لازماً حال الضمان فهو نوعان :

أحدهما: الأصل فى وضعه اللزوم ، كالثمن فى مدة الخيار ، وفى ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة ، قال فى (التتمة): هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما ،أما اذا كان للبائع فقط ، فيصح قطعاً ، لأن الدين لازم فى حق من عليه ، وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يصنع نقل الملك فى الثمن الى البائع ،أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب ، النوع الثانى: ما الأصل فى وضعة الجواز كالجعل فى الجعالة ، وفيه وجهان كما سبق فى الرهن به ، وموضع الوجهين بعد الشروع فى العمل وقبل تمامه كما سبق هناك ، وضمان مال المسابقة _ ان جعلناها اجارة _ صح والا كالجعل .

الصفة الثالثة : العلم وفيه صور :

(احداها): ضمان المجهول فيه طريقان ، كضمان ما لم يجب فان صححناه في فشرطه بأن يمكن الاحاطة به ، بأن يقول : أنا ضامن ثمن ما بعته

فلاناً ، وهو جاهل به ، لأن معرفته متيسرة ، أما اذا قال : ضمنت لك شيئاً مما لك على فلان ، فباطل قطعاً ، والقولان في صحة ضمان المجهول يجريان في صحة الابراء عنه ، وذكروا للخلاف في الابراء مأخدين :

أحدهما: الخلاف في صحة شرط البراءة عن العيــوب، فان العيــوب مجهولة الأنواع والأقدار •

والثانى: أن الابراء هل هو اسقاط كالاعتاق ؟ أم تمليك المديون ما في ذمته ثم اذا ملكه سقط ؟ وفيه رأيان _ ان قلنا : اسقاط _ صح ، والا فيشترط علمه كالمتهب ، ومنها : لو كان له دين على هذا ، ودين على هذا فقال : أبرأت أحدكما _ ان قلنا : اسقاط _ صح ، وأخذ بالبيان ، والا فلا ، كما نو كان له في يدكل واحد عبد ، فقال : ملكت أحدكما العبد الذي في يده ومنها : لو كان لأبيه دين على رجل فأبرأه منه وهو لا يعلم موت الأب ، ان قلنا : اسقاط صح ، كما لو قال لعبد أبيه : أعتقك ، وهو لا يعلم موت الأب _ ان قلنا : تمليك ، فهو على الخلاف فيما لو باع مال أبيه على ظن أنه حى ، فبان ميتا ، ومنها : أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاطا ، وان جعلنا فبان ميتا ، ومنها : أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاطا ، وان جعلنا والا فوجهان ،

قلت: أصحهما: لا يرتد والله أعلم •

وهذه المسائل ذكرها فى (التتمة) مع أخوات لها، واحتج للتمليك بأنه لو قال للمديون: ملكتك ما فى ذمتك صح وبرئت ذمته من غير نية وقرينة، ولولا أنه تمليك، لافتقر إلى نية أو قرينة، كما اذا قال لعسده: ملكتك رقبتك و أو لزوجته: ملكتك نفسك فانه يحتاج الى النية و

فرع لو اغتابه فقال: اغتبتك فاجعلنى فى حل ففعل ، وهـو لا يدرى ما اغتابه به ، فوجهان ، أحدهما: يبرأ لأنه اسقاط محض ، كمـن قطع عضواً من عبد ثم عفا سيده عن القصاص ، وهو لا يعلم عين المقطوع ، فانه يصح .

والثانى: لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضى بالمجهول ، ويخالف الفصاص ، فانه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم .

(الصورة الثانية): ضمان أروش الجنايات، صحيح ان كان دراهم أو دنانير، وفي ضمان ابل الدية _ اذا لم نجوز ضمان المجهول _ وجهان ويقال: قولان و أصحهما: الصحة وقيل: يصح قطعاً كما يصح الابراء عنها، واذا دفع الحيوان وكان الضمان يقتضي الرجوع، فهل يرجع بانحيوان ؟ أم بالقيمة ؟ قال الامام: لا يبعد أن يجرى فيه الخلاف المذكور في اقراض الحيوان ولا يجوز ضمان الدية عن العاقلة فبل تمام السنة، لأنها غير ثابتة بعد و

(الصورة الثالثة): اذا منعنا ضمان المجهول، فقال: ضمنت مما لك على فلان من درهم الى عشرة، فوجهان • وقيل: قولان •

أصحهما: الصحة لاتنفاء الغرر ، فعلى هذا يلزمه عشرة على الأصـــح ، وقيل: ثمانية ، وقيل: تسعة .

قلت : الأصبح تسعة ، وسنوضحه في الاقرار أن شاء الله تعالى والله أعلم.

فرع وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة ، فان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامناً لثمانية ، والا ففى صحته في الثمانية القولان أو الوجهان ، ولو قال: ضمنت لك الدراهم التي لك على فلان ، وهو لا يعرف مبلغها ، فهل يصح الضمان في ثلاثة لدخولها في اللفظ على كل حال ؟ وجهان ، كما لو أجر كل شهر بدرهم ، فهل يصح في الشهر الأول ، وهذه المسائل بعينها جارية في الابراء ،

فسرع يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح ، وقيل : لا ، لأنها حق لله تعالى ، كفالة بدن الشاهد لأداء الشهادة فعلى الصحيح يعتبر الاذن عند الأداء على الأصح .

فيرع يجوز ضمان المنافع الثابتة فى الذمة كالأموال • أفاد هذا كله النووى رحمه الله فى الروضة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز كفالة البدن ضعيفة ، فمن اصحابنا من قال : تصح قولا واحداً ، وقوله ضعيفة اراد من جهة القياس ، ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : وفوله ضعيفة اراد من جهة القياس ، ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : (احدهما) انها لا تصح ، لانه ضمان عين في اللمة بعقد فلم يصح كالسلم في ثمرة نخلة بعينها (والثاني) يصح ، وهو الأظهر لما روى أبو اسحاق السبيعى عن حارثة بن مضرب قال (صليت مع عبد الله بن مسعود الفداة فلما سلم قام رجل فحمد الله واثنى عليه وقال : أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسى على أحد احنة ، وانى كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان أمرنى أن آتيه بغلس فانتهيت الى مسجد بنى حنيفة ، مسجع عبد الله بن النواحه ؛ فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت عبد الله بن مسعود : على سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على بعد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له : تب عبد الله بن ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم به ، فقال له : تب عبد الله با فاخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد الله فاخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد الله فاقي بن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه)) .

وقال جرير بن عبد الله والأشعت بن قيس: ((استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا ، وكفلهم عشائرهم)) ولأن البدن يستحق تسليمه بالعقد فجاز الكفالة به كالدين ، فان قلنا : تصح جازت الكفالة ببدن كل من يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين ، لأنه حق لازم لآدمي فصحت الكفالة به كالدين ، وان كان عليه حد فان كان لله تعالى لم تصح الكفالة به ، لأن الكفالة للاستيثاق وحق الله تعالى مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق بمن عليه ، وان كان قصاصا أو حد قذف ففيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح الأنه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به الكمن عليه حد لله تعالى (والثاني) تصح لأنه حق لآدمى فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين ومن عليه دين غير لازم كالكاتب لا تجوز الكفالة ببدنه الأن الحضور لا يلزمه فلا تجوز الكفالة به كدين الكتابة) .

الشرح حديث أبى اسحاق السبيعى أخرجه أبو داود من طريق حارثة بن مضرب وهو بتشديد الراء المكسورة ــ العبدى الكوف، وهو ثقة

من الطبقة الثانية ، وقد غلط من نقل عن المديني أنه تركه • هكذا في التهذيب لابن حجر ، أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال « ما بيني وبين أحد من العرب احنة ، واني مررت بمسجد لبني حنيفة فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست ، برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من أراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق » •

وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبى صلى الله عليه وسلم حين أرسله مسيلمة مع آخر هو ثمامة بن أقال بضم الهمزة بعدها مثلثة به فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل » رواه أحمد وأبو داود والحاكم والنسائى مختصراً من حديث عبد الله بن مسعود ، وليس فى رواية من الروايات أن ابن النواحة قد أسلم ، وانما كان هناك من الصحابة عندما أعلن مسيلمة أكذوبته من انضم اليه وارتد عن الاسلام ، مع أنه كان من حفظة القرآن وهو الفقية الخوان الأثيم ، القارىء للقرآن الرجاً لل بن عنفوة ، وقد كان على مقدمة جيش مسيلمة حين هاجمهم المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ، وقد قتل فى هذه المعركة وعجل الله به الى النار ،

أما ابن النواحة فلعله كان قد أسلم ثم ارتد مع مسيلمة ثم ظل على ولائه لمسيلمة عصبية جاهلية لأنهم كانوا يقولون : كذاب ربيعة خير من صادق مضر •

فلما لم يقتل النبى صلى الله عليه وسلم الرسولين وفيهما ابن النواحة، وبعد حروب الردة « ذهب عبد الله بن مسعود يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة وقد اتفق مع صاحب الفرس الذكر أن يأتيه بغلس فانتهى الى مسجد للقوم وكان الذي بناه عبد الله بن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن عبد الله من هذه المفاجأة المذهلة واستوضحه فاعترف «وكان

رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر _ والثؤلول بضم الثاء واسكان الهمزة والثآليل أورام خبيثة تظهر كالدرن فى الجسم _ قد أطلع رأســـه ويجب أن يحسم » •

قوله (عدى بن حاتم الطائمى) كان ممن ثبت على الاسلام فى الردة وحضر فتوح العراق، وحارب مع على ومات سنة ثمان وستين، وكان أبوه مضرب المثل فى الكرم .

قوله (جریر بن عبد الله) هو ابن جابر البجلی صحابی مشهور ویکنی آبا عمرو ، ویقال له : الشلیل بن مالك من ولد آنمار بن نزار ، ولم یختلف النسابون آن بجیلة أمهم نسبوا الیها ، وهی بجیلة بنت صعب ، وكان جریر سید قبیلته ، وكان اسلامه فی العام الذی توفی فیه رسول الله صلی الله علیه وسلم وقد قال هو عن نفسه أنه «أسلم قبل موت النبی صلی الله علیه وسلم باربعین بوما » وفیه قال رسول الله صلی الله علیه وسلم «اذا أتاكم كریم قوم فاكرموه » وفی جریر قال الشاع :

لولا جسرير هلكت بجيسلة نعم الفتي وبئست القبيسلة

فقال عمر بن الخطاب رضى الله: « ما مدح من هجمى قومه » وكان عمر يقول: « جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة » يعنى فى حسنه ، وكان جرير رسول على بن أبى طالب الى معاوية فحبسه مدة طويلة روى عنه أنس ابن مالك وقيس بن أبى حازم وهمام بن الحارث والشعبى ، وروى عنه بنوه عبيد الله والمنذر وابراهيم ،

ونذكر هنا ما قاله الحافظ النووى فى تهذيب الأسماء واللغات قال رضى الله عنه: جرير بن عبد الله الصحابى تكرر فى المختصر والمهذب، هو أبو عمرو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نصر بن تعلبة البجلى الأحمس بالمهملتين الكوفى وبجيلة هى بنت صعب بن سبعد العشبيرة أم ولد أنمار ابن أراش نسبوا اليها • نزل جرير الكوفة ثم تحول الى قرقيسيا وتوفى بها منة احدى وخمسين، روى له عن رسول الله صلى الله عليه والله وسلم منة احدى وخمسين، روى له عن رسول الله صلى الله عليه والله وسلم

مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم بستة ، وروى عنه أنس بن مالك وقيس بن أبى حازم والشعبى وبنوه الثلاثة ، عبيد الله وابراهيم والمنذر ، بنو جرير وآخرون ، قال ابن قتيبة : «قدم جرير على النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى شهر رمضان فبايعه وأسلم »وقال: «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه » وقال : وكان طويلا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعاً ويخضب لحيته بزعفران بالليل ، ويغسلها اذا أصبح ، واعتزل عليا ومعاوية وأقام بالجزيرة ونواحيها حتى توفى سنة أربع وخمسين رضى الله تعالى عنه ،

روينا في صحيحي البخاري ومسلم عن أنس قال: «خرجت مع جرير في سفر فكان يخدمني فقلت له: لا تفعل فقال: اني رأيت الأنصار تصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء آليت ألا أصحب أحداً منهم الا خدمته » • وكان جرير أكبر من أنس رضى الله تعالى عنهما •

وروينا فى صحيحهما عن جرير قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اقام الصلاة وايناء الزكاة والنصح لكل مسلم» • وفى صحيحهما عن جرير قال: «ما حجبنى ١١ رسول الله صلى الله عليه وآلهوسلم منذ أسلمت ولا رآنى الا تبسم فى وجهى ، ولقد شكوت اليه أنى لا أثبت على الخيل فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهدياً » وفى صحيحيهما عن جرير قال : قال لى النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع: «استنصت لى الناس» وفى صحيحيهما عن جرير قال (كان فى الجاهلية بيت لخثهم يقال له: دو الخلصة والكعبة اليمانية فقال لى رسول الله البمانية ، فنفرت اليه فى مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس) وفى رواية قال: (افلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فبرك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على خيل أحمس ورجالها خمس مرات) ومناقبه كثيرة ، ومن متستطر كفاتها «أنه اشترى له وكيله فرسا

⁽۱) أي رآه بحاجبه وهو كنابة عما يجاور الحاجب وهو العين ٠

بثلاثمائة درهم فرآها جرير فتخيل أنها تساوي أربعمائة درهم فقال لصاحبها التبيعها بأربعمائة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعها بخمسمائة قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة رضى الله عنه » •

(أما الأشعث بن قيس)فقد قال الحافظ النووي في التهذيب: الأشعث ابن قيس مذكور في كتاب المهذب في كفالة البدن ، وذكره في الوسيط في أول النكاح هو أبو محمد الأشعث بن قيس بن معديكرب جد معاوية بن جبلة ابن عدى بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن الحارث الأصغر بن معاوية بن الحارث الأكبر بن معاوية بن ثور بن مرتع (بضم الميم وفتح الراء وكسر التاء المثناة فوق المشددة) بن معاوية بن تور بن عفير الكندى وثور بن عفير . هو كندة وانما قيل له كندة لأنه كند أباه النعمة أى كفرها • ومنه قول الله سبحانه وتعالى: (أن الانسان لربه لكنود) (١) وقد الأشعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة في وفد كندة ، وكانوا ستين راكباً ، فأسلموا ورجع الى اليمن وكان الأشعث ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث أبو بكر رضى الله عنه الجنود الى اليمن فأسروه فأحضروه بين يديه فأسلم وقال: استبقني لحربك وروجني أختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته، وهي أم محمد بن الأشعث ، وشهد الأشعث البرموك بالشام ثم بالقادسية بَالْعَرَاقُ وَالْمَدَائِنِ وَجَلُولًا وَنَهَاوِنَدُ ، وَسَكُنَ الْكُوفَةُ وَشَهَدَ صَفَيْنَ مَمْ عَلَى رضى الله عنه ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان غثمان استعمله على آزربیجان وکان الحسن بن علی تزوج ابنته •

روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أحاديث اتفق البخارى ومسلم على حديث منها • روى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل والشعبى وآخرون • نزل الكوفة وتوفى بها بعد قتل على بن أبى طالب بأربعين ليلة وقيل : بعده ، سنة ثنتين وأربعين •

وقد ساق نسبه ابن منده وأبو نعيم هـــكذا: الأشعث بن قيس بن

⁽١) الآبة ٦ من سورة العاديات ،

معديكرب بن معاوية بن تعلبة بن عدى بن ربيعة الكندى وكنيته أو محمد ثم قال:

وفد الى النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة وكانوا ستين راكباً فأسلموا • وقال الأشعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت منا فقال : « نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا نتفى من أبينا » فكان الأشعث يقول : « لا أوتى بأحد ينفى قريشاً من النضر بن كنانة الا جلدته » • ولما أسلم خطب أم فروة أخت أبى بكر الصديق رضى الله عنه ثم عاد الى اليمن •

شهد اليرموك وفقئت عينه ، ثم سار الى العراق فشهد القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على ، وكان ممن ألزم علياً بالتحكيم ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان عثمان قد استعمله على أذربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته ، فقيل هى التى دست السم له فمات منه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث وروى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل ،

وقد نزل فى الأشعث بن قيس قوله تعالى « أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا » (1) الآية • لأنه خاصم رجلا فى بئر ، توفى سنة ثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على • وقال ابن منده: هنذا وهم ، لأن الحسن لم يكن بالكوفة ، وانما كان قد سلم الأمر الى معاوية ثم رجع الى المدينة • ولكن أبا نعيم يؤكد أنه توفى بعد على بأربعين ليلة وصلى عليه الحسن •

أما أحكام الفصل فان المنصوص للشافعي رضي الله عنه في أكثر كتبه أن الكفالة بالبدن تصح وقال في الدعوى والبينات: كفالة الوجه عندى ضعيف واختلف أصحابنا فيه، فمنهم من قال: تصح الكفالة بالبدن قولا وأحداً، وقوله في الدعوى والبينات ضعيف، يريد في القياس، وهو قوي في الأثر، وذهب المزنى وأبو اسحاق الى أن المسألة على قولين (أحدهما)

⁽١) الآية ١٧ من سورة آل عمران .

لا يصح لأن الكفالة بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد ، ولأنه ضمان عين في الدمة بعقد فلم يصح ، كما لو أسلم في شرة نخلة بعينها •

فقوله (فى الذمة) احتراز من البائع فانه يضمن العين المبيعة فى يده لا فى دمته فلو تلفت قبل القبض لم يضمنها فى دمته وقوله (بعقد) احستراز من الفاصب ، فانه يضمن العين المفصوبة فى يده وفى ذمته و

(والقول الثاني) أن الكفالة بالبدن صحيحة ، وهو قول شريح والشعبى ومالك وأبي حنيفة والبث بن سعد وعبد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم • وهو الصحيح لقوله تعالى: « فخذ أحدنا مكانه انا نراك من المحسنين » (۱) ولحديث عبد الله بن مسعود الذي استشار في الذين كانوا بضجون في مسجدهم مسيلمة استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس أن يستتابوا ويتكفل بهم عشائرهم ، فاستتابم فتابوا وكفلهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن بهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن الصحابة ذلك ، وان كان هذا الموضع لم يتوجه عليهم فيه حتى فلم يكن موضعا تصح فيه الكفالة بالبدن ، الا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وأصحابه الذين معه أرادوا بهذا الاستظهار على هؤلاء المارقين •

فاذا قلنا: لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا تصح ، فانها نصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين • لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين •

فسرع وأما الكفالة ببدن من عليه جلد _ فان كان لله تعالى كحد الزنا وحد شرب الخمر وما أشبههما _ لم يصح لمعنيين :

(أحدهما) أنه لما لم تصح الكفالة بما عليه من الحق لم تصح الكفالة بمدن من عليه م

(والثاني) لا ، لأن الكفالة وثيقة وحدود الله لا يستوثق بها لأنها تسقط

⁽١) الآية ٧٨ من سورة يُوسيف. -

بالشبهات وان كان الحد للآدمى كحد القذف والقصاص ، فهل تصح الكفالة ببدن من عليه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح ، لأنها لا تصح الكفالة بما عليه من الحق ، فلم تصح الكفالة بيدنه ، كمن عليه حد الزنا ،

(والثاني) تصح الكفالة ببدنه لأن عليه حقباً لآدمي فصحت الكفالة ببدنه و كان له عليه دين و

فرع وان تكفل ببدن مكاتب السيدة لأجل مال الكتابة لم يصح ، لأن الحق الذي عليه غير لازم له فلم تصح الكفالة ، قال ابن الصباغ . وان تكفل ببدن صبى أو مجنون صحت الكفالة لأن الحق يجب عليهما ، وقد يحتاج الى احضارهما للشهادة عليهما للاتلاف ، وان رهن رجل شيئاً ولم يسلمه فتكفل رجل عليه بتسليمه لم يصح ، لأن تسليمه غير لازم له فلم تصح الكفالة به ، وان ادعى على رجل حقاً فأنكره جازت الكفالة ببدنه ، لأن عليه حق الحضور ، والكفالة واقعة على احضاره ،

فسوع اذا قال رجل لرجل: تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ولأن المتكفل فعل ذلك باختياره، والأمر بذلك حث على المعروف وهكذا في الضمان مثله والله تعالى الموفق للصواب و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان كان عليه دين مجهول ففيه وجهان . قال ابو المباس: لا تصح الكفالة ببدنه لانه قد يموت الكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولاً لم تكن المطالبة (والثاني) أنه تصح ، وهو المذهب ، لأن الكفالة بالبدن لا تملق لها بالدين .

(فصسل) وتصح الكفالة ببدن الكفيل كمايصح ضمان الدين عن الضمين).

الشرح الأحكام • اذا تكفل ببدن رجل لرجل له عليه دين فمات الكفول به من الدين • الكفول به من الدين •

وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وقال مالك رضى الله عنه وأبو العباس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، قاذا تعذر الحق من جهة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن .

دليلنا : أنه تكفل ببدنه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين ، كما لو غاب ، ويفارق الرهن لأنه علق به الدين فاستوفى منه وها هنا لم يتكفل الا باحضاره ، وقد تعدر احضاره بموته ، فاذا قلنا بالمذهب صحت الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل ، وان قلنا بقول أبى العباس لم تصح الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل ،

فسرع وان تكفل ببدن رجل وشرط أنه متى لم يحضر فعليه الحق الذى عليه أو قال : على كذا وكذا لم تصح الكفالة ولم يجب عليه المال المضمون به ، وبه قال محمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف. ان لم يحضره عليه المال ،

دليلنا : أن هذا خطر فلم يجز تعليق الضمان عليه ، كما لو قال : ان جاء المطر فأنا ضامن ببدنه • وأن قال : تكفلت لك ببدن زيد على "أن جئت به ، والا فأنا كفيل لك ببدن عمرو ، لم يصح ، لأنه لم يلتزم باحضار أحدهما فصار كما لو تكفل بأحدهما لا بعينه • وأن تكفل ببدن رجل بشرط الخيار لم تصح الكفالة • وقال أبو حنيفة : يفسد الشرط وتصح الكفالة •

دليلنا :أنه عقد لا يجوز فيه شرط الخيار، فاذا شرط فيه الخيار، أفسده كالصرف • ولو أقر رجل فقال: انما تكفلت لك ببدن فلان على أن لى الخيار، ففية قولان:

(أحدهما) يقبل اقراره فى الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال : له على ألف درهم الا خمسمائة .

(والثاني) يقبل أفراره في الكفالة ولا يقبل في أنه كان بشرط الخيار ،

لأنه وصل اقراره بما يسقط فلم يصح ، كما لو قال : له على ألف درهم الا ألف درهم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصلل) وتجوز الكفالة حالا ومؤجلا ، كملك يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجوز الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز، لأنه تبرع من غير عوض فجاز في المجهول كاباحة الطعام .

(والنانى) لا يجوز لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلا يجوز الى أجسل مجهول كالبيع ، ويخالف الاباحة فانه لو أباحه احد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز) .

الشرح الأحكام: إذا تكفل ببدن رجل _ نظرت ، فإن شرط احضاره حالا _ لزمه احضاره في الحال ، كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى ذلك احضاره في الحال ، كما قلنا فيمن باع بشمن وأطلق فإن ذلك يقتضى الحلول ، وإن تكفل ببدنه إلى أجل معلوم صحت الكفالة ، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما إذا ضمن الدين إلى أجل معلوم .

وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، كما تصح العارية الى أجل مجهول .

(والثانى) لا يصح وهو الصحيح ، لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى أجل مجهول ، كضمان المال ، ويخالف العارية فانها لا تلزم ، ولهذا لو أعاره الى مدة كان له الرجوع فيها قبل انقضائها ، ولو تكفل له ببدنه الى أجل معلوم لم تكن له المطالبة به قبل حلول الأجل ، ولأن العارية تجوز من غير تعيين ، ولهذا لو قال : أعرتك أحد هذين الكتابين جاز ، ولو قال : تكفلت لك ببدن أحد هذين الرجلين لم يجز والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز الكفائة به ليسلم في مكان ممين ، وتجوز مطلقا ، فان

اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالا ومؤجلا ، واذا أطلق وجب التسليم في حال العقد) .

الأشرح الأحكام: وتجوز الكفالة ببدن رجل ليسلمه في مسكان معين ؛ كما يصح السلم بشرط أن يسلم المسلم فيه في موضع معين ، وتجور الكفالة ببدن رجل وان لم يذكر موضع التسليم ، فعلى هذا في موضع العقد ، كما تصح الكفالة بالبدن حالا ومؤجلا ، واذا أطلق اقتضى الحسلول ، فاذا تكفل له ببدن رجل ليسلمه اليه في موضع معين ، فسلمه اليه في غير ذلك البلد لم يلزم المكفول له قبوله لأن عليه مشقة في تسلمه في غير ذلك البلد ، وقد يكون له غرض بتسليمه في ذلك البلد ، وان تكفل له ببدنه ليسلمه في موضع معين من البلد ، بأن يقول في مجلس القاضي أو في مسجده : سسلمه اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه العباس بن سريح:

(أحدهما) لا يلزمه قبوله ، كما لو سلمه فى غير ذلك البلد •

(والثاني) يلزمه قبوله ، لأن العادة أنه لا مؤنة عليه فى نقله من موضع فى البلد الى موضع فيه والله الموفق والمعين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصـل) ولا تصح الكفالة بالبدن من غير اذن المكفول به ، لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومن اصحابنا من قال : تصح كما تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن رجل باذن المكفول به صحت الكفالة فاذا سأل المكفول له لكفيل احضار المكفول به وجب على الكفيل أن يحضره ووجب على المكفول أن يحضر لأنه يكفل به باذنه ، وأن لم يطالب المكفول له ، فقال الكفيل للمكفول به : احضر معى لأردك الى المكفول له لتبرىء ذمتى من الكفالة ، كان عليه أن يحضر معه ، لأنه قد تعلق عليه احضاره بأمره ، فلزمه تخليصه منه ،

وان تكفل رجل لرجل ببدن رجل بغير اذن المكفول به ، فهل يصح ؟ فيه وجهان : قال عامة أصحابنا : لا يصح ، لأن المقصود بالكفالة بالبدن احضار المكفول به عند المطالبة ، فاذا كان ذلك بغير اذنه لم يلزمه الحضور معه فلا تفيد الكفالة شيئا ، فعلى هذا اذا تكفل ببدن صبى أو مجنون لم يصح ذلك الا باذن وليه ، لأن الصبى والمجنون لا اذن لهما ،

وقال أبو العباس بن سريج: تصح الكفالة بانبدن من غير اذن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير اذنه ، قال أبو العباس: فعلى هذا اذا قال المكفول له للكفيل أحضر المكفول به ، وجب على الكفيل أن يطالب المكفول به بالحضور ، فاذا طالبه وجب على المكفول به الحضور من غير جهة الكفالة بل لأن صاحب الحق قد وكل الكفيل باحضاره ،

وان قال المكفول له للكفيل: أخرج الى من كفالتك ، أو رد على كفالتى، فهل يلزم المكفول به الحضور؟ فيه وجهان (أحدهما) يلزمه ، لأن ذلك يتضمن الاذن فى احضاره ، فهو كما لو كلفه باحضاره (والثانى) لا يلزمه الحضور ، لأنه انما طالبه بما عليه من الاحضار ، فقال آبو العباس: فعلى هذا للمكفول له حبس الكفيل ، قال ابن الصباغ: وهذا يدن عندى على فساد ما قاله ، لأنه يحبس على مالا يقدر عليه ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (فصل) وان تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة أوجه:
- (احدها) انه يصح لأن في تسليمه تسليم جميعه ٠
- (والثاني) لا يجوز ، لأن افراد العضو بالعقب لا يصح ، وتسريته الى الباقي لا تمكن لانه لا سراية له فبطلت .
- (والثالث) ان كان العضو لا يبقى البدن دونه كالراس والقلب جاز لأنه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن ، وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لأنه قد يقطع فيبرا مع بقائه) .

الأحكام: اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسه أو بجزء مشاع منه كنصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه ، ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يصح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو ثلثه الا بتسليم جميع البدن، ولا يسلم اليد والرجل الا على هيئتها عند الكفالة، وذلك لا يمكن الا بتسليم جميعه .

(والثانى) وهو قول القاضى أبى الطيب، وحكاه ابن الصباغ عن الشيخ أبى حامد • أنه لا يصح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو أو جزء مشاع لم يصح كالبيع منه، والاجارة والوصية، وفيه احتراز من العتق والطلاق

(والثالث) ان تكفل بمالا يبقى البدن الا به كالرأس والقلب والكبد ، والنصف والثلث ، فانه يصبح لأنه لا يمكن تسليم ذلك الا بتسليم جميع البدن ، وان تكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لأنه قد يقطع منه ويبقى البدن ، ولافائدة فى تسليمه وحده ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أحضر الكفول به قبل المحل او في غير الموضع الذي سرط فيه التسليم ، فان كان عليه في قبوله ضرر ، او له في رده غرض ، لم يلزمه قبوله ، وان لم يكن عليه ضرر ولا له في رده غرض وجب قب وله ، فان لم يتسلمه احضره عند الحاكم ليتسلم عنه ويبرا كما قلنا في دين السلم ، وان احضره وهناك يد حائلة لم يبرأ ، لأن التسليم المستحق هو التسليم من غير حائل ، ولهذا لو سلم المبيع مع الحائل لم يصح تسليمه ، وان سلمه وهو في حبس الحاكم ليس بحائل ، ويمكن احضاره ومطالبته بما عليه من الحق .

وان حضر الكفول به بنفسه ؛ وسلم نفسه برىء الكفيل كما يبرا الضامن اذا أدى المضمون عنه الدين ، وأن غاب الكفول به الى موضع لا يعرف خبره ، لم يطالب به حتى يمضى زمان لم يطالب به حتى يمضى زمان يمكن فيه النهاب والمجيء ، لأن ما لزم تسليمه لم يلزم الا بامكان التسليم .

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى إن يحضره ، فان ابراه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرأ الضامن اذا ابراه المضمون له ، فان جاء دجل وقال أبرىء الكفيل وأنا كفيل بمن تكفل به ، ففيه وجهان :

قال أبو العباس: يصح ، لأنه نقل للضمان الى نفسه فصار كما لو ضمن رجل مالا فأحال الضامن المضمون له على آخس ، وقال الشسسيخ أبو حامد والقاضى أبو الطبرى رحمهما ألله لا يصح لأنه تكفل بشرط أن يبسرا الكفيل ، وذلك شرط فاسد فمنع صحة العقد ،

وان تكفل ببدن رجل لنفسين ، فسلمه الى أحدهما لم يبرا من حق الآخر . لأنه ضمن تسليمين فلم يبرا بأحدهما ، كما لو ضمن لهمسا دينين فادى دين أحدهما ، وان تكفل اثنان لرجل ببدن رجل فأحضره أحدهما ، فقسد قال شيخنا القاضى أبو الطيب رحمه الله : انه لا يبرأ الآخر ، لأنه لو أبرىء أحدهما لم يبرأ الآخر فاذا سلمه أحدهما لم يبرأ الآخر ، وعندى أنه يبرأ ، لان المستحق أحضاره وقد حصل فبرنا ، كما لو ضمن رجلا دينا فأداه أحدهما ، ويخالف الدين عوضا ، وان أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : الابراء فان الابراء مخالف للأداء ، والدليل عليه أن في ضمان المال لو أبرىء أحد الضامنين لم يبرأ الآخر ، ولو ادى أحد الضامنين برىء) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن ليحضره الى أجل ، فأحضره الكفيل قبل الأجل بفان قبل المكفول له برىء الكفيل وان امتنع المكفول له من القبول بنظرت ، فإن كان عليه فى قبوله ضرر ، بأن كان حقه مؤجلا ، أو كان حقه حالا الا أن له بينة غائبة بفانه لا يلزمه قبوله لأن عليه ضرراً فى قبوله ، فإن امتنع من تسلمه ، قال الشيخ أبو حامد: رفعه الكفيل الى الحاكم وسلمه الى المكفول له ليبرأ ، وإن لم يجد حاكما أحضر شاهدين يشهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له .

وذكر القاضى أبو الطيب أنه يشهد على امتناعه رجلين ، قال ابن الصباغ: وهذا أقيس لأنه مع وجود صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من بنوب عنه من حاكم أو غيره ، وان أحضره الكفيل وهناك يد سلطان لا يقدر عليه يمنع منه لم يبرأ الكفيل بذلك ، لأن المستحق تسليمه من غير حائل ، وان سلمه وهو في حبس الحاكم لزمه تسليمه ، لأن حبس الحاكم لا يمنعه من استيفاء حقه ، فان كان حقه قد ثبت عليه بالبينة وطلب احضاره ، فان الحاكم يحضره ليحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق الأول .

فاذا سقط حق أحدهما لم يجز تخليته الا بعد سقوط حق الآخر • واذ

جاء المكفول به الى المكفول له وسلم نفسه اليه برىء الكفيل كما يبرأ الضامن اذا دفع المضمون عنه مال الضمانه •

فسرع اذا تكفل ببدن رجل ثم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب ، أو حبس بحق لزم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب الحضاره، والمحبوس يمكنه أن يقضى عنه الحق ويطلق من الحبس •

ورع معلوم فعلى الكفيل أن يحضره و فادا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليه والمجيء به ، ولم يأت به حبسه الحاكم ، هذا قولنا و وقال ابن شبرمه: يحبس في الحال ، لأن حقه قد توجه عليه ، وهذا ليس بصحيح لان الحق وان كان قد حل ، فانه يعتبر فيه امكان التسليم و وانها يجب عليه احضار الغائب عند امكان ذلك وان كان غائبا غيبة منقطعة ، لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل باحضاره وان أبرأ المكفول به من الحق برىء المكفول به كما قلنا في المضمون له اذا أبرأ الضامن و

فرع اذا تكفل ببدن رجل ثم جاء رجل الى المكفول له وقال تكفلت لك ببدن فلان المكفول به على أن تبرىء فلانا الكفيل ففيه وجهان قال أبو العباس: تصح كفالة الثانى ويبرأ الأول ، لأن الثانى قد حول الكفاله الى نفسه فبرىء الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر ، وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب: تصح الكفالة الثانية ، ولا يبرأ الأول لان الكفالة والضمان لا يحول الحق ، فكفالة الثانى لا تبرىء الأول من كفالته ، واذا لم يصح الشرط مواذا لم يصح الشرط لم تصح الكفالة .

فرع وان تكفل رجل لرجلين بعقد فرد على أحدهما برىء من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى يرد عليه ، لأن العقد مع اثنين بمنزلة العقدين فهو كما لو تكفل لكل واحد منهما بعقد منفرد • وان تكفل رجلان لرجب لبدن رجل فأحضره أحدهما الى المكفول له برىء الذى أحضره • وهل يبرأ الكفيل الآخر ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) وهو قول المزنى والشيخ أبى اسحاق هنا فى المهذب أنه يبرأ كما لو ضمن رجلان لرجل دينا على رجل فأداه أحدهما ، فان الآخر يبرأ •

(والثانى) وهو قول أبى العباس والشيخ أبى حامد والقاضى أبى الطيب وابن الصباغ أنه لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باق لم يسقط ، والكفيلان وثيقتان ملا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك الأخرى ، كما لو كان الحق مرهونا فانفك أحدها مع بقاء الحق فانه لا ينفك الباقى منها ، ويفارق اذا قضى أحد الضامنين المال المضمون به ، فان الحق هناك قد سقط ، فانفكت الوثيقة ، وههنا الحق لم يسقط ،

فـــرع اذا تكفل رجل لرجل ببدن رجل فقال المكفول له: مالى قبل المكفول به حق ، قال أبو العباس: ففيه وجهان:

(أحدهما) يبرأ الكفول به مما عليه • وتبطل الكفالة لأن قوله لا حق لى قبله نفى فى سياق نكرة فاقتضى العموم •

(والشانى) يرجع اليه ، فان قال : أردت به لا شىء لى عليه بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول ، وان قال : أردت به لا حق لى عليه من عارية أو وديعة ، وصدقه الكفيل والمكفول به قبل قوله ، وان كذباه أو أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه أعلم بنيته ، وان قال لا حق لى فى ذمته ولا فى يده برئا جميعا ، قبل للشيخ أبى حامد : فاذا كان لرجل على رجمل دين ، فقال : لا حق لى قبله ، فقال : هو على هذين الوجهين ،

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان تكفل ببدن رجل فمات الكفول به برىء الكفيل ، وقال ابو العباس : يلزمه ما على الكفول به من الدين لأنه وثيقة ، فاذا مات من عليه الدين وجب أن يستوفى الدين منها كالرهن ، والمذهب الأول ، لأنه لم يضمن الدين فلا يلزمه ،

(فصل) وان تكفل بعين - نظرت ، فان كان أمانة كالوديعة - لم يصح، لانه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ، فلان لا يجب على من يضمن عنه

أولى ، وأن كان عينا مضمونة كالمفصوب والعاربة والمبيع قبل القبض ففيه وجهان ، بناء على القولين في تعالة البدن ، فأن قلنا أنها تصبح فهلكت العين فقد قال أبو العباس . فيه وجهان (أحدهما) يجب عليه ضمانها ، (والثاني) لا يجب ، وقال الشيخ أبو حامد : لا يجوز بناء ذلك على كفالة البدن ، فأن البدن لو تلف لم يضمن بدله ، ولو هنكت العين ضمنها) .

الشرح الأحكام و اذا تكفل رجل ببدن رجل لرجل فأبرأ المكفول له الكفيل ثم رآه ملازماً له فقال له : خل عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ما أو على مثل ما كنت عليه ، قال أبو العباس بن سريج : صحت كفالته لأنه اما أن يكون هذا اخباراً عن كفالته ، أو اقراراً به ، أو ابتداء كفالة في الحال ، وأنها كانت فوجب أن يصح .

وان تكفل رجل ببدن رجل ، ورابع بالثالث ؛ فيصح الجميع ، فان أحضر المكفول به الأول نفسه أو أحضره الكفيل برىء جميع الكفلاء ، وان مات المكفول به الذى عليه الدين برىء الكفلاء على المذهب ، فان مات الكفيل الأول برىء جميع الكفلاء ، وان مات الكفيل الثاني برىء الثالث والرابع ، وان مات الكفيل الثاني برىء الثالث والرابع ، وان مات الكفلاء وان مات الرابع بطلت كفالته وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبرأ الأولون ، وان مات الرابع بطلت كفالته وحده وحكم البراءة حكم الموت ، وان مات المكفول به سقطت الكفالة ولم يلزم الكفيل شيء وبهذا قال شريح والشعبي وحمد د بن أبي سمليمان وأبو حنيفة وأحمد ،

وقال الحكم ومالك والليث : يجب على الكفيل غرم ما عليه .

وحكى ذلك عن ابن سريج ، لأن الكفيل وثيقة بحق ، فاذا تعدرت من جهة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن ، ولأنه تعدر احضاره فلزم كفيله ما عليه كما لو غاب .

دليلنا :أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل ، كما لو برىء من الدين ولأن ما التزمه من أجله سقط عن الأصل فبرىء الفرع ، كالضامن ادا قضى المضمون عنه الدين أو أبرىء منه ، وفارق ما اذا غاب ، فان الحضور لم يسقط عنه ، ويفارق الرهن فانه علق به المال فاستوفى منه .

فسرع اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره دينا ، فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع ، فهو كما لو ذهب لغيره مآلا .

أذا ثبت هذا فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غيره تسعين درهما باذنه ومات الضامن ، وخلف تسعين درهما لا غير ومات المضمون عنه ، ولا يملك غير خمسة وأربعين درهما ، فان طالب المضمون له بحقه من تركة الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسعين شيء ، ولكنه يرجع اليهم نصف شيء ، لأن ما خلفه المضمون عنـــه مثل نصف تركة الضامن فيعلم أنه ما ذهب عنهم بالضمان الا نصف شيء ، ويجب أن تكون هذه التسوية الا نصف شيء الباقية معهم تعدل شيئاً كاملا مثلى ما ذهب عنهم بالضمان فأجبر التسعين بنصف الشيء الناقص عنها ، ثم رده على الشيء الكامل ، فيكون تسعون تعدل شيئاً ونصف شيء ، ثلثاها وهو ستون ، فيأخذ المضمون ستين من تركة الضامن ، ويسمستحق ورثة الضامن الرجوع في تركة المضمون عنه بها ، لأن الضمان باذنه ويبقى للمضمون له من دينه ثلاثون ، فيرجع بها في تركة المضمون عنه وتركته أقل من ذلك فيقاسم المضمون له ورثة الضامن الخمسة والأربعين على قدر حقهم ، فيكون لورثة الضامن ثلثاها ، وهو ثلاثون، وللمضمون له ثلثها ، وهو خمسة عشر ، إ فيجتمع لورثة الضامن ستون ، وخرج منهم بالضمان ثلاثون ، فقد بقي معهم مثلا ما خرج عنهم •

فاذا تقرر هذا ، وعرف ما يستحقه المضمون له من تركة الضامن بالعمل فهو بالخيار ، ان شاء فعل ما ذكرناه ، وان شاء أخذ من ورثة الضامن خمسة وسبعين ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، فان كانت بحالها الا أن المضمون عنه خلف ثلاثين درهما لا غير ، فالعمل فيه يخرج من التسعين شيء بالضمان ، ويرجع اليهم ثلث شيء ، لأن تركة المضمون له ثلث تركة المضامن ، فيبقى مع ورثة الضامن تسعون الا ثلثى شيء يعدل شيئاً وثلث شيء .

فاذا أجبرت التسعون عدلت شيئين الشيء نصفها وهو خمسة وأربعون م فيأخذها من تركة الضامن ويرجم المضمون له وورثة الضمامن في تركة المضمون عنه بنصفين لاستواء حقهما فيرجع الى ورثة الضامن خمسة عشر فيجتمع لهم ستون، وخرلج منهم تلاثون، ويجتمع للمضلمون له ستون ويسقط من دينه ثلاثون، فإن شاء فعل ما ذكرناه، وإن شاء آخذ الستين كلها من تركة الضامن ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه، وإن شاء المضمون له أخد جميع تركة المضمون عنه وهو ثلاثون، وأخذ من تركة المضامن من ثلثها، وهو ثلاثون، ويبقى لهم ستون مثلا ما خرج منهم، فأن خلف المضمون عنه ستين فإن المضمون له لا ينقص شىء من دينه ههنا، والعمل فيه على قياس ما مضى والله تبارك وتعالى المستعان،

هسسائله اذا ادعى رجل على رجل حاضر أنه ابتاع منه هو ورجل غائب سيارة بألف دينار على كل واحد منهما خمسمائة ، وقبضاها وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فان أقر الحاضر بذلك لزمه أن يدفع الى المدعى ألفا ، فاذا قدم الغائب فان صدق الحاضر رجع عليه الحاضر بما قضى عنه ، وهو خمسمائة ، وان كذبه فالقول قوله مع يمينه ، فاذا حلف سقط حق الحاضر ، وان أنكر الحاضر المدعى فان لم يكن للمدعى بينة ، فالقول قول الحاضر مع يمينه فاذا حلف سقطت عنه المطالبة ،

فاذا قدم الغائب فادعى عليه البائع _ فان أنكره _ حلف له أيضاً ولا كلام وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القادم الخمسمائة التي أقر أنه اشترى هو بها وهل يلزمه الخمسمائة التي أقر شربكه أنه اشترى بها وضمن هو عليه ؟ فيه وجهان و قال القاضى أبو الطيب: لا يلزمه لأنا قد حكمنا بسقوطها عن الحاضر بيمينه و

وقال ابن الصباغ: يلزم القادم لأن اليمين لم تبرئه من الثمن ، وانسا سقطت عنه المطالبة فى الظاهر ، فاذا أقر أنه الضامن لزمه ، ولهذا لو أقسام بينة عليه بعد يمينه لزمه الثمن ، ولزم الضامن فثبت أن الحق لم يسقط عن الحاضر وعن الغائب .

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحاضر بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك ، وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الغائب اذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الغائب و واختلف أصحابنا فى ذلك ، فمنهم من قال : لا يرجع عليه بشىء ؛ ولم يذكس ابن الصباغ غيره و لأنه منكر لما شهدت له البينة ، مقر أن المدعى ظالم له فلا يرجع على عين من ظلمه ، ومن قال بهذا تأول ما نقله المزنى أربع تأويلات:

(أحدها) يحتمل أن يكون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيم البينة أيضاً فاقامها ، فيرجع ههنا ، لأنه ليس فيه تكذيب البينة •

(الثانى) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت ، فأقام المدعى البينة فليس فيه تكذيب .

(الثالث) أن يكون الحاضر أنكر شراء نفسه ، ولم يعرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة •

(الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شربكه وضمانهما الا أن الحاضر لما قامت البيئة وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الغائب خمسمائة بالبيئة ، وقد أخذ المدعى من الحاضر خمسمائة ظلماً فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت للمدعى على الغائب .

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال: يرجع الحاضر على الغائب بخمسمائة وان أنكر الشراء والضمان لأنه يقول: كان عندى اشكال فى ذلك ، وقسه كشمت هذه البينة هذا الاشكال وأزالته ، فهو كمن اشترى شيئاً وادعاه عليه آخر بأنه له وأنكر المشترى ذلك ، وأقام المدعى بينة وانتزع منه فان له أن يرجع على البائع بالثمن ، ولا يقال: ان باقراره أن المدعى ظالم يسقط حقه من الرجوع .

وقال الشيخ أبو حامد فى التعليق: ينظر فى الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئاً ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشىء لأنه قد كذب البينة بما شهدت وأن

هذا المدعى ظالم قيل له : فان قدم الغائب واعترف بصدق المدعى وقال : لا يرجع عليه بشىء لأنه يقر له بمالا يدعيه • وان لم يتقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال : مالك عندى شىء • فانه يرجع على صاحبه بخمسمائة لأنه ضمن عه باذنه ودفع عنه (قلت) ولعل صاحب الوجه الأول لا يخالف تفصيل الشيخ أبى حامد فى جواب الحاضر وأن الحكم يختلف باختلاف جوابه كما ذكر والله الموفق والمعين •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فعسل) وان ضمن عنه ديناتم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وانا صبى، وقال المضمون له: ضمنت وأنت بالغ ، فالقول قول الضامن ، لأن الأصل عدم البلوغ ، وان قال: ضمنت وأنا مجنون ، وقال: بل ضمنت وأنت عاقل ، فأن لم يعرف له حالة جنون فالقول قول المضمون له ، لأن الأصل المقسل وصحة الضمان ، وأن عرف له حالة جنون فالقول قول الضامن ، لانه يحتمل أن يكون الضمان في حالة الافاقة ، ويحتمل أن يكون في حالة الجنون ، والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة ،

وان ضمن عن رجل شيئا وادى المال ثم ادعى انه ضمن باذنه وادى باذنه ليرجع ، وانكر المضمون عنه الاذن لم يرجع عليه ، لأن الأصل عدم الاذن ، وان تكفل ببدن رجل ثم ادعى انه تكفل به ولا حق عليه فالقول قول المكفول له لان الكفيل قد أقر بالكفالة ، والكفالة لا تكون الا بمن عليه حق فكان القول قيول المكفول له على ذلك ففيه وجهان :

- (أحدهما) يحلف ، لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فحلف عليه الخصم .
- (والثاني) لا يحلف ، لأن اقراره بالكفالة يقتضي وجوب الحق وما يدعيه يكنب اقراره ، فلم يحلف الخصم ، وأن أدعى الضامن أنه قضى الحق عسن المضمون عنه ، ففيه وجهان :
- (احدهما) أن القول قول المضمون عنه ولان الضامن يدعى القضياء ليرجع فلم يقبل قوله والمضمون له شهد على فعل نفسه أنه قبض فلم تقبل شهادته وسقط قولهما وحلف المضمون عنه (والثاني) أن القول قليل الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة وبالبينة اخرى ولو تبت قبضه بالبينة رجع الضامن و فكذلك اذا ثبت بالاقرار).

الأشرح الأحكام و اذا ضمن عن رجل ديناً ثم اختلفا ، فقال الضامن:

ضمنت وأنا صبى و وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت بالغ فان آقام المضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وأن لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ و أن قال الضامن: ضمنت وأنا مجنون ، وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت عاقل ، فأن أقام المضمون له بينة أنه ضمن له وهو عاقل حكم له بصحة الضمان وأن لم تكن له بينة ما نعرف للضامن حال جنون ما فاقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل صحة الضامن وأن عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه أنه ضمن في حال المجنون ، ويحتمل أنه ضمن في حال المجنون ، والأصل براءة ذمته و

فرع وان ادعى الضامن أن المضمون له أبرأه عن الضمون عنه وأنكر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهما المضمون عنه وألى الصيمرى : فأن لم يأمره بالضمان عنه قبلت شهادته ، وأن أمره بالضمان عنه لم تقبل شهادته ،

فرع وان ادعى على رجل أنه ضمن له دينا على غائب معين وأنكر الضامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان ، فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم بها ، وان ادعى الضمان بمال معلوم والمضمون مجهول وشهدت له بينة بذلك فهل تسمع بينته ؟ فيله وجهان :

(أحدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشيء ، لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه ، واذا لم يثبت على الأصل لم يثبت على الضامن .

(والثاني) يحكم له على الضامن لأن البينة قد قامت عليه بذلك ، ألا ترى أنها لو شهدت بأن عليه ألفاً من جهة الضامن سمعت ، فكذلك هذا مثله .

فرع اذا ضمن الرجل لغيره ديناً وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون عنه المضمون المضمون عنه المضمون المضمون المضمون المضمون المضمون المضمون ال

الادن ، فان أقام الضامن بينة حكم له بالرجوع على المضمون عنه ، وأن لم يقم بينة فالقول قول المضمون عنه مع يمينه لأن الأصل عدم الاذن .

فسرع فان قال: تكفلت لك ببدن فلان مؤجلا ، وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، وأقام كل وأحد منهما شاهداً واحداً بما قال ، ففيه مولان حكاهما الصيدلاني (أحدهما) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بغيره (والثاني) يحلف كل وأحد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا ،

فرع الحق ، وأنكر ذلك المكفول به برىء من الحق ، وأن الكفول قد سقطت ، وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول له مع يمينه لأن الأصل بقاء الحق ، لأنه لا يبرأ بيمين غيره ، وأن قال الكفول له مع يمينه لأن الأصل عليه فالقول قول المكفول له لأن الظاهر الكفيل : تكفلت به ولا حق لك عليه فالقول قول المكفول له لأن الظاهر صحة الكفالة ، وهل يحلف ؟ قال أبو العباس : فيه وجهال (أحدهما) لا يحلف ، لأن دعوى الكفيل تخالف ظاهر قوله ،

(والثانى) يحلف لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فان حلف فلا كلام ، وان نكل رد اليمين على الكفيل لأنه لا يجوز أن يعلم أنه لا حق للمكفول له بافراره ، والله تعالى أعلم .

(فرع) مذاهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مذهبنا من أحكام ما هي

منها: أنه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى المنحص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح قال شخص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معا ، ومثل ذلك الكفالة ، فاذا كان لشخص كفيل فجاء آخر وقال : اننى أكفله بشرط براءة الكفيل الأول ، فانه لا يصح ،

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا ، أو مطالبة أحدهما برئت ذمة الآخر كما مطالبة أحدهما بكل الدين أو ببعضه ، فاذا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر كما تفدم لأن الذمتين قد شعلتا بدين واحد ، فالدين بمنزله فرض الكفاية يتعلق بذمة المتعدد ، ويسقط بأداء البعض ،

ومنها: أن براءة المدين الأصلى تستلزم براءة الضلمان ، فادا برىء الضامن بأن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمنه تبرأ بذلك .

أما براءة الكفيل بغير دفع الدين ، فانها لا تستلزم براءة الأصيل ، اما اذا برئت دمة الضامن ـ فان كانت البراءة بدفع الدين فانها تستلزم براءة ذمة المديون الأصلى ، اما اذا كانت بغير الدفع كأن أبرا صاحب الدين _ فان كانت براءته من الضمان فقط فانها لا تستلزم براءة ذمة المدين ، أما ان كانت من المدين فانها تستلزم براءة الأصيل ان قصد صاحب الدين ابراءه أيضا والا فلا ،

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو موت الضامن ، فان مات المدين الأصلى فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول أجل الدين ، فان تأخر عن أخذ دينه فللضامن الذي أمره المدين بأن يضمنه أن يطالبه بأخذه من تركته أو ابرائه من الضمان اذ يجوز أن تبدد التركة ، فلا يجد ما يرجع عليه ان دفع •

أما الضامن الذى ضمن بدون أمر المدين فليس له أن يحث صاحب الدين على أخذ دينه من التركة ، لأنه لا حق له فى الرجـــوع كما تقدم فى الشروط .

واذا مات الضامن قبل حلول أجل الدين فان لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركته حالاً ، وليس لورثته الحق في مطالبة المدين الأصلى الذي أذن بالضمان قبل حلول الأجل .

ومنها : أن الكفيل اذا عقد صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل من

الدين فلا حق له أن يأخذ أكثر مما صالح عليه ، فاذا كان ضامناً لمئة فصالح على سبعين منها رجع على المدين بالسبعين فقط ، وكذا لو كان الدين أثواباً جيدة فصالح على أثواب رديئة نانه لا يستحق الا الأثواب التي دفعها .

واذا كان لصاحب الدين مائة جنيه مثلا فباعه الضامن بها أثوابا فانبه يرجع على المدين الأصلى بالمائة التي باع بها لا بقيمة الثوب سواء كان أقل من المائة أو أكثر •

ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه ، فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر فان كان الضامن مأذوناً بالضمان من المدين كان له حق مطالبته والرجوع عليه والافلا .

وأما مذهب الحنابلة فقد مضى تفصيل مذهبه وبالجملة :

فاذا قال شخص لآخر: اضمن عن فلان أو اكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء ، ومنها غير ذلك مما تقدم في تعريف الضمان وشروطه .

أما المحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلى (١) : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة :

منها: أن الكفالة تصح بدون أمر المدين ، فاذا كفل شخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ، فليس له أن يرجع عليه بما أداه من الدين ، ومشل ذلك ما اذا كفله بأمر أجنبي ، فاذا قال زيد لعمرو: اضمن خالداً في الدين الذي عليه لبكر ، ففعل ، فانه يكون متبرعاً ، وليس له الرجوع لا على المدين ولا على زيد الأجنبي •

أما اذا كفل المدين بأمره فانه يرجع عليه بشرطين:

⁽١) اللغة على الملااهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزاري ج ٣

(الشرط الأول): أن ينص على أن الحق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به ، كأن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه على أن ما تضممه يكون على سداده فهذه الصيغة تجعل للضامن الحق في الرجوع على المدين بلا خلاف وفي حكم ذلك ما اذا قال له: اضمن لفلان مائة جنيه على "، أو عنى ، لأن التصريح بكلمة (على " أو عنى) معناه الالتزام بالدين الذي يدفعه عنه ،

وبعضهم يقول: أن هذه الصيغة مختلف فيها ، ولكن التحقيق أنه لا خلاف في أن للضامن حق الرجوع فيها .

أما الصيغة التى فيها الخلاف فهى أن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه ، ولم يصرح بكلمة (عنى) أو (على ") ولم ينص على أنه يكون ملزما بها فبعضهم يقول: ان له حق الرجوع مطلقاً ، وبعضهم يقول: ليس له الرجوع الا اذا كان الضامن الذى قال له ذلك خليطه ، كأن يكون والدا أو زوجه أو جيراً أو شريكاً شركة عنان أو نحو ذلك .

(الشرط الثانى): أن لا يكون الأمر صبيا محجوراً عليه أو رقيقاً فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع فى ماله ، كما تقدم فى مبحث الشروط • أما اذا كان رقيقاً فانه لا يرجع عليه الا اذا أعتق •

ومنها: أنه اذا كان للضامن الدين ، فان ذمة المدين الأصلى تبرآ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق للكفيل الذى دفع ، وقد ببرأ الضامن ولا يبرأ الأصيل ، وذلك فيما اذا كان للضامن دين عند آخر ، نم أحال الضامن صاحب الدين على مديونه ، وشرط براءة نفسه فقط ، فان ذمة الضامن تبرأ في هذه الحالة ، ولصاحب الدين أن يطالب الأصيل أو المحال عليه ، بشرط أن يكون المحال عليه مفلساً أو منكراً للدين ولا بينة عليه ،

أما اذا كان المحال عليه مقرآ بالدين ، وكان ذا مال فان ذمة الأصيل تبرأ أيضاً ، ويكون المطالب هو المحال عليه فقط .

وكذا اذا دفع الأصيل الدين فان الكفيل يبرأ ببراءة ذمة الأصيل ، ومثل ذلك ما اذا أبرأ صاحب الدين المدين أو مد له فى أجل الدين ، فان الكفيـــل

ينبعه فى ذلك الا اذا كفله بشرط أن يبرئه ، فلو قال الضامن لصاحب الدين أضمن لك دينك بشرط أن تبرىء المدين منه وفعل فان ذمه المدين تبرا وتبقى ذمة الضامن مشغولة بالدين وحده ، لأنها فى هذه الحالة تكون حواله لا كفالة ، واذا مات صاحب الدين وكان المدين وارثه ، فأن ذمة الضامن نبراً •

واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لأنه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين ، وهل تبرأ دمة الكفيل ولا يعود الدين عليه ؟ خلاف ، أما اذا أبرأ صاحب الدين الضامن فانه يصح ولو لم يقبل الضامن ، لأنه ليس مدينا ، وانما هو مطالب ، ولا يشترط فى سقوط المطالبة القبول ، كما تقدم فى تعريف الكفالة ، ولا يلزم من ابراء المدين الأصلى ، ولكن ليس للكفيل أن يرجع عليه بالمال الذى كفله بعد ذلك ، بل لصاحب الدين مطالبة المدين الأصلى .

أما اذا تصدق صاحب الدين على الكفيل فلا يلزم منه تأجيله للأصيل ، فاذا حل أجل الدين فمد صاحبه الأجل للضامن شهراً مثلاً فليس له الحق فى مطالبته ، ولكن له الحق فى مطالبة المدين الأصلى لأنه انما أجل مطالبة الكفيل لا مطالبة المدين .

ومنها: أن الضامن بالمال اذا ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالألف التي ضمنها •

أما اذا ضمن عيناً جيدة ، ثم دفع لصاحبها عيناً رديئ فانه يرجع على المضمون له بالعين الجيدة ، وذلك لأن حكم الكفالة أن الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفاً بالجودة ، فكذلك الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفاً بالجودة ، فكذلك الكفيل الذي حل محله ، ولا يضره أنه دفع الدين رديناً ورضى به صاحب الدين مثلا اذا استدان شخص من آخر ثياباً من القماش (١) الجيد وضمنه فيها آخر ثم دفع الضامن

⁽۱) يطلق العامة على النياب المنسوجة لفظ (القماش) وكان الفقهاء قديما كمسا سيرى في مواضع أخرى من هذا الكناب يطلقون على بقايا المخلفات المنائرة في الدار بعد اخلائها ، ورفع الامتعة منهافيقال : اشتريت الدار بقماشها أو أخرت الدار بما فيها من الهاش ، أو أشترت قماش الدار وهكذا (المطبعي) م

لصاحبها ثياباً من القماش الردى، ورضى بها ، فان للضامن الحق فى أخسف القماش الجيد الذى ضمن فيه لأنه أصبح مالكاً للدين الجيد ، وتنازل صاحب الحق للضامن عن بعض حقه لا يلزم منه تنازله للمدين الأصلى ، ألا ترى أنه يصح لصاحب الدين أن يهدد الكفيل ، فاذا وهب صاحب الدين دينه للكفيل فان الكفيل يملكه ، ويطالب به المدين على أن يدفعه له بعينه •

أما اذا أمر شخص آخر بأن يدفع عنه السلعة الجيدة التي استدانها من فلان فدفع له سلعة رديئة ورضى بها صاحبها ، فانه لا يرجع على المدين الأصلى الا بالسلعة الرديئة ، وذلك لأن المأمور بسداد الدين لا يملك الدين بالأداء كما يملكه الضامن ، فلا يأخذ الا ما دفعه .

ومنها: أنه ليس للضامن الحق فى مطالبة المدين الأصلى قبل أن يدفع عنه الدين الذى ضمنه فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد أدائه كما تقدم .

ومثل ذلك ما اذا دفع الدين قبل وجوب دفعه على الأصيل ، فاذا استأجر شخص منزلا بأجرة يدفعها فى آخر الشهر وضمنه فيها شخص ، ثم دفعها الضامن ، فان الضامن لا يرجع بها ، وذلك لأن الأجرة لا تجب على المستأجر بمجرد العقد ، ولا تملك بالعقد أيضا كما تقدم فى الاجارة ، فالضامن دفع مالا يملكه صاحب الدين أيضا .

واذا دفع المدين الأصلى الدين ولم يعلم الكفيل بذلك فدفعه الكفيل لصاحب الدين مرة أخرى فانه لا يرجع على المدين الأصلى ، وانما يرجع على صاحب الدين حيث أخذ حقه مرتين •

وهذا بخلاف ما اذا حل الدين على المدين قبل أن يكفله أحد ثم أتى بكفيل يضمنه اذا مدله صاحب الدين الأجل فقبل ، فان التأجيل يكون للأصيل والضامن معاً في هذه الحالة .

والفرق بين الحالتين ظاهر ، لأن الكفالة فى الحالة الأولى كانت مقررة من قبل ، فكان لصاحب الدين الحق فى مطالبة الضامن والكفيل ولا يلزم من مد المطالبة للكفيل تأجيل الدين للأصيل . أما فى الحالة الثانية فان الكفالة لم تكن موجودة ، وليس لصاحب الدين حق يصح تأجيله الا نفس الدين ، ومتى تأجل الدين فقد تأجل بالنسبة للمدين وللضامن •

ومع ذلك فان صاحب الدين اذا اشترط أن يكون التأجيل خاصاً بالضامن لا بالأصيل ، فانه يعمل بشرطه ويكون له الحق فى مطالبة الأصيل بسداد دينه متى شاء ، ومثل ذلك ما اذا قال الكفيل أجلنى أنا فأضاف الأجل الى نفسه خاصة .

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن ، فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق فى مطالبة المدين الاعتد حلول أجل الدين ، وكذلك اذا مات المدين وحل دينه فليس لصاحب الدين مطالبة الضامن الاعتد حلول الأجل ، واذا مات اثنان معاً كان صاحب الحق مخيرا بين أن يأخذه من تركة أيهما شاء .

ومنها: أنه اذا صالح الكفيل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينــه ألفاً فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصـــلح ينفـــذ بالنســـبة للأصيل والوكيل فى ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يشترط الكفيل براءتهما معا •

(الحالة الثانية): أن يشترط براءة الأصيل ويسكت عن نفسه •

(الحالة الثالثة) أن يسكت ولم يشترط شيئاً ، أما اذا اشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسخاً للكفالة ، ويبقى الدين فى ذمة الأصيل فيأخذ منه صاحب الدين الخمسمائة الباقية له ، ويأخذ الكفيل الخمسمائة التى دفعها لصاحب الدين .

ومنها : أن المدين اذا دفع الدين للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل لصاحب الدين فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقول له: خذ ما على من الدين الذى ضمنتنى فيه قبل أن تؤديه ، وفى هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين أن يسترده منه ثانيا ، ولو لم يسلمه لصاحبه ، لأنك قد عرفت فى تعريف الكفالة أن الكفالة تقتضى دينا ومطالبة للدائن فى ذمة المدين مؤجلين الى أن يدفع الدين لصاحبه ، فاذا عجل المدين دفع الدين للضامن فقد ملكه ملكا صحيحاً ، فاذا اتجر فيه وربح كان له ربحه حلالا طيباً ، واذا هلك فى يده كان ضامناً له ومسئولا عنه .

الأمر الثانى: أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خذ دين فلان الذى ضمنتنى فيه وادفعه له ، فان الدين يكون أمانة فى يده ، وللمدين أن يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق ، واذا أتجر فيه وربح لا يحل له أن يأكل ربحه ، بل عليه أن يتصدق به كالعاصب ، واذا هلك الدين فى يده بدون تفريط فانه لا يضمنه ولا يكون مسئولا عنه ، لأنه أمين عليه .

الأمر الثالث: أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفي هذه الحالة يحمل على وجه القضاء • وعلى أي حال فاذا دفع المدين لصاحبه بعد أن أعطاه للضامن فانه يرجع على الضامن بما أعطاه له •

ومنها: أن الكفالة فى الضرائب ونحوها جائزة سواء كانت عادلة أو ظالمة فيجوز للشخص أن يضمن غيره فى عوائد الاملاك المقررة سنويا ، وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك [مما يأخذه الحاكم من مكوس واتاوات ورسوم وغيرها لينفقه فىأوجه حفظ الأمن وانشاء المصالح العامة والمرافق النافعة من شق الأنهار وبناء القناطر وتعبيد الطرق وتعيين الشرط ومطاردة اللصوص واقامة الحدود] وغير ذلك من المصالح العامة .

وبعضهم يقــول: ان المكوس والاتاوات والضرائب الجائرة والظــالمة لا يصح فيها الضمان، والرأيان مصححان ولكن الأول أرجح، ويرجع الكفيل بما دفعه على المضمون ان كانت الكفالة بأمره .

ومنها: أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضماناً ملزماً للمخبر به • مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله ، فإن المخبر الذي قال له: إنها أمن لا يضمن لأن عبارته هذه مبنية على ما يظنه ، وقد يكون مخطئاً أو يكون قد عرض عليها خلل الأمن وهو لا يدرى •

نعم اذا كانهذا القول بأن قال له: اسلك هذا الطريق فان كان مخوفاً ونهب مالك فأنا ضامن ، ففعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : ان يضمن ما فقده من المال ، وبعضهم قال : لا يضمن ، وذلك لأنه يشترط لصحة الضمان أن يكون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق مجهول ، فكيف يصح الضمان ؟

وقد أجاب القائلون بصحة الضمان في مثل هذا مع جهل المكفول عنه بطريقة استثنائية زجراً للناس عنه ، فان خطورة هذه الأمور تستدعى احتياطاً خاصاً ، فاذا عرف الناس عدم المؤاخذة فيما يقولونه من ذلك يقدمون عليه بلا مبالاة وان كان مجهولا ولكن الضمان صحيح لأن فيه تغريراً ، والعسرر يوجب الرجوع على من غرر اذا كان بالشرط ، فانه جواب لا يجدى ، لأن ضمان الغرر هو في الحقيقة ضمان الكفالة ، فيشترط له ما يشترط لها .

ومنها: أنه اذا قال زيد لعمرو: ضمنت لك خالداً بما يقضى لك به عليه القاضى ثم غاب خالد المضمون ، فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفائب وبرهن على ذلك ، فانه لا يقبل منه وذلك لأنه لا يمكن القضاء على الغائب الا اذا ادعى حقا على الحاضر لا يمكن اثباته الا على الغائب ، وليس للمدعى حق على الكفيل ، لأنه انما كفله بما يقضى به القاضى على الغائب ، فاذا أقام البينة على أن القساضى قضى على المضمون عليه بكذا قبل غيابه وبعد الكفالة ، فاذا كانت الكفالة بأمر الغائب ، فانه يقضى له على الكفيل قصداً وعلى الغائب ضمناً ، وان حضر الغائب وأنكر فلا يلتفت لانكاره ، أما إذا كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل دون

أما المالكية فقالوا: (١) تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين ، وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول : لا يصح الضمان بدون اذن المدين ، والا فلا يلزمه الدفع ، وكذا يصح لشخص أن يؤدى دين آخر بدون اذنه ، ويجبر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الغرض مدن ذلك الشفقة والرفق بالمدين .

أما أذا كان الغرض صداد دينه ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته آياه لعداوة بينهما فانه لا يصح ، وليس لمن سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقاً .

ومثل ذلك ما اذا اشترى شخص دين آخر ليغيظه بالمطالبة ، ويشهر به لعداوة بينهما فان ذلك الشراء لا يصح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذى باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه – فان كان من الأشياء المثلية – فعليه رد مثله ، وان كان من الأشياء التى لها قيمة – فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد – فليس للذى اشترى منه الدين أن يطالب المدين ، بل الذى يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه المبلغ ، ويدفعه للمشترى ، ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذى قبضه ، الا اذا علم أن غرض انشترى هو الاضرار بالمدين والتشهير به .

أما اذا لم يعلم بذلك ، فان البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن ، وفى هذه الحالة لا يكون للمشترى الحق فى أن يتولى مطالبة المدين ، بل يبيع الدين لغيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم ، والأول أظهر .

⁽١) المرجع السابق ،

ومنها: أنه اذا ادعى شخص أن له دينا على غائب فقال آخر: أنا ضامن الدلك الدين ثم حضر الغائب وأنكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحوها ، فاذا أقر الغائب بالدين وكان موسرا فان الضمان يلزم وأما اذا كان معسرا فان الضمان يسقط لاحتمال أنه قد تواطأ مع المدعى على أكل مال الضامن و

ومنها : أنه يلزم من براءة المضمون براءة الضامن ، ولا يلزم من براءة الضامن براءة المدين •

مثلا: اذا ضمن شخص ديناً فى ذمة آخر فتنازل صاحب الدين عن دينه كأن وهبه للمديون أو أبرأه منه أو أحاله على دين ثابت لازم فان ذمة الضامن تبراً • ومثل ذلك ما اذا مات المدين عن مال ، وصاحب الدين وارثه ، فان ذمته تبرأ ، وذمة الضامن تبعاً ، بخلاف ما اذا مات المدين مفلساً فان ذمة الضامن لا تبرأ بموته ، فهذه أمثلة براءة الضامن ببراءة المضمون •

أما اذا برىء الضامن ؛ فان المضمون قد لا يبرأ ، فالأول كما اذا دفع الضامن الدين فان ذمة كل منهما تبرأ من الدين ، فلا يكون لصاحبه حق قبلهما • والثانى : كما اذا وهب صاحب الدين للضامن الا اذا قبض الدين قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة •

وكذا اذا كان الضمان مؤقتاً بمدة كأن يقول الضامن ضمان دين فلان على مدة شهرين مثلاً ، بحيث اذا مات أو أفلس فيهما كنت ملزماً بدينه • فازمه الضامن تبرأ بعد انقضاء الشهرين ، وتبرأ ذمة المدين الأصلى ـ ومن ذلك تعلم أنه يجوز أن يكون الضمان مؤقتاً بمدة معينة •

ومنها أنه لا يجوز لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا في أربعة أحوال: الحالة الأولى: أن يكون المضمون الأصلى مقلساً •

الحالة الثانية: أن يكون موسراً ، ولكنه مماطل معروف باللدد في الخصومة والشدة فيها •

الحالة الثالثة : أن يكون المدين الأصلى غائباً ، وليس له مال يمكن سداد الدين منه ، أما اذا كان له مال يستطيع صاحب الدين أن يأخذ منه بدون صعوبة ولا مشقة فليس له فى هذه الحالة مطالبة الضامن .

ka h

الحالة الرابعة: أن يشترط صاحب الدين أن يأخذ دينه من أيهما جاء، فان له فى هذه الحالة أن يطالب، ومثل ذلك أن يشترط مطالبة الضامن فى حالة معينة كعسر المضمون أو موته أو نصو ذلك هو الراجح و وبعضهم يقول: ان صاحب الدين مخير بين أن يطالب الضامن أو يطالب المضمون على أى حال و

ومنها أن الدين المؤجل يصح فى ثلاثة أحوال : .

الحالة الأولى: موت الضامن اذا ترك مالا يكفى لسداد كل الدين أو بعضه ، فاذا ترك كل الدين كان لصاحب الدين الخيار فى أن يأخذ دينه من تركة الضامن ، فاذا أخذ دينه من تركة الضامن ، فليس لورثته مطالبة المضمون ، الا بعد حلول أجل الدين ، ولو كان المضمون حاضراً أو موسراً ، لأن الدين فى هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط ، بسبب موته موسرا ، فاذا مات الضامن معسراً فلا حــق لصاحب الدين فى المطالبة الا عند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق فى أخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأجل .

الحالة الثانية: أن يفلس الضامن ، وفى هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين فى تصفية مال الضامن ، ويأخذ الحصة التى يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد أن يحل الأجل .

الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفى هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركة الميت ولو لم يحل أجل الدين • أما اذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا بعد حلول الأجل ، لأنه لا يلزم من حلول الدين على الأصيل حلوله على الضامن •

ومنها أن الضامن أذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن يثبت أنه

دفعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأنه استلم دينه أو نحو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق فى الرجوع على المضمون ، ثم ان كان الدين من الأشياء التى تقوم كالثياب _ فان كان الضامن قد دفع الدين ثياباً من جنس الثياب التى أخذها المدين _ فانه يستحق أن يأخذ من المدين ثياباً مثلها ،

أما أذا كان قد دفع قيمة الثياب فانه يلزم بالقيمة أن كانت القيمة أقل من الثياب ، فأن كانت أكثر فأن الذي يلزم المضمون بدفعه هو الثياب لا القيمة محدا أذا كان الضامن قد دفع الثياب عنده ، أما أذا كان قد اشتراها من الغير فأن كان بثمن المثل بدون محاباة _ فأن المدين يلزم به بدون خلاف .

أما اذا كان قد اشتراها بغبن ومحاباة ، فليس على المديون الا ثمن المثل فقط ، فاذا اشترى ثياباً بعشرة وهي تساوى خمسة كان على المدين خمسة لا عشرة .

أما الكفالة بالحياة والكف الة بالتعويض على الحوادث أو الآفات أو المصائب التي قد تقع للانسان أو لسيارته أو لتجارته فسنبحثها في كتاب الشركة أن شاء الله تعالى •

عقد التامين واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود والفرق بين التأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سسن التقاعد

لا شك أن صورة عقد التأمين لم يكن له مثيل فى عصور الاسلام الأولى، الأمر الذى فتح الباب على مصراعيه فى تناول هذه العقود من الفقهاء والباحثين فكانوا بين مؤيد لها باطلاق ، وبين مؤيد لبعضها منكر للبعض الآخر ، وبين منكر لها باطلاق .

وقد كان من شأن المحلين أن يسخروا عقولهم لالتماس الأدلة المبيحة ،

وسنرى من تفصيل هذه العقود بما يمكن تبين مكان الغرر والجهالة والجزاف فيها مما لا يسع المنصف الا الحكم بحرمتها ، لما فيها من عنصر الربا وبيسع المعدوم .

ولهم ادعاء أن التأمين تعاون على البر والتقوى ، وأنه يحقق أهدافا ندب اليها الدين وحث عليها ، ويصبون أدلتهم فى هذا القالب : « عقود التأمين المساهمة تحقق التعاون والتضامن ، والتعاون والتضامن مقصودان للشارع ، وما كان من مقاصد الشرع فلا يصادر » ويقول الدكتور حسين حامد حسان : (ونحن نوافقهم على المقدمة الثانية ونخالفهم في الأولى ، لأن مشروعية العاية والمقصد لا تستلزم بالضرورة مشروعية وسيلة معينة توصل اليها) .

وبداية صناعة عقود التأمين الذي كان يسمى بالسيكورتاه قام على أيدى اليهود في أوربا وأمريكا ثم انتقل بعد أن اجتاحت الشرق جيوش الغـــرب ونظمه وقوانينه وأعرافه بفسادها وشططها وعسدم ملاءمتها ، وما فيها مسن مجافاة للاسلام وتعاليمه • ولقد توهم بعض المشتغلين بالفقه ويميلون الى كل شيء عصري حديث أن التأمين لا يوجد دليل شرعي على حرمته باعتبار كونه نظاماً مستحدثاً ليس للشارع نص في حرمته فضلا عن أنه بالنسبة للأفراد: « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس ينعرضون جميعاً للخطــر » « وأن ما يدفع الى شركات التأمين من أقســاط فمركــزها ووضعها بالنسبة اليه مركز المال الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها » وأن المعاوضة في عقد التأمين « انما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له ، والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » « وأن المستأمن بحصل على هذا العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر » ويصل بعضهم في الاغراق فى تسويغ عقد التأمين وحله الى القــول بأن العقــد الذى يربط بين شركة التأمين والمؤمن له في التأمين على الحياة لحالة البقاء ، هو عقد مضاربة بجانب عقد التأمين ، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن في هذه الحالة هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها ، بل تتجر له فيها والربح بينها وبين المؤمن له ، وأن مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمؤمن له عند بقائه حيا في المدة المتفسق

عليها ، هو رأس مال المضاربة مضافاً اليه الربح ، وأنه لا مانع يمنع في الشرع من أن يسكون الربح في عقد المضاربة محدداً بنسبة من رأس المال لا من الربح ، فهذه كلها افتراضات غير قائمة ، وليس لها مند من نصوص القانون ولا آراء الشراح ، ومن ثم يحكم على معاملة غير موجودة في حين أنه يترك الحكم في المعاملة القائمة التي طلب منه بيان حكم الشرع فيها .

وقال هؤلاء: ان نظرية التأمين ليست الا تعاوتا منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع فى مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أخطاراً وأضراراً جسيمة ، تحقيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون ، فالتأمين اذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى ، يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقون جميعاً شر المخاطر التى تهددهم .

ويقول هؤلاء أيضاً: انه _ أى التأمين _ ليس الا انضماما الى اتفاق تعاونى منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون جميعاً الخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعه أو تخفيف ضرره ببذل ميسور لكل منهم يتلافون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم .

ثم يقولون أيضا: ان المهوم الماثل فى أدهان علماء القانون لنظام التأمين أنه ظام تعاونى يؤدى الى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذى يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده ، ويقولون : ان الاسلام فى جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية بهدف الى اقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق فى الحقوق والواجبات .

وهذا الكلام فيه من التجاوزات والمغالطات ما يدعو الى الغفلة عن الوسائل المحظورة لغاية ليست مطابقة لغايات الشارع فى تنقيلة الكسب والمعاوضات من الجهالة والضرر والربا • ولكن الذين يصفون التأمين بالصيع

التى سقناها آتفا يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاماً غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزئية .

ولو كان عقد التأمين عقد معونة ورفق كما يزعمون لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه اذا انقطع عن سداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ، فأين المعونة وأين الرفق ؟ • •

والأصوليون يقولون: « التصرفات (١) ثلاثة أقسام: طرفان وواسطة . فالطرفان أحدهما: معاوضة صرفة فيتجنب فيها ذلك ـــ أى الجهــــالة والغرر ــ لا ما دعت الضرورة اليه .

وثانيهما: ما هو احسان صرف لا يقصد به تنمية المال ، كالصدقة والهبة والابراء ، فان هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال ، بل ان فاتت على من أحسن اليه بها فلا ضرر عليه ، فانه لم يبذل شيئا ، بخلاف القسم الأول اذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول فى مقابلته ، فاقتضت حكمة الشرع منع الجهالة فيه ، أما الاحسان الصرف فلا ضرر فيه ، فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الاحسان التوسعة فيه بكل طريق ، بالمعلوم وبالمجهول ، فان ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعا ، وفى المنع من ذلك الى تقليله ، فاذا وهب له بعير شارد جاز أن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، بعير شارد جاز أن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، لأنه لم يبذل شيئا ، وهذا _ أى ما قاله مالك _ فقه جميل ، وأما الواسطة بين الطرفين فهو النكاح » .

وأصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هذا العقد مقصوداً به التعاون وبذل الاحسان، بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب، فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعى

⁽١) الفروق للقرافي ج ١ ، من يُو١١

وعلماء الشريعة اذ ليس بين المتعاملين مع الشركة علاقات أو اتصاق على التعاون أو بذل الاحسان، ولا ذكر لهذا في العقود المسرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين.

الضمان الاجتماعي ، والتأمين التعاوني

وما يقال فى شركات التامين وعقودها لا يقال بالضرورة فى الضال الاجتماعي الذى ترتبه وزارة الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهم مقابل نسبة محتملة تقتطع من رواتبهم ، وهذه من الأمور التي لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى ، وقد تتبرع الحكومة بالفرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفقات والأرزاق والروات التي التزمت بها ، وقد تمنح مسن تتوفر فيهسم صفات العجز أو الشيخوخة أو المرض دون أن يكون منهم اشتراك بأقساط دفعوها .

وقد أصدر المجمع الفقهى برابطة العالم الاسلامى فتواه الآنية: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه •• أما بعد:

قان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السحودية في دورته العاشرة المنعقدة بمدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من التحريم بأنواعه وبعد الدراسة الوافية وتداول الرآى في ذلك قرر المجلس بالأكثرية تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك من الأموال .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار

العلماء من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجاري المحرم والمنوه عنه آنها ، وعهد بصياغة القرار الى لجنة خاصة .

تقرير اللجنة المكلفة باعداد قرار مجلس المجمع حول التامين

بناء على قرار مجلس المجمع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٩٨ هـ المتضمن تكليف كل من أصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السبيل بصياغة قسرار المجمع حول التأمين بشتى أنواعه وأشكاله وعليه فقد حضرت اللجنة المشار اليها وبعد المداولة أقرت ما يلى:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ٠٠ أما بعد :

فان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضا على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بمدينة الرياض بتاريخ ٤ــ٤ـ٧٩ هـ بقراره رقم (٥٥) من التحريم للتأمين التجاري بأنواعه ٠

وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأى فى ذلك قرر مجلس المجمع الفقهى بالاجماع عدا فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية :

أولا : عقد التأمين التجارى من عقود المعاوضات المالية الاجتماعية المستملة على الغرر الفاحش ، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقبع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلا فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً ، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطى ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده،

وقد ورد في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن بيسع الغرر .

الثانى: عقد التأمين التجارى ضرب من ضروب المقامرة لما فيه من المخاطرة فى معاوضات مالية، ومن الغرم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافى، فان المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الحطر، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط الثأمين بلا مقابل، واذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً، ودخل فى عموم النهى عن الميسر فى قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (١)

الثالث: عقد التأمين التجارى يشتمل على ربا الفضل والنساء ، فان الشركة اذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود نها فهو ربا فضل ، والمؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة ، فيكون ربا نساء ، واذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساء فقط ، وكلاهما محرم بالنص والاجماع .

الرابع: عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كلا منها فيه جهالة وغرر ومقامرة ، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام ، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان ، وقد حصر النبى صلى الله عليه وسلم رخصة الرهان بعوض فى ثلاثة بقوله صلى الله عليه وسلم :

« لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل (٢) » وليس التأمين من ذلك ولا شبيها به ، فكان محرماً ٠

الخامس : عقد التأمين التجارى فيه أخذ مال الغير بلا مقابل ، وأخذ بلا مقابل ، وأخذ بلا مقابل ، وأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم لدخوله في عموم النهي في قوله

^{. (}١) الآية ٨٠ مِن سُورَة المائدة عِي

⁽۲) رواه ابو داود الطبالسي واحمد في مستده وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجهوالبيهقي .

تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١) .

السادس: فى عقد التأمين التجارى الالزام بما لا يلزم شرعاً ، قان المؤمن لم يحدث الخطر منه ، ولم يتسبب فى حدوثه ، وانما كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراماً وأما ما استدل به المبيحون للتأمين التجارى مطلقاً أو فى بعض أنواعه فالجواب عنه ما يلى :

(أ) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح ، فان المصالح في الشريعية الاسلامية ثلاثة أقسام:

قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة .

وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالفاء ولا اعتبار فهو (مصلحة مرسلة) وهذا محل اجتهاد والمجتهدين .

والقسم الثالث ما شهد الشرع بالغائه ، وعقود التأمين التجارى فيها جهالة ، وغرر ، وقمار ، وربا ، فكانت مما شهد الشرع بالفائه لغلبة جانب المصلحة .

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التأمين التجارى قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة • والعمل بالاباحة الأصلية مشروط بعدم المنافى بينها أو المنافى لها ، وقد وجد فبطل الاستدلال بها •

(ج) ـ الضرورات تبيح المحظورات ـ لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافاً مضاعفة مما حرمه عليهم فلبس هناك ضرورة معتبرة شرعاً تلجىء الى ما حرمته الشريعة من التأمين .

د) لا يصح الاستدلال بالعرف فان العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام وانما يبنى عليه فى تطبيق الأحكام وفهم المراد من ألفاظ النصــوص ، ومن

⁽١) من الآية ٢٩ من سورة النساء،

عبارات الناس في ايمانهم وتداعيهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج الى تحديد المقصود منه من الأفعال والأقوال ، فلا تأثير له فيما تبين أمره ، وتعيين المقصود منه ، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على منع التأمين فلا اعتبار به معها .

- (ه) الاستدلال بأن عقود التأمين التجارى من عقود المضاربة أو فى معناها غير صحيح ، فإن رأس المال فى المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه ، وما يدفعه المستأمن يخرج بعقد التأمين من ملكه الى ملك الشركة حسبما يقضى به نظام التأمين ، وأن رأس مال المضاربة يستحقه ورثة مالكه عند موته، وفى التأمين قد يستحق الورثة لورثة للهاما سملغ التأمين أو مبلغاً غير محدود ،
- (و) قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالغرر والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالاة ، فالقصد الأول فيه التاخى في الاسلام والتناصر والتعاون في الشدة والرخاء وسائر الأحوال ، وما يكون من كسب مادى فالقصد اليه بالتبع .
- (ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الوعد بقرض أو اعارة أو تحمل خسارة مثلا من باب المعروف المحض ، فكان الوفاء به واجبا أو مسن مكارم الأخلاق ، بخلاف عقود التأمين فانها معاوضة تجارية باعثها الربح المادى ، فلا يفتقر فيها ما يفتقر في التبرعات من الجهالة والغرر .
- (ځ) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب ، قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق أيضا ، ومن الفروق ال الضمان نوع من الترع يقصد به الاحسان المحض ، بخلاف التأمين فانه عقد معاوضة تجارية يقصد منها أولا الكسب المادى فانترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود اليه ، والأحكام يراعى فيها الأصل لا التابع مادام تابعاً غير مقصود اليه ،

⁽ط) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان خطر الطريق لا يصبح، فانه قياس مع الفارق كما سبق في الدليل قبله •

(ى) قياس عقود التأمين التجارى على نظام التقاعد غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق أيضاً ، لأن ما يعطى من التقاعد حق الترم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى فى صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظاماً يراعى فيه مصلحة أقرب الناس الى الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم ، فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة المالية بين الدولة وموظفيها، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذى هو من عقود المعاوضات الماليسة التجارية التى يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة ، لأن ما يعطى فى حال التقاعد يعتبر حقا التزم به مسن حكومات مسئولة عن رعيتها ، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لمعسروفه وتعاونا معه جزاء تعاونه ببدنه وفكره ، وقطع الكثير من فراغه فى سسسيل وتعاون معها بالأمة ،

(ك) قياس ظام التأمين التجارى وعقوده على ظام العاقلة لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الأصل فى تحمل العاقلة لدية الخطف وشبه العمد ما يينهما وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التى تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو دون مقابل ، وعقود النامين تجارية استغلالية ، تقوم على معاوضات مالية محضة ، لا تمت الى عاطفة الاحسان وبواعث المعروف بصلة .

(ل) قياس عقود التأمين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لأن قياس مع الفارق أيضاً • ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد فى المسألتين، وانما محله فى تأمين الأقساط، ومبلغ التأمين وفى الحراسة الأجرة وعسل الحارس • أما الأمان فعاية ونتيجة والالما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس •

(م) قياس التأمين على الايداع لا يصح لأنه قياس مع الفارق أيضاً فان الأجرة في الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء في حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ، ويعود الى المستأمن بمنفعة ، انما هو ضمان الأمن والطمأنينة ، وشرط العوض عن

الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد ، وان جعل مبلغ التأمين فى مقابلة الأقساط كان معاوضه تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه (!) فاختلف على عقد الايداع بأجر .

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح ، والقرق بينهما أن المقيس عليه من التأمين التعاوني وهو تعاون محض والمقيس تجاري وهو معاوضات تجارية فلا يصح القياس .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كسار العلماء فى المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ٤ــ٤ـــ١٣٩٧ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجارى المحرم ، والمنوه عنه آنف للأدلة الآتية :

الأول: ان التامين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النساء، فليس عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية .

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ، ولا مقامرة بخلف التأمين التجارى فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعساون، سسواء كان القيام بذلك تبرعا أو مقابل أجر معين •

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية :

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به ، وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

تانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ، ومسئولية اداره المشروع ٠

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التامين التعاوني ، اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم على أقساط أكبر في المستقبل ،

رابعاً: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم ، باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم فى نفس الوقت مسن المسئولية .

ويرى المجلس أن يراعى فى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى على الأسس الآتية:

أسس التأمين التعساوني كما وضعها الفقهساء

الأول: أن يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع فى كافة المدن ، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تعطيتها ، وبحسب مختلف فئات ومن المتعاونين ، كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحى ، وثان للتأمين ضد العجز والشيخوخة ...

الثانى: أن تكون منظمة التأمين التعاونى على درجـة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة .

الثالث: أن يكون للمنظمة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ، ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة .

الرابع: يمثل الحكومة فى هذا المجلس من تختاره من الأعضاء ، ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء فى المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفشل .

الخامس: اذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقسام فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة .

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئــة كبار العلمــاء في

⁽۱) يراعى أن كافة لم ترد في الكتاب العزيز آلا حالا ، ولم تسمع من العرب مضافة قال تعالى (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) وقال تعالى (وما ارسلناك الا كافة للنساس يشيرا ونذيرا) وقال تعالى (وما كان المؤمنين لينفروا كافة) وعلى هذا كان ينبغى أن يقسال (وأن يكون بالمنظمة فروع في المدن كافة) والله أعلم (المطيعى) .

قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المتخصصين في هذا الشأن •

والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ٠٠

نائب الرئيس محمد على الحركان الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي الرئيس عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى

عبد العزيز بن عبد الله بن بازا الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية

الأعضــــــاء

سبیل صالح بن عثیمین محمد رشیدی

محمد بن عبد الله السبيل مصطفى الزرقا أبو بكر جومى محمد محمود الصواف محمد رشید قبانی عبد القدوس الهاشمی

مخالفة الاستاذ الدكتور مصطفى الزرقا :

اخواني الأساتذة الفضلاء أعضاء المجمع الفقهي :

انی أخالف ما ذهبتم الیه من اعتبار التأمین الذی اسمیتموه تجاریا بمختلف أنواعه وصوره حراماً ، ومیزتم بینه وبین ما أسمیتموه تعاونیا ، وأری أن التأمین من حیث انه طریق تعاونی منظم لترمیم الأضرار التی تقع علی رءوس أصحابها من المخاطر التی یتعرضون لها وهو فی ذاته جائز شرعاً بجمیع صوره الثلاث ، وهی التأمین علی الأشیاء ، والتأمین من المسئولیة ، المسمی بالتأمین ضد الغیر ، والمسمی خطأ بالتامین علی الحیاة جائز شرعاً ،

وان أدلتي الشرعية من الكتاب العزيز والسنة النبوية ، وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة ، والشواهد الققهية بالقياس السليم عليها ، ودفع توهم أنه

يدخل فى نطاق القمار أو الرهان المحرمين ، ودفع شبهة أنه ربا ، كل موضح تمام الايضاح فى كتابى المنشور بعنوان (عقد التأمين ، وموقف الشريعة الاسلامية منه) وأنتم مطلعون عليه مع بيان حاجة الناس فى العالم كله اليه •

وقد بينت لكم في هذه الجلسة أيضا أن التمييز بين تأمين تعاوني وتجارى لا سند له ، فكل التأمين قائم على فكرة التعلماون على تفتيت الأضرار ، وترميمها ونقلها عن رأس المصاب، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الرءوس لقاء كلفة بسيطة .

ولكن التأمين البدائي لما كان بين عدد قليل من الأشخاص الذين تجمعهم حرفة صغيرة أو سوق ، ويتعرضون لنوع من الأخطار فيساهمون في تكوين صندوق مشترك حتى اذا أصاب أحدهم الخطر والضرر عوضوه عنه من الصندوق الذي هو أيضاً مساهم فيه ، وهذا النوع الذي يسمى في الاصطلاح تبادليا ، وسميتموه (تعاونيا) لا تحتاج ادارته الى متفرغين لها ولا الى نفقات ادارة و تنظيم حساب الح .

فاذا كثرت الرغبات فى التأمين وأصبح يدخل فيه الألوف ـ عشراتها أو الافها من الراغبين ، وأصبح يتناول عدداً كبيراً من أنواع الأخطار المختلفة _ فانه عندئذ يحتاج الى ادارة متفرغة ، وتنظيم وتفقات كبيرة من أجور محلات وموظفين ووسائل آلية وغير آلية الخ ٠٠ وعندئد لابد لمن يتفرغون لادارته وتنظيمه من أن يعيشوا على حساب هذه الادارة الواسعة كما يعيش أى تاجر أو صانع أو محترف أو موظف على حساب عمله ٠

وعندئد لابد من أن يوجد فرق بين الأقساط التي تجبى من المستأمنين وبين ما يؤدي من نفقات وتعويضات للمصابين عن اضرارهم لتربح الادارة المتفرغة هذا الفرق وتعيش منه كما يعيش التاجر من فرق السعر بين ما يشتري ويبيع .

ولتحقيق هذا الربح يبنى التأمين الذى أسميتموه تجاريا على حساب احصائى دقيق لتحديد القسط الذى يجب أن يدفعه المستأمن فى أنواع مسن

الأخطار . هذا هو الفرق الحقيقى بين النوعين ، أما المعنى التعاوني فلا فرق فيه بينهما أصلا من حيث الموضوع .

كما أنى أحب أن أضيف الى ذلك أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهى الميمون الذى لم يجتمع فيه الا نصف أعضائه فقط ، والباقون تخلفوا أو اعتذروا عن العضوية لظروفهم الخاصة لا ينبغى أن يتخذ فيها قرار بهذه السرعة بتحريم موضوع كالتأمين من أكبر الموضوعات المهمة اليوم خطورة وشأفا ، لارتباط مصالح جميع الناس به فى جميع أنحاء المعمورة ، والدول كلها تفرضه الزاميا فى حالات كالتأمين على السيارات ضد الغير ، صيانة لدماء المصابين فى حوادث السيارة من أفئدة تذهب هدراً اذا كان قائد السيارة أو مالكها مفلساً .

فاذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا ، وفى موضوع اختلفت فيه آراء علماء العصر اختلافاً كبيراً فى حله أو حرمته يجب فى نظرى أن يكون فى دورة يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم ، وعلى أن يكتب لغير أعضاء المجمع من علماء العالم الاسلامى الذين لهم وزنهم العلمى ثم يبت فى مشل هذا الموضوع الخطير فى ضوء أجوبتهم على أساس الميل الى التيسير على الناس عند اختلاف آراء العلماء لا الى التعسير عليهم •

ولابدلى ختاماً من القول بأنه اذا كانت شركات التأمين تفرض فى عقودها مع المستأمنين شروطاً لا يقرها الشرع ، أو تفرض أسعاراً للأقساط فى أنواع الأخطار عالية بغية الربح الفاحش ، فهذا يجب أن تتدخسل فيه السلطات المسئولة ، لفرض رقابة وتسعير لمنع الاستغلال ، كما توجب المذاهب الفقهية وجوب التسعير والضرب على أيدى المحتكرين لحاجات الناس الضرورية ، وليس علاجه تحريم التأمين ،

لذلك أرجو تسجيل مخالفتي هذه مع مزيد الاحترام لآرائكم •

دكتور مصطفى الزرقا

المملكة العربية السعودية رياسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التأمين التعاوني

وبعد الدراسة والمناقشة وتداول الرأى قرر المجلس جوازه ، وامكان الاكتفاء به عن التأمين التجارى فى تحقيق ما تحتاجه الأمة من التعاون على وفق قواعد الشريعة الاسلامية للأمور الآتية :

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط فى معاملات ربوية .

الثالث: انه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليهم من النفع ، لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غـرر ولا مقامرة بخـ لاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة الأمور الآتية:

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به ، ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشعيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية ادارة المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين ، وايجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة تجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التأمين التعاوني اد أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطاً أكبر في المستقبل .

رابعا: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم ، فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر إيجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ، ولا يعفيهم فى نفس الوقت من المسئولية وليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ، ولا يعفيهم فى نفس الوقت من المسئولية و

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين في هذا الشأن تختارهم الدولة ، وبعد انتهائهم من ذلك يعاد ما كتبوه الى مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته وتطبيقه على قواعد الشريعة ، وبالله التوفيق ، الخاتم والتوقيع .

عقد التامين على الحياة

عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنها أن عقد التأمين همو أن يدفع المستأمن للشركة قسطا معيناً لمدة مسماة ، فاذا توفى فى أثناء همذه المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتعق عليه ، بين الميت وبين الشركة ، ويتوقف دفع الأقساط من حين الوفاة ، وتكون الوفاة ايذاناً بحلول دفع المبلغ المؤمن به ، ولو لم يدفع منه الاقسطا واحداً ، وقد ينص فى العقد على أنه اذا توقف عن دفع الأقساط لعذر أو عسرة وهو حى يخسر كل ما دفعه أو بعضه ، ويصفى دفع الأقساط لعذر أو عسرة وهو حى يخسر كل ما دفعه أو بعضه ، ويصفى العقد بخسارة باهظة على المستأمن ، واذا استمر على قيد الحياة وأدى الأقساط جميعاً حتى الأجل المسمى أخذ القدر المتفق عليه ، أو أخذ ما دفعه مضافاً اليه قوائد تقدر بحسب الشروط المتفق عليها فى العقد .

ولا شك في بطلان لهذا العقد وحرمته لما يأتي :

أولاً: لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه .

ثانياً: لأنه تسليم نقود منجمة فى نقود أكثر منها مؤجلة ، قد يتحصل عنيها وقد تفوت عليه .

ثالثاً: ليس له ضرورة تلجىء اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ولا تقتضيه مصلحة وحتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فإننا نقول بحرمته .

ادلة المجيزين لعقود التامين قالوا:

أولا: ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي اذ الفكرة الأساسية فيه هي التعاون على رأب آثار الكوارث الواقعة على الانسان في نفسه أو ماله عن طريق تجزئتها وتوزيعها على مجموع المستأمنين بدلا من أن يتحمل أضرارها الشخص المصاب وحده ، تأسيساً على أن التعاون على الخير أمسر تدعو اليه الشريعة .

ثانیا: ان عقد التأمین یمنح الأمان والاطمئنان للمستأمن علی ماله ومستقبل حیاته ، هذا الأمان من أعظم نعم الله وهو الذی من به علی قریش بقوله: ((۱) فلیعبدوا رب هذا البیت الذی أطعمهم من جوع و آمنهم مسن خوف) •

ثالثاً: ليست العقود في الشريعة محددة محصورة ، بل يجوز استحدات صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجة ، والأصل في العقود الاباحة عند أكثر العلماء ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العمامة القطعية ، وعقد التأمين لم يرد نص يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزاً ،

رابعاً: ثم ان فى أحكام الشريعة وأصول فقهها ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستنداً قياسيا واضحاً فى جواز التأمين من ذلك:

(أ) عقد الموالاة فى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب، وشخص عربى يقول الأول للثانى: (أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت) فاذا قبل الآخر، يصبح وليا للأول، يرثه ادا مات من غير وارث، وذلك فى مقابل أن يتحمل الدية عن صاحبه، اذا ارتكب جناية خطأ توجب عليه الدية، وهذا معنى: (تعقل عنى اذا جنيت) •

قالوا: وعقد الموالاة هذا الذي أجازه الأحناف فيه شبه كبير بعقد التأمين من المسئولية المدنية ، أي الضمان المالي الذي يترتب على المولى نتيجة لجناية الخطأ الصادرة عنه ، وذلك بسبب العقد رغم أن الولى المتعاقد لم يجن شيئاً ، وفي مقابل هذا التحمل - الاحتمالي غير المحقق - يستفيد الولى الارث من المولى اذا مات من غير وارث ، وهو أيضاً عوض غير محقق •

قالوا: والتأمين من المسئولية يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عما تلحق السيارة بالغير من الأضرار ، وشركة

⁽۱) سورة إقريش -

التأمين تحل محله فى تحمل هذه المسئولية ، كما يحل الولى محل المولى من الأرث عند وفاة المولى بدون وارث .

(ب) نظام العاقلة في الاسلام:

وهو نظام وردت به السنة الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب ، وخلاصته أنه اذا جنى أحد جناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية فان الشريعة تفرض الديه على أفراد العاقلة (عاقلة القاتل) الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة وهم الرجال البالغون من عشيرته ، ويسمون العاقلة ، فتقسط عليهم الدية فى ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحدا منهم ما هو فوق طاقته .

ولقد كانت عاقلة القاتل تتحمل عنه قبل الاسلام تبرعاً منها ، فجاء الشرع وجعله لازماً . ويقول هؤلاء : ان نظام العواقل في الاسلام يهدف الى غايتين:

- (الأولى) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء •
- (والثانية) صيانة دماء ضحايا الخطأ من أن تذهب هدراً ، لأن الجانى المخطىء قد يكون فقيراً لا يستطيع التادية فتضيع الدية .

واذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟!! لكي تخفف آثار الكوارث بتوزيعها على كثيرين ؟!!

وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية بحكم الشرع تصبح مصدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير ؟!! لازلنا ننقل كلام المجيزين •

(ج) نظام التقاعد:

وهو يقوم على اقتطاع جزء من الراتب الشهرى للموظفين ، حتى اذا بلغ

أحدهم سن الشيخوخة القانونية وأحيل الى التقاعد أخذ راتباً شهريا يبلغ أضعافاً مضاعفة عن المبلغ الذى كان يقتطع منه شهريا ، ويستمر هذا المرتب التقاعدى مادام حيا ، مهما طالت حياته ، وينتقل الى أسرته التى يعولها من زوجة وأولاد وغيرهم بشروط معينة بعد وفاته ، فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة ؟

ان فى كليهما يدفع المرء قسطا ضئيلا دوريا أيضاً فى التقاعد، وفوريا قى التامين على الحياة يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط وهذا المبلغ لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق بينما هو محدود معلوم المقدار فى التامين على الحياة.

ان نظام التقاعد يقره علماء الشريعة ، ويعملون به ، ويرونه أساساً ضروريا فى نظام وظائف الدولة وموظفيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً بين الناس .

(د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية:

وخلاصتها: أن الشخص اذا وعد غيره هــل يلزم قضــاء بالوفاء بوعده أم لا ؟

الرأى الراجح فى مذهب المالكية _ من بين أربعة آراء _ أن الواعـــد لا يلزم بوعده الا اذا بنى الوعد على سبب ، ودخل الموعود فى ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهر ليتزوج فتزوج .

أما عند الشافعية والحنفية فان الوعد لا يكون ملزماً بحال ، قالوا: وبناء على الرأى الراجح من مذهب مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أساس أنه النزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد، بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين، وتعوض عليه خسائره .

(هـ) ضمأن خطر الطريق عند الأحناف :

 وجب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق وهذا دليل في كلام الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقا يعد نصا استثنائيا قويا في اباحية التأمين على الأموال من الأخطار •

(و) عقد الاستئجار على الحراسة:

بالمقارنة بين عقد الاستئجار على الحراسة وعقد التأمين يجد الأسلمة الشيخ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيراً وذلك أن الحارس وان كان يقوم بعمل هو الحراسة و الا أن عمله هذا ليست له أية تتيجة سوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها ، ويناقش الشيخ فيصل مولوى هذه الأدلة في صحيفة الأمان فيقول:

أولاً : يقول الأستاذ الزرقاً : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي وان التعاون على الخير أمر تقره الشريعة وتدعو اليه .

ونحن نسجل هنا الملاحظ التالية :

أولا - اذا سلمنا أن فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي موجودة في ظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والغاية من هذا التأمين ، وفي رأينا أن الفكرة الأساسية التي دفعت وتدفع لانشاء شركات التأمين النجارية انما هي الأرباح الباهظة الخيالية من أقصر الطرق ، ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطى الحال أقبلوا على التعاقد مع هذه الشركات التجارية دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن ، بل ان كل واحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل ليأخذ الكثير عندما يتعرض لحادث معين ، وفي هذا ربح فوق أنه اطمئنان للمستقبل ، وقد قال الله تعالى في الخمر والميسر « قل فيهما اثم كثير ومنافع للناس (١) » .

ولو كانت فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدى مجموع المؤمنين (بتشديد الميم) لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين التعاوني

^{. (1)} من الآية ٢١٩ من أسورة الليقرة -

أو التبادلي حيث لا ينتحقق أى ربح لأى واحد منهم على حساب الآخــرين ، بل يتعاونون فعلا وبشكل منظم على ترميم آثار الحوادث التي تنزل بأحدهم

تانيا: ان التعاون على الخير أمر تتشوف اليه الشريعة وتحض عليه وهذه أمور لا رب فيها ، ولكن الخير لا يكون فى الغايات والمقاصد وحدها ، ولكن فى الوسائل والوسائط المفضية الى الغايات ، والخلاف حول التأمين ليس خلافا حول (تعاون الناس مع بعضهم لتلافى آثار المصائب والنكبات) ولكنه فى هذه الوسائل المؤدية الى ذلك وكونها وسائل غير مشروعة ، ومسن ذلك التأمين التجارى كوسيلة ، تؤدى الى هذه الغاية ولكن تكتفها الشبهات وتنتج عنها المنكرات ، وعند هذا يكون من حق المسلمين سبل من الواجب عليهم كفائيا سالبحث عن وسائل أخرى تحقق الغاية المقصودة دون الوقوع فى الشبهات أو ارتكاب المنكرات ،

واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعاون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة ، وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين ، فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره أ

ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا:

ان الأصل فى العقود الآباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة فقواعد الشريعة العامة ، وعقد التأمين لم يرد نص بخصوصه يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزا شرعا ، ونحن مسلمون بأن الأصل فى العقود الآباحة وان خالف فى ذلك كثير من الفقهاء ب ونسلم بأنه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه لأنه أصلا لم يكن معروفاً عند نزول الشريعة ، ولكنا نناقش فى مسألتين اثنتين :

(الأولى) القول أنه لا يوجد في عقد التأمين ما يخالف الشريعة العامة ، وسنأتي على ذلك فيما بعد . (الثانية) القول أن حاجة الناس تقتضى ايجاه حل لمشكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها سواء كان هذا الحل بالتأمين أو بغيره، وإذا كان التأمين التجارى هو النظام الشائع فليس ذلك لأن حاجة الناس تقتضيه بل لأن أنظمة الحكم الجاهلية متواطئة مع أصحاب شركات التأمين من الرأسماليين المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية ، المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية ، وقيدت وحجمت فكرة التأمين التعاوني ، ولم تترك للناس الا التأمين التجارى ، فلجأوا اليه ووقعوا فيه لعدم وجود البديل الأفضل .

وقد يمكن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع فى الشبهات أو المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ، ولكن لا يمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس نيست اليه بذاته ، وانعا حاجتهم الى أسلوب معين يخفف عنهم آثار المصائب المفاجئة .

عقسد الموالاة والتأمين

يرى الأستاذ مصطفى الزرقا شبها كبيرا بين عقد الموالاة _ عند مذهب أبى حنيفة _ وبين عقد التأمين من المسئولية ففى عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى وذلك بسبب العقد كما تتحمل الشركة المسئولية المالية عن صاحب السيارة الناتجة أحداثها بسبب العقد أيضا علما بأن الولى لم يرتكب خطأ كما إن الشركة لم ترتكب خطأ ، وفى مقابل هذا التحمل يكون للولى الحق فى أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق فى العق فى أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق فى العق فى العقل هذا العقل فى القسط الذى يدفع لها •

وهنا يجب أن نقف أمام هذا التصور بالاعتراضات التالية :

أولاً : ان عقد الموالاة مختلف فيه ، وان أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الا فقهاء الأحناف .

ثانياً: _ ان عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لمشكلة انسان غير

عربى فى الاسلام ويراد التحاقه بالمجتمع الاسلامى وليس له فى هذا المجتمع عاقلة (أى ذوو عصبات من أقربائه يحملون مسئولية الجنايات الخطأ اذا وقعت منه) فكان الحل فيما رآه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه وأصحابه جواز هذا العقد بحيث يتفق هذا الانسان المسلم مع مسلم آخر فى عقد موالاة صيغته أن يقول له: أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت •

وقد اشترطوا أن يكون صاحبه غير عربى وليست له عاقله • فلا يجـوز لاثنين من العرب أن يعقدا عقد موالاة كما لا يجوز لعربى أن يعقد عقد موالاه مع غير عربى اذا كان لغير العربى هذا عاقله دخلوا معه فى الاسلام •

ان هذه الشروط تجعل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هى القاعدة المشهورة (ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره) •

وأقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الفرع الذى لا نص فيه واجتمع مع الأصل في علة ، فلا يتخذ هذا الفرع الذى لا نص فيه أصلا بقاس عليه بحال من الأحوال .

ثالثاً: نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين من المسئولية فروق اساسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه وهذه الفروق هي:

- (أ) ان عقد التشابه أساسه التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غير متكافئين ٠
- (ب) ان عقد الموالاة يقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي (أنت مولاي) وأن الواجبات المالية تنتج عن هذا الانتماء، بينما يكون القصد الأول من عقد التأمين المال، ولا يطلب الانتماء الني الشركة الالتحقيق هذا القصد .
- (ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسئولية المالية المترتبة على

جناية الخطأ أمراً احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي أيضاً فينعدم التعادل بين الطرفين . المنافين .

بناء على هذه المناقشة نقول: أن عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياسيا ولا أصلا ينبني عليه جواز عقد التأمين •

نظام العاقلة في الاسلام

العاقلة هم أقرباء الانسان البالغون الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة _ كما سيأتى فى الجنايات _ وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية فى القتل الخطأ _ وهذا النظام يفيد أمرين ، الأول : _ تخفيف أثر المصيبة على الجانى المخطىء ، الثانية : _ عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ان كان القاتل المخطىء فقيراً ، فى حين أنها تجب على العاقلة سواء كان الجانى غنيا أو ققيراً فيكون أداؤها فى حالة فقره عنصر ضمان الأولياء المجنى عليه ألا يهدد دم وليهم .

والأستاد مصطفى الزرقا يقول :

اذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟ وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطرق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير؟

قال الشيخ فيصل مولوى في الأمان مجيبا على هذه التساؤلات:

أولا: ان نظام العاقلة نظام تعاوني بحت ، وأنه يجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكون أيضاً تعاونيا ، فاذا صار تجاريا فلا يعود مثله ، وأن الاغتماد على ظام العاقلة لاباحة التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشـــابهان تماما ولا يختلفان الا من حيث ان ظام العاقلة الزامي بحكم الشرع ونظام التأمين التعاوني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس ، ويستمد الزامية مـن تعاقدهم .

أما قياس التأمين التجارى على ظام العاقلة فهو قياس مع الفارق فى كل اركانه فى الأصل وفى المقيس وفى المقيس عليه • ثم انه اذا كان نظام العاقلة ظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه الزاميا فى حدوده الشرعية ، واختياريا فيما تتعاقد عليه ، بدل أن نلجأ الى نظام جديد ليس أفضل منه ولا أيسر فى النطبيق ، وليس له من ميزة الا أنه نظام قائم موجود وفد الينا مع سائر الأنظمة العربية •

ثانيا: ان المصلحة التي قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يمكن أن تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التعاقد والمعاوضة _ ويمضى الشسيخ مولوى هنا فيقول: ولكن الناس فى نظام التأمين التجارى لم يستطيعوا أن يحققوا المصلحة المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها، ومن هنا كان التوقف فى اباحة الوسيلة التي اتبعها الناس لما يترتب عليها من الضرر والظلم الذى سنشرحه قريباً •

أما المصلحة القائمة على التعاون لدرء آثار المصائب فليست موضع خلاف ولا يسكن لأحد أن يعتبرها مفسدة •

نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أى فرق بينهما ، ففى كلا النظامين يدفع الشخص قسطا ضئيلا دوريا لا يدرى كم يستمر به دفعه ، وكم يبلغ مجموعه عند التقاعد أو الوفاة وفى كليهما يأخذ الشخص أو أسرته مبلغاً كبيراً _ دوريا فى التقاعد وفوريا فى التامين على الحياة _ يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط .

والفرق بين النظامين _ كما يرى المجيزون _ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق ، بينما هو محدد معلوم المقدار في التأمين على الحياة ، فالضرر والجهالة ، في نظام التقاعد أعظم منها في التأمين على الحياة .

ونقول: أن الفرق الوحيد بين النظامين أن نظام التقاعد تقوم به الدولة

بينما التأمين على الحياة تقوم به شركة تجارية • وهذا الفرق فى رآينا ينقض التأمين على الحياة تماماً ، ذلك أن الأساس فى نظام التقاعد شعور الدولة بواجبها فى حماية موظف عمل فى خدمتها حتى بلغ سن الشيخوخة والعجز عن العمل ، وأنه حين يبلغ هذه السن لا يستطيع العمل لكسب رزقه فكيف يعيش ؟ ثم ان مسئولياته العائلية تزداد فكيف يقوم بها ؟

ان واجب الدولة هنا فى ظر الاسلام أن تقدم له كل حاجاته الفسردية والعائلية سواء اقتطعت من راتبه أيام عمله أم لم تقتطع ، ولكن عندما لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها هذه خاصة فى هدا العصر ، وبعد ما كثرت وتنوعت هذه الالتزامات هنا فقط أباح لها العلماء أن تقتطع مسن راتب الموظف نسبة ضئيلة لتتمكن من تنفيذ الالتزامات ، ففكرة المعاوضة ليست قائمة هنا ، ولكنها فكرة اسهام الموظف بنسبة مما سيتلقى من الدولة بعد نهاية خدمته ، وفكرة قيام الدولة بواجبها نحو موظفيها وتجاه سسائل رعاياها هو واجب لا يجوز لها التخلى عنه ، كما أنها عندما تقوم به لا تكون غايتها الربح ، بل مجرد أداء الواجب ،

ثم اننا ننتهز الفرصة لنتساءل هنا : اذا كان نظام التقاعد نظاماً مشروعاً فلماذا لا نطالب بتعميمه ليشمل جميع الناس ، وهل الشركات التجارية أقدر على تأمين الناس من الدولة ؟ ثم ألا يكون تبنى الدولة لهذه الضمانات أقل كلفة على الناس من شركات التأمين التجارية ؟ واذا كان الرأسماليون في الدول الغربية منعوا الدولة من القيام بهذا العمل ليظلوا يمتصون دماء الناس ما ويسيطرون بقدرتهم المالية والاقتصادية على مسيرة الدولة ، فهل يجوز لنا كمسلمين أن تتبعهم في كل شيء ؟ (حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلناه) .

قاعدة الوعد الملزم عند مالك

ويرى المجيزون لعقد التأمين أنه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض له خسائره ، فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي ، وهو موجود عندنا في الضمان فيما مضى من فضول الضمان

ولا ندرى ما وجه الشبه بين الوعد الملزم وبين عقود التأمين والضمان قائم على المعونة والرفق والتبرر ، وليس فيه استشراف للابتزاز والربح والاثراء من طريق وعود البر والرفق والمعونة ، وهم في هذا أشبه بمن يسلك الصدقة في عقود البيوع •

عقد الاستئجار على الحراسة

ويرى المجيزون شبها كبيرا بين عقد التأمين وعقد الاستئجار على الحراسة حيث ان عمل الحارس ليست له أى نتيجة سوى تحقيق الأمان لصاحب الشيء المحروس، وفي عقد التأمين يحصل المستأمن على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها مقابل القسط الذي يدفعه ونقول:

أولاً ــ ان عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول فى معركة دفاعاً عن الشيء المحروس ، وربما لحق بسبب هذه المعركة ضرر فادح أو ربما مات .

أما فى عقد التأمين فان الشركة لا تقوم بأى عمل لمنع الخطر من الوقوع ولكنها فقط تنتظر وقوعه لتدفع ما اتفق عليه •

ثانيا _ ولذلك فان عقد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على أى عمل ، واذا كان الأمان والاطمئنان هــو النتيجة الأســاسية وربما الوحيدة لعقد التأمين ، فانه احدى النتائج لعقد الحراسة •

التامين ليس بعقد تعويض

يقول المغفور له الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا فى الجزء السابع من الوسيط ص ١٤١٣ :

« فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض » بمعنى أنه لا يقصد به التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو الاصابات ، بل قد لا يلحق المؤمن له أى ضرر فى بعض صدور التأمين على

الحياة ، كالتأمين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، ومشل ذلك بعض أنواع التأمين على الأشخاص ، كتأمين الزواج وتأمين الأولاد ، ولذلك اسستقر رأى شراح القانون على أنه لا يشسترط فى التسامين على الأشخاص أن يكون للمؤمن له مصلحة فى التأمين أى مصلحة فى عدم تحقق الحادث المؤمن منه » وهذا الكلام يرد الزعم بأن « المعاوضة فى التأمين بأقساط الني يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على الخطر المؤمس منه بعد ذلك ، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة له فرق بين وقوع الخطر عليها أحياها التعويض • فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئان الذي منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » منح اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية »

وقد ارتضيت في هذا ما ذهب اليه الدكتور حسين الحامد من أن القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه محض تصور وخيال يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوفف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص _ قد يكون مرغوبا فيه ، لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا الملغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر ، ولا يمكن القول والحال كذلك _ أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن لبقاء والخطر لا يترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم الخطر وعدم

وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة ، وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق في التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين ،

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التآمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في ظر هذا المستأمن و بعد حصوله على الأمان وسواء ، ما يصرح به شراح القانون من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأموال ، لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه وأمواله ، وبريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساويا للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ كبير بالنسبة لما دفعه من أقساط وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط ولخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه والطمأنينة على عدم وقوعه و

عقد التأمين عقد غرر لا عقد لحقه غرر

وقد أورد القانون المدنى المصرى هذا العقد فى الباب الذى خصصه لعقود الغرر بعد المقامرة والرهان والايراد المرتب مدى الحياة ، وكلها عقود احتمالية أو عقود غرر ، ومعنى أن عقد التأمين احتمالى أن كلا من طرفيه المؤمن والمؤمن له لا يعرف وقت ابرام العقد مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، اذ

أن ذلك متوقف على الخطر المؤمن منه أو عدم وقوعه ، وهذا لا يعرفه الا الله والغرر حاصل من الجهالة بالخطر الذي قد يقع وقد لا يقع .

واذا قدر وجود التزام المؤمن بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمن له مبلغ التأمين فان المؤمن له لا يدرى عند العقد مقدار ما يحصل عليه من تعويض في التأمين من الأضرار ، ولا قدر ما يدفع من الأقساط للمؤمن قبل وقوع الخطر واستحقاقه لمبلغ التأمين ، فقد يدفع قسطا واحداً ، ثم تقع الكارثة ، فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يدفع أكثر من ذلك .

وبالنسبة للمؤمن فانه لا يدرى وقت ابرام العقد مقدار الأقساط التى يحصل عليها قبل وقوع الحادث الذي علق تعده بدفع مبلغ التأمين عليه ، فقد يقع الحادث بعد أن يدفع المستأمن قسطاً واحدا فيعرم المؤمن مبلغ التأمين ، وقد يأخذ الأقساط كلها ولا تقع الحادثة فلا يلتزم بمبلغ التأمين ، وهذا كله غرر واحتمال لا يعرفه العاقدان وقت الدخول في العقد .

وتعريفات الغرر كلها منطبقة على عقد التأمين التجاري بلا مراء .

فقد عرف الحافظ ابن حجر فى الفتح الغرر بأنه (كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك مالا يصح غالباً) .

وعرف عبد الكريم الرافعى الغرر بأنه (التردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما) أو (ما الذى ملك بازاء ما بذل) وعرف قليو بى فى حاشيته على المحلى على المنهاج: (أنه ما لا يوثق بحصول العوض فيه) .

والتأمين انما يجمع الآفات الآتية :

أولا ــ الضمان فيه التزام ما لا يلزم

ثانيا _ فيه أكل أموال الناس بالباطل .

ثالثاً _ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل

رابعا ــ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود

خامسا _ يخالف قواعد الميراث والوصية

سادسا _ بتضمن ربا

سابعا ــ معظم شروطه

ثامنا ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه

التامين التبادلي البديل من التامين التجاري

يقوم هذا التأمين على اتفاق جماعة على التعاون فيما بينهم لمجابهة الخطر الذي يتعرض له واحد منهم ، فيوزعوا المال اللازم لدرء هذا الخطر وعلاجه على عدد رءوسهم ، ويدفع كل منهم حصته من المال ، واذا كان أكبر من طاقتهم ساهموا بما يطيقون وهو سيخفف العبء على من تصيبه جائحة أو يلحقه ضرر ، فيعينونه على استئناف حياته من الأقساط التي دفعوها على سبيل التبرر والتبرغ ، وما عساهم يقدمونة له زيادة على ما يأخذ مما تجود به أريحيتهم .

فقد يقوم أهل حرفة واحدة أو أهل نمط واحد من أنماط العيش كأصحاب السيارات الخاصة مثلا، أو أصحاب السيارات الأجرة أو أهل النقابة حيث تضمن هذه الفئة أو هذه النقابة درء الخطر النازل على أحد المشتركين فيها و وتعريفه أنه اتحاد فيما بين المؤمن لهم أنفسهم يأخدون على عاتقهم دفع الاشتراكات الدورية _ وفق جدول متفق عليه _ تستخدم حصيلتها فى تغطية الخسائر التي يتعرض لها واحد منهم و

ومعنى أن يكون المستأمن _ أو المؤمن بالميم المشددة المكسورة _ فهو يؤمن غيره ونفسه ، وغيره يصنع صنيعه ، ولذلك سمى بالتأمين التبادلي التعاوني ، ويكون جميع المشتركين هم أصحاب الجمعية أو الاتحاد أو الشركة فيحافظ كل منهم عليها ، ويعمل على تقويتها ، وقد يتبرع الرجل بعمله في تنظيم الدفاتر وقيد الحسابات ، وهذا المناخ يمنع التحايل على الابتزاز وأخذ مال غير مستحق كما يحصل في شركات التأمين التجارى •

ويقول الدكتور الجمال رحمه الله تعالى فى كتابه (التأمين بين الشريعـــة والقانون) :

ان الخط البارز في التأمين التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل فيه مصلحة الجهاز التبادلي نفسه ، ولذلك يبذل قصاري جهده لنجاح هذا الجهاز ، ويستبعد اندماج معدومي الضمير والمتآمرين ، ومفتعلي الكوارث من مجال التأمين التبادلي ، ا هم

ويمكن أن يتموم هذا التأمين فى كل موقع عمل أو تجمع بين الزراع أو بين مالكى المصانع أو بين العمال أو التجار أو أصحاب العقارات وهكذا ، بحيث يؤلف كل جماعة فيما بينهم اتحاداً يؤمنهم تأميناً شاملا ، حسب النظام الذي يرتضونه .

ويمكن أن تقتصر جمعيات أو اتحادات التأمين التبادلي على جمع الأقساط وسداد التعويضات، ويمكن استثمار المال المتجمع في عمليات مشروعة مربحة، وهذا الربح يمكن أن يمد رواقه على جميع اآفاق تحتاج الى التأمين، فيعنى غناء كاملا عن التعامل مع شركات التأمين التجارى، وقد رأى العالم من غير المسلمين فوائد التأمين التعاوني فصار يمثل ٧٠ / مسن عمليات التأمين في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة هذا والله تعالى الموفق الى الصواب ومنه نستمد العون وحسن الثواب .

ويعلص الشيخ فيصل مولوى فيذهب الى ما ذهب اليه الاستاذ يوسف كمال في رسالته اضسواء على الاقتصاد الاسلامي فيقول:

أولا: مزايا التأمين الاسلامي:

١ ــ ان الجهة التي ترعى قضيه التأمين والامان في الاسلام انما هي بيت مال المسلمين • بيت المال هذا ينظم التكافل فيأخذ من الأغنياء ليعطى الفقراء ، وهو يقوم بواجباته دون قصد الربح والمتاجرة بآلام الناس ومصائبهم •

٧ ـ وان من أهم الفوارق بين التأمين الاسلامي الذي يرعاه بيت المال وبين التأمين التجاري الذي تقوم به الشركات التجارية أن التأمين الاسلامي شمل جميع المواطنين سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين يعيشون في ظل دولة الاسلام، وهو يشمل بالذات الفئة من الناس التي لا تستطيع ان تدفع أقساط التأمين، وهذه بالتأكيد أشد حاجة للتأمين من القادرين على دفع القسط بينما التأمين التجاري محصور بالمتعاملين مع الشركة دون سواهم ولو كانوا أحوج منهم، لان هدف الشركة الاول انما هو الربح بينما هدف بيت المال الاول انما هو تنظيم التكافل وسد حاجات الناس •

س_ وإن من أهم الفوارق أيضا أن التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر لا الى تحقيق الارباح والمكاسب و أن مبادى الاسلام ترفض فكره التأمين على الحياة التي يكسب بها بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ضرر نزل بهم ولكن احتياطا ومحافظة على مستوى معين من البذخ والترف و أن التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر الواقع ، أما جمع الأموال وتحقيق الارباح فهذا له طريق آخر مشروع هو طريق العمل في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو أي عمل مشروع آخر و

ع _ وان من مزايا التأمين الاسلامي أنه يضمن حاجات التاس في شيخوختهم،

ويضمن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل والانتاج لاى سبب من الاسباب و فهو أشمل بكثير من تأمين الشركات التجارية الذى ينحصر ببعض الاموال أو ببعض الحوادث و فاذا هلك المال المتفق على تأمينه نال صاحبه التعويض واذا سلم هذا المال وهلك غيره لم ينل أى تعويض واذا وقع حادث معين شروط معينة نال الانسان التعويض فاذا وقع حادث لا يخضع للشروط المنفق عليها لم يكن للانسان أى تعويض بينما نجد التأمين الاسلامي الشامل يتناول كل أنواع الأموال وكل أنواع الحوادث عندما تؤدى الى ضرر لا يستطيع صاحبه أن يتحمله و

والعيال بعد وفاة معيلهم وهو يضمنها بدون أن يدفع المعيل أى قسط ،
 ويضمنها فى حدود الحاجات الاساسية فقط ، أما الغنى فطريقه المشروع هو المبادرة والعمل المنتج من الانسان .

ثانيا: نصوص خالدة:

وحتى لا يتبادر الى الظن أن هذا الكلام الذى سقناه ليس له أصل فى الاسلام فاتنا نقتطف بعض النصوص التى تؤكد كل ما ذكرناه من مزايا التأمين الاسلامى:

۱ - فالزكاه - وهي أحد أركان الاسلام الخمسة - انها شرعت لتأمين حاجات الفقراء وقد بين الله تعالى مصارفها في القرآن الكريم فجعلها (للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) وهي تشمل اذا :

ـ الفقراء والمساكين بعض النظر عن سبب فقرهم .

ب تحرير الأرقاء، ومساعدة المنقطعين .

مساعدة الغارمين الذين تكاثرت عليهم الديون لاى سبب كان (مصيبة _ خسارة _ حوادث •••الخ) • وفى سبيل الله ٥٠ باطلاق وبغير تحديد ، وان كان أكثر العلماء قد جعلوا هذا الباب خاصا بالقتال ونفقاته ٠

كل ذلك بالاضافة الى نفقات الموظفين العاملين لجباية الزكاة وتوزيعها • والمؤلفة قلوبهم مما لا يدخل في موضوعنا الخاص عن التأمين •

۲ وحتى تظهر لنا بوضوح مسؤولية بيت مال المسلمين عن كل فرد من أفرادهم نذكر قصة الاعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل فى فلل شجرة وهي لا تعرفه فقالت له :

(انی أمرأة مسكینة ، ولی بنون ، وان أمیر المؤمنین عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعیا ــ أی جابیا وموزعا للزكاة ــ فلم یعطنا ، فلعلك ــ یرحمك الله ــ أن تشفع لنا الیه) .

انها نعرف حقها فى بيت مال المسلمين ، وتطلب من عمر وهى لا تعسرفه أن يشفع لها عند محمد بن مسلمة ليعطيها حقها ، ولكن عمر صاح بخادمه (يرفأ) وطلب منه أن يدعو محمد بن مسلمة اليه ، والاعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمر فقالت له : انه أنجح لحاجتى أن تقوم معى اليه ،

فقال عمر: انه سيفعل أن شاء الله •

فلما جاء محمد بن مسلمة قال : السلام عليك يا أمير المؤمنين .

فإستحيت الإعرابية ، وقال عمر :

والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة و يعطيها حقها من الزكاة (١) .

⁽۱) كتاب الأموال لأبي عبيد .

انها أرملة مسكينة ولها بنون • مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم كن ضائعة لأن حقها في بيت المال ثابت • ولم يكن هذا مجرد اجتهاد من عمر ، ولكنه كان تطبيقا صحيحا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا أولى بكل مسلم من نفسه • من ترك مالا فلورثته • ومن ترك دينا أو ضياعا فالى وعلى) رواه الشيخان • والضياع : هم الاولاد الضائعون الذين لا مال لهم •

هل التآمين على الحياة لمصلحة الاولادلدى الشركات التجارية المستحدثة يعالج مشكلة هؤلاء الاولاد كما عالجها الاسلام؟

س وعندما دخل خالد بن الوليد الحيرة بالعراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم ، فكتب لهم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعتبر أول ضمان اجتماعي في التاريخ ، ولا يزال يعتبر أشمل أنواع الضمان والتأمين ، يقول خالد:

(وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أوكان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم) (٢) .

أى تأمين تجارى يقف أمام هذا التأمين الاسلامي ؟ انه يضمن شيخوخة الناس عندما يعجزون عن العمل والانتاج • • ويضمن الحوادث الطارئة التي تصيبهم بآفة تقعدهم عن العمل •

ويضمن الافتقار مهما كان سببه ، ويجعل على بيت مال المسلمين واجب اعالة هذا الانسان مع عياله ، وهو لا يزال على دينه .

آنها قمة شامخة • • يتطلع الانسان اليها • • ثم ينظر إلى المسلمين وهم

⁽٢) كتاب الخراج لابي يوسف ٠

يتناقشون فى صور ممسوخة من التأمين التجارى ٥٠ فلا يكاد ينقضى منه العجب ٠

ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا •

\$ - وروى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أن زوجته فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس فى مصلاه ، واضعا خده على يسده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : ما لك ؟ قال : (ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت فى الفقير الجسائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المفهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى العيال الكثير والمال القليل وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالنى عنهم يوم القيامة ، وان خصمى دوقهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فخشيت أن لا يشت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسى وبكيت) (1) .

انها اذا مسؤولية ولى الأمر المسلم ، ومسؤولية بيت مال المسلمين فى جعل التأمين شاملا كل محتاج من أبناء الامة جميعا • هكذا شرعها محمد رسول الله عليه وسلم ، وهكذا طبقها من بعده أصحابه رضوان الله عليهم •

ثالثاً: أسس التكافل الاسلامي

مما تقدم نستطيع أن نستلخص أسس التكافل الاسلامي الدي نسميه تجاوزا « التأمين الاسلامي » وهي :

\ _ أن ولى الأمر المسلم أو بيت مال المسلمين هو الجهة التي يجب عليها تنظيم التأمين •

٢ ــ وان بيت المال حين يقوم بهذه المهمة انما يهدف الى تنظيم التكافل
 بين الناس على أفضل وجه ممكن لا الى تحقيق الربح .

⁽٣) البداية والنهاية لابن كثير

٣ ــ وان التامين الاسلامي يئسمل كل الحالات التي تؤدى الي ظهور الحاجة ، فيشمل تأمين الحوادث وتأمين الأموال وما يسمى التأمين على الحياة وفق أصوله الحاصة .

٤ ــ وان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالانسان لا الى محقيق الغنى • فهو وسيلة تكافل وليس وسيلة كسب •

رابعا: التامين التعاوني:

واذا كان بيت مال المسلمين غير موجود ، أو أنه موجود ولكنه لا يقوم بواجبه فى مجال التأمين كما ذكرنا ، فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضغط الخوف من كل مفاجأة ؟ وهل كتب على المسلم اذا أراد أن يكون ملتزما بالاسلام أن يظل فى قلق دائم حتى اذا حلت به مصيبة لم يستطع التغلب عليها وعاش فى ضيق شديد ، وربما شعلته عن عبادته فضلا عن وأجباته الاسلامية الأخرى ٠٠

ولا زيد الاستطراد في وصف حالة المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلي في في محتمع جاهلي في في ميئاته لأنه لا يستطيع التخلص منها ، ولا يستفيد من حسناته لأنها حرام فيعيش في ضيق كامل ٥٠ ولا نريد أيضا أن نذكر بالأسس التي تحكم حياة المسلم في مجتمع جاهلي ليعيش مسلماً بدون أعنات وبدون تشنج وبدون تميع ، فأن هذا الموضوع له مجال آخر ، ولكننا نريد أن نتحدث في هذا المجال عن التأمين التعاوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون في مجتمع غير اسلامي ، ولكن أيضا باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم التكافل الاسلامي يمكن أن يلجأ اليها المسلمون حتى في ظل حكم السلامي لأنها تقوم على أسس تتوافق تماما مع الأسس الشرعية للتكافل والتعاون ٠

فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس فى انشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ، ويأخد كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا اذا أصابه حادث معين ، والفارق بينه وبين التأمين

التجارى أن الأموال المتجمعة من الأقساط تبقى ملكا للجميع بدل أن تؤول الى أصحاب الشركة ، فهو بهذا الشكل نوع من أنواع التكافل المحض • ولكنه تكافل منظم بدل أن يكون متروكا للظروف •

وتنظيم التكافل ليكون أقدر على مجابهة الحوادث والمصائب والاضرار التى تنزل بالناس أمر مشكور • والزكاة فى حقيقتها تعتبر نوعا من أنواع التنظيم للتكافل • ولكنها تقوم على الاخذ من العنى لاعطاء الفقير • بينما التأمين التعاوني ليس مقيدا بهذا المبدأ • ولكنه يشبه نوعا آخر من أنواع تنظيم التكافل فى الاسلام وهو نظام العاقلة ، حيث يشترك أفراد العائلة جميعا فى دفع دية القتل الخطأ عن القاتل المخطىء أو بالاشتراك معه • وهذا نوع من أنواع تنظيم التكافل بين أبناء العائلة الواحدة فرضته الشريعة ، وهو يؤكد جواز اقدام مجموعة من المسلمين على تنظيم التكافل فيما بينهم مع مراعاة أسس التكافل الاسلامي التي ذكر ناها سابقا •

فالتأمين التعاوني لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الغنى لأعضائه ، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم ، واذا لم يمكن أن يكون شاملا لكل الحالات فلا بأس أن يشمل بعضها لأن القاعدة الشرعية أن (الضرر يزال ما أمكن) ، واذا تعذر وجود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل فان فكرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصغر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم ، فيمكن أن يتفق بعض أصحاب السيارات على تأمين تعساوني فيما بينهم ، ويمكن أن يتعاقد بعض التجار على نوع من التأمين التعاوني فيما بينهم ، ان هذا التأمين تجيزه القوانين المدنية القائمة ولا يتعارض مع مبادىء الاسلام في التكافل ، فيمكن اللجوء اليه باطمئنان كامل ، بل ان دولة الاسلام يمكن أن تعتمد هذا النوع من تنظيم التكافل في ما اذا لم تف الزكاة في وقت مسن الأوقات بكل نفقات التكافل .

خامسا: التأمين التجاري:

واذا لم يظهر الى الوجود هذا النوع من التأمين التعاوني فهل يبــــاح للمسلم أن يشترك في التأمين التجاري ؟

وجوابنا ما يلى:

١ ــ الاصل فى رأينا أن التأمين التجارى بكل أنواعه حرام ، وأن المسلم
 يجب عليه أن يحرص على الابتعاد عنه ما أمكن .

٢ ــ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين فى مجال من المجالات فهى حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطيع التهرب من التعامل فى ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت أو مشقة .

س_ فاذا بقى التأمين اختياريا ، ولكن المسلم كان فى وضع خاص يتعرض معه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند ذلك الوقوع فى التأمين لأن (الضرورات ترفع المحظورات) • الا أن هذا الرأى ليس حكما عاما لجميع المسلمين بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق على آخر، اذ لا بد من التحقق من الضرر الكبير المحتمل ، ومن عدم قدرة المسلم على احتماله •

وهذه الاباحة لتعاطى التأمين عند الضرورة محصورة بأنواع التأمين على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور الضرورة فيه مستبعد أصلا ، فضلا عن أنه فى أصله انما يهدف الى الكسب لا الى رفع ضرر حاصل • وهذا بالاضافة الى أنه لا يجوز اطعام الأولاد من مال حرام بناء على احتمال الحاجة والفقر ، اذ ربما لا يتعرضون لها ولا يحتاجون بالتالى الى أكل الحرام •

ما قلناه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

عقسود التأمين وشركاتها

فعندهم مثلا عقد يسمى عقد المهر وهو عقد على مبلغ معين يعطى للابن او البنت اذا بلغت أو بلغ سن الزواج فيكون هذا المبلغ من المال معد القبضة لينفق في صلاح حال المؤمن له ، ويؤدى المؤمن عليه نجوماً سنوية بغير فوائد، فاذا أراد أن يحولها الى أقساط شهرية أضيف اليها نسبة مئوية بصفة فوائد ، ويكون التأمين لمدة تسمح حالة المؤمن عليه الظاهرة في صحته وسلامة اعضائه بحيث تطمئن الشركة الى أن أقساطها ستؤدى كاملة على غالب الظن، والا فان الآجال بيد الله تعالى فاذا مات المؤمن عليه ولو بعد قسط واحد من كتابة العقد فان الاقساط تحط عن ورثته وتوقف فوراً ويأتى المستحق وهو المؤمن له في موعد القبض ليقبض قيمة البوليصة كاملة ، واذا أراد أن بسترد ما دفعه فانه لا يحصل الا نحو نصفه أو أقل حسب جدول موضح في العقد ، ان هذه الصورة فيها بعض الخلل الذي ترفضه الشريعة السمحة رلكي يكون عقدا صحيحا يجب مراعاة ما يأتى :

- ١ _ أن يخلو من الفوائد الربوية على الأقساط الشهرية •
- ٧ ــ أن يسترد من يريد الفسخ ما بذله من الأقساط حتى ينتفى الغرر •
 ٣ ــ أن يصرف للمؤمن له ما دفعه المؤمن عليه فوراً ، الا اذا أراد أن يستأنف العقد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمن عليه •
- ٤ ــ أن يكون عقد ادخار فالأقساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بغير زيادة أو نقصان •

وبذلك تنتفى الجهالة من حيث عمر المؤمن عليه وينتفى الغرر من حيث اخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف دفع الأقساط بزيادة ربوية مع رد

ما عساه یکون قد دفعه من ذلك (فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون دلا تظلمون) (۱) .

ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ ومن عقود التأمين ما كان على الحياة بعد وفاته اذا مات بحادث أو مات حتف أنفه وفى هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح فى جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والغرر القائم فى العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على حياته .

ومن صور التأمين أن يؤمن صاحب المصنع أو صاحب السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة من اصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته أثناء سيره بها فانه يعد بمثابة ايجاد ما ينوب عن العاقلة فى أداء ما عليه من الدية ، وذلك تظير مبلغ متعاقد عليه يؤديه منجماً سنوياً أو شهريا ، على أن تتولى الشركة دفع الضمان أو قيمة التأمين وهو بمثابة الدية أو التعويض لمن وقع عليه هذا القضاء وهذه الصورة جائزة من حيث أن المستفيد مسن العقد _ أعنى المؤمن له _ شخص آخر مشاعاً فى الناس غير متعين ، وفى القسامة نوع من التضامن بين أهل حى أو ربع فى بدل الدية بعد أن يحلفوا أنهم لا يعرفون له قاتلا ، وفى الساب بحث سنوفيه فى العمرى والرقبى ان شاء الله وأعان ،

وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهاء العصر جدنا فى العلم والأرومة الشيخ محمد نجيب المطيعى مفتى الديار المصرية رحمه الله والشيخ محمد ابراهيم من كبار فقهاء الشريعة فى عصره • وقد أجاز الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى عقد التأمين التعاولي أو الاجتماعى وحرم ما عدا ذلك من صور التأمين • ويقول الدكتور محمد سلام مدكور فى بحث له (٢) عن آراء الفقهاء فيقول « ومنهم من أجاز كل أنواع عقود التأمين التى تدعو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ، ومن هؤلاء الأساتذة الحجوى • ولما تفشت هذه العقود بأنواعها بين الناس

⁽١) من الآية ٢٨٦ من سنودة البقرة .

⁽٢) مجلة العربي الكويشية العدد ١٩٥

وفى مختلف الأوساط وألفها الناس واعتادوها دون أن يترتب عليها بذاتها وبالنسبة لجوهرها أى نزاع ومن هنا ظهرت آراء آخرين يجيزون عقود التأمين بأنواعها ومن هؤلاء الأستاذ مصطفى الزرقا (الأستاذ بجامعة دمشق) وفضيلة الشيخ على الخفيف رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق الذى قال في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني بمجمع البحوث الاسلامية « ان حكم التأمين شرعاً هو الجواز ، لأنه عقد جديد لم يشمله نص حاضر ، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر ، فأصبح بعد أن تفشى وشاع عرفا عاما دعت الله كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن المصلحة التي تدعو اليه تقارب الضرورة ومعها لا يكون للاشتباه فيها موضع اذا فرض وكان فيه شبهة » .

الشبه التي يستند اليها المحرمون

تتلخص الشبه التى أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين فى أنها تقوم على الجهالة والغرر وهما يمنعان من صحة التعاقد شرعاً لنهى الشارع عن يبع الغرر ، وقالوا أيضاً: ان الضمان فيه من قبيل البر والخير فلا يجوز أخذ العوض عنه ، كما أنه ضمان لشىء معدوم وقت العقد وان كان على خطر الوجود ، كما أن هذه العقود من قبيل المقامرة وهي ممنوعة شرعا فضلا عن أنها أكل لأموال الناس بالباطل _ وأنها تتصل بالمعاملات الربوية من ناحية استغلال الشركة لأموالها أو لبعض منها فى القروض الربوية ، ومن ناحية رد الأقساط المدخرة مع فائدة ربوية لها فى بعض أنواع العقود ٠

وقد أخذ فى رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فضلا عن اقرار الكاتب بأن بعض شروط شركات التأمين تقوم على التعسف والاستغلال ، وقد أقر بأن الشركات تتعامل بالربا فى أموال المؤمنين مما يجعل أرباحها من ثمرات ذلك التعامل المحظور •

أعمال شركات التأمين نوعان (١) .

 ⁽۱) من البحوث المقدمة لمؤتمر علماء المسلمين السابع الذي عقده مجمع البحوث الاسلامية في القاهرة للدكتور عبد الرحمن تاج رحمه الله تعالى -

الأول : تأمين على الحياة .

الثاني : تأمين على الأموال •

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة • ولكن ذلك ليس معناه منع المخاطر والحيلولة دون أسباب التلف والهلاك ، فانه ليس في مقدور أحد أن يصد طارق الموت اذا حل ، أو يمنع النوازل السماوية اذا عرضت ، فيكون من أكبر العبث وأعظم الحماقة أن تضمن السلامة في شيء من ذلك أو يقبل هذا الضمان ممن يزعمه •

ان ضمان السلامة فى مثل هذه الحالات ليس الا ضربا من المراهنات على معنى أن شركة التأمين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال على أنه ان وقع عطب أو تلف أو هلاك للشخص أو للشيء المؤمس عليه كان عليها تعويض تلك الخسارة بدفع ما التزمت دفعه من المال .

وصورة التأمين على الحياة أن يعقد شخص مع الشركة عقدا على مقدار معين من المال لمدة محدودة من الزمن ، كخمسة آلاف جنيه لمدة عشرين سنة ، للتزم الشخص بهذا العقد للشركة دفع ذلك المقدار على أقساط شهرية مثلا ، وتلتزم الشركة له دفع هذا المال كله ان تمت له السلامة الى نهاية المدة المحددة ، ندفع له هذا المال مع أرباحه الربوية أو من غير أرباح على حسب الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف المدفى هذا المال اذا مات في أثناء المدة ، ولو لم يدفع من مال التأمين الاقسطا واحدا ، ويلحق بالتأمين على الحياة التأمين ضد اصابة جزء من أجهزاء الجسم ،

أما التأمين على الأموال فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقدا تضمن له به سلامة داره، أو سيارته، أو أثاث منزله، أو بضاعته التى فى متجره، أو التى يريد نقلها من جهة الى أخرى فى البر أو البحر أو ما الى ذلك من مختلف الأموال، ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة ضريبة معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط.

ويختلف مقدار هذه الضريبة على حسب المال المؤمن عليه الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته •

وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال ، وانما تكوف خالصة لشركة التأمين على الحياة ، ثم تلتزم الشركة التأمين على المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كلها اذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائماً ، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة الا دفعة واحدة .

الحكم الشرعي في نوعي التامين

راجع البحث الموسع في آخر الجزء الثالث عشر

لم يؤثر عن المتقدمين من علماء الاسلام كلام فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، فلم يعرف لهم فيه قول بالحل أو الحرمة ، لأن هذا الضرب من التعامل لم يكن معروفا فى زمنهم فى المحيط الاسلامى ولا فى المحيطات القريبة منه ولكنه _ فى ظل قواعد الشريعة ومبادئها وعلى ضوء ما استنبطه العلماء المجتهدون من مصادرها من قيود وشروط _ يمكن أن يوقف على حكم التأمين بنوعيه ، من وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، بعد أن تعرف أوضاع هذا التأمين وآثاره القانونية ، وشروطه وقيوده العرفية التي تسير عليها شركات التأمين ، وبعد أن يوزن ذلك كله بموازين الشريعة فى نصوصها التفصيلية ، وعموماتها الكلية ، وما استقاه الأئمة المجتهدون من مصادر الفقه الاسلامي من ضوابط وقوانين ، فان ذلك اذا أخذ على وجهه الصحيح ، وفهم فهما جيدا عميقا مستوعبا ، أمكن أن يستخرج منه حكم التأمين من كل ما يعرض فى الحياة من شئون الم يكن للفقهاء السابقين عهد بها من قبل ،

وعلى هذا الأساس نقول: ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها _____ ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية ، حتى فى الحـــــالة التى لا يشترط فيها على الشركة __ فى عقد التأمين على الحياة __ دفع فوائد ربوية

من أصل مبلغ التأمين المتفق عليه لصاحب العقد على فرض بقائه حيا الى هاية المدة المعينة ، فإن العقد ذاته فاسد مشتمل على شروط فاسدة ، وعلى طريقة يستباح بها أكل أموال الناس بالباطل • ومشل ذلك يقال فى حسكم التأمين على الأموال كما سيأتى بيان ذلك بالتفصيل •

هذا وقد أورد ابن عابدين _ فى حاشيته على الدر المختار (١) _ بحث قيما استخرج به حكم الشريعة فى التأمين على الأموال ، لأنه هو الذى كثر السؤال عنه فى زمنه معبراً عنه باسم (السوكرة) وقد قال فى صورتها : « انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضاً مالا معلوما لرجل حربى مقيم فى بلاده ، يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك من المال الذى فى المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن فى دارنا يقيم فى بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة ، واذا هلك من مالهم فى البحر شىء يؤدى ذلك المستأمن التحار بدله تماما » •

قال ابن عابدين : « والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » •

أى أن ما لا يلزم شرعاً لا يصح التزامه ولا الالزام به ، فلا يحل لمسلم أخذه ، ولا يجوز التعاقد عليه ، فان العقد حينئذ يكون فاسدا .

واذا كان هذا هو حكم عقد التأمين الذي يجرى بين مسلم ومستأمن ، من حيث ان المستأمن قد التزم أحكام الاسلام في التعامل مدة بقائه في دار الاسلام ، وأنه لذلك قد صارت أمواله كأموال الذميين فلا يجوز أخذ شيء من ماله بعدر أو بعقد فاسد _ اذا كان الأمر كذلك بين المسلم والمستأمن

⁽۱) حاشية « رن المحتار على العر المحتار » في [فصل استثمان الكافر] من ياتع المستأمن (الجزء الثالث ص ٥)٣ ـ ٣٤٦) .

وأبن عابدين هو من علماء القرن الثالث عشر الهجرى أى أنه لم يكن من المتقدمين اللهجر قررنا أنه لم يؤثر عنه كلام في موضوع المتأمين .

فأولى أن يكون العقد (عقد التأمين) فاسدا ولا يحل أن يؤخذ به شيء من المال اذا جرى بين مسلم وذمى ، أو بين مسلم ومسلم .

وخلاصة القول أن المسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء ، على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أم مستأمنا • ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين •

هذا _ وان وضع مسألة التأمين على الأموال على الصورة التي عرضها (ابن عابدين) واضح منه أن عنصر المستأمنين قام وسيطا بين التاجر المسلم والحربي الذي هو الطرف الآخر في عقد التأمين • وقد علم أنه لا يجوز للمسلم مباشرة عقد فاسد في دار الاسلام مع أحد من المستأمنين ولا يحل له أن يأخذ بهذا العقد شيئاً من مال حربي أو مستأمن • فاذا لم يكن في المسألة ذلك العنصر الوسيط المستأمن ، وأجرى عقد التأمين في دار الاسلام بين المسلم والحربي مباشرة بطريق المراسلة ، أو أجرى بينهما في دار الحرب بعد دخول المسلم مستأمنا في تلك الدار أو أجرى بين الحربي وبين حسربي تخر شريك للتاجر المسلم فماذا يكون الحكم من حيث صفة العقد ؟ ومسن حيث السلم به على مال التأمين من الحربي ؟ • •

و (الجواب) أنه فى دار الاسلام لا يحل للمسلم أن يعقد عقداً فاسداً مطلقا كما قدمنا ٥٠ وعلى هذا اذا عقد المسلم عقد التأمين وهو فى بلد الاسلام بطريق المراسلة مع الحربى فلا يحل له أن يأخذ مال التأمين ولو كان القبض قد حصل فى بلاد الحرب لأنه انما يأخذه بناء على عقد فاسد وقع فى بلد الاسلام ٠

واذا كان العقد قد أجرى فى دار الحرب بين الحربى والتاجر المسلم الذى دخل تلك الديار مستأمنا فان هذا العقد لا يأخذ أحكام الاسلام هنالك، لأن دار الحرب ليست دار أحكام • فاذا تم قبض المال هناك أيضاً جاز للمسلم أخذه لأنه يكون أخذ مال لحربى برضاه وأخذ مال الحربى برضاه جائز بكل

حال ، وبكل وجه وسبيل ، حتى من طريق الربا والقمار ، مادام ليس فى ذلك غدر فان الغدر ممنوع على كل حال .

أما اذا اتفق على أن يكون القبض فى بلد الاسلام بعد تمام العقد فى بلد الحرب فان تم القبض بتراض من غير خصومة جاز للمسلم أخذ المال ، كما جاز ذلك فى بلد الحرب • • وان كان هناك تناكر وخصومة فلا يسع القاضى المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن التزامه الا لعقد فاسد • ا هـ المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن التزامه الا لعقد فاسد • ا هـ

ومن هذا يعلم أيضاً حكم المسألة اذا كان للتاجر المسلم شريك في التجارة حربي هو الذي أجرى عقد التأمين مع حربي آخر وقبض منه مال التأمين بعد هلاك التجارة وبعث به الى شريك المسلم فانه يحل له أخذه ، لأنه مال حربي أخذ برضاه بناء على عقد أجرى في دار الحرب وتم فيه القبض هنالك .

* * *

مما تقدم يعلم أن الأصل فى الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جواز أخذ المال الذى يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف هو أن الشركة التى يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها فى ذلك التلف أو الهلاك ، ولم يكن منها غدر ولا تعرير بالشخص المتعاقد معها فى نفس أو مال ، فيكون الزامها بمال التعويض أكلا لأموال الناس بالباطل وذلك منهى عنه أشد النهى ٠٠.

(قد يقال) ان عقود التأمين تجرى دائما مع شركات مساهمة يمكن أن تعتبر شركات تعاونية على الخير والبر ، يتعاون أصحاب الأسهم فيها على تعويض الخسارة ـ التى تلحق أحدهم فى نفسه أو ماله ـ مما يدفعونه من أقساط شهرية أو سنوية ، تجمع وتستثمر لينفق منها فى مثل هذا الغرض • وحينئذ تكون هذه الشركات شبيهة شبها قوياً بجمعيات البر التعاونية التى يتكون صندوقها من اكتتابات شهرية مثلا لينفق منها على المجتاجين من أعضاء بتكون صندوقها من اكتتابات شهرية مثلا لينفق منها على المجتاجين من الطوارىء الجمعية بسبب توقف عن الكسب ، أو بسبب المرض أو غيره من الطوارىء التى يحتاج فيها الى المعونة •

والجواب عن هذا أنه لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر انتعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس أن يكون فى كلا الطرفين اكتتاب من الأعضاء المشتركين فى المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور ، فان الأمر فى جمعيات البر التعاونية لا يخرج عن نظاق التبرع المحض من جميع المكتبين ، والانفاق من المال المجموع فى الوجوه المخصوصة هو تبرع أيضاً مبنى على تبرعات أعضاء الجمعية بتلك الأقساط ، فليس هناك الزام بواجب ولا التزام بحق يصبح أن يكون محلا للتقاضى والخصوصة والحكم به ممن يحكم بالشريعة الاسلامية ، وليس الأمر كذلك فى التعويض الذى تدفعه شركة التأمين لمن يصاب فى نفسه أو ماله فان عقد التأمين يوجب له بحكم القانون حقا على الشركة يستطيع أن يقاضيها عليه ، ويطلب من أجله ـ الحكم عليها بجميع ما التزمت به تعويضا عن الخسارة التى لحقته ، أجله ـ الدام بشىء لا يلزم شرعا ،

قد يقال أيضاً: اذا كان التأمين غير جائز شرعاً للمعنى الذى بين هنا وهو أن فيه التزاما والزاما بشىء لا يلزم شرعا ، وفيه أيضاً استباحة لأكل أموال الناس بالباطل ، فكيف يتفق ذلك مع ما اشتهر عن المرحوم الشيخ (محمد عبده) من أنه أجاز عقد التأمين على الحياة مع اشتماله على ذلك المعنى عينه:

« النزام لما لا يلزم شرعا وأكل للأموال بالباطل » •• ؟

نعم ، قد اشتهر عن الشيخ محمد عبده (رحمه الله) أنه قد أفتى فى موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مقتيا للديار المصرية ، ولم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شئون الاسلام (١)

⁽۱) بالرجوع الى السجلات الرسمية لدار الافتاء يعلم أن هذه الفتوى صدرت في فسير صفر من سنة ١٣٢١ بناء على طلب من يدعى الخواجة (هور روسل) ويعلم أيضا أن فنخصا آخر له مصلحة من وراء هذه الفتوى تقدم الى دار الافتاء يطلب صورة منها ، وأنه أجبب الى طلبه من في توقف ، وكان ذلك في شهر ذي القعدة من سنة ١٩٤٤ (مايو سنة ١٩٢٩) على عهد مغتى الديار المصرية المرحوم النبيخ عبد المجيد سليم .

المستفتى الى دار الافتاء ونتبعه بنص الفتوى التى أصدرها الشيخ (محمد عبده) ثم نظر فى هذه الفتوى ومبلغ ما تدل عليه وما يمكن أن يتمسك به من منطوقها أو مفهومها ، لتقر الأمور فى نصابها ، وليهدأ بال الناس ويطمئنوا الى أحكام الشريعة وما ينبغى أن يقال فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال .

وهذا هو نص ما ورد في صوغ السؤال

« سأل جناب المسيو هور روسل ، فى رجل يربد أن يتعاقد مع جماعة (شركة) مثلا على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه اذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا فى ذلك المال وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، واذا مات فى أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعا ٠٠ ؟ نرجو التكرم بالافادة » ٠٠

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بما يلى وهو نص الفتوى المشهورة:

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزا شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ولو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو مسن له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أتتجه من الربح والله أعلم » (١) •

هذه هي الفتوى التي اشتهرت عن الشيخ محمد عبده في موضوع

⁽۱) وقد حررت صورة من عده الفتوى باذن من معنى الديار المعربة المرحسوم الشميع عبد المجيد سليم واعطيت للخواجة (جورج قوشيه) وكيل تهوكة التامين على الحياة (المجتفى إلا) بناء على طلبه .

التأمين والتى كان يستخدمها أصحاب المصالح فى الترويج لشركات التأمين وهى التى يستند اليها من يستشكل عليه الحكم بفساد عقود التأمين من وجهة الشريعة الاسلامية وأن أخذ مال التأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل •

والمطلع على السؤال وعلى جوابه لا يرى فيهما شيئاً يتعلق بموضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ولا يجد فى السؤال ولا فى جوابه أثراً الأركان الأساسية التى يشتمل عليها كل عقد من عقود التأمين والتى بسببها يكون الحكم على تلك العقود بالفساد •

ان هذا السؤال لا ينطبق الاعلى نوع من الشركات الشرعية التى يكون المال فيها من جانب والعمل فيه بطرق الاستثمار التجارية أو الصناعية منجانب آخر، وهو ما يسمى في عرف الفقهاء (بالمضاربة) كما يسمى بالقراض •

لم يعرض السؤال للعناصر الجوهرية فى عقود التأمين ، مثل اشتراط أن تدفع شركة التأمين جميع المال المؤمس به ولو كان عشرات آلاف أو مئات آلاف الجنيهات اذا حصل هلاك أو عطب لصاحب التأمين ولو لم يدفع من الأقساط المنجمة على عدة سنوات الاقسطا واحداً ، فان هذا الشرط هو صلب المخاطرة ، وهو الذى يلتزم به ما لا يلزم شرعاً ويستباح به من المال ما ليس بحق ، وتؤكل به أموال الناس بالباطل .

ليس فى سؤال المستر (هور روسل) الذى نقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذى يفسد به التعاقد ، ولم يعرض السؤال أيضاً لنوع الربح الذى ينتج من استثمار المال ولا لطريقة هذا الاستثمار (١) .

⁽۱) تعم لم يعرض السؤال لنوع الربح ولم يبين هل هو جزء نسبى من الارباح المحامسلة من عمل المشركة ، كعشرة أو خمسة في المائة مثلا من هذه الارباح أو جزء نسبى من الملل المدنوع للشركة لتعمل فيه ،كان يشترط لصاحب المال من الارباح ما يساوى عشرة في المائة مثلا من المال الذي دفعه للشركة ، وفرق كبير بين الامرين هو الفرق بين الحلال والحرام .

علا ولا شك أن الجارى في عقود التأمين هو النوع الثاني الذي يكون فيه الربح المشروط جزءا نسبيا من رأس المال المدفوع للشركة وهو المحرم باجماع المسلمين لكن المسؤال قد أخلى هذه الحقيقة الواقعة ليلقى بدلك الإبهام ستارا على النقط المحرمة التي توجب فعداد العقيمة عما .

والمفتى لا يسعه الاأن يجيب عما يعرض عليه من سؤال وليس عليه ذنب ولا تدعة اذا كانت فتواه تستخدم فى غير ما وضعت له الا اذا أعلم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره أو كان يعلم من قبل أن فتواه الصريحة فى تجويز شركة المضاربة والقراض مثلا ستتخذ ذريعة للترويج لشركات التأمين •

واجب على المفتى فى هذه الحالة الثانية أن يسد طريق الفساد على من يريده ، فيبين فى نص فتواه الحكم الشرعى ــ وان لم يكن مسئولا عنه ــ في الموضوع الذى يظن استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين .

قد يقال: ان أبوابا كثيرة فى الفقه الاسلامى ـ مثل أبواب الوديعة والاجارة والكفالة قد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها ، وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسالة التأمين على الأموال فيحكم فيها بصحة انعقد ووجوب ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك .

ففى باب الوديعة قال الفقهاء: « انه اذا أودع شخص عند آخر وديعة وجعل له أجراً على حفظها فان المودع المشروط له الأجريض هذه الوديعة ادا هلكت و فينبغى أن تكون مسالة التأمين على الأموال كذلك ، فان ما يدفعه صاحب البضاعة مثلا من مال لشركة التأمين يعتبر بمنزلة الأجرة على حفظ هذه البضاعة ، كأجرة المودع على حفظ الوديعة و فاذا هلكت البضاعة كلها أو بعضها كان على شركة التأمين ضمان ذلك » و

وفى باب الاجارة قال الفقهاء في الأجير المشترك، وهو الذي لا يقصر نفسه على العمل للشخص بعينه كالخباز والطحان والكواء والخياط للمستؤل عن سلامة ما في يده من مال للمستأجر فاذا تلف شيء منه كان عليه ضمانه و وعلى هذا يمكن اجراء هذا الحكم في مسألة التأمين على الأموال فتكوف شركة التأمين بمنزلة الأجير المشترك الذي يضمن المال لصاحه ادا تلف أو هلك ه

وفى بابالكفالة قال الفقهاء أيضاً : «انه اذا كان رجل معه مال يريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق ولا يدرى أى الطرق المأمونة وأيها المخوفة فأشار عليه رجل بسلوك طريق معين » وقال له : « اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ، ولو أخذ مالك فيه فأنا ضامن له ، فانه يجب عليه ضمان ذلك المال اذا أخذ من صاحبه فى ذلك الطريق » .

فهذه مسألة يمكن أن تكون من المسائل أو أقرب المسائل التي ينبغي أن تحمل عليها مسألة التأمين على الأموال التي يراد نقلها بالبر أو البحر أو التي يؤمن عليها في المتاجر أو المصانع أو المنازل خشية الحرائق أو السرقات أو ما شابه ذلك .

هذه هي المسائل التي يمكن أن يتعلق بها من يريد اباحة عقود التأمين على الأموال ممن يأخذون الأمور أخذاً ظاهرياً من غير بحث ولا تمحيص .

لكن هذه المسائل جميعها لا يصح التمسك بشيء منها لاباحة التأمين اذا أخذت على أصولها وفهم فهما جيداً ما قاله العلماء فيها .

وذلك أن مسألة الوديعة على الصورة التي قدمناها _ وهي ما تكون بأجر على الحفظ _ لا يثبت فيها ضمان المال بالتلف أو الهلاك في كل حال . الما ذلك في الأحوال التي يمكن فيها الاحتراز عن أسباب الهلاك أو التلف . فأما اذا كان السبب مما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق فلا يجب فيها ضمان على المودع . واذأ لا يفيد شيئاً حمل عقود التأمين على هذه الوديعة، فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من أسباب الهلاك ، من غير فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن . فيها الاحتراز من أسباب الهلاك ، كما هو معروف .

على أنه لا يمكن اعتبار المال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هذه الشركة أجيرة على حفظه حتى يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة ، فان المال المؤمن عليه ليس في يهد الشركة ولا تعلق للشركة به ،

فليست المتاجر والمخازن والمصانع التي فيها المال المؤمن عليه أماكن لشركات، التأمين ، وليست البضائع المنقولة في البحر محمولة في مراكب هذه الشركات، فلا علاقة لهذه الشركات بالمال المؤمن عليه بحال من الأحوال ، واذا لا يكون هناك وجه شرعى لا يجاب الضمان عليها في حالات العطب أو الهلاك ، فانها ليست جهة مودعة عندها الأموال ، ولا أجيرة على حفظها .

ثم اذا كانت شركة التأمين هي صاحبة المراكب التي تنقل عليها البضائع في البحر مثلا فانه يمكن اعتبارها أجيرة على النقل وعلى الحفظ من قبيل الأجير المشترك الذي تقرر في الفقه الاسلامي حكمه ، وهو أنه لا يجب الضمان عليه في حالات التلف أو الهلاك اذا كان سبب ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه ٠٠ وليس كذلك الحال في عقود التأمين كما علمنا ٠

بقى الكلام فى المسألة الأخيرة التى قلنا انها أقرب المسائل التى قد يتعلق بها من يريد اباحة التأمين على الأموال ، وهى مسألة الكفالة وضمان سلامة الطريق ، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها هو أن مسن أشار على صاحب مال بسلوك طريق معين ملتزماً ضمان المال اذا هلك من صاحبه فى ذلك الطريق لا يجب عليه ضمان شيء الا اذا كان صاحب المال لا يعلم حقاً ما فى الطريق من خطر وكان المرشد لسلوكه ذلك الطريق يعلم جيداً ما في من معاطب ومخاوف فانه اذا كان الأمر كذلك كان المرشد للطريق غاشا غارا صاحب المال ، فيغرم ما ضاع منه ، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى الطريق من خطر ، بل كان يعتقد آمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس غليه ضمان شيء ، وكذلك اذا كان المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد ، لأن صاحب المال فى هذه الحالة يكون هو الذي عرض ماله للضياع ، فانه ليس أحد أحرص على المال ولا أحفظ له من صاحبه ، فارشاد المرشد فى هذه الحالة لم يأت بشى، جديد ولم يحصل شيئاً كان غير حاصل ، فلا يكون موجباً لضمان ،

(وبعد) فإن استقصاء قواعد الشريعة وأحكامها وما بنيت عليه هـذه القواعد والأحكام من نصوص خاصة وعمومات شاملة يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة الا اذا كان قد استولى على هذا

المال بغير حق أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتفاع به بطريق المباشرة أو التسبب ، ولا شيء من ذلك بمتحقق في شركة التأمين التي يقضى التعاقد معها أن تضمن لصاحب المال ما جلك أو يتلف أو يضيع بغرق أو حرق أو بفعل اللصوص وقطاع الطريق أو ما الى ذلك ،سواء أكان ذلك مما يمكن الاحتراز عنه أم لا ٥٠ وتضمين الأموال جذه الصورة شيء لا تعرفه الشريعة الاسلامية العادلة التي لا تقر الغبن والحيف ولا تبيع أكل أموال الناس بغير الحق ٠

شركات التأمين لا علاقة لها مطلقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من أقساط التأمين ـ التي تجمعها من المتعاقدين معها أصحاب تلك الأموال رأس مال كبير توجه للاسترباح في قروض وغير قروض ثم تدمع من أرباحه العظيمة ما يجب عليها قانونا من تعويضات عن الخسائر التي لحقت الأموال المؤمن عليها و وليس للشركة دخل في أسباب هذه الخسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب فمطالبتها بتعويض الخسارة ليس لها وجه شرعي ، كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضي عقد التأمين ليس لها وجه شرعي أيضا ٥٠ فهذه اشتراطات والتزامات فاسدة ، والعقد اذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسدا .

ان شركات التأمين هي شركات استرباح بارعة ، رأس مالها في أغلب الأمر هو ما تجمعه من أقساط من أصحاب عقود التأمين ، تستغل هذه الأموال وتستثمرها ، والأرباح التي تستفيدها منها أعظم بالضرورة مما تخسره في حالات التعويض لمن تلحقهم خسارات في الأموال المؤمن عليها ، وذلك أن أعمال شركات التأمين مبنية على دراسات دقيقة واحصاءات شاملة لوسائل النقل في البر والبحر وحالات السلامة وحالات العطب في الظروف العادية وأوقات السلم والأمن ، هذه الدراسات والاحصاءات تثبت أن مرات العطب والتلف قليلة جدا ، بل هي نادرة بالنسبة لمرات السلامة ، فلا يضير شركات والتأمين أن تعوض من كسبها الواسع عن خسارة هذه الحالات النادرة ، ثم يكون لها الباقي ربحا خالها .

هذا شيء واضح ومعهود في شركات التأمين على الأموال • ومثله يقال

فى شركات التلمين على الحياة مهما اختلفت الأساليب وتنوعت الطرائق والشروط .

وخلاصة القول أن تعاقد شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل في باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعة وفاية ما يمكن تصويره به أنه من قبيل النوع الثالث الذي أشرنا اليه وهو ضمان أمن الظريق فيكون ضمانا لسلامة الأنفس والأموال ، وقد قلنا في ذلك النوع الثالث: « أنه لا يثبت فيه الضمان شرعا الا أذا كان هناك تغرير من هذا الضامن بأن كان يعلم ما في الطريق من مخاوف ومعاطب ، وكان صاحب المال الذي يسلك به الطريق – بناه على ذلك الارشاد – لا يعلم أصلا بهذه المخاوف والمعاطب ، فضامن السلامة حينت في يجب تضمينه المال الهالك ، سبب التعرير منف في موصوع عقود التأمين ،

التعاون لا الاستفلال أساس

عقد التسامين الاسسلامي

قدم أحد الاساتذة المصريين المشتغلين بالشئون الاقتصادية الأكاديميه اسمه الدكتور شوقي الفنجري بحثا بهذا العنوان لهيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية يقول بين يدي بحثه يقول عبد السميع المصرى: أعجبها قوله السعودية يقول بين يدي بحثه يقول عبد السميع المصرى: أعجبها قوله الألا نتعرض لمختلف المسائل الفقهية التي يثيرها عقد التأمين الا بالقدر الذي نراه ضروريا لمجرد الربط وبايجاز شديد » نم يقول: « الشرع الأسلامي حاكم وليس محكوما ، فهو الأصل الذي يجب أن نطوع حياتنا في ضوء تعاليمه ، لا أن نطوع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمة » - تم يختتم لمهيده بقوله: « ان الضرورات التي تبييح المحظورات والحاجات يختتم لمهيده بقوله: « ان الضرورات التي تبييح المحظورات والحاجات التي تبييح المستخدام المحظور او الشبه الا اذا لم نجد سبيلا غيره » •

وهذا القول الما يراد به على الشريعة حاكميتها على شئون المال حتى ليمكن تعطيل الحكم السرعى لمجرد سميمة حاجة تقف بازاء هذا الحكم خصوصاً الزعم بأنه ما أعنى النامين ما ليس حاجة فقط تدعو الى تسويعه وانما الضرورة أيضاً •

بين أنز كأه والتنامين

سم المصنف البحث أقسام اربعة أو فصول اربعة أولها بهذا العنوار (بين الزكاة والتأمين) يقول :

« الاسازم دين النافل الاجتماعي بسعني كفالة الحياة الكريمة لكل فرد ملتزم فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش حياة آمنة مطمئنة ، فكل فرد ملتزم معون آحيه المحتاج ، وتامين حاجته على أساس من حق القرابة ، وحق الجوار، رحق المفيافة وواجب الصداقة ...

وعلى مستوى الدولة يتمثل التكافل المادى فى الزكاة ، الركن الشانى بعد الصلاة ، وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسلام من فهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف .

ويطلق على بيت مال الركاة اسم (مؤسسة الزكاة) ويقول :

سبق الاسلام مند أربعة عشر قرنا أحدث التشريعات المتقدمة في التأمين والضمان الاجتماعي ، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور أخرى عديدة مثل :

- ١ _ تأمين الأطفال •
- ٢ _ تأمين البطالة •
- ٣ _ تأمين الشيخوخة والمرض •

بل لقد شمل تأمين الزكاة المنصوص عليه فى القرآن والسنة صوراً آخرى ام تصل اليها أحدث التشريعات ولن نصل اليها أحدثها تقدماً ومن قبيل ذلك:

(أ) تأمين الغارمين لمن تنزل به جائحة أو حريق أو دين فى غير معصية ، وكذا كل من يتعرض لاملاق أو فاقة بعد غنى ويسر يأخذ من سهم الغارمين بقدر ما يعوض حسارته ، ويوفى به دينه ويذهب به ضائقته .

وما أروع ما فعله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، اذ اعتبر من لديه المسكن والأثاث والفرس والخادم غارماً يقضى عنه دينه ، وكأنه ينبه الى أن مسئولية الحاكم فى الاسلام نفرض عليه أن يحقق لكل فرد ما يسمى بالرخاء أو الرفاهية الاقتصادية ، أو ما عرف « بتمام الكفاية » •

(ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته،

ويخلص الباحث الى أن الزكاة لو جمعت بحسب ثروات كل مجتمع اسلامى لبلغت بلايين البلايين من الدنانير أو الجنيهات ، باعتبار النسب التى نبلغ ٢٠ / على الركاز وما فى حكمه ٠٠ بحيث ينعدم ــ اذا جمعت ــ وجود

وهل يكون الائتمان بفوائد أو على أساس القرض الحسن ؟ وهل تجميع المدخرات سيكون بفوائد أو بماذا ٢

بل انتقل سريعاً بعد هذا الاجمال ليخلص في الفصل الثاني عن التأمين التعاوني ، والتأمين التجاري والتأمين الحكومي:

« الفكرة الأساسية في التأمين التعاوني : هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحفه الضرر منهم ، وذلك من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو ، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها في خلال السنة ، وقد لا يدفع العضو اشتراكه الا عند وقوع الخطر ، وبقدر نصيبه من التعويض ٠٠ وهي جمعيات لا تستهدف الربح وانما التعاون لجبر الخطر أو الضرر الذي يلحق بأحد الأعضاء بتوزيعه عليهم جميعاً ١٠ هـ

اذن يكون القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونية من قبيل التبرع، وهو عقد تبرع يقره الاسلام، وهذه الجمعيات هي الصورة الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ م وضرب المثل في مصناديق الزمالة التي يقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة العضو المتوفى مثلا .

لكن الفنجرى يقفز من هذا التعريف وبلا مقدمات ليقول «كما سمى أيضاً هذا التأمين بالتأمين التبادلي ، لأن الأعضاء أنفسهم مؤمننون ومؤمس لهم (مستأمنون) في وقت واحد ، فليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً » وكانت هذه القفرة ليسبغ على التأمين التبادلي المعروف في أوربا وأمريكا اسم (التأمين التعاوني) وليقدم مشروعه بعد ذلك لهيئة كبار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعد أن سماه (التأمين التعاوني) وذلك بعد أن عرض للتأمين التجاري وقال عنه: (انه تتولاه شركات منتة الصلة عن مجموع المستأمنين اذ تقتصر علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين على عنه موجوع مهارة صريحة

(تاجر أمين) يبيع الأمن للناس بقصد الربح ، ويترتب على ذلك ارتفاع نسط التأمين التجارى ، لأنه لا يقصد به مجرد تغطية المخاطر المحسوبة أو كاليف الادارة ، وإنما أيضا وأساسا تحقيق أكبر قدر من الأرباح لمساهمي الشركة .

ويؤخذ على التأمين أمران :

- (أولهما) فرض شروط تعسفية على المستأمنين استغلالا لحاجة الناس التأمين و فضلا عن مطالبة شركات التأمين واقساط تأمين مبالغ فيها جرياً وراء الكسب ، بالاضافة الى استئثارها وحدها بكافة الأرباح الناجمة عن استشار مدخرات المستأمنين ، مما يهدر حقوق هؤلاء المستأمنين ويجعف بهسم .
- (ثانيهما) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما يتجمع لديها من رءوس أموال ضخمة بلايين من الدولارات ... • فضلا عن جنوحها الى استغلال أموالها فى الكسب السريع ، مما يضر بصالح المجتمع •

وكم كانت خيبة المستأمنين الذين نظروا للتأمين على أنه وسيلة ادخار على المدى الطويل ، وكم كانت خسارتهم عند قبضهم مبالغ التأمين المتفق عليها عند الاستحقاق أو الوفاة ، اذ يقبضونها بقيمة مخفضة للغاية ، وذلك بسبب التضحم وارتفاع القيمة للسلع ، مع انخفاض قيمة العملة الورقية المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة سرابا وضياعا ، في الموال بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة بقيمة حقيقية مرتفعة ، الوقت الذي أدوا أقساط هذه الوثائق في سنوات سابقة بقيمة حقيقية مرتفعة ،

توصيات المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي

يرى المؤتمر أن التأمين التجارى في هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التي تقتضي حله ، ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والعسرر ، وتحقق التعاون المنشود بدلا من التأمين التجارى .

وجاء فى البيان: ان هناك اقلية من علماء الشريعة ترى عقد التأمين جائز مطلقاً ، وأغلبية ترى التفرقة بين أنواع التامين ، فتجيز بعضها كالتأمين التعاوني ، والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتامين التجارى ، لاسيما اذا كان فى صورة التأمين على الحياة ، لأن فيه :

۱ ــ معنى القمار والرهان والميسر ، الأنه تعلق على خطر قد يقع وقد
 لا يقع ٠

٢ - ولأن فيه أيضاً تحديا للقدر الالهي لاسيما عقد التأمين على الحياة .

۳ ــ ولأن فيه غرراً وجهالة ، اذ لا يدرى أى من طرفى العقد عند انشائه
 ما ستأخذ وما سيعطى •

٤ ــ ولأن فيه غبنا وذلك باعتباره عقدا احتماليا من عقود الغرر •

وقع الخطر تعويضاً كبيراً بلا مقابل ، ومن جهة اعطاء فوائد فى بعض أنواعه ،
 فضلا عن أن شركات التأمين قد تستغل ما تحصله من أقسساط فى معاملات يومية محرمة .

لكن الباحث المقدم للتوصيات للمؤتمر المشار اليه يمضى في توضييح

حجج المؤيدين للتأمين ، وقد ركز على أنه عقد معاوضة قد بنى على أسس فنية وحسابات دقيقة ، مما تنتفى معه صفات الاحتمال أو الغبن ، علما أن كون عقد التأمين هو عقد معاوضة يجعله من أكبر مفاسد التأمين بصورته الراهنة .

لأننا اذا حاولنا تحديد طبيعة هذه العقود وخصائصها الجوهرية التى تميزها عن غيرها ، بعيدا عن الاغراق فى الفروض والتقديرات ، وعلى ضوء واقع المعاملة كما تقع ، لا كما يتوهم بعض الناس من وجود اتفاقات على التعاون والبر تقوم فيها شركات التأمين بدور الوسيط بين المستامنين الذين بضعون أموالهم لدى الشركة التي تقوم مقام الشريك المضارب الذي يتجرف أموالهم وينميها ولوجدنا أن عقد التأمين هو (عقد يلتوم المؤمن بمقتضاه في أموالهم وينميها ولوجدنا أن عقد التأمين هو (عقد يلتوم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أي عرض مالى آخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقيق الخطر المبين في العقد ، وذلك ظير قسط أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن و وذلك ما جاء بالمادة ٧٤٧ من القانون المدنى المصرى .

اركان عق**د التام**ين

وبذلك تكون أركان عقد التأمين هي الخطر المؤمن منه ، ومبلغ التأمين وقسط التأمين ، واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين ، وأصلا للركنين الآخرين _ قسط ومبلغ التأمين _ كان الغرر ملازما لعقد التأمين لا ينفك عنه ، بل أن ذلك جعل عقد التأمين ذاته غررا لأن الستأمن والشركة كلاهما لا يدري شيئاً عن وقوع الحريق مثلا ، لأنه قد لا يقع ، ولا متى تحدث الوفاة في تأمين الحياة ، وبالتالي استحقاق مبلغ التأمين غير معلوم ، وكلاهما جهل فاحش يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء .

والتزام المستأمن فى العقد بدفع الأقساط التزام محقق ، أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق ، أى قديكون أو لا يكون ،لأنه مقترن بوقوع الحادث، وهذه أعلى درجات الغرر فى الشدة والفحش ، لأنه غرر فى حصول الموض وقدره ، أو فى أجله مه فاذا حرمت الشريعة شيئاً من الغرر لكان هو الغسرر

فى عقد التأمين ، لأنه لا يقل عن العرر فى المعاوضة على الحمل فى البطن ، أو السمك فى الماء أو ضربة القانص مما أجمع العلماء على تحريمه (١) ويقول عبد السميع المصرى :

واضح مما نقدم أن عقد التأمين بمواصفاته وشروطه الحالية وبنص القانون هو عقد معاوضة بينما الصيغة المقبولة للتعاون المنشود من عمليات التأمين لا تكون الا بعقود النبرع .

لكن الدكتور الفنجرى يزعم فى بحثه أن الخلاف بين مؤيدى التأمين ومعارضيه من فقهاء الشريعة هو خلاف ظاهرى وليس خلافا حقيقيا أو جوهريا • • رغم ما نقلته من توصيات مؤتمر مكة العالمي للاقتصاد لسنة ١٩٧٦ م من استنكار للصيغة الحالية للتامين النجارى •

ويلح الدكتور على فكرة أن التأمين يقوم جنباً الى جنب مع الزكاة محققاً أهدافها ، لأن الزكاة للفقراء والتأمين يؤمن القادرين .

وادا كانوا قادرين فما حاجتهم الى التأمين وما فيه من شبهات ؟

ومع هذا التنافس في أقوال الدكتور نراه يعود ليقرر في صفحة ٣١ من حثه:

« لقد سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من هذا البحث أن الزكاة هي مظلة التأمين الكبرى في الاسلام ، وأن سندها الشرعي هو النص » كسا ينفق معنا في أن التعاون على البر لا يكون الا في صيغة التبرع ، فيقول في ص ٣٣ « فالتأمين التعاوني هو معاملة أساسها النعاون والتبرع ، فهي خالية من معنى المعاوضة البتة ، وإذا انعدم في هذا النوع من التأمين معنى المعاوضة فقد انتفت عنه مفاسد الجهالة والغرر والغين وشبهة الربا .

وهو نفس الأساس الذي قام عليه نوع التأمين الذي اقره مؤتس مجمع

⁽۱) من كتاب التامين الاسلامي ص ٣٦ ، ٣٦ لميد السميع المصرى عن التضامن الاسسلامي التي تصدرها وزارة المحج والاوقاف السمودية ومنها نقلته عدد رجب ١٤٠١ المجزء الأول يو

عقد التسامين التبادلي

لكنه يتخذ هذا القرار حجة ليهاجم معارضى التأمين التجارى ، ويزعم النامين التجارى ، ويزعم النام يدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية من أجل معاش الشيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد التأمين التجارى ٥٠ فهل هذا يتفق مع الواقع يا دكتور ؟!

اليس ما يدفعه العامل قسطاً مدخراً له ولأولاده ، وما يدفعه رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزها الشرع ؟ وانصافاً للدكتور الفنجرى فان مسن بقراً بحثه يحسب أنه متعاطف بشدة مع معارضى التأمين التجارى ، لكن يبدو أن هذا التعاطف مظلة يخفى تحتها حقيقة المشروع أو الفكرة التى يتقدم بها الى هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية وقد مهد لهدذا المشروع بفوله : ان الفكرة الأساسية في التأمين التعاوني الحديث ، هي اتباع جميس الأساليب الفنية الحديثة ، التي تتبعها شركات التأمين التجارية ، بما في ذلك الأقساط الثابتة المحسوبة والعقود الفردية ، ولا تختلف عن التأمين التجارى الا في استبعاد قصد الربح والاتجار بالتأمين ، ومن ثم كانت اقساطه مخفضة ، ولا يعرف الاستغلال أو الشروط التعسفية ،

والتامين التماوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبي جميع طلبات التامين من مختلف الأخطار ، وهو يجمع أعداداً غفيرة معرضة لنفس الأخطار دون أن يعرف بعضهم بعضاً .

كما تتولى الادارة فى التأمين التعاونى ، منظمة متفرغة ومتخصصة بأسلوب علمى وفنى دقيق ، وتحصل أقساطاً ثابتة نسبياتدفع مقدماً وبانتظام، وهى فى هذا العمل تنوب عن المستأمنين وتعمل لحسابهم دون استغلال ويدلل على صدق هذه الأقوال أن الاحصاءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية

ولما كان الهدف من التأمين التبادلي هو تجقيق الأمس لحسلة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فإن فوائض هذه الشركات تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبلة ، وهي الترامات لا تتحقق الا إذا قيست بمقايس التجربة والاحتمالات ولذلك تتحول هذه الفوائض إلى اصول ، تبقى ضمن أصول الشركة التبادلية الى ما شاء الله ، مما أدى الى زيادة تضخم الشركات التبادلية ، مما اضطر الحكومة السويدية إلى انتدخل ، واصدار قانون يلزم هذه الشركات بتوزيع المحكومة السويدية إلى انتدخل ، واصدار قانون يلزم هذه الشركات بتوزيع بعض فوائض الأرباح على حملة الوثائق التي لا تتمتع بحق المنسساركة في الأرباح ،

كما تدخل هذا القانون لسنة ١٩٤٨ لتحديد رسموم التأمين المختلفة ، حسى لا تزيد عن الحدود المناسبة التي لا تصيب المستأمن أو حامل الوثيقة بالغبن كما تدخل في تحديد استياطيات الشركة وأنواعها .

وهكذا تحول التأمين التبادلي ــ الذي نشــاً تعاونيا ــ في ظل النظم الرأسمالية الى صورة مسـوخة من شركات التأمين التجاري ، وأصبح خاضعاً للحسابات الاكتوارية وأنظمة الفوائد في عملياته .

هذا هو التأمين التبادلي المعروف في العالم الغربي ، والذي يرى الدكتور الفنجرى بعد أن أسماه التأمين التعاوني انه الصيغة المناسبة للتأمين ، والتي لا تتعارض مع الشريعة .

ويعترف الدكتور صراحة في الصفحة ١٤ من بحث بذلك اذ يقول: (لقد أصبح التأمين التعاوني في صورته الحديثة المتطورة _ كما رأينا _ علما رياضيا يقوم على الاحصاءات الدقيقة والأرقام ، وأصبح قوة اقتصادية مؤثرة من ناحية جمع مدخرات المستأمنين ، ومن ناحية استثمارها ، وأصبح صناعة يتطلب أجهزة متخصصة فنية ومالية وادارية) .

التامين الحسكومي

ثم ينتقل بعد ذلك فيخطو خطوة أخرى ليعرض فى الفصل الرابع من البحث الشكل الذى يقترحه للمشروع الذى يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حيز التنفيذ كشىء لا يتعارض مع أصول المال فى الاسلام .

فيشير بأن يتم التأمين التعاولي على شِكل مؤسسة عامـة ملك للدولة ، أو شركة تأمينات تعاونية خاصة ، انما تكون معانة أيضاً من الدولة . وفي كلتا الحالتين يعمل هذا الجهاز باسم المستأمنين ولحسابهم ، ومعـونة الحـكومة كون كالآتي:

- ١ _ بمثابة رأس مال للصندوق ٠
 - ٢ ــ اعانة مقطوعة أخرى
 - ٣ ـ قروض عند الحاجة •

٤ - وتلزم الدولة فى جميع الأحوال بتعطية حسائر الصندوق فيما د
 تعرض لذلك فى ظروف استثنائية أو غير عادية .

والدكتور يفضل شكل الشركة المختلطة لا المؤسسة العامة ، حتى لا يكون التأمين منحة أو هبة من الدولة للستفيدين ٠٠ (بل مشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية يشعر معه المستأمنون بدور الدولة ، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية) ٠

ويرى قيام مؤسسة أو شركة التأمين التعاونية في المجتبع السعودي لسد حاجة المواطنين الى التأمين بطريقة مقبولة شرعاً ، بل وحاجة الحكومة نفسها التي تلجأ خطوط طيرانها للاستمانة بشركات التأمين النجاري الإجنبية

بل انه يضيف الى ذلك ضرورة أن يكون هذا التأمين التعاوني الراميا لاسيما بالنسبة لرجل الأعمال وأصحاب المصانع .

ثم ينطلق ليصور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني المقترحة ، كشركة ينقسم العمل فيها الى أقسام ، كل قسم يعطى أحد المخاطر المطلوب التأمين منها كالعجز والتجارة والباعة المتجولين وكل المهن وجميع الأخطار وهذه المنظمة يكون لها مجلس أعلى ، ويتصف عملها بالمرونة والتحرر من الأساليب والروتين الحكومي • كما يجب على هذه المؤسسة أن تكتن الاحتياطيات تحسباً للخسائر المستقبلة، وأن تقوم باستثمار هذه الاحتياطيات.

ويكرر القول بالنسبة لجداول التأمين التعاوني وأنه (ليس هناك ما يمنع الاستعانة بجداول التأمين المتعارف عليها لدى منظمات التأمين التعاوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكافية) •

ادن فهذه الخبرة ستتربى فى أحضان جداول التأمين التجارى الدى بعارضه الدكتور الباحث ظاهراً • • وهو يدعو الى الأصول الهنية الحديثة الني بنيت عليها عقود التأمين • • فما هى هذه الأصول الهنية ؟ وما هى هذه الجداول • • ؟

أليست هذه الجداول هي التي تحدد القسط على أسس :

- ١ _ الاحتمالات ٠
- ٢ _ جداول الحياة والوفاة •
- ٣ _ نظرية الأعداد الكبيرة •
- ٤ _ التحميل بمصاريف الشركة والادارة
 - ه ـ فائدة رأس المال •
 - ٠٠ نسبة الأرباح المطلوبة ٠٠٠

وما معنى العقود الفردية ؟ أليس هو قيام المؤسسة بدور الوسيط بين المستأمنين ، ألا تنتفى مع هذه العقود فكرة التعاون الذي يقتضى المشاركة الحماعية ؟

واذا أصبح التأمين فى ظل هذا النظام وسيلة للائتمان وتجميع المدخرات، فما هو الفرق بينه وبين صيغة التأمين التجارى ؟ وأى ائتمان يعنى ؟ أهو الاقراض بالربا ؟ ولمن تجمع المدخرات ؟ وكيف تجمع ؟ وهو يدعو لأن يكون القسط بقدر ما يتحقق من الخسائر ؟ وألا يرى فى ذلك خروجاً عن الهدف الأول للتأمين ، وهو تحقيق الأمن للناس لا تجميع المدخرات وبذل الائتمان ، ؟

ويماذا تسمى مشاركة الدولة فى مؤسسات التأمين التى يقترحها الدكتور الفنجرى والتى تنمثل فى رأسمال ومعونات وتغطية خسائر •• ؟ أهى منحه من الدولة •• ؟ أم ستكه ن من مصارف الزكاة ؟ ••

الزكاة . . . وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى فى آخر بحثه ما قاله فى مطلع البحث من أن الزكاة للفقراء ، والتأمين سيكون للقادرين .

واذا كان التأمين للقادرين فلماذا يحمل الباحث الدولة كل هذه الأعباء من أجل القادرين ؟ ٠٠

ولماذا لا تنسحب الزكاة على الجميع اذن ؟ • •

ولماذا لا نعود الى ظـام الزكاة المتكامل وتقـوم الدولة بجمع الزكاة الزاماً •• ؟

ولماذا نجفل دائماً من تطبيق النظام الاسلامي في المال ونهرب منه •• ؟

وهل نسى الدكتور أنه قال فى الصفحة الرابعة من بحثه (وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعي فى الاسلام ، فهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف ، بحيث اذا لم تسعفه ظروفه الخاصة كمرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل من تحقيق المستوى اللائق للمعيشة ، والذى يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان ، تكفلت بذلك الدولة عن طريق صندوق الزكاة) .

وهو يعنى بيت مال الزكاة •• وهل يريد ابن آدم من الدنيا أكثر مــن ذلك ؟ ••

ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة كركن من أركان الاسلام الخمسة ، من نم يقمه جحوداً فقد ارتد عن دينه • • ولقد قاتل أبو بكر رضى الله عنه من أجل هذا الركن وقال : « والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها » •

أما اذا كان الدكتور مشفقاً على أغنياء الأمة أن تتناقص أموالهم ، فاني أعرض عليه ظاماً غربيا يلجأ اليه بعض رجال الأعمال في الغرب ، ليتحرروا من استغلال شركات التأمين لتغطية مخاطر المهنة ، بدلا من استغلال التأمين منها لدى شركات التأمين ، ويعرف بالتأمين الذاتى .

ويلجأ اليه المستأمن لأنه يجد من المفيد له ماليا عدم نقل عبء الخطر الى شركات التأمين التبادلي ـ مثلا ـ حتى لا يضطر الى أن يتحمل مع باقى الأعضاء نصيبه فى الخسائر المالية التى تتحقق بين حين وآخر .

وقد يجد المستأمن أنه من المفيد، ألا ينقل عبء الخطر الى شركة التأمين التجارى، حتى لا يضطر الى دفع قسط التأمين المثقل بالأعباء والفوائد، بينما التأمين الذاتى لن يكلفه الا تجنيب مبالغ مالية له انشاء مخصص مقابل أقساط التأمين و توضع فى حساب خاص ويقوم باستثمارها بنفسه ليعوض نفسه منها كلما تحققت له خسارة و

ألا يرى الباحث أن هذا أولى بالأغنياء بدلا من أن يلجأوا الى الدولة لتعينهم وتتحمل عنهم وهم من غير مستحقى الزكاة •

وبعد فما هو الحديد فى مشروع الدكتــور الفنجــرى ، اذا كان هــذ! المشروع قد بنى على :

١ ــ قسط التأمين وفق الجداول الاكتوارية المثقلة بكل سوءات التأمين
 التجارى ٠٠

٢ ــ توفير الأمن للقادرين دون الفقراء والمساكين .

٣ ـ تجميع المدخرات وتوجيهها الى الائتمان والاستثمار ••

وهل نسى الباحث أنه قال فى مطلع بحثه أن الزكاة لو جمعت لانعـــدم وجود حائع أو محتاج ، ولتحققت الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن ٠٠ ؟

من قرارات المؤتمسر الاسلامي العام المنعقد بمكة المكسرمة (الدورة الثانية) من ١٥ من ذي الحجة ١٣٨٤ الى ٢٢ من ذي الحجة ١٣٨٤ الشيئون الاقتصادية والاجتماعية

درس المؤتمر البيانات والدراسات التي قدمت اليه حسول الشهود الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلي:

المسكلة الانسانية الدينظم علاقة الفرد بالمجتمع ويحدد حقوق كل وواجباته ازاء الآخر، في شكل يضمن التكافل ويحفظ على الفرد انسسانيته وحريته ككائن كرمه الله، وكأساس متين للمجتمع الصحيح، ويرمسم معالم المجتمع الاسلامي بما يضمن تطوره ونموه وتقدمه في مضمار العلم والحضارة والاسلامي بما يضمن تطوره ونموه وتقدمه في مضمار العلم والحضارة و

٢ ـ يرى المؤتمر أن الدول الاسلامية تقف في الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف الاقتصادى فتولى وجهها تارة شطر المذاهب الاشتراكية المختلفة وتارة شطر المذاهب الديموقراطية الرأسمالية ، وواقع الأمر أن هذا الموقف لن يصل بها الى بر الأمان ، فكلا المذهبين لم يعد قادراً على حل المشكلة الانسانية كما أثبتت التجارب قصورهما عن تحقيق السلام العالمي . ويرى المؤتمر ألا محيص عن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الغرض .

سيجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المؤتمر لجنة دائمة من المسائل الاقتصادية التى الفقهاء والاقتصاديين تقوم هى أو تعهد الى المتخصصين ببحث موضوعات محددة فى آماد معلومة ، ثم تدعو اللجنة نخبة من الأخصائيين لمناقشة ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا تخساه ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا تخساه

ما يراه من قرارات بشأنها • ويرى المؤتمر أن هـــــذا الأمـــر ضرورى بحيث لا يتحمل التأجيل •

إلى الاقتصاد الحديث يقوم فى صلبه على الانتاج الكبير ، وحيث ان الدول الاسلامية غالبيتها دول صغيرة ، تمنعها ظروفها الخاصة والمكانياتها المتفرقة عن أن تحقق وحدها هذا الانتاج الكبير وهو انتاج فى مصلحة الانسانية جمعاء •

لذلك يحث المؤتمر الدول الاسلامية الى اقرار مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى كما يوصى بأن يكون هذا الأمر ضمن برنامج مؤتمسر رؤساء الدول الاسلامية المرجو انعقاده فى القريب ان شاء الله ٠

و يعلن المؤتمر أن الملكية الخاصة والحقوق القردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حدود ما تقضى به الشريعة الغراء، وأن الأموال في الأصل هي لله تعالى، استخلف فيها عباده لينفقوا منها في الوجوه المشروعة لاقامة الحياة، ويتصرفوا لمصلحتهم بما لا يضر مصالح الجماعة .

٣ لكل فرد فى المجتمع الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة،
 الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفى جميع الأحوال
 التى يفقد فيها المرء وسائل معيشته لأسباب لا دخل لارادته فيها .

قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من الأربعاء ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ الى الأربعاء ١٦ من صفر سنة ١٣٨٥

والتى حضرها أعضاء المجمع من مصر ومن غيرها من الأقطار ، فقد ألقيت فيها بقية البحوث ، واستكملت المناقشات ، ووصل أعضاء المؤتمر في بحوثهم ودراساتهم الى القرارات والتوصيات الآتية :

قرارات المؤتمر وتوصيباته في الفترة الثانية الشسئون المالية والاقتصسادية

أولاً : ألتسامين :

قرر المؤتسر بشأن التأمين ما يلي :

۱ ـ التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لنؤدى لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات ، أمر مشروع وهه من التعاون على البر .

٢ - نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى دول أخرى ، كل هذا من الأعمال الجائزة .

٣ - أما أنواع التأمينات التي تقوم بها الشركات أيا كان وضعها ، مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره والتأمين الخاص بالحوادث التي لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة ، وما في حكمه .

فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها بواسطة لحنة جامعة لعلم، الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف ـ ببل ابداء

الرأى _ على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع .

ثانيا: المعاملات المصرفية:

قرر المؤتمر بشأن المعاملات المصرفية ما يلى

الفاء الفائدة على أنواع القروض وكلها ربا محرم ، لا فرق فى ذلك بيز ما يسمى بالقرض الاستهلاكى وما يسمى بالقرض الانتاجى ، لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين .

۲ _ كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح فى قوله تمالى : « يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » •

الاقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجمة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه ضرورة ، وكل امرىء متروك لدينه فى تقدير ضرورته ٠

٤ _ أعمال البنوك من الحسابات الجارية ، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكميالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا .

هـ الحسابات ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة .

٦ أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية ، فقد أجمل النظر فيها الى أن يتم بحثها .

ب ولما كان للنظام المصرفى أثر واضح فى النشاط الاقتصادى المعاصر ،
 ولما كان الاسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقاء

أوزاره وآثامه ؛ فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل اسلامي للنظام المصرف الحالى ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم في هذا الصدد .

ثالثا: استثمار الأموال:

قرر المؤتمر أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص لصاحب المال ، على أنه أذا سلك في هذا مسلكاً يؤدى الى ضياع المصلحة العامة ، وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر ، وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال .

رابعاً: الزكاة وصدقات التطوع:

قرر المؤتمر بشأن الزكاة ما يلي :

١ – أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء
 الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة فى نقود التعامل المعدنية ، وأوراق
 النقد ، والأوراق النقدية ، وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا ذهبيا وجبت فيه الزكاة .

وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره ، ويرجع في معرفة قيمـــه مثقال الذهب بالنسبة الى النقد الحاضر الى ما يقرره الخبراء .

٣ – الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بايجاب الزكاة فيها
 حكمها كالآتى :

(أ) لا تجب الزكاة فى أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها • بل تجب الزكاة فى صافى غلتها عند توافر النصاب وحولان الحول •

- (ب) واذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم السها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافر شرط النصاب وحولان الحول •
- (ج) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافى الغلة فى نهابه الحول •
- (د) فى الشركات التى يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر فى تطبيق هذه الأحكام الى مجموع أرباح الشركات وانما ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة •

٤ ــ تجب الزكاة على المكلف فى ماله ، وتجب أيضاً فى مال غير المكلف،
 ويؤديها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال .

ه ـ تعتبر الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعي في البلاد الاسلامية كلها ،
 وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام ، والتعريف بحقائقه ، واعانة المجاهدين في سبيل تحرير الأوطان الاسلامية .

٦ _ تنرك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه ٠

وبشأن صدقات النطوع يبين المؤتمر ما يلى :

١ _ الاسلام يدعو الى الاتفاق فى سبيل الله ، وينهى عن البخل وقبض البد عن بذل الخير .

٣ ــ الاسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة الا في حالات الضرورة •

٣ الاسلام يدعو الى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم باخوانهم المواطنين
 من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد في المجتمع الاسلامي ٠ ا هـ

راينا في مشكلة الضمان المعاصر

يجب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلما كانت لهم مناهجهم وضوابطهم فى سد الحاجة لكل فرد تظله حماية الامامة العظمى ويستمتع بوارف خفق راية الاسلام المنيعة .

فقد نظروا فى حالات الضرورة لكل مسلم فعرفوا من أدب النسوة وأهداف الرسالة ، أن الشريعة تقوم على حفظ المسلم فى عقله ودينه وعرضه وماله ونفسه .

هذه هي العناصر الفارهة العظيمة التي هي في حفظها وصيانتها غايب الغايات من الشريعة الاسلامية ولقد بلغ عصر النبوة من السمو مبلغاً جعل الأنصار جديرين بنعت الله تبارك وتعالى لهم أنهم « يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » هذا كان واضحاً زمن الهجرة أولى ثم ظل هنا الإثار ينمو حتى تجلى في فيء بني النضير حين قال صلى الله عليه وسلم للأنصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فان شئتم قسمت للأنصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وأن شئتم آمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم عاصل الله هنا الأنصار : « بل ثقسم يا رسول الله هذه فيهم واقسم لهم ما شئت من أموالنا » وقد، أخذ الصحابة اخذ نبيهم صلى الله عليه وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله والدن ليكونن ما تكره ، انك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو الراة ، ثم يأتى من بعدهم قوم بسدون من الاسلام مسداوهم لا يجدون شيئا ، فانظر آمرا يسع أولهم وآخرهم » .

وكان رضى الله عنه يقول: « لولا أنى أخشى أن يُتــُوك آخر النــاس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهماناً كما قسمت خيبر سهماناً ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم » .

وقد قرر أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما: « بأن ما رآه عمر بن الخطاب من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك ، توفيقاً من الله كان له فيما صنع ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ».

ولقد أوصى رضى الله عنه بعد أن أجهز عليه عدو الله أبو لؤلؤة فى المحراب: «أوص الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيراً، فانهم جباة المال ، وعيظ العدو، ورده ألم المسلمين، وأن يقسم بينهم فيئهم بالعدل، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم » •

وقد جاءت فی حد الفقر آراء المذاهب فالفقیر عند الشافعی هو الذی یحصل علی ما تزول به حاجته من أداة یعمل بها ان کانت به قوة لأنه لا یجد ما یقع موقعاً من کفایته ، فیعطی بضاعة یتجر فیها حتی لو احتاج الی مال (۱) کثیر للبضاعة التی تصلح له ، ویحسن التجارة فیه ، وجب أن یدفع الیه ، وشرح النووی هذا النص لأبی اسحاق الشیرازی فقال رضی الله عنه :

« فى حقيقة الفقر الذى يستحق سهما من الزكاة ، قال الشافعى والأصحاب: هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته بمال ولا بكسب، وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا، أوله ما لا يقع موقعاً من كفايته ، فأن لم يملك الا شيئاً يسيراً بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعاً من الكفاية ، قال البغوى : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته اليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج اليه للخدمة ، وهو فى سائر الأصول ملحق بالمسكن ،

قلت : قد صرح ابن كج فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج اليـــه للخدمة كالمسكن ، وأنهما لا يمنعان أخذ الزكاة لأنهما مما يحتاج اليه كثيابه.

⁽١) راجع صفحة ١٦١ من الجزء السائس من المجموع في هذه الطبعة -

وقد أطال النووى فى بحث الفقير والفقيرة التى لها زوج غنى فارجع اليه فانه يروى علتك ويشفى غلتك ان شاء الله وقد خلص بأن الفقير يأخذ من المال بقدر ما يخرجه وكذلك المسكين من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام .

أما المسكين فانه هو الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايت الا أنه لا يكفيه ، فأما الذي لا يجد موقعاً من كفايته فهو الفقير ، وأما الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته الا أنه لا يكفيه فهو المسكين ، قال أصحابنا : مثاله : يحتاج الى عشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية والله تعالى إعلم .

ويرى مالك رضى الله عنه أن الفقير الذى يعطى ما يغنيه هو الذى لا يملك قوت عامه .

ويرى أبو حنيفة رضى الله عنه أن الفقير الذى يستحق من سهمان الزكاة هو الذي لا يملك نصاب الزكاة •

ويرى أحمد بن حنبل أن الفقير هو ما وصف به الشافعى رضى الله عنهما المسكين « وهو الذى لو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية ولو ملك نصاباً ، فاذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة ولو لم يملك شيئاً ، وان كان محتاجاً حلت له الصدقة وان ملك نصاباً ، ونقل ابن قدامة فى المعنى عن ميمون قال : ذاكرت أبا عبد الله عنى أحمد بن حنبل رضى الله عنه _ فقلت : يكون للرجل الابل والعنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة وتكون له الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم .

ويرى ابن حزم الأمام الظاهرى رحمه الله تعالى: أن من كان له مال تجب فيه الصدقة كمائتى درهم أو أربعين شاة وهو لا يقوم ما معه بقو النه لكثرة عياله أو لغلا السعر ، فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجب فيه من ماله لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « اذا أعطيتم فأغنوا » •

وقال أبو عبيد (١): « وقد روى عن عمر بن عبد العزيز: « ان اقضوا عن الغارمين » فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر:

«أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث فى بيته نعم ، فاقضوا عنه فانه غارم » •

فانظر كيف ان الضمان فى الاسلام أعم من هذه الشركات التى تسمى (بالتأمين التعاونى) ذلك لقصوره على أعيان المتعاونين والقائمين بسهمانهم على الشركة ومن عداهم فلأمه الهبل ٠

والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحسرم كما في بيانات مجامع الفقهاء والبحوث الاسلامية وهيئات كبار العلماء ، وهى نظرة غير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط ، دون النظر الى ما فى الاسلام من صور أنبل وأشرف لشموليتها واستيعابها جميع أفراد الأمة وشعوبها مسن عرب وعجم وأبيض وأحمر وأسود وكبير وصغير وذكر وأنثى وحى وميت ، نعم وحى وميت ، فعن أبى هريرة وغيره رضى الله عنهم «أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ فان قيل : انه ترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » .

مذهبا أبى بكر وعمر في القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب وغيره (٢) أن أبا بكر كُلِّم فى أن يفضل بين الناس فى القسم فقال: فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير » ومن آثاره « ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء فى

⁽۱) الأموال صفحة : ٦٦١

⁽٢) الأموال صفحة ٣٣٥ .

الميراث تنساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم أعلى من بعض فى الفضائل ودرجات الدين والخير » •

وروى القاضى أبو يوسف فى كتاب الخراج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما تولى الخلافة خطب فى الناس قائلا: « انما أنا ومالسكم كولى الناس خصال أذكرها لكم فخذونى اليتم سالى أن قال ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها ، لكم أن لا أجتبى شيئا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا مسن وجهه ، ولكم على اذا وقع فى يدى أن لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم » (١) .

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه «أمر بجريب من طعام فعجن ثم خبر ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا، فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان _ وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئاً _ كل شهر، فكان يرزق الناس، المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر » (٢) .

« وقد مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية فسمع الصبى بتضاغى من الجوع فسأل أمه أن ترضعه ، فقالت : انى أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار فى ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال فى نفسه هاساً : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث فى الأمصار وفى سكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا أولادكم على الفطام ، فانا تفرض اكل مولود فى الاسلام » وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود فى الاسلام » •

وفى كتاب الخراج لأبى يوسف: « وقيل: انه كان يعطى الوليك اذا طرحته أمه مائة درهم ، فاذا ترعرع بلغ به مائتين » وفى هذا المرجع أيضاً: أن الخليفة عمر عندما أتاه مال كثير قسم لكل رجل نصف دينار اذا كان عزباً وله مع امرأته دينارا » وكان رضى الله عنه يرشد عماله الى حقيقة يجب أن

⁽۱) الخراج ص ۱۲۷

⁽٢) الاموال صفحة ٢٣٧ .

تكون ماثلة أمامهم وهي أن الله تعالى بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً ، حتى صارت هذه شعارا للدولة يؤكد عليها من جاء بعده من صالحي الأمراء والخلفاء ، وكان يكتبها عمر بن عبد العريز الى أمسراء الأمصار ، حتى لا يتمادوا في تحصيل الجزية بعد اسلام من كان ذمياً .

وقد ورد « ان معاذ بن جبل فی أول تأمیر أمیر المؤمنین عمر رضی الله عنه له علی الیمن بعث الی عمر بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر رضی الله عنه وقال له : لم أبعثك جابیا ، ولا آخد جزیه ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنیاء الناس فتردها علی الفقراء ، فقال معاذ : ما بعثت الیك بشیء ، وأنا أجد أحدا فأخذه منی ، فلما كان العام القابل بعث الیه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث الیه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً بأخذ منی شیئاً » •

وقال عمر أيضياً: « أما والله لئن بقيت لأرامل أهمل العراق لأدعنهم لا يفتقرون الى أمير بعدى » •

أما في عهد عثمان رضى الله عنه فقد كانت امرأة تدخل عليه ففقدها يوما فقال لأهله (۱): «مالى لا أرى فلانة ؟ فقالت له زوجته انها ولدت غلاماً فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة » وقال الزبير بن العوام لعثمان رضى الله عنهما بعد ما مات عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه : «أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفاً » (٢)

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الى واليه على العسراق « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليه الوالى : « انى قد أخرجت للناس أعطياتهم ، وقد بقى فى بيت المال » فكتب اليه : « أن انظر من ادَّان فى عبر سكف ولا سكف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم وبقى فى سكف ولا سكف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم وبقى فى

⁽١) الأموال ص ٢٠٢٠

⁽۲) الأموال ص ۳۲۲

بيت مال المسلمين مال » فكتب اليه: «أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين» وكان قد كتب له قبل ذلك: «أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه » فكتب اليه: « انى قد زوجت كل من وجدت وقد بفى فى بيت المال مال » فكتب اليه بعد مخرج هذا بخصوص من ضعف على الجزية من أهل الكتاب .

وقد ورد فى صحيح مسلم والسنن مرفوعاً : « من كان له فضل ظهــر فليعد به على من لا زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » .

بل لقد ورد الضمان فى الماشية والسائمة والغنم ، فقد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصُّر يَسْمة والغنيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلكت ماشيته ملكت ماشيته على ماشيته على بنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين _ أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق » •

ويرسل الى عماله يقول لهم: «ألا وانى لم أبعثكم أمراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة الهدى يهتدى بكم ، فأ در أوا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم • • ولا تعلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم ، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم (١) » •

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هم كل امام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم « اد دخلت عليه وهـو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسـيل على خـديه فقالت له مالك ؟ فقال : ويحك فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة

⁽۱) الخراج من ۱۲۷ .

الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليه وسلم فخشيت ألا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي فبكيت »

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشرح موقفه من المال:

« انی أنزلت نفسی من مال الله منزلة مال الیتیم ، ان استغنیت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف ثم أنا باد بأصحابی ـ یعنی المهاجرین ـ أخرجنا من مكة » (۱) سنن البیهقی •

ويقول: «والذي لا اله الا هو (ثلاثاً) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق ، أعْطيت أو منبعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجت ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه (٢)» .

ولما رأى ابنة ولده عبد الله تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال أبوها : انها ابنتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها ، أو قال له : منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك فى المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بينى وبينكم (٦) » .

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة فى المدينة وما حولها رأى فى يد بعض أولاده بطيخة فقال: « بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ؟ » فخرج الصبى هاربا وبكى ، « وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوى » •

۲(۱) جزء ۲ ص ۲۹۹ ۰

 ⁽۲) الطبقات الكبرى لابن سعد والخراج لابى يوسف .

⁽٣) عمر بن الخطاب لابي المفرج بن المجوزي .

« وكان رضى الله عنه قد أسود لونه لشدة ما عانى فى هذا العام مسن النجوع والاستمرار على الأكل بالزيت ففط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن فى هذا العام حتى يحيى الناس » ويقول أسلم مولاه : كنا نقول . لو لم يرفع الله المحثل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين » •

عمر بن الخطاب أول من فرض العطاء وفاضل فيه في الاسلام

لما كان عمر رضى الله أول من أنشأ بيت الالر وأول من دون الدواوين وترتب على هذا أن وزع الأموال على المسلمين :

١ ــ حيث جعل العطاء دوريا ٠

۲ ـ فاضل بین الناس وجملهم درجات .

٣ _ قدُّر العطاء لكل فئة •

قد حدث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفرق بين الناس فى قسمة المال وكان صلى الله عليه وسلم يقول : « يا سعد انى لأعضى الرجل وغيره أحب الى منه خشية أن يكبه الله فى النار » •

ولكن أبا بكر رضى الله عنه كان يقسم بالسوية ويقول: «أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفنى بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة » .

واتخد الفاروق سياسة جديدة فى تقسيم الأموال العامة (١) حيث فرض العطاء وجعله دوريا ، وقد كان من قبل بصل المال فيقسم فى حينه ، فأعلن عمر رأيه للصحابة فى فرض العطاء دوريا حيث قال : فانى أرى أن أجعل عطاء الناس فى كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت ، فانك _ ان شاء الله _ موفق ففرض الأعطيات وانته ج نهجا جديدا فى المفاضلة بين الناس أعلن ذلك بقوله : ان أبا بكر _ رضى الله عنه _ جديدا فى المفاضلة بين الناس أعلن ذلك بقوله : ان أبا بكر _ رضى الله عنه _

⁽۱) (أوليات الفاروق السياسية) غالب عبد الباتي القرشي .

رأى فى هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » •

وكانت الأقسام على النحو التالي:

(القسم الأول) : ذووا السوابق الذين حصل المال بسابقتهم •

(القسم الثاني): من يغنى عن المسلمين فى جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا •

(القسم الثالث): من يبلى بلاء حسناً فى دفع الضرر عنهم كالمجاهدين في سبيل الله من الجنود والعيون من القصاد والناصحين ونحوهم •

﴿ القسم الرابع ﴾ : ذووا الحاجات • ﴿

قسم الفاروق الناس الى درجات كما رأينا ولكنه لم يسو بين أصحاب كل درجة فى العطاء ، بل انه فرق بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والمهاجر البدرى غير المهاجر بعد بدر ، والسابقون من المهاجرين غير السابقين من الأنصار وقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة ، فالعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن بدريا ولا من السابقين الأولين قد جمله فوق مستوى البدريين السابقين في العطاء ، والحسن والحسين لم يكونا بدريتين ولا من السابقين المهاجرين قد ألحقهما بأبيهما ، وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فضلهن فى العطاء على المهاجرين والأنصار لمنزلتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مقادير العطاء التي فرضها رضى الله عنه ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنهما قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عسر عنهما قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عسر اللهاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه » (۱)

^{﴿ (}إِ) فَيْحَ الْبِارِي عُرْحَ صِحِيحِ الْبِخَارِي جِدْ لا صُ ١٥٣ طَبِعَةُ السَّلِقِيةُ •

وقد ورد عن قيس بن أبى حازم اوهو مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام له رؤية وليست له صحبة _ قال كان عطاء البدريين خسسة آلاف ، وقال الماوردى : « فرض لكل من شهد بدراً من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وقال أبو يوسف : « ففرض لأهل السوابق والقدم خمسة آلاف » :

وقد ألحق العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبدرينين ، وألحق الحسن والحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم قفرض لهما خمسة آلاف ، وفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل بدر فعرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم ألا عائشة فانه فرض لها اثنى عشر ألف درهم ، وألحق هن جويرية بنت الحارث وصفية بنت حيى ، وقيل بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم .

أما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم، وفرض لمن أسلم بعد الفتح ألفى درهم وفرض لأبناء غلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمى الفتح .

ثم فرض للناس على قدر منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل منهم ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة .

وفرض للنساء ، فرض لصفية عمة النبى صلى الله عليه وسلم ستة الاف درهم ، ولأسماء بنت عميس زوجة أبى بكر الصديق وأم كلثوم بنت عقب وأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ، وفرض لنساء المهاجرين والأنصار ستمائة وأربعمائة ، أربعمائة وثلاثمائة ، ثلاثمائة ومائتين ، مائتين ،

ولما تولي على بعده سُوسي بين الناس •

الفاروق أول من فرض العطاء لكل مولود في الاسسلام

قد سبق أن ذكرنا أن بعض الأمهات كن يعجلن الفطام ليستفدن من العطاء وذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية فنزلوا المصلى ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق ، فذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخيره الخيسر وقال له : هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان

ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبر متنى منذ الليلة (أى اضجرتنى) انى أريعه عن الفظام سائى أريده أن يفطم سافيا بى قال : ولم ؟

قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكدا شهرا ، قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام » وبعث بذلك الى الأمصار •

الفاروق أول من جعل نفقة اللقيط في بيت المال

قال ابن سعد: وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقاً يأخذه وليه كل شهر بما يصلحه ، ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خيراً ويجعل نفقتهم ورضاعتهم من بيت المال .

هذا فالى الذين يتبارون بتقديم البحوث وترصيف الفصول ، وعقد الندوات والمؤتمرات ، ونشر المقالات الضافيات ، أقول لهم : على رسلكم فلقد كان يكفيكم سيرة الصحابة فى منهج الضمان والتأمين بدلا من هذا العناء الذى ناء بكم أو تؤتم بها فما التأمين التعاونى بمغن فتيلا ولايصلح الالمن كان معه فضل مال يبذله ليدخل فى هذه اللعبة ، ولا التأمين التباذلى حتى ولا التأمين الحكومي يؤخذ مقدما من المستركين من العمال والا فانه يفتقر الى أن يسعى قبل أن تقعده الشيخوخة أو المرض عن اسماع صوته الى من يدهم منحة معاش الشيخوخة ممتنين عليه باسم الزعيم أو الرئيس فيسمى معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف أصالح أنواع المشروعات التي عرفت أولياتها لأمير المؤمنين بالعطاء العمرى، أو الديوان العمرى أو التاريخ العمرى ، وليرجع من شاء مرة أخرى لقراءة ما مضي والله جل ثناؤه له المنة وله الحمد على ما أولى وهو أعلم بالصواب واليه المرجم والمات .

شركات التامين عند عبد الله آل محمود

كان للاخ العلامة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر بحث فى مجموعة رسائل أهديت الينافى مؤتمر السيرة الثالث الذى عقد بالدوحة عام ألف وأربعمائة فى شهم المحرم فكان مما وقع نظرى عليه بعد الانتهاء من بحث التأمين ما جاء فى رسالته مما يلفت النظر من تجويز بعض صور التأمين كالتأمين على السيارات وتحريم صور أخرى كتحريم عقد التأمين نفسه وتحريم عقد التأمين على الحياة ويعزو ذلك الى أنه لما كثرت الخيرات واتسعت التجارات وفاض المال على الناس من جميع الجهات ، اخترع الناس لهم فنونا من المعاملات والشركات لم تكن معروفة فى سالف السنين ، ولم يقع لها ذكر عند الفقهاء المتقدمين .

من ذلك شركات التأمين على اختلاف أنواعها ، وهي قضية ذات أهمية وليدة هذا العصر ، وقد راجت بين العالم وصارت حديث القوم في سمرهم ومجالسهم ، وأخذ بعض الناس يموج في بعض في موضوعها بالتجهيل والتضليل وبالتحريم والتحليل .

وأسبق من رأيناه طرق موضوع الكلام فيها من علماء المسلمين هـو الشيخ ابن عابدين المتوفى عام ١٢٥٢ هـ فقد ذكـرها فى كتـابه (الرد على المختار) ونصه:

« انها جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركباً من حربى يدفعون له أجرته ، ثم يدفعون أيضاً مالا معلوماً لرجل مقيم فى بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك المال الذى فى المركب بغرق أو حرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بثمنه فى مقابلة ما يأخذه منهم ، فاذا هلك من مالهم شىء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تعاماً ٠٠ قال : والذى يظهر لى أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » انتهى .

ويظهر أن مبدأ عملية التأمين هو الخوف من الحروادث والكوارث

الشديدة التي تفاجئهم فتجعف بذهاب أنفسهم وأموالهم ، فأراد بعض التجار بهذا التأمين التحفظ على ضمان أموالهم كما أراد الآخرون التأمين على بدل حياتهم ، وهذا كله لم يكن معروفا في بلدان المسلمين قبل هبده السنين ، ثم أخذ علماء هذا العصر يتكلمون في موضوعها ، حيث دعت الحاجة والضرورة الى البحث فيها ، « لأن لكل حادث حذيث ، ولكل مقام مقال » .

فمنهم من قال بتحريم عقد التأمين بكل أنواعه ، ومنهم من أباحه بكل أنواعه ، ومنهم من توسط فيه فقال باباحة شيء ومنع شيء منه ولسنا مسن المجازفين القائلين باباحته بكل أنواعه ، ولا من الجافين القائلين بتحريمه بكل أنواعه ،

وانما موقفنا منه موقف التفصيل لأحكامه ، ثم التمييز بين حلاله وحرامه، والذي ترجح عندنا هو أن التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع والمتاجر أنه مباح لا معظور فيه ، اذ هو من باب ضمان المجهول ومالا يجب ، وقد نص الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازه .

وهذا نوع منه يقاس عليه لالحاق النظير بنظيره ، كما سيأتي بيانه •

أما التأمين على الحياة ، فانه غير صحيح ولا يباح لأننا لم فجد له محملا من الصحة ، لأن وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته ، فهو نوع من القمار ، ويدخل في بيع الغرر ، كبيع الآبق الذي لا يدري أيقدر على تحصيله أم لا ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في يبع الدين بالدين ، حيث ان المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة في سبيل الحصول على دراهم أكثر منها مؤجلة أضف اليه أنها لا تقتضيه الضرورة ولا توجيه المصلحة كما سيأتي بيانه الى شناء الله تعالى .

التأمين على السيارات

ان الله سبحانه وتعالى فى كتابه وعلى لسان نبيه بيئن الحلال والحسرام بياناً واضحاً فقال تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (١) وقال: « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا جِوَّام لَتَفْتَرُوا عَلَى الله الكذب » (٢) وقال : « أَرَّايْتُم مَا أَنْزُلُ الله لكم مــن رنوق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (٢)

وفى البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألحلال بيسِّن والحرام بيسِّن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقسع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يقع فيه، ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه ، ألا وان في الجسد مضعة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي

فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن الحلال المحض بيِّن واضح لا مجال للشك فيه وأن الحرام المحض بيّن لا يختلج في القلب الجهل به ولكن بينهما أمور مشتبهات لا يعلم أكثر الناس حقيقـة الحـكم فيها ، هل هي من الحلال أو من الحرام • ومفهوم الحديث أن القليل من النهاس وهم أهل العلم والمعرفة يعرفون حكم الله في هذه المشتبهات فيلحقون الحلال بنظيره من الحلال، والحرام بنظيره من الحرام .

والذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغي أن يتركوا المشتبهات عندما يَحْفَى عليهم الحكم فيها لحديث: « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » •

ثم ان هــده المشتبهات تقع في العقبود والشروط والمبايعات والإنكحة والأطعمة والرضاع ، وقد ترجم المخارى فى صحيحه فقال : « باب تفســـير المشتبهات » ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث أنه تزوج امرأة

^{(1) (}mec i llist) 111 (7) mec i llist) (7)

هى أم يحيى بنت أبى أهاب ، فجاءت المرأة سوداء فقالت : انى أرضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قبل ؟ ، ففالوقها عقبة ، وتكحت زوجة غيره ثم ذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص ، جيث قال رشول الله صلى الله عليه وسلم : « الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبى منه يا سودة » فأمر سودة أن تحتجب عنه مع أنه محكوم بكونه أخاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من أنا أنقاء الشبهات ،

فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من مخرجه من خيز الاشتباء والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصيد واضحاً جليا ، لا مجال فيه للاشتباه ،

فمن هذا النوع قضية التأمين على انسيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها ، من أجل تجدد حدوثها ، وغموض أمرها ، وعدم سبق الحكم من الفقهاء باسمها ، فان لها فى الفقه الاسلامى أشباها ونظائر بنبغى أن ترد اليها ، ويؤخذ قياسها منها ، كما يرد الفرع الى أصله ، والنظير الني قطيره .

وهذا يعد من القياس الصحيح الذي نزل به الكتاب والسنة وعمل به الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كانوا يمثلون الوقائع بنظائرها ويشبهونها أمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها ، ففتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجوا لهم طريقه ، وبينوا لهم سنة الحقيقه وتطبيقه ، كما سيأتى بيانه . •

الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الإمام أبو حيفة وحمة الله إلى أن الأصل في العقود والشروط الخطر الى أن يقوم دليل الأباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية ، وعليه تدل نصوص الشافعي وأصوله ، وذهب الامام مالك الى أن الأصل في العقود الاباحة : الا ما دل الدليل على تحريمه وعليه تدل نصوص الامام أحميد وأصوله ، وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

فقد قال شيخ الاسلام - رحمه الله - : « أن الأصل في العقود الصحة والجواز ، ولا يحرم وببطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه بنص صحيح أو قياس صريح » قال : « وأصول الامام أحمد المنصوصة عنه تجرى على هذا القول ، ومالك قريب منه » (١) انتهى وقد نهج العلامة ابن القيم - رحمه الله - قال في الاعلام:

« الخطأ الرابع: فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة ، فاذا لم يقم عندهم دليل على صحة عقد أو شرط أو معاملة ، استصحبوا بطلانه فأفسدوا بذلك عقودا كثيرة من معاملات الناس وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ، وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، حتى يقوم الدليل على البطلان ، وهذا القول هو الصحيح ، فانه لا حرام الا ما حرم الله ورسوله ، ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله ، ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » و

اذا ثبت هذا فان صنعة عقد التأمين على حوادث السيارات ، وهـو أن يتفق الشخص الذي يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سـواء كان التأمين كاملا أو ضد الغير ، فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان ، كعام كامل بشروط وقيود والتزامات معروفة عند الجميع ، في أهمها :

كون السائق يحمل رخصة سواقة ، فمهما أصيبت هـذه السيارات أو أصابت غيرها بشيء من الأضرار في الأنفس والأموال خلال المدة المحدودة ، فان الشركة ملزمة بضمانه بالغا ما بلغ .

ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان على نفسه وعلى سيارته التى يسوقها بنفسه أو يسموقها رجل فقمير لا مال له ولا عاقمة ، فيستفيد عدم المطالبة والمخاصمة في سائر الحوادث التى تقع بالسيارة ، متى

⁽۱) ج ۲ من الفتاوي القديمة س ۲۲۳

كان التأمين كاملا ، وتقوم شركة التأمين باصلاحا عند حدوث شيء مسن الأضرار بها ، ومثل هذا الأمان والاطمئنان يستحق أن يبذل في حصدوله نفيس الأثنيان وليس فيه من المحذور سوى الجهالة بالأضرار التي قد تعظم في بعض النفوس والأموال وقد لا تقع بحال .

وهذه الجهالة مغتفرة فيه كنظائره من سائر القيمانات. • فقد ذكر الفقهاء صحة الضمان عن المجهول ، وعما لا يجب •

قال فى المفنى: ويصبح ضمان الجنايات، سواء كانت نقوداً كقيم المتلفات أو نقوساً كالديات، لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام وقال: ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم يجب ا هي و

وهذه هي نفس قضية التأمين على ضمان حوادث السيارات ، ثم أن هذه الجهالة في عقد التأمين لا تفضى الى نزاع أبداً لتوطين الشركة أمرها في عقدها على التزام الضمان بالغا ما بلغ ، فلا تحس بدفع ما يلزمها من الغرامة في جنب ما تتحصل عليه من الأرباح الهائلة .

وقد دعت اليها الحاجة والضرورة فى أكثر البلدان العربية ، بحيث لا يمنح السائق رخصة السواقه الا فى سيارة مؤمنة ، والا اعتبروه مخالفا لنظيام سير البلد ، وهذه مما يزول بها شبهة الثبك فى أباحتها ، وتتمخض للجواز بلا اشكال .

وفي هذا التأمين مصلحة كبيرة أيضاً ، وهي أن المتصرفين بقيادة السيارات هم غالباً يكونون من الفقراء الذين ليس لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسببهم وبسوء تصرفهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم ، بل يجب أن تكول مضمونة بهذه الطريقة ، اذ من المعلوم أن حوادث السيارات تقع دائماً باستمرار ، وأن الحادثة الواحدة تجتاح هلاك العدد الكثير من الناس ، ومن الحزم وفعل أولى الحزم ملاحظة حفظ دماء الناس وأموالهم .

ن وهذا التامين وان كان يراه الفقير أنه من الشيء النقيل في نفسه ، ويعده عرامة مالية عليه ، حال دفعه ، لكنه يتحمل عنه عبئا ثقيلا من خطر الحوادث، مها يدخل نحت نرحته وعهدته ، ومها يتلاشي معها ما يحس من العرامة لكون المضار الجرئية تعنفر في ضمن المصالح العمومية ٠٠ والله أعلم و

ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات

ان العقود والشروط عفو حتى شبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح و والتحريم هو حكم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما ، كما حقه أهل الأخول ، وهذه الشركة المتعقدة للقامين ان وأت في نفسها من مقاصدها أو رأها التاس تجارية استغلالية ، لكن حقيقة الأمر فيها والمواقع منها أنف بتحصل منها اجتماع المنتفعين منفعتها في نفسها في حصول الأرباح لها ومنفعة الناس بها ، فهي شركة تعاونية محلية اجتماعية تشبه شركة الكهرباء والاسمنت وغيرهما ، فكل هذه الشركات الدخل في مسمى التعاون بين التساس ، لأن الشخص غني باخوانه ، قوى بأعوانه ، ويد الله مع الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبة ، فهي من خيس المشاركات بالوجوه ، ومشاركة الأبدان ومشاركة الأبدان المشاركات ، فمنهم من قال بحوازها ، ومنهم من قال بمنعها ، كيا حصل الخلاف قديما بين الفقهاء في جواز هذه المشاركات ، فمنهم من قال بحوازها ، ومنهم من قال بمنعها ، كيا حصل الخلاف في شركة التامين على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات الخلاف في شركة التامين على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات المناتق الأمر على المحتها على اختلاف أنواعها .

ووجه الاشكال دعوى دخولها فى مسمى الجهالة والغرر الذى نهى عنه الشارع.

عن بنيج الغير » والهسر هذا الغرر المنهى عنه شلاثة أمور :

ر أحدها) المعدوم ، كبيع حبل الحبلة ، وبيع ما في بطون الأنعام ، وبيع ما ليس عندك ونحوه .

(الثاني) بيع المعجوز عن تسليمه ، كبيع الآبق .

ومنه بيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، والمنابذة ، وضربة الغائص ، وبيسع الحظ ، والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخلة فى بيع الغرر المنهى عنه شرعا ، لكونها يقع فيها النزاع غالبا نظير ما يقع فى القمار ، فان هدذا العبد الآبق انعا يبيعه صاحبه بدون ثمن مثله مخاطرة ، فان تحصل عليه قال البائع ؛ غبنتنى و د على ثمنى .

وهذا المعنى منتف في هذه المشاركة التي مبساها على التعاون الاجتماعي ، الصادر عن طريق الرضاء والاختبار بدون غرر ولا خداع .

فجوّاز المُشَارِكَة هذه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعده عن كل محذور اذْ هي مُصَلّحة محضة للناس بلا فساد .

غير أن فيها تسليم شيء من النقود اليسيرة في توطيد تأمين السيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشخص من زائد نفقت كذبيحة يذبحها لأدنى سبب أو بلا سبب ، لأن كل عمل كهذا فانه يحتاج بداعى الضرورة الى مال ينظمه ، ويقوم بالتزام لوازمه ، وليس عندنا ما يمنع بذل المال في التزام الضمان ، كما قالوا بجواز : اقترض لى ألفا ولك منه مائة ، وأنه جائز ، ومنه ضمان الجارس بأجره .

فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصوص الامام أحسد

قال في المغنى: «دلت مسألة الخرقي على ضمان المجهول كقوله: ما أعطيته فهو على ، وهذا مجهول ، فمتى قال: أنها ضامن لك ما على فلان ، أو ما يثقيني به عليه ، أو ما تقوم به البينة ، أو ما يقربه لك ، أو ما يخرجه الجهاب ، صح الضمان بهذا كله ، وبهذا قال أبو حنيفة وما لك .

قال : « وفيه صحة ضمان ما لم يجب ، وصحة الضمان عن كل من وجب

عليه حق ، وفي صحة الضيان في كل حق من الجقوق المالية الواجبة أو التي تؤول الى الوجوب » • • انتهى •

وقال في المعنى أيضاً:

· « ويصح يضمان اللجنايات و سنواء كانت نقلودا كقيم المتلفات أو «نفوبسيا كالديات، لأن جهل ذلك لا يسنع وجويه بالانلاف فلم يسنع جوازه بإلالتزام، قال : « ولا يشرّرط معرفة الضامن للمضمول عنه، ولا العلم بالمضمون بهريم وهذه هي نفس قضية ضمان التأمين على السيارات ، فان شركة التأمين تُلْتُزُمْ ضَمَانَ الدياتُ وأَرْوشُ الجُناياتِ وقيم المُتلقات، كما ذكر جُوازه صاحب المعنى والشرح الكبير والاقناع، ولا يقدح في صحته جهل الضامن المنضمون به ، ولا المضمون عنه ، فنصوص الامام أحمد وأصوله تتسبع لقبولهــــا كَنْظَائِرِهَا مِنْ الصَّمَانَاتُ ، وكذلكُ الامَّامُ مَالكُ وَأَبُو حَنِيفَةً كُمَّا ذُكَّرُهَا مُوافقتهما على ذلك .

غَيْرَ أَنِ الْأَمَامِ أَحَمِدُ أَكْثَرَ تُصحيحًا للعقود والشروط من سائر الأَئْمة ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة و

والمُّا وقع اللبس على من قال بتحريمها من علماء هـ ذا العصر ، كابن عَابِدُينَ وَغَيْرُهُ مِنْ جِهِةً أَنْهِمُ اعْتَقِدُوهَا قَمَارًا أَوْ جَهَالَةً أَوْ غَرْزًا ، أَوْ الترام مالا يلزم أو كونها على عمل مجهول قد يفضي الى غرّامًات باهظة 🐨

ويتمسكون بما بلغهم من العمومات اللفظية ، والقياسات الفقهية التي اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد بظنونها عامة أو مطلقة ، وهي لا تنطبق في الدلالة والمعنى على ما ذكروا • أو يعللون بطلان مثل هذا العقد بكونه لم يرد

والله سبحاله قد أمر عباده بالوفاء بالعقود في قوله تعالى : « يا أيهـــــا الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (١) وهو شامل لكل عقد يتعاقده النساس فيما بينهم ويلتزمون الوفاء به ، ولم يكن قماراً ولا ربا ولا خديعة .

اذ الأصل فى العقود الصحة ، والاباحة ، الا ما قام الدليل على تحريمه ، لكون العقود والشروط والمشاركات من باب الأفعال العادية التي يفعلها المسلم مع الكافر ، وليست من العبادات الشرعية التي تفتقر الى دليل التشريع .

فمن أعطى الشركة مالا على حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منه، والتزمت الشركة لوازمه ، فان مقتضى الشرع يحكم بصحة هذا الضمان ، أخذا من قوله تعالى : «أوفوا بالعقود » ومن قوله : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (۱) وفى الحديث : «لا يحل مال امرى، مسلم الا عن طيب نفس منه » فثبت بذلك اباحت وفواعد الشرع لا تمنعه ، لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون اليه ، وربما يجبرون بطريق النظام عليه ، اذ لولا حاجتهم اليه لما فعلوه ، لأن المال عزيز على النفوس لا تسخر ببذله الا فى سبيل منفعتها ، وفى هذا المقام هو فى حاجة الى تأمين سيارته لحصول الاطمئنان والأمان ، عما عسى أن ينجم عنها من حواث الزمان ،

وبما أن هذه الشركة هي من ضمن العقود التي أمر الله بالوفاء بها ، ومن جنس التجارة الواقعة بين الناس بالتراضي ، ومن جنس المشاركة بالأبدات والوجوه والمفاوضة ، فانها أيضا من جنس الصلح الجائز بين المسلمين ، لما روى أبو داود والدارقطني من حديث سليمان بن بلال حدثنا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا ، والمسلمون على شروطهم ، الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ان هذا الحديث يترقى الى الصحة بتعدد طرقه ، مع العمل عليه باجماع أهل العلم ،

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد للضمان في تأمين حسوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة

⁽۱) سورة النساء : ۲۹ زير

فيه أشبه بشركات الكهرباء والأسمنت ونحوها ، ويدخل في عموم الصلح الجائز بين المسلمين واباحته تتمشى على ظاهر نصوص مذهب الامام أحمد.

قال فى الاقناع (۱): ويصح ضمان أروش الجنايات نقودا كانت كقيم المتلفات أو حيوانا كالديات ، لأنها واجبة أو تؤول الى الوجوب وسلمق قول صاحب المغنى .

وهذه تشبه قضية ضمان التأمين على السيارات ، حيث تلتزم الشركة ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، كأضرار ونحوها من كل ما هو واجب بالضمان أو يؤول الى الوجوب ولا يشترط معرفة المضمون على عنه ولا المضمون به ، ولا يقدح في صحة هذا الضمان كون المؤمن على ميارته يدفع شيئا من المال ، فان هذا لا يقدح في صحة الضمان والحالة هذه ، الديس عندنا ما يمنعه .

ولا يقدح فى صحة هذا الضمان تبرع الشركة بدفع الديات وقيم الأضرار والمتلفات بدون رجوع فيه الى أحد ، فان هذا كله جائز على قواعد المذهب اذ من المعلوم شرعاً وعرفاً أن الجناية تتعلق بالجانى المباشر لها فى خاصة العمد ، وعلى العاقلة فى قتل الخطأ فيما زاد على الثلث من الدية ، غير أن التزام الشركة بضمان هذه الجناية ، وان عظم أمرها وعدم الرجوع منها على أحد فى غرمها أنه صحيح جائز ، وهو مما يجعل الجانى الذى لم يتعدد وكذا علقلته فى راحة عن المطالبة والغرامة ، وهو خير من كونهم يتكففون الناس فى سؤال هذه الغرامة ، أعطوهم أو منعوهم .

وغاية ما يدركون عليها هو الجهالة عن قدر الغرامة ، وهي مغتفرة فيه كسائر أمثالها من الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة ، فان فيها كلها شيئا من الجهالة . وقد تسكلم بعض الفقهاء المتقدمين بعدم جوازها من أجله ثم استقر الأمر على أن مشل هذه الجهالة معتفرة .

⁽١) هو من الكتب المعتبدة عند المعنابلة لمؤلفه موسى المعجاري ا

قال فى الاقناع: « ويصح ضمان ما لم يجب ، وضمان المجهول كضمان المجهول كضمان ما السوق ، وهو أن يضمن ما يجب على التاجر للناس من الديون ، وهو جائز عند أكثر أهل العلم كمالك وأبى حنيفة وأحمد » انتهى •

وقال فى الأختبارات: « ويصح ضمان المجهول، ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين ومايقضة من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازه ، لأن ذلك مجل اجتهاده » ا هم •

فهده المشاركات وما يترتب عليها من الالتزامات التي هي بمعنى الضمانات كلها من الأشياه والأمثال والنظائر التي يجب أن يقاس بعضها على بعض في الإباحة كشركة الأبدان وشركة الوجوه ، وشركة المفاوضة ، ومثله شركة الكهرباء والاسمنت ، ولأن حمل معاملة الناس وعقودهم وشروطهم على الصحة حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان والله أعلم •

تسامح مذهب الحنابلة في تقبل التأمين على السيارات وكثير من العقود والشروط والعاملات

ان كل مختص فى فقه الأئمة الأربعة ، فانه سيعرف تمام المعرفة أن نصوص الامام أحمد وأصوله تستصحب الحكم بصحة عقد التأمين وأن جوازها يتمشى على مذهبه كما يوافقه مذهب الامام مالك وأبى حنيفة •

ولا تعنى بذلك أن الحنابلة ذكروا هذا العقد باسمه وصفته فى كتبهم، بل ولا غيرهم من سائر المذاهب لكونها حديثة الاختسراع ولكل حادث مديث .

وانما نعنى أن نصوص الامام أحمد ، تتبع لقبولها كسائر ظائرها من الشركات والضمانات وبيع اسهم الشركات ٠

لكون الامام أجمد أكثر تصحيحا للعقود للعقود والشروط من سلم أو

الأئمة ، وتضوص مدمه تساير النطور في العقود المستحدثة ، لأن نصوصه وان لم تنص على كل عقد أو شرط باسمه لكنها كافية لحل جميع مشاكل العقود والشروط والشركات بالنص أو الاقتضاء أو التضمن ، غير أنها تحتاج الى فهم ثاقب وتطبيق سليم وتبحر في فقه النصوص والقصود .

وقد اشتهر عند المتأخرين تسامح مذهب الامام أبى حنيفة فى مسايرة التطور فى العقود المستحدثة ، من أجل أن أصحابه نشروا عنه ذلك وهو صحيح ، غير أن مذهب الامام أحمد يمتاز فى كثير من المسائل التى تقتضيها الحاجة وتوجبها المصلحة ، من ذلك أن نصوص الامام أحمد وأصوله عدل على أن الأصل فى العقود والشروط الصحة ، الا ما دل الدليل على التحريم خلاف ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة من أن الأصل فى العقود والشروط الخطر الاما دل الدليل على الاباحة وهو قول الظاهرية ، وهدو مذهب الشافعي م

ومنها عقد المساقاة على النخل والشجر بالثلث أو النصف أو بشيء مسا بخرج منها أو من غيرها بالنقود . فقد أنكرها الامام أبو حنيفة والامام الشافعي وقالا: انها بيع ما لم يخلق ، وإنها من الاجازة المجهولة وتفضى الى الغرر .

أما الامام أحمد فقد أجازها عملا بعديث خيبر ، وكما أن الضرورة والحاجة وعموم المصلحة تقتضى ذلك وعليه العمل فى هذا الزمان ومنه شركة المفاوضة ، وهي أن يفوض كل واحد منهما الى شربكه التصرف فى ماله مع حضور صاحبه وغيبته ، فقد قال الامام الشافعي : لا يجوز واتفق الامام أحمد ومالك وأبى حنيفة على جوازها .

ومنها شركة الأبدان فقد قال الامام الشافعي بمنعها ، وأشـــترط الامام مالك لصحتها اتحاد الصنعة بين الشريكين .

أما الامام أحمد فقد أجازها مع أختلاف الصنعة واتفاقها ، كما أجاز الاشتراك على الدابة له تصف وللدابة النصف الثاني .

ومنها شركة الوجوه ، فقد قال الامامان مالك والشافعي ببطلانها لكون الاشتراك الصحيح يتعلق على المال وعلى العمل وكلاهما معدومان في هذه المشاركة مع ما فيه من الغرر ، لأن كل واحد منهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود ، لا بصناعة ولا بعمل مخصوص ، هذا حجة من قال بمنعها كمالك والشافعي ،

أما الامام أحمد فقال بجوازها لأنها عمل من الأعمال فجاز انعقاد الاشتراك عليها • وهذا هو الظاهر من مذهب الامام أبى حنيفة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية •

ومنها شرط الخيار فى البيع ، فقد قال الأئمة مالك والشاهعى وأبو حنيفة: لا يجوز الخيار فوق ثلاثة أيام ، الا أن الامام مالكاً قال : لا يزاد الخيار على ثلاثة أيام الا بقدر الحاجة ، كأن يصل الى البلد وهو لا يصل اليها الا فـوق ثلاثة أيام .

أما الامام أحمد فانه قال بجواز شرط الخيار على ما يتفقان عليه ، زادت المدة أو قصرت ، حتى ولو زاد على الشهر ، لأنه حق ثابت بالشرع فرجع في تقديره الى مشترطه كالأجل ، ويحكم بالملك في مدة الخيار للمشترى له غمه وعليه غرمه .

ومنها اذا باع شيئاً واستثنى نفعه المباح مدة معلومة غير الوطء ودواعيه، كما لو باع بيتاً واستثنى سكناه حولاً أو أكثر . فقد قال الامامان أبو حليفة والشافعى: لا يصح هذا الشرط ، لأنه ينافى مقتضى البيع ، أشبه ما لو اشترط أن لا يسلمه اليه ٠

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولازم ما يترتب عليه لقصة جابر حين « باع بعيره على النبى صلى الله عليه وسلم واستثنى حملانه الى المدينة » وتأخير تسليم المبيع الى المدة المحدودة لا ينفى صحة البيع كالدار المؤجرة ، فانه يصح البيع فيها مع تأخير تسليمها •

ومنها بيع التلجئة وهمي اذا خشى انسان سلطاناً أو ظالماً أن ينتزع ملكه

منه قهراً ، فاتفق مع انسان بأن يظهر للناس أنه اشتراه منه ليحتمى بذلك من هذا الظالم ، ولا يريد بيعه على الحقيقة ، فان هذا يسمى بيع التلجئة .

وقد قال الامامان أبو حنيفة والشافعي: هو بيع صحيح، تم بأركانه وشروطه فلزم العقد فيه .

أما الامام أحمد فقال بعدم لزوم البيع ، لأنهما لم يقصدا البيع الحقيقى الذي هو انتقال المبيع الى المشترى ، فلم يصح بناء على ما اتفقا عليه قبل العقد ، لكون العقود محمولة على القصود .

ومنها بيع العربون وهو أن يشترى شيئاً فيسلم بعض ثمنه ويقول : أن جئتك ببقية الثمن ، والا فالعربون لك .

فقد قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : هذا لا يصح لأنه بمثابة الخيــار المجهول .

أما الامام أحمد فقد قال: لا بأس به ، وفعله عمر وأجازه ابن عمر ، وضعَّف حديث النهى عن بيع العربون .

ومنها لو اشترطت الزوجة فى صلب العقد بأن لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك • فقد قال أبو حنيفة ومالك والشافعى: هذا شرط باطل لحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » وحديث « الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » وهذا الشرط يقتضى تحريم الحلال من التزوج بغيرها أو السفر •

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولزومه ، وأنه ان لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسخ النكاح ، لما روى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج » وحديث « المسلمون على شروطهم » •

والقول بصحة هذا الشرط ولزومه يروى عن عمر وسعد بن أبى وقاص وسعاوية وعمرو بن العاص ، ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعاً •

« وتزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها فأراد نقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها ، فقال الرجل : اذن يطلقـُنــَنـــَا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط » •

فهذه العقود والمساركات والشروط وما يترتب عليها من الالتزامات والضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يقاس بعضها على بعض في الاباحة لملاءمتها للمعاملات المستحدثة في هذا العصر والتي لا توجد عند غيره من الأئمة •

وكل ما يصححه من العقود والشروط فان لديه دليلا خاصاً من أثر أو قياس لكونه يستنبط دلائل مذهبه من مسنده وقد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ما لم يبلغ غيره من الأئمة فقال به •

فهذا الاشـــتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد لضــمان تأمين الســيارات والطائرات والسفن ونحوها ، يعتبر من التعاون المباح ، ويدخل فى حــدود التعامل الجائز ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ، أشبه شركة الكهرباء والأسمنت ونحوهما .

لأن حمل معاملة الناس على الصحة ، حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان ، لكون العقد الصحيح عند أهل الأصول هو ما يتعلق به النفوذ من بلوغ المقصود ويعتد به ، والباطل بخلافه وهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به ، وهذا الاشتراك وما يترتب عليه مستكمل لشروط الصحة شرعاً .

ومن تأمل هذا تبين له أن جواز هذا الاشتراك واباحة ما يترتب عليـــه من الربح أنه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعد عن كل محذور • لكون الأصل فى العقود والشروط الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وأصول الامام أحمد ونصوصه وقواعد مدهبه تقبل هذا العقد وتنافى تحريمه ، لكن بعض العلماء فى هذا العصر القائلين بمنعه انما أخذوه من العموميات اللقظية والقياسات الفقهية التى اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد ظنا منهم أنه جهالة أو غرر ، وما عارضوا به لم يصح عن الشارع القول بموجبه ، ولم يدخل فى عموم المنهى عنه فى أصل الشرع ، ولا فى نصوص أحمد وأصوله ، لكون الجهالة فيه معتقرة ، وليست من العرر المنهى عنه ، بل هى من النوع الجائز كسائر أمثاله من الضمانات والشركات .

وبهذا تندفع الاعتراضات وتبقى الأدلة الشرعية كافية للاقتاع العلمى الذي تزول به الشكوك والشبهات •

لهذا يجوز للقاضى الشرعى أن يحكم بصحة هذا العقد ولزوم ما يترتب عليه من الضمان .

ومتى صعر الأمر به من الحكومة يتمحض للحتم والالزام ٠٠

وهو يدخل فى ضمن عقد الضمان الذى ذكره الفقهاء من الحسابلة والمالكية والأحناف ، حيث قالوا بصحة ضمان ما لم يجب ، وضمان أروش الجنايات ، سواء كانت نقوداً أو ديات ، وكونه لا يشترط لصحة مثل هذا الضمان معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا قدر المضمون به ، فمتى قابل العاقل بين هذا الضمان الموصوف بما ذكر وبين ضمان التأمين على السيارات وجده منطبقاً عليه بجميع صفاته ، وإن اختلفت مسمياته وقواعد الشرع تعطى الشيء حكم نظيره ، والله أعلم ،

مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه

نعم مناقشة الشبيخ في كل ما استخلصه من مذهب أحمد مدعيا تفرده بما لم يشاركه فيه غيره ونلخص العناصر التي بني عليها حكمه فيما يلي :

أولاً: تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله: أن الله تعالى بيّن الحلال والحرام بياناً وأضحاً فقال تعالى: «وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وقال : «ولا تقولوا المنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب (۲) وقال : « أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله وقال : « أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (۲) و وأطال فى المقدمة و آتى بأحاديث شبيهة بالآيات فى عموماتها وعدم مباشرتها للقضية التى محل البحث (التأمين على السيارات) ويذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص فى ولد زمعة الذى أمر النبى صلى الله عليه وسلم سودة أن تحتجب منه لشبهه بعتبة بن أبى وقاص ، مما لو صرف الى محاجته به لكان ابطال عقد التأمين على السيارات هو الأحوط والأقيس فى أخذ الأحاديث التى ساقها بعين الاعتبار ولكن الشيخ حفظه الله وأثابنا واياه وهدانا واياه للحق قال ـ وذلك عقب قوله : وهو من باب اتقاء الشبهات ـ: «فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير يخرجه من حيز الاشتباه وله للاشتباه و

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها من أجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم من الفقهاء فيها باسمها ».

وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيراً صنف أكبر حاشية فى فقه أبى حنيفة هو الشيخ محمد بن عابدين فقد سبقنا جميعاً الى الحكم على (السيكورتاه) وكان اليهود حديثى عهد باختراعها ، ولم يتخلف منها شرط من شروط الغرر، بل استفحات شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت ، فكانت هى الآن بالنسبة لما كانت عليه فى عهد الامام ابن عابدين كقذيفة الصيد الى جانب قنبلة عنقودية ساحقة ماحقة لا تبقى ولا تذر وكان مقتضى التجاوب من الشيخ مع ما ساقه من تشوف الشارع الى ترك الشبهات والتحذير من الوقوع فى

⁽¹⁾ سورة الأنعام : 119

⁽٢) سنورة الشحل : ١١٦

⁽۳) سورة يونس : ۹۵

المحرمات بسبب الوقوع فيها أن ينسجم منطقه انسجاماً تاما فيقف آمام التأمين على السيارات فلا يحاول تحليله وتسويغه بهذا التكلف الواضح ولي عنق العبارات الواردة هنا وهناك مستدلا بها على الاباحة، وهي في حقيقتها أحنبية عن موضوع البحث .

ونقل الشيخ أحاديث المستبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله : فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغى أن يتركوا المشتبهات عندما يخفى عليهم طريق الحكم فيها لحديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » ثم يقول :

فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصير واضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباه ١٠هـ

ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرتع في المستبهات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الغموض الى حيز التجلى والظهور ، وكيف وصل الشيخ الى هذه النتيجة الخطيرة أبمخالفته للحديث ؟ فأنعم الله عليه بنعمة تجلى المشتبهات وظهورها ، حتى استأنس بها، وتحالف معها ، وصارت عنده مساوية لما هو بين من الحلال لا من الحرام ؟ أم ماذا ؟ ثم يقول : فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات .

ويتكلم الشيخ عن القياس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ، ولا ندرى أين الأصول التي هي أحكام من الشارع اعتبرت أصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها ، ولكن أن يأتي بجمل فقهية في ضمان المجهول وضمان المعلوم ويريد أن يطبقها على التأمين على السيارات ، وكأن هذه القاعدة لم تصغ الا من أجل التأمين على السيارات ، وكأن التأمين على السيارات كان لائحا في خاطر أحمد وأصحابه كأنهم يرونه من حجب الغيب فجاءت أحكامهم في هذه النازلة ماضية لا شك فيها ، ولا تتزحزح عن مكانها،

فكان الشيخ في هذا أشبه بمن يتكلم عن شيء مستدير مفرغ من وسطه فوضع له الخاتم بين يديه فقاس على الخاتم حجر الرحى وحجر الطاحون ، أنيس يجمع الجميع الاستدارة وفراغها جميعاً من داخلها ؟؟ !! والا ما العلاقة بين التأمين وشركة المفاوضة وشركة الأبدان وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء؟

على أن القياس الذى يتوسعون فيه أحياناً ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصاً من الشارع أى من الوحى كتاباً أو سنة أما أن يقاس على مقيس يعنى أن نأتى على أمر أجزناه قياساً على شبيهه بجامع العلم ينهما فنأتى على أمر آخر لا يجتمع مع الأصل المقيس عليه في علته ، ولكن له شبه من بعض الوجوه بالمقيس فنجعل هذا المقيس أصلا ونقيس عليه مقيساً آخر لوجه شبه بينهما لا يكفى ولا يرقى الى مستوى العلة الجامعة بين المقيس الثانى وبين المقيس عليه الأول .

ومع ذلك فان بحث الشيخ خلا من أصول يقاس عليها وتجتمع مع النازلة التي نحن بصددها من التأمين على السيارات بعلة واحدة •

يقول الشيخ الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ، ونحن ننازعه في هذا الأصل الذي استعان على تأصيله بكلام العلامة ابن القيسم وشيخ الاسلام ابن تيمية .

والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن على وأبو محمد على بن حزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع ، فالنساء جميعاً محرمات على الرجال الا ما كانت معقوداً عليها عقدا صحيحاً لا فساد فيه ، والأموال جميعها لحائزيها وأربابها الا ما كان مسوقاً الى آخذه بهبة أو هدية أو صدقة أو معاوضة فيتحقق ملكها بالقبض ، والعقود المفضية الى الملك وانتقاله من يد الى يد ينبغى أن تكون صادرة عن اباحة الشارع واجازتها ، فكل عقد ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس

وعقد التأمين على السيارات يشبهه الشيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء!! وهكذا يأخذ الشيخ شغفه بنسويغ عقد التأمين على السيارات وكلفه بالتماس كل ما هب ودب من أسماء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالموضوع، وليس هناك وجه شبه بحال من الأحوال أن يذهب الى ما ذهب اليه ونقول لشيخ ولمن يذهب مذهبه هدانا الله تعالى جميعا الى السداد والصواب:

ان الشركات تنقسم الى قسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسمنت والزراعات والصناعات والى شركات خدمات كشركات النظاف وشركات النقل والتلفونات وبرامج الاذاعة والرائى (التلفاز) وغيرها، وشركات التأمين ليست من شركات الانتاج الا من حيث كونها شركات التزاز وتجميع للمال وتكديس للأرصدة، وامتلاك أكبر العمارات وليست هذه العمارات الفارهة الضخمة بالتى يمتلك فيها أحد المؤمنين قيد أنملة، وانما قد جمعت من أقساطهم ونجومهم التى كبلتهم بها هذه العقود الجائرة، ولو أن الشيخ ذهب الى شركة التأمين ورأى الربا المركب الذى يجتاح ولو أن الشيخ ذهب الى شركة التأمين ورأى الربا المركب الذى يجتاح المتأخرين فى دفع قسط من الأقساط وكيف يصل هذا الربا الى الانتقاص من قدر التأمين المؤمن به عند القبض مما يجعله يفيق من غفلته، لقد كان يظن أن القسط الذى تأخر فيه سينقص من المبلغ المؤمن به بقدره اذا به يتضاعف ويتضاعف حتى يقتطع مبلغاً يتضح فيه الغبن الفاحش والربا المركب، وتكون أن القسط، المذبحة هى العمل الدائم ليلا ونهارا لشركات التأمين، لا تأخذهم شفقة بمعسر، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب ما اقترضه م

شركات التأمين ، هي شركات خلت منها الرحمة التي بثها الله يين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشأة والفكرة والاختراع .

واذا ادعى الشيخ بغير برهان ولا مثل ولا دليل على أن الامام أحمد مذهبه مسنده فليطالع المغنى لابن قدامه عمدة المذهب فائه سيجد أن الأدلة التي يستدل بها على الأحكام ليس من مسند أحمد منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من السنن وكثير منها من مسند سعيد بن منصور ، فمن أين أتى الشيخ بأن مذهبه مسنده ، وفي المسند كثير من الأحاديث التي لا علاقة أين أتى الشيخ بأن مذهبه مسنده ، وفي المسند كثير من الأحاديث التي لا علاقة

الها بمذهبه ثم ان الشيخ يقول: ان الامام أحمد بلغه من الأحاديث والآثار والأخبار ما لم يبلغ الأئمة الآخرين لهذا كان يحكم بما وصل اليه منها ، والواقع أنه لا يوجد دليل عند أحمد يجهله غيره من الأئمة ، وانما يكون الاختلاف فى فهم الدليل ، وتوجيه المعنى بحسب اجتهاد كل امام ، وكلهم بحمد الله أولوا آفاق رحبة وعقول مدركة ، وعلم بالسنة متقارب ، وفى مسئلتنا هذه لو أخذنا بقاعدة من حفظ حجة على من لم يحفظ ومن كان عنده زيادة فهو حجة على من كان أقل منه ، أقول: لو أعملنا هذه القاعدة فى مسئلتنا هذه لقلنا: ان القائلين بالتحريم أو بعدم الاباحة عندهم زيادة على من قال بالاباحة فقولهم حجة على غيرهم ،

وقول المفنى: ويصح ضمان الجنايات فهذا لا علاقة له بشركات التأمين، لأنه لم يقل يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض •

ان شركات التأمين ، لم تأت لكل سيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها، انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع أقساط سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقد فيكون عقد غبن وخداع ، وهذا مجال واسع لفشو الرشاوي ونهب الأموال بالباطل ، فهذا تحدث لسيارته بعض الكدمات فيكون له من يحابيه من القائمين على المعاينة أو تقدير التلف، فيقدر له مبلغاً كبيراً لا يتناسب مع الخدوش الظاهرة في السيارة • وهمكذا تكون شركات التأمين حقلا لغرس المساوىء والأباطيل والنهب، وهنـاك سيارة اذا لم يبلغ عاماً عن حادث لها ينقص قسطه في العام القابل عشرين في المائة ، فيرى أن الحادث اذا بلغ عنه سيكون المقبوض أقل من المقدر له ادا نم يبلغ بمعنى أن التصليح يتكلف عشرين جنيها ، اذا أصلحها بنفسه فاذا لم يبلغ سيأخذ ثلاثين جنيها فهو يفضل اصلاحها بنفسه عن التبليغ لما يعود عليه من الفرق في تخفيض القسط أما عقد التأمين الرسمي الذي لا تصدر رخصة تسبير السيارة الا به ، فهذا ربما يكون في الوقت الراهن ضروريا حتى لا تهدر حقوق المجنى عليهم ، ولا يفلس المخطىء بسبب خطئه . وحبذا لو كانت هذه الأموال التي تجمع من أصحاب السيارات يكون لها صندوق مستقل ، ويشرف على هذا الصندوق فئة لا علاقة لها بصناعة التأمين ولا بشركات التأمين ، ينتخبهم كل عام أصحاب هذه السيارات ويستثمرون هذه الأموال ، ويدفعون منها بدل الجوائح والديات والتعويضات ، وأصلاح الطرق وتعبيدها واصلاح الاشارات وانشاء ورش لاصلاح السيارات ، وطائر لمبيت السيارات على نمط القائم في السعودية وجميع أنحاء العالم ، فإن هذه الهيئة (هيئة حراس السبيل) تعلى الناس عن العقبود المحبرمة ، وتكون بمثابة جمعية تعاونية حقيقية تسهر على رعاية أعضائها وحفظ كرامتها وليعلم الشبيخ أن كل امام من الأئمة له مسائل تفرد بها عن غيره ، فلا يقال انه عنده من الأدلة ما ليس عند غيره ، لأن الحديث قد يكون واحـــداً وهو في الوقت عينه دليل للجميع على اختلاف مذاهبهم مثل حديث: (ذكاة ً الجنين ذكاة أمه) فان الثلاثة قالوا بأن الأم اذا ذكيت كانت ذكاتهـــا ذكاة لجنينها ، وهم يعربون ذكاة فى المبتدأ والخبر بالرفع ويقسول أبو حنيفة رحمه الله: بل يجب تذكية الجنين عملا بهذا الحديث نفسه ولكنه يعرب ذكاة الأولى بالرفع على الابتداء وينصب الثانية على أنها منصوب بحذف الخافض ، والخافض المحذوف هو أداة التشبيه وهو الكاف ، ويعني (كذُّكاة أمه) فيذكي كما تذكى أمه ، والأمر كله يدور على نص واحـــد والحـــكم متباين ، فلماذا أذن نقضى الجهل بعض الأئمة بأدلة البعض الآخر ، وقد خلف من بمدهم من الحفاظ والمحدثين وأهـــل الحديث مـــن تقصى أدلة شـــيخه وصنفوا لها مصنفات فى تخريج هذه الأدلة وبيان طرقها وشواهدها ومتابعاتها كالتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث فتح العزيز للرافعي على الوجيز للغزالي في مذهب الشافعي ، وكتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي على مذهب أبي حنيفة ، وكتباب (منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار) للامام الحافظ أبى البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الذي شرحه الشوكاني بكتابه نيل الأوطار .

والخلاصة أننى لم أر فيما ساقه الشيخ دليلا واحداً على جواز التأمين على السيارات بواسطة شركات التأمين هذه وأكمل هذا البحث في التأمين بما كتبه الشيخ وهو عبد الله بن زيد آل محمود أطال الله بقاءه ونفع بعلمه الناس كافة:

التامين على الحياة

ان الله سبحانه فى كتابه وعلى لسان نبيه نصب أعلاماً وحدوداً للحملال بعرف بها الحلال ، وأعلاماً وحدوداً للحرام يعرف بها الحرام فقال : « تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (١) وحدود الله محرماته ، وقال : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٢) •

وقد أنزل الله الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، فالكتاب هو الهادئ الى الحق ، والميزان هو الذي توزن به أعمال الخلق فيعرف عدلها من عائلها ، وصحيحها من فاسدها ، فترد الفروع الى أصولها ، ويلحق النظير بنظيره ، ويعطى حكمه فى الجواز والمنع ، كما فى رسالة عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما حيث قال : « ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما لم يكن فى كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال والنظائر وقيس الأمور على ذلك ، ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق » انتهى ،

لهذا يعتبر من الجور وعدم العدل الحاق الحرام بالحلال ، وكذا عكسه بحجة رواجه بين الناس أو مسايرته للتطور الجديد ، أو حكم الأنظمة بموجبه « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (٦) •

لأن كل تعامل أو اشتراك أو اشتراط ينافيه الشرع مهــو باطل ، وان كان مائة شرط .

ان التأمين على اختلاف أنواعه لا ينبغي أن ينظر اليه بنظرات سلبية سطحية ليس لها غرض الا في المادة والحصول على المادة والتسلجيع على كسب المادة بشتى الطرق الملتوية والحيل المنحرفة عن المكاسب الصحيحة الى المكاسب الخبيثة •

⁽١) سورة الطلاق: ١

⁽٢) ستورة الأنعام : ١١٩

⁽٣) مسورة المؤمنون : ٧١

وربما تحاملوا بالملام والانحاء بالمذام على من قال فى الحرام هو حرام ، كأن همهم توسيع الطرق لكسب المال من حلال أو من حرام ، كما فى البخارى أذ النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يأنى على الناس زمان لا يبالى الرجل من أين أخذ المال أمن حلال أو حرام » .

صفة عفد التأمين على الحياة

هو أن يأتى من يريد التأمين على حياته الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاماً أو أقل أو أكثر ، فى مقابلة شىء معلوم من النقود، كأربعة آلاف أو أقل أو أكثر ، يدفعها مقسطة بين عشر سنين كل سنة يدفع مثلا أربعمائة ريال ، على أنه ان مات فى خلال هذه المدة المحدودة فان شركة التأمين ملزمة بدفع أربعين ألفا أو خمسين ألفا على حسب ما ينفقان عليه حتى ولو لم يكمل دفع الأقساط كلها فان دفع بعض الأقساط ثم عجز عن دفع الباقى ذهب عليه كل ما دفعه ، وفيه شروط ومصطلحات بينهما ، منها كون الشركة تشترط على نفسها أن تدفع ربحاً خمسة فى المائة فى حسالة استمرار عقد التأمين .

ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملا من الصحة ، وان حذلقه من يحتال لاباحته ، فان وسائل البطلان محيطة به من جماته .

منها أنها تسليم دراهم مقسطة فى دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه فى حالة عجزه عن بعض الأقساط ، فحقيقتها أنها شراء دين بدين ، وشراء دراهم بدراهم أكثر منها ، وتشبه بيع الآبق المنهى عنه فى حالة جهالة الحصول على العوض المشروط ، وقد يفوت عليه من رأس ماله ومع ما فيه من الربا وسائر وسائل البطلان ، فانها لا تقتضيه الحاجة ، ولا نوجبه المصلحة ، ويمجه العقل فضلا عن الشرع ، والحاصل أن قضية التأمين على الحياة هى من المعاملات المستحدثة الفاسدة لمشابهتها لعقد الميسر حقيقة ومعنى ، من باب اجتماع الفرع بالأصل ومساواته له فى المعنى والحكم،

لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يمثلون الوقائع بنظـائرها ، ويشـبهونها بأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها .

لأنه بمقتضى تحقيق النظر فى حكم هذا العقد ، ثم فى تطبيقه على ما يشاكله من نظائر ، ثم الحكم فيه بالميزان العادل غير العائل على ضوء النصوص الصحيحة ، المبنية على حفظ الدين والنفس والمال ، بدراسة عميقة سليمة من الأهواء النفسية ، والأغراض الشخصية ، دراسة تبين الأحكام وعللها وشمول مصالحها ، وترد الأشياء الى أصولها بدون اطراد عرف ، ولا اقتضاء عقلى ، فانه حينئذ يتبين بذلك فساد هذا العقد ، وخروجه عن حدود ميزان العدل والحق ، لأن الحلال هو ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وانما حرم الله الميسر من أجل أنه أكل للمال بغير حق ، مع كونه يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حق ، والله يقول : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » (۲) .

والنبى صلى الله عليه وسلم قد فصل ما أجمله الله فى كتابه من شئون نحريم بعض العقود والمعاملات صيانة للأموال عن التلاعب بها بغير حق ، فنهى عن بيع الغرر ، وهو المجهول العاقبة وغير الموثوق بالحصول عليه كبيع الآبق ، وبيع ما فى بطون الأنعام ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع الحصاة والملامسة والمنابذة وضربة الغائص ، وبيع ما ليس عندك ، كما حرم الربا والميسر وهو القمار ، وكما حرم الخمر شربه وبيعه وأكل ثمنه كما حسرم الخداع والغش والكذب ،

كل هذه حرمها الشارع من أجل أنها تفضى الى مفسدة الميسر الذي يثير انعداوة والبغضاء بين الناس ، والذي هو أكل أموال الناس بالباطل .

وقد أخذ الناس تتجارى بهم الأهواء في تأمين الحياة حتى أخدوا يؤمنون

⁽١) سورة الانمام : ١١٩

⁽٢) سورة الليقرة : ١١٨

على أعضاء الانسان ، فبعضهم يؤمن على يده ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على الحياة من وبعضهم يؤمن على الحياة من وبعضهم يؤمن على الحياة من أصله فائه مفض للبطلان في أبعاضه من باب الأولى والأحرى ، كما قلنا ببطلان الميسر بكل أنواعه •

وقضية عقد التأمين على الحياة هي من نوع ذلك بمقتضى المطابقة والتضمن ، فان المؤمن على حياته يدفع نقوداً قليلة مقسطة في نقود كثيرة مؤجلة ، وغير موثوق بالحصول عليها ، فقد تقوت عليه بعجزه عن دفع بقية الأقساط ، وقد يقوت عليه معظمها ببقائه حيا الى نهاية المدة المحدودة ،

والفرق بينه وبين التأمين على السيارات والطائرات ونحوهما واضح جداً فان المؤمن على سيارته لا يريد بتأمينها الحصول على نقود أكثر مما دفع ولا أقل ، لا في حياته ولا بعد مماته ، وائما يريد الأمان والاطمئنان عسن الحوادث منها أو عليها ، بحيث تتكفل الشركة بضمان ما وقع عليها فقط ، وهذا الأمان والاطمئنان هو مما يستوعب أن يدفع فيه نفيس الأثمان ، والضامن غارم ، كما ثبت بذلك الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : «الزعيم غارم والعارية مؤداة » •

فدعوى المبيحين له بأن عقد التأمين على الحياة يقع بالتراضى ، وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبار وأنه لن يثير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار ، وأنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف الذين قد تحيط بهم الحاجة والفقر بعد موته ، فهذا ليس على اطلاقه ولا يبرر انعقاده ، فدعوى انعقاده بالتراضى يبطله كون العقود المحرمة كلها تقع بالتراضى ولا يحللها رضى المتعاقدين ، وقد سبق حكم الله بتحريمه وبطلانها .

⁽۱) أن شركة التأمين على الحياة في حالة ابرام العقد مع من يريد تأمين حياته تقوم بعظيمة الفحص عن صحته وسلامته ، فأن كان جسمه غير سليم امتنعوا عن التعاقد معه ، أو عرقوا أنه سكير يشرب الخمر امتنعوا عن التعاقد معه على تأمين حياته ، لعلمهم أن أدمان السكر يقصم العمر فيل انتهاء العمر المتاد ، ومن صفة الخمر أنها تقمن الاعمار ، وتولد في الجسم أفراع المضافرية الحراش البحث ومنه نقلته (ط) ،

وأما دفع الشركة للعوض بمقتضى الرضاء بدون أن يقع فيه عسداوة ولا بغضاء فهذا ليس على اطلاقه ، فمتى أردت أن تعرف عدم صحته فافرض أن رجلا اتفق مع شخص آخر على تأمين حياته لكون عقد التأمين على الحياة يصح من الفرد مع الفرد ، كما يصح مع الشركة ، اذ الحكم واحد • فاتفق معه على أن يدفع المؤمن على حياته قدر أربعة آلاف أو أقل أو أكثر مقسطة، بحيث يدفع فى كل سنة جزءا منها على حساب تأمين حياته عشرين سنة أو عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم عشرين سنة أو أقل أو أربعون على حسب ما يتفقان عليه ، بحيث يدفعها لورثة المؤمن لحياته ، فبعد ابرام العقد ودفع أول الأقساط توفى المؤمن لحياته ، أفتراه يدفع هذا القدر الذى التزمه أى أربعين ألفا أو خمسين ألفا الى الورثة بطريق الرضى والاختيار ، أم تراه يتهرب عن الدفع ويعمل ألف حيلة فى الامتناع وعدم السماح بالدفع ، وعلى أثره يقع النزاع بينه وبين خصمه فى حال امتناعه ، ثم ينعقد بينهما العداوة والبغضاء أعظم مما يقع بين أهل القمار ،

وفى حالة الاصرار على الامتناع تستدعيهما الحاجة والضرورة الى الترافع الى قاضى الشرع ليقطع عنهما النزاع ويريحهما من مشقة الخصام بالحكم بالعدل و أفترى هذا القاضى يحكم بالتزام الملتزم بدفع ما التزم به على نفسه سواء كان أربعين أو خمسين ألفا الى ورثة المؤمن على حياته ؟ أم تراه يرد الأشياء الى أصوصها ، فيحكم بارجاع ما قبض كل واحد منهما ، ثم التحاسب فيما لكل منهما أو عليه ، لا وكس ولا شطط ،عملا بقوله تعالى : « وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (١) وكيف ننسى فى مثل هذه القضية حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاءه فى وجوب رد المال على صاحبه عند تعذر أخذ عوضه كما روى مسلم فى صحيحه عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لو بعت على أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق » •

⁽١) البقرة : (٢٧٨

فهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا العقد الواقع صحيحاً فى بداية الأمر ، وبطريق الرضى والاختيار من كل منهما ، ولكت لما لم يقبض عوض ما اشتراه القبض التام الذى يحصل به الانتفاع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم برد النمن على صاحبه ، وكونه لا يحل للبائع أن يأكل مال أخيه بغير حتى ، والذى لا يحل هو الحرام لكون الأمسوال محترمة لا يحل أخذها الا عن طريق الحق .

أفترى شرع الاسلام المبنى على المصالح للخاص والعام وعلى حفظ الدماء والأموال ، أفتراه يحكم فيساد هذا العقد ووجوب رد الثمن على المسترى كاملا لما لم يتحصل على قبض ما اشتراه ، ثم يبيح أخذ هذا المال الكثير بدون مقابل من العوض ، ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد وأباحة ما يترتب عليه من العوض ما عدا الالتزام على نفسسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد ، وأباحة ما يترتب عليه من العوض الا من يقول بصحة عقد الميسر ، أى القمار ، وأباحة ما يترتب عليه من المال ، أذ هما فى الحكم سواء ، والكل واقع بالتراضى بينهما .

ثم ان العقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ، ومحق الرزق وانتزاع البركة ، يقود بعضها الى بعض في الشركما قيل من أن المعاصي بريد الكفر •

لهذا يظهر من مساوى، مثل هذا العقد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم، أى قدر خمسين ألفأ أو أربعين وخشوا فوات هذا المال بطول حياته وتجاوزه للمدة المحدودة فانهم سيعملون عملهم مباشرة أو بالتسبب بالقضاء على حياته حرصاً على الحصول على هذا المال، وحذراً من فواته بطول حياته، لكون المال معناطيس النفوس يسيل لعابها على حبه والتحيل على فنون كسبه، مع العلم أن الناس قد ساءت طباعهم وفسدت أوضاعهم، وضعف ايمانهم، وفاض الفدر والخيانة منه.

وقد قص الله علينا خبر من كان قبلنا ليكون لنا بمثابة العظة والعبــرة ، وخير الناس من وعظ بغيره • قال تعالى: « واذ قتاتم نفساً فادَّاراتم فيها ، والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون » (١) فمعنى ادَّاراتم ، أى تدافعتم في الخصام .

وذكر ابن كثير فى التفسير عن ابن أبى حاتم ، حدثنا الحسن بن محمد ابن الصباح ، حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن عبيدة السكاهانى قال : كان رجل من بنى اسرائيل عقيه لا يولد له ، وكان له مال كشير ، وكان ابن أخيه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ، ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول : أتتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى عليه السهلام فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك بعد ذلك ، ورواه ابن جرير بنحوه ،

وتاريخ هذا العصر يحكى عن مثله ، وهو أن رجلا أمين حياة والدته لدى شركة التأمين ، فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الأقساط صنع له قنبلة ووضعها تحت كرسى ثم أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبلة حتى جعلتها قطعاً ، فذهب الى شركة التأمين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة أنها خيانة ومكيدة من الولد على والدته حرصاً منه على الحصول على عوض حياتها ، وقد اعترف لهم بذلك بعد تحديده بالأمارات والدلائل .

وأما قولهم: انه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف، فان حسن المقاصد لا يبيح المحرمات « ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (٢) فكم من غنى خلف أموالا كثيرة فاجتاحتها أيدى الظلمة وأجلسوهم على حصير

⁽١) سورة البقرة : ٣٣

⁽٢) سنورة النسباء : ١٣٥

الفقر، أو صار هذا المال سبباً فى فسقهم وفسادهم، وكم من رجل نشأ فقيراً فرزقه الله مالا كثيراً، وفى الحديث: « من أحب أن يحفظ فى عقب وعقب عقبه فليتق الله » فاحفظ الله يحفظك أى فى دينك ودنياك، وفى أهلك وعيالك .

ثم أن القائلين باباحة التأمين على الحياة لما لم يجدوا نصوصاً يعتمدون عليها ، ولا قياساً يستندون اليه ، أخذوا يركبون التعاسيف في الصدر والورد ، ويستدلون بما يعد بعيداً عن المقصود ، شأن العاجز المبهوت ، يتمسك في استدلاله بما هو أوهى من سلك العنكبوت ، أشبه من يحاول اقتباس ضوئه من نار الحباحب ، والتماس ريه من السراب الكاذب ، من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء ، وهو أجنبي عن البحث في الحقيقة ، والمعنى ، فلا يمت اليه بصلة ولا صفة .

وصفته عند الأحناف هو أن يضع الرجل عقاره التي تساوى فيمسه ألفا أو ألفين ، فيضعه عند رجل في خمسمائة أو أكثر ويكتب عليه بيع وفاء ، يريدون من هذه التسمية أن يستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقياً في يده بدون أن يرجع عليه مالكه في شيء من قيمة غلته في مقابلة ما ينتفع صاحبه بالدراهم ، واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقاره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق على ملك صاحبه .

وقد حدث هذا التعامل بهذه الصفة في بلدان فارس وقيل في القرن الخامس، وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره، وإن سموه يبعاً لكون الاعتبار في العقود بالمقاصد، وهما لم يقصدا التبايع الحقيقي، وهذا هو الصحيح، لأنهما انما قصدا بهذه التسمية محض التوثقة، واستباحة الفلة فقط، والأسماء لا تغير الأسياء عن حقائقها، ثم أنه على فرض صحة ماذكروا من أنه بيع مستقل بحالته وعلى صفته فانه مخالف للقياس في صيغ البيوع الصحيحة، وما خالف القياس لا يقاس عليه عند أهل

الأصول ، مع كونه بعيداً في القياس عن مشابهة التأمين على الحياة (۱) ثم استشهدوا أيضاً على جوازه بقضية عقد الموالاة عند الأحناف ، وصفته أن يقول رجل لآخر :أنت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقل عنى ، فيصبح ذلك عندهم ، ويرثه ان لم يوجد من يرثه بفرض أو تعصيب أو ذى رحم ، ويستدلون عليه بما روى عن تميم الدارى قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سألت رسول الله عليه وسلم: هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، وينسبون القول به عن على وابن عمر وابن مسعود ، وهذا الحديث ضعيف جدا ، قال في المعنى : الموالاة ليست جدا ، قال في المعنى : الموالاة ليست بشيء ،

والامام أبو حنيفة يعترف على نفسه بأنه مزجى البضاعة من الحديث (٢) وقد ظنه صحيحاً ، فبنى على ظنه القول به ، وأخذه عنه أصحابه ، كما فى الهداية وبدائع الصنائع وغيرهما ، وكان أصل الحديث صحيحاً فى بداية الأمر ثم نسخ الحكم به وانقطع العمل بموجبه .

وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار وكانوا تسعين رجلا نصفهم من المهاجرين ونصفهم من الأنصار، فآخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم على المواساة، ويتوارثون بعد الموت دون ذوى أرحامهم، الى حين وقعة بدر، قال ابن عباس: كان المهاجرى يرث الأنصارى دون قرابته وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما

⁽۱) نقل مصطفى الزرقا فى كتاب (التأمين) عن محمد يوسف موسى ص ٢٩ قال أولا البضا فى تاريخ الفقه الاسلامى واقعة أشبه بواقعة التأمين من بيع الوفاء فى أول ظهوره وقال البضا ص ٢٢ : أن التأمين بكل أنواعه ضرب من ضروب التعاون التى تفيد المجتمع ـ قال : والتأمين على الحياة يفيد اللؤمن كما بفيد الشركة . قال : وأرى شرعا أنه لا بأس به اذار خلا من أثربا أ ها واخذ الشيخ مصطفى الزرقا بصوب استجادة هذا الاستنباط ، وكانه رآه عين الصواب والسداد وجعنه بعثابة العدة والعمدة فى القياس والاستناد ولا شبك أن مشابهة التأمين على الحياة بيع الوفاء أنه بعيد جدا ، فلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا بأس بالتأمين على الحياة الذا خلا من الربا وهو غارق فى الربا الى الآذان لكون وسائل الربا والبطلان محيطة به من جميع جهاته .

⁽۲) لا أدرى من أين أتى الشبخ بهذا ولا دليل عليه ، بل أن لابى حنيفة سبعة عشر مسندا في الحديث _ المطبعي .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا يقول الزبير بن العوام: انا معشر قريش لما قدمنا المدينة قدمناها ولا مال لنا ، فوجدنا الأنصار ، نعم الاخوان ، فواخيناهم ووارثناهم ، فآخى أبو بكر خارجه بن زيد ، وآخى عمر فلانا وآخى عثمان رجلا من بنى زريق بن سعد ، قال الزبير : وآخيت أنا كعب ابن مالك ، فوالله يابنى لو مات عن الدنيا ما ورثه غيرى حتى أنزل الله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفاً ، كان ذلك فى الكتاب مسطوراً » (١) فرجعنا الى مواريثنا ، وبقيت المناصرة الدينية ، ذكره ابن كثير فى النفسير عن أبى حاتم ،

فما ينسب عن عمر وعلى وابن مسعود فمحمول على ذلك فى بداية الاسلام، والا فقد أحمع الصحابة على نسخه، فلم يحفظ عن أحد منهم القول به ولا الحكم بموجبه.

والوصية بماله كله ممن لا وارث له جائزة فى ظاهر مذهب الامام أحمد، ولهذا قالوا: وتجوز الوصية بماله كله ممن لا وارث له ٠

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث ، على حسب ما ذكر نا وأنه منسوخ ، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما في الصحيحين عن أبي هريرة قال : « اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى مسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية الحنين غرة عبد ، أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال : يا رسول الله ، كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما هذا من اخوان الكهان » من أجل سجعه الذي سجعه ، فمضى الأمر على هذا وانعقد عليه الاجماع .

⁽١) سورة الاحراب ال

فكانت القبيلة تجلس لتوزيع الدية بينهم فيحملون كل شخص مايستحقه على حسب مقدرته وقربه ، وهذا من التعاون الواجب بحكم الشرع •

ومن محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد فى المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ، فحيث أن هذا القاتل هو قريبهم ورحمهم ، ولم يتعمد القتل ، وانما وقع بغير اختياره وقصده ، فوجب عليه فى خاصة نفسه عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، كما أوجب الدية على العاقلة .

ومن المعلوم أن الجناية فى الأصل تتعلق بالجانى ، فلا يجنى جان الا على نفسه ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، أى لا يحمل أحد ذنب الآخر ، وكانت الدية فى الأصل مائة من الابل ، وفى الغالب أن القاتل لا يستطيع حملها بجملتها ، فايجابها مع الكفارة عليه فى ماله فيها ضرر عليه لعدم قدرته عليها ، واهدار دم القتيل من غير ضمان فيه ضرر على ورثته .

فكان من محاسن الشريعة أن أوجب دية الخطأ على أقارب القاتل ، أى عاقلته ، كما أوجب الله النفقة على الأقارب ، فايجاب الدية على العاقلة من حبس ما أوجبه الشرع من النفقة على المضطرين ونحوهم ، والأقربون هم أحق بالمعروف .

لأن المؤمن كثير باخوانه ، غنى بأعوانه « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١) وهذه هى حقيقة التعاون بين الأرحام الواجبة فى دين الاسلام .

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ولا المال من قيمة عبد ونحـــوه، ولا ما دون ثلث الدية .

والحاصل هو أن الأمة التي يبذل أغنياؤها المال ، وتقــوم بفريضــــة

⁽۱) سبورة المائدة : ۲

التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقراءهم ، ويعول أقوياؤهم ضعفاءهم، وبعودوا بفضل ما أوتوا الى اخوانهم المعوزين ، ويعطفوا على البائسمين والمنكوبين أنها لابد أن تتسع تجارتها وأن تتوفر سعادتها ، وأن تدوم على أفرادها النعمة ما استقاموا على هذه الفضيلة ، ثم يكونون مستحقين لسعادة الدنيا والآخرة .

ثم نزيد البحث هذا التقسيم الذي يستوعب أمر التأمين أتم استيعاب فلا يدع زيادة لمستزيد ونرتضى في صلبه ما ارتضاء أخونا الاستاد الدكتور حسين الحامد حسان والدكتور مصطفى كمال الصياد فنقول:

أقسام التأمين من حيث الصيفة التي يتم بها

أولا: التـامين الاجتماعي

وهو تأمين تقوم به الدولة لمصلحة طبقة العمال التى تعتمد فى كسب رزقها على العمل ، ويقصد بهذا التأمين تأمين هؤلاء العمال من اصابات العمل ، ومن المرض والعجز والشيخوخة ، ويساهم فى حصيلته العمال وأصحاب الأعمال والدولة ، وقد تستعين الدولة فى تنظيم هذا التأمين وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية فى مصر وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية فى مصر

ثانية: التامين التبسادلي

وتقوم به جمعيات تعاونية تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار ائتى يتعرضون لها ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم فى سنة معينة من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو .

ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التى تدفعها الجمعية فى خلال السنة ، ويدفع العضو الاشتراك فى البداية مقداراً معيناً ، وفى نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات التى دفعت لمن تضرر بوقوع الخطر من الأعضاء ، فاذا كان المقدار الذى دفعه العضو أقل من الواجب لزمه اكماله ، وان كان أكثر رد اليه ما زاد ، ولقد وجد الى جانب هذه الجمعيات جمعيات تأمين ذات شكل تبادلى باشتراكات متغيرة أو ثابتة ويكون لها مال يقدمه المؤسسون ، ويقوم مقام رأس المال فى شركات التأمين الساهمة ، والذى يميز جمعيات التأمين التبادلية سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلي عن الشركات المساهمة أن الأولى لا تعمل الربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمن لهم ، بل ان أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم

بعضاً ، فهم فى وقت واحد مؤمننون ومؤمن لهم ، ومن هنا وضعت هـــده الجمعيات بأنها تبادلية •

والأصل فى الجمعية التبادلية أن تنغير فيها الأقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعويضات ، ومن ثم تكون الأقساط أنتى يدفعها الأعضاء اشتراكات متفيرة ، وان كان هناك اتجاه واضح فى المعهود الأخيرة الى جعل الأقساط اشتراكات ثابتة .

أما شركات التأمين المساهمة ، فانها نسعى للربح ، ويكون لها رأس مال تضع القوانين عادة حداً أدنى له ، وأقساط التأمين في الشركات المساهمة دائماً أقساط ثابتة ، ولذلك سميت بالشركات ذات الأقساط الثابتة .

ثالثا: التامين بقسط ثابت

وتقوم بهذا التأمين شركات التأمين المساهمة ، وهي شركات تنشبة برأسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح مسن ورائه و وشركة التأمين مستقلة تمام الاستقلال عن المؤمن لهم ، وهي التي تتعاقد معهم فالمساهمون في هذه الشركات هم المؤمنيون والعملاء ، الذين يبرمون عقود التأمين مع هذه الشركة هم المؤمن لهم ومصالح الطائفتين في علاقاتهم تختلف وتتعارض ، وواضح مما تقدم أن المؤمن اذا كان شركة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو الحصول على المال الذي يدفع اليها أقساطا لاستثماره بوسائل الاستثمار المتعددة التي تختارها الشركة ليكون لها في النهاية ما يفضل منها بعد قيامها بأداء جميع التزاماتها للمؤمن لهم ، تعريضاً عما حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس حلل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس المال .

أما أذا كان المؤمن جمعية تعاوية كونها المستركون أو كان هبئة أقامتها الدولة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو القصد الى تحقيق التعاون والتضامن بين المشتركين المؤمن لهم ، وذلك بتوزيع عبء الأخطار

والأضرار التي تنزل بأحدهم عليهم جميعاً فيعوض المضرور من الأقساط التي جمعت ، وهي في واقع الأمر مال الجميع بما يدفع عنه سوء الأثر الذي ينوء بحمله •

وفى ذلك تفتيت الضرر أو تجزئته الى درجة تذهب الشعور به ، دون أن يصحب ذلك رغبة فى جمع المال من أجل الربح والشراء ، ولا قصد الى تثمير رأس مال أعده صاحبه للتنمية والاستغلال ، واذا كان شىء من ذلك فمن غير قصد وهدف ، وسنرى أن هذا الفرق فى الغرض والهدف والتأمين الاجتماعى والتبادلى من جهة ، والتأمين الذى تقوم به شركات التأمين المساهمة من جهة أخرى ، يؤثر فى الحكم الشرعى على عمليات التأمين التى تباشرها كل منها ،

ذلك أن عقود التأمين معاملة تقوم على الضرر والخطر دائماً ، ومشل هذا الضرر والخطر يصح فى التبرعات دون المعاوضات ، والعقود التى تبرمها شركات التأمين مع عملائها معاوضة لا تبرع قطعاً ، ومن ثم وجب القول ببطلانها .

أما التأمين الاجتماعي والتبادلي فان يأخذ صفة التبرع لأنه لا مجال فيه للربح ، فكل عضو في الجمعية التبادلية يتبرع بقسط ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفي لتعويض من نزل الضرر به من جراء وقوع الخطر .

نعود الى حكم التامين في الشريعة الاسسلامية

قلنا فى بداية هذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود فى عصور الاجتهاد ، فذكرنا أن حداثة هذا العقد كانت سببا لاختلاف علماء هذا العصر فى حكمهم ، فرأى بعض هؤلاء العلماء أن عقد التأمين جائز مباح ، لأنه لم يثبت لديهم دليل يفيد التحريم فحملوه على القاعدة الشرعية المعروفة ، وهى أن الأصل فى كل شىء الاباحة ، وأن الحظر استثناء يحتاج الى دليل ، ورأى فريق آخر من العلماء أن هذا العقد باطل

حرام ، لأن دليل التحريم والبطلان قد ثبت لديهم ، وليس هناك فى نظرهم دليل آخر يمنع من العمل بهذا الدليل ، وهناك فريق ثالث من الباحثين فرق بين أنواع التأمين بدليل اقتضى هذا التطبيق فى نظره ، ولقد رأيت أن أقسم هذا الى مباحث ثلاثة ، أخصص المبحث الأول منها لأهم نقطة يجب التركيز عليها عند بيان حكم الشرع فى مثل هذا النوع من العقود ، وهى تحديد محل النزاع ، أو بيان نقط الوفاق والخلاف بين الباحثين فى عقود التأمين وفان هذا التحديد كما قلت من قبل يحصر النقاش فى نطاق ضيق ، ويعين الباحثين على الوصول الى وجه الحق فى هذه العقود .

وأما المبحث الثانى (^۱) فسوف أعرض فيه الرأى الذى انتهيت اليه فى محل الخلاف الذى حددته فى المبحث الأول ، وأذكر أدلة هذا الرأى ، ثم أدفع ما قد يرد فى هذه الأدلة من اعتراضات •

وأما المبحث الثالث فقد خصصته لعرض شبه المخالفين ، فيما توصلت اليه من رأى فى عقود التأمين ، ثم رد هذه الشبه بالحجة والدليل .

أولا: نظرية التامين

لا نظن أن أحدا من الباحثين فى عقود التأمين يخالف فى شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يسعى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين، ذلك أن كلا من التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الاسلامية أمر يتقق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعو اليه نصوصها •

وأرى أن هذا الأمر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عرض الحجة وبيان الدليل ، ولعله من الأمر البين أيضاً أن شرعية الغاية والمقصد شيء ، وشرعية الوسيلة التي تؤدى الى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصد شيء آخر ، فالشريعة الاسلامية اذ حددت الغايات وبينت المقاصد رسمت الطرق التي توصل الى هذه الغايات ، وتحقق تلك المقاصد ، ومن ثم لزم أن يكون المقصد مشروعاً

⁽۱) الدكتور حسين حامد ص ٤٣٨ من بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصــاد الاسلامي .

والوسيلة التي تؤدى اليه مشروعة أيضاً ، فليس للمبدأ القائل بأن الغاية نبرر الوسيلة عمل في الاسلام الا بالنسبة للوسائل المسكوت عنها في الشرع، أي التي لم يرد في المنع منها دليل ، وسنرى أن العقود التي تبرمها شركات التأمين قد قام الدليل الشرعي على المنع منها ، فليست من الوسائل المسكوت عنها بيقين ، وأنه لا يجوز في منهج الاستدلال الصحيح أن يستدل بشرعية الغاية على جواز كل ما يوصل اليها من وسائل مع اهمال الأدلة الشرعية المانعة من بعض هذه الوسائل وسوف نرى عند رد شبهات القائلين بجواز عقود التأمين أن بعض هذه الشبهات ليست الا استدلالا بشرعية التعاون والتضامن والتنمية الاقتصادية على شرعية هذه العقود مع تسليمهم بقيام هذه العقود على الغرر والمخاطرة •

والنهج الصحيح أن يقال: ان عقود التأمين اذا تضمنت الغرر كانت عقودا باطلة ، وان زعم زاعم أنها تحقق التعاون والتضامن ، واذا لم تتضمن انغرر كانت صحيحة ، دون حاجة فى الحكم بصحتها الى القول بأنها تؤدى الى التعاون والتضامن لأن الأصل فى العقود والتصرفات الحل والجواز ، والمنع والحظر هو الاستثناء الذى لا يثبت الا بالدليل ،

والخلاصة اذن هي أن الغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ، وتدعو اليه أدلتها الجزئية •

فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية اذن ليس داخلا فى محل الخلاف ، وشرعيته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن الغرر من العقود التى يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية .

ثانياً: التامين الاجتماعي

عرفنا أن التأمين الاجتماعي هو الذي تقوم به الدولة نفسها أو تعهد بادارته الى احدى هيئاتها العامة ، ويقصد به تأمين بعض طبقات الشعب ضد أخطار معينة ، كتأمين العمال ضد البطالة والمرض والعجز والشميخوخة ،

والذي نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا لشيء فيه ويشاركنا في هذا الرأى جميع الباحثين في عقود التأمين من علماء الشريعة ، ذلك أن دليل المنع من التأمين هو الغرر وهذا الدليل يقتصر على عقود المعاوضات دون التبرعات على رأى الامام مالك رضى الله عنه ممن ترتضى رأيهم من المجتهدين ، وواضح أذ نظام التأمينات الاجتماعية على النحو الذي قدمناه لا يدخل في عقود المعاوضات ، فليست الدولة في مركز المعاوض الذي يطلب مقابلا لما بذل ، ويسعى في تحديد هذا المقابل الى طلب الربح الذي يتمثل في زيادة ما يأخذ على ما يعطى ، بل على العكس من ذلك ، قان الدولة تساهم مع العمال وأرباب الأعمال بجزء في مال النظام ، وبهذا النظر يكون التأمين الاجتماعي خارجاً عن محل البحث ، وموضوع النزاع ،

ثالثاً التأمين التبادلي

اتفق الكاتبون فى التأمين من الوجهة الشرعية الذين اطلعت على أبحاثهم على جواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم • ودليلنا على الجواز ما تقدمت الاشارة اليه غير مرة من أن أساس المنع في التأمين هو اشتماله على الغرر الذي نهى الشارع عنه ونهى الشارع عن الغرر كما قدمنا ينطبق على العقود التي يقصد بها المعاوضة لأن النهى عن الغرر ورد فى عقد البيع وهو عقد معاوضة فكأن حكم النهى شاملا لجميع المعاوضات أما التبرعات فقد بقيت على أصل الحل والجواز وان دخلها الغرر عند من يعتد برأيه من الفقهاء •

وواضح مما قدمناه من بيان طبيعة التأمين الذي تمارسه جمعيات التأمين التبادلي أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة بل أنه بحق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لأخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادي آثاره بدفع مبلغ مما تعاون الجميع في جمعه ، يكفى لحبر ما لحقه من ضرر هذا الخطر فهذه الجمعيات لا تهدف من وراء عملية التأمين الى الربح فليس فيها كما قلنا مؤمن ومستأمن بل جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه

كل عضو فى هذه الجمعيات من اشتراك يقصد به التبرع لمن لحقه ضرر من جراء خطر معين من أعضاء جمعيته •

ولا شك أن المتبرع اذا تبرع لجماعة وصفت بصفة معينه فانه يدخل فى الاستحقاق مع هذه الجماعة اذا توافرت فيه هذه الصفة كسن تبرع لطلاب العلم فانه يستحق نصيبا فى هذا التبرع اذا طلب العلم ومن تصدق أو وقف على فقراء مكة دخل فيهم واستحق معهم اذا صار نفيراً وعلى دلك فياذل القسط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات يعد متبرعا وقد يقال بأن المشتركين فى هذه الجمعيات لا يعرفون على وجه التحديد عند دفع الأقساط مقدار ما يخصهم من مبالغ تلزم لجبر من وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية لأنهم يدفعون اشتراكا محدداً فى أول العام ثم تحسب التعويضات التى دفعت لمن وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية فى نقص من قيمة اشتراك العضو عما خصه من هذه التعويضات طولب به وما زاد رد اليه وهذا غرر و

فالجواب على ذلك القول هو ما قدمناه من أن هذه الجمعيات تقوم على مبدأ التعاون والبذل والتبرع وليس بشرط فى جواز التبرع أن يعرف المتبرع عند التبرع مقدار ما يتبرع به على وجه التحديد وهذا هو معنى القول بأن الغرر والجهالة يعتفران فى التبرعات تشجيعا على فعل الخير من جهة ولعدم تضرر المتبرع اليه بالغرر والجهالة من جهة أخرى لأنه لم يبذل عوضاً فى مقابل هذا التبرع •

رابعاً: التأمين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين وهو عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ من المال يسمى مبلغ التأمين لهذا المستأمن عند وقوع خطر معين في مقابل التزام المستأمن بدفع مبلغ مالى يسمى بقسط التأمين •

وهذه الشركة تسعى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذه من المستأمنين من أقساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من

تعويضات وهي تحاول دائما بواسطة الوسائل العلمية المتاحة لها أن تجعل مجموع هذه الأقساط أكر مما تتوقع دفعه مسن تعويضات وانفاقه من مصروفات حتى يكون لها في هذا الفرق ما تريد من ربح توزعه على الشركاء المساهمين •

فالوسيلة الوحيدة في هذه الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التأمين الذي يتم بين الشركة وكل مستأمن وهذا العقد ينشىء علاقة ويرتب التزامات وحقوقا بين الشركة والمستأمن المعين وليست هناك عقود تبرمها شركة التأمين مع حماعة تسمى جماعة المستأمنين كما أنه ليس هناك اتفاق أو عقد ينشىء علاقة بين جميع المستأمنين لدى شركة معينة من شركات التأمين .

ولقد ذهب بعض الباحثين في عقود التأمين الى التدليل على جواز هذه العقود بأنها اتفاق على التعاون والتضامن بين المستأمنين وأن دور المستأمن المعين انما هو في الانضمام الى هذا الاتفاق التعاوني المنظم ولما كان مثل هذا الاتفاق التعاوني بين جماعة من الناس على ترميم الأخطار التي قد تلحق بعضهم جائز وأن الانضمام اليه مباح ومشروع وهذا مسلم به غير أنه لا يفيد المطلوب لأن عقد التأمين ليس اتفاقا تعاونياً بين جماعة من الناس ، بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمن لا ذكر فيه للتعاون والتضامن .

ان مثل هذا الاتفاق التعاوني الذي يتم بين عدد من الناس بقصد تخفيف آثار الأضرار التي قد تلحق بعضهم والذي يبذل فيه كل واحد منهم تضحية مالية يتكون من مجموعها ما يكفي لتعويض هذه الأضرار ، ان متل هذا الاتفاق لا يدخل ضمن نشاطات شركات التأمين المساهمة ولا مكان له فيها بل هو محض تصور وافتراض وما تقوم به شركات التأمين غير ذلك وهو عقود مع الأفراد مقصود بها الربح كما قلنا .

واذا فرضنا وجود مثل هذا الاتفاق لكان حكمنا عليه بالجواز بل ان هذه الصورة من التعاون هي التي يقصدها الشارع وتدعو لها أدلته اذ يتجلى

فيها التعاون والبذل والتضحية والتبرع فى أوضح صدوره وأبعدها عن المحظور •

وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائباً ولا وسيطا ذلك أن النائب في حكم الشريعة يعمل لمصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه وليس له أن يبسرم مسن التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه ولا شك أنشركة التأمين بوضعها الحالى لا تعمل الا لحساب تفسها ومصالحها تتعارض دائما مع مصالح المستأمن فهى تسعى للحصول على أكبر ربح وتحدد قدر الأقساط على النحو الذي يمكنها من ذلك وتحاول التخلص من تعهداتها بأسباب وعلل تعص بها ساحات القضاء •

وسوف نرى كذلك أن بعض الباحثين فى عقود التأمين يؤسس حكمه لا على العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن له المعين هذه العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذى عقدته الشركة مع هذا المستأمن مسن جهة ومجموع المستأمنين من جهة أخرى وظاهر أن مثل هذه العلاقة غير قائمة والعقد الذى ينشئها غير موجود وسنرى أن هؤلاء الباحثين يقصدون من وراء هذا الغرض والتقدير الى القول بأن شركة التأمين فى علاقتها مع مجموع المستأمنين تستطيع بما أتيح لها من امكانيات هائلة وباستخدام حساب الاحتمالات أن

تعرف على وجه يقرب من الدقة والتحديد مقدار ما تعطى وما تأخذ أى ما تعطى لل تأخذ من أقساط من تعطى لمن نزل بهم الخطر من المستأمنين في مجموعهم وما تأخذ من أقساط من هذا المجموع •

وسوف نرى عند الكلام فى الرد على شبهات الذين يجوزون التأمين أن هذا المسلك فوق أنه ينافى الواقع ويجنح الى الفرض والتقدير لا يؤدى النتائج التى يقصدها منه أصحابه ذلك أننا لا نسلم بقدره لشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطى فى مدة معينة مهما تقدمت وسسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء فهذه كلها لا تمنع احتمال الربح والخسارة واحتمال تفاوت الأرباح من سنة لأخرى وأكبر دليل على ذلك ما حدث من افلاس بعض الشركات فى أوروبا وفى انجلترا بالذات و الشركات فى أوروبا وفى انجلترا بالذات و

واذا سلمنا بقدرة الشركة على معرفة ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخد منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر ذلك أن المؤمس له المعين وهو الذي يبرم عقد التأمين مع الشركة ليست لديه الوسائل التي توافرت لشركات التأمين حتى يتمكن بها هو الآخر من تحديد مقدار ما يعطى وما يأخذ وبذلك تبقى المعاملة غرراً ويحكم عليها بالمنع لأن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما سنراه مفصلا م

والخلاصة: أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمن المعين تلك العلاقة التي أنشأها عقد التأمين الذي عقد بينهما فهذه العلاقة وحدها هي الأمر الواقع وأما العلاقة بين شركة التأمين والمستأمنين في مجموعهم والعلاقة بين مجموع المستأمنين الذين توسطت شركة التأمين بينهم أو نائب عنهم فليست موضوع بحث ولا محل جدال لأن هذه العلاقات فضلا عن عدم وجودها في الواقع فان الحكم عليها بالجواز لا ينطبق على ما تقوم به الآن شركات التأمين .

أدلة بطلان العقسود التي تبرمها شركات التسأمين

والدليل الأول على بطلان عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين مع المستأمن هو أن هذه العقود عقود معاوضات مالية ، تضمنت غررا كثيراً أو فاحشا فبطلت ، فهاتان مقدمتان لابد منهما لاثباتهما حتى ينتج الدليل الدعوى ، وهي بطلان عقود التأمين التي تبرمها هذه الشركات •

أما المقدمة الأولى: فهى أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأما المقدمة الثانية: فهى أن هذه العقود تضمنت الغرر الكثير •

المقدمة الأولى: عقود التأمين معاوضات مالية:

أما أن عقود التأمين معاوضات مالية فلا نظن أن أحداً يخالفنا فيه ، لا من شراح القانون ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حكم الشرع فى هذه العقود ، وذلك اذا نظر الى هذه العقود من جانب العلاقات بين المؤمسن والمستأمن .

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة فى هذا العقد تتم بين القسط الذى يدفعه المستأمن ومبلغ التأمين الذى تتعهد شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه ٠

وسوف نرى أن بعض علماء الشريعة يجادلون فى هذه الحقيقة ، ويقولون: أن هذه المعاوضة انما هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن من جهة ، والأمان الذى تمنحه له شركة التأمين من جهة أخرى ، ويزيدون على ذلك قولهم بأن هذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه .

وسوف نرد على هذه الشبهة مع ردنا على بقية الشبه التى قد ترد على هذا الدليل •

المقعمة الثانية: عقود التأمين تتضمن الفرر الكثير

جاء النهى عن بيع الغرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع فى هذا النهى ، ثم خصوا منه الغرر اليسمير بقيود وشروط حدودها .

وسوف نذكر تعريفات للفقهاء فى الغرر ، لنثبت دخول عقود التأمين تحت هذه التعريفات أولا ، ثم نبين المقصود بالغرر اليسير الذى يغتفر فى المعاوضات المالية ، ونحدد شروطه ، ونذكر أمثلته لنثبت عدم دخول عقود التأمين تحته ثانيا ، ونقدم لذلك بمقدمة فى بيان أهمية الرضا بالمعاوضة فى صحتها ، وأن هذا الرضا لابد أن ينصب على أمر يعرفه الراضى .

الرضي منساط صسحة التصرف

اتفق المجتهدون على أن الرضى مناط صحة العقود والتصرفات ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به أخذ مال الغير باتفاق الفقهاء •

المسلم مناط صحة الرضي

اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط فى صحة الرضى ، لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى غير متصور والعلم بمحل التصرف يقتضى أن يعرف كل متعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض فى مقابل ما بذل للمتعاقد الآخر وأن يعرف الأجل الذي يحصل فيه على هذا العوض ، وآن يكون _ فوق ذلك كله _ واثقاً من حصوله على هذا العوض .

ويقول الرافعي في فتح العزيز شرح الوجيز معللا لوجوب معرفة محل

البيع للحكم بصحته: « لأن الرضى قبل حقيقة المعرفة لا يتصور » الجــزء الثامن من المجموع طبعة المشايخ المفصول بينه وبين فتح العــزيز بجــدول صفحة ١٥٣ .

ويقول ابن حزم فى المحلى جـ ٩ ص ٣٧٢: « وبالضرورة بدرى كل أحد أنه لا يمكن ألبتة وجود الرضى على مجهول وهو أكل مال بالباطل » •

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثوق أحد عاقديها بحصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض ، أو أجل الوفاء به ، فان المعاوضة تبطل لانتفاء الرضى بها ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والغرر ، ويعنون بذلك أن الرضى بالمعاوضة لا يترتب عليه حكمه شرعاً ، اذا اشتملت هذه المعاوضة على الجهالة والغرر .

وسوف نرى بعد قليل أن عقود التأمين تنطوى على الغرر بأنواعه الثلاثة السابقة: الغرر فى حصول العوض ، والغرر فى قدره ، والغرر فى أجله ، وكل واحد من هذه الثلاثة يكفى وحده لبطلان المعاوضة ، فما بالك اذا اجتمعت معا وأما الغرر فى حصول العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وهدو العوض الذى بذل أقساط التأمين فى مقابلته ،

وأما الغرر فى قدر العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين من الأضرار لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض اذا قدر حصوله عليه بوقوع الحادث المؤمن منه ، وكذا شركة التأمين لا تدرى وقت التعاقد مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذه الأقساط هى العوض الذى تعهدت بدفع مبلغ التأمين فى مقابلته ، فكانت بذلك غير عارفة بمقدار هذا العوض وقت التعاقد ،

وأما الغرر فى الأجل فواضح فى التأمين على الحياة لحالة الموت ، فان المؤ مِّن على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذى يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، والتأجيل بموت انسان جهالة فاحشة تبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء كما نرى ذلك فيما يلى :

أولا: دحُول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر

زيد هنا أن نعرض أهم تعريفات الغرر عند الفقهاء ثم نثبت دخول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، ويجب أن نلاحظ أن التعريفات التى يذكرها الفقهاء هى تعريفات للغرر الفاحش أو الكثير الذى تبطلل به المعاوضات .

أما الغرر اليسير الذي لا يؤثر في المعاوضة ، فهو استثناء حددوا ضابطه ويينوا شروطه ، وسوف نثبت أن هذا الضابط وتلك الشروط لا تتوافر في عقود التأمين •

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الغرر

عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة نذكر أهمها ، ثم نثبت دخول عقود التأمين تحتها •

عرف ابن عرفة المالكي الغرر بأنه: « ما شك في حصول أحد عوضيه ، أو مقصود منه غالباً » (١) ونقل عن مالك رضي الله عنه أنه عرف الغرر بأنه: « ما لا يدري أيتم أم لا (٢) » وعرف الشيخ الدسوقي الغرر بأنه: « ما يحتمل حصوله وعدم حصوله » (٣) وعرف المازري الغرر بأنه « ما تردد بين السلامة والعطب » (١) •

وهذه التعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين ، فعقد التأمين يشك فى حصول أحد عوضيه • وهو مبلغ التأمين ، ذلك أن المستأمن يشك عند

⁽¹⁾ مواهب الجليل ؟ ﴿ ٣٦٢ ٠٠

⁽٢) المرجع السابق ٤ 🕴 ٣٦٨ 🕛

⁽٣) حاشية اللسوني على الشرح الكبير ٣ : ٢٥

⁽۱) حاشية الدسوقى المرجع السابق في موضعه أيضا وهذا كله من مختارات المؤتمر العالمي الأولى الاقتصاد الاسلامي المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ،

التعاقد فى حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، لأن حصوله على ذلك يتوقف على خطر احتمال قد يقع وقد لا يقع ، فان وقع حصل على العوض ، والا فلا •

وبالمثل فان عقد التأمين يرتب التزاماً فى ذمة شركة التأمين وهو دين احتمالى باتفاق لا يدرى المستأمن عند التعاقد ان كان هذا الدين يتم أم لا ، ذلك أن تمامه وعدم تمامه يتوقف على حادث احتمالى ان وقع تم الترام انشركة والا فلا .

وأما أن العوض الذي تتعهد بدفعه شركة التأمين للمستأمن ، يحتمل حصوله له وعدم حصوله ، فأمر ظاهر لا يحتاج الى بيان • وأما التردد بين السلامة ، أي سلامة العوض والعطب أي فوات هذا العوض فظاهر انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر •

ومما مثل به المالكية للغرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه بيع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل ، لأن المشترى يدفع الثمن في هذه الأشياء ، وهو لا يدرى عند التعاقد هل تحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع أقساط التأمين في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد ، هل يحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع الأقساط في عوض ، هو مبلغ في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع الأقساط في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد هل يحصل عليه أم لا ؟ فهو يشك في حصول المستأمن وتمامه وسلامته ، ويزيد التأمين على ذلك أنه على فرض حصول المستأمن على العوض فانه لا يدرى عند التعاقد مقدار هذا العوض في التأمين من الأضرار .

وهذه الأمثلة التى قدمناها يحكى فقهاء المالكية الاجماع على بطلانها وهذا يعنى أن المالكية وهم أكثر الناس تساهلا فى ابطال العقود بالغرر يرون أز الغرر الواقع فى الحصول وعدم الحصول غرر فاحش يبطل المعاوضة اجماعاً •

وقد رأينا أن الغرر في عقد التأمين أشد وأفحش من الغرر في هذه الأمثلة، لأنه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار على فرض الحصول •

ومما مثل به المالكية للغرر الفاحش الذي تبطل به المعاوضة عندهم اتفاقاً شراء الدين على الرجل الغائب أو الحاضر غير المقر ، أو الميت وإن علم الذي تركه ، لأن المشترى لهذا الدين لا يدرى عند الشراء أيتم له الحصول عليه أم لا ؟ وعلى فرض الحصول فانه لا يدرى مقدار ماسيحصل عليه ، فقد يحصل له منه قليل ، فشراء دين الميت فيه نوعان من الغرر : الغرر في الحصول ، والغرر في مقدار الحاصل ، فإن من يشترى دين الميت وأن عرف مقدار تركته ، لا يعرف ما يحصل عليه منه ، لأن ذلك بتوقف على عدد دائني الميت ومقدار ديونهم ، وهو لا يعرف ذلك عند التعاقد ، بالتالي لا يعرف مقدار ما يصيبه في قسمة الغرماء .

تعريف الحنفية للفسرر

جاء فى بدائع الصنائع للكاسائى أن « الغرر هو الخطر الذى استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (۱) وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الأصلى هو الغرر، كما يقول شراح القانون بحيث لا يتصور لعقد وجود بدون هذا الخطر، وهذا الخطر وهذا الخطر وهذا الخطر موالد الخطر هنو الحادث الاحتسالى الذى بستوى فيه طرفا الوجود والعدم كما يقول شراح القانون أيضاً ، وعلى هذا يكون تعسريف الحنفية للخطر مطابقاً لتعسريف شراح القانون له ، حتى لكأنك تحس أن الكاسانى يعرف الخطر في عقد التأمين ،

وانك اذا تتبعت المعاوضات التى اتفق الأحناف على بطلانها للغرر لوجدت فيها هذا المعنى ، وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطر يستوى فيه طرفا الوجود والعدم ، فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد ، وضربة القانص ، وهو أن يقول المشترى : اشتريت منك ما يخرج من القاء هده

⁽١) ج ٦ ص ٣٠٥٣ طبعة القلعة (مطبعة الامام)

الشبكة مرة بكذا أو ما يسقط برمية السهم بكذا وكذلك بيع الملامسة والمنابذة والقاء الحجر وكل ما علق فيه ملك المشترى للعوض بالخطر ، فأن هذه البيوع في معنى: اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعت بكذا ، أو اذا نبذته أو لمسته فقد بعتكه أو بعتنيه بكذا » (٢) فالمعاوضة في هذه الأمشلة علقت أو توقف التزام العوض فيها ، على خطر قد يوجد وقد لا يوجد ، فمن يشترى رمية الصائد ، يعلق حصول العوض له على خروج سمك في شبكة الصائد في الرمية المشتراة ، وهو خطر احتمالي ، قد يكون وقد لا يكون و

واذا كان فان قدر ما يحصل عليه من الملك غير معروف ، وكذا الأمر فى ضربة القانص وغوصة الغائص • وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد ، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل الأقساط بازائه ، على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون •

فمن يدفع أقساطاً لشركة التأمين فى مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين فى مقابل هذه الأقساط، اذا بقى حيا الى سن الخمسين مثلا، يعلق حصوله على هذا المقابل، على أمر احتمالى يستوى فيه جانبا الوجود والعدم، فقد يعيش المؤمن على حياته الى هذه السن فيستحق مبلغ التأمين، وقد يموت قبلها فتبرأ ذمة شركة التأمين من هذا المبلغ وتضيع الأقساط عليه تماماً كما يضيع الشمن على من اشترى رمية الصائد اذا لم يخرج فى الشبكة شىء م

وبالمثل فان وجه التطابق ظاهر بين من يدفع الأقساط فى مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن فى ثوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشترى ، فكلاهما يبذل مالا فى مقابل عوض ، قد يكون وقد لا يكون ، واذا كان ، فقد يكون قليل القيمة وقد يكون كثيرا ، واذا قيل بوجود الفارق بين الحالين ، وهو أن الخطر فى عقد التأمين حادث يترتب على وقوعه الضرر ، ويقصد بعقد التأمين جبره وترميمه، بخلاف الخطر فى رمية الصائد وضربة القانص والملامسة والمنابذة والقاء بالحجر ، وهو خروج السمك ، وموت الصيد ، ووقوع اللمس والنبذ ،

⁽٢) حاشية أبن عايدين جا ٤ : ١٠١١

فان هذه الأخطار ليست كوارث يخشاها المشترى ويلحقه بوقوعها ضرر يقصد بالمعاوضة جبره •

قلنا: هذا الفارق غير مؤثر ، اذ لم يفرق أحد من المجتهدين عند الحكم على بطلان المعاوضة التى علقت بالخطر بين خطر يحبه المتعاقد أو يكرهه ، يخشى وقوعه أو يحبه ، يترتب على ذلك الضرر أم لا اذ مناط البطلان هو الغرر ، أى عدم الوثوق بحصول العوض أو عدم معرفة الحاصل منه .

واذا تركنا فقهاء الشريعة وذهبنا الى شراح القانون لوجدناهم يصرحون بعدم تأثير هذا الفارق ، ذلك أن الخطر عندهم ليس هو الكارثة التى يكرهها المؤمن له ويصيبه من جسراء وقوعها الضرر ، وهو معنى الخطر في عسرف الاستعمال الدارج ، بل ان معناه الفنى في مجال التأمين أعم وأشمل ، فيدخل فيه باتفاق شراح القانون الحادث السعيد الذي يحب المؤمن له وقوعه ، ولا يترتب على وقوعه ضرر ، بل قد يكون وقوعه مصدر ثراء للمؤمن له أو لورثته كما تقدم ، وذلك كالتأمين على الحياة لحالة البقاء ، وتأمين الأولاد وتأمين الأزواج ،

تعريف الفسرر عند الحنابلة

جاء فى شرح منتهى الارادات ، أن القاضى وجماعة فسروا الغرر بأنه « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » ثم مثل له بشراء الجمل الشارد ، والسمك فى الماء ، والطير فى الهواء ، والمغصوب من غير غاصبه ، اذ أن هذه المعاوضات تتردد بين أمرين هما : حصول المشترى على ما بذل فيه العوض وعدم حصوله عليه ، وليس أحد هذين الأمرين أظهر فى الحصول ، ذلك أنه لو كان أظهر كبيع المغصوب من غاصبه لصحت المعاوضة عليه عندهم ،

ولا خفاء فى دخول عقد التأمين فى هذا التعريف ، فان مبلغ التأمين الذى بذل المستأمن بازائه الأقساط ، يتردد بين أمرين : هما الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقوعه ، وليس الحصول على مبلغ

التأمين أظهر ، لأن ذلك يتوقف على الحادث المؤمن منه ، وليس وقوع هذا الحادث بأظهر من عدم وقوعه •

وأما الأمثلة التي مثل بها الحنابلة للغرر الذي يؤثر فهي جميعاً تشارك عقود التأمين في التردد بين حصول العوض فيها وعدم حصوله ، لأن ذلك يتوقف كما رأينا على أمر يحتمل الوجود والعدم • فقد يتمكن المشترى من الحصول على البعير الشارد وقد لا يتمكن ، وقد يستطيع صيد السمك من الماء والطير من الهواء ، وقد لا يستطيع • وقد يمكنه تخليص المغصوب وقد لا يمكنه ، ويترتب على ذلك كله أنه قد يحصل على المقابل الذي بذل فيه الثمن وقد لا يحصل ، كالشأن في المستأمن تماماً ، فانه قد يحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه العوض ، وقد لا يحصل ، لأن الحصول وعدمه في جميع هذه الحالات يتوقف على أمر لا دخل لارادته في نوعه أو وجوده ، ولا قدرة له على ايجاده •

تعريف الفسرر عند الظاهرية

يعرف ابن حزم الغرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثل له ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول .

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته عند التعاقد فى التأمين من الأضرار ، لأن هذا العوض يتحدد بقدر ما أصاب المال المؤمن عليه بسبب وقوع الخطر من ضرر و ولذا فالمعاوضة على مبلغ التأمين معاوضة على مجهول القدر ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين فانها لا تدرى عند ابرامها لعقد التأمين مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر ، وقد تحصل أكثر من ذلك ثم يقع الضرر، وبالمثل فان شركة التأمين فى التأمين على الحياة لحالة الوفاة لا تعرف عدد الأقساط التى تحصلها قبل موت المؤمن على حياته لمدة معينة ، والتزامها بسبب ذلك بدفع مبلغ التأمين ، فقد تحصل قسطا واحداً ثم تحدث الوفاة فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على

حياته خلال المدة المعينة ، فهى لا تدرى عند التعاقد اذن مقدار ما تحصل عليه من عوض فى مقابل التزامها بدفع مبلغ التأمين ، وهذا دون شك جهل بمقدار العوض حين العقد •

وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الغرر الذي يبطل المعاوضة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقينا أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفى كل حالاته وصوره من عقود الغرر ، وأن ما فيه من غرر هو أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأنه غرر فى الوجود والحصول والمقدار والأجل .

ولقد رأينا أكثر من مرة أن شراح القانون وعلماء الشريعة الذين ينازعون في حرمة عقود التأمين يؤكدون أن هذه العقود تنطوى على غرر فاحش تبطل المعاوضة بمثله ، غير أنهم يقولون : ان هذا الحكم قاصر على العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين .

أما علاقة هذه الشركة بمجموع المؤمن لهم ، فهى علاقة خالية من الغرر من جانب شركة التأمين التى لجأت الى الوسائل العلمية لتحديد ما تعطى لمجموع المؤمثن لهم ، وما تأخذ منهم ، ولقد لاحظنا مراراً أن هذا حكم على علاقة ورابطة لا وجود لها ، لأن عقد التأمين لا ينشئها ، فهو لا يفرض التزامات ولا يرتب حقوقاً لغير عاقديه ، شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واهمال لرابطة قائمة وعلاقة موجودة ، وهى علاقة شركة التأمين بالمستأمن المعين ، تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين ورتب آثارها ، وبين ما تمنحه هذه الرابطة من حقوق وما ترتبه من التزامات بالنسبة لطرفيها .

تعريف الغرر عند أصحابنا الشافعية

عرف أصحابنا الشافعية الغرر الذى يبطل العقود عندهم بعدة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين • واليك بعض هذه التعريفات وبيان وجه انطباقها عليه ونحن مع حسين الحامد اذ يقول :

(جاء في فتح العــزيز شرح الوجيز أن الغــرر هو « التردد بين جانبين

الأغلب منهما أخوفهما » وأنه « الذي تنطوى على الشخص عاقبته » وجاء فيه أيضاً أن الغرر لا ينتفى عن المعاوضة الا اذا عرف المتعاقد فيها « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء في فتح البارى « أن الغرر هـو كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك ما لا يصح غالباً » وجاء في حاشية « قليوبي وعميرة على شرح المنهاج » أن عقد الغرر هو « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » •

وواضح أن هذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين ، فتعريف الغرر بأنه ما تردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ينطبق على عقد التأمين ، فان فى هذا العقد تردداً بين جانبين هما جانب الحصول على العوض ، وجانب عدم الحصول عليه ، فاذا وقع الحادث المؤمن منه حصل المستأمن على العوض ، وهو مبلغ التأمين الذى دفع الأقساط فى مقابلته واذا لم يقع هذا الحادث نم يحصل عليه ، والمستأمن عند التعاقد لا يدرى أى الجانبين يكون ، وان كان جانب حصوله على مبلغ التأمين أغلب ، لأن التأمين يكون عادة من أخطار الغالب فيها عدم الوقوع ، وعدم الوقوع أخوف الاحتمالين بالنسبة للمستأمن ، لأنه يفوت مبلغ التأمين عليه فى بعض أنواع التأمين وهو التأمين على الحياة لحالة البقاء .

وتعریف الغرر بأنه « ما انطوت علی الشخص عاقبته » ینطبق علی عقد التأمین تمام الانطباق ، فکل من شرکة التأمین والمستأمن قد انطوت علیه عاقبة هذا البند عند التعاقد ، فهو لا یدری عند هذا الوقت مقدار ما یعطی ولا مقدار ما یأخذ ، لأن هذه العاقبة تتوقف علی حادث احتمالی قد یقع وقد لا یقع ، واذا کان الحادث محققاً کالموت فی التأمین علی الحیاة لحالة الموت فان أحداً منهما لا یعرف عند التعاقد وقت الوقوع ،

وتعریف الغرر بأنه ما لم یعرف فیه التعاقد « ما الذی ملك بازاء ما بذل » هو تعریف لعقد التأمین ، فان كلا من شركة التأمین ومن تعاقد معها لا یعرف وقت التعاقد « ما الذی ملك بازاء ما بذل » فالمستأمن یبذل الأقساط وهو لا یدری ما یملك بازائها ، فقد لا یملك شیئا ما بازاء ما بذل اذا لم یقع الخطر ، وقد یملك القلیل ، وقد یملك الكثیر ، اذا وقع ، فهو لا یجهل قدر

ما يملكه من العوض فقط ، بل يجهل ان كان سيملك هذا العوض أصلا أم لا . ولذا كان الغرر في عقود التأمين دائماً من أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأن الضرر الواقع للمستأمن بجهالة قدر العوض لا يقاس بالضرر الواقع عليه بجهالة حصوله على هذا العوض بالكلية .

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الغرر بأنه « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، أو ما كان عدم وجوده غالباً » لأن التزام المؤمن بمبلغ التأمين الذى بذل المستأمن من الأقساط فى مقابلته ، قد يوجد وقد لا يوجد، فهو على حد قول شراح القانون التزام غير محقق الوجود عند التعاقد ، اذا وجد الحادث المؤمن منه وجد ، واذا انتفى هذا الحادث لم يوجد .

أما تعريف الغرر بأنه « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » فانه ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فان هناك اجماعاً بين الشراح للقانون الوضعى وعلماء الشرع الحنيف على أن العوض في عقد التأمين لا يوثق بحصوله ، فالمستأمن لا يثق عند التعاقد مع الشركة _ شركة التأمين _ في حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، لأن حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل حصل له العوض ، والا فات عليه ، وهذا غيب لا يعلمه المستأمن وقت ابرامه لعقد التأمين .

أنواع الغرر في عقد التأمين

ويمكننا بعد ما قدمنا من تعريفات الغرر والأمثلة التى سقناها لما اتفق المجتهدون على تأثير الغرر فيها ، أن نلخص أنواع الغرر التى تضمنها عقد التأمين ، والتى اتفق المجتهدون على تأثيرها فى المعاوضة ، وسوف نركز على الفقه المالكي فى هذا الخصوص لأن أكثر القائلين بجواز التأمين يحتجون لرأيهم بفقه مالك رضى الله عنه ، فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضييق دائرة البطلان فى المعاملات بسبب الجهالة والغرر .

يقول الامام القرافي المالكي: ان الغرر والجهالة يقعان في سبعة أشياء ، في يذكر منها الغرر في الوجود كالآبق ، وفي الحصول كالطير في الهواء ، وفي المقدار كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة وفي الأجل » الفروق للقرافي جوس ٣٥٠ والغرر في هذه الأمور الأربعة التي ذكرها القرافي تبطل عقود المعاوضات لا عند المالكية وحدهم ، بل عند جميع المجتهدين كما رأينا ، وهذا يعني أن الغرر الواقع فيها من باب الغرر الفاحش أو الكثير ، واذا عرضنا عقد الأمانة على هذه الضوابط الأربعة وأخذنا في اعتبارنا الأمثلة التي ذكرت بازائها ، ثبت لنا يقينا أن عقد التأمين يندرج تحت كل واحد منها ، ويزيد على ذلك أن يجمع بينها ، وبيان ذلك :

أولا: الفسرر في الوجسود

لا خلاف بين علماء الأمصار أن الغرر فى الوجود هو أشد أنواع الغرر على الاطلاق ، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة التى تضمنت هذا النوع من الغرر ، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة على المعدوم ، بل يلحقون به ما احتمل الوجود والعدم ، فالبعير الشارد الذى بشك فى وجوده لا تجوز المعاوضة عليه ، لأن حصول المشترى عليه معلق على خطر وجوده ، فاذا لم يجده فقد فات عليه العوض الذى بذله فى مقابلته فهو اذن يخاطر على واقعة غير محققة ، هى وجود ما بذل العوض فى مقابلته

وهذا ينطبق تماماً على عقد التأمين ، فان مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة شركة التأمين غير محقق الوجود • لأن وجوده يتوقف على وجود الخطـر المؤمن منه ، ان وجد وجد ، وان انتفى لم يوجد ، ولقد رأينا شراح القانون يسلمون بذلك ويرونه خاصية التأمين التى لا يتصور وجوده بدونها •

ثانياً: الفسرر في الحصول

ولقد اتفق الفقهاء على أن الغرر فى الحصول يبطل المعاوضة ، ولقد تواترت عباراتهم فى ذلك المعنى ، ومعنى الغرر فى الحصول أن العاقد _ فى عقود المعاوضات _ لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على المقابل الذى بذل فيه العوض أم لا ؟ فيكون دخوله على هذا مخاطرة على الحصول ،

واذا تتبعنا الأمثلة التى ذكرها الفقهاء للغرر فى الحصول ، تبين لنا أن هذه الأمثلة مما أجمع الفقهاء على بطلانها بسبب الغرر فى الحصول ، فدل ذلك عنى أن هذا النوع من الغرر يبطل المعاوضة باتفاق ، ومما مثل به الفقهاء للغرر فى الحصول المعاوضة على الطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فان من يدفع الثمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن كان سيحصل على ما بدل فيه الثمن أم لا ، وهو ما بذل الثمن الا فى مقابل هذا الحصول ،

واذا طبقنا هذا الضابط على عقد التأمين ظهر لنا بما لا يدع مجالا للشك أنعقدالتأمين يتضمن الخطر فى الحصول ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه الأقساط أم لا ؟ لأن حصوله عليه يتوقف على حادث احتمالي قد يكون وقد لا يكون .

واذا كان هذا النوع من الغرر مما أجمع الفقهاء على بطلان العقد به ، وجب القول ببطلان عقد التأمين ، لأن الغرر فى الحصول هو ركنه الأساسى، وعنصره الجوهرى ، ومحله الذى لا ينفك عنه ، بحيث لا يتصور لعقد التأمين وجود باتفاق شراح القانون بدون وجود عنصر الخطر ، أى احتمال الحصول وعدم الحصول .

ويحكى الامام النووى الشافعي اجماع الفقهاء على بطلان ما تضمن الغرر في الوجود أو الحصول من المعاوضات فيقول: «أجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطبر في الهواء» .

ويقول القراف المالكي في بيان أقسام الجهالة والغرر وحكم كل قسم « الغرر والجهالة ثلاثة أقسام : كثير ممتنع كالطير في الهواء والسمك في الماء » (١) .

فبيع الأجنة في بطون الأمهات ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء باطل

^{: (}١) القروق ٣ : ٥٠٢

باجماع الفقهاء ، لما ينطوى عليه من غرر فى الوجود أو الحصول ، بمعنى أن المبيع قد يوجد وقد لا يوجد ، وقد يحصل للمشترى على فرض وجوده ، وقد لا يحصل ، فالمشترى يبذل العوض فى مقابلة الحصول على المبيع ، غير أن وجوده وحصوله عليه مجرد احتمال ، قد يكون وقد لا يكون .

ومما يدخل تحت الغرر فى الحصول وعدم الحصول المعاوضة على ضربة القانص ، ورمية الصائد ، فهو عقد باطل باجماع المجتهدين ، وعلة هذا البطلان هو الغرر فى الحصول ، فقد يحصل للمشترى شىء وقد لا يحصل وعلى فرض حصول شىء فانه لا يدرى مقداره عند التعاقد ، وما أشبه هذا بعقد التأمين الذى يعقده المستأمن مع احدى شركات التأمين ، فإن المستأمن لا يدرى عند ابرامه هل سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وعلى فرض حصوله عليه فإنه لا يدرى مقداره فى أهم أنواع التأمين ، وهى التأمين من الأضرار .

ثالثاً: الفرر في مقدار العوض

اتفق الفقهاء على أن الغرر فى مقدار العوض كالغرر فى وجوده ، وحصوله يبطل المعاوضة ، ما لم يكن ذلك من الغرر التافه الذى نذكر ضابطه فيما بعد •

ولقد رأينا فقهاء المالكية يصرحون بذلك فى مواضع كثيرة من كتبهم ، فقد نص القرافى كما تقدم على أن الغرر فى مقدار العوض كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة مما نص الفقهاء على تأثيره فى المعاوضة (١) ٠

ويقول ابن قدامة الحنبلى فى المغنى (٢) « بيع الملامسة والمنابذة باطل لعلتين : احداهما الجهالة • والثانية كونه معلقاً على شرط • وبيع الحصاة باطل لما فيه من الغرر والجهل ، وبيع الحمل فى بطن أمه فاسد لجهالته ، فانه لا تعلم صفته ، ولا حياته ، وعدم القدرة على تسليمه » •

⁽١) الفروق ج ٣ ص ١٦٦٥ او

⁽٢) المغنى شرح متن ألخرقى جـ ٤ ص ١٨٦٠

ولم يفرق الفقهاء في أشتراط العلم بالعوض بين العوض المعين ، والعوض الذي يثبت في الذمة كالعوض في عقد التأمين •

جاء فى فتح العزيز (1) من كتب الشافعية: « وأما القدر فالجهل به فيما فى الذمة ثمناً أو مثمنا مبطل » وجاء أيضاً « فما كان فى الذمة من العوضين فلابد وأن يكون معلوم القدر » (٢) •

وجاء فيه أيضا « أن العلم بقدر العوض لابد منه اذا كان في الذمة » (٣)

وجاء فى الحطاب: «أنه متى حصل الجهل بأحد العوضين من المتبايعين أو أحدهما فسد البيع» (٤) وجاء فى بداية المجتهد: «أن الغرر لا ينتفى عن الشيء الا اذا كان معلوم القدر» (٥) وقال مالك فى المدونة (١): «لا تجوز شراء أشياء بعينها بقيمتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضا البائع ، أو على حكم غيرهما أو رضاه لأنه غيرر» وقال أيضيا : «من اشترى داراً على أن ينفق على البائع حياته لم يجز لأن أجل حياته مجهول فهو غرر» •

وجاء فى الفروع: « ان من شروط صحة البيع معرفة الثمن ، فلا يصح برقم مجهول ، أو بما ينقطع سعره ، أو كما يبيع الناس ، وجاء فى منتهى الارادات « أن معرفة العوض حال العقد شرط فى صحة المعاوضة ، سواء كان العوض ثمناً فى بيع أو أجرة فى اجارة ومن ثم فقد حكى بطلان بيع السلعة بما يبيع به الناس ، وبما باع به زيد ولا يعلمان ذلك » (٩) .

وجاء في الفتاوي الهندية (١٠) أن « جهالة البدل تبطل مبادلة المال بالمال

⁽۱) فنح العريز شرح الوجينز جـ ٨ ص ١٣٩

⁽٢) فتح العربر شرح الوجير جـ ٨ ص ١٤٠

⁽٣) فتح العزيز شرح الوحيز جـ ٨ ص ١٤٣

⁽٤) مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٧٦

 ⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جـ ٢ ص ١٧٢
 (٦) نقله الحطاب في مواهب الجليل جـ ٤ ص ٣٦٢

⁽۷) منتهی الارادات جر ۱ ص ۳۶۵

⁽٨) الفتاوي الهندية ج } ص ٥٢٤

كالبيع والاجارة والقسمة والصلح على مال » وجاء فى بدائع الصنائع : (١) « ولو قال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته ، وأنها تختلف باختلاف تقويم المقومين ، فكان الثمن مجهولا ، وكذا إذا باع بحكم فلان لأن الثمن مجهول » •

وجاء فى حاشية ابن عابدين (٢): « أن معرفة قدر الثمن شرط فى صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ، ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان ، وبمثل ما بيع للناس ، كان البيع باطلا » •

فهذه النصوص تفيد أن العوض الذي يلتزم به المعاوض ولو فى ذمت به بمقتضى عقد المعاوضة يجب أن يكون معلوم القدر، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة باتفاق الفقهاء ، ولقد رأينا بعض الفقهاء يعلل ذلك البطلان بالغرر في قدر العوض ، وبعضهم يعلله بجهالة العوض ، والمعنى في العبارتين واحد ، وهو يرجع كما بينا من قبل الى بطلان الرضى شرعاً ، لأن الرضى بالمعاوضة شرط في صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً في صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً في صحة الرضى بالمعاوضة ، فلم تصلح سببا شرعيا لجواز أخذ انعوض ، فيكون أخذه أكلا للمال بالباطل ، كما نصت عليه الآيات والأحاديث ،

ولا خلاف بين شراح القانون الوضعى ولا بين علماء الشريعة الذين كتبوا فى عقود التأمين أن عقد التأمين ينطوى على الغرر فى مقدار العوض الذى فالمستأمن فى التأمين من الأضرار ، يجهل وقت التعاقد مقدار العوض الذى تدفعه له شركة التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ذلك أن هذا النوع من التأمين لا يمنح المستأمن الا مقدار ما أصابه من ضرر بسبب وقوع الحادث المؤمن منه ، ولو كان مبلغ التأمين الذى اتفق عليه آكبر من ذلك .

وبالمثل فان شركة التأمين التى تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذى تحصل عليه من

⁽۱) بدائع الصنائع للكاسائي طبعة الامام جد ٦ ص ٢٠٤١ .

⁽۲) حاشیة ابن عابدین جـ ۲ ص ۲۱

المستأمن في مقابل ما تعهدت به ، فقد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة فتغرم مبلغ التأمين ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا يقع الخطر ، فتبرأ دمتها قبل المستأمن مما تعهدت بأدائه له .

وهذا النوع من الغرر في مقدار العوض أو الجهالة من النوع الذي اتفق النقهاء على تأثير مثله في المعاوضة ، لأنه غرر كثير دون شك ، أما في جانب شركة التأمين فواضح ، لأنها تحصل قسطا واحداً ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التامين كله ، أو مقدار الضرر ، وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه ، وبين الحالين فرق كبير قد يصل الى بضعة آلاف من الجنيهات ، وأما بالنسبة الى المستأمن فانه يدفع قسطا ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين تحدد القسط على أساسه ، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه ، وقد تدفع عشره حسب جسامة ما أصاب المؤمن عليه من ضرر .

وقد يقال: ان شركة التأمين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاحتمالات ، وقواعد الاحصاء ، وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد مقدار العوض الذي تحصل عليه من مجموع المستأمنين فى مدة معينة ، كما تستطيع باستعمال هذه الوسائل نفسها أن تعرف مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر •

ولقد قلنا ردا على ذلك أكثر من مرة ان مثل هذه المعرفة غير ممكنة ، ويبقى معها الاحتمال قائماً ، وذلك ما يفسر التفاوت بين شركات التأمين فى الربح ، بل قد يكون ربح الشركة الواحدة فى سنة معينة أكثر أو أقل منه فى سنة أخرى ، واحتمال الخسارة احتمال غير بعيد ، فقد أعلنت بعض شركات التأمين فى أوربا الافلاس على الرغم من توافر هذه الوسائل العلمية لديها ،

واذا سلمنا ذلك فانه لا يفيد فى محل البحث وموضوع النزاع • لأن البحث والخلاف فى العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع المستأمن المعين ، وفى حدود العلاقة التى ينشئها هذا العقد ، والحقوق والواجبات التى ترتبها بين طرفيه ، شركة التأمين والمستأمن •

أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المستأمنين فليست أمراً قائماً ، اذ لا بنشىء عقد التأمين مثل هذه العلاقة ، ولو أن مثل هذه العلاقة موجودة لبحثنا فى طبيعة العقد الذى ينشئها ثم بينا الحكم الشرعى بناء على ذلك .

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة شركة التأمين على معرفة مقدار ما تحصل عليه من أقساط، وما تغرمه من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين، ذلك أن المستأمن لازال عاجزاً عن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض، لأن قانون الكثرة لا يعمل فى حقه، ولأن وسسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة، وان كان الطرف الآخر على علم به كما تقدم مثله فيما نقلناه آنها من كلام الفقهاء .

رابعاً: الفسرد في الأجسل

اتفق الفقهاء على أن الجهالة بالأجل فى عقود المعاوضات تبطل المعاوضة ، فاذا كان أحد العوضين فى عقود المعاوضات ديناً مؤجلا وجب أن يكون أجله معلوماً ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة .

ويقول ابن رشد فى كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) (١): «والغرر ينتفى عن الشيء اذا كان معلوم الأجل ان كان بيعا » وجاء فى البدائع للكاسانى الحنفى (٢): «ان من شروط البيع أن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد » وجاء فى فتح البارى أن علة النهى عن حبل الحبلة والحكم ببطلانه وهو البيغ الى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التى فى بطنها ، انما هو جهالة الأجل » •

فالذى يؤخذ من هذه النصوص أن جهالة الأجل فى العوض المؤجل تبطل المعاوضة ، ولا أعرف خلافاً بين المجتهدين فى أن التأجيل بموت انسان يعد من الجهالة الفاحشة التى تبطل المعاوضة .

⁽۱) الجزء الثاني ص ۱۷۲

⁽٢) الجزء السابع من بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٦٣

ولا خلاف فى أن بعض عقود النامين تتضمن العرر فى أجل العوض ، فشراح القانون الوضعى يصرحون بأن مبلغ التأمين وهو التزام فى ذمسة المؤمن ، قد يكون مضافاً الى أجل غير معين ، وذلك فى بعض صور التأمين على الحياة وهو التأمين العثمرى .

ذلك أن شركة التأمين تلتزم في هذه الصورة من التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وهو أجل مجهول بيطل المعاوضة باتفاق الفقهاء ، فكان مثل هذا المقد باطلا .



ثانيا: الغرر في عقود التأمين ليس من الغرر اليسبي (١)

قلنا: ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر، وجاء النهى عاما مطلقا، وان بعض الفقهاء خصوا منه الغرر اليسير وقد حدد هؤلاء الفقهاء المقصود من الغرر اليسير وبينوا شروطه، وضربوا له الأمثلة الكاشفة عن حقيقته و واذا أراد الباحث أن يعرف حكم الشرع فى معاوضة معينة، فعليه أن يبحث عما اذا كانت هذه المعاوضة تدخل تحت الغرر بالمعنى الذى قدمناه أم لا افاذا لم تكن داخلة تحته أجازها والا فعليه أن يبحث عما اذا كانت تدخل تحت ضابط الغرر اليسير الذى استثناه المجتهدون من حكم النهى أم لا، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان، والا فهى من الغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات،

ولقد أثبتنا فيما سبق أن عقود التأمين تدخل تحت معنى الغرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الأمثلة ، ويبقى علينا الآن أن نتبت أن الغرر في هـذه العقود ليس من الغرر اليسير الذي عفى عنه .

(فسرع) في التعريف بالفرر الذي يفتفر في المعاوضات

لعل المالكية هم أكثر الفقهاء تيسيراً في موضوع الغرر ، ولذلك رأينا الذين يقولون بجواز التأمين يجنحون الى الاستدلال دائماً برأيهم على هذا الجيواز ، ولذلك كان من المفيد أن نصدد المقصود بالغرر اليسير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضات عند المالكية ، حتى اذا ثبت أن مثل هذا النوع من الغرر لا ينطبق على عقود التأمين ، كان الحكم بذلك عند غير المالكية من المجتهدين أولى •

⁽١) وأأجع أولا: دخول عقود النامين نحت تعريفات الفرر.

يحدد الشيخ الدردير الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول: « واغتفر في غرر يسير للحاجة ، أى للضرورة لم يقصد ، أى غير المقصود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أى فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله ، وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ » •

ثم يضرب الأمثلة التى توضح هذا النوع من الغرر وتكشف عن طبيعته فيقول: «كأساس الدار فأنها تشترى من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متاته ، وكاجارتها مشاهرة ، مع احتمال نقصان الشهور ، وكجبة محشوة أو لحاف ، والحشو مغيب ، وشرب من سقاء ودخول الحمام مع اختلاف الشرب والاستعمال و

ويقول الحطاب (۱) « واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد ، ابن عرفة : زاد المازرى كون متعلق الغرر اليسير غير مقصود ، وضرورة ارتكابه ، وقرره بقوله : منع بيع الأجنة ، وجواز بيع الجبة المجهول قدر حشوها الممنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم فيه ، والشرب من السقاء اجماعاً ، دليل على الغاء ما هو يسير غير مقصود دعت اليه الضرورة » •

(فرع) في عناصر الغرر الغتفر

والذى يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الغرر الذى يغتفر فى المعاوضات عند المالكية ثلاثة ، إذا اجتمعت فى الغرر كان معفوا عنه ، وكانت المعاملة معه صحيحة ، وأن فقد واحد منها كان الغرر مؤثراً وحكم على المعاوضة بالبطلان ، وهذه العناصر الثلاثة هى أن يكون الغرر يسيراً وغير مقصود ودعت اليه الضرورة ،

⁽۱) مواهب الحليل ج ١ ص ٣١٥٠

العنصر الأول: يسسارة الفسرر

اتفق فقهاء المالكية وغيرهم على أن الغرر الذي يغتفر في المعاوضات يجب أز يكون يسيراً أو تافها ، والذي يؤخذ من عبارات الفقهاء يعنون بيسارة الغرر أن تكون الزيادة أو النقص المحتمل في قيمة العوض عما قدره المتعاقدان قليلة أو تافهة بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة ، وهذا يعرف بمقارنة قيمة الزيادة أو النقص المحتمل فيما يحصل من العوض بالقيمة الكلية لهذا العوض، فان كانت النسبة بينهما قليلة تافهة كان الغرر في مقدار العوض يسيرا ، ففي مثال بيع الجبة المحشوة مع جهالة نوع حشوتها ، اذا كان الثسن الذي اتفق عليه العاقدان مائة ، وكانت قيمة الجبة على أعلى الاحتمالات ، وهو احتمال أن حشوها من أجود الأنواع تساوى مائة وعشرة ريالات مثلا، فان مثل هذه الزيادة تكون يسيرة يتسامح الناس في ملكها عادة ، وبالمشل فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن خشوها من أردأ الأنواع ، تساوى تسمين فان همذا النقص يعد يسميرا يتسامح الناس في مثله عادة ، ونسبة الزيادة أو النقص في الحالين تكون يسامح الناس في مثله عادة ، ونسبة الزيادة أو النقص في الحالين تكون عشرة في المائة .

ولقد رأينا أن هـذه النسبة بلغت واحداً على ثلاثين زيادة أو نقصاً تقريباً فى ايجار الدار لمدة شهر ، وكذلك الدار مع الأساس والشرب من السقاء ، ودخول الحمام ، فان الفرق فى القيمة فى هذه المعاوضات ، زيادة على أو نقصاً عما توقعه العاقد فرق تافه يسير اذا ما قورن بقيمة العوض فى تقديره .

الفرر في الحصول ليس يسيراً

واذا كان ما تقدم على معنى يسارة الغرر ، فان الغرر فى الحصول ليس من الغرر اليسير قطعاً ، لأن هذا الغرر غير واقع فى قيمة العوض ، وانما فى حصوله وعدم حصوله بالكلية ، ومما يؤكد أن الغرر فى حصول العوض لا يدخل البتة فى مفهوم الغرر اليسير أمران:

(اولهما): قول الشيخ الدردير السابق « فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يفتفر اجماعاً » فه و يحكى الاجماع على أن الغرر الموجود في بيع الطير في الهواء والسمك في الماء مما لا يفتفر ، ولقد رأينا القرافي المالكي يدخل هذين المثالين في الغرر في الحصول، وهذا يجعلنا نؤكد أن الغرر في الحصول ليس من الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، بل انه أشد صور الغرز وأفحشها مما جعل المجتهدين يجمعون على بطلان ما اشتمل عليه من المعاوضات .

والغرر في عقود التأمين غرر في الحصول ، باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ ، وهو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته ، فهذا غرر واحتمال في حصول العوض ، لا في قدره فقط ، وبهذا لا يكون الغرر في عقد التأمين من الغرر اليسير •

(وثانيهما): أن جسيع الأمثلة التي ضربها الفقهاء للغرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على العوض، فجواز بيع الدار من غير رؤية أساسها، وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع حهالة حشوها، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء المستعمل ومدة اللبث فيه، والشرب من السقاء مع اختلاف قدر المشروب، كل ذلك ليس غرراً في الحصول على العوض، لأن العوض في هذه المعاملات حاصل على كل حال ، غير أن الحاصل منه قد يزيد وقد ينقص قليلا عما قدره المتعاقدان ،

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الغرر فى حصول العوض ، غراً فى مقدار الحاصل منه ، على فرض الحصول فى أهم أنواع التأمين وهو التأمين من الأضرار ، والغرر فى المقدار فى عقود التأمين غرر كثير فاحش ، لا يقاس ألبتة بالغرر اليسير بالمعنى المفهوم من الأمثلة التى وضح بها المالكية المقصود من هذا الغرر _ فمن يؤمن على منزله ضد الحريق أو بضاعته ضد الغرق بلزم بدفع أقساط تتناسب مع قيمة هذا المنزل أو تلك البضاعة ، غير أن

الحريق أو الغرق قد يأني على الشيء المؤمن عليه كلية ، وهنا تدفع شركة التأمين قيمة المنزل أو البضاعة كاملة ، مادامت هذه القيمة في حدود مبلغ التأمين ، الذي حددت الأقساط بناء عليه ، وقد تؤدى الكارثة الى تلف جزئى يقدر بالنصف أو بالثلث ، فيستحق المؤمن له من مبلغ التأمين بهذه النسبة ، والفرق بين الاحتمالين كبير جدا ، اذ قد يكون العوض الذي تدفعه شركة التأمين في الحالة الأولى عشرة آلاف ريال ، وفي الحالة الثانية ألف ريال فقط ، وقد تقع الكارثة ولا تدفع شركة التأمين شيئا ، لوجود مسئول عن الحريق أو الغرق ، فقد قدمنا أن المستأمن في التأمين من الأضرار ، ومبلغ التأمين الجمع بين ما يحصل عليه من المسئول عن الضرر ، ومبلغ التأمين الذي دفع الأقساط في مقابلته ،

وأما فى جانب شركة التأمين فان الغرر فى مقدار ما تحصل عليه من عوض غرر كثير أيضاً ، لأنها قد تحصل على قسط واحد قدره ألف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة ، وقد تحصل عشرة أقساط بعشرة آلاف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر الكاملة ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا تقع الكارثة فى مدة التأمين فلا تخسر شيئاً ، وواضح أن التفاوت فى مقدار ما تحصل عليه شركة مسن عوض تبعاً لوجود هذه الاحتمالات كبير ، لا يقاس ألبتة بالتفاوت التافه فى القيمة الذى يترتب على الاحتمالات الموجودة فى الصور التى مثل بها المالكية للغرر اليسبر ،

فالفرق فى قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصاً تبعاً لأعلى الاحتمالات وأدناها فى عقود التأمين كبير جدا اذا قيس بنظيره فى الأمشلة التى مثل بها المالكية للغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، ومن هذا يبدو أن اختلال التعادل المحتمل بين الالتزامات المتبادلة بسبب الغرر فى عقود التأمين أكبر بكثير من الاختلال المحتمل ، ودخول الحمام والشرب من السقاء مع جهالة قدر الماء المستعمل ومدة اللبث ، فمن يشترى جبة دون معرفة صفة حشوها بمائة ريال ، يتوقع أن يكون الحشو من النوع الممتاز أو النوع الردىء أو من النوع الوسط ، والفرق بين هذه الاحتمالات الثلاثة تاف القيمة ،

ذلك أن الجبة مع الحشو الممتاز قد تساوى مائة ريال وعشرة ، ومع الحشو الردىء قد تساوى تسعين ، ومع الوسط قد تساوى المائة ، والفرق بين أعلى احتمال وأدناه فرق بتساهل الناس فى مشله عادة ، فكان غرراً يسيراً لا يؤثر ، وكذلك غرر الماء المشروب أو المستعمل فى الاستحمام ، اذ أن قيمة الماء بالنسبة الى قيمة منفعة دخول الحمام تافهة جداً لا تكاد تذكر .

العنصر الثاني: أن يكون متعلق الغرر غير مقصود

العنصر الثانى من عناصر الغرر الذى يغتفر فى المعاوضات هو «أن يكون متعلق الغرر اليسير غير مقصود » ومعنى هذا أن لا ينصب الغرر على أصل محل المعاوضة ، أى العوضين أو أحدهما ، ولا على أمر تابع للعوض يقصد من المعاوضة عادة ، بل ينصب فقط على آمر تابع لمحل المعاوضة ، غير مقصود للمتعاقدين غالباً ، وعلى ذلك فالغرر فى بيع الثمار قبل أن تخلق ، وفى بيع الطائر فى الهواء والسمك فى الماء ليس غرراً فى أمر تابع غير مقصود ، لأن الغرر ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر فى الوجود أو الحصول ، وبالمثل فان الغرر فى بيع الحيوان بشرط الحمل ليس غرراً فى أمر تابع غير مقصود ، بل غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل المعاوضة هنا وان كان هو الحيوان وهو لا غرر فيه ، الا أن الحمل الذى تعلق به الغرر تابع لمحل المعاوضة ، وهو مقصود للمعاوض ،

والأمثلة التى يتوافر فيها هذا العصر هى ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهى يع الدار من غير معرفة أساسها ، والجبة من غير معرفة حشوها ، واجارة الدارة لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، والشرب من السقاء ، ودخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، واللبث • ذلك أن الغرر في هذا في هذه المعاوضات لا ينصب على أصل العوض بحيث يكون هذا العوض محتمل الوجود والعدم ، أو الحصول وعدم الحصول ، ولا آمر تابع يتصل بهذا المحل ويقصده المتعاقدان عادة ، ان الغرر في هذه الأمثلة يتعلق بأمر تابع لا يتجه اليه قصد المتعاقدين عند الدخول في العوض الأصلى تبعاً لا قصداً •

فالغرر فى بيع الدار مع جهل أساسها لا ينصب على محل المعاوضة ذاته وهو الدار ، اذ الدار لا غرر فيها ولكن الغرر فى أساسها وهو لا يقصد عادة عند ابرام عقد البيع ، بل يدخل فيه تبعا ، والغرر فى بيع الجبة مع الجهل بحشوها ليس غررا فى أصل العوض وهو الجبة ، بل فى أمر تابع لها لا يقصد فى المعاوضة أصلا بل يدخل فيها تبعا ، والغرر فى دخول الحمام مع الجهل بقدر الماء المستعمل ليس غررا فى أصل العوض وهو دخول الحمام نفسه ، وهو ما دفع فيه الأجرة ، بل فى أمر تابع وهو قدر الماء المستعمل ، وهو لا يقصد عند دخول الحمام عادة ، وكذلك الغرر فى اجارة الدار شهراً فالغرر في منصبا على أصل المدة لأن أصل الشهر لا غرر فيه ، بل فى عدد الأيام وهو أمر لا يقصد عادة .

والغرر فى عقد التأمين يتعلق بأصل العوض ، لا بأمر تابع غير مقصود ، فلقد تبين لنا مما سبق أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله ، وهذه كلها أمور مقصودة للمتعاقد ، فالمستأمن ما بذل الأقساط الا فى مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وحصوله عليه أمر احتمالي قد يكون وقد لا يكون ، وكذا قدر العوض ، وأجل الوفاء به من الأمور المقصودة باتفاق الفقهاء ،

والخلاصة أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه ، وهو ميلغ التأمين ، ومقدار الأقساط ، فالمستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله مسن أقساط التأمين قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وبالتالى فان كلا من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، فى حين أن الغرر فى الأمثلة المذكورة لا يتعلق بمحل التعاقد أو مقصود المعاوضة الأصلى ، وهو الدار والحبة واللحاف ودخول الحمام والشرب والانتفاع فى اجارة الدار شهرا اذ المحل أو المقصود فى هدذه المعاوضات لا غرر ولا احتمال ، بل الغرر فى أمور تابعة للمحل لا تقصد عند التعاقد .

المنصر الثالث : أن يكون ارتكاب الفسرر ضرورياً

العنصر الثالث من عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الغرر فان لم تدع الضرورة الى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذي يغتفر في المعاوضة ، وهذا يعنى أن تكون هناك معاوضة مشروعة أصلا ، كالبيع والاجارة وغيرهما مما يحتاج الناس اليه ، أمر تابع غير مقصود ، لا تنفك عنه المعاوضة غالباً ، بحيث اذا شرطنا تفيه في صحة المعاوضة نكون منعنا الناس منها ، وقد مثل المالكية لذلك ببيع في صحة المعاوضة أساسها ، وبيع الجبة واللحاف المحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مشل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، أو كلفناهم باخراج الحشو فان البيع معاوضة مشروعة بالأدلة لضرورة الناس اليها ، وبيع الدار والحبة لا ينفك عن غرر جهالة الأساس والحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، أو كلفناهم باخراج الحشو والحفر على أساس الدار ، وهذا متعذر لما فيه من اتلاف المال ،

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيه ليس من الفرر الذي تدعو الضرورة الى ارتكابه لأمرين :

(اولهما): أننا لسنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعة بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة ، بل ان موضوع البحث الآن هو مشروعية التأمين ، فان التأمين اذا كان يحقق التعاون والتضامن فليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وتحقيق ذلك المقصد هي التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة ، بل هناك أخرى بمكن أن يتم بها التأمين .

(وثانيهما): أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الغرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقال: ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الغرر فيه ، وهذا يؤخذ من الأمثلة ، التي ضربها

المالكية للغرر الذى توافرت فيه عناصر الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، فهناك معاوضة محلها الدار اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها ، لأن الحفر يهدم الدار ، وهناك معاوضة محلها الجبة ، اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن اخراج الحشو يفسدها ، وهناك اجارة على دخول الحمام اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لمشقة التقدير لمدة اللبث وقدر الماء المستعمل ، أما عقد التأمين فليس معنا عقد مشروع أصلا ثم اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيه ، بل ان العقد نفسه غرر ،

الدليل الثاني (١): عقود النامين تنصمن الرهان والمقامرة

الدليل الثانى على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ، والقمار والمراهنة حرام شرعاً باتفاق والشريعة ، فيكون التأمين حراماً باتفاق .

وكون التأمين قماراً ومراهنة يبدو واضحاً من تعريف كل من القسار والمراهنة وبيان خصائصها الجوهرية ، ثم اثبات دخول عقد التأمين تحت هذا التعريف وتوافر هذه الخصائص فيه .

أولا : تعريف المقامرة والرهان :

المقامرة أو الرهان عقد يتعهد فيه كل من العاقدين (المقامرين أو المتراهنين) أن يدفع الى الآخر مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى آخر يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (خسارة اللعب فى المقامرة ،وعدم صدق قول المراهن فى واقعة غير محققة فى الرهان) •

والذى يظهر من تعريفهما أن المقامرة توافق الرهان فى أن حق المتعاقد فى كل منهما يتوقف على واقعة محققة ، هى أن يكسب المقامر اللعب فى المقامرة ، أو أن يصدق قول المتراهن فى الرهان .

ثانية: خصائص القامرة أو الرهان:

يتفق شراح القانون الوضعى على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هي نفسها خصائص عقود التأمين ، وهي أنها عقود ملزمة للجانبين ، فلأن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة المعينة ، أي خسارة المقامرة أو الرهان •

⁽١) راجع : أدلة بطلان العقود التي تبرمها اشركات التأمين : الدليل الأول - الخ

وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن «كلا من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يتحدد ذلك الا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب ، فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة ، فيعرف القدر الذي أعطى •

وأما أن عقد المقامرة أو الرهان من عقدود المعاوضات ، فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فهذا الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه العقد ، هكذا أفاده فى الوسيط فى الجزء السابع ص ٩٨٦ ، ٩٨٨ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله ،

ثالثاً: دخول عقد التامين تحت تعريف القمار والراهنة:

وواضح من تعريف عقدى المقامرة والرهان ، وبيان الخصائص التى تحدد طبيعة العقدين ، أن هذا التعريف ينطبق ، وتلك الخصائص توجد فى عقد التأمين تماماً ، ذلك أن عقد التأمين عقد يتعهد بموجبه أحد العاقدين (شركة التأمين) أن يدفع الى المتعاقد الآخر المستأمن مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمن منه) فى مقابل تعهد العاقد الآخر بدفع مبلغ آخر هو أقساط التأمين مدة عدم وقوع الحادث ، فطبيعة عقد التأمين هى طبيعة عقدى القمار والمراهنة ، وان اختلفت أسماء عناصره وأطرافه •

رابعاً: وجود خصائص القمار والراهنة في عقد التأمين:

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحداً من شراح القانون أو علما الشريعة الذين كتبوا فى عقود التأمين يخالف فى أن الخصائص الشلاثة السابقة توجد فى عقد التأمين كما جاء ذلك فى عباراتهم ، وان كان بعض علماء الشريعة يرى أن القمار والمراهنة تتضمن عناصر أخرى لا توجد فى عقد التأمين ، ونحن نخالفهم فى ذلك كما سنرى .

وييان ذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة خسارة المقامرة أو الرهان ، وهذا هو الحال في عقد التأمين وهي وقوع الخطر المؤمن منه ، في مقابل تعهد المستأمن بدفع أقساط التأمين مدة عدم وقوع هذه الحادثة .

واذا كان كل من المقامر والمتراهن لا يعرف عند عقد المقامرة أو الرهان مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك على أمر غير محقق ، فكذلك كل من شركة التأمين والمستأمن لا يعرف عند ابرام عقد التأمين ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك أيضا على حدوث أمر غير محقق ، هو الخطر المؤمن منه •

واذا كانت عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئًا فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئًا فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فان هذا المعنى بعينه موجود فى عقود التأمين ، فشركة التأمين اذا كسبت الأقساط فى حالة عدم وقوع هذا الخطر المؤمن منه فذلك فى مقابل تعرضها للخسارة فى حالة وقوع هذا الخطر ، واذا خسرت شيئًا فى حالة وقوع الحادث ، فذلك فى مقابل احتمال الكسب فى حالة عدم وقوعه ، فهذه العقود كلها فى هذا الأمر سواء .

واذا قيل بأن الاحتمال في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه عقد المقامرة أو الرهان ، فان هذا الأساس نفسه يوجد في عقود التأمين بلا نزاع •

والواقع أننا لم نكن بحاجة الى بيان أن تعريف عقود القمار والمراهنة ينطبق على عقد التأمين ، ولا الى بيان أن خصائص هذين العقدين موجودة في عقود التأمين ، ذلك أن يخالفوننا في حرمة عقود التأمين من شراح القانون وعلماء الشريعة لا ينكرون أن هذه العقود قمار ومراهنة أذا نظر اليها من جانب العلاقة بين التأمين والمستأمن المعين ، وهذا يعنى في نظرهم أن تعريف وخصائص عقود التأمين له دخل في نفى الغرر ، وسلب صفة الرهان والمقامرة عن هذه العقود ه

وسوف نرى أن هذا قول باطل لا يستند الى دليل ، فعقد التأمين الذى نريد الحكم عليه بالحل والحرمة لا ينشىء الا علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين الذى أبرم هذا العقد معها .

أما العلاقة بين شركة التأمين ، ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة ، اذ العقد لا ينشئها كما ذكرنا ، وليس هناك عقد أو اتفاق آخر ، يطلب الحكم عليه بالمنع أو الجواز ، ينشىء مثل هذه العلاقة ، وعلى فرض وجود مشل هذا العقد الذى ينشىء علاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فانه يجب الحكم عليه وفقاً لما اشتمل عليه من حقوق والتزامات متبادلة تعرف من قصد العاقدين كما يظهر من صيغة العقد وشروطه .

وسوف نرى فوق ذلك أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين لا ترفع الغرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة من عقد التأمين ، بل يبقى كل ذلك معها ، واذا سلمنا انتفاء الغرر فى جانب شركة التأمين لتوافر الوسائل العلمية لحسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها من هذا الحساب من قانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، فقد بقى الغرر والقمار والمراهنة فى جانب المستأمن الذى لم تتوافر لدبه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء فى حقه ، وبقاء وصف الغرر والقمار والمراهنة فى أحد جانبى المعاوضة يبطل المعاوضة .

واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة التى تسلم بأن عقد التأمين قمار ومراهنة ، اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن اله المعين ، مع ملاحظة ما سبق أكثر من مرة ، أن هذه العلاقة هى العسلاقة الوحيدة التى ينشئها عقد التأمين ، ولا ينشىء غيرها ، وأنه لا يجوز الحكم على عقد ما بالحل والحرمة بالنظر الى علاقة موهومة لا ينشئها هذا العقد ولا يوجد لها مصدر غيره .

١ - عبارة شراح القانون:

يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط: « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم ،

ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ، ولكان عقداً غير مشروع، اذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقامل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصا، وهذا هو الرهان بعينه » •

٢ ــ عبارة علماء الشريعة :

ويقول المرحوم الشيخ على الخفيف « اذا اقتصر التعاقد في التأمين على فرد مثلا فانه يكون عقد رهان ومقامرة ، لا يقره قانون ولا شريعة لمكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لانتهاء الأمر فيه الى خسارة لأحل الطرفين وربح للطرف الآخر » والذي يؤخذ من عبارة مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا فظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين يكون قماراً ومراهنة أيضاً ، لأنه وضح في بحثه أن مناط الحل في عقد التأمين تعدد عقود التأمين التي تبرمها شركاته فهو يقول: « فالتأمين فيه عنصر احتمالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه ، فان لم يقع لا يؤدي التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه ، فان لم يقع لا يؤدي شيئاً ، على أن هذا الاحتمال انما هو بالنسبة الى كل عقد تأميني على حدة ، لا بالنسبة الى مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة لنظام التأمين في ذاته ، لأن النظام وكذا مجموع العقود يرتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » .

فنحن نراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة ، وهذا هو الواقع الموجود كما قلنا ، أما اذا نظرنا الى مجموع العقود ونظام التأمين في ذاته ، فان الاحتمال يزول مع ملاحظة ، قلناها أكثر من مرة ، وهي أننا نحكم على كل عقد على حدة ولا نحكم على نظام التأمين ولا على علاقة الشركة بمجموع المؤمن لهم ، لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض •

الدليل الثالث: عقسود التأمين تتضمن الربا بنوعيه

ان عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة ، وذلك لأمور ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن ، بمقتضاه يتعهد المستأمن بأن يدفع مبلغاً من المال ، دفعة واحدة ، أو على اقساط دورية ، في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر من المال قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل منه ، فان كان مساوياً كنا أمام ربا الفضل والنساء معا ، كنا أمام ربا الفضل والنساء معا ، ذلك أن الفقهاء متفقون على أن بيع النقد بالنقد الى أجل هو ربا النساء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضا ، وهذا ينطبق على عقد التأمين ، لأن مقتضى هذا العقد _ كما ذكرنا _ أن يتعهد المستأمن بدفع مبلغ من المال ، دفعة واحدة عند العقد ، وعلى أقساط دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى المستفيد الذي يعينه مبلغاً من المال قد يكون مساويا لما دفعه من أقساط أو أكبر أو أقل ، والمستأمن لا يدرى عند التعاقد مقدار ما يأخد ، فيكون جاهلا بالتماثل ، والجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل يحقق الربا باتفاق .

ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض فى عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء ، لأن تأجيل أحد العوضين فيما يجرى فيه الربا ومنه النقود غير جائز شرعاً ، وان تساوى العوضان واختلف نوع النقد ، ولا شك أن أحد العوضين فى عقد التأمين وهو مبلغ التأمين ، فقد تأخر دفعه عن دفع الأقساط ، وهى العوض النقدى الآخر ، فكان ربا نساء ان تساوى مبلغ التأمين مع الأقساط ، وربا نساء وفضل ان زاد مبلغ التأمين عليها .

واليك من عبارات الفقهاء ما يدل على صحة ما نقول : جاء في تحفة المحتاج (١) في مذهب الشافعي :

« اذا بيع النقد بالنقد ، ان كان جنساً اشترط الحلول والماثلة والتقابض فمتى اقترن بأحدهما تأجيل ولو للحظة وهما فى المجلس لم يصبح ، والتقابض يعنى القبض الحقيقى قبل التفرق ، أو جنسين كذهب وفضة جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض » وجاء فى حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢): « ربا النساء يحرم فى النقود مطلقاً » وهو من كتب المالكية وجاء فى المبسوط (٣): « ان الزيادة الخالية عن عوض هو مال من الربا الذى لا يخفى على أحد » •

وجاء فى بداية المجتهد لابن رشد المالكى: «أجمع العلماء على أن بيع الندهب بالذهب والفضة بالفضة (أى النقد بالنقد) لا يجوز الا مثلا بمثل ، يدآ بيد » •

(وثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحددة في العقد ، الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراماً •

(وثالثها): أن أكثر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تقوم على أساس الربا، فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة وتقرض منها بطهان وثيقة التأمين بفائدة •

التأمين بيع دين بدين فيحرم

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن يبع دين بدين فيبطل ، لأن يبع الدين بالدين باطل باتفاق الفقهاء ، ومما يدل على بطلانه ما جاء أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالىء » وفسره جميع المجتهدين

⁽١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٤ ص ٢٧٣

⁽٢) الجزء الثالث ص ٥٦

⁽٣) المبسوط للامام السرخسي الحنفي ج ١١ ص ١١٧

بأنه بيع الدين بالدين ، ولذلك تجدهم يشترطون فى عقد السلم أن يتم قبض رأس مال السلم فى مجلس العقد خروجاً من بيع الدين بالدين و لأن المسلم فبه دين مؤجل أيضاً فاذا لم يقبض رأس مال السلم فى مجلس العقد كان العقد باطلا ، لأنه بيع دين فى دين ، وقد نهى الشارع عنه و

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين ، لأن المستأمن فيه يتعهد بدفع أقساط التأمين ، وهي دين في ذمته ، لأنه لا يدفعها في مجلس العقد ، بل يدفعها بعد العقد على أقساط دورية ، في مقابل تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة شركة التأمين أيضاً ، فكان هذا العقد بيع دين في دين فبطل شرعاً .

وشراح القانون الوضعى يسلمون بهذه الحقيقة ، يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ١١٤٨/٣/٠ : « فمبلغ التأمين وهو التزام فى ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين ، وهو التزام فى ذمة المؤمن له » فقسطة التأمين هو التزام اذن ، أى دين فى ذمة المؤمن له ، وهو العوض المقابل لمبلغ التأمين الذى هو التزام ، أى دين أيضاً فى ذمة المؤمن .

وجاء فى مواهب الجليل عند بيان البيوع المنهى عنها «وكالكالىء بمثله ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » ابن عرفة: تلقى الأئمة هذا الحديث بالقبول ، يغنى عن طلب الاسناد فيه ، كما قالوا فى : لا وصبه لوارث قال ابن المنذر: أجمعوا على أن بيع الدين لا يجوز ، وحقيقته بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر ، وهو معنى قولهم: ابتداء الدين بالدين ، وما تقدم فيه تقرر الدين ، يسمى فسخ الدين فى الدين ، وفسخ ما فى الناجز على مؤخر » .

وجاء فى مواهب الجليل أيضاً : وان تأجلا _ أى العِوضان _ معا ابتداء فهو الدين بالدين ، وهو ممنوع •

وجاء فى مطالب أولى النهى : « واذا لم يقبض رأس مال السلم فى المجلس امتنع لأنه بيع دين بدين » •

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن معاوضة الدين بالدين لا تجوز ، وان لم يشترك الدينان في علة الربا ، بأن كان أحد الدينين ربويا والآخر ليس كذلك ، أو لم يكن واحد منهما من أموال الربا ، فبيع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء الذي تقدم ذكره .

فقد ذكرنا أن عدم قبض رأس المال فى السلم فى مجلس عقده يجعله باطلا، بعلة بيع الدين بالدين ، مع أن أحد العوضين نقد والآخر غير نقد ، عرضاً أو غيره ، فيدخل فيه عقد التأمين من باب أولى .

* * *

رد شبه المغالفين في حرمة التامين

سبق أن قلنا ان فكرة التأمين باعتبارها نظاماً يسعى الى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس لا غبار عليها بيد أن الذى لا نقره فى بعض صوره التطبيقية • فالتعاون بين جمع من الناس وتضامنهم أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وأصولها الكلية ، ولقد قلنا ان التطبيق العملى والممارسة الفعلية لفكرة التأمين وتحقيق أهدافه قد ظهرت فى صور ثلاث:

(الاولى): التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة ، أو تعهد بادارته وتنظيمه الى احدى هيئاتها العامة .

(الثانية): التأمين التادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية •

(الثالثة): التأمين التجارى ذو القسط الثابت ، وهو الذى تقوم به شركات التأمين •

ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه ، لأن أساس الحرمة في عقود التأمين ـ كما رأينا ـ هو الغرر ، والغرر يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، عند من يعتد برأيه من الفقهاء ، وهذان النوعان من التأمين يقومان على التبرع وعدم قصد الربح ، فارتفع مناط التحريم فيهما .

وأما العقود التى تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للأدلة التى سقناها فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، وسنعرض فى هذا المبحث الثالث شبه المخالفين فى حرمة العقود والتى تبرمها شركات التأمين ثم ندفع هذه الشبهات ، وسوف نقسم هذا المبحث الى مطالب نجمع فى كل مطلب منها الشبهات الواردة على كل دليل من الأدلة التى قدمناها للحكم بحرمة عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين .

فقد أقمنا على حرمة هذه العقود أدلة ثلاثة ، ولقد أورد المخالفون فى هذا الحكم بعض الشبهات على كل دليل من هذه الأدلة ، وسوف أذكر الدليل بايجاز ثم أذكر ما ورد عليه من شبهة وأوردها فى كل مطلب .

المطلب الأول: الشبه الواردة على دليل الفرد:

ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الغرر ، وحاصل هذا الدليل أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الغرر الفاحش أو الكثير ، وعقود المعاوضات اذا دخلها الغرر الكثير تكون باطلة باتفاق .

أما المقدمة الأولى من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين ، كما ينظمها قانونه وتباشرها شركاته ، ولقد رأينا أن شراح القانون الوضعي وعلماء الشريعة يسلمون بأن عقود التأمين معاوضات مالية ، اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم ، فهم يرون أن صفة المعاوضة ، تنتفي عن هذه العقود ، وتأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن ، أي تأخذ صفة التبرع ،

ولقد قلنا مراراً أن العلاقة بين المستأمنين محض فرض وتقدير لا يسنده دليل ، ولا يؤيده واقع ، ذلك أن القول بوجود مثل هذه العلاقة يقتضى أولا وجود عقد أو اتفاق يكون مصدرها ، ثم يقتضى ثانيا أن يكون ظاهرياً من هذا العقد أو الاتفاق قصد المتعاقدين في البذل والتضحية والتعاون والتضامن، وهذا كله محض افتراض لا وجود له ، ومن ثم يتعذر الحكم عليها •

وعقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمثن له المعين ، لا ينشىء علاقة بين جماعة المستأمنين أساسها أو القصد منها التعاون والتضامن والبذل والتضحية ، فكيف يحكم على عقد ، على أساس علاقة لم ينشئها ، وقصد لا وجود له فيه ، وحقوق والتزامات متبادلة لم ينظمها ، ان مثل هذا ان جاز في القانون فانه يتعذر في الشرع .

أما المقدمة الثانية : وهي أن عقود التأمين قد اشتملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالخطر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

(أولهما): دخول الغرر الذي تتضمنه عقود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميع المجتهدين، فلقد ذكرنا تعريفات الغرر عند الأئمة أصحاب المذاهب المختلفة، ثم أثبتنا أن كل تعريف من هذه التعريفات ينطبق تمام الانطباق على عقد التأمين، فكان هذا العقد داخلا في الغرر المنهى عنه •

(وثانيهما): عدم دخول الغرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط انغرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات، فلقد ذكرنا حقيقة الغرر الذي يغتفر في المعاوضات، وبينا عناصره، وعرضنا أمثلته، ثم أثبتنا أن هذا الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين و الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين و

ومن مجموع هذين الدليلين ، دليل دخول غرر التأمين في الغرر الذي ورد الشرع بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الغرر المغتفر في المعاوضات عليه ، يتم اثبات المقدمة المشار اليها ، وهي أن عقود التأمين قد تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير .

وأما المقدمة الثالثة ، وهي أن ما تضمن الغرر الكثير أو الفاحش مسن المعاوضات يحكم ببطلانه وحرمته ، فلا أظن أن أحداً يجادل فيها ، لأنها من الأصول المسلمة في الشريعة الاسلامية ،ودليلها « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر » واتفاق المجتهدين على الحاق جميع المعاوضات المالية بالبيع في هذا الحكم ، ولما كان النهى عن الغرر في الحديث قد جاء عاما مطلقاً ، فانه يكون دليلا على المنع من كل معاوضة تضمنت الغرر ، حتى يثبت بالدليل دخولها تحت ضابط الغرر المعتفر الذي استثناه المجتهدون من هذا العموم والاطلاق .

والشبه التي أثارها القائلون بجواز عقود التأمين واردة على المقدمة الأولى والثانية من هذا الدليل ، وهما أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأن ما اشتملت عليه هذه العقود من الغرر فهو من باب الغرر الكثير ، واليك هذه الشبه والرد عليها .

الشسبهة الأولى: التامين ليس من عقود المعاوضات:

يحاول بعض الباحثين في عقود التأمين نفى صفة المعاوضة عن هذه العقود وادخالها في دائرة التبرع بمقولة أن هذه العقود تعاون وتضامن وبذل وتضحية ، ويطبقون هذا لقول على العقود التي تبرمها شركات التأمين ، وغرضهم من نفى صفة المعاوضة المالية عن العقود وصبغها بصبغة التعاون والبذل والتضحية والتبرع هو الوصول من ذلك الى القول بعدم تأثير الغرر الفاحش في هذه العقدود ، لأن الغرر الفاحش يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، ومن جهة أخرى فانهم يرتبون على هذا القول نفى دخول عقود التأمين تحت القمار والمراهنة ، أو الممنوع لأنه لا مجال للقمار والمراهنة ، والربا في عقد أساسه لل كما يقولون للتماق تعاوني يعقد بين جماعة من والربا في عقد أساسه لل كما يقولون للقمار الذي يعقد بين جماعة من الناس على أن يبذل كل واحد منهم ما تجود به نفسه من تضحيات ليكون في مجموع هذه التضحيات ما يفي بحبر الضرر الذي ينزل بأحد أفراد الجماعة من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون هذه الشبهة وردنا عليها ،

أؤلا: عبارات القائلين بأن عقود التأمين ليست معاوضة بل تعاوناً وتبرعاً:

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: ان الوقوف عند أحد جانبي عقد التأمين والنظر اليه وحده ، وهو جانب العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن له بالذات دون نظر الى جانبه الآخر ، وهو العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم ، حيث لا يكون المؤمن حيند الا وسيطا يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم جميعاً على مواجهة الخسارة التي تحيق بقلة منهم ، هو الذي دعا كثيراً من الذين تصدوا للافتاء في مشروعية التأمين الى القول بعدم جوازه ، لأنه وقف عند هذه النظرة دون تجاوزها ، ويبدو أن عقد التأمين عقد مقامرة أو رهان غيرمشروع في الفقه الاسلامي ، بل وفي الفقه الوضعي ، ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صورته الحقيقية ، ويبرز طبيعته ويحددها ، ويبين أنه ليس الا انضماما الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقا بين عدد كبير من الناس ، معرضين جميعاً للخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون

الجميع على رفعه أو تخفيف ضرر ببذل ميسور لكل منهم ، يتلافون به ضررا عظيماً نزل ببعضهم » ويقول : «أما ما يدفع اليه ـ أى المؤمن ـ من أقساط التأمين فمركزه ووضعه بالنسبة اليه ، مركز المال يوضع تحت وصايته وولايته التى تنظمها القوانين الصادرة فى شأن ذلك » •

ويقول: «أما المستأمن فانه لا يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة ، وانما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهم حميعاً بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله فى غير عناء ولا مشعة » •

ويقول: « ان كلا منهما _ أى التأمين التعاوني والتأمين التجارى الذى تقوم به شركات التأمين _ قائم على التعاون بين المستأمنين والتضامن بينهم جميعا فى دفع ما يصيب أحدهم من ضرر أصابه لخطر معين نزل به ، وذلك بواسطة ما يجمع منهم من مال يقوم على جمعه واستغلاله وحفظه هيئة تنوب عنه فى الحالين » •

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الأسس الفنية للتأمين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه ، وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تنهددها مخاطر واحدة ، وهذا التعاون تختلف درجة ظهوره بحسب شكل التأمين » •

ويقول أيضاً (١): « وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى ـ اذا وقع الخطر المؤمن منه ـ تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذي التزم به ، فهي شبهة في ظاهرها ، موهمة ، وفي الحقيقة واهية لا تنهض وذلك متى تذكرنا أن موضوع التأمين التعاقدي قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب ، والأضرار انناشئة من مفاجآت الأخطار ، واذا صح أن يعتبر هذا فيه ربا أو شبهة ربا وجب القول أيضاً بحرمة التأمين التبادلي ، لأن المستأمن فيه أيضاً يدفع

 ⁽۱) بحث مقدم للمؤتمر العالمي للاقتصاد الاسلامي بمكة المكرمة بعنوان : نظام التأمين ،
 موقعه في المبدان الاقتصادي بوجه عام وموقف الشريعة منه ص ٣٥

قسطا ضئيلا ، ويتلقى فى مقابلة تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة » •

ويقول أيضاً: « فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب المستأمن بعض الجبر ، فلا فرق أصلا في الفكرة بينه وبين سائر النوعين الآخرين ، أعنى التأمين على الأشياء ، والتأمين مسن المسئولية » •

ويقول: « ان الموضوع الأصلى الذي تقوم عليه عقوده _ أي عقود النامين الذي تقوم به الشركات _ هو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى رءوس كثيرة جدا هي رءوس بقية المستأمنين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها، وهذا هو عين التعاون » •

ثانياً: رد هـــده الشــبهة

الأمر الأول: أن عقد التأمين « ليس الا انضماماً الى عقد تعاونى منظم بين عدد كبير من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع على رفع أو تخفيف الضرر الذى ينزل بأحدهم ، من جراء وقوع خطر معين ، وأن هذا التعاون يتحقق ببذل ميسور لكل منهم » •

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين :

(أوله ما): أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر •

(وثانيهما): أن عقد التأمين يمثل انضماماً من المستأمن لهذا الأتفاق ،

وكلا الاتفاقين غير قائم ، وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعاً ، بحيث يترتب عليه أثره من جواز الغرر الواقع فيه ، الا اذا وجدت نية التبرع ، وهذه النية تعرف من صيغة العقد وعبارته ، فأين العقد أو الاتفاق حتى تتعرف على قصد العاقدين فبه ؟

ان الأحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه الفروض البعيدة ، وانما تبنى على الواقع الذي يدل عليه الدليل •

فعقد التأمين ، وفقاً لنصوص القانون ينظمه ، ولما يجرى عليه العمل ، ليس اتفاقاً بين عدد كبير من الناس على التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وجبر الأضرار ، لأن طرفين اثنين فقط ، هما شركة التأمين والمؤمن له المعين ، فأين اذن ذلك العدد الكثير من الناس الذين اتحدت ارادتهم واتفقت على البذل والتعاون والتضامن ؟ ،

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكو "ن معه اتفاقاً تعاونيا على البر والتقوى •

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق فغير موجود فى عقود التأمين ، والموجود في عقود التأمين ، والموجود في عقود التأمين عند وقوع الخطر فيها هو تعهد شركة التأمين بدفع الأقساط ، فأين التعاون وقصد التبرع من جانب شركة التأمين والمستأمن المعين .

ولقد قلنا مراراً: ان عقد التأمين ينشىء علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين ، وأن ما يترتب على هذه العلاقة من أحكام وحقوق والتزامات ، فانما تسرى فى حق طرفى هذه العلاقة فقط ، وفقاً نسبية آثار العقود ، وهى قاعدة مسلمة فى الفقه والقانون ، ولم يقل أحد قط : ان العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع مستأمن معين يرتب حقوقاً أو يفرض التزامات على غيره من المستأمنين .

وتشبيه العقود التي تبرمها شركات التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم

به الجمعيات التعاونية ، أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنقيضه ، اذ التأمين التعادلي ليس فيه مؤون ومستأمن ، بل فيه تعاون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لغرض معين ، وهو جبر آثار الأضرار التي تقبع الأحدهم من جراء خطر معين ، فاذا وقع هذا الخطر المحدهم أخذ ما يعوضه عنه من المال المتبرع به ، لأن شرط الاستحقاق أو الصفة التي علق بها هذا الاستحقاق قد وجدت فيه ، وليس ما يأخذه عوضاً عن الاشتراك أو القسط، وكذلك الحال بالنسبة المعاشات ونظامها ، فانه نظام يقوم على التبرع لمن توافرت شروط معينة ، وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك فإننا نقول بوجوب النص في أنظمة التأمين التعاوني والمعاشات وغيرها على هذه الصفة ، وهي قيامه على التبرع للغرض المعين .

الأمر الثانى: أن دور شركة لتأمين فى عقود التأمين التى تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذى يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم وينوب عنهم •

وهذا كما نرى لا يقل اغراقاً فى الفرض والتقدير عن سابقه ، فشركة التأمين طرف أصيل فى عقد التأمين ، وطرفه الآخر هو المستأمن ، وعقد التأمين لا يتم بين عدد من المستأمين تتوسط شركة التأمين بينهم حتى ببرموا العقد ، وتكون العلاقة التى ينشئها العقد قائمة بينهم ، وما ترتبه هذه العلاقة من حقوق والتزامات بين شركة التأمين ومن تعاقدت معه وهو المستأمن ، ولا تنفذ آثار هذا العقد فى حق غيره من المستأمنين .

الأمر الثالث: أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركز الوصى أو الولى الذي يوضع المال تحت وصايته وولايته، فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين ، بل يكون أمانة تحت يدها باعتبارها وصيا أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه .

ولا شك أن هذا نوع بعيد من الفرض والتقدير ، اذ المعروف أن الولاية أو الوصاية تفرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ،

ويين أحكامها ثم ان الولى والوصى لا يثبت من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المولى عليه ، فأين هذه الأحكام فى عقد التأمين ؟ ان عقد التأمين لا فكر فيه لولاية أو وصاية ، وانما تعهد من جانب الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهد يقابله من جهة المستأمن بدفع أقساط التأمين فى مدة عدم وقوعه ، ثم ان مصالح شركة التأمين متعارضة تماماً مع مصالح المؤمن لهم ، فهى تسعى الى أكر ربح ، وتحاول الافلات من التزاماتها بكل طريق ، والمستأمن يعمل من جانبه على حماية نفسه ، وحفظ حقوقه قبل هذه الشركة ، فكيف يقال : ان الشركة وصى وولى ؟ وهل يعمل الوصى أو الولى لمصلحة نفسه ضد مصلحة القاصر أو المولى عليه ؟

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من أقساط ، بل تضعه أمانة تحت يدها بوصفها وليا أو وصيا على المستأمنين فقول ينافى أبسط القواعد الشرعية ، ويتجاهل واقع المعاملة وما يرتبه عليها القانون من أحكام، فهناك اجماع بين شراح القانون ، على أن شركة التأمين تتمتع على هذه الأقساط بحق ملكية كاملة تمنح الشركة جميع حقوق المالك ، فاذا كانت هذه هي حقيقة المعادلة كما قصدها العاقدان ، وكما نظمها القانون ، فكيف يحق لمالم الشريعة أن يتجاهل كل ذلك ويؤسس حكمه على أحكام وهمية للمعاملة وآثار غريبة لم يرتبها القانون عليها ؟

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها في هـذا الوضع، وهي أن بعض الباحثين كما بدا من عبارته، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى أن عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد الحصول على الربح فيها •

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامى ، أن التعاون الذى يعد تبرعاً ولا يضر فيه الغرر ، ولا يدخل فيه الربا ، أى لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا ، هو التبرع بالمعنى الذى بينه فقهاء الاسلام ، وهو بعنى أن باذل المال لا ينتظر عوضاً مقابلا ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفع المتعاقد العوض فى مقابل عوض آخر ، وقصد من المعاملة الحصول على الربح فليست

تبرعاً ولا تعاوناً ، لأن القول بذلك جمع بين النقيضين ، اللهم الا اذا فهم التعاون بمعنى آخر غير معنى التبرع فى الاصطلاح الشرعى ، وفى هذه الحال لا يفيد هذا الباحث القول بوجود التعاون فى عقود التأمين ، لأن الغرر يفتقر فى التعاون بالمعنى الشرعى دون غيره ، ولأن اعطاء القليل وأخذ الكثير لا يعد ربا فى التعاون بمعنى الترع الشرعى ، لا التعاون الذى يجتمع مع القصد للربح وطلب العوض .

الشبهة الثانية: يسارة الفرر في عقود التأمين لعدم أدائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين فى عقود التأمين أن الغرر الذى تتضمنه هذه العقود هو من نوع الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية ، وقد أسس هؤلاء الباحثون القول بيسارة الغرر على ضابط غريب للغرر اليسير ليس له دليل فى الشرع ، ولا سند فى أقوال أحد المجتهدين ، واليك عرض هذه الشبهة ثم ردنا عليها :

أولاً: عرض هسنه الشبهة

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف : « وما فى عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع ، بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشسيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى ، وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد اتفق الفقهاء على أن اليسير من الغرر لا يترتب عليه منع ولا حظر » •

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

تقوم هذه الشبهة على مقدمتين ، احداهما أن الغرر فى عقود التأمين لا يؤدى الى نزاع ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة « بكثرة تعامل الناس به التأمين و شيوعه فيهم ، واتنشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى » اذ « ما يظن أنهم يتعارفون عقداً يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه ، بل المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » •

وهذه المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، آما عدم تسليمها فدليله ما تغص به المحاكم من قضايا تتعلق بمنازعات فى عقود التأمين، أما القول بأن «هذه المنازعات لا ترجع الى الخلاف فى عنصر من عناصره المجوهرية التى تقوم عليها هذه العقود ، وانما ترجع الى خلاف فى قينام المستأمن بما اشترطه عليه المؤمن من شروط تضمنتها هذه العقود » فهو قول يخالف الواقع ، فالمنازعات التى ترجع الى عدم قيام شركة انتأمين بما اشترط عليها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب عليها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب بأسباب واهية ـ من دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التى ترجع الى عدم قيام المنازعات التى ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط .

وأما عدم صحة ما استدل به على هذه المقدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس • فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتماً ترك الناس لها حتى يستدل بكثرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم ، وانتشارها فى كل مجال نشاطهم على أنها لا تثير خلافاً ولا تؤدى الى نزاع ، فان بيوع الغرر المجمع على تحريمها قد كثر تعامل الناس فى الجاهلية بها ، وشاعت فيهم وانتشرت بينهم ، مع أن الغرر فى هذه المعاملات يؤدى الى النزاع حتماً حتى فى رأى هؤلاء الباحثين .

واذا كان لا يظن بالناس فى حياتهم «أنهم يتعارفون عقداً _ يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه » وأن «المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » فلماذا جاءت الشريعة بنصوص آمرة تمنع ما حوى غرراً من المعاملات ؟ ان الحاجة الى هذه النصوص لا تكون قائمة مادام الناس لا يقدى الى نزاع منها .

المقدمة الثانية: ما لا يؤدى الى النزاع من الفرر فهو يسير:

المقدمة الثانية التى تقوم عليها هذه الشبهة هى أن ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير ، لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة بما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال :

«كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » وقالوا في وجه دلالة هذا الحديث على المقدمة التي ادعوها « فقد ثبت أن سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت اليه من الخصام » وأخذوا من ذلك قاعدة عامة مضمونها أن « ما يؤدى الى نزاع من الغرر يمنع ، وما لا يؤدى الى نزاع من الأمور لمنع » وهذه المقدمة بدورها غير صحيحة ، وعدم صحتها تظهر من الأمور الأربعة الآية :

الأمر الأول: أن جميع تعريفات الغرر المؤثر التى قدمناها عن الفقهاء لم تجعل لوقوع النزاع بسببه دخلا فى التعريف فليس أداء الغرر الى النزاع جزءا من ماهية الغرر ، الذى نهى الشرع عنه ، ولا شرطاً فى وجوده •

فالغرر عند أهل اللغة «هو الخطر الذي لا يدرى أيكون أم لا يكون » (۱) وعند فقهاء الشريعة هو «ما لا يدرى هل يحصل أم لا » (۲) أو «ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره » (۲) أو «ما تردد بين السلامة والعطب » أو «ما شك في حصول أحد عوضيه » (٤) أو «ما لا يدرى أيتم أم لا يتم » (٥) أو « الذي استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) أو « الذي قد يحصل وقد لا يحصل » (٧) أو « التردد بين جانبين الأغلب منهما » (٨) أو « الذي ينطوى عن الشخص عاقبته » (٩) أو « الذي لا يعرف كل طرف

⁽۱) معجم مقاییس لابن فارس ج. ٤ ص ٣٨٠

⁽٢) الفروق للقراقي جـ ٣ ص ٣٦٥

⁽٣) شرح مختصر سلنن آبي لاآود جه ٥ ص ٤٧٠٠

⁽٤) مواهب الجليل جه ٤ ص ٣٦٢

⁽٥) مواهب الجليل ج } ص ١٦٨

⁽٦) مواهب الجليل إج ٤ ص ٣٦٨

⁽۷) مطالب اولی النبی جا ۳ ص ۳۰۰

⁽A) التلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير جـ ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم البماني. بالمدينة المنورة ٠

⁽٩) التلخيص الحبر في تخريج أحاديث الشرح الكبير جـ ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المتورة .

فيه ما الذى ملك بازاء ما بذل » (١) أو « ما لا يوثق بحصــول العــوض فيه » (٢) أو « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » (٣) .

فالذى يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الغرر الى النزاع ليس جـزءً من حقيقة الغرر الذى ورد النهى عنه ، ولا عنصراً جوهريا فيه ، ولا شرطاً فى تحقيقه ،فيكون القول بأن عدم أداء الغرر الى المنازعة يجعله من باب الغرر اليسير الذى لا يؤثر قولا غير صحيح ، لأن هـذه التعريفات كما قدمنا تعريفات للغرر الذى يؤثر فى عقود المعاوضات ما لم يثبت أن الغـرر الذى اشتملت عليه المعاوضة من الغرر المغتفر ، وهو ما لا ينطبق كما سنرى على عقد التأمين .

الأمر الثانى: أن الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفاق الفقهاء هو ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التى قدمناها ، يسارة الغرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه • فمناط تحقق الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه ، وليس عدم ترتب النزاع عليه ، كما يدعى هؤلاء الباحثون •

ولقد أثبتنا عند ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، أن هذا الضابط لا ينطبق يقيناً على ما في عقود التأمين من غرر ، ذلك أن الغرر في عقود التأمين غرر في الحصول على العوض نفسه ، ولا يمكن القول بأن مثل هذا الغرر يسير غير مقصود ، دعت الضرورة الى ارتكابه ، ولقد رأينا فقهاء المالكية الذين وضعوا ضابط الغرر المفتفر وبينوا عناصره يخرجون منه ما انطوى على غرر في الحصول من المعاوضات ، كبيع الطير في الهواء ، والحيوان بشرط الحمل .

ولقد رأينا أن ما انطوى عليه عقد التأمين من غرر فى مقدار العوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل كذلك تحت ضابط الغرر المغتفر ، لأنه غرر فاحش

⁽١) فنح العزيز طبعة المشابخ مع المجموع جـ ٨ ص ١٣٤

⁽۲) حاشية قلبوبي وعمرة على شرح المنهاج ج ۲ ص ١٨٥

⁽۲) شرح منتهی الارادات ج ۲ ص ۱٤٥

فى القيمة والأجل ، فلا يوجد فيه شرط اليسارة ، ويتعلق بأمر مقصود ، فلايقال والحال كذلك أن متعلقه غير مقصود ، وفوق ذلك كله ، فإن مشل هذا الغرر لا تدعو ضرورة المعاوضة الى ارتكابه ، لأن مثل هذا القول لا يصح كما سبق البيان ، الا اذا كنا أمام عقد مشروع فى الأصل يترتب عليه من المصالح ثم عرضت ضرورة تقتضى ارتكاب غرر يسير غير مقصود فيه ، وعقد التأمين ليس كذلك ، لأنه غرر فى نفسه ، فالخطر ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الذى لا يوجد بدونه ،

الأمر الثالث: أن كثرة النزاع والخصومات الواردة فى الحديث الذى احتجوا به ليس هو العلة فى منع بيع الشمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن أحدا منهم لا يقول بجواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو نزاع ، بل انهم متفقون على المنع فى كل حال ، ومن جهة أخرى فان أحدا من المجتهدين لا يقول بمنع المعاملة التي لا تنطوى على غرر أو جهالة اذا كثر بشأنها الخصام والنزاع ، المعاوضات،

فالمعاوضة تجوز اذا خلت من الغرر، وان أدت الى نزاع، وتمنع اذا انطوت على غرر وان لم يشر بشأنها نزاع ولا خصام.

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته ، فعلة المنع التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ، وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر، وهو غرر يؤثر في المعاوضة ، لأنه من باب الغرر في الحصول ، أما حكمة هذا المنع فهي ما قد يترتب على هذه المعاملة من نزاع وخصام ، ومن المقرر في أصول الفقه أن الحكم بدور مع العلة وجوداً وعدماً ، فاذا وجدت العلة ترتب عليها الحكم ، وان انتفت الحكمة ،

واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وان وجدت الحكمة • فترتب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة فى جعل الغرر الذى تضمنه هذا البيع علمة المنع ، وعلة العلمة هي الحكمة •

ولا يجادل أحد أن البيوع التي وردت كالسنة بمنعها واتفق المجتهدون على أن علة المنع فيها هي الغرر ، هي بيوع يحكم بمنعها وبطلانها سواء وقع نزاع بشأنها أم لم يقع ، وذلك كبيع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحمل في الفطن ، وبيع الثمار قبل أن يخلق ، وبيع الملامسة والمنابذة وغيرها ، فهذه البيوع باطلة باجماع المجتهدين ، ولا خلاف بينهم في أن علة المطلان هي الغرر ، ومع ذلك فانها تبطل يقيناً ، ولو لم يترتب عليها نزاع ، ولم تثر بشأنها خصومة بين المتعاملين بها ، ولو كان لوقوع النزاع دخل في العلية لدار الحكم معه وجوداً وعدماً .

الأمر الرابع: أننا اذا سلمنا التعليل بالحكمة فليس أداء الغرر الى النزاع والخصام هو الحكمة ، أى العلة الوحيدة للنهى عن يبع الغرر ، بل ان هناك حكمة أخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء ، وهى تحصين الأموال من الضياع ، وبذلك يكون وقوع النزاع بشأن يبوع الغرر جزء علة وليس علة كاملة .

والحكم يدور مع العلة الكاملة ، لا مع جزئها ، وجوداً وعدماً • وعلى ذلك فان المنع من بيع الغرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشأنه فقط لبقاء ضياع الأموال بسببه ، فقد جاء فى بعض روايات حديث النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح « أرأيت ان منع الله الشمرة فبم يستحل أحدكم مال صاحبه ؟ » فهذه الرواية تدل على أن الحكمة فى النهى عن بيع الثمر قبل بدو الصلاح هى أنه أكل لمال أخيه بالباطل ، على تقدير عدم حصول الثمر للمشترى بصفة الصلاح التى تم الشراء على أساسها •

يقول الخطابى: «أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر، وذلك مثل أن يبيعه سمكاً فى الماء أو طيراً فى الهواء أو لؤلؤا فى البحر أو جملا شارداً أو ولد بهيمة لم يولد، أو ثمر شجرة لم تثمر ونحوها من الأمور التي لا يعلم ولا يدرى هل تكون أم لا • فان البيع يكون مفسوخاً فيها، وانما نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن هذه البيوع تحصيناً

للأموال من أن تضيع ومنعا للخصومة والنزاع أن يقعا بين الناس فيهـا، وأبواب الغرر كثيرة، وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل » •

والنتيجة التى انتهنا اليها فى الرد على هذه الشبهة أن الغرر فى عقد و التأمين ليس من الغرر اليسير بل من الغرر الكثير الذى يترتب عليه الحظر والمنع فى المعاوضات ، لأنه يدخل فى تعريف الغرر الذى ورد النهى بمنعه من جهة ، ولعدم انطباق ضابط الغرر اليسير عليه ، من جهة أخرى ، ذلك أن ضابط هذا النوع من الغرر هو يسارته وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ، والغرر فى عقد التأمين لا توجد فيه هذه العناصر ، والقول بأن ضابط الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى نزاع وخصومة قول لا سند له فى الشرع ، ولم يقل به أحد من المجتهدين ، وقد ظهر فساده بالدليل .

الشبهة الثالثة: يسارة الفرر في جانب الشركة لكثرة العقود

أولاً: عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجواز العقود التى تبرمها شركات التأمين أن لعقد التامين جانبين (أحدهما) جانب العلاقة بين الشركة ومؤمس له معين (وثانيهما) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم، وأن الحكم على عقد التأمين شرعاً بجب أن ينظر فيه الى الجانب الثانى دون الأول .

ثم أضاف قوله: « اذا نظرنا الى عقد التأمين من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا العقد غررا ، بل قمارا ومراهنة ، أما اذا نظرنا اليهمن جانب العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه يسيرا ، ان لم يكن منتفيا ، وقد بنى ذلك على أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التى تلجأ اليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحديد ما تعطى لمحموع المؤمن لهم من تعويضات ، وما تأخذه منهم من أقساط فى مدة معينة ، تحديداً يقرب من الدقة ، فينتفى بذلك الغرر أو يقل فى جانب الشركة ،

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين الذي تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذات ، لا ينشىء علاقة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ، بل انه ينشىء فقط علاقة بين هذه الشركة والمؤمن له المعين ، وفقاً لقاعدة نسبية آثار العقود • فالعلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم علاقة مفترضة لا وجود لها فى الواقع •

واذا فرضنا أن مثل هذه العلاقة موجودة لوجب علينا البحث عن مصدرها أو العقد الذي ينشئها ، ثم الحكم على هذا العقد أساس هذه العسلاقة وما ترتبه من حقوق ، وما تفرضه من واجبات على طرفيها ، فعقود التأمين اذن ليس لها الاجانب واحد هو جانب العلاقة التي تنشئها هذه العقود بين شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واذا كان الأمر كذلك وجب على الفقيه أن ينظر عند الحكم على عقد التأمين بالجواز أو المنع الى ما ينشئه هذا العقد من علاقة بين طرفيه ، وما يترتب على هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة وليس في أصول الاجتهاد الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ، هذه العكرة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ،

(ثانيها): اذا سلمنا وجود مثل هذه العسلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكثرة، وقواعد الاحصاء، تمكن هذه الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم ، وما تأخذه منهم فى مدة معينة ، تحديداً يمنع الغرر والاحتمال ، فقد تحدث كوارث لا تتوقعها شركات التأمين كالحروب والفيضانات والأوبئة وغيرها مما يعرض شركات التأمين للافلاس كما حدث فى حالات كثيرة .

(ثالثها): اذا سلمنا أن الغرر في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التأمين بسبب كثرة العقود التي تبرمها ، وبفضل ما توافر لدها مسن وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن نهم وما تأخذه منهم ، فان هذا لا يفيد جواز عقد التأمين لخلوه من الغرر ، بل يجب أن يبقى هذا العقد غراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن ، كماكان ، ذلك أن الوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والغرر ، أو خففت منه في جانب الشركة ، لم تتوافر للمستأمن المعين ، فلم يقدر والحال كذلك على تحديد ما يعطى هو للشركة وما يأخذ ، فلم يتغير موقفه ، وبقى العقد في حقه قماراً ومراهنة كماكان : ذلك أن الغرر في عقود المعاوضات يبطل لمعاوضة ، ولو كان في جانب واحد ، فإن المستأمن اذا حرم عليه بذل العوض في هذه الحالة حرم على الشركة أخذه ،

واذا حرم عليه أخذ العوض حرم على الشركة بذله له ، وفقـــاً لقاعدة : « أن ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وبالعكس •

والخلاصة أن أصحاب هذه الشبهة اذا سلموا أن العقد يعد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن في علاقته بشركة التأمين ، فان الحكم يجب أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجموع المستأمنين .

وما تأخذه منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات ، واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، لأن مثل هذه الوسائل لم تتوافر في جانب المستأمن وبقى بالتالي على حكم علاقته الأصلية مع شركة التأمين ، وقد كانت باتفاق هؤلاء الباحثين غرراً وقماراً ومراهنة .

الشبهة الرابعة : يسارة الفرر ، لأنه متوقع غير مفاجىء : أولا : عرض هذه الشبهة

يرى بعض القائلين أن الغرر في عقود التأمين غرر يساير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤثر في العقد بالبطلان والمنع ، واستدل هؤلاء الباحثون على

يسارة الغرر بأن شركة التأمين تتوقع هذا الغرر وتقدره ، وتحسب حسابه ، وتعد له ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه ، فلم يكن من العرر المربك المفاجىء •

وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين العسرر المفاجيء والغرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع والحظر بخلاف الثاني ، فانه لا يؤثر في صحة المعاملة .

ثانياً: رد هسنه الشسبهة

وردنا على هذه الشبهة من وجهين :

(أولهما): أن اعتبار المفاجأة أو التوقع مناطأ للتفرقة بين العسرر الفاحش والغرر اليسير أمر لا دليل عليه في الشرع ولا سند له في أقــوال المجتهدين ، فهو قول غريب على الفقه الاسلامي • فلقد ذكرنا تعريفات الفقهاء للغرر الكثير الذي يؤثر في المعاوضات، ثم بينا ضابط الغرر اليسير الذي يغتفر فيها ، ولم نجد أحداً من المجتهدين يجعل المفاجأة والتوقع مناطأ للتفرقة بينهما ، فقد قدمنا عن فقهاء المالكية وغيرهم أن ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، هو اليسارة وعدم القصد ،وضرورة ارتكابه • فسا وجدت فيه هذه العناصر الثلاثة من الغرر ، كان غرراً يسميراً ، لا يؤثر في صحة المعاوضة وان كان مفاجئًا مربكاً • أما ما لا توجد فيه هذه العناصر من الغرر فهو الغرر الفاحش الذي يترتب عليــه المنع والحظــر ، وان ثبت أن المتعاقد قد توقع هذا الغرر وحسب حسابه ، وأعد له مايكفي لازالة ضرره، ودفع آثاره ، فبيوت القمار ومحلات الرهان تتوقع الأخطار التي تقدم عليها، وتحسب حسابها ، وتعد لها ما يفي بجبر الخسارة المترتبة على وقوعها بوسائل تشبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات، ولا يقول أحد بجواز عقد المراهنة والقمار، ثم ان قصد الدخول في عقد يعلم المتعاقد ما فيه من غرر وجهالة بحجة أنه قد حسب حساب هذا الغرر وأعد العدة لتلافى آثاره قصد مناقض لقصد الشارع فيبطل ولايترتب عليه أي أثر •

(وثانيهها): على فرض تسليم أن الغرر في عقد التأمين غرر يسير في جاب الشركة ، لأنها تتوقع هذا الغرر وتحسب حسابه وتعد له ما يفي بجبر ضرره ومحو آثاره ، اعتماداً على حساب الاحتمالات ، والاستعانة في هذا بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، اذا سلمنا ذلك في جانب الشركة لهذا السبب ، فانه يبقى الغرر الفاحش في عقد التأمين في جانب المستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة ، ولا تفيده الوسائل العلمية لحسباب الاحتمالات ، وبالتالي لا يدرى عند التعاقد مع شركة التأمين مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، ومن المعلوم أن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما قدمناه عند جميع الفقهاء •

واذا كان أصحاب هذا القول يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن المعين في علاقته بشركة التأمين ، لأنه لا يدرى مقدا ما يعطى وما يأخذ ، فان هذا الحكم يبقى لعقد التأمين بالنسبة للمستأمن ، حتى بعد التسليم بقدرة شركات التأمين على توقع الغرر وحسابه ، واعداد ما يفي بمفاجآته ويذهب بضرره ، ذلك أن الوسائل العلمية لتقدير التوقعات وحساب الاحتمالات التي استعانت بها شركة التأمين ، وهي سبب نفي الغرر وعلة تقليله ، لا تعمل في حق المستأمن ، وليست متوفرة لديه ، فلم تكن علة نفي الغرر في حق الشركة موجودة في حق المستأمن المعين ، والحكم لا يوجد بدون وجود علته ،

الشبهة الخامسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لحصوله على الأمان مقابل الأقساط :

أولا: عرض هذه الشسبهة

يقول بعض المجيزين للتأمين: ان عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ، ويفسرون ذلك بقولهم: ان المعاوضة في التأمين بأقساط ، انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه بعد العقد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق

الوجود عند التعاقد ، وليس احتماليا يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، ثم يستدلون على جواز بذل المال بطريق التعاقد في مقابل الحصول على الأمان بقياس عقد التأمين عقد الاجارة للحراسة ، فان المستأجر يبذل الأجرة في مقابل الحصول على الأمان ، فكذلك المستأمن يبذل الأقساط في مقابل الحصول على الأمان ،

يقول الأستاذ مصطفى الزرقا : « ان الغرر المنهى عنه هو نوع فاحش ، بحيث يجعل العقد كالقمار المحض ، اعتماداً على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل » ثم يستطرد قائلا « فاذا طبقنا هذا المقياس على نظام وعقده ، وجدنا الفرق كبيرا ، أما بالنسبة الى المستأمن فان الاحتمال فيه معدوم ، ذلك لأن المعاضة الحقيقية في التأمين بأقساط انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة اليه فرق بين وقوع الخطر وعدمه ، فانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وان وقع الخطر أحياها التعويض ، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئنان الذي منحه اياهما المؤمن تنيجة للعقد في مقابل القسط » ثم يستدل سيادته على جواز بذل المال في مقابل الأمان فيقول : « اننا نجد في بعض النقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية على شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المال بطريق التعاقد بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ، ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة، فالأجير الحارس هنا ، وان كان مستأجراً على عمل يؤديه هو القيام بالحراسة، نجد أن عمله المستأجر عليه ليس له أي أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه ، فالحارس ليس لعمله أية نتيجـة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقد التأمين يبذل فيه المستأمن جزءا من ماله في سبيل الحصول على الأمان من تنائج الأخطار التي يخشاها » •

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه تسعة :

الوجه الأول: لا نسلم أن الغرر المنهى عنه هو الذى يجعل العقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المجرد ، فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الغرر الذى ورد فيه النهى ، وهو الغرر فى الحصول، أى فى حصول أصل العوض ، وقد تقدم أن الغرر المنهى عنه كما يقع فى حصول أصل العوض ، يقع كذلك فى قدره ، وفى أجله ، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة باتفاق الفقهاء ، وعلى ذلك فاننا اذا سلمنا جدلا خلو عقد التأمين من الغرر فى حصول أصل العوض ، فاننا لا نسلم خلوه من الغرر فى مقداره وأجله كما سنبينه .

الوجه الثانى: القول بأن المعاوضة فى التأمين تحصل بين القسط الذى يدفعه المستأمن والأمان الذى يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول يخالف الواقع من جهتين:

(اولهما): أن الذي يظهر من نص القانون وقصد العاقدين، أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط هدو مبلغ التأمين، عند وقوع الخطر، وليس الأمان المدعى، وعلى هذا اتفقت كلمة شراح القانون الوضعى، وجرى العمل في شركات التأمين.

ومن القواعد المسلمة فى مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقوق والتزامات متبادلة ، لا على أمور مفروضة لا سند لها من نصوص القانون ، ولا دليل عليها من قصد العاقدين .

واذا كان للفقيه أن يفترض ما ينافى قصد العاقدين فى عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الغرض ، فانه يكون قد حكم فى عقد غير قائم ، موهما أن هذا الحكم ينطبق على العقد الموجود .

ثانيهها: أن نصوص القانون صريحة فى أن التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين التزام احتمالى غيرمحقق ، بمعنى أن تحققه يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذا ما اتفق عليه شراح القانون وجرت عليه شركات التأمين فى عقودها مع المستأمنين فكيف يحق للفقيه وهو يتصدى لبيان حكم الشرع فى عقد التأمين أن يفترض أن تعهد الشركة تعهد محقق لا احتمال فيه وأن المستأمن قد حصل على العوض بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر ، أليس محض تصور وافتراض يناقض نص القانون وعبارة العقد ، وفصد العاقدين ؟

الوجه الثالث: القول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقساط هو الأمان والطمأنينة قول يجانب الصواب . ذلك أن قواعد الشريعة ومبادى القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل في ذمة الآخر ، أو عملا قام به أحد العاقدين لنفع الآخر ، كالحراسة والبناء والتعليم والرعى ونقل البضائع مثلا ، وواضح أن الأمان الذي قيل بأن شركة التأمين قد تعهدت ببذله للمستأمنين ليس مالا خرج من ذمة الشركة ودخل في ذمسة المستأمن ، وليس عملا قامت به الشركة لمصلحة المستأمن ، ترتب عليه نفع نه ، كالحراسة للأموال المؤمن عليها ، أو الرعاية الطبية للمؤمن على حياتهم مثلا ، ذلك أن المتعاقد اذا لم يخرج من ذمته مالا ولم يكلف نفسه عملا ، لا يستحق مقابلا ماليا من المتعاقد الآخر لأنه لم يخسر شيئاً يستحق أخذ العوض عنه ،

الوجه الرابع: القول بأن شركه التأمين هي التي تمنح الأمان والطمأنينة للمستأمن في مقابل الأقساط قول غير صحيح لأن الأمان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لغيره ، فيكون التعهد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شخص أو بمنحه الثقة أو الرجا أو الأمل .

واذا قيل بأن شركة التأمين تقدر على منح الأمان بقدرتها على فعل سببه،

وهو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر قلنا: نسلم ذلك ولكنا نقول: ان المقابل للأقساط اذن هو ذلك السبب المقدور، وهو دفع مبلغ التأمين اذا وقع الخطر •

الوجه الخامس: القول بأن الأمان هو العوض الذي منحته شركة التأمين للمستأجر في مقابل الأقساط التي يدفعها ، وان الترام الشركة بدفع مبلغ التآمين عند وقوع الخطر نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق ، فالواقع أن شركة التأمين قد تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط ، وهذا التعهد من جانب شركة التأمين وان كان احتماليا غير محقق هو الذي منح الأمان للمستأمن ، وجعله يحس بالطمأنينة على عدم وقوع الضرر ، لأن هذا الضرر لو وقع لعوضته شركة التأمين عند ، فانحقيقة هي أن تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو سبب الأمان ، وليس نتيجة لمنحه ولا ثمرة للحصول عليه فكان مبلغ التأمين هو مقابل الأقساط ، وكان الأمان ثمرته وغايته ،

الوجه السادس: أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة ، فى أن الأمان فى كل منهما يقابل بمال هو الأجرة فى عقد الحراسة ، والأقساط فى عقد التأمين ، قياس فاسد لسبين :

(السبب الأول): أن الأجرة التي بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي أحس به المستأجر في مدة الأجارة •

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسباً كان بمكنه الحصول عليه ولولم يحبس نفسه لحراسة مال المستأجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك •

ومما يدل على أن الأجرة في مقابلة العمل لا الأمان أمور ثلاثة :

(اولها): أن الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعاً ، ولو فات

الأمان بسرقة المال المحروس أو هلاكه ، لأن العوض المقابل للأجـرة هو الحراسة وقد قام بها دون تقصير •

(وثانيها): أن الحارس يستحق هذه الأجرة اذا قام بالحراسة ، ولو ادعى المستأجر أنه لم يحس قط بالأمان في مدة حراسته لأن الأجرة في مقابل الحراسة لا الأمان .

(وثالثها) أن الحارس لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان فى جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة فى مقابلة عمل الحراسة ولم يقم به ، لا فى مقابلة الأمان .

وبذلك ثبت يقينا أن مناط استحقاق الأجرة هو العمل لا الأمان ، فلم يكن مبذولا فيه ، فاذا طبقنا هذا على شركة التأمين ، تأكد لنا ما قلناه من أن القياس على عقد الحراسة قياس مع الفارق ، فشركة التأمين لم تقم بالعمل قط في سبيل منح الأمان كما فعل الحارس ، واذا قيل بأنها قامت بعمل هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، قلنا : اذن يكون مبلغ التأمين الذي تعهدت به هو المقابل للأقساط التي تعهد بها المستأمن ، فهناك تعهدان متقابلان في عقد التأمين : تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، وتعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فاذا كان مبلغ التأمين وهو محل التزام المستأمن - هو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين - وهو محل التزام شركة التأمين - هو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين - وهو محل التزام شركة التأمين - هو العوض المقابل من جانبها ،

أما الأمان فهو غاية المستأمن من عقد التأمين والثمرة التي يحصل عليها من ورائه ، غير أن ثمرة العقد وغايته ليست هي العوض الذي يقابل بالمال فيه ، بل ترتب عليه الأمان وكان سبباً فيه كما تقدم .

السبب الثانى: أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ، ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه فى مدة العقد ، بسبب لا يد لها فيه ، قياساً على الحارس فانه لا يضمن المال المحروس عند هلاكه في هذه الحالة ، مادام الأمان هـو العوض الذي تعهد ببذله كل منهما ، وقد وفي بالتزاماته من وقت العقد ، ولا خلاف في ذلك بالنسبة لشركة التأمين عند أصحاب هذه النسبة ، فانهم يقولون: ان المستأمن قد حصل على الأمان الذي منحته له شركة التأمين من وقت العقد دون توقف على وقوع الخطر ، وأن وقوع الخطر ليس بسبب من جانب الشركة ، غير أنهم لم يقولوا بموجب القياس ، بل ألزموا شركة التأمين بتعويض المستأمن عما لحق المال المؤمن عليه من ضرر تتيجة وقوع الحادث مع أن وقوعه لم يكن بسبب من جانبه ، لأنه وفي بما التزم به مسن حين العقد ، وهو منح الأمان للمستأمن كما قلنا ،

الوجه السابع: اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن في الحالين: حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه ، فانه لا يلزم منه نفى الغرر والاحتمال ، بل لازال الاحتمال قائماً والغرر موجوداً ، لأن غاية ما يفيد، هو القول بأن المستأمن يعرف عند التعاقد مقدار ما يأخذه في الحالين ، لأنه يأخذ الأمان فيهما .

اما في حالة عدم وقوع الخطر فالأمان حاصل له بسلامة أمواله وحقوقه ومصالحه ، واما في حالة وقوعه فالأمان حاصل له بقيام مبلغ التأمين باحيائها، ويبقى بعد ذلك أن هذا المستأمن لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبذل عوضأ لهذا الأمان ، لأن معرفة هذا المقدار تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، فان وقع كان ما بذله من الأقساط في مقابل الأمان قليلا ، وإن لم يقع كان ما بذله منها في مقابل الأمان كثيراً . ذلك أن الحادث المؤمن منه قد يقع بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح التي أضيرت من جراء وقوعه ، ويكون المستأمن قد دفع في هذه الحالة مقابل للأمان قليلا ، وإذا لم يقع الحادث المؤمن منه ، فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل هذا الأمان ، والنتيجة هي أن المستأمن وإن استطاع أن يعرف مقدار ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد

مقدار ما يبذل من أقساط فى مقابلة هذا الأمان ، وهو غرر من المقدار يمنع صحة المعاوضة باتفاق المجتهدين كما تقدم .

ولقد قال بعض هؤلاء الباحثين: ان المستأمن يعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الغرر، ويندفع الاحتمال، وهذا غير صحيح، فان المقابلة للأمان ليس قسطا واحدا، بل عدة أقساط، والمستأمن وان عرف عند التعاقد مقدار القسط، الا أنه لا يعرف عدد الأقساط التي سيدفعها في مقابل الأمان، لأن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه.

الوجه الثامن: القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنــه محض تصور وخيال ، يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص قد يكون مرغوباً فيه ، لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصــول على مبلغ تأمين أكبر منها ، ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ، لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح ، لأن القرض أن وقوع الخطر لا بترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأمــوال والحقوق والمصالح، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له ، لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته ، وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة

وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق فى التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد •

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هـ و العوض الذي تمنعه شركة التأمين ويحصل عليه الستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في ظر هذا المستأمن بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصرح به شراح القانون الوضعي من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأموال لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه أو ماله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساوياً للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا الى تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ كيو بالنسبة لما دفعه من أقساط ، وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شهيئا أو يطمئن على شيء ، لأن القرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه وقوعه و

الوجه التاسع: أن الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت شركة انتأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط لاستحال على شركة التأمين الوفاء بهذا الالتزام، عند وقوع الخطر المؤمن منه، وهلاك المال المؤمن عليه واستحالة الوفاء بمحل الالتزام التعاقدي، يترتب عليه فسخ العقد باتفاق شراح القانون الوضعى وفقهاء الشريعة وسراح القانون الوضعى وفقهاء الشريعة و

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة الثامين للأقساط فيـــما يستقبل من الزمان، دون التزامها بتعويض المستأمن عما لحقه من خسارة يسبب هلاك المال المؤمن عليه، لأن فوات الأمان بوقوع الخطر الذي ترتب

عليه هلاك المال المؤمن عليه كان بسبب لا ياد للشركة فيه ، فلم تكن مقصرة في عدم الوفاء بالتزامها الناشىء من العقد ، وعلى ذلك يكون الزام شركة التأمين بتعويض المستأمن عما هلك من ماله بسبب وقوع الخطر لاسند له لا فى الفقه ولا فى القانون ، اذا جرينا على أن محل التزام شركة التأمين هو منح الأمان فقط ، لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ، ولم يكن فوات الأمان بسبب وقوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض •

الثعبهة السادسة: عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لرضاه بالفرر أللا المستبهة أولا: عرض هذه الشعبهة

يذكر بعض القائلين بجواز التأمين أن عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن عملية التأمين بالنسبة له نفع محض ، أن نزل به الخطر ، لأنه يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من الأقساط ، وأما أذا لم ينزل به الخطر فى مدة التأمين فأنه يكون قد حصل على الأمن فى مقابل ما دفعه من أقساط يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختياراً ، وبرضا ومسرة بالسلامة التى كان ينشدها طوال مدة التأمين ، وذلك ما لا يجتمع معه غبن ولا غرر .

ثانياً: رد هــــــنه الشـــــبهة .

ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة ثلاثة:

الجواب الأول: ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل أقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وافتراض يناف ما ظهر من قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذهة شركة التأمين ، ويدخل في ذمة المستأمن فيزيد من عناصرها الايجابية ، وليس عملا تقوم به شركة التأمين لمصلحة المستأمن كالحراسة مثلا ، وهو فوق ذلك احساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ، ولا تستطيع بثه في نفس المستأمن ، وقد تكلمنا في ذلك مفصلا فيما تقدم .

الجواب الثانى: ان الاستدلال على نفى الغرر فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ أكثر مما أعطى فى حالة وقوع الخطر، ويأخذ الأمان فى مقابل

الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر ، مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً مانيا فيعقد التأمين ، وأنه يقابل الأقساط ويساويها ، استدلال ينتج نقيض المقصود ، ذلك أن المستأمن على هذا القول لا يدرى عند التعاقد أن كان سيأخذ أكثر مما أعطى أم لا يأخذ الا مقدار ما أعطى فقط ، وهو الأمان من وقوع الضرر ، اذ أن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه ، فان وقع الخطر أخذ المستأمن أكثر مما أعطى ، وان لم يقع أخذ مقدار ما أعطى فقط (لأننا فرضنا جدلا أن الأمان يقابل الأقساط ويساويها) وهذا هو الغرر ، وبعبارة أوضح : اذا وقع الخطر بعد أن دفع المستأمن قسطاً واحداً مثلا فانه يأخذ مبلغ التأمين وهو أكثر من القسط قطعاً ، وأما اذا لم يقع الخطر فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل الأمان من وقوع الضرر بأمواله وحقوقه ومصالحه ، فهو يحصل على الأمان في الحالين ، في حالة عدم وقوع الخطر ، وذلك ببقاء أمواله ومصالحه سليمة ، وفي حالة وقــوعه ، بقيام التأمين باحياء ما هلك من هذه الأموال والحقوق والمصالح ، غير أن ثمن الأمان أو مقابله ليس واحداً في الحالين ، فهو في حالة عدم وقوع الحادث المؤمن منه أكثر منه في حالة وقوعه ، لأن المستأمن يدفع جميع الأقساط في مقابل الأمان في حالة عدم الوقوع ، ويدفع قسطاً واحداً أو أكثر في مقابله في حالة الوقوع • فيكون مقدار العوض الذي يبذله في الحصول على الأمان غير معروف عند التعاقد ، وهو غرر في المقدار يبطل المعاوضة كالغــرر في الحصول على ما قدمنا •

الجواب الثالث: لا نسلم أن الغبن والغرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة ، فمن المبادىء المسلمة عند جميع المجتهدين أن الرضا بالغرر فى المعاوضة لا يصححها بدليل أن المقامر والمرهن ومن يشترى الحمل فى بطن أمه ، وضربة القانص ، راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة، ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع ، والصحيح أن صحة المعاوضة تناط بالأمرين معا الرضا بالمعاوضة وخلوها عن الغرر والجهالة ، فاذا انتفى واحد منهما فى المعاوضة بطلت ، وان وجد الآخر ، ولقد تقدم القول بأن العلم بمحل التعاقد شرط فى صحة الرضا به ، وأن الرضى بما لا يعرفه الراضى الذى يعتد به فى نظر الشرع وان سمى رضى فى الظاهر ،

المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والمراهنة

قدمنا أن الدليل الثانى على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين هو أن هذه العقود تتضمن القمار ، والمراهنة ، ولما كان كل من القمار والمراهنة حراما باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك .

ولما كانت المقدمة الثانية من هذا الدليل وهي أن عقود القمار والمراهنة حرام مسلمة بالاتفاق عند الفقهاء ، فاننا لم نشغل أتفسنا بالاستدلال عليها • أما المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تتضمن القمار والمراهنة فقد أثبتناها بأمرين :

(اولهــما): دخول عقود التأمين تحت تعريف كل من القمار والمراهنة، وهذا يعنى أن حقيقة هذه العقود واحدة ٠

(وثانيهما): توافر الخصائص الجوهرية لعقود المغامرة والرهان في عقود التأمين، وقد اعترض القائلون بجواز عقود التأمين على المقدمة الثانية من هذا الدليل، وهي أن عقود التأمين تعد قمارا ومراهنة، بعدة شبه تقوم كلها على أساس واحد، وهو وجود الفارق المؤثر بين عقود التأمين من جهة، وعقود القمار والمراهنة من جهة أخرى، وسوف نذكر هذه الشبه ثم نجيب عليها واحدة واحدة:

الشبهة الأولى

اولا: عرض هذه الشسبهة

حاصل هذه الشبهة هي أن المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضميع في النالهي به أوقات المقامر والمتراهن ، فيقتل بذلك فاعليته ونشاطه .

والرد على هذه الشبهة هو أن اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو الوصف المؤثر فى الحكم ، فتحريم الشارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت ، فهذه كلها حكم النهى ، أما سبب التحريم وعلته فهو أن كلا من المتراهنين أو المقامرين لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يعطى وما يأخذ ، لأن ذلك يتوقف على حادث احتمالى فنتيجة العقد اذن خسارة فى جانب وكسب فى جانب آخر ،

ومما يدل على أن العلة فى تحريم القمار والمراهنة هى الاحتمال والغرر ، وليس اللعب والتلهى وضياع الوقت أمران :

(أوله ها): أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات على أنها قمار ومراهنة وليس فيها مجال للعب والتاهى وتضييع الوقت ، بل لما فيها من احتمال الربح فى جانب والخسارة فى جانب آخر ، أى لما فيها من الغرر والاحتمال ، فلو كان اللعب والتلهى وضياع الوقت هو العلة أو جزء العلة لما حكموا ببطلان هذه المعاوضات وعللوا البطلان بما فيها من قمار ومراهنة ، واليك بعض هذه العبارات :

يقول ابن عابدين صاحب الحاشية على مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه : « وفى الفتح أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة نمكنت منه فى صلب العقد ، وهى جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذى فيه أن سيظهر كذا وكذا ، وجوازه فيما اذا علم فى المجلس بعقد آخر هو التعاطى كما قاله الحلوانى » .

ويقول أيضاً عند ذكر البيوع الفاسدة: «وضربة الغائص والملامسة والمنابذة، والقاء الحجر ومعنى النهى ما فى كل من الجهالة وتعليق التمليك بالخطر، فانه فى معنى: إذا وقع حجرى على ثوب فقد بعنه منك أو بعتنيه بكذا، أو إذا لمسته أو نبدته، وهى بيوع الجاهلية، فكانت قماراً بسبب تعليق التمليك بأحد هذه الأفعال» •

وجاء فى فتح البارى بعد ذكر الصور المختلفة لبيوع الجاهلية من الملامسة والمنابذة: فهذا من أبواب القمار •

ويقول ابن رشد المالكى: « وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشترى: أى ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار » ثم يقول بعد ذكر بقية بيوع الجاهلية كالملامسة والمنابذة والمضامين والملاقيح ، « فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها ، وهى محرمة من تلك الأوجه التى ذكرناها ، أى القمار وجهالة الأجل •

وجاء فى الفروع: « وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان فى ملكه قال: وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: لا تبع ما ليس عندك و فلو لم يجز السلم حالا لقال: لا تبع هذا سواء كان عنده أو لا ، وأما اذا لم يكن عنده ، فانما يفعله لقصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ، ويشتريه بأرخص ويلزمه تسليمه فى الحال ، وقد يقدر عليه وقد لا وقد لا تحصل له تلك السلعة الا بشمن أعلى مما تسلف فيندم وان حصلت بسعر أرخص من ذلك ندم المسلف ، اذ كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة ، كبيع الآبق والبعير الشارد يباع بدون ثمنه ، فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشترى، وأما مخاطرة التجارة فيشترى السلعة بقصد أن يبيعها بربح ويتوكل على الله تعالى فى ذلك ، فهذا الذى أحله الله » •

فهذه النصوص جميعها تدل على أن المقامرة تدخل فى البيوع ، وهى جد لا لعب فيه ، لأن مناط التحريم فى المقامرة هو الاحتمال والخطر الذى يجعل أحد المتعاقدين كاسباً والآخر خاسراً ، لا اللعب والتلهى وضياع الوقت، وان كانت هذه مفسدة تترتب على القمار غالباً .

(وثانى الأمرين): اللذين يدلان على اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو مناط النهى فى القمار والمراهنة أن أحداً من المجتهدين لا يقول بأن ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التى لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمة القمار والمراهنة لاشتراكها فى

علة الحكم ، وهى اللعب والتلهى وضياع الوقت ، فالعلة التى يدور معها الحكم فى الرهان والمقامرة وجوداً وعدماً هى ما فيهما من الاحتمال فى كسب أحد العاقدين ، وخسارة المتعاقد الآخر .

الشبهة الثانية: أن القمار والراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان:

اولاً: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبالة من حبائل الشيطان ووسيلة من وسائله ، يوقع بها بين الناس العلمات والبغضاء ويلهيهم بها عن ذكر الله وعن الصلاة « وهذه آفات خلقية وأدواء اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان » وليس في عقد التأمين شيء من ذلك .

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن ايقاع العداوة والبعضاء بين الناس والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ،وشلل القدرة المنتجة في الانسان بضياع أوقاته في القمار ، وغير ذلك من الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، كل هذه حكم للنهى عن القمار والمراهنات ، وبيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما ، وليست علة التحريم أو الوصف الذي يناط به النهى ، فالوصف المؤثر في التحريم والنهى هو الغرر ، والاجتماع ، الذي يترتب عليه كسب أحد العاقدين وخسارة الآخر ، فهذا هو الوصف الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً ، فاذا وجد احتمال الكسب في جانب والخسارة في جانب آخر في المعاملة حرمت ، ولن يترتب عليها عداوة ولا بعضاء ، واذا وجدت العداوة والبغضاء مع معاملة لا غرر فيها ولا احتمال فانها لا تكون قماراً ولا يطبق في شأنها حكم القمار .

والدليل على ذلك أن المجتهدين متفقون على أن القمار حرام وان لم بصد المقامرين عن ذكر الله وأداء الصلاة ، وهل يجوز القمار اذا نظمت بيوته بطريقة لا تضيع وقت المقامرين كما هو واقع الآن ، بحيث يستطيع المقامر

أو المتراهن أن يدخل فى المقامرة أو الرهان بمكالمة تليفونية (هاتفية) لا تأخذ أكثر من دقيقة واحدة ، فليس على المتراهن الا أن يقول : أراهن على الحصان فلان مثلا بعشرة جنيهات للذا أراد المراهنة فى سباق الخيل للذا هذا المراهن لا يضيع فى ذلك وقته ، ولا يتلهى به عن أداء عمله أو أعماله ، ولا تصده هذه الكلمة عن ذكر الله وأداء الصلاة ، ومع ذلك فان هذه المراهنة حرام بلا ريب ولا مراء .

ان هذه المفاسد تحصل غالباً فى عقود الرهان والمقامرة ، ولكن التحريم يثبت لهما فى الحالات التى تتخلف فيها هذه المفاسد لوجود احتمال الكسب لأحد العاقدين والخسارة للآخر ، وهو أكل لمال الغير بالباطل ، فالنهى عن الزنا وتوقيع العقاب على الزانى لصيانة الأنساب ، لأن الزنا يؤدى الى مفسدة اختلاطها ، ولم يقل فقيه قط بقصر التحريم فى الزنا على الحالات التى يؤدى فيها الى ذلك ، بخلاف الحالات التى يثبت فيها يقيناً عدم اختلاط النسب كأن تكون المزنى بها صغيرة أو كبيرة لا تنجب أو استعملت مانعا من موانع الانجاب .

والربا حرام لما يؤدى اليه من قعود المرابى عن العمل والانتساج ، واستغلال حاجة الفقير والمحتاج ، ولم يقل أحد : ان الحكم يدور مع هذه الحكم وجودا وعدما ، بل يدور مع العلة للربا المعروفة المحددة عند جميع الفقهاء ، فاذا كان الله عز وجل يقول : « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » (١) فهل يقول مجتهد : ان الخمر تحل اذا انتفت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل فهل يقول مجتهد : ان الخمر تحل اذا انتفت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل من اسكار يفسد العقول ، سواء ترتب على الاسكار العداوة والبغضاء أم لا ، وسواء صد الاسكار عن ذكر الله وعن الصلاة أم لا ؟ وكذلك الحال في الميسر فانه يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل دون مقابل مسن مال يخرج من ذمة ويدخل في ذمة أخرى ، أو عمل جهد يبذله المقامر أو

⁽¹⁾ سورة المائدة 🖟 📆

المتراهن، ولو ظمت صالات القمار وبيوت الرهان، واستعملت في هذا التنظيم وسائل العلم الحديث، بحيث لا يضيع في الرهان والقمار وقت، ولا توجد بين المتراهنين أو المقامرين عداوة ولا بغضاء لأنه (لا يعرف بعضهم بعضاً حتى يكن له هذه العداوة وتلك البغضاء) فأن التصريم يبقى والنهى بستمر لأن علة التحريم علة اقتصادية وهي الدخول في المعاوضة على أساس الغرر والاحتمال، بحيث تكون نتيجتها ربحاً في جانب، وخسارة في جانب آخر، يترتب عليه عداوة وبغضاء، وكون الاشتغال بها يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويضيع الوقت بدلا من التوجه الى الانتاج أمر غالب، لكنه نيس المناط الذي يناط به الحل والحرمة، لأنه ليس وصفاً ظاهراً منضيطاً تدور معه الأحكام،

ان أحداً من المجتهدين لا يقول بأن من شرب الخمر أو لعب الميسر لا يترتب على فعله حرمة ، ولا نحكم عليه بالعقاب فى شرب الخمر ولا بالبطلان فى عقد الميسر الا اذا ثبت أن هناك عداوة وقعت ، أو صلاة تركت أو ذكراً واجباً فات .

والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت فى التلهى به ، وعدم أداء التأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثرا فى الحكم ، لأنه ليس علة التحريم فى عقود الرهان والمقامرة ، وانسا العلة ما فى هذه العقود من غرر واحتمال وخسارة فى جانب وكسب فى الجانب الآخر ، وهذه العلة موجودة فى عقود التأمين كما قدمنا ، ولا يغير من هذا الحكم أن القمار والمراهنة تترتب عليهما من المفاسد والآفات والأضرار ما لا يترتب على عقود التأمين ، لأن الاشتراك فى العلة يكفى ، ولا يضر الاختلاف فى الحكمة المترتبة على الحكم .

الشبهة الثالثة: عقد التأمين يقوم على اساس ترميم آثار الكوارث

أولاً: عرض هذه الشــبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان عقد التأمين يقوم على أساس ترميم الكوارث التي تصيب الإنسان في نفسه أو ماله في مجال نشاطه العملي،

ومن ثم فان التأمين يمنح المستأمن الأمان من أضرار هذه الكوارث قبـــل وقوعها ، بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المخاطر بعد وقوعها ولا أمان من أضرارها بعد الوقوع .

وهذا الفارق يرجع الى أن الخطر الذى يتوقف عليه حصول المستأمن على ميلغ التأمين كارثة يترتب عليها ضرر ببدن المستأمن أو ماله ، ومن ثم يكون مبلغ التأمين لازماً لترميم آثارها ، أما الخطر الذى يتوقف عليه حصول المقامر أو المتراهن على مبلغ القمار والمراهنة ، فانه لا يترتب على وقوعه ضرر بمال المقامر أو المتراهن أو بدنه ، ومن ثم لم يكن مبلغ القمار أو المراهنة لازماً لترميم آثاره ، فهذا فارق مؤثر يمنع من قياس عقد التأمين على عقدى القمار والمراهنة عند أصحاب هذه الشبهة ٠

ثانياً: رد هـنه الشبهة

وردنا على هذه الشبهه هو أن الأمان من أضرار الكوارث قبل وقوعها وترميم آثارها بعد الوقوع أمر لا يؤثر في المعاوضة بالحل والتحريم لأمور:

(أولها): أن توقع الضرر من حادث معين لا يجيز لمن توقع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنطوى عليه من ربا أو غرر أو قمار ، بغية اصلاح هذا الضرر ، لأن الشارع وان أوجب عليه أن يتوقى المخاطر ، وأن يعد العدة لتلافى آثار ما يتوقعه منها ، الا أنه بين الوسائل التي تؤدى الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغلية بوسيلة محرمة ، كالمعاوضات التي تنظوى على الغرر والقمار •

ان من الأصول المسلمة فى الشريعة الاسلامية ، أن الغايات والمقاصد المشروعة لا يجوز الوصول اليها وتحصيلها بالطرق الحرام ، بل يجب أن يحقق المقصد الشرعى بالوسيلة الشرعية ، دون الوسيلة المحرمة ، فترميم آثار الأخطار وجبر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هذا الترميم ، وذلك الجبر يجب أن يكون بالوسائل

المشروعة ، وليس عقد التأمين واحداً منها لما ينطوى عليه من غرر وخطر كما بينا آنهاً •

ان سلوك الوسيلة المحرمة لتحقيق المقصد المشروع يفوت مقصداً شرعيا آخر ، والشارع قاصد تحقيق جميع مقاصده ، ولقد شرع سبحانه من المعاملات وسن من الأحكام والطرق ما يكفى لتحقيق جميع مقاصده ، بحيث اذا منع طريقاً أو سد سيلا لمقصد شرعى فتح لتحقيق هذا المقصد طرقاً ووسائل أخرى جائزة ، وتكون النتيجة ادن هى أن الوسائل المشروعة تكفى لتحقيق جميع المقاصد الشرعية دون تفويت واحد منها •

فجميع المدخرات واستثمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال ، ولكن لا يجوز تحقيق هذا المقصد ، والوصول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التى تقوم على أساس نظرية الفائدة ، بل على أساس شركات المساهمة ، أو عقود القراض مثلا ، وتبادل الأموال مقصد مشروع ، ولكن هذا التبادل يجب أن يتم بمعاوضات لا تنطوى على ربا أو غرر ، وبقاء النسل ، واشباع الغريزة مقصد مشروع ، ولكن تحقيقه يجب أن يتم بطريق الزواج ، واذا فرض أن مقصداً شرعيا لا يتحقق في بعض الظروف والأحوال الطارئة غير العادية الا بوسيلة غير جائزة ، فان باب الرخص وقاعدة الضرورة تعمل في مثل هذه الأحوال ، على أن الضرورة تقدر بقدرها ، والرخصة ترتفع بارتفاع أسبابها وهي الظروف والأحوال التي أباحتها .

ومن المقطوع به أن أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن بين الناس على تفتيت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج هذه المخاطر بين عدد كبير من الناس ، يمكن تحقيقها بوسائل مشروعة، كالتأمين التبادلي والاجتماعي ، اذا وسعت دائرة هذين النوعين من التأمين ، واتجهت الوسائل العلمية والعملية الى تنظيمهما على شكل يحقق هذه المقاصد .

ثم ان الشريعة جاءت بنظام محكم وأحكام عادلة فى مجال التضامن والتكافل والتعاون • فالدولة فى نظر الاسلام تلتزم بتأمين القادر على العمل

بتوفير فرص العمل الكريمة له ، وبتأمين العاجز عنه باعطائه ما يكفيه مأكلا ومشرباً وملبساً ومركبا ومسكنا ، كما يقول بعض المجتهدين • فليس التأمين الذي تقوم به الشركات في نظرنا هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقاصد الشرع من التعاون والتضامن ، كما أن هؤلاء الذين يلجأون الى هذه العقود ليسوا في حالة ضرورة تلجئهم الى ارتكاب الغرم الحرام •

(ثانيها): أن الوصف وهو ترميم آثار المخاطر قد يوجد فى المعاوضة ويتخلف الحكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعاً ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر ، واصلاح ما تجره هذه المخاطر على المقامر أو المتراهن من أضرار ، فاذا كان الحادث الذي يتوقف عليه استحقاق المقامر أو المتراهن لمبلغ القمار أو المراهنة كارثة تصيب كلا منهما بضرر فى بدنه أو ماله ، كالحرق والغرق مثلا ، فان المراهنة على وقوعها وعدم وقوعها تكون حراماً بدون نزاع ، فلو أن شخصاً قال لآخر : اذا غرقت بضاعتك دفعت لك عشرة آلاف ريال ، وان سلمت دفعت لى مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الاتفاق رهاناً محرماً باتفاق ، مع أن مبلغ التأمين قد قصد به ترميم آثار كارثة الغرق في هذه الحالة ، فهنا يتخلف الحكم ، وهو جواز المعاوضة مع وجود الوصف وهو ترميم آثار الكوارث ،

(ثالثها): ان أصحاب هذه الشبهة من علماء الشريعة وشراح القانون الوضعى يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد مع مستأمن واحد أو عدد قليل منهم ، مع أن العقد فى هذه الحالة يقصد به ترميم آثار الكارثة التى علق عليها استحقاق مبلغ التأمين وهذا يعنى أن ترميم آثار الكوارث ليس وصفاً مؤثراً فى جواز المعاملة اذا وجدت علة التحريم بأن تضمنت الغرر أو دخلت تحت القمار والمراهنة ، فالوصف وهو ترميم آثار الكوارث موجود فى هذه المعاملة ، غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فدل وجوده وتخلف الحكم عنه على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع نبوت حكم الأصل فى الفرع .

(رابعها): أن أصحاب هذه الشبهة يسلمون بجواز عقود التأمين في حالات

لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث ، بل لا يقصد به فيها الا الادخار، وتكوين رءوس الأموال ، كالتأمين على الأشخاص فى كثير من حالاته ، فالمستأمن أو ورثته يستحق مبلغ التأمين كاملا فى حالات التأمين على الحياة، فى جميع الحالات ، أى سواء أصابه ضرر يكون مبلغ التأمين لازماً لاصلاحه أم لا ؟ • بل ان المستأمن يستحق هذا المبلغ ولو كان الخطر المؤمن منه من الحوادث السعيدة التى يحبها الانسان ويتمنى وقوعها ، كالتأمين على الحياة لحالة البقاء وتأمين الزواج والأولاد •

ففي التأمين على الحياة لحالة البقاء مثلا ، يستحق المستأمن مبلغ التأمين ادا بقى حيا في مدة معينة ، وبقاؤه حيا الى هذه المدة أمر يحبه ولا يخشاه ك لأنه لا يترتب على وقوعه ضرر ، بل ان هذا الوقوع يفيده ، لأنه يحصل به على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر • فليس للتأمين هنا شـــأن بترميـــم آثار الكوارث ، اذ الأضرار بعد الوقوع ، ففي هذه الحالات من التأمين ينتفي وصف ترميسم آثار الكوارث بعد وقوعها ، والأمن من ضررها قبل الوقوع ، ويبقى الحكم وهو جواز التأمين على رأى أصحاب هذه الشبهة ، ولذلك وجـــدنا شراح القانون الوضعى يصرحون بأن شرط المصلحة في هذه الأنواع من التأمين ليس لازماً ، ويعنون بذلك أنه ليس بشرط فى صحة عقدد التأمين أن تكون للمستأمن مصلحة في عدم وقوع الخطر ، بل ان عقد التأمين يصح ولو كانت له مصلحة في هذا الوقوع ، لأن هذا الوقوع فوق أنه لا يصيبه بضرر ما بل قد يجر له نفعاً ، فانه يمكنه من الحصول على مبلغ التأمين ، وهذا هو القمار والرهان بعينه ، فالحادث الذي يتوقف عليه استحقاق مبلغ التأمين حادث سعيد ، لا يترتب عليه ضرر بالمستأمن بحيث بحتاج لمبلغ التأمين في اصلاحه وترميم آثاره ، فالمستأمن هنا كالمقامر والمراهن يتمنى وقوع الحادث ولا يخشاه ، لأن وقوعه يسبب له ربحاً خالصاً دون خسارة وعدم وقوعه يسبب له خسارة خالصة دون ربح .

(خامسها): ما تقدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن

وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عن عقد التأمين وصف الغرر ، فهو وصف غير مؤثر لأن تأثيره يتوقف على اعتباره عوضاً يقابل بالمال ، حتى بيسح دفع الأقساط في مقابلته عند عدم وقوع الحادث المؤمن منه في مدة العقد ، ولقد تقدم أن الأمان الذي يدعى أن شركات التأمين تمنحمه للمستأمنين ليس عوضاً ماليا يقابل بالمال ، لأنه ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل في ذمة المستأمن ، حتى تعوض عنه بالأقساط ، وليس عملا وجهداً تبذله الشركة حتى تكون الأقساط أجراً لهذا العمل ، بل ان الأمان والطمأنينة شعور واحساس لا يقدر على منحه للناس الا خالق الناس ، وكل ما تستطيع شركة التأمين فعله هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الكارثة في مقابل الأقساط ، وقد تقدم أن هذا هو الغرر والاحتمال والقمار بعينه ،

واذا كان مثل هذا الشعور والاحساس يصلح عوضاً يقابل بالمال ، وله تأثير فى الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث فى نفس المقامر والمتراهن الأمل فى الحصول على ربح دون والقمار تبعث فى نفس المقامر والمتراهن الأمل فى الحصول على ربح دون خسارة ، فهذا الأمل فى الربح هو الباعث الدافع له على الدخول فى الرهان أو المقامرة ، فاذا لم يكسب الرهان أو المقامرة فقد عاش فى هذا الأمل ، ونعم به وقتا من الزمن ، وأن من يشترى القمار قبل بدو الصلاح ، ومن يشترى ضربة القانص ، ورمية الصائد يدفع الثمن فى مقابل الأمل فى أن يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة فى مثل هذه المعاوضات، أفلا يكون هذا الأمل عوضاً ماليا ، يقابل بالمال ثم يقال : اذا اجتاحت الثمار آفة أو لم يخرج فى الشبكة صيد فقد نعم بالأمل الذى منحه له البائع .

المطلب الثالث: الشبهات الواردة على دليل الربا

قلنا في الدليل الثالث على حرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين : ان هذه العقود تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة :

(الوجه الأول): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن عند على أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال فى مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر ، فكان بيع النقد بالنقد الى أجل ، وهو النشاء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضاً .

(ثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن فى حالة بقائه حيا الى المدة المحدد فى العقد الأقساط التى دفعها مدة العقد ، مضافا اليها فائدة ربوية فيكون ربا .

(ثالثها): أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأمين تقوم على أساس الربا فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة ، وتشترط على تأخير دفع الأقساط فائدة ، والعقد اذا تضمن شرط الربا بطل .

وقد أورد القائلون بجواز التأمين بعض الشبهات على هذا الدليل، ونحن نوردها كما ذكروها ثم تتولى الاجابة عليها :

الشبهة الأولى

اولا: عرض هذه الشبهة

« اننا تتكلم فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، ولا تتكلم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو ممنوعة ، واذا وجدنا أن فواعد الشريعة ونصوصها لا تقتضى منع التأمين ، فانما نحكم بصحته من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، وحكمنا بالمشروعية على النظام ذاته ليس معناه اقرار جميع الأساليب التعاملية والاقتصادية التى تلجأ اليها شركات التأمين » •

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها على الربا لكنه يرى أن هذا الدليل فى غير محل النزاع ، ذلك أن النزاع فى نظره انما هو فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، وليس فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى ممنوعة أو مشروعة .

ثانيا: رد هـنه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين :

(اولهما): ما تقدم غير مرة من أن الفقيه انما يحكم على التامين باعتباره عقدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ، على أساس ما أنشأه هذا العقد من علاقة وما رتبه من حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيه ، ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، فالتأمين من حيث كونه نظرية ونظاماً يقصد به التعاون والتضامن لا غبار عليه من الوجهة الشرعية ، غير أن هذا لا يستلزم جواز تحقيق هذه النظرية أو تطبيق هذا النظام بعقود ووسائل محرمة لاشتمالها على الربا المحرم شرعاً ، فالمصلحة المشروعة لا ينبغى أن تحصل بطريق غير مشروع ، وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف مشروع ، وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف التي تقوم على الفائدة الربوية بالجواز ، لأن النظام المصرفي يؤدى الى تجميع المدخرات واستثمارها فيما يعود على الأمة الاسلامية بالرخاء بحجة أن هذه مصالح مشروعة ، وهل القول بأن تبادل الأموال مصلحة شرعية ، يعني جواز تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الشمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن يولد وضربة القانص ورمية الصائد ؟ •

ان صاحب هذه الشبهة يسلم بحرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين

لاشتمال هذه العقود على الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن فيه ، وهو بياان حكم الشرع في هذه العقود باعتبارها فعلا من أفعال المكلفين يراد به حكم الشرع فيه ، وأما أن الأهداف التي يقصد بالنظام تحقيقها وهي التعلون والتضامن بين طائفة من الناس ، فنحن نقول باتفاقه مع مقاصد الشرع على أن تكون وسائل تحقيقه مشروعة خالية عن الربا والغرر ، وهو ما لا يتوافر في عقود التأمين كما يجرى عليه العمل في هذه الشركات ،

(وثانيهما): أن مع التسليم بامكان وجود عقد تأمين لا تقترن به شروط ربوية ، وأن شركات التأمين قبلت ان تخلص عقودها من هذه الشروط، فردت قيمة الأقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشرط فوائد ربوية ، ولم تقرض بفائدة على وثائق التأمين ، خلصت جميع العقود من مثل هذه الشروط ، وهو ما يتعذر عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العسل بدور كبير في توزيع الاتتاج ، فانه يبقى بعد ذلك كله الربا كامنا في طبيعة هذه العقود ، بحيث لا تتصور هذه العقود بدون الربا ، لأن مقتضى هذه العقود كما قدمنا هو اعطاء المستأمن لشركة التأمين مبلغاً من النقود قد يدفع مرة واحدة ، أو على واحدة ، أو ملى السركة الشركة بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعية واحدة ، أو مرتبا دوريا عند وقوع الخطر ، أي بعد أجل غير معين ، هي المدة التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا لا ينفك عنه عقد التأمين ، لأنه جزء من حقيقته ،

الشبيهة الثانية

أولا: عرض هذه الشببهة

ان القول بحرمة عقد التأمين بناء على ما تضمنه من الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى اذا وقع الخطر المؤمن منه، تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به شبهة فى ظاهرها موهمة، وفى الحقيقة واهية لا تنهض ذلك أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت

الأخطار ، واذا صبح أن يعتبر فى هذا ربا أو شبهة ربا وجب القول عندئذ بحرمة التأمين التبادلي ، لأن المستأمن فيه يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى فى مقابله تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة ، لأن الموظف يقتطع من راتبه نسبة صغيرة ، ويتلقى عند تقاعده ، أو تتلقى أسرته عند وفاته راتباً شهريا يكون حتماً بمجموعه فى النهاية أقل أو أكثر مما اقتطع من مرتبه مدة الوظيفة (١) .

وحاصل هذه الشبهة هو أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبر منه بعد مدة يعد ربا فى غير عقود التأمين ، أما فى عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التأمين التعاقدى تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار ، كالتأمين التبادلى ونظام معاشات الموظفين سواء بسواء .

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

لا نسلم أن العقود التى تبرمها شركات التأمين مع المؤمن لهم تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار المؤمن منها لأن التعاون تبرع لا يقصد المتبرع من ورائه ربحاً ولا ينتظر عوضاً ماليا ، وعقود التأمين التى تبرمها شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، فشركة التأمين تتعهد بأن تدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهد المستأمن بدفع الأقساط والمستأمن يتعهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين ، ولا قصد فيه للتبرع لا من جانب شركة التأمين ولا من جانب المستأمن ، والحكم على العقد بأنه معاوضة أو تبرع تجب على قصد العاقدين كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً وذلك لما تقرر كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً وذلك لما تقرر العبادات والعادات والمعاملات ،

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك اتفاقاً أو عقداً

⁽۱) نظام التأمين موقعه في النظام الاقتصادي وموقف النبريعة الاسسسلامية منه للاسسستاذ مصطفى الزراقا صفحة ه>

بين جميع المستأمنين ، وأن هذا الاتفاق أنشأ علاقة بينهم ، وأن هذه العلاقة تقوم على نية البذل والتضحية والتبرع بما يدفعون من أقساط لغرض جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار التي تصيب واحداً منهم ، وأن من يستحق التعويض منهم لا يأخذه من المال المتبرع به عوضاً عما دفع من أقساط أو اشتراكات ، وانما يأخذ ذلك بوصفه أحد المستحقين في المال المتبرع به ، على قاعدة أن من تبرغ لجهة أو جماعة تجمعهم صفة ، فان له سهماً في المال المتبرع به ، اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الصفة ، كمن وقف على أهل مكة ، أو أوصى لطلاب العلم ، فانه يستحق سهماً في ألوقف أو الوصية اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الوصية ، فلا يقال في هذه الحالة ، انه يأخذ مقابلاً أو عوضاً للبدل، وانما يقال: انه يستحق نصيباً في المال المتبرع به لتوافر صفة الاستحقاق فيه ، فهو يدفع متبرعاً ، ويأخذ من مال التبرع ، فانتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة وهذا موجود في التأمين النبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، وكذا نظام المعاشات الذي تتولاه الدولة ، فان ما يدفعه المشترك أو المستأمن من قسط أو اشتراك في جمعيات التأمين التبادلي يقصد به التبرع ، وما يأخذه من مال يكفي لجبر الضرر عند وقوع الخطر ، فانه لا يأخذه عوضاً أو مقابلا للأقساط التي بذلها ، وانما يأخذ تبرعاً بوصفه أحد الذين وجدت فيهم صفة الاستحقاق التي بينت في نظام الجمعية •

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من أفساط ، فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فانما يعطى تبرعاً لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق ، وبالتالي فان نية التبرع لا تكون قائمة في مثل هذه الجمعيات ، قلنا : اننا لا نحكم بجواز هذا النوع من التأمين الا اذا كان قصد التبرع واضحاً في نظام هذه الجمعيات ، والا قلنا بعدم الجواز .

وكذلك الحال فى نظام المعاشات التى نقوم الدولة به ، فانه لا يقصد من ورائه الربح ، وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت فيه صفة معينة ، أو وجد فى ظروف خاصة ، وما يأخذه هو أو ورئته من معاش بعد ترك العمل أو موته ، فانما يأخذه لتوافر شرط الاستحقاق

فيه ، واذا لم يكن قصد التبرع واضحاً فى نظام المعاشات فينبغى أن ينص فيه على ذلك ، واذا قيل بأن الموظف يدفع القسط جبراً قلنا : بل اختياراً ان أراد أن تتوافر فيه صفة الاستحقاق التى نص عليها فى هذا النظام لأنه اذا نم يدفع لم يدخل فى أهل الاستحقاق كما نص عليهم فى النظام .

ولقد ذكرنا آكثر من مرة أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمنين ، لا ينشىء الا علاقة واحدة هي العلاقة بين هذا المستأمن والشركة المؤمنة ، وأن هذه العلاقة تقوم على المعاوضة وقصد الربح باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، وأن القول بوجود اتفاق تعاوني ينشىء عدلقة أساسها التعاون والتضامن بين جميع المستأمنين الذين يتعاملون مع شركة تأمين معينة ، مجرد فرض لا تبنى على مثله الأحكام الشرعية ، لأن نية التبرع لا تظهر الا من عقد أو اتفاق يقرره ، ولا وجود لمثل هذا العقد أو الاتفاق الذي يقرر التعاون وينظمه بين المستأمنين والعقد القائم بين شركة التأمين والمستأمن لا ينشىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد القانون ولا أصول الشريعة ، فهل يطمأن لحكم شرعى مبناه فرض وتقدير دون واقع وحقيقة ؟

وعلى هذا فعقد التأمين معاوضة خالصة لا أثر فيها للبذل والتضــحية والتعاون والتضامن ، كما يقول أنصار التأمين لدى هذه الشركات واذ كان الأمر كذلك فاذ الربا فيه يكون مؤثرا بدون نزاع .

ونخلص بعد هذا الى هذه الخلاصة التى تحتوى على منطق موصل الى تتالج قطعية واستعمال الأرقام الرياضية لعالم الاحصاء الدكتور جلال مصطفى الصياد

لقد شاع التأمين وأصبح يرافق حياة الانسان ويتدخل فى كثير من شئونه، وتنوع وتفرع حتى أصبح الآن أسلوباً تعامليا فى اقتصاديات معظم دول العالم، وبدأ ينتشر كذلك فى غالبية الدول الاسلامية ويعرف التأمين كالآتى:

التأمين عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن (بكسر الميم المشددة والثانى المؤمن له (بفتح الميم المشددة) ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدى مبلغاً من المال الى المؤمن له (مبلغ التأمين) فى حالة وقوع حادث ، أو تحقق خطر مبين فى العقد ، وذلك فى مقابل قسط يؤديه المؤمن له الى المؤمن .

وينقسم التأمين من حيث الشكل الى نوعين أساسيين وهما :

- (أ) التأمين التبادلي أو التعاوني ٠
 - (ب) التأمين بقسط ٠

وسوف تكون دراستنا حول الشكل الثانى ، لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهذا النوع من التأمين تقوم به الشركات على أساس تجارى ، وتقوم الشركة بدور المؤمن ، وتتفق مع عملائها (كل على حدة) المؤمن الهم على تعويضهم ، وذلك بدفع مبلغ التأمين عن الأضرار التى تلحق بهم عند تحقيق خطر معين نظير دفع قسط معين .

وهذا الشكل من التأمين يضم أنواعاً كثيرة تبعاً للأخطار التي يتعرض لها الانسان • ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية •

- (أ) التأمين الشخصى (ومنه التأمين على الحياة)
 - (ب) تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء)
- (ج) تأمين المسئولية المدنية (التأمين من المسئولية) •

ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات حول الحكم على التأمين بأنواعه.

الاتجاه الأول:

تحريم التأمين على أساس:

- ١ _ الضمان فيه التزام مالا يلزم ٠
- ٢ _ فيه أكل أموال الناس بالباطل ٠

- ٣ _ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل ٠
 - ٤ _ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود
 - ه ـ يخالف قواعد الميراث والوصية
 - ٦ _ يتضمن الربا ٠
 - ٧ ــ معظم شروطه فاسده •
 - ٨ ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه ٠

الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على أساس:

- ١ ــ الأصل في العقود الاباحة •
- ٢ _ التعاون على دفع الضرر ٠
- ٣ ــ هو تجارة تتم عن تراض ٠
 - ٤ _ الأخذ بأسباب الحذر
 - ه ــ هو ضرورة وعرف
 - ٦ ـ يقاس على :
 - (أ) ضمان خطر الحريق •
- (ب) الاستئجار على الحراسة •
- (ج) نظام العواقل في الجنايات
 - (د) عقد الموالاة •

الاتجاه الثالث:

اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر

والآن لن نتدخل فى تفاصيل جميع الشبهات التى تدور حول التأمين والتى سبق مناقشتها هنا ـ قال : ولكنى سوف أركز على الشبهات التى تتعلق

بالمخاطرة والحظوظ والصدف والتى لها علاقة وثيقة بنظرية الاحتمالات ، وعلم الاحصاء ، وسوف تدور الدراسة حول بيان كيفية حساب القسط الذى يدفعه المؤمن له الى المؤمن ، ومن ثم نستطيع مناقشة وجدود رهان (أو قمار) ـ ربا ـ غرر فى التأمين ،

الرهان أو القمار

أول ما نبدأ به هو تعریف الرهان المنهی عنه أو القمار • مع العلم أنه أصبح من المتعذر التفرقة بین الرهان والقمار لأنها أصبحا متداخلین فى بعضهما البعض ، ولكن نستطيع أن نقول: ان أنواع الرهان والقمار الموجودة فى عصرنا هذا يمكن حصرها فى التعريف الآتى:

الرهان أو القمار اتفاق بين طرفين أحدهما يسمى (المراهن) والشانى (اللاعب) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغاً من المال (مبلغ الرهان) فى حالة وقوع حادث معين ، وذلك مقابل اشتراك يؤديه اللاعب الى المراهن •

المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان

يلاحظ من التعريف الثنبه التام بين عقد التأمين واتفاق الرهان كما هــو موضح بالجدول الآتي:

			(تعریف)		1	(تمریف)
			الرهان	يناظره		التامين
•			المراهن	يناظره		المؤمن
<u>;</u> .			اللاعب	يناظره		المؤمن له
	: : :		مبلغ الرهان	يناظره		مبلغ التأمين
	:		اشتراك الرهان	يناظره	1	قسط التامين
بق	تحق	مند	يؤخذ ميلغ الرهان ا	يناظره	تحقق	يؤخد مبلغ التأمين عند
	:		حدث معين	•		حدث معين
		· ·				

حساب الاشتراك في حالة الرهان (أو القمار):

حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ اشتراكاً من اللاعبين (كل على حدة) يحدده حسب المعادلة:

الاشتراك = القيمة المتوقع أن يكسبها اللاعب •

= مبلغ الرهان × احتمال وقوع الحادث المعين •

فيما يلى يعطى مثالا بسيطا يوضح للقارىء كيفية استخدام المعادلة السابقة •

(مثال):

اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفع له عشرة دنانير اذا رمى قطعة نقود وظهرت الصورة الى أعلى ، فما هي قيمة الاشتراك الذي يحدده المراهن ؟

(الحـــلُ) :

الاشتراك = مبلغ الرهان \times احتمال ظهور الصورة الى أعلى = 1×10

يلاحظ أنه فى حساب قيمة الاشتراك يستخدم المراهن احتمال وقوع الحدث المتفق عليه ، وكيفية تحديد مقدارهذا الاحتمال يمكن معرفتها بعدة طرق. •

فى هذا المثال أخذنا قطعة النقود كأداة أو آلة • أما فى الحياة العملية ، فأدوات المقامرة كثيرة ومختلفة منها الورقية والرولية والكعاب (الزهـــ،) وغيرها •

(الاحتمالات)

السبب من تعريف الاحتمالات فى هذا المجال أن بعض العلماء الذين ناقشوا موضوع التأمين ذكروا أن نظام التأمين يرتكز على أساس احصائى

ينفى عنصر الاحتمال • والحقيقة غير ذلك ، لأن علم الاحصـــاء مبنى على أساس ظرية الاحتمالات وبدونها ما كان لهذا العلم وجود •

ولقد ظهرت الاحتمالات على موائد القمار فى القرن السابع عشر الميلادى وهى تلعب اليوم دوراً أساسياً فى معظم العلوم وخاصة التأمين ، حيث انب بواسطتها يمكن معرفة :

(أ) احتمالات الحياة والوفاة والمدة المتوقع أن يعيشها المؤمَّن له في حالة النامين على الحياة ، وتستخدم هذه الاحتمالات في حساب القسط .

(ب) التوزيعات الاحتمالية لقيم موضوع الخطر فى الأنواع الأخسرى للتأمين، فمثلا، فى حالة التأمين على حوادث السيارات فبواسطة الاحتمالات تعرف شركات التأمين التوزيع الاحتمالي لعدد حوادث السيارات وهو عبارة عن جدول أو صيغة رياضية تبين عدد الحوادث، واحتمالات وقوعها م

وفيما يلى تعريفان للإحتمالات :

(التعريف الأول)

اذا كان عدد الطرق التي يمكن أن تقع بها تنائج تجربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق جميعها متساوية في امكانية وقوعها ، وكان من بينها (س) طريقة يمكن أن تقع بها حادثة ما (أ ــ مثلا) فانه يقال : ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو = س/ن .

انتمريف الثاني (التعريف التجريبي)

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تجربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدث (أ مثلا) هي (س) فيقال: ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن/س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبيرة • من هذا التعريف يتضح أن التكرار النسبي للحدث (أ) هو س/ن • وقد لوحظ

أنه عندما يزداد عدد المحاولات (ن) فان هذه النسبة تستقر الى قيمة معينة هي احتمال وقوع هذا الحادث •

لبيان الفرق بين التعريفين نعود الى مثال قطعة النقود السابق •

(١) باستخدام التعريف الأول :

اذا ألقيت قطعة النقود مرة واحدة ، فسوف يظهر وجه واحد لها على أعلى ، وبفرض أنها مصنوعة من مادة متجانسة تماماً فان كل وجه من وجهيها يسكن أن يظهر الى أعلى ، وعلى ذلك فان الوجهين متساويان فى امكانية ظهورهما • أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى :ن=٢

أى أن عدد الطرق التي يمكن أن يظهر بها السطح العلوى صورة :س=١ . . احتمال ظهوره = د

(ب) باستخدام التعريف الثاني:

اذا ألقيت قطعة نقود (ن) مرة وظهرت الصورة (س) مرة فان نسبة ظهور الصورة = ن/س • وهذه النسبة ليست من الضرورة أن تساوى للم ولكننا نلاحظ أنه عندما يزداد عدد مرات القاء قطعة النقود فان هذه النسبة تستقر عند للم فيكون احتمال ظهور الصورة في أي رمية يساوى لم •

نلاط من هذا المثال أن النتيجة واحدة ، ولكن النظرة الى الموضوع هي التي تختلف •

التعريف الأول يستخدمه المقامر لحساب احتمال وقوع الحادث المتفق عليه ، بينما تستخدم شركات التأمين التعريف الثاني .

فمثلا في التأمين على الحياة اذا أرادت شركة التأمين أن تعرف ما هـو احتمال أن شخصاً عمره الآن (م) سنة يعيش (ل) سنة أخــد شركة التأمين مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يبلغون العمر (م) وليكن

(ن) ثم نرى كم منهم قد بلغ السن (م+ل) وليكن س • وبذلك يكون الاحتمال المطلوب هو تقريباً:

 $- \frac{1}{2}$ عدد الأشخاص في السن م + ل $- \frac{1}{2}$

جداول الحيساة (٢)

التأمين من أهم التطبيقات العملية لنظرية الاحتمالات ، فمثلا التأمين على الحياة مبنى على احتمالات الحياة والوفاة ، والتي يمكن حسابها عن طريق تتبع (أو احصاء) مجموعة كبيرة من المواليد الذين يعيشون في بيئة واحدة ، وتحت ظروف واحدة من يوم ميلادهم الى أن يتوفى آخر شخص منهم معحساب احتمالات الحياة والوفاة ، وتوقع الحياة (أى المدة المتوقع أن يعيشها الشخص) ثم وضع هذه المعلومات التي تستخدمها شركات التأمين في جداول الحياة والوفاة ،

قاعدة الأعسداد الكبيرة

لقد ذكر العلماء الذين ناقشوا موضوع التأمين أن الأساس الفنى للتأمين مبنى على قانون الأعداد الكبيرة ، وقالوا : انه يتلخص فى أن التقلب والتغير الاحتمالي فى حوادث المجموع الكبيرة ، أقل منه فى الأفراد ، وأن عدد الحوادث فى المجموع الكبير أكثر ثباتاً منه فى الأفراد ، فرأيت من واجبى أن أذكر هذا القانون (فى أبسط صورة) حتى لا نحمله أكثر من حقه ،

هذا القانون له علاقة كبيرة بالتعريف التجريبي للاحتمالات ، فاذا كانت (س) هي عدد مرات ظهور حادث معين في عدد (ن) من المحـــاولات أو التجارب المستقلة ، وكان احتمال ظهور الحادث في أي محاولة هو (ح) والتكرار النسبي للظهور = س/ن ، فقانون الأعداد الكبرة ينص على :

« احتمال أن يكون الفرق بين ن/س ، ح أقل من أى قمة صغيرة يؤول الى الواحد كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى مالا نهاية » •

بمعنى آخر كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى ما لا نهاية فان التكرار النسب سي س/ن يؤول الى الاحتمال الحقيقى (ح) لظهور الحادث فى أى محاولة . وعلى ذلك لتعيين القيمة المجهولة لاحتمال ظهور الحادث (ح) فاننا نستخدم التكرار النسبى س/ن كتقدير الاحتمال . وأن هذا التقدير يكون صحيحاً تماما كلما زاد عدد المحاولات (ن) زيادة لا نهائية .

ونظراً لأن عدد المحاولات فى الحياة العملية يكون محدوداً فانه يمكن حد أدنى لعدد المحاولات، بحيث يكون الفرق بين التكرار النسبى والاحتمال الحقيقي لظهور الحادث فى أى محاولة صغيرة جداً .

فيما يلى نعطى مثالا يبين أن عدد الحوادث فى المجموع الكبير ليس أكثر ثباتاً منه فى الأفراد كما ذكر بعض العلماء •

(مثال) :

شركة (أ) تملك ٢٠٠٠ سيارة فى مدينة ما وشركة (ب) تملك ١٠٠ سيارة فى نفس المدينة ، فاذا كان احتمال وقوع حادثة لأى سيارة فى هـذه المدينة فى فترة ما هو ٢٠,٠١ فما هو عدد الحوادث المتوقع للشركتين ؟

(الحـــل) :

عُدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (أ) هو :

عدد السيارات imes الاحتمال = ۲۰۰۰ imes ۱۰ر۰ = ۲۰ حادثة

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (ب) هو:

 $\sim 1.0 \times 1.0 \times 1.0 = 1$ حادثة \sim

نلاحظ أن نسبة الحوادث في الشركة ين = نسبة السيارات في الشركتين.

قسسط التأمين

لكى تحدد شركة التأمين قيمة القسط الذى يدفعه المؤمَّن له ، تراعى أن تكون الأقساط واستثمارها بسعر فائدة مركبة كافية للأمور الآتية :

١ _ تعويض الخسائر (أو دفع مبلغ التأمين) في المستقبل •

٢ _ دفع المصاريف الادارية ٠

٣ _ تكوين احتياطي لمقابلة الطوارىء اذا حدثت خسائر أكثر من المتوقع

ع _ ترك فائض معقول من الربح .

ويلاحظ أن القسط الذي يكفى لسد هذه المصاريف هو القسط الفعلى (القسط التجارى) الذي يدفعه العميل ، أما القسط الذي يكفى فقط لدفع مبلغ التأمين دون أن يغطى أي مصاريف أخرى يسمى القسط الصافى .

ولحساب القسط التجارى يحسب أولا القسط الصافى ثم يضاف اليسه نسب معينة بما يقابل المصروفات أعلاه ٠

حساب القسط السافي:

لحساب القسط الصافى فان شركة التأمين تستخدم نفس المعسادلة التى ستخدمها المراهن حتى لا تخسر وهى:

القسط الوحيد الصافى _ القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الحادث المؤمن ضلده

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافى على أقساط دورية متساوية بحيث تكون:

القيمة الحالية لجميع الأقساط = القسط الوحيد الصافي

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن ـ هـ و أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحدث المتفق عليه (بالطبع اذا تأخر عن دفع مبلغ الرهان ، فانه يدفع نظير ذلك فوائد تأخير) ولكن المؤمن يدفع مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده ، وعادة يـ كون بعد مرور مدة زمنية من توقيع عقد التأمين والقيمة الحالية لمبلغ التأمين هي مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة (بتفق عليها بين المؤمن والمؤمن والمؤمن له) حتى مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة (بتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له) حتى

تكون جملتها فى نهاية مدة التأمين مساوية لمبلغ التأمين ، أى بمعنى آخر فان المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمن .

كما يجب ملاحظة أن المؤمن له اذا تأخر عن دفع قسط من الأقساط فائه يدفع عنه فوائد تأخير بمعدل يزيد عن المعدل المحسوب به هذا القسط اذن لا يجاد قيمة القسط :

- ١ ـ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة
 ٢ ـ يحسب وقوع الخطر باستخدام:
- (أ) جداول الحياة لا يجاد احتمالات الحياة أو الوفاة فى حالة التأمين على الحياة •
- (ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضـــده في حالات التأمين الأخرى •

وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن :

- (أ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين •
- (ب) الاحتمالات تلعب دورا أساسيا في التأمين •
- وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها .

(تطبیـــــق)

نطبق المعادلة السابقة على مثالين من أمثلة التأمين على الحياة وهما:

المثال الأول: عقد الوقفية البحتة:

« وفيه تتعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمَّت ن له اذا عاش حتى بلوغه سنا معينة وفي هذه الحالة :

القسط الوحيّد الصافى $_{-}$ القيمة الحالية لمبلغ التأمين $_{\times}$ احتمال أن يعيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة • أما الجزء الثانى فنحصل عليه من جداول الحياة •

المثال الثاني: عقد التأمين لدى الحياة

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له » وفى هذه الحالة :

القسط الوحيد الصافي _ القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عام :

- 🦡 احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الأول
 - م القيمة الحالية لبلغ التأمين عن عامين •
- پ احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الثاني ٠
 - 🦟 القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة عوام .
- 🚜 احتمال أن يموت المؤمنّ له خلال العام الثالث
 - پېږ وهکذا ..

بعض الملاحظات

التأمين والربا

ان استعمال الفائدة الربوية ضرورة من ضروريات التأمين ولوازمه وبيست شرطاً يشترط في العقد وذلك للآتي :

- (أ) فى حساب أى قسط تستخدم شركات التأمين سعر الفائدة ، وبدونه لا يتم حساب القسط .
- (ب) مبلغ التأمين وهو من ضروريات ولوازم ومحل عقد التأمين ، عبارة عن الأقساط مضافاً اليها فائدتها الربوية ، أى أن الفائدة ليست شرطاً يشترط فى العقد ، ولكنها من صميم نظام التأمين ذاته .
 - (ج) شركات التأمين تستثمر احتياطي أموالها بسعر فائدة ،وهذا ربا .
- (د) فى معظم حالات التأمين (فى حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمن ضده) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلا ويأخذ كثيراً ، وهذا ربا .
- (ه) اذا تأخر المؤمَّن له عن دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفع فوائد تأخير، وهذا شرط مقتــرن بالتأمين ويجــرى العمــل به، وهذا ربا النسيئة وهو حرام •

التامين والرهان والقماد:

من تعریف کل من التأمین والرهان ، أو القمار والمقارنة بینهما و کذلك من طریقة ایجاد القسط والاشنراك لکل منهما ، فاننی أعتقد أن التأمین فیه رهان وقمار ، وذلك للاتی :

١ ـ نلاحظ أن كلا من التأمين والرهان (أو القمار) فيه مخاطرة تعتمد على الحظ والمصادفة والمخاطرة فيهما تعتمد أساساً على نظرية الاحتمالات والمؤمن والمراهن في توقعه للخطر يبنى كل منهما حساباته على أساس احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده وقوع الخطر المؤمن ضده و

٢ ـ « ربما يقال أن المخاطرة فى الرهان هدفها اللعب وكسب الربح الموهوم ، أما المخاطرة فى التأمين فهدفها ترميم الأضرار الناشئة عن الخطر المؤمن ضده » •

ولكن الحقيقة أن المخاطرة في الرهان هدفها كسب مبلغ الرهان كالمخاطرة لماماً في حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، هدفها الحصول على مبلغ التأمين .

٣ ـ « ربما يقال : إن المؤمنّ والمؤمنّ له لا يتراهنان على وقوع الخطر، فكلاهما لا يرغب فى وقوع ، بينما يرغب أحد المتراهنين فى وقوع واقعـة الرهان ولا يرغب الآخر فى ذلك فاختلف التأمين عن الرهان » •

وهذا غير صحيح ، لأن فى حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، فان المؤمس يسره ويسعده أن يموت المؤمن له قبل انتهاء مدة التأمين أى قبل بلوغ المؤمن له اللدة التى يأخذ بعدها مبلغ التأمين ، وكذلك للمؤمن له ، فهسو بنمنى أن يعيش حتى يأخذ مبلغ التأمين ولا يموت حزيناً عليه .

٤ ـ « ربما يقال : ان القمار ينطوى على عمل غير مشروع هو ايقاع المتعاقد الآخر في خطر ليخسر فيربح الآخر وبغير هذا العمل غير المشروع لا يتم القمار »

والتأمين يخلو من ذلك ، حيث لا يسعى كل من المؤممِّن والمؤممَّن له الى أن يخسر الآخر ليربح هو فافترق التأمين عن القمار » •

ونعتقد أن هذه الحجة داحضة مع ايماننا بأن القمار عمل غير مشروع ، لأن لعبة القمار لها قواعدها وعلى المقامر أن يستعمل ذكاءه وخبرته وحساباته المبنية على قواعد اللعبة ، ونظرية الاحتمالات كما يفعل بالضبط المؤمن، فهو يعمل حساباته بطرق تعتمد على احتمالات وقوع الحدث المؤمن ضده .

ه ـ لقد اتضح أن فى كل من التأمين والقمار مخاطرة ناتجة عن عـدم التأكد من تحقق الخطر المؤمن ضده ، وعلى ذلك فان المكسب لا يتناسب مع الخسارة (فى حالة تحقق الخطر قبل المدة المتفق عليها) أى أن أحد الطرفين يغرم بينما يغنم الطرف الآخر •

التامين والفسرر:

يلاحظ أن مبلغ التأمين (فى كثير من حالات التأمين لا يستحق) الاعند وقوع الخطر، فاذا لم يقع الخطر دفع المؤمن له الأقسماط دون أن يقبض شيئاً من مبلغ التأمين •

كما أنه أصبح واضحاً أن عقد التأمين من العقود الاحتمالية ، وعلى ذلك فهو من عقود الغرر ، ولقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر في المعاملات أما كون هذا الغرر فاحشاً أم يسيراً فقد تبين مما بحثه تفصيلا ونقلا وعقلا وفقها وعرفاً الدكتور حسين حامد أنه غبن وغرر فاحشان ••

ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوفق المسلمين الى البدائل الصالحة حتى تتطهر المجتمعات المسلمة من مثل هذه المؤسسات التى استقر المحق على حرمة معاملاتها وله مقاليد كل شيء سبحانه ••

هـــذا وبالله التوفيـــق ٠٠٠

تم الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله: كتـاب الشركة

* * *

فهارس الجزء الثالث عشر من المجموع شرح المهذب

أولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار الاستشهادية

رابعاً: فهرس الأعسلام

خامساً: فهرس الأحسكام

أولا _ فهرس الآيات القرآنية حرف الألف

707_7 {7	• •	• •	• •	••	ړون	تفتر	على الله	لكم أم	آلهٔ أذن	ī
-417-1-4							إشدا			
07_ 07_ 78								•	•	
٠ . (• •	بارآ	الطور ن	, جانب	آئس من	.
10- 18							برقواً ول			
7-19-19-1								-		
01_10							ين الى ا			
							الله لكم	•	_	
70V_7 {7					_		ن لكم أم			
11-8	• •	• •					ان یک			
40	• •						عر			
۲۷۲	• • ;						لى أوليانًا			
NI -007-137		• •		کم	ض منا	تراة	جارة عن	کون تے	الا أن تأ)
7_Y_11_31_01		• •			• •		أحسن	، هي	الا بالتي	1
71 <u>—</u> 70										
۲٦.	• •	• •			برآ .	وئذ	ن بشيراً	للناس	الا كافة	ŀ
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~										
۲.0										
<b>!!</b>	• •	• •			• •	ريح	ب أو تس	معرو ف	امساك	1
70Y_787	•	• •	• •		• •	• •	رونِ ٠٠	الله تفة	ام على	)
17-10	• •		• •	• •	• •		ظلماً ٠٠٠	ليتامي	أمُوال اا	I
<b>11</b>	• •	• •	• •			د	به لکنو	سان لر	ان الانـ	
۲۲.	• •	••	• •	• •	•••		حسنين	من الم	انا نراك	
	ن في	يأكلو	انما	ظلما	تامي	, ال	ِن [،] أموال	ن. يأكلو	ان الذير	
17- 10	• •	• •		٠.	• •	• • .	•••.	• •	م نارا	بطو نه
719	••	قليلا	ثمنا	انهم	اله وايم	ه ال	رون بعه	ن يشت	ان الذير	1
	عمل	ي من	رجسر	ازلام	ب والا	تصاد	يسر والأ	مر والم	انما الخ	
708	• •	• •	• •.	••	ون	تفلح	ه لعلكم	جتنبو	طان فا	الثبي
11-10		1	سعم	ياو ن	است	نار 1 و	بطوئهم ن	و ن في	الما بأكل	

	انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء
(oV	في الحمر والمسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ٠٠
77	ان يُربِدُا اصلاحاً يُوفَقُ الله بينهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	ان يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ٠٠٠٠٠٠
777	ان یکن غنیا او فقرا فالله اولی بهما
13	او تسریح باحسان
* \$ 1 _ T { A	او فوا بالعقود او فوا بالعقود
777	أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين
	حرف الباء
19—1 77.	بدارا آن یکبروا بشیرا ونذیرا
770	بسيرا ولديرا بالاثم وانتم تعلمون
	بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال
470	الناس بالاثم وأنتم تعلمون من من من من من
777	بعضهم اولی ببعض فی کتاب الله ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	بعلها نشورًا أو اعراضًا فلا جناح عليهما أن يصلحا
77	بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى
44	تفيء الى أمر الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11-17-37-33	بلغ الأطفال منكم الحلم
	بلقوا النكاح
	بين ذلك قواماً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
770	بينكم بالباطل بينكم بالباطل
	بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم
14-10	عن ذكر الله وعن الصلاة
77	عن ذكر أله وعن الصلاة وعن الصلاة وعن الصلاة والصلح خير والصلح خير والصلح المالية والصلح خير والصلح المالية والصلح خير والصلح المالية والصلح في وال
	_1 **11 à _
	حرف التاء
3.47—7.67	تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظامون ولا تظلمون
-1 '	تبغى حتى تفيء الى أمر الله
	تجارة عن تراض منكم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
T19-100-1A	
	تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا

، الكذب ۲۱۳ـ۷۰۳-۳۲۳ـ	على الا
۳۹۵ اعد در داله دور در	_
ي حدود الله ولمن يتصد حدود اله	
صون بها او دین ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰۷ ۰۰ ۱۰۷	<del>ب</del> و
حرف الجيم	. •
اء به حمل بعیر وانا به زعیم ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	-
يعلتم منه حراما وحلالا ۱۰۰ ۰۰ ۲۶۲ ۳۵۷–۳۵۷	
وع وآمنهم من خوف ۲۲۷ ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	
حرف العاء	
عتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدآ فادفعوا	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
اموالهم ۱۹-۱۹-۱۹ ا-۲۰-۲۸	
عتى يبلغ اشده	
عجراً محجوراً · · · · · · · · · · ۳ · · · · · · · ·	
عكما من أهله وحكما من أهلها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
عمل بعير وانابه زعيم ١٨٣ - ١٨٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٨٩	
حرف الغاء	
حرف العاء	•
فافت من بعلها تشوزا أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن	_
با بينهما صلحا والصلح خير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بصلہ
خذ احدثا مكانه أنا نراك من المحسنين من المحسنين	•
خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من	•
	اهلها
خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ٢٦	•
خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا ٠٠٠٠ }	•
لخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل	_
طان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الثسي
لخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ٧٠٠٠	
حرف الدال	:
اد اراتم فیها والله مخرج ما کنتم تکتمون ۲۲۹ ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	
اد ارام حیف و ۱۰۰ - ۱۰۰ د د	
دافق بیخہ جرمی بین الصلب والتراثب نہ نہ ۲۲	
دافق يخرج من بين الصلّب والترائب · · · · · ٢٦ ادفعوا اليهم أموالهم · · · · · · · ٢٨–٢٨	

# حرف الراء

	104-401	رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون
	737	رزق فجعلتم منه حراما وحلالا
	11-11-5	رشدا فادفعوا اليهم اموالهم
0{-	_07_07_7{	رءوس أمو الكم لا تظلمون ولا تظلمون
	797	ر دوس امواندم د تطلمون ود تطلمون
· · ·		حرف السبين
 	3.4.7	سبيل الله وابن السبيل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
		سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل
01-	۶_۸۲_۶۳_۰۰	·
		سيقول السفهاء من الناس ماولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها
	74	
. : . :		حرف الشــين
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	10	شاء الله
	77	شقاق بينهما فابعثوا الشيطان أن يوقع بينكم الشيطان أن يوقع بينكم
	Y03	السيطان أن يوقع بينكم الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون
. :		حرف الصاد
	<b>y</b> w	الصلب والترائب انه على رجعه لقادر
	77	
		حرف الضاد
		اضطررتم اليه
	770 <u></u> 707	اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته
	779	علكم تعقلون المستعلق المستعلم المستعلم المستعلم المستعلم المستعلى المستعلم المستعلم المستعلم المستعلم المستعلم المستعلم المستعلم
:	:	
		حرف الطاء
:	۲٦.	طائفة ليتفقهوا في الدين
:	77	طائفتان من المؤمنين
•	<b>ξ</b> 1	الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان

## حرف الظاء

۰ ۱۸ <u>–۱</u> ۵ ۳۲۳	ظلماً انما یاکلون				
	حرف العين				
{ o V	العداوة والبفضاء في الحمر والميسر العداوة والبفضاء في الحمر				
	عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع أن يمل				
01-0 47- 47	هو در در دی در				
77	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·				
100-11	<del>-</del>				
Y0}	عن ذكر الله وعن الصلاة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠				
713	عهد الله وأيمائهم تُمناً قليلا ١٠٠ ٠٠ ٠٠				
	• . 111 . Å .				
	حرف الغين				
. 779	غنیا او فقیرا فالله اولی بهما				
171.A	غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف				
	حرف الفاء				
حرف الفاء					
	فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا				
77	اصلاحاً يوفق الله بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠				
307	فاحتنبوه لفلكم تفلحون ٢٠٠٠٠٠٠٠٠				
ı	فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شناء الله				
10	الأعشتكم · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·				
	فاداراتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون ٠٠٠٠٠٠				
	فادفعوا اليهم أموالهم ولأتأكلوها اسرافا وبدارا أن				
-719- F	یکبروا ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰				
-07-78-7V					
٥٣					
1.8					
44	فاصلحوا بينهما فان بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا				
	التي تبفي حتى تفيء الى أمر الله				
<b>£1</b>					
17	فان بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى				
* *	تقیء الی آمر الله ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰				

797	فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون
	فان كان الذي عليه الحق سهيها أو ضعيفا أو
31-0	لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل .
	فجعلتم منه حراما وخلالا قل آلله اذن لكم ام على الله
704-487	تفترون المالية المالية المالية المالية
7.7 ·	فخد أحدنا مكانه أنا نراك من المحسنين ٠٠٠٠٠٠
710 Albert 770	فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون
137_Y07_T77_	فصل لكم ما حرم عليكم الاما اضطررتم اليه
770	
14 July 1 1989	فقد ظلم نفسه ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم
771	ایاته لفلکم تعقلون
779	فقيراً فالله أولى بهما
11/-14	فقيراً فليأكل بالمعروف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير
777_797	فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ٠٠٠٠٠
<b>77.</b>	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة
18	فليأكل بالمعروف ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
11-37-33	فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم
11-14	فليستعفف ومن كان فقيراً فلياكل بالمعروف
	فليعبدوا رب هـ ذا البيت الذي اطعمهـم من جوع
	وآمنهم من خوف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
3478	فليملل وليه بالعدل
	فی بطونهم نارا وسیصلون سعیرا ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
(oY	في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
<b>T</b>	فى ذلك قسم لذى حجر
3.87	في الرقاب والفارمين
475	في سبيل الله وابن السبيل الله على الله على الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
and a list	في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى
777	أوليائكم معروفا من من معروفا من من معروفا من معروفا من معروفا من من معروفا من من معروفا من من معروفا من من من م
<b>177</b> 1	في الكتاب مسطورا
	حرف القاف
	قالوا تفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وانابه
177-18179	
•	cil

:

737_707	قل آلله اذن لكم أم على الله تفترون
	قل اصلاح لهم خير ، وان تخالطوهم فاخوانكم والله
10	يعلم المفسد من المصلح ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
۲۷.	قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس
	قلوبهم ، وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن
3.47	السبيل ، ، ، ، ، ، ، السبيل
	حرف الكاف
77.	كافة كما يقاتلونكم كافة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>٣ 7 ٨</b>	کان بهم خصاصة
777	كان ذلك في الكتاب مسلطوراً
10-18	كان بين ذلك قوامًا
479	كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون
77.	كما يقاتلونكم كافة ب ب ب ب
	م في اللاه
,	حرف اللام
10	<u>لاعنتكم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،</u>
770	لتأكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون
T0V	لتفتروا على الله الكذب
۳	لذی حجر ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
111	
411	لملكم تعقلون و و و و و و و و و و و و و و و و و و
307	لملكم تفلحون به ما
777	لفسدت السموات والأرض ومن فيهن سننوات
	لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آلله أذن
70V_787	لكم أم على الله تفترون و و و و و و و و و و و و و و
717	لكنود وانه على ذلك لشهيد
	للفقراء والمساكين والعاملين عليها والؤلفة قلوبهم وفي
3.4.4	الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
10-15	لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما
174-141	لمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم
ξ	ليبلوكم أيكم أحسن عملا
77.	لينفروا كافة المساب المساب المساب
	حرف الميم
	·
77	ماء دافق بخرج من بين الصلب والترائب

	ما انزل الله لكم من رزق فحملتم منه حراما وحلالا
T0V_TET	1
777_70V_781	ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
4.10	
٣٦٩	ما كنتم تكتمون
10-11-11-4-7	مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
40	
7.0	مائة ألف أو يزيدون المستعدمة الف
779	مخرج ما کنتم تکتمون مخرج ما کنتم
13	مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان
	المساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
3.87	والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
01	مستمى فاكتبوه
777	معروفا كان ذلك في الكتاب مسطوراً ٠٠٠٠٠٠
10	المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم
***	مكانه انا نراك من المحسنين مكانه انا نراك من المحسنين
۲۷۰	منافع للناس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	من أهله وحكماً من أهلها ان يريدا اصلاحاً يوفق الله
77	بينهما ٠٠ ٠٠ ا ا
	من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهــما ان
77 77	يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ووروستهما صلحا
<b>V</b> 77	3 10 11 3 C.J. U
	من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا ، قل آلله أذن لكم
737-787	أم على الله تفترون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
701	من عمل الشيطان فاحتنبوه لعلكم تفلحون ٠٠٠٠٠٠
11-7-37-33	منكم الحلم فليستأذنوا
	من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل
11-14	بالمعروف من المعروف الم
18	من كان فقيراً فليأكل بالمعروف من كان مقيراً
10	من المصلح ولو شاء الله لاعنتكم
7.7	من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ٠٠٠٠٠
	من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعيلوا الى أوليائكم
777	معروفاً ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها اسرافا

71-19-19-1-7 07-07-71-77	وبدارا آن یکبروا ۱۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰
777	ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ٢٠٠٠٠٠
	حرف النون
11-10	نارا وسیصلون سعیرا ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
۲۲.	نراك من المحسنين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. 77	نفر من كل فرقة منهم طائفة ٢٠ ٠٠ ٠٠
14149	نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم
74-1-19-1-47	النكاح فأن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم
-17-71-71-7.	
04-0	Υ
	1.11 A .
	حرف الهاء
70V_7£7	هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب
٣	هل في ذلك قسم لذي حجر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا
	حرف الواو
	( الأصلية والزائدة )
777	ر?منهم من خوف ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰۰
10~	والله يعلم المفسد من المصلح ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	وابتلوا اليتامي حتى اذا بلفوا النكاح فان آنستم
7-3-17-13	منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم
917-37-33	دادا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا
	واذ متلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخسرج ما كنتسم
779	تكتمون المستعدد المست
۲.0	وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون
	والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك
10-18	قواما
	وان امراة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح
. 77	عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير
•	وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما
77	من أهلها أن يريدا أصلاحاً يوفق الله بينهما
10	وان تحالطوهم فاخوانكم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	وأن طائفتان من الومنين اقتتلوا فاصلحوا بينها

	18179	وانابه زعیم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	-	واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من
	777	الله خين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معسروفا
	719	وايمانهم ثمنا قليلا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
1	<b>٣</b> ٧٤	وتعاونوا على البر والتقوى
	11-10	م میصلو <b>ن معیرا</b>
	۲٦.	ر الموا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة · · ·
<b>~</b> ~~	7-407-461	وقد فصل لكم ما حرم عليكم الأما اضطروتم اليه
	770	
:	144-149	ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم ٠٠٠٠٠٠٠
		ولو البع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض
	777	وسن فيهن
4 -	10	ولو شاء الله لاعنتكم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	778	ولن کان بهم خصاصة ۱۰ م م م م م کان بهم
۰۵	3-47-17-1	وليه بالعدل د د د د
-	77.	وما أرسلناك الاكافة للناس بشيرا ونذيرا ٠٠٠٠٠
	77.	وما كان المؤمنون لينفروا كافة من من
-	۲٧.	ومنافع للناس ١٠ ١٠ ٠٠ و و ١٠
	17-17	· كان فقيرا فلياكل بالمعروف · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	17-17	ن ان غنيا فليستعفف ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	777	ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه
		ولا تكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام
·	770	ولا تكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا
-		ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا
- <del>-</del>	1/	ليد تعميد
		ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ٠٠ ٠٠ ٠٠
		ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
•	0 7	
	1	ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا
	734-464	
	79	ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما
1 .		ويريكم آياته لعلكم تعقلون
		ويد مُلَونَكُ عِن البِيتَامِي قُلُ اصلاح لهم خيسير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح
1	, lo	تحالفوهم فأحوانكم والسايعتم المستحاس المصبح

## حــرف (( لا ))

*{1_Y1_*1									
1.8	• •	••	• •	- +	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	حو لا	نها -	يېقون ء	K
77 <i>7_</i> 777			• •	• •	• •	تظلمون	ولا	تظلمون	Y
3-17-17-0-			• •	به	فليملل ول	بمل هو	أن ي	بستطيع	K
01						· .			

## حرف الياء

## ثانياً _ الأحاديث والآثار والأخبار

## حرف الألف

	1.0		
:		•	آفة من الآفات أصابته أو كان غنيا فافتقر وصار أهل
:	! :.	1	دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته واعيل من بيت مال
:	. :		المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام
٠.		1	فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسسلام فليس
		777	على المسلمين النفقة على عيالهم · · · · ·
i	:	717	آليت ألا اصحب احداً منهم الا خدمته
			آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما
. :		110	قال عبد الله : فمضت السنة ان الرسل لا تقتل
٩٦.	-14	-141	الآن بردت جلده وفي رواية (قبره)
		.,	اتوا نبى الله موسى فذكروا له ذلك فأمرهم أن يذبحوا
		· AA	
	1 1 "	,	بقره وأن يصربوه ببعضه فلوه ببعضه من المرادة ليصلى عليها فقال: هل على صاحبكم من
	:		دین ؟ فقالوا: نعم ، دیناران فقال ابو قتادة : هما علی
		19.	دین ؛ فقالوا ، فقم ، دیدران مدر بو ساد یا رسول الله ، قال : فصلی علیه صلی الله علیه وسلم
٠.			اتى رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال: أنى فقير
			انی رجل النبی صنی الله علیه وستم حال می الله علیه علیه الله علیه علیه الله علیه علیه الله علیه الله علیه علیه الله علیه علیه علیه الله علیه علیه علیه علیه علیه علیه علیه ع
		14	مسرف ولا مبذر ولا متأثل
i	: '		مسرف ولا مبدر ولا مناس في المان المن المن المن المن المن المن الم
	:	47.5	·
:	•		
:		<b>44</b>	يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسداً ، وهم
į		717	لا يجدون شيئًا فانظر أمرا يسم أولهم وآخرهم
	•	111	اتينا رسول الله عليه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس
:			اتينا النبي عين ليصلى عليه فخطا خطوة ثم قال :
: .			اعليه دين ؟ قلنا: ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
!	:	1 . 0	ذلك بيوم: ما فعل الديناران؟ قال: انما مات أمس ثم
:	11	171	أعاد عليه بالفد قال: قد قضيتهما قال: الآن بردت جلده
: !	:		اتى عَيْسَةً بجنازة فقالوا: صل عليها فقال: اليس عليه
		. 6 8	دين ؟ فقالوا: بلى ، فقال: ما ينفعكم صلاتي عليها ، وهو
	:,	104	مرتهن في قبره فأن ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه

	الينا به النبي ﷺ ووضعناه حيث توضع الجنائز عند
١٨٩	مقام جبريل عليه السلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اتينا به النبي عَلَيْكَمْ فقلنا: تصلى عليه ؟ فخطا خطوة
	ثم قال: أعليه دين أ فقلنا: ديناران ، فقال أبو قتادة :
	الديناران على: فقال النبي عَلَيْكُم : قد أوفي الله حق الفريم
	وبرىء منه الميت ؟ قال: نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك
	بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس، قال: فماد
	اليه من الغد فقال: قد قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُم : الآن
111	ردت علیه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ م
	اتى عُرِيْكُم بميت فسأل هل عليه دين ؟ قالوا: نعـــم
107	دیناران قال: صلوا علی صاحبکم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هــل خلف لدينــه
	قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قيل له : لم يخلف وفاء قال
	للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من
107	خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دینا فعلی قضاؤه ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	اتى برجل ليصلى عليه ، فقال: هل عليه دبن ؟ قالوا:
	نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما و فاء ؟ قالوا : لا ، فتأخر
	فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال: ما تنفعه صلاتي وذمته
	مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه فقام أبو قلابة فقال:
1 & V	هما على با رسول الله ، فصلى عليه النبى عَلَيْكُ
	أتي النبي عُرِيْتُهُ النساء فوعظهن وقال : تصدقن ولو
. 78	س حلیکن فتصدقن بحلیهن ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	ادروا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم ، ولا مناقباً ذلا المحديث في أكارة بمناه في الحقيقة الم
ww.c	نفلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهم ضميفهم ولا تستأثروا
772	علیهم فتظلموهم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
717	اذا اتاكم كريم قوم فأكرموه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اذا استأذن احدكم أخاه ان يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه
٨٨	اذا بلغت المرأة المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا
. 11-1-	وهذا وأشار الى وجهه وكفيه
	اذا بايعت فقل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثا
17—10	اذا أتبع على ملىء فليتبع · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
1114-117-1-7	اذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه
	صاب التمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول المباع . اله
	لله عُرِيْنَةِ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تنبايعوا
5 <b>4 5</b>	حتى بندو صلاح الثمر

-118	اذا احیل احدکم علی ملیء فلیحتل ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
AY	اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة اذرع
3.7	اذا رأت ذلك _ يعنى ماء الاحتلام _ فلتفتسل
	اذا سأل احدكم جاره ان يدعم جهاوعه على حائطه
۸۸	قلا يمنعه
***	اذا اعطيتم فأغنوا
	اذا قيل له : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا
	عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ،
104	رمن خلف ديناً فعلى قضاؤه
-	اذا كان ولى اليتيم فقيرا نزلت « ومسن كان غنيسا
17	فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » ٠٠٠٠٠
	اذا استكمل الفلام خمس عشرة سنة كتب ما له
10	ما عليه وأخذت منه الحدود
۲۳۳	اذا مرت به سنة رقعه الى مائة
	اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق
400	عند الشروط المراب المستعدد المستعدد المستوط
	اذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله
	فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة فقسال : سمعت
•	رسول الله عَلَيْكَ يقول: لولا أنك رسول لضربت عنقك 6
1	فأنت اليوم لسب برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب
-	عنقه في السوق ثم قال: من اراد أن ينظر الى ابن النواحه
110	قتيلا في السوق المالين
	اراد الضحاك ان يجسرى خليجا في ارض محمد
	ابن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله
Υŧ	عنه فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك
	بريد أن يسال عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر
ا نیو	فقال الزبير: أنا شريكك فحاء على الى عثمان وسأله أن
: 10	يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير
*.~	أسلم جرير بن عبد الله قبل موت النبي عليه بأربعين
	يوماً
	اللهم بك أصول وبك أجول وبك أحول ووبك المعالم
TIY	اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا
-, -	الا تأخذ على بد ابن أخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _
<b></b> .	وتحجر علیه ، اشتری سبخه _ ای ارضا لا تنبت _
1 Y	بستین الف درهم ، ما بسرنی انها لی ببغلی ۰۰
-	الا أن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية

	1.2 1.31.50 1.4 24 4.71 1.4. 4	
	الوارث ، ولا تنفق امراة شيئا من بيتها الا باذن زوجها	
	والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم	
	غارم غارم الله منزلة الولى من مال الله منزلة الولى من مال	-
	اليتيم أن استفنيت استعففت وأن افتقرت أكلت بالمروف	
17	اليتيم ان استفليت استعلمت وان افتدرت المساورت فاذا ايسرت قضيت	
	الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد	
414	كله ، واذا فسدت فسد الحسد كله ألا وهي القلب .	
	الا وأن لكل ملك حمى ، ألا وأن حمى الله محارمه .	
787	الا وأن في الجسد مضفة الحديث	
	الا وان في الجسب مصنف العدايات الا واني لم ابعثكم ائمة	
	الهدى مهندى بكم ، فادروا على المسلمين حقوقهـــم ،	
	ولا تضربوهم ولا تفلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهـــم	
778	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
., ,	الا ان قام احدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال :	
184	هما على يا رسول الله . فصلى عليه النبي عليه	
779	والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم	
	الا شرطا حرم خلالا أو أحل حراماً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
VY-VI-77-70	الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا	
77	الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى	
	الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكنى	
۸۲۳	اخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم ٢٠٠٠٠٠	-
	الا فك الله رهانه يوم القيامة	
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجملوني	
19	في الذرية ولم أقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
	أمن الدرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُ:	
	انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه فنظروا فاذا عانتي	
. 19	لم تُنبت فجعلوني في الدرية ١٠ ١٠ ١٠ ١٠	
	أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني	
	بدلك وانما ذلك شيء توابه على الله حل ثناؤه وهذا معاش	-
***	فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
·	اما والله لئن بقيت لأرامل اهسل العراق لأدعنهم	
***	لا يفتقرون الى أمير بعدى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
191	أم للمسلمين عامة ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
441	أما هذا المعاش فالتسوية فيه خير ٠٠٠٠٠٠	
	امر امير المؤمنين بحريب من طعام فعجن ثم خبز ثم	

; ;	ترد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى
1 1	أصدرهم ثم فعل بالعثماء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان
	وهو نحو اردب من القمح او نصفه او يزيد شيئا كل شهر ،
444	فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر
:	أمر الوصى جائز في كل شيء الافي الابتياع ، واذا باع
17	بيعاً لم يقبل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	امر عمر بقلع ميراب العباس رضى الله عنه فقال له:
•	خلعت ميزابا ركبه رسول الله صلى الله عليه وسللم
	فقال عمر: والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهري ،
٧٨	فصعد العباس على ظهره ونصبه ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أمرها أن تلحق به الى خيسر حيث أعطاها جملين
	آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها
۲۸٥	من الزكاة ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
	امر النبي عُرِينَةُ أن يكشف عن مؤتزريهم ، فمن أنبت
:	منهم فهو من المقاتلين ومن لم ينبت فهو من الذرارى ،
	فبلغ ذلك النبي عَلَيْكُم فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من
77	فوق سبعة ارقعة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
;	أن أخوين من بني المفيرة اعتق أحدهما الا يفرز خشبا
1	في جداره فلقيا مجمع بن بزيد الانصاري ورجالا كثيرين
	فقالوا: نشهد أن رسول الله عليه قال: لا يمنع جار حاره
	أن يفرز خشباً في جداره فقال الحالف أي اخي قد علمت
	انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون
ΛY	جدارى ففعل ففرز في الاسطوانة الخشبة
	وانا ابن أربع عشرة سنة عرضت على رسول الله عَرْضُهُ
_ ن	عام أحد فردونی ، وعرضت وأنا ابن خمس عشرة سنة أ
. 70	
	ان ربی عز وجل سیسالنی عنهم یوم القیامة وان
Y 1W	خصمی دونهم محمد عُرِی فخشیت آن لا بثبت لی حجة عند خصومته فرحمت نفسی وبکیت
1//	
	انا شریکا فجاء علی الی عثمان رضی الله عنهما وساله
٧_٣٥	أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على من شريكه الربير
	أنا أحيلك على على وأحلني أنت على فيلان ففعيل
,	فانتصف المسبب مسن على ، وتلف مال الذي أحساله
	المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب
	فقال له على: أبعــده الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

	انا اولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك دينا فعلى "
737-191-1747-	قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته
<b>7.7 1</b>	
144	انا زعيم ببيت في ربض الجنة لن ترك الراء وهو محق
	انا ضامن _ قالها على _ من ثم دعا له الرسول عَلَيْكُ
	ثم قال: ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه
188	يوم القيامة
19.	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
•	أنا لهما ضامن وهما على" فقام فصلى عليه ثم أقبل على
	على " وقال جزاك الله عن الاسلام خيرا وفك رهانك كما
19.	فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا أولى بكل مسلم من نفسه . من ترك مالا فلورثته ،
ፖሊን	ومن ترك دينا أو ضياعا فالي وعلى " ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا ومالكم كولى اليتيم ـ ولكم على أيها الناس خصال
•	اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي شبيئًا من
	خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم ألا من وجهه ، ولكم على
	اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على "
777	ان ازید اعطیاتیکم وارزاقکم ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
•	أنا لا أحد أحدا يأخذه منى ــ يعنى مال الصدقة ــ
	فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعها
•	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلهــا
	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقال معاذ :
444	ما وجدت احداً یاخذ منی شیئاً ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰۰
•	أن أخرج للناس أعطياتهم فكتب اليه: أنى قد أخرجت
	للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال فكتب اليه: أن
	انظر من اداًن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب
	اليه: انى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت المال فكتب اليه:
77%	ان انظر من كانت عليه جزية فأسلفه
	انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم بعضا
	فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ؟
	وهدا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله
	موسى عليه السملام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة
	وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا
. weg	فقال: قتلنى ابن اخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله
717	ىمد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

	الت منا فقال ، نحن نبو انتصر بن تناله و تعقو المنا
	ولا ننتفي من أبينا . فكان الاشعث يقول : لا أوتي باحد
Y11	ينفى قريشا من النظر بن كنانة الا جلدته
	ان شئتم قسمت هذه واموالكم بينكم وبينهم جميما
· ·	وان شئتم امسكتم الموالكم وقسيمت هذه فيهم خاصية
	فقالت الانصار: بل تقسم هذه فيهم واقسم لهم ما شئت
<b>77</b> X	من أموالنا بي بي من من بين بين بين بين بين
-	ان استغنیت استعففت ، وان افنقرت اکلت بالمروف
770	ثم أنا باد باصحابي _ يعنى المهاجرين _ اخرجنا من مكة
	ان كان له عمل صالح أخد منه بقدر مظلمته ، وأن لم
77	تكن له حسنات اخل من سيئات صاحبه فحمل عليه
* **	ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه من كان قد اخضر
01	ان كنت غير تارك البيع فقل: هاء وهاء ولا خلابة ٠٠
:	ان انظر كل بكر ليس له مال قشياء ان تزوجه فزوجه
	واصدق عنه فكتب البه: اني قد زوجت كل من وجدت
778	وقد بقى فى بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان هلکت ماشیتهما رجعا الی نخل وزرع ، وأن هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيسه يصرخ: يا أمير
	المؤمنين . أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على مسن
748	الذهب والورق من من من من من من
	ان لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه
	مهنته وفرس بجاهد عليه عسسدوه ومن أن يكون له
771	الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠٠٠٠٠٠
	أن أبا بكر رضى الله عنه رأى في هذا المال رأيا ولى فيه
777	رأى آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله عليه كمن قاتل معه
	أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين الناس في القسم فقال:
441	فضائلهم عند الله ، فأما هذا المقاش فالتسوية فيه خير
401	ان احق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج
	أن أخوانكم من المهاجرين ليسنت لهم أموال فأن شئتم
	قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا وان شسئتم
. ;	أمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصية ، فقالت
	الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هده فيهم وأقسم
44%	ما شئت من أموالنا المعادم معادم المعادم المعاد
• •	ان حيان بن منقد كان يبناع وفي عقله ضعف فقيل
	يا رسول الله : احجر عليه فانه يبتاع وفي عقبله ضعف
	فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تبع ، قال: لا اصبر ،

77	فقال: أذا بايعت فقل: لا خيلابه، ولك الخيسار ثلاثا
	ان رحلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي عليه
	فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا
	فحجر عليه فقال يا رسول الله أنى لا أصلي عن ألبيع
1	فقال النبي عليه : اذا بعت فقل : لا خلابة ٠٠٠٠٠٠٠
710	ان الرسل لا تقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان عليا يريد أن يسال عثمان رضى الله عنها أن
	يحجر عليه فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان
•	رضى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر
70	على من شريكه الزبر
	ان عقبة بن الحارث تزوج امرأة هي أم يحيى بنت
	ابي اهاب فجاءت امرأة سوداء فقالت: الى ارضعتكما ،
	فسال النبي عُراكي الله عليه فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة
737	ونكحت زوجاً غيره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان غلاماً من الأنصار شبب بامرأة في شعره فرفع الى
_	عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر
<b>**</b>	لحددتك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أن فاطمة زوجة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز دخلت
	عليه يوما وهو حالس في مصلاه وأضعا خده على يده ؛
	ودموعه تسبيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك
	يا فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في
	الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرمِلةِ الوحيدة ، والمظلوم المقهور ،
	والفريب الأسير ، والشيخ الكبير وذى العيال الكثير ،
	والمال القليل وأشباههم في أقطار الأرض ؛ واطراف البلاد ؛
	فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن
	خصمی دونهم محمد علیه فخشیت آن لا بثبت لی حجة
YAY	عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت
	انما أنا ومالكم كولى اليتيم ـ الى أن قال: ـ ولكم
	على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم
r e	أن لا اجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم
	الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى
٣٣٢	الا في حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم
	انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش
الما ومعالمة	** 44.14

	انما مات أمسى قال فعاد اليه من الغد فقال: قد
111	قضيتهما ، فقال النبي عليه : الآن بردت عليه جلده
777	انما هذا من اخوان الكهان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1	انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش
447	فالأسوة فيه خير من الأثرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>777</b>	انما هاجر به ابواه يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه
	ان المرأة اذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا
71 <del>-</del> 7.	هذا وهذا هذا وهذا
	ان المسلمين انما هم ينو الاسسلام كاخسوة ، ورثوا
	أباهم فهم شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم وأن كان
777	بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير
	انها ولدت غلاما فأرسل البها بخمسين درهما
٣٣٣	وكسوته ، وذكر لها بانه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة
· :	أنه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال
;	رسول الله عليه حين كثرت عنده هذه الخصــومات :
<b>٤٣</b> ٤	لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
, ,	أنها أبنتك هكذا قال عبد الله لأبيه ، ولما ساله ما بها ؟
6 · 1	قال له : عملك انك لا تنفق عليها ، أو قال له : منعك
-	ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى ، منعك أن تطلب
440	لبناتك ما يطلب القوم لبناتهــم ؟
	انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك
440	أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم
187	انه ضمن عن الميت _ يعنى أبا قتادة _
	انه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت فانك ان
7 77	شاء الله موفق ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
•	انه كان لابيه السيب دين على انسان الف درهم ،
	ولرجل آخر على على بن أبى طالب الف درهم فقال ذلك
	الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على ، وأحلني أنت على الرجل المسيب : أنا أحيلك على على المسيب المسال المسلم
	فلان ففعل ، فانتصف المليب من على وتلف مال الذي
	أحاله السبيب عليه فأخبر السبيب بذلك على بن أبي طالب
117	فقال له على : أبعده الله
	انهم جباة المال وغيظ العدو وردء المسلمين ، وأن
411 - 4	يقسم بينهم فينهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل
	1
408	أن توفوا ما استحللتم به الفروج
	أنى أربد أن أفظمه 4 لأن عمر لا تستجل الصفار في

:

		ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفســه.
		هامسا ويح عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار الخلافة ،
		ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا
•		اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ،
	222	وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام
	77	اني لاراكم عنها معرضين ، والله لارمينها بين أظهركم
		اني ارى أن اجعل عطاء الناس في كل سنة ، واجمع
		المال فانه اعظم للسركة قالوا: اصنع ما رايت فانك
	٢٣٦	ان شاء الله موفق ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
•		انى رأيت الأنصار تصنع برسول الله عليه أشياء آليت
	414	الا أصحب أحداً منهم الا خدمت و ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		انی ارضعتکما فسال النبی ﷺ فقال: کیف وقد
	434	قيل ? ففارقها ونكحت زوجاً غيره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		ائى لاعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه
	٢٣٦	الله في النار ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
		انی فقیر لیس لی شیء ولی بتیم فقال: کل من مال
	11	يتيمك غير مسرف ولا مبار ولا متأثل ٠٠٠٠٠٠
		انی انزلت نفسی من مال الله منزلة مال الیتیه ان
		استفنيت استعففت وأن أفتقرت أكلت بالمعروف ، ثم أنا
	440	باد باصحابی ـ يمنی المهاجرين ـ أخرجنا من مكة ٠٠٠٠٠٠
		انی لا اثبت علی الخیل ، فضرب بیده علی صدری
	717	وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ٠٠ ٠٠ ٠٠
		اني لا أصبر ، فقال عَلِيكِ : من بايعته فقل : لا خلابة
	44	ولك الخيار ثلاثا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		أى أخى قد علمت الك مقضى لك على وقد حلفت
		فاجعل اسطوانا دون جداری فقعه الآخر فقرز فی
	λV	الاسطوانة الخشبة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		ايما شيخ ضعف عن العمل أو أصلابته آفة من
•		الآفات ، او كان غنيا فافتقر وصار اهل دينه يتصدقون . وا مواردة ويورد مراويا
		عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله الما تقام الماء أن الماء أنه الماء الم
		ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير . دار الدحرة ودار الارالاء فارساما ألما المور النفتة وا
	* 43	دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
•	۲۸۲	ايها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم على"
•		ان لا اجتبى شيئاً من خراجكم ، ولا مما افاء الله عليكم الا
		من وجهه ، ولكم على أذا وقع في يدى أن لا يخرج منى
	444	الأ في حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرز أقكم

.

-

# حرف الباء

	بح بخ يا ابن أمر المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد
	هزلى ؟ فخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى
	علم أنه أشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد
	استود لوته لشيدة ما عانى في هيذا ألعام من الجنوع
	والاستمرار على الأكل بالزيت فقط وحرم على نقسه اللحم
777	والسمن واللبن في هذا العام حتى يحيى الناس
17-11111	بردت عليه خلده
19.	برىء الميت ؟ قال : نفم ، فصلى عليه
	برك رسول الله على غيل احمس ورجالها خمس
YIV.	
	استبطأ موت عمه تم حمله فوضعه ليلا على باب
779	رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه فركب بعضهم على بعض
	بعث النبي على الله سعد بن معاذ فجاء على حمار ،
	فبلغ قريبا من المسجد قال عليه : قوموا الى سيدكم
gath the same	
	بعث الى عمر بثلث صدقة الناس فانكر ذلك عمر
	رضى الله عنه وقال له : لم ابعثك جابيا ولا آخـــ جزية،
	ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على الفقراء ،
	فقال معاذ: ما بعثت اليك بشيء وأنا أجد احدا بأخله
	منى ، فلماكان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا
	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ،
	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال مصاد :
***	ما وجدت احدا یاخد منی شیئا
	بعث جرير الى رسول الله عليه وحلا ببشره فبرك
717	and a second
	بعثه الله حيا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث
779	قاتل من قاتله بعد ذلك بين بين
	بعد ذلك بيوم قال: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات
	امس ، ثم اعاد علیه ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	بعد ما مات عبد الله بن مسعود قال الزبير لعثمان :
	اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق من بيت المال ،
777	فاعطاه خمسة عشر الفا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	بقى فى بيت المال شيء ، فكتب اليه أن انظر من أدان
	في غد سفه ولا ساف فاقض عنه ، فكتب البه ، أن قلب

9.3		قضيت وقد بقى في بيت المال مال ، فكتب اليه أن أنظر من
		كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فأسلفه ما يقوى على
-	445	
		بلغ ذلك النبي عُرِيكَ فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله
	17	من فوق سبعة ارقعــة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
-		بلغ ذلك عليا وعزم أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء
		عبد الله الى الزبير وذكر أن عليها يريد أن يسهال عثمان
		ان يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان ، وسأله الحجر عليه ، فقال: كيف أحجر على من
	٣0	
		سريد عربير بلغ قريبا من المسجد قال: قوموا الى سيدكم أو
-	۲۳	فال : خرکم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	- <b>,</b>	بلفت المراة المحيض = اذا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	-	بل تقسم يا رسول الله هـــــــــــــــــــ ، واقسم لهـــم
	<b>77</b> X	ما شئت من أموالنا
	179	بم تأخد مال اخيك بفير حق ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	٤٣٧	بم يستحل أحدكم مال صاحبه
	37	بم يشبهها ولدها ثم قال عَلَيْكُ : اذا رأت ذلك فلتفتسل
		بيت لخثم يقال له ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال
	·	عَيْدً لجرير : هل انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة
		اليمانية فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس
		فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا
-	TIY	<b>ولاح</b> مس ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	189	بببت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق
		ابتاع عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين ألفا ،
-	ř	فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلى معا فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه ،
		فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير وذكر له أن عليا يريد أن
		يسأل عثمان رضى الله عنهما أن يحجر عليه فقال الزبير :
		أنا شريكك فجاء على إلى عثمان وساله أن يحجر عليه
	40	فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير
	1	ابتاع حبان بن منقف وفي عقله ضعف ، فقيل :
•		يا رسول الله احجر عليه فانه يستاع وفي عقبله ضعف
		فاستدعاه رسول الله عَلَيْكُم فقال: لا تبع قال: لا أصبر ، فقال: اذا بايعت فقل: لا خلابة ولك الخيار
-		و اطبر ، صان ، ادا بایست مین ، د حدید ویک اسپار

~

.

-

۲٩.	ַ על זו יי
• •	باع جابر رضي الله عنه بعيره على النبي عَلِيْكُ واستثنى
808	حملانه الى المدينة ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
	بات عمر وعبد الرحمن رضى الله عنهما بحرسان قافلة
	التجارة وبصليان حتى سمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه
	فقال لامه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ثم عاد الى
	مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه
	فقال: ويحسك أنى لأراك أم سسسوء ، مالى أرى
	ابنك لا يقرر منه الليالة ؟ قالت يا عبد الله
	قد أبرمتنى منذ الليلة انى اربعه عن الفطام فيأبى . قال :
	ولم أ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال : وكم له :
	قالت: كذا وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى
·	الفحر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما
	سلم قال : يا بؤسا لعمر ، كم قتل من اولاد المسلمين ثم
	أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا
<b>የ</b> ፕአ	نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بايعت رسول الله عَلَيْكُم على أقام الصلاة وأبناء الركاة
717	والنصح لكل مسلم في ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بايع جرير بن عبد الله رسول الله عَلَيْسَهُ سنة عشر من
411	الهجرة في شهر رمضان وأسلم ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
770	بینی وبینکم کتاب الله
•	يتبايعون الثمار على عهد رسول الله عَلَيْكُمْ فَاذَا جدها
	الناس وحل تعاطيهم قال المبتاع: انه أصاب الثمر عاهات
:	يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله عَلَيْتُكُم حين كثرت
<b>ET</b> E	عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو الصلاح
	بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في المراث
	تتساوی فیه سهامهم و آن کان بعضهم اعلی من بعض فی
. <b>ጞ</b> ጞ፟፞፞፞፞	الفضائل ودرجات الدين والخير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حرف التساء
	ترك لدينه وفاء ، صلى عليه والا قال : صلوا على
	صاحبكم ، فلما فتح الله الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين
	من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى ً قضاؤه ، ومن
-111	ترك مالا فلورئته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
441	

افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على من

	ترك مالا فلورئته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالي "
<b>7</b>	وعلی ً نی نی نی سی آن کی
1114-1.7	اتبع على مليء فليتبع ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	تلف مال الذي احاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب
117	بذلك على بن أبي طالب فقال على: أبعده الله ٠٠٠٠٠٠
	تب هكذا أمر ابن مسمود لابن النواحة فأبى فأمر به
	فأخرج الى السوق فجز رأسه ثم شاور أصحاب محمد
317	صلى الله عليه وسلم في بقية القوم ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا
317	وكفلهم عشائرهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حرف الثساء
	ئۇلول كفر قد اطلع راسە فاحسىمە ، وقال جرير
	ابن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم
<b>71</b>	عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ننسن
808	واستثنى حملانه الى المدينة في بيعه على النبي مَرَيْكُم ٠٠٠
	ثم بعث جرير الى رسول الله عليه وجلا يبشره فبرك
717	رسول الله على على خيل احمس ورجالها خمس مرات
-	ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى
411	ابن حاتم: ثولول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ٠٠٠٠٠٠
	ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعهسا
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة
	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها
717	بثمانمائة رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم أعاد عليه بالفد قال: قد قضيتهما قال: الآن
۱۸۹	بردت عليه جلده ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك 4 مما
	لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمشال والنظائر وقس الأمور عليها ثم أعمد فيما ترى الى أحبها
777	الى الله وأشبهها بالحق
	الى الله واستهها بالمحلق ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم
***	
, , ,	ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان
	وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئا كل
	شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والملوك جريبين
	The state of the s

والورق ۱۹۰ ۱۹۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۰ ۱۹۰ ۳۳۴

	الل اسهر
	ثم أقبل على على وقال جزاك ألله عن الاسلام خيراً ،
19.	و فك رهانك كما فككت رهان أخيك
	ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا وزينا وامرها أن تلحق
· ·	به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها
440	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	محمد بن مستمه ويقصيها حمه من الرق الحيه الا فك الله ثم قال علي الله علي الله علي الله الله الله علي الله علي الله الله الله الله الله الله الله ال
188	
	ثم قال بعد ذلك : ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات
13.9	امس ، ثم اعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال :
IAV	الآن بردت عليه جلده
	ثلاثون رجلا دعاهم فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم
	ثم فعل بالمشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو
٣٣٢	نحو اردب من القمح أو نصفه .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ثمراً بعته على اخبك اصابته حائحة ، فلا يحل لك
٣٦٧	ان تأخذ منه شيئاً . بم تأخذ مال أحيك بفير حق .
•	ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالاسوة فيه
٢٣٦	خير من الأثرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
± 1	ثوب جرير جعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي
	عَلَيْكَ : والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة أحسن من
77	··· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
-, :	
	حرف الجيم
-	11 (2) 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2
₩_₩	جابر بن عبد الله رضى الله عنه باع بعيره على النبى الله و على النبي الله و على النبي الله و على النبي الله و ا
404	عَلِيْكُ واستثنى حملانه الى المدينة
-	جائحة أصابت ثمراً بعته على أخيك ، فلا يحل لك أن
YTY	تأخذ منه شيئًا ، بم تأخذ مال اخيك بغير حق
	جاءنی هذا السکین آن هلکت ماشیته ببنیه بصرخ
	يا أمر المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على "
TTE -	سن اندهب والورق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. 40	أجازني في المقاتلة وأنا أبن خمس عشرة سنة
:	حائز امر الوصى في كل شيء الا في الابتياع ، وأذا باع
ार	بيعاً لم يقبل المناسبة المناسب
	جاء سعد بن معاذ على حمار فبلغ قريباً من المسجد 6
: <b>۲۳</b> .	قال عَلِينَ : قوموا الى سيدكم أو قال : خيركم
	فجاءوا برحل في عقب الله ف علي النبي مَلِيُّكُم

	فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا ،
	فحجر عليه فقال: يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع
۱٥	فقال النبي عَلَيْكُ : اذا بعت فقل لا خلابة ٠٠٠٠٠٠
	جاء عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكــر له ذلك ،
	فقال الزبير: أنا شريكك ، فلما سأل على عثمان الحجر
٥٣_٧٣	عليه قال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ١ ١٠٠٠٠٠
	جاءت امرأة سوداء الى عقبة بن الحارث فقالت :
	انى أرضعتكما ، فسأل النبى عَلَيْتُهُ فقال : كيف وقد قيل
454	ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	جار لا يمنع جاره أن يفرس خشبا في جداره ، وقال
λY	الحالف: أي أخي قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت
	جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، اوصى ان
	يقسم بينهم فيؤهم بالمدل ، والا يحصل من عندهم
417	فضل الا بطيب نفس منهم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه أصاب
	الثمر عاهات بذكرونها ، ويحتجون بها فقال الرسول عَلَيْكُ
	حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو
373	صلاح الثمر ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
ለለ—777	جذوع جاره اذا سأله دعمها على حائطه فلا يمنعه
	جریب من طعام عجن ثم خبز ثم ثرد ثم دعا علیه ثلاثین
	رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعثاء
	ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من
777	القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر
	جرير بن عبد الله بعث الى الرسول عَنْ فَيْ يَبْسُره فَيْرَكُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ ا
717	رسول الله عَلَيْنَكُم على خيل احمس ورجالها خمس مرات
V 110	جرير بن عبد الله قال : قال لى النبى عَلَيْتُ في حجة الوداع : استنصت لى الناس
. ۲۱۲	
117-11	جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة لحسنه
19.	رهان اخیك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 ( +	
	جز عبد الله بن مسعود راس عبد الله بن النواحة في السيمة، كانت شامر المحال، وحدد المعالمة في الت
	السوق ، ثم شاور اصحاب محمد عَلَيْكُم في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ،
	وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس: استتبهم فان
416	تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم
114	ن د دهم سدرهم د سدهم صدید و صنهم سندرسم

	جزية كانت عليه فضعف على حمل أرضه فأسلفه
778	را يقوى على عمل ارضه ، فإنا لا نريدهم لمام ولا لعامين
,	احمل اسطوانا دون جدارى فقعل الآخر ففسرد في
۸۷	الاسطوان الخشبة
	وجعلت لهم: ايما شيخ ضعف عن العمل ، أو اصابته
	آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه
	بتصدقون عليه ، طرحت جزيته واعيل من بيت مال
	السلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ،
	المسلمين هو ولميان ما بالراب المحرة ودار الاسلام ، فليس
ተለጎ	على المسلمين النفقة على عيالهم
19	على المسلمين التعقب على عيالهم
۸۷	فجملوني في الذرية ولم أقتل
	اجعلوا الطريق _ اذا اختلفتم فيه _ سبعة أذرع
. ۲۳	جعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي عَلَيْنَهُ ، والذي
	نفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	اجعل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع المال فانه
<b>**</b> **	اعظم للبركة ، قالوا : أصنع ما رايت فانك أن شاء الله
1.1.4.	موفق ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	حلس عمر بن عبد العزيز في مصلاه ، واضعا خده
	على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟
:	قال: ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هـــده الأمة
- !	ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ؛ والريض الضائع
:	والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ،
	والمظلوم المقهور ، والفريب والأسير ، وذوى العيال الكثير
	والمال القليل ؛ واشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ؛
-	فعلمت أن ربى سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي
	دونهم محمد علي فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند
YXY	خصومته ، فرحمت نفسی وبکیت ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	حِل ثناؤه ، ذلك شيء ثوابه عليه ، وهــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<b>777</b>	فالأسوة فيه خر من الأثرة
	اجمع المال فأنه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رأيت
777	فانك أن شاء الله موفق

## حرف الحاء

حيان بن منقد كان يبتاع وفي عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله احجر عليه ، فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تم ، قال: لا أصبر ،

- 79 <u>-</u> 78	فقال: أذا بايمت فقل: لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا
	احب الى غيره منه ، فأعطيه خشية أن يكبه الله في
777	النار أن أن المان الم
188	حتى يؤديها ـ أي الحمالة ـ ثم يمسك
	حتى أُصدرهم ثم فعل بالعشــاء ذلك وقال: يكفى
	الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو
	يزيد شيئا كل شهر فكان يرزق الناس المرأة والرجل
777	والمملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حتى تسملحوا وركب بعضمهم على بعض ، فقمال
	عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا أ
	وهذا نبى الله موسى فيكم فأسألوه ، فأتوا نبى الله موسى
	فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه
au H. a	ببعضها ، فبعثه الله حيا سويا ، فقال : قتلني ابن أخي
413	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠
	احتجبی منه یا سودهٔ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
WÁ YA	رسو لالله عَلَيْكُم فقال: لا تبع ، قال: لا أصبر ، فقال:
1 1-1 1	اذا بايمت فقل: لا خلابة ، ولك الحيار ثلاثا
7.4.7	حجة لا تثبت لى عند خصـــومته ، فرحمت نفسى
• • •	وبكيت وبكيت حجة الوداع قال لى النبي عَلَيْكَ : استنصت لى الناس
	نحرسهم الليلة من السرق أ فباتا يحرسانهم ويصليان
	ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه ،
۳۳۸	فقال لأمه: اتقى الله واحسنى الى صبيك ٠٠٠٠٠٠
	حرم على نفسه اللحم والسمن واللبن في هذا العام
	حتى يحيى الناس ، ويقول أسلم مولاه : كنا نقول : لو لم
· . ·	يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر
777	السلمين ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠
•	حرير جعلنا نلمسه ونتعجب منه فقال النبي عَلَيْكُمْ
۲۳	والذى نفسى بيده لمناديل سعد في الجنة احسن من هذا
	احسنی الی صبیك ثم عاد الی مكانه ، فلما كان من
	آخر الليل سمع بكاءه ، فأتى امه فقال : ويحك انى لأراك
	أم سوء ، مالى ارى ابنك لا يقر منذ الليلة ، قالت :
	يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة ، انى أريفه عن الفطام
-	_ ای احمله علی الفطام _ فیابی ، قال : ولم ؟ قالت : لأن
K + 1 - 1 -	عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا
	وكذا شهرا قال: وبحك لا تعجليه فصلى الفجر ،

	وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلمــا سلم
	قال : يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر
	منادیا فنادی : أن لا تعجلوا صبیانکم عن الفطام فانا
<b>****</b>	نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
:	حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها 6
	رای فی ید بعض اولاده بطیخیة فقیسیال: بخ بخ
	يا ابن امير المؤمنين تأكل الفاكهة وامة محمسد هزلى ؟
	فخرج الصبي هاربا وبكي ، وما سكت عمر حتى علم أنه
770	اشتراها بکف من نوی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	حضر عبد الله بن النواحة واعترف فقال له عبد الله
1 1	ابن مسعود: أين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال: كنت
	اتقيكم به فقال له: تب فأبي ، فأمر به فأخرج الى السوق
	فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد علي في بقية القوم
317	فقالوا : استتبهم فان تابوا اكفلهم عثبائرهم ب
708	أحق الشروط أن توفوا ما استخللتم به الفروج ٠٠٠
	حق حقه ، فلا وصية لوارث ، ولا تنفق المرأة شيئا
	من بيتها الا باذن زوجها ، والمسارية مؤداة ، والمنحة
188	مردودة ، والدين مقطى ، والزعيم غارم .٠٠٠٠٠
	حق أعطيه أو أمنعه ، وما أحد أحق به من أحد الأ
	عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا
	من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله ﷺ فالرجل وبلاؤه
	في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لنن بقيت ليأتين
**°**	الراعى بجبل صنعاء خطه من هذا المال وهو مكانه
191	حق الفريم عليك ، والميت منه بريء ؟ قال : نعــم
	حكم فيناً سعد بن معاذ ، فشكوا في امن الدرية انا
	أم من ألقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكَ أَنظروا فان كان
	كان قد أنبت والا فلا تُقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت
19	فجعلوني في الذرية ولم أقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الحلال بين والحرام بين ، وبينهما امور مشتبهات
	لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى التسبهات فقد
	استستبرأ لدينه وغرضه ، ومن وقع في الشهات
	وقسع في الحسرام كالراعي يرعى حسول الحمى
	يوشك أن يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى
1.1	الله محارمه ، الا وان في الحسد مضفة اذا صلحت صلح
	الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي
. 787	القلب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
184	حلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك

حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جداری ، فقعلل الآخر ، ففرز في الاسطوانة الخشية ، ، ، ، ، ٨٧ الحالف قال: أي أخي ، قد علمت أنك مقضى لك على: ، وقد حلفت ، فاجعل استطوانا دون جداري ، ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوانة الخشبة .. . . ٨٧ حل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه اصاب الثمر عاهات يدكرونها ويحتجون بها ، فقال عليه حين كثرت عنده الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو ضلاح الثمر .. 373 تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك 188 حمل بن النابغة الهذلي قال: يا رسيول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومشل ذلك يطل فقال رسول الله عَرضي : انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ حمله فوضعه على باب رجل منهم ، ثم اصبح يدعيه ويقول: انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ م تحملهما _ أى الدينارين _ أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال رسول الله عليه قد اوفي الله حق الفريم برىء منه الميت ؟ .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ الله PXI 737 حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، الا وأن لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه ، الا وان في الحسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد 737 حين بعث رسول الله عليه الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريبا من المسجد قال: قوموا الى سيدكم او قال خــرکم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 44

#### حرف الخاء

اخبر عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال : ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة ، أنى أريفه عن الفطام فيابى قال : ولم ؟ قالت : لأن عمس لا يفرض الا

للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهوا قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفحر وما يستنين الناس قراته من غلبة البكاء فلما سلم قال : يا بؤسا لعمركم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام ، فإنا نفرض لكل مولود في الاسلام خبر حريب من طعام ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رحلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان وهو نحو أردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ... 277 خادم یکفیه مهنته و فرس بحاهد علیه عدوه ، ومن 271 ان يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنسه فاته غارم خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقالت له : الامة ما وليت ، ففكرت في الفقير الحائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى العيال الكثير ، والمال القليل ، واشباههم في اقطار الارض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سیسالنی یوم القیامة ، وان خصمی دونهم محمد مرابط فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت **۳۳**٥—۲۸۷ نفسى وبكيت اخرجنا من مكة وأنا باد باصحابي ـ يعنى المهاجرين ـ وانى انزلت نفسى من مال الله منسزلة مال اليتيسم ، ان استفنیت استعففت ، وان افتقرت اکلت بالمروف ... 447-440 اخرج الى الناس اعطياتهم فكتب اليه الوالى: انى قد اخرجت للناس اعطباتهم ، وقد بقى شيء في بيت المال ، فكتب اليه: أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه أن أنظر من كانت عليه جزية ، فضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل ارضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشساء أن يتسزوج فزوجه ؟ وأصدق عنه ، فكتب اليه أن قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال خرجت مع حرير بن عبد الله في سفر فكان يخدمني

	فقلت له ۱۰ لا نفعل ۱۰ فقال ۱۰ انی رایسا الانصار تصییع
	برسول الله عليه اشياء آليت الا اصحب أحدا منهم
414	الإخدمته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	خرج اليه العباس فقال له: خلعت ميزابا ركبــه
	رسول الله عُرِيِّة بيده ، فقال عمر : والله لا يصــــعد من
VΥ	ينصبه الاعلى ظهرى ، فصعد العباس على ظهره ونصبه
	خرجوا الى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس
7.7.7	على المسلمين النفقة على عيالهم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حرج الصبی هاربا وبکی ، وما سکت عمر حتی علم
	أنه اشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد أسود
	لونه لشدة ما عانى من الجوع والاسستمرار على الأكل
•	بالزيت فقط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن
	حتى بحيى الناس، ويقول مولاه: كنا نقول: لو لم يرفع الله
777_77°	المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين
	خشبا يفرزه احدهما في جداره ، فلقيا مجمع
	ابن يزيد الأنصاري ورجالا كثيرا فقالوا: نشهد أن رسول
	الله عَلَيْكُ قال: لا يمنع جار جاره أن يفرز خسبا في
	جداره ، فقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى
	لك على " ، وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدارى ،
٨٧	ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	خشیت آن لا یشت لی حجة عند خصومته فرحمت
YAY	
777	خشية أن يكبه الله في النار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	خصال اذکرها لکم ایها الناس ، فخدونی بها .
	لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله
	عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن
	لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على ان أزيد أعطياتكم
777	وأرزاقكم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اختصموا الى رسول الله عليه فقضى أن دبة الجنين
	غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ،
	وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهدلى
	فقال: يا رسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا
	نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال عَلَيْكُ : انما
777	هذا من آخوان الكهان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	خصمی دونهم محمد مُرْتِكُم فخشیت أن لا يثبت لی
<b>YAY</b>	حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ٠٠٠٠٠

	خاصموه الى عمر رضى الله عنه فقال . لها شرطها ،
•	فقال الرحل: أذن يطلقنا يا أمير المؤمنين ، فقال عمر :
T00	
	الخصومات كثرت عنده عليه قال: لا تتبايعوا حتى
173	يبدو صلاح الثمر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7.7	اخضر مبرزه ، فاقطعوه ، قالها عثمان في غلام سرق
	خطب النبي عَلِي الله عليه عليه عليه عليه عليه عليه عليه ع
	اعطى كل ذي حق حقه فلا وصبية لوارث ، ولا تنفق
	امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ،
1 { *	والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم
-	خطب عليه في العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء
•	فوعظهن وقال: تصدقن ولو من حليكن ، فتصلفت
71	بحليهن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
_	خطب عمر رضى الله عنه في الناس قائلا: انما أنا
	ومالكم كولى اليتيم _ الى أن قال : _ ولكم على أيها
	الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبى
	شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم ألا من وجهه ،
41141114	ولكم على اذا وقع في بدى أن لا يخرج منى الا في حقه ،
٣٣٢	ولكم على أن ازيد اعطياتكم وارزاقكم و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
	خطا رسول الله عَلِيْكُ خطوة ثم قال: اعليه دين ؟
_	قلنا: ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه 4
	فقال ابو قتادة: الديناران على فقال النبي عَيْنَا : قد
1/1	اوفى الله حق الغريم وبرىء منه الميت ؟ قال: نعم . فصلى
	and the second of the second o
-	اختلفا في خليج ارأد الضحاك أن يجريه في أرض
λŧ	محمد بن مسلمة فامتنع ، فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال: والله لأمرته ولو على بطنك
10	taran da antara da a
10	خمس عشرة سنة للفتها فأجازني عَلَيْكُ في المقاتلة خمس عشرة سنة للفتها فأجازني عَلَيْكُ في المقاتلة خاف عمر رضي الله عنه على القافلة السرق ، فذهب
	الى عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبير وقال له
	هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم
:	ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه
:	نحوه فقال لامه: اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد
	الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه
• :	فقال: ويحك اني لأراك ام سوء ، مالي أري أبنك لا يقر
ı	

#### حرف الدال

دار الهجرة ودار الاسمالام ، أعيل من بيت مال المسلمين ما أقام بهما فأن خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٨٦٠٠ دخلت عليه زوجته يوما وهو في مصلاه ، واضعا خده على بده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الامة ما وليت ففكرت في الفقير الحائع ، والمريض الضائع ؛ والماري المجهود ؛ والبتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض ، وأطراف البلاد فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دوئهم محمد عليه نخشيت أن لا بشت لى حجة عند خصيومته ، فرحمت نفسي وبكيت ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ **٣٣٥--٢٨٧** دخلت اسماء على النبي عُلِي وعليها ثياب رقاق ، فاعرض عنها وقال لها: يا اسماء ان المراة اذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الى وجهه وكفيه ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ 17 دعني من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما أن هلكت ماشبتهما رجعا الى نخل وزع ، وان هذا المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيه يصرخ با أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب وألورق 377 درجات الدين والخير بعضهم فيها أعلى من بعض ٣٣١ دع ما يريك الى ما لا يريبك 🚤 ودع · · · · ·

		استدعى رسول الله عليه حبان بن منقل فقال :
		لا تبع ، قال : لا أصبر ، فقال : أذا بايمت فقيل :
!	47-79	لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
:		يدعيه عليهم ويقول: انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا
!		وركب بعضهم على بعض فقال عقسلاؤهم وذوو الراى
:	779	
		دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى
:		اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مشل ذلك ، وقال: يكفى
:	444	الرجل حريبان وهو نحو اردب من القمع أو نصفه ا
:	797	دعا لنا رسول الله طيعية ولأحمس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
!		دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزينا وأمرها أن تلحق
:		به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها
	710	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠
:	717	دعا رسول الله عَلَيْكُم لنا وبرك لخيل أخمس
·	·	دمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر: أن بعثتك
:		فاد اليها صدقة السمام ، وعام أول وما أدرى لعلى
	770	لا أبعثك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
r :		دموعه نسيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟ قال :
; ;	****************	ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ماوليت .
:		ديناران دين عليه ، فانصرف هي فتحملهما أبو قتادة المات
		فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال النبي عَلَيْكُم قال : نعم ، قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ،
-		فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
:		قال أنما مات أمس ، قال : فعاد البه من الفد فقال : قد
1 4 9	1-178-10V	قضيتهما ، فقال النبي عليه الآن بردت عليه جلده
	19.	
		والدين مقضى ، والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة ،
:	188	والزعيم غارم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	' !	ادان في غير سفه ، ولا سرف ، فاقض عنه دينه ،
: .	448	فكتب اليه: أنى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت المال مال
		دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية الرأة على
	•	عاقلة القاتلة وورئها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابغة
: :		الهدلي فقال: يا رسول الله ، كيف نفرم من لا شرب ولا
		اكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك بطل فقال عَلَيْكِ
	777	انما هذا من اخوان الكهان
•		ديوان الأرزاق لا يسجل من كان دون الفطام فقال
•		

في نفسه هامسا: ويح عمر هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في آلامصار ، وفي سَكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام

## حرف الذال

1	•	
		ذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية ،
<del>-</del>		فنزلوا المصلى ، ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق
		فَدُهُبُ الى عَبِد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر ، وقال
		له: هـل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا
		يحرسانهم ، ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء
		صبى فتوجه نحوه الى أن قال : يا بؤسا لعمر كم قتل
		من أولاد السلمين لا ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجب اوا
S	<b>44</b> %	صبياتكم عن الفطام فأنا نفرض لكل مولود في الاسسلام
		ذكأة الجنين ذكاة امه من من من من
		ذكر عليه من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق
		لاحد منا في فضل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
•		ذو الخلصة والكعبة اليمانية كان في الجاهلية بيتا
	-	لخنعم فقال لى رسول الله عليه على انت مريحي من ذي
a a		الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين
	•	فارسا من أحمس فكسرناه؟ وقتلنا من وجدنا عنده ،
		فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس ٠٠ ٠٠ ٠٠
		اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي شيئًا
	'.	من خراحكم ، ولا مما افاء الله عليكم الا من وجهه ولكم
	-	على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم
-	777	على ان ازيد اعطياتكم وارزاقكم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		يذكرون عاهات أصابت الثمر ويحتجون بها ، فقال
-		رسول الله عليه حين كشرت عنده هده الخصومات
	143	لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الشمر
		ذكر لها عثمان بانه اذا مرت به سنة رفعه الى مانة
4	***	درهم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
		ذكرتم من السسوابق والقدم والفضل فما أعرفني
•		بدلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله حل ثناؤه وهدا
	٢٣٦	معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة
		ذكر عبد الله بن جعفر للزبير أن عليا يريد أن يسأل
		عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على

الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه ؛ فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير 47-40 ذكروا ذلك لنبى الله موسى فامرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببمضها ففعلوا ذلك فبمثه الله حيا سدويا فقال قتلنى ابن أخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد 479 والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم 124 ذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الحبر وقال له: هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما **ፖ**ፖሌ ذو العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في أقطار الارض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد عليه فخشيت الا شبت لى حجة عند حصومته فرحمت نفسي وبكيت ذوو الرأى منهم وعقلاؤهم قالوا : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فاتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا

### حرف الراء

راها جریر انها تساوی اربهمائة درهم فقسال الصاحبها: اتبیعها باربهمائة درهم القال: نعیم اتبیعها تخیل انها تساوی خمسمائة درهم انقال: اتبیعها بخمسمائة درهم الفا تسساوی بخمسمائة درهم الفا تسساوی ستمائة درهم القال: اتبیعها بسسستمائة درهم القال نعم تم سبعمائة درهم تم تمانمائة درهم فاشستراها بثمانمائة درهم

اراك أم سوء مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة أ قالت:

يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة « أى أضجرتنى » أنى
أريفه عن القطام _ أى أريده أن يقطم _ فيابى ، قال:
ولم آ قالت: لأن عمر لا يقرض الا للقطيم ، قال: وكم
له آ قالت: كذا وكذا شهرا ، قال: ويحك لا تعجليه ،
فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من قلبة ألبكاء ،
فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتــــــــــل من أولاد
المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم
عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام

	ارایت ان منع الله الثمرة ؟ فيم يستحل أحدكم مال
\$ <b>TV</b>	صاحبه المن ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	رای ابو بکر فی هذا المال رایا ولی فیه رای آخر ،
٣٣٧	لا أجمل من قاتل رسول الله عَيْنَ كَمَن قاتل معه
	رايت الانصار تصنع برسول اله مَرَيِّكُم أشياء آليت
117	الا أصحب أحداً منهم الا خدمته ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲۸ .	أراكم عنها معرضين والله لأرمينها بين أظهرهم
* .	رای عمر فی بد بفض اولاده بطیخه ، فقال : بخ بخ
	يا ابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ا
ب س س	فخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى علم أنه
111	اشتراها بكف من نوى من
	ترى المرأة في منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة
	رضى ألله عنها فضحت النساء ، او يكون ذلك أ فقال مَرْضَى ألله عنها ولدها أ ثم قال عَرْضَيْ : اذا رات الماء
71	والته . فيم يستبهها وتعدد ، م حان عليه ، دا رح ، د
179	
· ·	ربی عز وجل سیسالنی یوم القیامة عنهم ، وان
	خصمی دونهم محمد عُرِيْكُم فخشيت أن لا يشبت لی حجة
<b>770-7</b> 7 <b>V</b>	عند خصومته ، فرحمت نفسی خبکیت ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث أليه
* <b>* **</b> **	بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك من من
•	رجل أتوا به النبي عَلَيْكَ كان في عقدته ضعف فقالوا:
	يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا فحجر
P1 P7 19	عليه ، فقال : يا رسول الله اني لا أصبر عن البيع فقال
	النبي عَلَيْكَ : اذا بعث فقل : لا خلابة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	رجل توفی ففسلناه وحنطناه وکفناه ، ثم أتينا به النبی عَنْ فقلنا: تصلی علیه ؟ فخطا خطوة ثم قال:
	النبى عليت فقلنا . تصلى عليه ، تحصا معود م قال العليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة ،
	اعتياه فقال أبو قتادة: الديناران على . فقال النبي مَرَّيْنَا
	قد اوفي الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ،
	فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
	انما مات امس قال : فعاد اليه من الفد فقال : قد
19149	قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُم : الآن بردت عليه جلده ٠٠٠
	الرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله
*****	لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال
440	وهو مکانه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰

191/4	رجل قام من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه ٠٠
	رجالا كثيراً لقيا فقالوا: نشهد أن رسول الله عَلَيْكُم
	قال : لا يمنع جار حاره أن يفرز خشمسما في جداره
•	فقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على ،
	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدوى ففعل الآخر
	ففرز في الاسطوانة خشية من من من
•	رجل تحمل بحمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها
731	
	الرجل يكفيه جريبان وهو نحو اردب من القمع أو
	نصفه أو يزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة
777	والرحل والمملوك جريبين كل شهر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر
· .	الرسول عَيْشِهُ قال : انظروا فان كان قـــد أنبت ،
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني
. 19	في الذرية ولم اقتل
410	الرسل لا تقتيل بدا مضت السنة
-	الراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه الا
	وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، الا وان
	في الحسد مضفة اذا صلحت صلح الحسد كله ، واذا
787	فسدت فسد الجسد كله ، الأوهى القلب
	الراعى بجبل صنعاء يأتيه حظه من هذا المال وهو في
770	م <b>کانه</b>
	رفع القلم عن ثلاثة عن الصبى حتى يحتلم ، وعن
£{-T•	النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
	رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن
1-11-3	المبتلى حتى يبرا ، وعن الصبى حتى يحتلم
	فترافعا الى أمر المؤمنين عمر رضى الله عنه في خليج
	اراد الضحاك أن يجريه في أرض محمد بن مسلمة ،
	فامتنع فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك
	رفقة من النجار قدمت بقافلة فنزلوا المصلى ، ولما عبر ف عنهم عمر خاف عليهمم السرق فلهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره ٤ وقال له : هل لك ان
	عبد الرحمين بن عوقه واحبره مروقان به الهل لك ال
	فسمع بكاء صبى فتوجه نحوه فقسال لامه اتقى الله
. <b>ሦ</b> ሦአ	واحسنی الی صبیك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1	ركب هذا الميزاب رسول الله عليه عليه ، فقال عمر :
	and the contract of the contra

والله لا يصمه من ينصبه الاعلى ظهرى ، فصمه العباس على ظهره ونصبه رمت امراة من هذيل امراة اخرى من قبيلتها بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله عَلَيْكُم فقضى أن دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المراة على عاقلة القاتلة ، وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفسرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا أستهل ، ومثل ذلك يطل ، فقال عَلَيْكُم : انما هذا من اخوان الكهان 777 رهانك فكه الله كما فككت رهان اخيك ، ما من مسلم فك رهان أخيه إلا فك الله رهانه يوم القيامة ١٦٤ ٠٠٠ مريحي أنت من ذي الخلصية والكعبة اليمانية ؟ فنفرت اليه في مائة وخمسين فارساً من احمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده ٤ فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ٢١٧ اریفه عن الفطام ـ ای اریده ان یفطم ـ فیابی قال : ولم ? قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليك فصلى الفجر ، وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد السلمين ؟ ثم امر منادیا فنادی ان لا تعجلوا صبیانکم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام مستعدد **የ**ፕሌ ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها 140 من الزكاة

#### حرف الزاي

زاد ، فليعد به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، قال : فلكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا فى فضل الزبير رضى الله عنه قال : أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير من شريكه الزبير من أحجر على من شريكه الزبير من أحجر المراء وهو محق ١٣٩ زعيم ببيت فى ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق ١٣٩ الزعيم غارم ، ولا تنفق أمرأة شيئا من بيتهما ألا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، وقد أعطى الله لكل ذى حق حقه فلا وصية لوارث مقضى ، ومن قريظة عرضنا على رسول الله عيس قمن كان زمن قريظة عرضنا على رسول الله عيس قمن كان

محتلما او نبتت عانته قتل ۰۰ ۰۰ **44-13** زوجة عثمان رضى الله عنهما قالت له: أن فلانة ولدت غلاما ، فارسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا مرت سنة رفعه الى مائة ٠٠٠٠٠٠ 222 تزوج عقبة بن الحارث امرأة هي أم يحيى بنت أبي اهاب فجاءت امراة سوداء فقالت : اني ارضعتكما فسال النبي ﷺ فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجاً غم ہ 737 زوج كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه ، فزوجه ، وأصدق عنه ، فكتب اليه : إنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال 377 تزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها ، فاراد لقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر ٠٠٠ زيت ثرد به الطعام ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو نصفه ٣٣٢ ازید اعطیاتکم وارزاقیکم ، ولیکم علی ان لا اجتبی شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على ً اذا وقع في يدي أن لا يخسرج منى الا في حقب ٣٣٢ يزيد كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر 227

#### حرف السين

	حيث أعطاها جملين آخرين ، ريثما يصل اليها محمد
440	ابن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سألت رسول الله عَلِيُّ عَمَن أسلم على يد رجِل ؟ فقال
441	رسول الله عُرَيْكَ هو احق الناس محياه ومماته .٠٠٠٠٠
	اســـالوا نبى الله موسى قال: فأتوا نبى الله موسى
	عليه السلام ، فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ،
	وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا
	فقال : قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله
411	بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سألك الله عز وجل عن هـــــــــــــــــــــ كيف أنت قائل ؟
	فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمسر: ان بعثتك
	فاد اليها صدقة المام وعام اول ، وما ادرى لعلى لا أبعثك
	ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها ان تلحق
	به الى خيبر حيث أعطاها جماين آخرين ريثما يصل اليها
442	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠
	سأل عمر أم الصبى أن ترضعه فقالت : أني أريد أن
	افطمه ، لأن عمر لا يستجل الصليقار في ديوان الأرزاق
	الذين هم دون الفطام فقال في نفسه هامسا: ويح عمر
	هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار
	وفي سكك المدينة من ينادى . لا تعجاوا أولادكم على الفطام ،
	فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق
242	بالفرض لكل مولود في الاسلام
	سأل عمر ولده عبد الله عن أبنته التي رآها تطيش
	هزالا ، وهو لا يعرفها ابنته فقال أبوها: أنها أبنتك ،
1	ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها أو قال
	له مندك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك ان
	تطلب لبناك ما يطاب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك
	عندى غير سهمك في المسلمين وسعك او عجز عنك ، هذا
440	کتاب الله بینی وبینکم
۷۸۸	سأله جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه
	انسالة لا تحل الانشاشة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة
188	فحات له المالة حتى يؤديها ثم يمسك
	سأل على عثمان أن يحجر على عبد الله بن جعفس
	حيث الع أرضاً بعنة بستين ألفا فقيال عثمان:
	ما يسرنى أن تكون لى بنعلى معا فبلغ ذلك عليا كرم الله
	وجهه وعزم أن يسأل عثمان أن يحجير عليه ، فحاء

, ,	عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يريسند أن
:	يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك ،
:	فجاء على الى عثمان وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف
۰ ۳ ـ ۷	احجر على من شريكة الزبير
-	سبخة من الأرض اشتراها عبد الله بن جعفر ، قال
	عثمان لعلى: الا تأخذ على يد ابن أحيك _ يعنى عبد الله
	ابن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة ، أى أرضا
44	لا تنبت بستين الف درهم ما يسرني أنها لي ببغلي ٠٠٠٠٠٠٠
* 1	السوابق والقدم والفضل ما أعرفني بذلك ، والما
	ذلك شيء توابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش ، فالأسوة
: ٣٣٦	فيه خير من الأثرة
. '	ستون راكبا اسلموا في وفد كندة سينة عشر من
	الهجرة ، وقال الأشعث لرسول الله عَلَيْكِ : أنت منا ،
-,	فقال: نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتفى من
	أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشا
119	من النضر بن كنانة الآجلدته
•	يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يحدون شيئا ،
777	
	سعد بن معاذ كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ
,	فشكوا في أمن الذرية أنا ؟ أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله
	عُرِي : انظروا فان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا
11	فأذا عانتي لم تنبت فحملوني في الذرية ، ولم أقتل
•	سعد بن معاد لمناديل سعد بن معاد في الجنة احسن
	من هذا أو قال: والذي نفسي بيده لناديل سعد في الحنة
77	احسن من هذا
	سعد بن معاذ بعث له النبي على فحاء على حمار فبلغ
. w	قريباً من المسجد قال رسول الله عُرَيِّ : قوموا الى سيدكم
7.7	او قال: خيركم٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سعد بن معاذ حكمه رسول الله ﷺ في بني قريظة ،
,	فحكم بسبى ذراريهم وتسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل
	من جرت عليه الموسى ، فأمر أن يكشمف عن مؤتزريهم ،
-	فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من
	الذرارى فبلغ ذلك النبي عُرِينًا فقال : لقد حكمت فيهم
77	يحكم الله من فوق سيعة ارقعة
	سعد بن معاذ حكم على كل من أنبت قتله ، ومن لم
77	ينبت منهم استحياه فكنت فيمن لم ينبت فتركني

المسكن والخادم والفرس والأثاث نجدها عند الرجل ، فكتب عمر بن عبد العزيز : أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٣٣١

تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم ، وذوو الراى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ، وهذا نبى الله موسى عليه السلام موسى فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقسرة ، وأن يضربوه بعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلنى

ولا لمامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتزوج فزوجه وأصدق عنه ، فكتب المال اليه أنى قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقى في بيت المال

ال ... .. .. .. .. .. .. .. ال

سمع عمر رضى الله عنه بكاء صبى فتوجه نحوه فقال المه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه اللما كان من آخر الليل اسمع بكاءه فأتى أمه فقال ويحك الى لاراك أم سوء الله قد أبرمتنى منذ الليلة (أى الليلة الليلة الليلة الليلة (أى اضجرتنى) الى أريفه عن الفطام _ أى أريده أن يفطم _ فيأبى الله ولم الله قد أبرمتنى منذ الليلة الفطيم افيأبى الله ولم الله قلت الان عمر لا يفرض الا للفطيم اقال وكم له اقالت اكذا وكذا شهرا اقال ويحك المنجابية المحلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء الما فلما سلم قال الا بؤسا لهمر كم قتل من اولاد المسلمين المناسم قال المراحدين الناس قراءته من الفطام المراحدين الناس قراءته من الفطام المراحدين الناس قراءته من الولاد المسلمين المناسم قال المنادي الله تعجلوا

سمعت اهل المسجد في بنى حنيفة تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف .. .. .. .. .. .. ..

سمع امير المؤمنين الصبى يتضاغى من الجوع فسال... أمه أن ترضعه ، فقالت : أنى أربد أن أفظمه ، لأن عمر

·	لا يستجل في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال
	في نفسه هامسا: ويع عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار
	الحلافة ، ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادى:
:	لا تمحلوا اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في
	الاسلام ، وكتب بذلك إلى الآفاق بالفرض لكل مولود في
227	الاسلام
110	السنة مضت أن الرسل لا تقتل
	سنة عشر من الهجرة وفد الأشعث الى النبي عليه
1	في و فد كندة وكانوا ستين راكبا فأسلموا ، وقال الأشعث
	لرسول الله عرفية: انت منا فقال النبي عرفية : نحن
	بنو النضر بن كنانة لا نقفوا امنا ولا ننتفى من أبينا ،
	فكان الأشعث يقول: لا أوتى بأحد ينفى قريشاً من النضر
419	ابن كنائة الا جلدته
:	سنة عشر من الهجرة قدم جبرير على النبي علي النبي
<b>7.1</b> Y	في شهر رمضان فبايعه واسلم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سهمك في المسلمين } ليس عندى غيره وسعك أو عجز
****************	عنك ، هذا كتاب الله بينى وبينكم ، ، ، ، ، ، ، ،
113 T3	
1.	سوقنا ، من لم يتفقه لا يتجر فيه
	التسوية في المعاش خير من التفضيل بين الناس 6
<b>44</b> 1	ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخبوة ورثوا أباهم ،
113	فهم شركاء في الميراث المراث ال
: 	تتساوی فیه سهامهم ، وان کان بعضهم اعلی من
441	بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير ٠٠٠٠٠
77.	سيئات صاحبه أخذ منها فحمل عليه
	تساوى أربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعهسسا
	باربعمائة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة
	فقال: اتبيعها بخمسمائة قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى
	ســـتمائة درهم ثم ســـمائة درهم ثم ثمانمائة درهم
717	فاشتراها بثمانمائة درهم والمستراها بثمانمائة

## حرف الشين

	الشبهات نقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات
	وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن
	يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى، ألا وأن حمى الله محارمه،
	الإوان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله 6
" { * *	واذا فسدت فسد الجسد كله الاوهى القلب
	شبب غلام من الأنصار في شعره فرفع الى عمر رضي
۲.	الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك
	اشترى لجرير وكيله فرسا بثلاثمائة درهم فرآها أنها
	تساوى أربعمائة درهم ، فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة
	درهم ، قال : نعم ، ثم تخیل انها تساوی خمسسمائة
	درهم ، فقال : اتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ،
	ثم تخیل انها تساوی ستمائة درهم ، ثم سبعمائة درهم
(1V	ثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بشمانمائة
	اشترى عبد الله بن جعفر ارضا سبخة ، فبلغ ذلك
	عليا فعزم على أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله
	الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما
	سال على عثمان الحجر عليه ، قال : كيف أحجر على من
٤٧	شریکه آلزبیر ۱ سکت ۱۰ ۱۰ سکت ۱۰ سکت
	اشتری ارضا سبخة ـ أي لا تنبت ـ بسـتين ألف
٤٧	درهم ما يسرني أنها لي بيفلي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة بستين ألفا
	فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلى معا فبلغ ذلك
	عليا كرم الله وجهه وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه
	فيجاء عبد الله الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسال عثمان
	الحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على الى
-	عثمان ، وسأله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على
٣٥	من شریکه الزبیر ؟ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
•	. شرط ليس في كتاب الله فهـو باطل ، ولو كان مائة
<b>'</b> 0{	شرط ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
- •	اشترطت عليه حين تزوجها دارها ، فأراد أن ينقلها
	بفير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال: لها شرطها ،
	فقال الرجل: اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر:
00	مقاطع الحقوق عند الشروط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
-	شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان
۳۲.	بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير
•	شریکك آنا فجاء على آلى عثمان وسأله أن يخجر على
	سريمت الا احبد على الى عندل وساله ال يسبر على

		عبد الله بن جعفر ، فقال ، كيف أحجر على من شريكه
٤٧.	_	الزبير بنين بنيان بيان بنيان بنيان
		شــكوا في أمن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ قال
		رسول الله عليه انظروا والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا
	19	عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم اقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	!	شكوت اليه على أنى لا اثبت على الخيل ، فضرب
	717	بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا
٠.		اتشبهدان ائى رسول الله ؟ قالا : نشبهد أن مسيلمة
		رسول الله ، فقال رسول الله عليه : آمنت بالله ورسوله ،
		ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت
	110	السنة أن الرسل لا تقتل ١٠١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
:		شهدت النبي عليه وقد اتى بجنازة فقالوا : صل
•	:	عليها ، فقال : اليس عليه دين ؟ فقالوا : بلي ، فقال :
	l	ما ينفعكم صلاتي عليها ، وهو مرتهن في قبره ، فإن ضمنه
	107	أحدكم قمت وصليت عليه مسمون وصليت عليه
		شهر رمضان فیه قدم حریر علی النبی علی سنة
	717	عشر من الهجرة فبايعه وأسلم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		يشهد أن لا اله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ،
	1	فكذبت سمعى ، وكففت فرسى ، حتى سمعت أهل المسجد
		تواطاوا على ذلك . فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله
1	•	ابن النواحة ، فحضر وأعترف ، فقال له عبد الله : أين
<i>:</i>	!	ما كنت تقرأ من القرآن؟قال: كنت أتقيكم به ، فقال له :
		تب ، فابی فامر به فاخرج الی السوق فجز راسه ، ثم
1	. "	شاور اصحاب محمد عليه في بقيسة القسوم فقال عسدى
		ابن حاتم: ثوءلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال
		جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا
		كفلهم عشائرهم ، فاستنابهم فنابوا وكفلهم عشائرهم
=		يشمهد لمسيلمة الكذاب بالرسالة حتى اذا استيقن
-	• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	من سماع هذه المفاحاة المذهلة ، واستوضحه فاعترف
		وكان رأى الصحابة الذين شاورهم أن تؤلول كفر قد
	•	اطلع ، ويجب حسمه
		شاور عبد الله بن مسعود اصحاب محمد عَلِيْكُم في بقية الله من مسعود السحاب محمد عَلِيْكُم في بقية الله
		القوم ، فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد أطلع رأسه
		فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا
	I a second	استنبهم فان فابوا تقلهم عسائرهم با فاستنابهم فتابوا و كفلهم عشائرهم
-		

2: .....

شيئًا يزيد عن نصف الأردب كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ... ٣٣٢ شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة ٣٣٦ فيه خير من الأثرة 🕟 شيء من مظلمة لأخيه عنده فليتحلل منه اليوم ، قبل ألا يكون دينار ولا درهم ، ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات 77 شيئًا تأخذه منه ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ۳٦٧ شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهمل دينه يتصمدقون عليمه طرحت جزيته واعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ؛ فليس على المسلمين النفقة على  $\mathcal{L}\Lambda Y$ عيالهم

### حرف الصاد

اصبح يدعيه عليهم ويقول: ائتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم وذوو الراى منهم: علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمسرهم أن يذبحوا بقسرة وأن يضربوه سعضها فغعلوا ذلك ، فيعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك . ٣٦٩ الصبى سمعه عمر يتضاغى من الجوع ، فسال أمه ان ترضعه فقالت: انى أريد أن أفطمه لأن عمر لا يستجل الصفار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسا: ويح غفر ، هلك غمسر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينادى لا تعجلوا أولادكم على الفطام فأنا نقرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام 222 صبى سمع بكاءه فتوجه نحوه ، فقال لأمه أتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالي أرى أبنك لا يقر منذ الليسلة ؟ قالت :

: :	يا عبد الله قد ابرمتني منذ الليلة (اي اضجرتني) اني
	اريفه عن القطام _ أي أريد أن يقطم _ فيابي قال :
•	ولم ? قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم
	له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ،
	فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ،
· .	فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ،
·	ثم امر منادیا فنادی آن لا تعجلوا صبیانکم عن الفطام ،
777	فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ٢٠٠٠٠٠
r	الصبى حتى يحتلم ، ورفع القالم عن النائم حتى
37_33	يستيقظ ، وعن المجنون حتى يبرا
770	اصحابی باد بهم _ یعنی المهاجرین _ اخرجنا من مکة
-	صاحبها قال له جرير: أتبيعها بأربعمائة درهم قال:
٠.	نعم ، ثم انها تساوى أكثر من هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تسلوى
•	ستمائة درهم ، ثم سيعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم
YIY	فاشتراها بثمانمائة درهم رضى الله عنه
	صاحبكم عليه من دين ؟ قالوا : ديناران ، قال :
	صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على
	وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال:
	حزاك الله عن الاسلام خرا وفك رهانك كما فككت رهان
19	اخيك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠
	صاحب الذكر الفرس أن يأتيه بقلس ، فانتهى الى
	مسجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله بن النواحة فسمع
	المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى أذا استيقن من
410	هذه المفاجأة واستوضحه فاعترف ، ، ، ، ،
' '	صاحب الفرس باعها لوكيل جربر بثلاثمائة درهم ،
	فرآها جرير فتحيل أنها تساوى أربعمائة درهم ، فقال
	لصاحبها: اتبيعها باربعمائة درهم ؟ قال: نعم ، ثم تخيل
	انها تساوی خمسمائة فقال: أتبیعها بخمسهمائة ؟
	قال: نعم ثم تخیل أنها تساوی ستمائة درهم ثم سبعمائة
410	درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها بثمانمائة درهم
	الصحابة الذين استشارهم عبد الله أن تؤلول كفر قد
410	اطلع راسه ، ویحب ان یحسم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
أالماعدة فوافرا	صدری ضرب علیه رسول الله علی بیده وقال:
414	اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا
	التصليفان عليه إطار دينه ، كاطر حت حايته وإعبار من

	بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجره ودار
	الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام
٢٨٢	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم والمسلمين النفقة على عيالهم
	أصدق كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ،
	فكتب اليه ائي قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت
377	المال مال ب ب ب ب ب ب ب
	يصرخ هذا المسلكين أن هلكت ماشسسيته: يا أمير
	المؤمنين ، أفتار كهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من
٣٣٣	الذهب والورق ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
<b>{</b> }	تتصرف المراة باذن زوجها
	يصعد من ينصب الميزاب على ظهرى ، فصعد العباس
<b>Y</b> A	على ظهره ونصبه ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	الصّفار لا يسجلون في ديوان الأرزاق الذين هم دون
•	الفطام فقال في نفسه هامساً : ويح عمر ثم عاد الى دار
٣٣٢	الخلافة وبعث من ينادى : لا تعجلوا اولادكم على الفطام
•	الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل
71-77-70-78	حراما آن بن بن بن بن بن بن بن بن
T0{_T{7_}Y	·
	صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله
757	الا وهي القلب القلب
Ιγ	ويصلح ماله أن كان فقيرا أكل منه بالمعروف
-	ليصلي النبي عليه عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه
	دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
•	ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم أعاد
	عليه بالفد قال: قد قضيتهما ، قال: الآن بردت عليه
171-171	حلده ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
	صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : هما على ا
19104	يا رسول الله فصلى عليه رسول الله عَلَيْكُ .
	ليصلي على الرجل الذي أتى به فقال : هـل عليه
	دين ؟ قالوا: نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما وفاء ؟
·	قالوا: لا ، فتاخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ فقال :
	ما تنفمه صلاتي و ذمته مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه
	فقام أبو قتادة فقال: هما على با رسول الله فصلى عليه
731	النبي عَلِيُّ النبي عَلِي
	يصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى
	فتوجه نحوه وقال لامه: اتقى الله وأحسنى الى صبيك

	i .	والموالية
	:	ثم عاد آلى مكانه فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى
		أمه فقال: ويحك، أنى لأراك أم سوء ، مالى أرى أبنك
	. * I	لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منه له
	·	الليلة ، انى أريفه عن الفطام فيأبى ، قال : ولم ؟ قالت :
		لأن عمر لا يفرض الاللفطيم قال: وكم له ؟ قالت:
		كذا وكذا شهراً ، قال : ويحك لا تعجليه فصلى الفجر
		وما يستبين الناس قراءته من البكاء ، فلما سلم قال:
		يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد السلمين ؟ ثم أمر مناديا
		فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على الفطيام ، فانا نفرض
•	778	لكل مولود في الاسلام
		صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال:
		أنا أولى بالمؤمنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى "
	. TT1-10V	قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ، ، ، ،
•	:	صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : صل عليه
۱۹	171-178	
		صلى الفجر وما يستلين الناس قراءته من غلبة
		البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر ، كم قتل من اولاد
•	: :	المسلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على
	777	No. 2012 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
•	777	والمراجع والم والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراج
	· 	أصناف المال يعددها حتى ظننا أنه لاحق لاحد منا في
	778	فضل
		أصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم
. ·	۳٦٧	تاخذ مال أخيك بفير حق
	: , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	اصابته أفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار
٠		اهل دینه پتصد قون علیه ، طرحت جزیته واعیل من بیت
		مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجيرة ، ودار
,	4 - 4 - 2	الأسلام ، قان خرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الأسلام
•	۲۸۲	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
	1.0	أصول بك ، وبك أحول
•	1.0	وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل
		من بيت مال المسامين هو وغياله ما أقام بدار الهجرة ودار
	777-77	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
_		صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبدون فيصير
		ذلك إلى إلى حل الماحد أن الأرة بي أن الما الما الما الما الما الما الما الم

	امرآ	فانظر	شيئا	<b>بجد</b> ون	Y	مسدآ	الإسلام	من	يسدون
<b>۳</b> የ ለ	• •	• •	• •			• •	آخرهم	ئ~م و	يستع أول

# حرف الضاد

	الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا في أرض محمد
	ابن مسلمة يجرى الضحاك فيها خليجا فامتنع فترافعا
	الى امير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال: والله الأمرته
· <b>X</b> ξ ·	ولو على بطنك
	روي . اضجرتني منذ الليلة يا عبد الله، الى اريغسب عن
	الفطام _ أى أريده أن يفطم _ فيأبى قال : ولم ؟ قالت :
	القطام عالى الموطن الا للفطيام ، قال : وكم له ؟ قالت :
	دن عمر المعرف المستيسم المحال المحلية المنظم الفجر المنظم الفجر المنظم
•	وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم
	والله يستبين المعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر
,	منادياً فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض
٣٣٨	لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لفريت عنقك لولا أنك رسول ، فأنت اليوم لست
	برسول ، فامر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق
	برسون عمر الله الله الله الله الله النواحة قليلا في الله النواحة قليلا في الله الله الله الله الله الله الله الل
410	السوق ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	اضربوه ببعضها ففعلوا ، فبعثه الله حيا فقسال :
<b>٣٣٣</b>	قتلنی ابن آخی
	فضربوه ببعضها فبعثه الله حيا سويا فقال قتلنى
779	ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك
	بن ملى على النبى على الله الله الله الله الله الله الله ال
YIV	واجعله هادیا مهدیا ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	وجد مرب قرظة بن كعب عنـــق عبد الله بن النواحة في
	السوق بامر عبد الله بن مستعود ثم قال: من أداد أن
410	ينظر الى ابن النواحة قتيلاً في السوق
44	يسر على المجرية على من حرت عليه المواسى
, ,	
	ضميفهم ياكله قويهمم اذا ضربتموهم ، فلا تفلقوا
<b>ም</b> ምና	الأبواب دونهم ، فياكل قويهم ضعيفهم ولا تسسستأثروا
116	عليهم فنظلموهم من المناهم فنظلموهم الله النبي عليه الله الله النبي عليه الله الله النبي عليه الله الله الله الله الله الله الله ا
	صعف کان فی عقدہ رحل فحاءوا له الی السی طرحتے

	فقالوا: يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا
,	فحجر عليه فقال: يا رسول الله اني لا أصبر عن البيع
01	فقال عَيْثُ أذا بعت فقل: لا خلابة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
Ú	ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان
	غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت
	جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام
	بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجـــوا الى غير دار
	الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على
7.7.7	عيالهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1	ضعف عن أرضه ، وكانت عليه حيزية فأسلفه
	ما يقوى على عمل أرضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا
	لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس
	له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه
	اني قد زوجت كل من وحدت ، وقد بقى فى بيت المال
٣٣٤	مال د د د د د د د د د د د د د د د د د د د
1	اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها
1 1	مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ودعني من نعم
	ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلکت ماشیتهما رجعا
1	الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيبته
	جاءنی بینیه یصرخ یا أمیر المؤمنین ، افتار کهم آنا لا آبالك ؟
377	فالكلا أيسر على من الله هب والورق
4 - 2" 4 44	ضمنه أحدكم ، فقام أبو قتادةً فقال : هما على
187	يا رسول الله فصلى عليه النبي عَلِيهِ
	ضامن لدينه أنا يا رسول الله ، من ثم دعا له رسول الله على الله والله الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
نوح	الله عَيْثُ ثم قال: ما من مسلم فك رهان أخيه الافك الله رهانه يوم القيامة (الضامن هنا على)
187	رهاله یوم الفیامه (الطهامن هنا علی) میا در الله فقام عربی فی فصلی میا در سول الله فقام عربی فی فی ا
	عليه ، ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الإسلام
19.	خبراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك
188	ضمن أبو قتادة عن الميت
1 🕻 🐧	ضياعاً تركها أو دينا فالي وعلى! ، ومن ترك مالا
۲۸۲	فلورثته فانا أولى بكل من نفسه
	يتضاغى الصبى من الجوع فسال امه ان ترضيعه
- 1	فقالت : اني اربد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسبجل الصفار
	في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه
	هامسًا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة
1 0 0	ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينسادي :

	٠و لو د ٠و لو د	لكل • لكل •	.ض .ض	ا نفر بالفر	ام فان الآفاق	لفط الی ا	على ا بدلك	ولادكم وكتب	تمجـــلوا أر الاســـلام ،	لا في
777	••	• •	• •	• •	• •	• •	••	• • •	الاسسلام	في
			44		•					

## حرف الطاء

	·
	طرحت حزيته واعيل من بيت المال هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام ، فان حرجوا الى غير دار
	•
	الهجرة ، ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على
7.7.7	عيالهم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان أمرنى أن آتيه
	غلس ، فانتهيت الى مسجد بنى جنيفة مسجد عبد الله
	بن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد ان مسيلمة رسول الله
	فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد
	قد تواطأوا على ذلك فقال ابن مسعود على بعبد الله بن
	النواحة فحضر واعترف فقال: ابن ما كنت تقرأ من
	القرآن ؟ قال : كنت أتقيكم به ؟ فقال له : تب فأبي فأمر
718	a '
•	يستطرق لفرسه ذكراً من بني حنيفة ، وقد اتفق
	مع صاحب الذكر الفرس أن يأتيــه بفلس فانتهى الى
•	مسحد للقوم بناه ابن النواحة فسمع المؤذن يشهد أن
	سيلمة رسول الله حتى اذا استيقن واستستوضحه
	فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين استشارهم أن ثؤلول
	كفر قد اطلع ويجب ان يحسم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۸۷	الطريق اذا اختلفتم فيه اجعلوه سبعة أذرع
	تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك
	نير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب
700	لله بینی وبینکم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
-	اطلع تُؤلول الكفر راسه فاحسسمه ، وقال جسرير
	ابن عبد الله استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم
317-017	فتابوا وكفلهم عشبائرهم ٢٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق
. 700	عند الشروط
-	انطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله
	رجلاً يبشره ، فبرك رسول الله عَلَيْكُ على خيل أحمس
717	ورجالها خمس مرات ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
1 1 7	ورجاتها حمس شرات

	بطيب نفس منهم فانهم جباة المال وغيظ العدو ،
	وردء المسلمين ، وأن يقسم فينهم بالعدل ، وألا يحصل
<b>411</b>	من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم منهم و منهم
	تطيش ابنة ولده هزالا فسنال ابنه وهو لا يعرفها فقال
	ابوها: إنها ابنتك ، ولما سأله: ما بها ؟ قال له: عملك ،
	انك لا تنفق عليها او قال منعك ما عندك ؟ قال : ومنعى
440	ماعندی

### حرف الظاء

المظلوم له دعوة مجابة فاتق دعوة المظلوم ، وأدخل رب الصريمة والفنيمة ، ودعني من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى نخلل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين ، افتاركهام أنا لا أبالك ؟ فالكلا ايسر على من الذهب والورق من عرضه او شيء فليتحلل منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وان لم تكن له حسنات أخذ من من سيئات صاحبه فحمل عليه من ميئات صاحبه فحمل عليه من مظلمة عنده من مال أو عرض ( لفظ البخارى ) ١٦٠٠ كان له فضل زاد فليعد به على من لا ظهر له ، ومن من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل به على من المنافي فضل

#### حرف العين

-:	المارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ،
187	والزعيم غارم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
19	عانته نبتت او کان محتلما قتل ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
737	حبد الله بن زمعة : الولد لك ، واحتجبي منه يا سودة
· :	عجن ئم خبر ثم ثرد بزیت ئم دعا علیه ثلاثین رجلا
	فاكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك
:	وقال : يكفى الرجل جرَّيبان وهو نحو أردب من القمح
	او تصفه او يزيد شيئا كل شهر فكان يرزق الناس المراة
444	والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠٠
	اعتق احدهما أن لا يفرز خشبا في جداره فلقيا

	مجمع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيراً ، فقالوا • نشهد
	ان رسول الله عَيْنِي قال: لا يمنع جار جاره أن يفرز
-	خشبا في حداره فقال الحالف: قد علمت أنك مقضى
λY	لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى
74	عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه
	عرض رسول الله عَلِيْكُ بنى قريظة ، فكل من أنبت
	منهم فتله بحكم سعد بن معاذ ومن لم ينبت استحياه
. 77	فکنت فیمن لم بنبت فترکنی ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
	عرضت على النبي عَلِي وانا ابن اربع عشرة سنة
41	فردنی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	عرضنا على رسول الله عَلِيْكُ زَمَن قَرَيْظُـة فَمَن كَان
19	محتلماً أو نبتت عانته قتل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عرضت على رسمول الله عليه عليه احمد وأنا ابن
÷	اربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلفت ، وعرضت
19	عليه وانا ابن خمس عشرة سنة فرآني بلفت فأجازني
	اعترف عبد الله بن النواحة ، وكان رأى الصـحابة
	الذين استشارهم أن ثؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب
117-017	ان يحسم
	اعرف الاشباه والامثال والنظائر ، وقس الامور على
474	ذلك ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
	عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فذهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبر وقال له: هل لك أن
۲۳۸	تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ٠٠٠٠٠٠
	عطاء الناس اجعله في كل سنة ، واجمع المال فانه
	أعظم للبركة ، قالوا: أصنع ما رأيت فانك أن شاء الله
747	موفق آن ند د د د
	أعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا
	تنفق امرأة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية
, <b>i {</b> *	مؤداة والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم ٠٠٠
	لأعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه
. ٣٣٦	الله في النار ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق به من بيت
444	المال فأعطاه عثمان خمسة عشر الفا
•	عطية القرظى رضى الله عنه قال : كنت فيمن حكم

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	فيهم سعد بن معاذ فشسكوا في امسن الذرية انا أم مسن
	المقاتلة ؟ فقال عَلَيْكِ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا
	تقتلوه ، فنظروا فاذا عائتي لم تنبت فجعلوني في الذرية
. 19	ولم أقتل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اعطاها دقيقا وزيتا 6 وأمرها أن تلحق به الى خيبر
<b>.</b>	حيث أعطاها حملين آخرين ريشها يصل اليها محمد
۲۸٥	ابن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	اعطى حقه او منعه وما أحد أحق به من أحد الاعبد
	مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من
	كتاب الله وقسمنا من رسول الله عُرَيْتُ فالرجل وبالأؤه
	في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين
770	الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه
	اعطيات الناس اخرجها لهم ، فكتب اليه الوالى :
. '	أنى قد أجريت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال .
•	فكتب اليه: أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض
	عنه . فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت
	مال المسلمين مال . فكتب اليه : إن انظر من كانت عليه
	جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقدوى على عمدل
	أرضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب
	له قبل ذلك: أن أنظر كل بكر ليس له مال فشساء أن
	تزوجه فروجه واصدق عليه فكتب اليه أنى قد زوجت
778	كل من قد وجدت ، وقد بقى فى بيت المال مال
- 1	استعففت ان استغنیت ، وان افتقرت اکلت
	بالمعروف ، ثم أنا باد بأصحابي _ يعنى المساجرين _
To- 11	أخرجنا من مكة بين بين بين بين بين
	عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله عرفية
77.	
	عقبة بن الحارث تزوج امـــراة هي أم يحيى بنت
	ابی اهاب ، فحاءت امراة سوداء فقالت: انی ارضعتکما
•	فسأل النبي عُرِيْكُم فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة
737	ونكحت زوجاً غيره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عقدته فيها ضعف فحاءوا به الى النبي عَرَاتِكُم فقالوا:
	با رسول الله احجر على هذا ، فان في عقدته ضعفا ،
	نحجر عليه ، فقال: يارسول الله اني لا أصبر عن البيع ،
-77-17	عقال النبي عَلَيْكُم : اذا بعث فقل : لا خلابة
	عقله فیه ضعف ، و کان بستاع فقیل یا رسول الله

	احجر عليه ، فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
	رسول الله عَلَيْكُم فقال له: لا تبع قال: لا أصبر فقال:
<b>٣9_</b> ٢9	اذا بايمت فقل : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا ·· ·····
	عقيــــما لا يولد له ولد ، وكان له مال كثير ، وكان
	ابن اخيه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمـــله
	بن المركز المرك
	ويقول: أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم
:	على بعض ، نقــال عقــلاؤهم وذوو الراى منهــم
	عـــــلام يقتــل بعضــكم بعضــا ؟ وهذا نبى الله موسى
	فيكم فاسالوه فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة
	وأن يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا سويا فقال:
٣٦٩	قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك
	علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ، ففرز في الاسطوانة
	الخشب المسامدة المسام
	اعلم يا بلال أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا
٧١	حرم حلالاً أو أحل حراماً من من الله الله أو أحل حراماً الله الله الله أو أحل على الله الله الله الله
	علام يقتل بمضكم بعضا أوهذا نبى الله موسى فيكم
	فأسألوه ، قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا
	ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ،
	ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن اخي
414	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك نورث قاتل من
	لعلى هذا خاصة ، أم للمسلمين عامة ، فقسال
191	للمسلمين عامة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	على اقام الصلاة وابتاء الزكاة والنصح لكل مسلم
717	(بایست ) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين ، الا شرطا
37-137-307	حرم حلالا أو أحل حراماً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على الله توابه جل تناؤه ، وهذا معاش فالأسموة
441	فيه خير من الأثرة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على لكم أيها الناس خصال أذكرها لكم ، فخذوني
	بها ، لكم أن لا اجتبى شـيئًا من خراجكم ولا مما أفاء
	الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على " اذا وقع في يدى أن
	لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على أن أزيد فى أعطياتكم
744 -	ļ
	The Allery of the Royal Call of the

19119-107	ابو قتادة هما على با رسول الله قال : قصلي عليه ما الله
	على عاقلة القاتلة دية المرأة وورثها ولدها ومن معهم
	فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف
	نفرم من لا شرب ولاأكل ولا نطق ولا استهل ومثل هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲۷۲	يطل ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُم : انما هذا من اخوان الكهان
111-1-7-1-8	على ملىء أحيل فليحتل
	على الناس يأتي زمان لا يبالي الرجل من أين أخذ المال
778	من حلال او من حرام ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم ، فصلى
19.	عليه المحادث المحادث المحادث المحادث المحادث
	على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان ، قال :
	صاوا على صاحبكم فقال على با رسول الله هما على "
	وأنا لهما ضامن ، فقام عَلَيْكُ فصلى عليه ، ثم أقبل على
	على وقال: جزاك الله عن الاسلام خبرا وفك رهانك كما
19.	فككت رهان أخيك من من من من
	علیه دین ؟ قالوا: نعم دیناران ، قال : هل ترك
	لهما وفاء ؟ قالوا: لا فتأخر فقيل: لم لا تصلى عليه ؟
	فقال: ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام أحدكم
	فضمنه فقام أبو قتادة ، فقال : هما على يا رسول الله
188	فصلی علیه النبی عُرِی الله عُرِی الله عَرِی الله عَرِی الله عَرِی الله عَرِی الله الله عَرِی الله الله عَرِی ا
77	على من جرت عليه المواسى اضربوا عليه الحزية٠٠
	على كرم الله وجهه عزم أن يسأل عثمان أن يحجر عليه
	فجاء عبدالله بن حمفر الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسأل
	عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على "
	الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال:
40.	كيف أحجر على من شريكه الزبير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال :
	بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم اعاد عليه بالفد قال: قد قضيتهما ؛ قال: الآن بردت
189-178	م اعاد عليه بالعد فان ، قد قصيتهما ، قان ، الأن بردت عليه حلده
17.1—114	
	على على بن أبي طالب الف درهم لرجل فقال ذلك
	الرجل للمستيب بن حزان : أنّا أحيلك على على ، وأحلني .
	انت على فلان فقعل ، فانتصف المسيب من على ، وتلف
117	مال الذى احاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على ابن ابى طالب فقال له على : ابعده الله
114	ابن ابی طالب فقال له علی ۱۰ الفتده الله ۱۰۰ ۱۰۰ اله علیه والا علیه والا
	عليه دين ، وهن نرح بدينه و ده .

· . . !

	قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح
	قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين
441	فعلى ً قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عَلَيْكُم
	فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن
	بفيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو
440	مكانه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
-	على صدرى ضرب بيده وقال: اللهم تبته واجعله
717	هادیا مهدیا ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
197	عند شروطهم (المؤمنون) ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
173-173	عن بيع الكالىء بالكالىء ( النهى ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
708	عن بيع الفرر ( النهي ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى
37	يبرأ ، وعن الصبي حتى يحتلم (رفع القلم) ٠٠٠٠٠٠
\$ <b>{ _ } </b>	عن الصبي حتى يحتلم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
184	وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين ٠٠٠
٣٦٣	اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
• • •	عيال عبد الله بن مسمود أحق بعطاء عبد الله من بيت
***	المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر الفا
	أعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار
-	الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة
7.7.7	ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
	عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاء
•	الصبى فأتى أمه وقال: ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى
	ارى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى
	منذ الليلة ، انى أريفه عن الفطام (أى أريده أن يفطم ) فيأبى
•	قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال :
	وكم له أ قالت : كذا وكذا شهرا قال : ويحك لا تعجليه ،
44.	فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ٨

#### حرف الفين

غداءهم أكلوه حتى أصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مثل ذلك أذ أمر بجريب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم ثم عشاءهم وقال : يكفى الرجل جريبان ، وهو نحو أردب من القمح أو نصفه أو بزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس

	المراه والرجل والمملوك جريبين لل سهر
2 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3 3	غرة عبد هي دية الجنين أو وليسلمة ، وقضى بدية
	المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقسام
•	حمل بن النابفة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم
	س لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استستهل ومثل ذلك
777	بطل ؟ فقال رسول الله عَلَيْكَةِ : انما هذا من اخوان الكهان
	يفرز خشسا في جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد
	ملمت أنك مقضى لك على" ، وقد حلفت فأجعل أسطواناً
I AY	دون جدارى ففعل الأخر ففرز في الاسطوانة الخشــــة
. <b>۲77</b> .	غارم ( الرعيم ) والعارية مؤداة
• :	الفارمين (اقضوا عن) فكتب اليه أنا نجد الرجل
	له المسكن والخيادم والفيرس والأثاث فكتب عمير
	ابن عبد العزيز: أن الابد للمرء المسلم من سكن يسكنه
	وخادم بكفيه مهنته ، و فرس يجاهد عليه عدوه ، ومن
. 771	أن يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنيه فانه غارم
	نفرم من لا شرب ولا اكل ، ولا نطق ولا استهل ،
· .	ومثل ذلك يطل م فقال رسول الله عَلَيْكُم : انما هذا من
777	اخوان الكهان الكهان
111	الفريم حقه عليك والميت منه برىء ؟ قال : نعم
	غلام سرق قال فیه عثمان رضی الله عنه: انظروا
. **	ان کان قد اخضر مبرزه فاقطموه ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	غلام من الأنصار شبب بامرأة في شعره فرفع الى
	عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر
7.	لحددتك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	الفلام أذا أستكمل خمس عشرة سنة كتب ماله وما
.70	عليه وأخذت منه الحدود
:	غلاما ولدت فلانة ، فارسل عثمان اليها بخمسين
,	درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه
444	الى مائة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	استغنیت استعففت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف ،
'	فاذا أسرت قضيت قال تعالى: « ومن كان غنيساً
<b>A_1Y</b>	فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » · · · · · ·
	بفير اختيارها اراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال :
<b></b>	لها شرطها فقال الرجل: اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال
TOD	عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط
	وغيره أحب الى منه ( انى لاعطى الرجل ) خشية ان
777	يكيه الله في النار ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

34°-

غير مسرف ولا مبدر ولا متائل (كل من مال يتيمك) ١٥ غير تارك البيع (ان كنت) فقل هاء وهاء ولا خلابة ١٥ غيرنا (اخترت علينا) ابعدك الله ١١٥ غير ابن النواحة _ لم يسمستنبه ، قال : سمعت رسول الله عرب يقول : لولا انك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ثم قال : من أراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق ؟ ... ... ... ... ... ... ... ٢١٥ يقسم بينهم فيؤهم بالمدل والا يحصل من عندهم فضل الا بطبب نفس منهم ... ... ... ... ... ... ... ٣٢٩

#### حرف الفاء

فانهم جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم .. 277 فتح الله على المسلمين أى قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكنى اخشى أن يبقى آخسر الناس لا شيء لهم **ፕፕ**ሌ الفرس الذكري اتفق عبد الله مع صاحبه أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مستجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله ابن النواحة ، فسمم المؤذِّن يشهد لمسيلمة بالرسسالة حتى اذا استيق من هذه المفاجاة المذهلة واستوضحه فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين استشـــارهم أن ثۇلول كفر قد أطلع رأسة ويجب أن يحسم ٠٠٠٠٠٠٠ 110 الفرس والأثاث نجد الرجل هذه عنده والمسكن والخادم فكتب عمر: أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه وخادم یکفیه مهنته و فرس بجاهد علیه عدوه ۶ ومن آن يكون له الأثاث في بيته ٤ نمم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠ 221 فرض عمر رضى الله عنه للمهاجرين الأولين أربعة آلاف ، و فرض لابن عمر ثلاثة آلاف وحمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين الأولين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : الما هاجر به ابواه يقول : ليس هو كمن هاجر 277 ىنفسە فرغ من خطبة العيد ، أتى صلي النساء فوعظهن وقال : تصدقن ولو من حليكن فتصدقن بحليمن ٢٤ - ٣٤

يتيمك عبير مسرف ولا مسافر ولا متاثل فليما فتح الله الفتوح ، قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى تصاؤه TTI_IOY فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته 241 فضل ظهر له فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل يفضل بين الناس في القسم ، فقال : فضائلهم عند الله فاما هذا المعاش فالتسوية فيه حير 441 فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك ، ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة ... 191-19-178 فلما سلم من صلاته قام رجل فحمد الله واثنى عليه وقال: أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على أحد احنة ، واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وكان أمرني أن آتيله بفلس ، فانتهيت الى مسلحد بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة وسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت أهل السنحد قد تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مسمود : على بعبد الله ابن النواحة ، فحضر واعترف فقال له عبد الله : أين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم به ، فقال له : تب فأبي فأمر به فأخرج الى السوق فجز رأسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقسال عدى ابن حاتم : ثولول كفر قد أطلع فاحسمه ، وقال جرير والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم 317 فوق سبعة أرقة ( لقد حكمت فيهم بحبكم الله من فوق سبعة ارقعة ) 🕟 🖖 77 في كل سنة ارى أن أجعل عطاء الناس ، وأحمع المال ، فأنه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رأيت فأنك ان شاء الله موفق في كل شيء أمر الوصى جائز فيه الافي الابتياع ؟ 227 واذا باع بيعاً لم يقبل

فقر لیس لی شیء ولی بتیم ، فقال : کل من مال

## حرف القاف

717	قبل موت النبي عليه باربعين يوما اسسلم جرير
	اقبل بحنازة على عهد رسول الله عَلَيْكُ فقال: هل على
	صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه دينـــاران قال عَلَيْكُ :
	صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله
104	فصلى عليه رسول الله عليه
	قتلني ابن اخي فــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
411	ىمد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ د د د د د د د د د د
	وقتل من جرت عليه الواسى ، فامر أن يكشف عن
	مؤتزريهم قمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ومن لم ينبت
1	فهو من الذرارى فبلغ ذلك النبي عَلَيْتُهُ فقال: لقد حكمت
77	فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة ١٠٠٠٠٠٠
	اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى
-	بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله
	في ان دية الجنين غرة عبد أو وليــدة ، وقضى بدية
•	المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام
	حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم
	من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
477	يطل ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُ : انما هذا من اخوان الكهان
	قدم جرير على النبي عُلِيكَ سنة عشر من الهجرة في
414	شهر رمضان فبایمه واسلم ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	قدم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الي
	الحابية ، وأراد قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاذ
•	ابن جبل رضى الله عنه : والله أذن ليكونن ما تكره ، أنك
	ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون ،
	فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المراة ، ثم يأتى من
	بمدهم قوم يستدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون
٣٢٨	شيئًا ، فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم
	قد أعطى الله كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ،
	ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية
115	مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم
•	قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال .
	فكتب اليه: أن انظر من ادان في غير سنفه ولا سرف
	فاقض عنه . فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم وبقى في
	ست مال المسلمين مال . فكتب الله : أن انظر من كانت

	عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوي على عمل
	ارضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين . وكان قد كتب
	له قبل ذلك : أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه
	فزوجه وأصدق عنه . فكتب اليه : اني قد زوجت كل من
<b>TT</b> {:	وجدت وقد بقى فى بيت المال مال ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قد قضيت عنهم دينهم وبقى في بيت مال المسلمين
377	مال ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ مال
1-1-0;	قرض درهم خير من صدقة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قرية الا قسمتها سهمانا ، ولكنى اختى أن يبقى آخر
٣٢٨	الناس لا شيء لهم ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
-	قسمت هده أن شئتم وأموالكم بينكم وبينهم جميعاً ،
	وان شئتم امسكتم اموالكم وقسمت هده فيهم خاصة
	فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هده فيهم ،
<b>77</b>	واقسم لهم ما شئت من أموالنا ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
	يقسم بينهم فيؤهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم
444	فضل الا بطيب نفس منهم منهم منهم
	قسمة الأرض بين المسلمين هم عمر بها فقال له معاذ
	ابن جبل: والله اذن ليكونن ما تكره ، انك ان قسمتها
	صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك
	الى الرجل الواحد أو المراة ثم يأتى من بعدهم قــوم
	يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر
778	أمرا يسبع أولهم وآخرهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكنى
, <b>۳</b> ۲۸,	أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم
_	اقض عمن ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه .
	فكتب اليه : أنى قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال
377	المسلمين مال
474	وقضى بدية المسراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها
	اقضوا عن الفارمين ، فكتب اليه : انا نجد الرجل له
	المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر أن لابد للمرء
	المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيسه مهنتسه ، وفرس
	يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم
. 321	فاقضوا عنه فانه غارم
400	
:	قال النبي عليه السماء بنت أبي بكر الصديق: أن
1	المرأة أذا للفت المحيض ﴾ لا يصلح أن دى منها إلا هذا

:

۲. فقال لصاحب الفرس وقد تخيل أنها تساوى أربعمائة: انبيعها باربعمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: اتبيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم ثم تخیل انها تساوی ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم 117 ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة قال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعسرم قال ابن سيرين : قال عثمان لعلى : الا تأخذ على يد ابن اخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة اى ارضا لا تنبت بستين الفا ما يسرنى ٣٧ ** - ** - ** - ** - ** - * قل: هاء وهاء ؛ ولا خلابة ن ن ن ن ٥١ قال الزبير لعثمان بعد ما مات عبد الله بن مسعود : أعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفأ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٣٣٣ قام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه 19. قام حمل بن النابغة الهدلى فقال: يارسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولانطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله عليه : انما هذا من اخوان الكهان ۳۷۲ قوموا الى سيدكم أو قال خيركم _ يعنى سعد بن معاذ ٣٢

#### حرف الكاف

كتب عمر الى امراء الاجناد: الا تضربوا الجزبة الاعلى من جرت عليه المواسى كتب عمر بن عبد العزبز الى واليه على العراق: ان أخرج الناس اعطياتهم فكتب اليه الوالى: انى قله اخرجت الناس اعطياتهم وقد بقى فى بيت المال مال ، فكتب اليه ان انظر من ادان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه ان انظر من ادان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : انى قلد قضيت عنهم وبقى فى بيت مال المسلمين مال . فكتب اليه ان انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فاسلفه ما يقوى على عمل أرضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قلد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه ، فكتب اليه : انى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت المال مال

22

	لتب على من استستكمل حمس عشره ستنه ماله
40	وما عليه 4 واخذت منه الحدود
	كذبت سيمعى وكففت فرسى حتى سيمعت أهيل
317	المسجد قد تواطاوا على ذلك
	كسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتينا رسول لله عَيْسُهُم
TIY	فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس
	يكشف عن مؤتزريهم ، فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة
	ومن لم ينبت فهر من الذرارى فبلغ ذلك النبي عَلَيْتُهُ
77	فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة
	يكفى الرجل حريبان وهو نحو اردب من القمح أو
	نصفه أو يزيد شيئاً كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة
۲۳۲	والرجل والمملوك جريبين كل شهر
	كلم أبو بكر أن يفضل بين الناس في القسيم فقال:
	فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير . ان
	المسلمين أنما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم
	شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم
271	أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير
	أستكمل الفلام خمس عشرة سينة كتب ماله وما
. Yo	عليه 6 وأخذت منه الحدود
:	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل 4 وأو كان مائة
408	<b>شرط</b> المعالم الم
	كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن
1°-	لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم
, ۲۲.	ينيت فتركني
	کان عمر يقول: لولا أني اخشى أن يترك آخر الناس
" "	لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها
و مدنده	سهمانا کما قسمت خیبر ، ولکنی اخشی آن یبقی آخر
447	آخر الناس لا شيء لهم
717	كان عمر يقول: جرير يوسف هذه الأمة ـ لحسنه
r -	كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تُؤلول كفر
710	قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم
	كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف ، وفرض
	لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسهائة ، فقيل له : هـو من الماه من الماه الم
****	المهاجرين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : أنما
777	
	كان النبي عَلَيْكُم يُؤتى بالميت وعليه دين فيقول: هل

.....

:

	خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قيل له : لم
	يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله
	الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى "
771-10Y	قضاؤه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	كان رجل من بنى اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان
	له مال كثير ، وكان أبن أخيه هو وارثه ، فاستبطأ
	موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ،
	ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول: أنتم قتلتم عمى حتى
	تسلُّحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاوُهم ودُوو
	الراي منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله
	موسى فيكم فاسالوه قال : فأتوا نبى الله موسى عليه
	السلام فَذَكُرُوا ذَلِكُ لِهِ فَأَمْرُهُمُ أَنْ يُذَّبِحُوا بِقُرَّةً } وأن
	يضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سنسويا ،
	فَقَالَ : قَتَلْنَى أَبِن أَخَى فَلَانَ ؛ فَلَم يُورِثُ قَاتِلَ مِن قَاتِلُهُ
* 779	بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	كان لابي سعيد بن المسيب دين على انسان ألف
	درهم ، ولرجل آخر على على بن أبي طالب ألف درهم
	فقال ذلك الرجل للمستبيب: أنا أحيلك على على " ،
	واحلني انت على فلان ، ففعل ، فانتصف السبيب من
	على ، وتلف مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر
	المسيب بذلك على بن ابي طالب فقال على: ابعده الله ٧
	كان حبان بن منقل ببتاع وفي عقله ضعف فقيل:
-	يا رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقسله ضعف
	فاستدعاه رسول الله عليه فقسسال: لا تبع ، قال :
	لا اصبر ، فقال : اذا بايعت فقل : لا خلابة ولك الخيار
	שעלו
	كانوا سيتين راكسا فاسيسلموا وقال الأشعث

كانوا سيتين راكسا فاسسلموا وقال الأشعث لرسول الله عليه أنت منا فقال: نحسن بنو النضر ابن كنائة لا نقفوا امنا ولا ننتفى من أبينا . فكان الأشعث يقول: لا أوتى باحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الاحلامة بن كنانة اللاحلامة بن كنانة بن كنانة اللاحلامة بن كنانة بن كنانة

كان غنيا فافتقر وصار اهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم

ፖሊፕ

317

كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في امن اللدرية انا ام من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عليه انظروا فاذا عانتي فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل

كنا مع رسول الله عَلَيْكَةٍ في جنازة ، فلما وضعت قال عَلَيْكَةٍ : هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على "وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على "وقال : جزاك الله عن الإسلام خيرا ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك

كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة ، وكان امرنى ان آتيه بغلس ، فانتهيت الى مسجد بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد ان لا اله الا الله وان مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت اهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال له عبد الله الن النواحة فحضر قال : كنت اتقيكم به فقال له : تب فابى فامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والاشعث ابن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فاستتابهم

كيف احجر على من شريكه الزبير

كيف وقد قيل ؟ هـــكذا اجاب رســول الله عليه عليه عقبة بن الحارث ، ففارقها عقبة وتكحت زوجاً غيره ٣٤٢ كيف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هـــذه ؟ فدمهت عينا محمد ثم قال عمر : ان بعثتك فاد اليها

فدمعت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فأد أليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها

## حرف اللام

	لئن بقیت لیاتین الراعی بجبل صنعاء حظه من هذا
220	المال وهو مكانه ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	لئن بقيت لأرامل العراق ، لأدعنهم لا يفتقرون الى
٣٣٣	أمير بعدى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
•	لملي لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا
	وامرها ان تلحق به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين
۲۸٥	ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	لقيا مجمع بن يزيد الإنصاري ورجالا كثيراً ، فقالوا :
	نشهد أن رسول الله عَيْسِكُم قال : لا يمنع جار جاره أن
	يفرز خشبا في جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد
	علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا
۸V	دون جدارى ففعل الآخر ، ففرز في الاسطرائة الخشسة
۲.	لم يحده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك
	لكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ،
	لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم
	الا من وجهه ، ولكم على؛ اذا وقع في يدى أن لا يخــرج
٣٣٢	منى الا فى حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم
	لم نقصته من أربع آلاف ؟ وهو من المهاجرين .
	فقال: انما هاجر به أبواه يقول: ليس هو كمن هاجر
٣٣٧	بنفسیه سر ۱۰
	لم يخلف لدينه وفاء - اذا قبل ذلك - قال: صلوا
	عليه فلما فتح الله عليه الفتوح قال: من خلف مالا فلورثته
107	ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه من من من من
	لو بعت على أخيك ثمراً فأصابته جائحة ، فلا يحل
777	لك أن تأخذ منه شهيئا بم تأخه مال أخيك بفهر حق
**	او جرت عليه المواسى لحددته · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
479	لم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك
140	او دخاوا جحر ضب لدخلتموه
	لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما قال عبد الله : فمضت
110	السنة أن الرسل لا تقتل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
۲.	لو أنبت الشعر لحددتك · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	لولا انی اخشی ان پترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح

-	الله على السلمين قرية الاقسمتها سهمانا كما قسمت
	حيبر سهماناً ، ولكنى اخشى أن يبقى آخير النساس
7,78	لا شيء لهم
19	لم تنبت عانتي فجعلوني في الذرية ولم أقتل
	لم ابعثكم امراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة بهتدى
-	بكم فأدروا على المسلمين حقوقهم ولا تضربوهم ولا تفلقوا
1	الأبواب دونهم ، فيأكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم
7.7 8	فتظلموهم
	ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ، وأصدق عنه ،
	فكتب اليه : انى قد زوحت كل من وجدت وقد بقى فى
377	بيت المال مال
	لیس لی شیء ولی بتیم فقال: کل من مال بتیمك
17	غير مسرف ولا مبذر ولا متأثل المسادي المسرف ولا متأثل
<b>FA7</b>	ليس على المسلمين النفقة على عيالهم
111	ليس عن مسلم تو
777	ليس هو كمن هاجر بنفسه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
127	لى الواجد ظلم
- 1	
-:	حرف الميم
	ما آلو ان اختار خیارکم ، کیف انت قائل اذا سألك
	ما آلو ان اختار خیارکم ، کیف آنت قائل آذا سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عینا محمد بن مسلمة
	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فلمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول
	ما آلو ان اختار خیارکم ، کیف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عینا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد الیها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا ابعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقیقاً
	ما آلو ان اختار خیارکم ، کیف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عینا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد الیها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا ابعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقیقا وزیتا ، وأمرها أن تلحق به الى خیبر حیث أعطاها جملین
110	ما آلو ان اختار خیارکم ، کیف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عینا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد الیها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقیقا وزیتا ، وأمرها أن تلحق به الى خیبر حیث أعطاها جملین آخرین ریثما یصل الیها محمد بن مسلمة و یعطیها حقها
110	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
**	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
**	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل اذا سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
110	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
7.00	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل اذا سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة . وما أنا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله على منازلنا من كتاب الله ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت لياتين الراعى بجبل والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت لياتين الراعى بجبل
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقاً وزيتاً ، وأمرها أن تلحق به ألى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	ما آلو ان اختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فلمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا ابعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به ألى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة

	لضربت عنقك ، فأنت اليوم لسب برسول ، فأمر قرظة
	ابن كعب فضرب عقه في السيوق ثم قال: من أراد أن
. 710	ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السيوق
	ما حجبني رسول الله عليه منذ أسلمت ، ولا رآني
<u>.</u>	الا تبسم في وجهي ، ولقد شكوت اليه أني لا أثبت على
	الخيل ، فضرب على صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله
717	هادیا مهدیا ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
•	ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني
-	بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل تناؤه وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة
	ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد
	عليه بالفد قال: قد قضيتهما ، قال: الآن بردت عليه
181	i i i i i i i i i i i i i i i i i i i
	مالی لا اری فلانه ؟ فقالت له زوجته: انها و لدت غلاماً
ين ين ين	فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا
777	مرت به سنة رفعه الى مائة من
131_371	ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة
	ما تنفعه صلاتی وذمته مرهونة ، الا ان قام احدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله ،
184	فصلی علیه النبی علیه علی د دد دد د
	مالك عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز
· .	ما ينفعكم ضلاتي عليه ، وهو مرتهن في قبــره ،
· 10V	فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه ١٠٠٠٠٠٠
	مررت بمسجد لبني حنيفة _ ما بيني وبين أحد من
	العرب احنة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية ، فسمع
	الصبي يتضاغى من الجوع ، فسأل أمه أن ترضعه ،
	فقالتُ : انى أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار
	في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في تفسه
	هامسا: ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة
	ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينية من ينسادى :
•	لا تمحلوا أولادكم على الفطام ، فأنا نفرض لكل مولود في
777	الاسلام . وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود
· <b>\X</b> \$"	فی الاسلام برخت می می در

	من عمر بن الحطاب بميراب للعباس رضي الله عنهما
	فقطر عليه ، فأمر بقلعه ، فخرج اليه العباس رضى الله
	عنه فقال له : خلعت ميزابا ركبه رسول الله عليه فقال
	عمر: والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى فصلعد
VA.	
78	المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين
	المسلمون على شروطهم الاشرطا حرم حلالاً ، أو أحل
T08_T89_78	حراماً
117	المؤمنون عند شروطهم ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
710	مضت السنة أن الرسل لا تقتل
114-114-1.8	مطل الفني ظلم ، فأذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع
114-1-7-1-8	مطل الفني ظلم ، ومن أحيل على مليء فليحتل
187	من ترك دينا فعلى " ، ومن ترك مالا فلورثته
	من ترك مالا فلورئته ، ومن ترك دينا أو ضياعا قالي "
<b>FA7</b>	وعلى "
٣٧.	من أحب أن يحفظ في عقبه وعقب عقبه فليتق الله ٠٠
1.0	من أحال دخل الجنة
١٠٨	من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره
107	من خلف مالا فلوراته ، ومن خلف دینا فعلی قضاؤه
	من ساله جاره أن يلاعم جلوعه على حائطه فلا يمنعه
٨٨	من سانه جاره ال بدهم جدوعه على حالفه علا يمنفه المتنع محمد بن مسلمة أن يجرى خليجا للضحاك
	فى أرضه فترافعا الى أمير الوُمنين عمر بن الخطاب رضى الله
	عنه فقال: والله لأمر أنه ولو على بطنك
•	منعك ما عندك ، قال : منعى ما عندى منعك ان
	نطلب نبناتك ما يطلب القسوم لبناتهم أ انه والله مالك
	عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجيز عنك
***	هدا کتاب الله بینی وبینکم
110	
<b>s</b>	من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له
- 1	ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال:
	فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا
	فی فضل ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	« ومن كان غنيا فليستعفف ، ومسن كان فقسير 1
	فليأكل بالمعروف » نزلت في ولى اليتيم اذا كان فقسيرا
• • •	أنه يأكل بالمعروف مكان قيامه عليه بالمعروف المناز
	من كانت عنده مظلمة الأخيه من عرض او شيء فليتحلل منه المحمد كانت عنده مظلمة الأحدد المحمد الم
	. Also also have a Mir. Live $oldsymbol{a}_{i}$ (i. Mir.) $oldsymbol{b}_{i}$ $oldsymbol{a}_{i}$ $oldsymbol{a}_{i}$

له عمل صالح اخذ منه بقدر مظلمته ، وان لم تكن له حسنات اخد من سيئات صاحبه فحمل عليه ... 77 من كان محتلما او نبتت عانته قتل ۱۰ ۱۰ ۱۹ ۲۲-۲۲ من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا ٢٩ ٠٠ ٠٠ ٢٩ ٣٩ من لم ينبت فهو من الذرارى فبلغ ذلك النبي عليها فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق مسبعة أرقعة ٢٦ من اتقى الشبهات فقد استبرا لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، الا وأن لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، ألا وأن في الجسد مضعفة. اذا صلحت صلح الجسد ، واذا فسد فسد الجسد كله ، الا وهي القلب آ 411 من ولى يتيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى **7-7** من توفى وعليه دين فعلى "قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ٣٣١

#### حرف النون

نادى مناد أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فانا نعرض لكل مُولود في الاسلام ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ **ጞጞ**۸ انبت منهم قتله بحكم صعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحیاه ، فکنت فیمن لم ینبت فترکنی ۲۲ ۰۰ ۲۲ نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السيلام فذكروا ذلك له فلمرهم أن ينبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سوي ، فقال تتلنى ابن أخى فــــلان فلم يورث قاتل من ناتله بعد ذلك 411 نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ، ولا ننتقى من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً 789 نحو اردب من القمع او نصفه او يزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين TTT ... .. .. .. .. .. أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم أن استفنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمسروف ثم أنا باد باصحابی _ یعنی المهاجرین _ اخرجنا من مکة من ۳۳۵ أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم

	أن استعنيت استقففت وأن أفنقرك ألك بالعروف فأدا
1.6	ايسرت قضيت ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
717	استنصت لي النائن الله الله الله الله الله الله الله الل
717	النصح لكل مسلم المسلم ا
	انتصف المسيب من على وتلف مال الذي احساله
	المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب ،
117	فقال له أبعده الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
**	انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه
	انظر من أدان في غير سفة ولا سرف فاقض عنه فكتب
	اليه : أنى قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال المسلمين
44.	مال ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
'.	انظر من كانت عليه جزية فضعف عن ارضهه
	فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه فأنا لا تريدهم لعام ولا
778	لعامين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انظر كل بكر ليس له مال فشماء أن تزوجه فزوجه ،
·	واصدق عنه ، فكتب اليه أنى قد زوجت كل من وجدت ،
377	وقد بقى في بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انظررا فان كان قد أنبت ، والا فلا تقتلوه ، فنظروا
. 11	فاذا عانتي لم تنبت فحملوني في الذرية ولم اقتل
	نم درهمان . قال صلوا على صاحبكم ، فقال على :
	يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقسام فصلى
•	عليه ، ثم أقبل على على وقال : حزاك الله عن الاسلام
19.	خبراً وقك رهانك كما فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠
	نعم دیناران فقال آبو قتادة هما علی یا رسول الله
	قال: فصلی علیه علیه علیه علیه استان
:19.	نعم ، فصلی علیه
	نعم ، فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل
=	الديناران ؟ قال انما مات أمسى قال : فعاد اليه من الفد
174	فقال قد قضيتهما فقال النبى عَلَيْكُمُ الآن بردت عليه جلده
	نعم ، ثم تخیل آنها تساوی خمسمائة فقال: أتبیعها
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة
!	درهم ثم سيعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها
TIV	بثمانمائة درهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
771	نم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلکت ماشیتهما
	رجما الى نخل وزرع ، وأن هذا المسكين أن هلكت مأشيته

جاءني ببنيه يصرخ يا امير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا ايسر على من الذهب والورق ٠٠٠٠٠٠ 377 نفرت اليه في مائة وخمسين فارسسا مسن أحمس ، فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا 417 النفقة على عيالهم لا تلزم المسلمين ٠٠٠٠٠٠ ፖለጉ نقصته من اربعة الاف ؟ فقال : انما هاجـــر به ابواه ، يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه ١٠٠٠٠٠ 737 نهي عليه عن بيع الفرر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ .73-173 نهى عَلَيْكُ عن بيع الكالىء بالكالىء انتهیت الی مسجد بنی حنیفة ، مسجد عبد الله ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكلبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت اهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسلعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال: كنت القيكم به فقال له: تب فأبي فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه وقال جرير والأشعث : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ٢١٠-٢١٥

#### حرف الهاء

440	هذا كتاب الله بيني وبينكم
	هذه ان شئتم قسمتها واموالكم بينكم وبينهم جميعا
	وان شئتم أمسكتم أموالكم ، وقسمت هذه فيهم خاصة ،
. •	فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم واقسم
444	لهم ما شئت من أموالنا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
• '	هذا نبي الله موسى فيكم فاسألوه فاتوا نبي الله موسى
	فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقسرة وأن يضربوه
	ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلنى
779	ابن اخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك .
447	هذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة
	هذا المعاش التسوية فيه خير ، أن المسلمين أنما هم
	بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهـــم شركاء في المراث
1	تتساوى سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في
77.1	الفضائل ودرجات الدين والخير
* **	اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ
	هزال طاش بابنة عبد الله بن عمر ، ولما سأله: ما بها
	قال له : عملك ، انك لا تنفق عليها ، أو قال له منعك
. '	ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك
	ما يطلب القوم لبناتهم ؟ أنه والله مالك عندى غير سهمك
·	في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني
220	وبينكم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	هل أنت مريحي من ذي الخلصة والكعبة اليمانية ،
•	فنفرت اليه في مائة وحمسين فارسيا من احمس ،
; ;	فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتيناه فأخبرناه
411	فدعا لنا ولأحمس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	هل ترك لدينه وفاء أ صلى عليه والاقال: صلوا على
	صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتـــوح قال: أنّا أولى
	بالومنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه
771	ومن ترك مالا فلورثته
•	هل خلف لدينه قضاء ؟ فاذا قيل : لم يخلف وفاء
_	قال للمسلمين: صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال:
104	
_	هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان ؛
· - ·	قال صلوا على صاحبكم فقالعلى : يارسول الله هما على الذا الله الله الله الله الله الله الله
	وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال:

:

đ

:

.i .: .

19.	رهان اخیك ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم دينــاران
	فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله قال : قصلى عليه
19104	مالله
	هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران ، قال: هل ترك لهما
	وفاء أ قالوا: لا ، فتأخر فقيل: لم لا تصلي عليه أ فقال :
	ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام أحسدكم
	فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على با رسول الله
· 188	فصلی علیه النبی عُرِی الله عُرِی الله عَرِی الله النبی عُرِی الله عَرِی الله النبی عُرِی الله الله الله الله الله الله الله الل
	هما عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم ،
19.	قصلی علیه ۱۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
	هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعة الأف ؟ فقال :
. ***	انما هاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه
	هو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل
	شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين
444	کل شهر ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
-	هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسسسلام ،
	فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على
۲۸۲	المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
TY1	هو احق الناس به محياه ومماته
	هو وارثه فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا
	على باب رجل منهم ، ثم أصبح بدعيه عليهم ويقول :
•	انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض
	فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ؟
	وهذا نبى الله موسى فيكم فإسالوه ، فذكروا ذلك له
	فامرهم أن يدبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا
	ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلني ابن أخي فلان ،
474	فا بديره، قاتا من قاتا من ذاك بمن ذاك بي بي بي بي بي

#### حرف الواو

والذي لا أله الا هو ( ثلاثا) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا قيه الا كأحدهم ، ولكنسا على منازلنا من كتاب ألله ، وقسمنا من رسول الله علي فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، وألرجل وحاجته ، وألله ألمن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٣٣٥

	والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف انت قائل إذا
	سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمسد ثم
	قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ،
	وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا
	وزيتاً وأمرها أن تلحق به إلى خيبر حيث أعطاها جملين
	آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها
710	_
7.7	والله لارمينها بين اظهركم ، الى لاراكم عنها معرضين
	والله لو منعوني عقسال بمير كانوا يؤدونها الى
***	رسول الله عليها من من من من من
	والذي نفسي بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنبة
77	احسن من هذا المالية ال
	والله اذن ليكونن ما تكره انك أن قسمتها صار الربع
	العظيم في ايدى القوم ثم يبيدون فيصبر ذلك الى الرجل
	الواحد أو الرأة ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام
۲۲۸	مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر امرا يسبع أولهم وآخرهم
	والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى قصعد العباس
YX.	على ظهره ونصبه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
3.8	والله لامرنه ولو على بطنك من من من
	والله لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعنهم لا يفتقرون
777	الی آمیر بعدی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
737-107	دع ما يريبك الى ما لا يريبك
	دعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان هلكت
	ماشيتهما رجعا الى نحل وزرع ، وان هذا المسكين ان
	هلکت ماشیته جاءنی بنیه بصرخ : یا امیر الومنین ،
	افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر عنسدى من الذهب
44.6	والورق والورق
	نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث ،
	فكتب عمر: أن لا بل للمرء المسلم من سيكن يستكنه
:	وخادم یکفیه مهنته ، و فرس یجاهد علیه عدوه ، ومن
771	أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فأنه غارم
	ورد عليك مما لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف
	الأشباه والأمثال والنظائر ، وقس الأمور على ذلك ثم
777	اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
	اوصى الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيرا فانهم حباة
	المال ، وغيظ العدو ، وردء السلمين وأن يقسسم بينهم

	فيؤهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب
223	نقس متهم ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
	استوضحه فاعتبرف ، وكان راى الصبحابة الذبن
110	استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم
•	وضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه
183	السلام ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	تواطأ أهل المسجد على ذلك فقال عبد ألله بن مسعود:
	على بمبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف، ، فقال له
	عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم
	به فقال له . تب فابي ، فامر به فأخرج الى السوق فجز
•	راسه، ثم شاور اصحاب محمد عَلَيْكُ في بقية القوم فقال عدى
-	أبن حاتم : ثُولول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ، وقال
	جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا
41.5	كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم .
•	وعظهن رسول الله عَيْضُهُ وقال : تصلحقن ولو ملن
4.8	حلیکن ، فتصدقن بحلیهن
•	توفى رجل وعليه دين فعلى أقضاؤه ، ومن ترك مالا
221	فلورثته ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	توفى رجل ففسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي
	عَلَيْكُ فَقَلْنَا : تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال : اعليه دين ؟
	قلنا: ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فأتيناه ،
	فقال ابو قتادة الديناران على ، فقال النبي عَلَيْكُ : قد
	اوفى الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؟ قال : نعــم ،
	فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟قال
	انما مات أمس قال: فعاد اليه من الفد ، فقال: قد
174	قضيتهما . فقال النبي مُنْ الله : الآن بردت عليه جلده
T-0 {	توفون ما استحللتم به الفروج
	اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه فلما
	كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال: ويحك أتى
	لاراك أم سوء مالى ارى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت :
•	يا عبد الله قد ابرمتنى انى اريفه عن الفطام فيأبى قال :
-	ولم ؟ قالت لأن عمر لا يفرض الا للفطيم الى قوله: إنا نفرض
٣٣٨	لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٠.	واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصريمة
	والغنيمة ، ودعني من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما أن
	هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع، وأن هذا السكين

ان هلکت ماشیته جاءنی ببنیسه یصرخ با امیر المؤمنین افتاركهم أنا لا أبالك 4 فالكلا أيسر على من الذهب والورق ٢٣٤٠ الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبي منه يا سودة ٣٤٣ ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة **Y_7** الولى من مال اليتيم ، أن استعنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمعروف ، فاذا أسرت قضيت ٠٠٠ 11 الولاة من بعدى عليهم من بيت مال المسلمين من من 184 ويحك اني لاراك أم سوء مالي اري ابنك لا يقر متل الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة الى اربغه عن الفطام فيابي قال: ولم ؟ قالت: لأن عمر لا يفوض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرا ، قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، قانًا نقرض لكل مولود في الاسلام ٠٠٠٠٠٠ حرف ((لا)) لا أوتى باحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الإ جلدته لا أثبت على الخيل يا رسول الله فضرب بيده على صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ... YIV لا مبدر ولا متأثل ٢٠٠٠٠ 17 لا تبع قال: لا أصبر ، فقال: أذا بايميت فقيل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثا 49-19 لا تبع ما ليس عندك 100 لا يبالى الرجل من أين أخذ المال من حلال أو حرام ... 377 لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى ان لا يخسرج منى الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ... 221 لا تحل السالة الا لثلاثة فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلت له المسالة حتى يؤديها ثم يمسك ٠٠٠ 118 لا يحل مال امرىء مسلم الاعن طيب تقس منه ٢٤٩-٨٩-٣٤٩ لا يحل لك أن تأخذ من ثمر بعته على أخيك فأصابته لا يرجع على صاحبه الا أن يقلس أو يموت ما ١١٧ لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠

14-17	لا يشمري الوصي من مال اليتيم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا يصلي على رجل مات عليه دين ، فأتى بميت فسأل
	هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : صلوا على
104	صاحبكم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	لا تُتصرف المراة الا باذن زوجها ٢٠ ٢٠ ٠٠٠
Y .	لا يصلح أن يرى منها أذا بلغت المحيض الا هذا وهذا
97-44-17	لا ضرر ولا ضرا <b>ر</b> ۱۰ ، ۱۰ ، ۱۰ ، ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
	لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة في حائط
۸٧	جاره ، وأذا اختلفتم في الطُّربق فاجعلوه سبعة أذرع
77	لا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى
77	لا يقبل الله صلَّاة أمرأة تحيض الا بخمار ٢٠٠٠٠٠
۲٨	لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره ٠٠٠٠٠٠
	لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره
	_ قال ابو هريرة رضي الله عنه _ : اني لاراكم عنها
٢٨	معرضين ، والله لارمينها بين اظهركم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	لا يفرز خشسا في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الانصاري
	رضي الله عنه ، ورجالا كثيرًا فقالوا : نشبهد أن رسول الله
	عَيْثِ قَالَ : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبا في جداره
	نقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على "،
	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر
λV	ففرز في الاسطوان الخشبة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا نقفو تحين بنو النضر بن كنانة امنيا ، ولا تنتفي
-1	من أبينًا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشًا
719	من النضر بن كنانة الا جلدته
	لا وصية أوارث ، ولا تنفق أمرأة شيئًا من بيتهما الا
11 C 11	باذن زوجها والعارية مؤداة والمنحمة مردودة ، والدين
	مقضى والزعيم غارم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا يتم بعد احتلام · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

#### حرف الياء

-		يا أمير المؤمنين أذن يطلقننا فقال عمر : مقاطع الحقوق
·	400	عند الشروط ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	- '-	يا بلال ، اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا
-	٧١	حرم حلالا أو أحل حراماً
		يا سعد ، اني لأعطى الرجل وغيره احب الى منه
	777	خسية أن يكبه الله في النار
		استيقن من هذه المفاجأة واستوضحه فاعترف ،
:	r	وكان رأى الصحابة الدين استشارهم أن تؤلول كفر قد
. !	410	اطلع راسه ویجب آن یحسم
17	<b>F17</b> _	يوسف هذه الأمة جرير بن عبد الله ( لحسنه )

--

:

#### ثالثاً ـ الأشعار الاستشهادية

الصفحة بفات الطسيم أكثرها فراخا وام الساز مقالات نسزود ١٢ وما اهتر عرش الله من موت هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو ٢٤ **YA** كان رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستانس وحد 张 张 举 1.7% كان صابا ال حتى امطلا 144 فلست بآمر فيها بسلم ولكني على نفسي زعيهم وانی زعیم ان رجعت مملکا بسیر تری منه الفرانق ازورا ۱٤٠

لو جرير هلكت بجيله نعم الفتى وبنست القبيله

ابراهیم بن جریر بن عبد الله البجلی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۷ ، ۲۱۷
ابراهیم بن بزید بن قیس النخعی ۱۸ ، ۳۸
ابن آثال نے ثمامة اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ اللہ الل
احمد ابراهيم ( الشيخ ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
احمد بن حنبل ( احمد بن محمد بن حنبل الشبيباني رضي الله عنهم ) ٦ ،
( V9 ( VX ( VE ( 77 ( 70 ( ET ( 79 ( TE ( TT ( T) ( IV
6 1.A 6 1.0 6 1.E 6 97 6 90 6 91 6 9 - 6 A9 6 AA 6 AV 6 A0 6 AT
6 1A9 6 1AA 6 1AV 6 1AY 6 1ET 6 1TO 6 11V 6 11E 6 11T 6 11-
« TET « TET « TT. « TOE « TT. « TT. « T10 « 197 « 190 « 19.
· 70 / 6 70 / 70 / 70 / 70 / 70 / 70 / 70
الأذرعي الأذرعي المناسبة المناسبة المناسبة الأدرعي المناسبة المناس
الأزهرى أبو منصور صاحب الزاهر في غريب مختصر المزنى ٢٨ ، ١٠٤ ،
1.0
الاسبيجاني = على محمد الاسبيجاني
اسحاق بن ابراهيم الحنضلي المعروف بابن راهوية ٢٢ ، ٢٩ ، ٧٨ ، ٨٨
ابو اسحاق السبيعي
ابو اسحاق الشیرازی بے الشیرازی مصنف المهدب
ابو اسحاق المروزي ٠٠٠٠٠١١ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٣ ،
أبو أسحاق المرودي القاضي
اسلم مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ۲۲ ، ۳۳۳
اسماعیل بن توبة (صدوق)
اسماء بنت أبي بكر الصديق ذات النطاقين رضي الله عنهما ٢٠ ، ٢٠
اسماء بنت عميس رضى الله عنها ١٠٠٠ ٢٣٨
الاستوى ۸
الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندى ١٤٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
الأشعري أبو موسى عبد الله بن قيس رضي الله ٠٠٠٠٠ ٦٦، ٦٦، ٣٦٣
أصبغ بن الفرج ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

## حرف الثساء

ثابت بن رفاعة المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسبين المناسب
ثعلبة بن ابى مالك القرظى أبو يحيى له رؤية
الثعلبي _ أبو اسحاق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ثمامة بن أثال رضى الله عنه الحنفي اليمامي لم يرتد مع من ارتد من
تومه
توربن عقیر هوکندهٔ ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الثورى _ سفيان بن سعيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
أبو ثور الامام أبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ٢٢ ، ٢٩ ، ١٠٦ ،
111111111111111111111111111111111111111
حرف الجيم
حرف ربيم
A SIAS A SIAS A SIGN A MAIL All All All All
جابر بن عبد الله بن حرام رضى الله عنهما ٢٣ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٨٩ ،
141614.
حابر البجلي والد جرير بن عبد الله
ابن جبیر سعید ۱۸ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۸
حبريل الأمين عليه السلام ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن جرير محمد الطبرى ١٠٦٠، ١٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٢ / ١٠٦٤
حرير بن عبد الله البخلي ١٤٢ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠
الجزيرى الشيخ عبد الرحمن صاحب الفقه على المذاهب الأربعة ١٢٨ ،
ΥΥΛ
الحصاص _ أبو بكر بن على الرادى ٥٠ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣
جعفر بن محمد ( حمفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين )
118
الجلال البلقيني ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٩٦
جلال مصطفى الصياد ( الدكتور ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الجمال (الدكتور) المرابع المرا
جورج خوشیه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
الچوری ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۵۶
ابن الجورى أبو الفرج ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۳۵
جويرية بنت الحارث المصطلقية أم المؤمنين رضى الله عنها ٢٣٨٠٠٠
الجويني _ امام الحرمين ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
الجويني الشيخ أبو محمد والد أمام الحرمين ٢١٨ ، ١٧٧ ، ٢١٨

## والماء والماء والماء والماء والماء

ابو حاتم الرازى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن ابی حاتم الرازی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰۰ ۲۹۹
الحارث بن بكير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري ٢٤ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٧ ،
ابن حامد صاحب احمد بن حنبل ۲۰۰۰ د مامد صاحب احمد بن حنبل
ابو حامد الاسفرايني الشيخ ٢٧ ، ٣١ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٧٠ ، ٧٣ ،
£ 1. V 6 1. T 6 1. T 6 1. 1 6 9A 6 9E 6 9T 6 91 6 AT 6 A1 6 VV 6 V7
6 1AE 617E 6 107 6 177 6 17E 6 177 6 17. 6 110 6 111 6 11.
·· ·· ۲۲۹
ابو حامد المروذي القاضي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إبن حبان الأمام الحافظ ٢٤، ١٥، ١٦، ٨٨، ١٤٣ ، ١٩٠
حبان بن منقد منقد منقد منقد منقد منقد منقد منق
ابن حبیب ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸
ابن حجر المسقلاني الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ١٧ ، ٣٧ ،
٣٦٢ ( ٢٨ . ( ٢١٥ / ١٤٣ ( ١٠٦ ( ١٠٥ / ٦٥ / ٤٣
ابن حربوية 🚊 أبو عبيد بن حربوية
$\frac{1}{1}$ الحركان $=$ محمد على الحركان $\frac{1}{1}$
ابن حزم آبو محمد على بن حزم الظاهرى الأندلسي ٣٧ ، ٦٥ ، ١١٧ ،
الحسن بن على رضى الله عنهما ١١٨ ٠٠ ٢١٨ ، ٢١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨
الحسن البصري بن أبي الحسن ١١٧ ، ٢٩ ، ٢٩ ، ١١٧
الحسن اللؤلؤى (الحسن بن زياد اللؤلؤى) ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسن بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسن بن محمد الصباح ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسين بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حسين حامد حسان (الدكتور) ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨
الحسين بن منصور نے البقوی
حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحكم بن عتيبة
حكيم بن حزام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الخلوائن من به من به به به به به به من من المحلوائن
المناحماد بن ترید بن درهم ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۷ ۱۰۰ ۲۷
الكار من الله الله الله الله الله الله الله الل
حماد بن آبی سلیمان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۳۸

حمل بن النابغة الهذالي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو حنيفة النعمان بن ثابت ٢، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٤،
: 19 . VE . LY . LA
4 177 4 17. 4 11A 4 11Y 4 117 4 110 4 118 4 118 4 118 4 118 4 118
6 184 6 186 6 188 6 178 6 108 6 108 6 188 6 188 6 181 6 17A
6 TT. 6 TTT 6 TT. 6 T. A 6 T. 7 6 199 6 197 6 190 6 198 6 191
· 701 · 747 · 747 · 741 · 77. · 779 · 777 · 777
حرف الغاء
خارجة بن زيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
خالد بن دریك ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۲۱
خالد بن الوليد ( سيف الله المسلول ) ٠٠٠٠٠٠ ٢٨٦ ، ٢٨٥
الخرقى صاحب المتن في مذهب احمد بن حنبــل ( أبو القاسم عمـر
ابن عبد الله بن احمد) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الخصاف أبو بكر أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني ٥٠ ، ٥٣ ، ٤٥ ،
٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٢ ١٦١ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
الخطابي ( الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن أبراهيم ) ١٠٦ ، ٣٧
ابن خلكان الامام المؤرخ صاحب وفيات الأعيان ١٠٠٠٠٠٠٠٠
حرف الدال
الدار قطني على بن عمر أبو الحسن ٥٦ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٣٤٩
الدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن داود
الدارى $=$ تميم الدارى $\cdots$ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
داود بن على الظاهري ٢٠٠٠ ٢٢ ، ١١٥ ، ١١١١ ، ١٩١ ، ٢٥٩
ابن ابی الدم
الشمخ الدردير المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو داود السجستاني صاحب السنن ١٧ ، ٢١ ، ٢٤ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٦٥ ،
« YOE « YIO « YIE « 19. « IN9 « 17E « 18T « 1.E « NA « NY « T T
أبو داود الطيالسي صاحب المسند ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الدسوقي المالكي الشيخ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الديلمي ( صاحب مستد الفردوس) الما الماليلمي ( صاحب مستد الفردوس)

:

#### حرف الذال

٦	الذهبي الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد
	حرف الراء
4	رافع بن خدیج رضی الله عنه الانصاری الخزرجی ۰۰ ۰۰ ۰۰ الرافعی عبد الکریم بن محمد بن عبد الکریم ۳۳ ، ۳۷ ، ۸ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰
۱۱	الربيع بن سليمان المرادى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
٤٢	ابن رشد الفقيه المالكي ابو الوليد الحفيد ١٣٩ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

## حرف الزاى

												الزبير ب	
4 40	4.7	هم ۹	الله عنا	نر ضی	صالىد عايجىد	لنبى	مة ا	غية ء	مه ص	رة.وا	. العش	مة أ <b>حد</b>	خدي
	• •	• •	• •	• •								6 39	
ن		، الو-	سم عبد	القاس	نده ابو	، تلمي	اليه	نسب	ا و قد	لقاسم	ابو ۱	الزجاج	1
												سحاق	
13	- +						• •			-	ر	لزركثي	Ī
70		• •		• •			• •			ازی	ة الرا	بو زرء	1
۱۸۷												زفر بن	
118				• •	• •	• •	• •	كوان	بن <b>ذ</b>	د الله	اد عبا	بو الزنا	1
118			الشيام	جاز و	م الح	، عالم	ئىھاب	بن ۵	مسلم	د بن	محه	لز هری	1
			•		-							بو زهر	_
27	• •		- +				•		لدني	ضی ا	, القا	الزهرى	i
۸۸		•	• •	• •	• •	• •		• •	• •			بو زيد	1 -
١٨				• •	طاب	ن الخ	مر بر	رلی عا	وی مو	العد	أسلم	ريد بن	;
888	4 (	<b>(</b> -			جي	لخزر	ی ا	البحار	اری	الأنص	ثابت	ىدىن	;
777		في )	ب الحد	يوسف	اله بن	ىبد ا	مد ء	يو مح	دين ا	ال ال	( جم	الزيلمي	}

### حرف السين

77		. •			• •	<b>.</b> . •		• •	عمر	له بن	عبد أا	سالم بن
€0 4	71	• •		• •	الكافي	عبد	بن	على	الدين	تقى	الوالد	السبكى
44 6	۲.		الكافي	عبد	على بن	، بن :	هاب	۔ الو	ين عبد	ّج الد	الولماد تا	، السبكى ا

السبيعي أبو أسحاق _ أبو أسحاق السبيعي
السدى (استماعيل برعيد الرحمن) وهو التكثير ومحمد بن مسروان
( ألصفير ) ٠٠ أن
ابن سریج = أبو العباس
سعد بن معاذ رضی الله عنه الانصاری الله ۱۹ ، ۲۲ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳
ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى
سعد بن ابی وقاص
أبو سعيد الاصطخرى = الاصطخرى
ر المع <b>يد بن پشي</b> ر الله الله الله الله الله الله الله الل
سعید بن بشیر ۱۹۰۰ سعید بن جبیر سعید بن جبیر در
ابو سعید الخدری رضی الله عنه ۱۹۰٬۱۲۴٬۸۷٬۲۳ ۱۱۹۰٬۱۱۹ ۱۱۹۰٬۱۱۹ سعید بن المسیب
سعيا بن المسيب
سعید بن منصور
سفیان بن سعید الثوری الثوری ۲۹ ۰۰ ۲۹ ۱۵۷
سلمان الفارسي رضي الله عنه
سلمة بن الأكوع رضي الله عنه
السلمى عبد الرحمن المقرى الله عنها ١٠٠٠ ٢٤
سماك بن حرب ابو على السنجى ابو على السنجى ابو على السنجى الم
السنهوري الدكتور عبد الرزاق ٥ ، ١٠٧ ، ٢٧٧ ، ١٥ ؛ ١١٧ ، ٢١٩
سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضى الله عنها
ابن سیرین محمد مولی آنس رضی الله عنه ۲۲۹ ، ۳۷۹
ابن معرین محدد کی اسال کی این اسال کی

#### حرف الشين

حريك بن عبد الله القاضي المراب الله المراب المرا الشعبي عامر بن شراحيل ۱۸۰ ، ۲۹ ، ۱۱۷ ، ۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، شوقي الفنجري الدكتور ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢١ الشوكاني محمد بن على الشوكاني قاضي صنعاء ٠٠ ٥٦، ١٠٧ ، ٣٦٢ ابن ابی شیبة ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ الشيرازي الشيخ أبو اسحاق مصنف المهذب وغيره ٢٢٩ ، ١٢٣ حرف الصاد الصادق جعفر بن محمد الباقر بن على زين العسابدين بن الحسسين السبط بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين . صالح بن عثيمين شيخ صالح من علماء الأراضي المقدسة ٢٦١ ٠٠٠ ابن الصباح الحسن بن محمد بن الصباح .٠٠ ٠٠ ٢٦٩ ابن الصباغ أبو نصر صاحب الشامل ٩ ،١٦ ، ٣١ ، ٦٨ ، ٧٧ ، 6 178 6 1 · A 6 1 · T 6 1 · T 6 1 · 1 · 1 · 6 · 7 · 98 · AT 6 Ao 6 AT 6 V9 ..... ... ... ... TTT 6 TTT 6 TTT 6 TTT 6 TTT الصياد الدكتور جلال مصطفى الصياد ١٠ ١٠ ٢٠٠ ٢٩ الصيدلاني عبيد الله بن أحمد ١٨٦ ، ١٨١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٦ الصيمرى صاحب الكفاية عبد الواحد بن الحسين بن محمد ٦ ، ٧ ، 5 197 6 177 6 1.9 6 EX 6 E. 6 TO 6 TI 6 TV 6 TT 6 1V 6 17 6 1Y 220 حرف الضاد الضحاك بن سفيان بن عسدوف بن كعب بن ابى بكر بن كلاب السكلابي ابن سميد صحابي معروف كان من عمال النبي عَلَيْكُ على الصدقات ٢٩ ، ٨٤ حرف الطاء الطبراني أبو القاسم الحافظ صاحب المهاجم الثلاثة ١٤٣ ، ٨٧ ١٢٦ ، ١٢٦ ، ١٠٨ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٢٦ ، ለፋ*ር ን ግፖር - 1* ገንደ - 13ም *- 13*ል الطحاوي أبو جعفر صاحب شرج معالى الآثار أحمد بن محمد بن سلامة

,	••	••	* *	• •	T.A 4 T.7 4 198 4 197 4 187 4 AA 4 7	٨
					ابو الطيب الطبرى ۹ ، ۲۷ ، ۷۷ ، ۱۸ ،	
	• •	• •	. 1	4 -+	11 > 701 > 777 < 777 > 777 > 777 > 777 > 777	١

# حرف الظاء حرف العين

عائشة (أم المؤمنين الصديقة رضي الله عنها) ١٧ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٤ ،
*** ** ** ** ** ** ** ** ** ** ** ** * *
عاصم الأحول = عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ١٨
ابن عابدين الشيخ محمد صاحب الحاشية الحنفي ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٨ ،
ابو العالية الرياحي
جو المائي على $=$ الشعبى ۱۸ ، ۲۱ ، ۲۱۱ ، ۲۱۲ ، ۲۱۲ ، ۲۱۸ ، ۲۲ ، ۲۲
العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه عم النبى عَلَيْكُ ٧٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨
أبو العباس بن سريج ۲۹ ، ۳۵ ، ۳۸ ، ۷۰ ، ۱۰۱ ، ۱۱۱ ،
117 178 4 178 4 178 4 100 4 100 4 177 4 170 4 178 4 171 4 17
··· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
العباس بن مرداس من من من من مرداس مرداس من مرداس
عبادة بن الصامت الانصاري العقبي رضي الله عنه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد البر أبو عمر المالكي الأندلسي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الحق الحق الما الما الما الما الما الما الما الم
عبد الرحمن تاج الدكتور شيخ الأزهر ٢٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الرحمن بن عوف رضي آلله عنه أحد العشرة ٢٣٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨
عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف ٢٠ ٨٧ ، ١١٧
عبد السميع المصرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن زمعة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٣٥٧ ، ٣٤٣
عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٢٩ ، ٢٥
عبد الله بن الزبير ۱۲ ۳۹
عبد الله بن زيد آل محمود ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٦٢ ، ٣٦٢
عبد الله بن الحسن
عبد الله بن الحسين المصيصى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن حميد
عبد الله بن سعيد الانصاري
عبد الله بن سفید ارتصاری ۱۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰

عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ٢٠٠٠٠٠٠ م
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ١٠٤ ، ١٠٤ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· · · · ·
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٢٤ ، ٢٨ ، ١٤٢ ، ٢١٥ ، ٢١٥ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
ام عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٨
عبد الله بن المبارك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن النواحة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢١٥ ٢١٥ ، ٢١٥
عبد العزيز بن عبد الله بن باز سماحة شيخ الاسلام ٢٦١ ، ٢٥٣ ،
عبد الفنی بن سمید ۲۰۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۸۸
عبد القدوس الهاشمي ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٦١
عبد الكريم الراقعي ــ الراقعي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد المجيد سليم شيخ الاسلام والجامع الأزهر ١٠٠٠٠٠ ٢٩٩ عبد الملك الجويني أبو المعالى امام الحرمين ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ و
عبد الملك بن الماجشون ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١ ٢٠
عبده هاشم الیمانی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۶۳۶
ابو عبيد بن سلام صاحب كتاب الأبدال ١٠٠ ٢٨٥ ٢٣١ ، ٣٣٢
ابو عبيد بن حربوية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبيد الله بن جرير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو عبيدة ٢٧
عبيدة السلماني ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٩ ٢٩٣
عتبة بن أبى وقاص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عدی بن حاتم ۲۱۳ ، ۲۱۰ ،۰ ،۰ ،۰ ،۰ ۲۱۶ ۲۱۳
ابن المربي القاضي أبو بكر المالكي ٢٠٠٠٠٠ ، ٢٢ ، ١١٠ ، ١٤٠
ابن عرفة المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢١٨ ، ٢٦٤
عطاء بن ابی رباح ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۱۸ ۲۷ ۲۰ ۵۲
عطية العوفي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عطية القرظى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عفان بن مسلم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۶۳ ۲۵۳ ۲۵۳ م ۳۵۷
ابن عقیل ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
عکرمة مولی ابن عباس ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۸۸
عکرمة بن سلمة بن ربیعة ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
أبو العلاء المعرى شاعر معرة النعمان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الملاء عن أبيه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

على الخفيف
ابو على السنجي
على بن أبي طالب كرم الله وجهه ٢١ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٠٤ ،
6 197 6 191 6 19. 6 178 6 188. 6 119 6 11A 6 1AV 6. VE & OT
*** *** *** *** *** *** * *** * *** * *** *
ابو على الطبري ١٦٤ ، ١٠٠ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٤
على بن عبد الكافي = السبكي و السبكي
على بن عبد الكافى = السبكى نندند الله على بن عبيد الله ناد الله الله الله الله الله الله الله ال
على بن محمد الاسبيجاني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو على أبن أبي هريرة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
العمراني القاضي يحيى بن ابي الخير سالم صاحب البيان ١٦ ، ١٩ ،
6 97 6 9 6 A9 6 A7 6 AE 6 A. 6 YA 6 YO 6 YE 6 E1 6 TA 6 YE
779 6 191 6 1A7 6 10E
عمر بن الخطاب امير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه ٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ،
* TNO 6 TIV 6 TIT 6 IET 6 NE 6 VN 6 TT 6 TO 6 TT 6 TV 6 TE 6 TT
F TTN C TTV C TTT C TTO C TTT C TTT C TT. C TTT C TTN C TNT
عمر بن ابي ربيعة المخزومي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو عمر بن عبد البر _ عبد البر
عمن بن عبد العزيز الخليفة الراشد أمير المؤمنين ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨٧ ،
778 , 174 , 444 , 344
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
عمروبن عوف ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عمرو بن العاص ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ عمرو بن العاص
عمرة صاحب الحاشية على المنهاج مع قليوبي ٠٠٠٠٠ ٣٩٥، ٣٩٥
ابو العوام البصري
عياض التحصبي القاضي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عيسى التفقى هو اين عمر المحوى
ابو عیسی محمد بن عیسی بن سورة الترمذی صاحب السنن = الترمذی
حرف الفين
القزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي صاحب الوجيسين
والأحياء وغيرهما ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حرف الفاء
YAV

ابن قارس ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
فرحات زیاده ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
آم فروة المستعدد المس
الفراري التاج الفراري المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفنجرى الدكتور شوقي الفنجري ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٥، ٣١٧،
و فوشیه جورج فوشیه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰۰ ۳۰۰
فيصل مولوى الشيخ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
·
حرف القاف
ابن القاسم المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن القاص أبو المباس بن القاص في ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ١١٤ ، ٢٠٤
قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه ١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قتادة بن دعامة السِدوسي الأكمه ١١٧ ، ٢١ ، ٢١ ، ٢١ ، ١١٧
ابو قتادة رضي الله عنه ٧٤ ، ١٤٣ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
197 ( 191 ( 19. ( 18. ( 170
ابن قتيبة الدينوري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن قدامة المقدسي مو فق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ٩١ ،
القرافي المالكي ١٥١٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٧ ، ٢٥١٠ ، ٢٠٨
القرطيي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ٠٠٠ ١٨، ٣٩، ٨٨ ،
The transfer of the same of th
قرظة بن كعب توظة بن كعب
القفال محمد بن على بن اسماعيل الشاشي ١٥٦٠٠٠٠٠٠
قليوبي صاحب الحاشية على المنهاج مع عميرة ٢٨٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٥
القمولي
قیس بن آبی حازم تابعی مخضرم ۲۱۰ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۱۸ ، ۳۳۸
ابن قيم الجوزية الامام شمس الدين الزرعي الحنبلي ١٠٠ ١٣٤٤ ، ٣٥٩
حرف الكاف
الكاساني الامام الحنفي صاحب بدائع الصنائع وهو علاء الدين أبو بكر
ابن مستعود ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۱۵ ۱۱۵ ۱۱۹ ۲۰ ۳۰ ۲۰۱ ۲۰ ۳۰ ۲۰ ۲۰ ۳۰ ۲۰
كبشة بنت رافع رضي الله عنها ١٠٠٠، ١٠٠٠، ٢٣
ابن كثير الخافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل ٥٦٥ ٢٨٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢
۱۰۰ کثیر، بن زید ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۲۰ ۱۳۶۹
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف مستحدث مستحد مناهم

این کچ
الكرماني صاحب شرح البخاري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ام كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الكيا الطبرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
4 . III/a
حرف اللام
أبو لؤاؤة (لحاه الله ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اللؤلوى الحسن بن محمد الصباح ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الليث بن سعد الفهمي المصري ١٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢٠ ، ٢٢٠
ابن ابی لیلی ۱۹۱۰ ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۱۰ ۲۱ ۱۹۱۴
11 3
حرف اليم
الماحشون عبد الملك المالكي
ابن ماجه الفرويني أبو عبد الله محمد بن بزيد الربعي الحافظ ٢١ ، ٦٥ ،
YOE 6 19. 6 187 6 1.E 6 AY 6 Y9
المازري المالكي ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٠٨ ، ٢٠١
مالك بن أنس الأصبحي أمام دار الهجرة ٢ ٢، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ،
\$ 17. ( 11A ( 11Y ( 11T ( 17 ( AA ( AT ( YA ( Y. ( EA ( TA ( TY
· TOT · TOT · TOT · TEX · TEY · TET · TT. · TYT · TT. · TOT
••• •• •• •• •• •• •• •• •• •• •• •• ••
الماوردى أقضى قضاة العراق صاحب الحاوى والأحكام السلطانية وغيرهما
747 6 20 6 27 6 44
المتولى أبو سعيد صاحب التتمة ١٠ ١٠ ١٠ ٥٠ ٥٠
مجد الدين أبو البركات عبد السدلام أبن تيمية = أبن تيمية
مجمع بن يزيد الأنصاري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المحاملي احمد بن محمد بن احمد بن القاسم صاحب المجموع (غير هذا )
۱۸۷٬۱۲۵٬۱۸۵٬۹۸ ۱۸۷٬۱۳۵٬۰۰۰ ۱۸۷٬۹۸ محمد بن ادریس الثنافعی <u>س</u> الثنافعی
محمد بن ادریس التاقعی نے التاقعی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
محمد بن اسحاق
البخارى السماعين بن ابراهيم بن المعير بن بردرب المحصى البحارى =
ام محمد بن الأشعث
محمد بخيت المطيعي الشيخ الفقيه المفتى الأكبر بالديار المصرية ٢٩٢
$   \  \  \  \  \  \  \  \  \  \  \  \  \$
G.J G.J.

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ،
: AT . VA . 71 . 7 09 . 04 . 07 . 00 . 07 . 0
··· ·· ۲۲۲ 6 ۲. 7 6 7. 7 6 198 6 107 6 188 6 119 6 117 6 117
محمد رشید قبائی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۱
محمد رشیدی
محمد أبو زهرة (الشيخ) ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٩٢ ٠٠ ٢٩٢
محمد سلام مدکور (الدکتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۲، ۱۰۷
محمد بن عبد الله السبيل ( الشيخ ) ١٠٠٠٠٠٠٠ ٢٦١ ، ٢٥٣
محمد عبده ( الشيخ ) ۲۹۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۹ ۲۹۰ ۳۰۰ ۳۰۰
محمد على الحركان ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦١
محمد بن المبارك ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
محمد بن مسلمة رضي الله عنه ٢٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد محمود الصواف ( الشيخ ) ۲۰۱۰ ۰۰ ۲۰۳ ۲۲۱
محمد نجيب المطيعي ابن الشبخ ابراهيم بن عبد الرحمين بن أحميد
ابن بخیت ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲، ۲۲، ۲۲، ۲۲۱ ۱۷۳
محمد بن یحیی بن حبان ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱ ۲۱ ۲۱
محمد يوسف موسى (الدكتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۱ ۳۷۱
المديني على بن عبد الله المديني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المراوذي الشيخ أبو نصر بين المراوذي الشيخ أبو نصر
المرُوذي القاضي أبو اسحاق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٣٩٠ ١٤٠٠
المروزي أبو اسحاق ۲۹،۲۹،۰۰۰ ۱۰ ۲۰، ۲۹،۲۹، ۳۸
المزنى صاحب الشمافعي وصاحب المختصر اسماعيل بن يحيى ١١٢ ،
6 719 6 7. V 6 7. E 6 177 6 170 6 17E 6 171 6 17. 6.717 6 144
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
المسعودى ( أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مستمود المروزى ) ٢٤ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الجامع الصحيح ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ،
·· ·· ·· ·· ٣٦٧
المسيب بن حزن رضي الله عنه والد سعيد ٢٠٠٠٠٠٠٠٠١١ ١١٨٠
مسيلمة الكذاب لحاه الله ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ ٢١٤ ، ٢١٥
مصعب بن عمیر رضی الله عنه ۲۳ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۳
مصطفى الزرقا ( الدكتور الفقيه ) ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ،
··· ·· {\\\ ` \ \\\\ ` \ \\\\\\\\\\\\\\\
مصطفی کمال الصیاد (الدکتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۷۱
معاذ بن جبل رضی الله عنه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۳۳۸ ۳۳۳

معاویة بن ثعلبة ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
معاوية بن أور بن مرتع بن الحارث الأصفر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
معاویة بن ابی سفیان رضی الله عنه. ۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۱۹ ، ۳۵۵
المعرى _ ابو العلاء ب ب ب ب ب ۱۳ ، ۱۳ ، ۱۳ ، ۱۳ ، ۱۳ ، ۱۳ ،
معمر بن راشد ۱۱۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ معمر
ابن معین = یحیی
مكحول الشامي أبو عبد الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن مندة
ابن المنذر ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي ۲۱۷ ، ۲۱۷
ابن منظور الأفريقي صاحب لسان المرب
ابو موسى الأشبعرى عبد الله بن قيس رضى الله عنه ١٥٠٠ ٦٦٠ ٣٦٣
موسی الحجاوی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۳۵۰
مؤمل بن الفضل الحراني ٢٠٠٠، ٠٠٠ ٠٠٠ مؤمل بن الفضل الحراني
ميمون بن
• • 11
حرف النون
أبونعيم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النووى الحافظ محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف صاحب المجموع
7 2 27 2 33 2 43 2 7 4 7 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 7 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7 1 2 7
79. C 77.
النسائى أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان بن دينار الخراسائي
ابو عبد الرحمن ١٧ ، ٦٥ ، ١٠٤ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ٢٥٤
النعمان بن بشير رضى الله عنهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النابغة الجعدى الصحابي رضي الله عنه واسمه قيس بن عبد الله بن عمرو
ابن عدس بن ربیعة بن جعدة ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ٢٨
النابعة الهذلي والدحمل صاحب سجع الكهان ٢٧٢
تاقع مولی عبد الله بن عمر رضی الله عنه ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
النخعي = ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ١٨، ٢٩، ٣٨، ١١، ١١٧،
النافي بن كتانة ١٠٠ - ١٠٠ الله النافي بن كتانة ١٠٠ الله الله الله الله الله الله الله ال
النعمان بن ثابت $=$ أبو حنيفة الامام رضى الله عنه $\cdots \sim 1$
حرف الهاء
أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر أمير أهل الصفة رضي الله عنه ٦٦ ،

6 10V 6 188 6 11X 6 1.7 6 1.8 6 X1 6 XY 6 XX 6

ابو علی ابن ایی هریره ۱۲۱ ۰۰ ۱۲۱ ۱۹۵۰ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۱
هشام بن حسان ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠
هشيم
همام بن الحارث ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١٦
هور روسل ۲۹۰، ۲۹۰، ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۹ ، ۳۰۱، ۳۰۱
حرف الواو
ابو وائل ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۸ ۲۱۸ ۲۱۹
الوليد عن سعيد بن بشير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الوليد بن رباح التابعي ٠٠٠٠٠٠ ٢١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٣٤٩
ابن وهب ہے عبد الله بن وهب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٦ ، ٢١
حرف الياء
ام یحیی بنت ابی اها <i>ب ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ت</i>
يحيى بن حمزة
یحیی بن معین ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
يُرفأ مولَى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
یزید بن حبیب ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ وزید بن حبیب
يزيد بن هارون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يعقوب بن كعب الانطاكي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يوسف كمال الاستاذ الاقتصادى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يوسف بن يعقوب عليه السلام ١٤٠٠ ١٤١ ، ١١٢ ، ٢١٧ ، ٢١٧
أبو يؤسف القاضي صاحب أبي حنيفة ١٨ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٣٨ ،
£ 187 6 117 6 AT 6 VA 671 6 OA 6 O7 6 OO 7 O7 6 O. 6 81 6 8.
· TTY · TT9 · TA7 · TTY · T.A · T.7 · T.0 · 198 · 178 · 100
THE THE TAX A TOTAL OF THE TAX A
یونس بن عبد الاعلی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸
یونس بن عبید ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰۰

١.

11

٧

كان عدلا

( فصل ) ولا يتصرف الناظر في ٨. ماله الا على النظر والاحتياط، ولا يتصرف الا ما فيه حظ واغتياط

ويجوز أن يتجر في ماله لحديث ٩ ٦ عبد الله بن عمسرو مرفوعا : « من ولى يتيمها وله مال ٩ فليتجر له بماله ولا يتسركه حتى تأكله الصدقة »

قال الشافعي: وأحب أن يتجر ٧ الوصى بأموال من يلى عليه ٩ ولا ضمان

٧ . ( قلت ) ولأن ذلك أحظ للمولى عليه لتكون نفقته من الربح قال الصيمرى : لا يتجر له في هدا الزمان لفساده وجسور ٩ الساطان على التجار بل بشترى له الأرض أو ما فيه منفعسة ١٠ قال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال أو بالدين على ملىء

> ويبتاع له العقاد لأنه يبقى وينتفع بفلته

ثقة أهد

ولا يبيع له بالمقار في موضعين ٧ ( أحدهما ) أن تدعو اليسسه ضرورة بأن يفتقر الى نفقـة ، وليس له مال غيره

( والثاني ) أن يكون له في بيعه فبطة ، وهنو أن يطلب منه يأكثر من ثمنه فيستشاع له ويشترى ببعض الثمن مثله

( الأحكام ) يجوز أن يبتاع له - Λ المقار لأنه أقل غرراً ، لأنه

ينتفع بفلته مع بقاء أصله ( قلت ) فاذا كان الناظر في مال الصبى عدلا ذا مهارة 4 ورأى ان يبنى بالخرسانة المسلحة كان له ذلك بل كان هو الأفضل ( فرغ ) وان ملك الصبى عقارة لم يبع عليه الافي موضعين ( احدهما ) أن يكون في بيعــه غبطة كأن يكون له شركة من غيره او مجاورة لفيره فيبلل الفير فيه بذلك اكثر من قيمته ( الثاني ) أن يكون له عقال قد أشرف على الهلاك بالفرق او الخراب فيجوز له بيعسه عليه لأن النظير له في ذلك البيع

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟

( فيسرع ) وان بيع شقص في شركة الصبى فان كان للصبى حظ في الأخذ بأن كان له مال یرید آن یشتری له به عقارآ أخذ له بالشفعة

قال على بن عبد الكافي السبكي في فتاويه : ومن مصالح الصبي ان الولى يصونه على اكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ويحرض على اطعامه الحللل المحض

( فصل ) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطنة ، فأن كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين تسيئة فباعها بمائة نسيئة ، فالبيع باطل لأنه باع

على المسافرة به جاز أن يودعه	بدون الثمن
أو يقرضه	۱۱ ولا یکانب عبده ولو کان
١٤ وان قدر على الاقراض فقيسه	بأضعاف القيمة لأنه بأخسسذ
وجهان	العوص من كسبه وهو مال له
( احدهما ) يجوز لأن كل واحد	فيصير كالعتق من غير عوض
منهما يجوز فيميز بينهما	١١ ( الشرح ) ينبغي أن لا يبيع
۱۱ ( والثاني ) لا يجهوز لأن	ماله بنسيئة من غير غبطه اى
الاقراض احظ له فاذا تــرك	راحة نفسي
الاحظ ضمن	١٢ ( فصل ) ولا يسافر بماله من
١٤ فأما الاقراض له فيجلوز اذا	غير ضرورة لأن فيه تفسسريرا
دعته الى ذلك حاجة للنفسية	بالمال
عليه والكسوة أو النقف على	۱۲ ویروی « ان المسافر ومساله
عقاره المتهدم	علی قلت »
١٤ ( فصل ) وينفق عليه بالمروف	۱۲ بیت العباس بن مرداس ومعناه
من غير أسراف ولا اقتار لقوله	وأقحامه في الفصل من المصنف
تمالی : « والدین اذا انفعاو،	دون أن يكون مسوغ وأضسح
لم يسرفوا ولم يعتروا وكان بين	للاستشهاد به
ذلك قواماً »	۱۲ (اما الاحكام) فانه لا يجــوز
۱۱ وان رای ان بخلط ماله بماله	ان يسافر بماله من غـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
في النفعة جار لقوله تفالي:	ضرورة ، لأن في ذلك تفسريرا
« ويسمئلونك عن اليتامى مل	بالمال وتمريضاً له للهلاك
اصـــلاح لهـــم خــم ، وان	١٢ الخبر اخرجه السلفي من أخبار
تخالطوهم فاخوانكم والله يلم	ابى العلاء المسلوى وكذلك
المفسد من المصلح »	الديلمي في مستد الفردوس من
١٥ وأن كانت الفائدة في افراده	هذا الوجه أيضاً
لم تجز الخلطة لقوله تعـالى	۱۲ والصواب ما رواه ابن منظور
« ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي	صاحب لسان العرب في مادتها
هی احسن ۵	وقال أعرابى: ان المسافر وماله
۱۱ (فصل) وان اراد أن يبيع	لملى قلت
ماله بماله فان كان أبا أو جدا	١٢: ( فصلل ) ولا يودع ماله ولا
جاز ذلك لأنها لا يتهمان في	يقرضه من غير حاجة ، لأنه
ذلك لكمال شفقتهما	يخرجه من يده فلم يجز
١٦ اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب	۱٤ اذا خاف على ماله مـن نهب
والحد أن سبعا ما لهما من	اء غيق أو حيق ولم يقدر الولي

۲.

۲.

۲.

17

71

7

الصبى ويشتريا ماله لأنفسهما أذا رأيا الحظ في ذلك الأنهاما لا يتهمان في ذلك

وأما غير الأب والجسسد مسن 17 الأولياء كالموصى وامين الحاكم فلا يجوز أن يبيع ماله مسن الصبى ويتولى هو وحده طرفي المقد

( فصل ) وأن أراد أن يأكل من ٦Ÿ ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز لقوله تعالى « ومن كان غنيا فليستعفف »

وان كان فقسيرا جاز أن يأكل IY لقوله تعالى: « ومن كان فقير آ قليأكل بالمروف »

واختلف الجمهدور في الأكل 17 ن بالمروف ما هو ؟

قال عمر تالا اني انزلت نفسي -14 من مال الله منزلة الولى من مال اليتيــم ، ان اســتغنيت الستعففت ، وأن افتقرت أكلت بالمروف

( فصل ) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد لقوله تعالى « حتى أذا بلغوا النكاح ، فان السستم منهم رشدا فادفوا اليهسم أموالهم »

فاما الانزال فهسو انزال المنى الناس فمتى الزل صار بالغا لقوله تمالى : « فاذا بلغ الأطفسال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمرهم والاستئلان بعد الاحتلام

الخشن الذي ينبت على العانة وهو بلوغ في حَق الكافر

كنت فيمن حكم فيهم سيعد ابن معاذ رضى الله عنه ، فشكوا في أمــن الذرية أنا أم مــن القاتلة أ

قال ﷺ : « انظروا ان كان قد انبت والا فلا تقتــلوه » فنظروا فاذا غانتي لم تنبت فجملوني في الذرية ولم يقتلوني وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة اشياء ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، وأثنان يختصان بالنساء

أما حديث أبن عمر : « عرضت على النبى مُرَيِّكُ وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث فقد اخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

وأما حديث عطية القسسرظي 11 فسيأتي

وأما حمديث اذا بلفت المسراة المحيض فقد اخرجه أبو داود عن خالد بن دریك قال ابو داود : هذا مرسل خالد بن دریك لم يدرك عائشة

واختلفوا في الشيلاث ، فأما · · 4.1 الانبات والسن فقال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لن لم يحتلم قال ابن عبد البر : هذا فيمن - 11 المساعرف مولده 4 وأما من جهسل . . . مولده وعدم سنه أو جحــده · فالعمل فيه يما روى نافع عن *t*____ واما الالبات فهو الشبيعر السيلم عن عمير : أن تضربوا

· ·		
٢ وفي الصحيحين أن رسول الله	18	الجزية الا من جرت عليه المواسي
عُرِينَا على معاذ فجاء على		٢٢ وقال مالك : بلوغسه بفلظ
حمار فبلغ قريبا من السحد		صوته وتنشق ارتبته
قال : قوموا الى سسيدكم أو	1	٢٢ وعن أبي حنيفة تسسع عشرة
قال: خیرکم »		وهى الأشهر
٢ وهل يكون الاحتالام بلوغا من	٤ .	٢٢ وقال داود: لا يبلغ بالسنن
الصبية ؟ فيه وجهان		ما لم يحتام ولو بلغ أربعين
٢ (أحدهما) لا يكون لقوله مُرَاطِّعَةِ	<b>(</b> )	سنة
« وعن الصبي حتى يحتلم »		٢٢ فأما الانبات فمنهم من قال :
فخص الصبى بالاحتلام	•	يستدل به على البلوغ
۲ (والثاني) وهو طريقة أصحابنا	ί <b>ξ</b>	٢٢ وقال مالك : العمل عندى على
البغداديين أنه بلوغ	:	حديث عمر بن الخطيساب :
	( )	« او جـرت عليه المواسي
أصحابنا أن البلوغ بالطعن في		لحددته » .
أول سنة الخمس عشرة والأول		۲۲ قال ابن العربى: آذا لم يكن
اصح	•	حديث ابن عمر دليلا في السن
	Ο.	فكل عدد يذكرونه من السنين
الفلام الا بتسم عشرة .		فانه دموي
	0	٢٢ على أن أبن العسريى تبعا لأمير
على رسيول الله صلى الله		الوّمنين عمسر بن عبد العسرير
عليه وسلم عام أحد وأنا		تأول حديث ابن عمر في الأنفال
ابن اربع عشرة سينة فردني		وان موجبه الفسرق بين مسن
وعرضت عليه عام الخندق وأنا	-	يطيق القتال ومن لا يطقه
ابن خمس عشرة فاجازني		۲۳ واما سعد بن معاد الذي حكمه
	0	الرسول في أمر بني قريظسة
القوى الذي لا يحتسساج الى		ورضوا به حکماً فهو ابو عمسر
الوسى ، تخلف السلمين عـن		سمد بن معاذ بن النعمان الخ
نظامهم السابق الذي كان يتحلى		٢٣ وفي الصحيحين عن السماء
به محتمعهم		ابن عازب قال : « اهـــدى
	0	لرسول الله مَيْظَةً تُوب حــــرير
لا يكسون بلوغا ولا دلالة على		فحملنا نلمسه ونتمجب منسه
البلوغ في حق المسلم والكافر	_	فقال النبى مَرَيْكَ : والذي نفسي
	(0	بيده لمناديل سمد بن معاذ في
لسعد بن معاذ فی بنی قریظسة		الجنة خير من هذا والين » .

27

17

17

فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم وقسم أموالهم وقتل من جرت عليه الموسى

٢٦ واما الحيض فهو بلوغ لقوله ملاة امراة ١٧ ملية امراة ١٧ تحيض الا بخمار » فجعلها مكلعة بوجود الحيض ، فدل على انه بلوغ

۲۲ واما الحمل فانه ليس ببلوغ في
 نفسه وانما هو دلالة على البلوغ ۲۷
 فاذا حملت المراة علمنا انه قد
 خرج منها المنى لقوله تعالى :
 « خلق من ماء دافق يخرج
 من بين الصلب والترائب »

۲۲ فاذا وضعت المراة الحميل
 حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع ۲۸
 بستة أشهر

۲۷ واما الفلام الذي شبب في شعره فهو عمر بن أبي ربيعة ، وكانت له جولات في الفزل على عهد عمر ومن بعده

والتشبب اشتقاقه من وجهين: ٢٧ (أحدهما) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن الطفولية

۲۷ (والآخر) أن يكون من الحلاء يقال شب وجه الجارية أذا حلاه وأبدى ما يخفى مـــن محاسنه

۲۷ ( فرع ) واما الخنثى المشكل فاذا استحمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشن على عانته حكم ببلوغه

۲۷ قال الشافعی : وان حاض او امنی لم يبلغ واختلف اصحابنا

فيه فقال الصيمرى: اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال لم يحسم ببلوغه

و مال الشيح ابو حامد وعامة اصحابنا ، يحكم ببلوغه لاب ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كات امراة فقيد حاضت وما ذكره الشيافعي فله تأويلان : ( احدهيما ) أنه أراد امنى وحاض من فرج واحد ( والثاني ) أراد حاض وأمنى .

فان قبل : هلا جعلتم خروج المنى منه من احسد الفرجين دليلا على ذكوريت وانوثيت ( فصل ) فاما ايناس الرشد فهو اصلاح المال أن يكون حافظا غير مبسدر ويختبره الولى اختبار مشسله من تجارة ان كان تاجرا

واختلف العلمياء في تاويل (رشدا) فقال الحسن وقنادة وغيرهما صلاحا في الدين والعقل وقال الضحاك : لا يعطى اليتيم ماله أن بلغ مائة سينة حتى يعلم منه صلاح ماله

وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحر البالغ اذا بلغ مبلغ الرجال ولو كان أفسق الناس واشدهم تبديرا اذا كان عاقلا

حدیث حبان بن منقذ و کان فی عقله ضعف ولا یستفنی عن البیع والشراء ولا یصب علی ترکه فقال آلیا : « اذا بایمت

رقم الصفحة الأحكام ﴿ أَحَيْدُهُما ﴾ يأمبره الولى أن *1 يساوم في السلع ويقدر الثمن وليس يعقد ، إن عقب الصبى لا يصح ( فرع ) فيمن قامت بينسسة برشده ثم قامت ربينة اخرى اجابة الشمسيخ تقى الدين السبكي على سيؤال ولده عبد الوهاب في امراة سلفيهة قامت بينة برشتدها وهي تحت الحجر ، وأخرى بسفهها فهل تسمع بينته ويستدام عليها الحجر فقال « اما كون بينة السفه لا تقبل . "" الا مفسرة فينبغى داك ، لأن الناس مختلفون في اسسساب النبقه والرشد

قال ابن عباس : الرشد الحلم ٣٢ ومن السفه ما يكون طارنا ومنه ما يكون مستداماً ؟ والشاهد قد یکون عامیا ، و قد یکون فقیها ويرى سفها ما ليس بسفه

وقال ابن أبي الدم: الذي تلقيته في كلام الراوزة وفهمته من مدارج مباحثاتهم المذهبية أن الشـــاهد ليس له أن يرتب الاحكام على اسبابها بل وطيعته نقل ما سمعه أو اشاهده فهو سفيره الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فعل رآه اما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى

( فرع ) اذا بلفت المراة مرتسة من الادراك والتصون تحعلها

· فقل : لا خلابة ... أو لكو الخيار و به الله اليام » به الماد الماد

۲۹ قال الشــاقعى: ( ان كان مفسدا لماله ودينسه او كان مفسدا لماله دون دينه حجس ٣٢٠ عليه) 🕟

وان كان معسدا لدينه مصلحا لاله فعلى وحهين

( احدهما ) وهو اختيار ابن سريج : يحجر عليه

( والثاني ) لا حجر عليه ، وهو اختيار ابى استحاق الروزى والأظهر من مدهب الشافعي

. ٢٠ وقال مالك وأبو حقيقة : اذا بلغ الرجل مصلحاً لماله دفع اليه ماله وأن كان مفسدا لدينه

٣٠ دليلنا قول الله تعالى: ( قان آنستم منهم رشدآ)

والعقل والوقار ؛ والحلم والوقار لا يكونان الا لن كان مصلحا لماله ودينه ولأن افساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ 77 ر د ماله

اذا ثبت هذا فبلغ غير مصلح لماله ولدينه فانه يستدام عليه الحجر وان صار شيخا

٣٠ وقال أبو حنيف ق اذا بلغ خمسا وعشرين سنة أنفك عنه الحجر ودفع الله ماله ، وأن كان مفسدا لديسه وماله لأنه قد آن له أن يصير حدا

3

4.8

٣١ وكيف يختبر بالبيع والشراء ؟ .. فيه ثلاثة اوجه

. **

۳۷

٣٧

49

ζ.

()

41

مصلحة لمالها ودينها فك عنها الحجر ودفع اليها مالها سواء تزوجت أو لم تنزوج

دلیلنا ان النبی مرکب خطب العید فلما فرغ اتی النساء فوعطهن وقال : « تصدقن ولو مسن حلیکن فتصدقن بحلیهن » فلو کان لا ینفل تصرفهن بغیر اذن ازواجهن لما امرهن النبی عرب الله مالصدقة

۳۴ ( فصل ) وان بلغ مصلحاً للدين والمال فك عنه الحجر لقوه تعالى: « فان آنستم منهمم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم » ۳۶ وهل يفتقر فك الحجمر الى الحاكم أ فيه وجهان:

( أحدهما )لا يفتقر الى الحاكم لانه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم

٣٤ (والثاني) أنه يفتقر الى الحاكم لأنه يحتاج الى نظر واحتسار فافتقر الى الحاكم كفك المحجر عن السفيه

مدا هو المشهور وقال الصيمرى ان كان الناظر في ماله هو الاب أو الجد لم يفتفر الى الحمام ما فصل وان فك عنه الحجر ما مار مبدرا حجر عليه لما روى أن عبد الله بن جعفر التسمال أرضا مسبخة بستين الفا فقال عثمان : ما يسرنى ان تكسرن لي بنعلى معا

۳۵ ويستحب أن يشهر على الحجر ليعلم الناس بحاله

وان غصب مالا واتلف وجب عليه ضمائه

قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعي في مسنده عن محمد ابن الحسسان عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عسروة عن أبيه

ما في القصية من التصحيف وخطأ النساخ

(اما احكام الفصل) فقسد استدل بهذه الواقعة من اجاز الحجر على من كان سيء التصرف قال الشافعى: والسفيه هو المسد لماله ودينه ، والضعيف هو الصبى والشيح الفانى ، والذى لا يستطيع أن يمل المجنون ، والسفيه استم ذم يتناول المبدر

۳۱ قول عمر: من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا

عدم الحجر على المتسبر على المسه رغم يساره ، فاذا تحول الى مبدر فلا يقيم الحجر عليه الا الحاكم كاعادة الحجر عمن فك عنه الحجر

فاذا باع أو اشترى بعد الحجر كان ذك باطلا ، ويسسم رجع الحاكم ما حصل في يد غيره من ماله أن كان باقيا

( فرع ) وان طلق المستفيه او خالع صبح طلاقه وخلعه الا ان المرزة لا تسلم المال اليه ، بل تسلم الى وليه

اذا سلمت المرأة عوض الخلع

للشك في الولاية عند العقيد السفيه فتلف في بده أو أتلفه وجب عليها الضمان وهي شرط وهو لابد من تحققه والبلوغ في الذكر والأنثى انما وقال ابن ابی لیالی والنحمی ۳۶ بتحقق في أحد شيئين : وأبو يوسف: لا يصح طلاقه (أحدهما) يسمى بلوغا بالسن وخلعه دليلنا قوله تعسالي : « الطلاق مرتان فامسلساك باستكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديدا من انفصال جميم بمعروف أو تسريح باحسان » الولد بشهادة عدلين خبرين ، ولم يفرق بين السفيه وغيره وشد من قال بخلاف ذلك (فرع) ولا يصبح نكاحه بغير ( ثانيهما ) ويسمسمي بلوغا أذن الولى ، لأن النكاح يتضمن بالاحتلام وهو خروج المني وجوب المال فلم يصح بغير اذن ووقت امكانه فيهما تسبع سنين . 11 قمرية تقريبا نظمير ما مرفى ( فرع ) وأن أذن الولى في البيع والشراء فباع أو أشترى فهل الحيض واو حاض الخنثي يفرجه وأمنى يصح أ فيه وجهان ें ६ ठ ( احدهما ) يصح كما يصبح بدكره حكم ببلوغه فان وجد النكاح اذا أذن له فيه أحدهما فلاعند الجمهور والرشد صلاح الدين والمال معا ( والثاني ) لا يصح لأن البيسع ξο. 13 والشراء يختلف حكمه ساعة كما فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى ( وأذا بلغ الأطفال منكم الحلم) .... ( فرع ) وان حلف انعقدت يمينه قال ابن الصلط : ولا يلزم فان حنث كفر بالصوم ، ولا 17 شاهد الرشيد معرفة عيدالة يكفر بالمال لانه محجور عليه في الشسهود له باطنسا فلا يكفى JUI معرفتها ظاهرا ( فرع ) وأن أقر بنسب يلحقه في الظاهر ثبت النسب ، لأن 13 ذلك لا يتضمن اتلاف المال والسرف بأن الأول الجهسسل بمواقع الحقوق ، والشـــاني ( فرع ) المرتد اذا قلنا : أن ٤٣ الجهل بمقاديرها ملكيته باقية على ماله ، فانه ويشترط تكرر الاختيار مرتين محجوز عليه او اكثر حتى يغلب على الظنن (فرع) ذكر ابن حجر في التحفة: غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده رشده ، لأنه قد يصيب مسرة لم يجز لوليه النظير في ماله الأعن قصد ووقت الاختبار قبسل البلوغ ممتمدأ استتصحاب الحجر Λ3

0 (

10

00

00

00

70

لاناطة الاختبار في الآية باليتيم ( فرع ) ليس للولى اخذ شيء من مال أن كان كان غنيا مطلقاً ويأخد أن كان فقيرا أو انقطع كسبه بسببه أو يأخذ أجسرة مثله في قول المصنف

الورثة على المال أن يحلف بقيسة الورثة على أن أباه أنفق عليسه ما كان له تحت يده

م كلام ابى حنيفة واصحابه فى حجر الفساد قال الخصاف قال ابو حنيفة : ( الحجر على الحر باطل) وهذا صحيح من مذهب ابى حنيفة سواء كان الحجر او لاجل السفه او التسدير او الافلاس

ه ترجمة الامامين الخصــاف
 والجصاص الحنفيين

۲۵ ولا یجوز للولی أن یتولی مع
 بقاء ولایته فی ماله ، وهــــذا
 لا یکون الا محجورا علیه

٥٢ وقال أبو حنيفسة : وأن كان الرجل غير رئيسيد ولم يبلغ خمسا وعشرين سئة

۳٥ فان باع هذا المحجور عليه او اشترى نظر الحاكم فى ذلك له فان كانت اجازته خيرا له اجاز ذلك اذا كان فى اجازته توفير لماله وزيادة له ، وان كان رد ذلك خيرا له رده

70 قال الخصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الافي اشياء ٣٥ الما الذي بلغ فانه يخسرج مسي ولاية الوصى عليه ، ولا يجهد

امر الوصى عليه فى شىء وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذى اوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلساً ، فيحتاج أن يسأل الناس

( فصل ) لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يزل عنه النكليف بالحجر

( فصل ) قال الخصاف : ولو حنث في يمين اجزاه الصوم ، ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم قال الخصاف : والمراة المسدة في هذا كالرجل

قال الجسساس: لأن المعنى الذي يوجب الحجر على الرجل موجود في المراة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما

( مسألة ) قال محمد _ يعنى ابن الحسن الشيبانى _ اذا بلغ مبلغ الرجال وهو مقسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضى عليه أو لم يحجر قال الجصاص : قول أبي يوسف وعند أبي يوسف لا يكرون محجورا حتى يحجر عليله القاضى

والأصل في هذا أن أبا يوسف ومحمد قدد اتفقا جميعا أن المفلس لا يعد محجوراً عليه بنفس الافلاس والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع

⊕o∧.

δV

01

وأما فزق محمد بين مسئلتنا ٥٦ وبين مسئلة الافلاس أن الافلاس ترى أنه يامره بأداء حق الطالب فان امتنع من ذلك حجر عليه ، ويمنعه من النصرف في ماله ٧٥ قال الخصاف: ولو أن القاضي أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من ماله ويشترى فباع واشترى وقبض الثمسن حار جميع ما صنع من ذلك ٥٧ قال النصاص تعقيب : اما اطلاقه عن الحجر بأمر بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف في التجارة ، ولم يوجب حواز

> قَالُ المخصَّافَ : وَالَّ قَالَ لَهُ : قد أذنت لك في التبحارة بمحضر من أهل سوقه 6 ولا أحيـــز عليك من ذلك الاما كان بمعاينة .. من الشهود . . .

الهبة والصدقة

٧٥ - وقال الجصياص تعقيب : فلا يجوز اقراره ، ولا مايتصرف م به من غير معاينة الشهود

٨٥ - قال الخصاف : ولو أن غلاما ادرك وهو مصلح لماله فاتجس في ماله واقسس بديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعسد ذلك وصار الى حال من يستحق ٥٩ الخصاف: فان باع هذا المفد الحجر جاز ما صنع من ذلك في حال الضلاح

وقال الحصاص تعليقًا: وأما ما فعله في حال القساد بعني ان القاضي اذا رفع الله امره أجاز

ما صنع في حال الصلاح ويبطل ما صنعه في حال الفساد انما هو حكم من الحاكم ، الا ٨ ه الخصاف : والفسياد الذي يستحق الحجر كل مسن كان مفسدا لماله مضيما لا يبالي بما

فأما من كان فاسدا في ديسه فاجرا في نفسه الا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر ٨٥ الجصاص: لأن الحجر هنا

وجب لأجل تلف المال لا لغير ذلك فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السيفة والتبذير الخصاف: ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسلل لماله فجاء قاض آخــر فاطلقه عن حجره وأجاز ما صنع في ماله قبل الاطلاق فهو جائز

الجساس: وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفا لم يجز الحكم عليه بالحواز

وأما ما أبطله الأول فانما لم يجز للثاني انفاذه ، لأن القاضي الأول قد حكم بابطاله في موضيع يسوغ الاجتهاد فيسه أذ كانت مسالة الحجر مما يسوغ فيسه الاجتهاد

المحجور عليه شمسينًا من ماله وقبض ثمنه لم یکن للدی دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن البيع هو في يـــد

37.

70

70

70

-77

المسترى او في الد البائع المفسد المسترى او هالك ، وأن الثمن المسافق يدى الهائع أولا ؟

را واما اذا الم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استهلكه على الذي بينا ولكنه استهلكه على الفي الفياد فاله قال: ينبغى النام يبطل القاضى بيعيه وان لم يكن فيه مخاياة للمشترى

بر ٦ قال: لأنه لو أجاز له البيع جاز من قبضه الثمن أذ لا يلزمه مسن من شمان الثمن شيء

ران . وكذلك لو قبضه واستستهلكه بمحضر من الشسسهود لم يلزمه . فعال في وان كان الثمن قائما بعينه

۱۱. وادا استهلکه بامره من غــــر ایجاب قول بوجب الضمان علیه لم یلزمه شیء

٦٢ من لا يملك ولاية نفسسه في التصرف لا يلي على غيره بدلالة المجنون والصبي لل لم يليسا التصرف في ماليهما لم يليسنا عقد التكاخ على غيرهما

٢٤ : كتاب الصلح

۱۴ اذا كان عند رجل عين في يده أو دين في ذمته جاز أن يصالح منه لقوله عليه ( المسلمون على شروطهم ) والصلح جائر بين المسلمين »

آن صالح عن المال على مال فهو بيع يثبت فيسه ما يثبت في البيع من الخيار ويحسرم في البيع من الفرر فيه ما يحرم في البيع من الفرر والجهالة والربا

ويفسد بما يفسد به البيع من الشروط الفاسدة

فان صالحه من دين على عين وتفرقا قبل القبض ففي ـــه وجهان:

٦٤ حدیث ابی هریرة اخرجه ابو داود والحاکم من طیریق کثیر ابن زید عن الولید بن رباح عن ابی هریرة

كثير بن عبد الله بن عوف عن ابنه ضعيف جدا . قال فيه النافعي وابو داود : هو ركن من اركان الكذب .

وقد وقش الترمذى في تصحيحه لهذا الحديث وقال: لا يعتمد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في ارشاده: قد نوقش ابو عيسى الترمدى في تصحيحه هدا الحديث وما شاكلة

رقد اعتدر له ابن حجر فی باوغ
 المرام: وكانه اعتبره بكثرة طرقه
 وكثير بن زيد قال أبو زرعـــة
 صدوق ووثقه ابن معين

۲۰ وقال فی التلخیص الحبیر:
۲۰ حدیث ابی هریرة « الصلح
جائز بین المسلمین الا صلحا
احل حراماً أو حرم خلالا »
۲۰ ووقفه علی عمر أشهر فی كتابه
لابی موسی: والصلح جائز الخ

لابى موسى ، والصلح جائز الح اما اللفات : فالصلح هو التوفيق ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب و فسللان صالح للأمر أى له أهلية القياميه

79

" وفي الدين اقسام: صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الفئين النوجين والصلح بين الفئين الباغية والعادلة ، والصلح بين المتقاضيين ، والصلح في الجر والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاحمة اما في الأملاك أو في المشتركات

اما الاحكام: فالأصل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع

اما الكتاب فقوله تعالى: ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ) وقوله تعالى: ( وان امراة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ) وقوله تعالى: وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا أصلحا يوفق الله بنهما

اما السنة: فقد روى البخارى واحمد والترمدى وصححه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال عليه عليه عليه عنه الله عنه مظلمة المخيه من عرضه والمنه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أن كان له عمل صالح أخذ منه بقه سدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ه

وأما الاجماع فان الامة اجمعت

على جوازه اذا ثبت هذا فان الصلح فسرع على غيره وهو خمسة اقسام (قسم) هو فرع على البيسع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع

من الربا ويبطل بما يبطل قيسه البيع من الفرر ، ولبت فيسه ما ثبت في البيع من الخيار

( القسم الثانى ) صلح هو فرع عليه على الاجارة وهو أن يدعى عليه عينا في دمت عينا في دمت فيقر له به ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهرا

(القسم الثالث) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهـو ان يدعى عليه الفا في ذمته فيقر له بها فيصـالحه على بعضها

( القسم الرابع ) صلح هو فرع على الهبة وهو أن يلعى عليه دارا فيقر بها

( القسم الخامس ) صلح هـو فرع على العارية

( فرع ) قال الشافعی : فان صالح آخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه علینه بشیء بجور فی البیع جاز

( فرع ) وأن صلالحه عن الدراهم على الدراهم على الدنانير أو على دراهمم أن ذلك صرف ، ويشترط قيه قبض الموض في المحلس

( فرع ) اذا اللف عليه توبا او حيوانا قيمته دينار قاقر له به VY

. 77

**Y**{

٧٤

ئم صالحه من ذلك على اكثـر منه لم يصبح الصلح

دليلنا أن الواجب في ذمته قيمة المتلف فلم يصبح الصلح على اكثر منه كما لا يصبح تأجيل الموض خلافا لابي حنيفة

دليلنا أنه دين حال في ذمته فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين وذلك لا يجوز وان ادعى عليه مالا مجهدولا 71 فاقر له به وصالحه عليه بموض لم يصح الصلح

٦٩ وقال أبو حنيفة : يصح

٧. رجل شيئا مجملا فاقر له به ثم صالحه منه على شيء صبح الصلح

قال الشبيخ ابو حامد: اذا كان ٧. المعقود عليه معلوما فبما بين المتعاقدين فيصح وأن لم يسمياه وان ادعى عليه عينا في يده أو ٧. ديناً في ذمته فانكر المدعى عليه قصالحه منسه على عوض لم يصح الصلح

٧١ والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل لقوله عَلَيْكُ لبلال أبن الحارث رضى الله عنه : « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين السلمين الا صلحا حسرم . حلالا أو أحل حراماً »

والذي جعل المالكية والحنفيــة 7.7 والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابسراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح

يبيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه قبله

قال الشافعي فيمن ادعي على آخر ألفا في ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وابراه عن الحق الذي عليه قال:

فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صالح على انكار وعلى المصالح رد ما اخده ، وأما البراءة فلا تلزمه لانه انميا أبرأه براءة قبض و استيفاء

قال الشافعي : اذا ادعى على ٧٣ ( فرع ) واذا ادعى عينا فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصحاح باطل ولى الرجوع الى أصل الخصومة وقال اصحاب احمسد : وان صالح عند النكر احنبي صبح سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه أو بغير اذنه لأن عليا وابا قتادة قضييا عن الميت فأجازه النبى عليه

قلت : وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبي في الصلح فهل يملك العين أ فيه وجهـــان - المنصوص أنه لا يملكها

٧٤ اذا اشترى رجل أرضا وبناها مسجدا وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وأن کلبه نجاء رجل من جسيران المسجد فصالحه صح الصلح

- **Υ**ξ

77

لانه بدل مال على وجه البر قال العمراني لوهالذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بفير ولاية ولا وكالة ، فعلى هذا يكون الصلح باطلافي الباطن صحيحا في الظاهر

( قلت ) وأما المسألة المذكورة . ٧٤ في المسجد فلا تشبه اهده ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، وتجوز الصلح عما في ذمة غيرة بفسير

( فرع ) اذا صالح الأجنبي عن المدعى عليه بموض بعلينه و فوجسد المدعى بالعواض الذي قبضه من الأجنبي عيبا كان له الرد بالعيب

٧٥ ( فرع ) وأن أدعى عينا في يد رجل فانكره المدعى عليه فقال المدعى : أعطيك الف درهم على أن تقرلي بها ففعل لم يكن صلحا اذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح ، فأن انكسر فصولح ثم أقر كان الصلح باطلا

فلو الكر الحق فقامت عليسه الحق بالبينة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما أو نـــكل المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الأولى

وان ادعى عليه مالا فأنكره ثم قال: صالحني عنه لم يكن ذلك اقرارا له بالمال

٧٧ ﴿ وَصَلَّ ) وَإِن أَجْرِجِ جِنَاحًا الى طريق لم يخل إما أن يكون الطريق نافذاً أو غير نافذ ، فإن كان الطريق للفدا نظر ، فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز « ولم يعترضي عليه الله الله

٧٧ قوله : جناحا فعله جنح أي مال ، وبابه خضع وذخـــل ، والجوابح الاضلاع التي تحت المنائر الترائب وجناح الطنائل بدهر وقد شبه به المناء النائي البارز من جدار البيت معلقا في الهواء ٧٧ ( أما الأحكام ) قانه أذا أخرج جناحا أو روشنا وهو نافلة. تثببه الشرفة الى شارع نافذ فان كان لا يضر بالمسلمين جاز دليلنا ما روى ان اميز المؤمنين - ٧٨ عمر بن الخطاب رضى الله عنه « من بميزاب للعباس رضى الله عنه فقطر عليه فامر بقلعه فخرج السه المباس رضى الله عنسه فقال له : خلعت میزابا رکسه رسول الله على بيده فقسال عمر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهرى فصحه الساس

على ظهره وتصبه البينة جاز الصلح عليه للزوم ٧٦ ( قصل ) فان صالحه الامام عن . الجناح على شيء لم يصبح الصلح ٧٩٠ ( أما الأحكام ) قائه أذا صالحه الامام على هذا الجناح الذي لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ( فرع ) وان أراد إخراج روش

اللار منه لم يجز ، قان فعل ذلك أزيل للحديث « لا ضرر ولا ضرار »

٨٠٠ ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر المرافظاهر دون الباطن الى حال الطريق

> ٨٠ اما كيفية الضرر فان ذلك معتبر بالمادة في ذلك الشارع ، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عاليا

٨٠ وقال أبو عبيد بن حربويه: يشترط أن يمر الفارس تحته ٨٣ وقال أصحاب أحمد: لا يجوز ورمحه منصـــوب بيده لأن الفرسيان قيد يزدحمون فيحتاجون الى نصب الرماح ٨٠ قال المصنف: وهذا غير صحيح لأن القارس يمكنه أن يحط

> ( فصل ) وأن أخرج جناحا الى ۸١ وان صالحه على ذلك بعوض لم : 1 يصح لأن الهواء تابع فلا يفسرد ٨٤ بالمقد

رمحه على كتفه

وان أخسيرج جناحا الى درب A1 غير نافل نظرت ، فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، الجار الجار الجار

۸۲ وان أراد أن يعمل ساباطا وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق ولابد أن تكون الأخشاب معلومة ۸۲ عربان اما بالمناهدة أو بالضفة الرا

٨١٠ قان أقر صاحب الحائط لصاحب

او جناح الى شدارع نافذ يضر الحشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم . فان تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا وان لم يتقدمه صلح لزم في

٨٣٠ ( فرع ) في مداهب العلماء . قلنا: أن مذهبنا أنه يجمعوز الوضع على جداد جاره اذا لم يضر بالمسارة وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنا فكان جائزاً كالمشى في الطريق والجلوس فيها

ان يشرع الى طريق نافذ جناحا وهو الروشن سيواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر وسمواء اذن الامام أو لم ياذن

٨٤ ولا يجوز أن يفتح كوة ولا يسمر مسماراً في حائط جاره الا باذنه

( فرع ) ولا يجوز أن يجــرى ٠٨٤٠ دار جاره من غير اذنه لم يجــز ١١١ء في ارض غيره ولا على سطحه بمير اذنه

وقال في القديم: اذا ساق رجل عينا أو بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة التي اجرائه في ملك غيره ولم يكن على المجرى في ملكه ضرر بين فقسد قال بعض اصحابنا: يجبر عليه

( قلت ) فاذا صالح رجلا على λŧ موضع قناة من أرضه بحسرى فيها ماء وبينا موضعهاوعرضها وطولها جاز

٨٥

( فرع ) اذا كانت الأرض في يد

٨٩

۸٩

رجل باجارة جاز أن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لا تتحاوز مدة احارته

فأقر له به ثم قال : صالحنى فیه علی آن اعطیك مسیل ماء في ملكي _ قال الشافعي : _ فان بينا الموضع وقدر الطول ٨٦٪ ولانه انتفاع بملك غيره من غير والفرض صح

> قال ابن الصباغ: وأن صالحه على أن يجري الماء في ساقية في ارض للمصالح _ قال في الأم: _ فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة

قال الممسراني: وان كانت الأرض في يد المقر بأجارة جاز له أن يصالحه على أجراء الماء في ساقية فيها محفورة مسلدة لا تجاوز مدة احارته

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة ويكون ذلك فرعا ٨٩٪ للاجارة ، لأن ذلك لا يستوفي به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفي منفعتها ، فكانت مدنها مقدرة بن

> ( فصل ) وفي وضع الجذوع على حائط الجار والحائط الذي بينه وبين شريكه قولان

قال في القديم: يجوز ، قاذا  $r_{\lambda}$ امتنع الجار او الشريك اجسر عايه اذا كان الجهاع خفيفا لا يضر بالحائط ولا يقلد على ٩٠ التسقيف الابه

دليل القديم ما رواه أبو هريرة مر فوعا: « لا يمنعن أحسدكم جاره أن يضع خشسسية على حداره »

( فرع ) اذا ادعى على رجل مالا ٨٦ . وقال في الجديد : لا يجوز بفير اذن وهو الصحيح لقوله عليه « لا يحل مال امرىء مسلم الا بطیب نفس منه ۴

ضرورة ، فلا يجوز بفير اذنه كالحمل على بهيمته 4 والبناء في ارضه ، وحديث ابي هربرة تحمله على الاستحباب

والمذهب أنه اذا إراد رجل أن يضع اجداعه على حائط جاره أو حائط مشترك بينه وبين أغيره بقير اذنه

٨٩ ( قلت ) قد ذهب السلف الي أن للخبر تاويلين:

(أحدهما) محمنيول على الاستحباب

( والثاني ) أن معنساه إذا أراد وضع خشبة على جدار له لاخراج روشين أو شرفة أو جناح الى شارع نافعد فليس لجاره المحاذي له أن يمنعه م ذلك

فاما اذا اراد أن يبني على حائط او يضع عليه خشسبا يضربه ضررا بينا أو جدارا آخر بمكنه أن يسقف عليه لم يجبر الجار قولا واحدا

فان صالحه بمال ليضع اجذاعه على جداره في قوله الجديد أق ۲۸

.

98

94

94

14

94

94

4 4

قلنا يجبر الجار على تمكينه من وضعها على القديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب صـــح الصلح

وان كان في ملكه شجرة فاستعلت و وانتشرت اغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في ملكه ، فان لم يزله جاز للجار ازالته عن ملكه ، كما لو دخل رجل الى دار غيره بغير اذبه

. ٩ وقال اصحاب احمد: اذا امتنع من الملك له من ازالته لم يجبر، لأن ذلك ليس من فعله

٩٠ قال العمرانى : ينظر فيه فان كان ما انتشر لينسا يمكنه ان يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه ارش ما نقصت الشجرة بذلك لانه منهم بالقطع

وان كان يابسا لا يمكنه ازالة ذلك دلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه

و قال أصحاب أحمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة : يجوز ذلك رطبا كان الفصليات أو يابسيا لأن الجهللة في المصلحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه

۹۱ ( فرع ) اذا كان سطح داره اعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة

۹۱ وقال احمد: يجسبو من علا
 سطحه على بناء سترة
 ۹۱ (فرع) قال الشيخ أبو حامد:
 يجوز اللانسان أن يفتح في ملكه

يجوز الانسان ان يفتح في ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه

٩٢ ( فصل ) وان كان لرجسل فى زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشارع ، ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز

وان كان باب الدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزقاق نظرت فان فتحه ليستطرق الزقاق لم يجزا

وقالت الحنابلة: يجوز له ذلك قولا واحدا

( فرع ) اذا أراد أن يفتسح الى المدرب كوة أو شباكا لم يمنسع منيه الأنه يتصرف في ملكه

( فرع ) أذا كان لرجل داران وباب كل واحدة منها الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى فان اراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة جاز

وان أراد أن يفتح من احداهما بابا الى الاخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الاخرى ففيه وجهان

( فصل ) اذا كان لداره باب فى وسط درب لا ينفذ فأراد أن ينقل الباب نظرت

فأن أراد نقله إلى أول الدرب

. 97

97

٩٧

97

91

୍ୟୁ

جاز له ، وان أراد أن ينقسله الى آخر الدرب ففيه وجهان : احدهما ) لا يجوز ، لأنه يريد أن يجعل لنفسه حق الاستطراق

فی موضع لم یکن له

( والثانی ) یجور لان حقه ثابت

فی جمیع الدرب ولهذا لو ارادوا

مه وقال اصحاب احمد اذا کان

لرجل بابان فی زقاق غیر نافذ

احدهما قریب من باب الزقاق

والآخر فی داخله فللقریب من

الباب نقل بابه الی ما یلی باب

وه ( فصل ) اذا كان لرجلين حائط مشترك فانهدم فدعا احدهما صاحبه الى الشمارة وامتنسع الآخر ففيه قولان:

۹۰ قال فی القدیم : یجب ، لانه اتفاق علی مشترك یزول به الضرر عنه وعن شریكه فاجبر علیه كالانفاق علی آلمبد

ه ۹۵ وقال فی الجدید: لا یجبر ، لانه الم الفاق علی ملك او انفاد به ام الحد

۹٦ وقال ابو حنيفة الايجبر المتنع على بناء الحائط ويحبر على كسح النهر والبئر

وقال أحمد: لا يجبر على البناء لانه اذا كان المتنع مالكك لم يجبر على البناء في ملكه المختص

٩٦ وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة

فیه ، وقال مالك وابو تور وهو/ احد قولینا : یجبر

نقل الطين لحفر النهر أثر لا عين بخلاف الحائط

وان بناه بآلة له فهو ملك الذى بناه وله ان يمنع شريكه من الارتفاق به

فان آراد الذي بناه أن ينقضه كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد

فان طالب الشريك المتنسط لم يكن له ذلك الا أن يكون له حشب فيقول له : اما أن تأخذ منى ما يخصنى من النفقسة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لنبنيه جميعا فيكون له ذلك ، لانه ليس للذى بناه ابطال رسوم شريكه

( فرع ) وان كان الحائط بينهما نصفين فهمدماه أو انهدم ثم اصطلحا على أن يبنياه وينفقا عليه بالسوية ويكون لأحدهما ثلث الحائط والآخر ثلثاه ويحمل عليه كل منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح

( فصل ) وإن كان الأحدهما علو وللآخر سفل والسقف بينهما فانهدم حيطان السفل لم يكن لصاحب السفل أن يجير صاحب العلو على البناء

٩٩ وهل لصاحب العلق المطالبة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في إلحائط ٩٩ فان قلنا بالقديم أجبر الحاكر . 17

والسغل على البناء وان لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومن غيره وبني له سقفه ، وكان ذلك دينا في

ذمته الى ميسرته

١٠٠ "فاذا أراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الجاكم واذن صاحب السفل لم يمسع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطسان السفل ، ولا يرجع بما أنفسق عليها لأنه منطوع

. . ١ ( مسالة ) قال السافعي : ولو ادعى على رجل بيتا في يده فاصطلحا بعد الاقدرار على أن يكون لاحدهما سطحه والبناء على جدرانه بناء معلوما فجائز ١٠٢ فان قيسل : هلا كان للمدعى ا ١٠١ ( مسألة ثانية ) اذا ادغى رجل دارا في يد رجلين فأقسر له احدهما بنصفها وانكر الآخسر المراجع المقر المدعى الدار على يُصف الدار على عنوض وصار ذلك النصف للمقر

> ذلك بالشفعة ؟

١٠١ قال الشيخ أبو حامد : أن كان الملك بجهتين مختلفتين فللشريك المنكر الشيفعة

١٠١ ﴿ وَأَنَّ اتَّفَقَّتَ جَهَّةَ الملكُ لَهُ ــــــما وحهان :

١٠١ - ( أحدهما ) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة لأنه يقر بأن أحاه أقر · ينصف الدار بغير حق ولم يملكه بالضلح

( والثاني ) له المطالبة بالشسفعة 1.1 وهو الصحيح

وأما ترتيب ابن الصباغ فيها 1.1 فقال: ان كان انكار المنكــر 100 مطلقا _ كأن أنكر ما ادعاه فله - 12 الأخذ بالشفعة

١٠١ ( مسألة ثالثة ) قال الشافعي : اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح - اجائز

١٠٢ (مسألة رابعة) قال الشافعي : ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز

احباره على القطع لأن له عوضا في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته الحائجة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك }

قال ابن الصباغ : فالجواب أن 1.4 ذلك انما يكسون اذا لم يشرط . القطع فاما مع شرط القطيع فلا يضمن البائع الجوائح

١٠٢ وان صالحه من غير شرط القطع _ فان كانت الأرض لفير المقر _ لم يصح الصلح

بالارث مثلا أو الابتياع ففيسه ١٠٣ ( فرع ) قال أبن الصباغ : وأن ادعى على رجل زرعا في ارضه فاقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض ، لم يجز لأن من شرط بيع الزرع قطمه وذلك لا يمكن في المساع

#### ١٠٤ كتاب الحسوالة

الحوالة في عوف الفقه التقال القانون الوضعي : هي انتقال الحق من ذمة الى ذمة اخرى مشغولة بمثل ذلك ، نقلا تبرا به الذمة الأولى

١٠٤ وهذا التعريف هو الذي اتفق
 عليه جمهور العلماء من اصحابنا
 وبه قالت المالكية والحنابلة واهل
 الظاهر

وقال اصحاب الرأى : هى نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة أخرى ، وهو المحال عليه

ا ويعرف الشيعة بأن الحوالة هو عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى اخرى

۱۰۶ تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى على على الفنى ظلم فاذا أتبع على ملىء فليتبع » فاذا أتبع على ملىء فليتبع الحول: الحيلة أو القيوة أو السبعة ، وحال الفيلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت الفرس اعوجت ، وحال اللون تفير ، والحال الطين ، والتحول ومنه ألتنقل ، والاسم الحول ومنه قوله تعالى : ( لا يبغون عنهما حولا )

البخارى ومسلم الخ ، ورواه البخارى ومسلم الخ ، ورواه احمد بلفظ : «مطل الفنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل » ومن أحيل على ملىء فليحتل » الأحكام ) : فالحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محيل وهـو

من بحيل بما عليه ، ومحتال وهو من بحتال بما له من الحق، ومحال عليه وهو من بنتقل حق المحتال اليه

ا واختلفوا هل هي بيع دين بدين ورخص فيه فاستشنى عن بيع الدين بالدين أ او هي استيفاء اوجه ، وقيل هي عقد ارفاق مستقل

(اما الأحكام) فان حديثى أبي هريرة وأبن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال

وقد اختلف في المطل من الفني هو كبيرة ؟ أم لا ؟ وقعد ذهب المجمعيور الى أنه موجب للغميق

١٠٧ تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

1.7

بالتامل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد مسوته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقسه من التركة أذ حق الورثة لا يتعلق الا بثلثى الماقى بعد سسداد الدين

ا ولذا وجدت في الفقه الاسلامي
 قاعدة وهي لا تركة الا بعسد
 سداد الدين

۱ (فصل) ولا يجوز الاعلى دين يجوز بيعه كعوض القرض ،
 وبدل المتلف

۱۰۷ فأما ما لا يجوز بيمه كدين السلم ومال الكتابة فلا يجوز الحوالة

111

111

112

۱۰۸ ( فرع ) لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه لان دين السلم عليه الله يعرضه للفسح ١١٢ غير مستقر ، لانه يعرضه للفسح انقطاع المسلم فيه لقوله عَلَيْكَ :

« من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره »

الى غيره »

زوجها يصداقها قبل الدخول زوجها يصداقها قبل الدخول

زوجها يصداقها قبل الدخول لم يصبح لانه دين غير مستقر وان أحالها الزوج به صح ١٠٩ ( فصل ) واختلف اصحابنا في

۱۰۹ ( فصل ) واختلف اصحابنا في جنس المال يجوز به الحوالة

۱۰۹ ( فصل ) ولا تجوز الا بمال معلوم ، لانا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول

۱۰۹ واختلف أصحابنا في ابل الدية
 فمنهم من قال: لا تجوز وهـو
 الصحيح لانه مجهول الصفة

۱۰۹ (الاحكام): تجوز الحسوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل كالطعام والادهان؛ وما استحدث في عصرنا هذا من صسيناعات يخاربة وكهربية

۱۱۰ وقال أصحاب أحمد: لا تصح الما الحوالة فيما لا يصح السمام فيه

۱۱۰ (فصل) ولا تجوز الا أن يكون الحقان متسساويين في الصفة والحلول والتأجيل ، فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصبح الحوالة الما ولا تصبح الحسوالة الا أن كان الحقان من جنس واحد

۱۱۱ ( فسرع ) وأن كان لرجسل على وجلين الف درهم كل واحسد

خمسمائة وكل واحد منهسما ضامن عن صاحبه

( فصل ) ولا تجوز الحوالة الا على من عليه دين ، لأنا بينا أن الحوالة بيع ما في الذمة بما في الذمة

(الشرح): اذا كان لرجل على رجل حق داحاله على من لا حق عليه ، فان لم يقبل المحال عليه الحوالة ، ولم يبرأ المحيل لانه لا يستحق شيئاً على المحال عليه

وان قبض المحتال الحق من المحال عليه باذن المحيل ثم وهبه المحتال للمحال عليه ، فهـــل يرجع المحال عليه على المحيــل بشيء ألفيه وجهان :

(احدهما) لا يرجع عليه بشيء، لانه لم يغرم شيئا لان ما دفع اليه رجع اليه

( الثانی ) برجع علیه وهـــو المذهب ، لا انه قد غرم ، وانما برجع علیه بسبب آخر

( فصل ) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لانه نقــل حق من ذمة الى غيرها فلم يجز من غير رضا صاحب الحق ( الشرح ) الاحكام : اعتبار رضى المحتال هو مذهبا ابى حنيفة: مالك وقال اصحاب ابى حنيفة: اذا نزم المحال عليه بالحــق بغير التزام منه كان مكـرها ، فاذا قبلها مع الاكراه فســدت الحوالة

رقم الصفحة الأحكام الأحكام قال احمد: المليء عنسدي أن حقه لقوله عَلَيْهُ: « مطل الفئي ظلم ، واذا اتسم على ملى يكون مليئا بماله ١١٥ وقال أبو حنيفة وأصحابه: ان فليتبع 🖈 الحوالة تصرف على المحسال ۱۱۷ وقد حمل ابن حرم على راى الأئمة الثلاثة ورماه بالفساد عليه بنقل الحق الى ذمته ، فلا يتم الا بقبوله ورضاه والتطلان ١١٨ واذا اختلف السلف فليس الذي ١١٥ ( فصل ) اذا أحال بالدين انتقل بعض ما روى عنهمه بأولى الحق الى المحال عليه ، وبرئت من بعض بانفاقكم معنا في ذلك ذمة المحيل ١١٥ (فصل) ولا يجوز شرط الخيار ١١٨ . وقال اصحاب احمد: لأنهه فيه ، لأنه لم يبن على المعابسة شرط ما فيه المصلحة للعقد في فلا شبت فيه خيار الشرط عقد معاوضة ، فيثبت الفسخ ١١٥ وفي خيار المجلس وجهان : بفواته ويرجع على المحيل ١١٦ ( فصل ) وان أحاله على مليء وعثمان قال : يرجع صاحبه 117 فأفلس أوحجد الحق وحلف لا توى على مسلم ، وهو في أصل عليه لم يرجع الى المحيل قوله يبطل من وجهين ، ولو ولنا أن الحوالة مشستقة مسن كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان التحويل وهو النقل فكان معتى الانتقال لازما فيها ( فرع ). اذا كان عليه دين لرجل 11. ١١٧ قلت : ان الحوالة مشتقة من فأحاله على من له عليه دين ، تحويل الحق والضمان مشتق ثم ان المحيل قضى المحتال صح من ضم ذمة الى ذمة فيحب ان القضاء يعطى كل لفظ ما يقتصبيه ١٢٠ ( فرع ) فان احاله على رجل ولم ١١٧ وقال أبو حنيفة : يرجع اليه يشرط أنه ملىء أو معسر فبان انه ممسر لم يرجع المحتال على في حالين: اذا مات المحال عليه المحيل سنواء علم باعسساره او مفلساً ، واذا جحد الحـــق لم يعلم

١١٧ وقال أبو بوسف ومحمد: يرجع اليه في هذين الحالين ، وفي حالة وثالثة اذا أفلس المحال عليبه وججر عليه

وقال الحكم : يرجع اليه في حالة واحدة ، أذا مات المحال عليه مفلساً وأيس من الوصول الى

البت أنه مفسر حال العقد ۱۲۱ ( فصل ) وان اشتری رجل من رجل شيئا بألف واحال المسترى البائع على رجِل بالألف ثم وجها

دليلنا أن الاعسار أو حدث بعد

الحوالة وقبل القبض لم يثبت

للمحتال الخيار ، فكذلك اذا

و حلف

170

بالمبيع عيبا فرده فقد اختلف أصحابنا فيه

۱۲۱ فقال ابو على الطبرى : لا تبطل إلحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المسترى على إلبائع بالثمن

وقال أبو اسحاق: تبطــــــل 171 الحوالة ، وهو الذي ذكره المزنى في المحتصر ، فلا يجوز للبانع و مطالبة المحال عليه

١٢١ الاحكام: اذا اشترى رجل من رجل سيارة بألف ثم أحال المشترى البائع بالألف على رجل للمشترى ألف ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ـ فان ردها بعد قبض البائع مسال الحوالة انفست البيع ، ولم « تبطل الحـــوالة على المذهب ١٢٦ بلاخلاف

> ١٢٣ ( فرع ) وان أحمال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قسل · م الدخول أو وجد أحدهما بالآخر عيبا ففسح النكاح

> ۱۲۲ فان كان ذلك بعد أن قبضت المرأة مال الحوالة لم تبطــل الحوالة ، وأن كان ذلك قبل القبض فملى الخلاف المدكور

١٢٢ ( فرع ) وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيبا فرده ، لم ١٢٧ تنفسخ الحوالة وجها واحدا

١٢٣ ( فصل ) وان أحال البائع على المتسترى رجلا بألف ثم اتفقا على أن العبد كان حرا فان

كذبهما المحتال لم تبطل الحوالة ( فصل ) اذا اجال رجل رجلا له علیه دین علی رجل له علیه دين ثم اختلفا ، فقال المحيل : وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال : بل احلتني ، بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل وان كان لزيد على عمرو الف درهم ولعمرو على جاند الف ... فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد: احلتني بالألف التي عليك لى بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو: بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو ، لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو اعلم بلفظه

فان قال عمرو لزيد: احلتك على خالد بالألف التي لي عليه فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لي منه ، ومعنى قولى: احلتك اى سلطنك عليه ١٢٧ اذا كان لزيد على عمرو الف درهم ولخساله على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عمــرو وقال: احالني زيد بالألف التي عليك له ، فان صدقه فلا كلام وان كذبه كان القول قوله معم يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة وان كذب عمرو خالدا ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا

۱۲۷ (فرع) اذا كان لرجل على رجل

حلف سقطت دعوى خالد

١٢٩ أما أذا وهبه اللين فأن له أن يرد هيته ، لأن الهية مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب الحق في قبولها أو ردها

١٢٩ (ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال اذا أبرأ المحال عليه فان ذمه المدين الأصلى تبرأ وليس للمحال الحق في مطالبته ثانيا 179

( ومنها ) أن صلاحب الدين المحال، اذاوكل المدين الأصلى وهو المحيل على أن يقبض الدين من المحال عليه فأنه لا يصبح

الملتزم ، فاذا كان لشخص دين ١٢٩ (ومنها) أنه يصبح فسنخ الحوالة فلو انتقل الدين من ذمية الى ذمة لكانت الحوالة ، لازمـــة فلا يصبح لأحدهما فسنخها

( ومنها ) اذا اشترى سلمة ولم يدفع ثمنها وأحال السائع ا بالثمن على شخص آخر ، فأن البائع يحبس السلمة عسسن المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها

١٣٠ وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بينهما وبين التمريف أعلى القولين:

( والجواب ) أن الحوالة تارة 14. تعتبر تأحيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما في الأحسكام التي تفيد انها تقل المطالبة فقط المحال ، لو برأ المحال عليه ١٣٠ ( فرع ) في مداهب العلماء في

تمريف الضمان ١٣٠ مذهبنا أن أركان الحوالة ستة،

وأن شروطها سنة

الف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين : أحلت بهــا على فلان الفائب فأنكر المحسل ، فالقول قوله مع يمينه

( فرع ) في مذهب الحنفية في تمريف الحوالة

١٢٨ واما المعنى الشرعى فهو نقسل الدين من ذمة الى ذمة اخبرى بدين مماثل له فتبرأ بذك النقل الذمة الأولى

١٢٨ في تعريف الحوالة رأيان :

( احدهما ) أنها نقل المطالبية 147 فقط من ذمه المديون الى ذمـة عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحال عليه ذلك الدين والتزم به ، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المعاون الأصابي ١٢٩ الى دمة المحال عليه

١٢٩ ( ثانيهما ) انها نقل الطالبة ونقل الدين معا بمعنى أن دمة المدين الاصلى تبرا بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدفع الدين

وقد يوجد من يقول : انها نقل المطالبة فقط بأمور :

( منها ) أن المدين الأصلي وهو 119 المحيل اذا أراد أن يسدد الدين بنفسته ، فان صاحب الدين يلزم على قبوله

(ومنها) أن صاحبُ الدين وهو بالدين فانه لا يصح له أن يرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك الدين 4 فان له أن يرد هـــده

زيدا على خالد ، فان الحوالة		فأما أركانها السنة فمحيسل ،	17.
تصبيح	•	ومحال عليه ، ودينان ، دين	
وكذا آذا احال الزوج زوجه	144	للمحال على المحيال ، ودين	
الصداق على آخــر ورضيت		للمحيل على المحال عليـــه ٤	
بذلك ، فانه لا يكون لها حــق		وصيفه ، وهي الايجاب والقبول	
منع نفسها عنه		وأما الشروط السنة فهي :	14.
اما اذا اشترط الرهـــن او	144	( الأول ) رضا المحيل الذي عليه	14.
الكفيل على المحال عليه ، فان		الدين فان لم يرض فلا تصمح	
الحوالة تصح ، ولا يلزم المال		الحوالة	
عليه بتنفيذ الشرط		( الثاني ) رضا المحال وهـــو	
(السادس) أن يكون دين المحيل	144	صاحب الدين فاذا لم يقبـــل	
ودين المحال عليه من الديون		الحوالة لم يجبر عليها ، ولا تصح	
التي يصح بيعها واستبدالها	-	بدون رضاه	
بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين		( الثالث ) أن يكون الدين المحال	
السلم		به معلوما قدرا أو صفة فلو	
أما أركان الحبوالة عند مالك	144	كان الدين مجهولا عند الماقدين	
واصحابه فهى محيل ومحال		أو أحدهما فان الحوالة تكون	
عليه وصيفة ، ولا تنحصر		بأطلة	
صيفة الحوالة في لفظ مشتق		( الرابع ) أن يكون الدين المحال	171
من الأحالة ، فتدل بكل ما يدل		به لأزماً في الحال أو في المآل ،	1
ملى نقل الدين		فالدين اللازم هو الذي لا يسقط	
وأما شروطها فسيتة اذا اعتبرنا	188	عن المدين في وقت من الأوقات	
الصيفة ركنا واذا اعتبرنا		كصداق المراة بعد الدخول بها	i
المصيفة شرطا فسبعه		( الخامس ) أن يساوى الدين	144
اما السنة فهي:	144	الذي على المحيل بالدين الذي	
( أولا ) رضا المحيل والمحال ،	174	على المحال عليه في الجنس	-
أما المحال عليه فلا يشترط رضاه		والقدر والحلول والتأجيسل	
على المشهور كما لا يشمسترط		والصحة والتكسير	
حضوره واقراره		ولا يشترط التســـاوي في	177
( ثانياً ) أن يكون للمحال دين	177	النوثيق ، فاذا كان لزيد دين	
على الحيل ، وأن يكون للمحيل	- · ·	علی عمرو ، وکان عند زید رهن	
دين على المحال عليه	,	على دينه ، أو كان له كفيل به،	
اذا افلس المحال عليه او مات	188	وكان لممرو دين على خالد بدون	
فان للمحال أن يرجع على المحيل		رهن وكفيل ئم احال عمــرو	
		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	

حتى ولو شرط عليه البراءة ؟ ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل لياخذه منه ؟

( والجمواب ) أنه أذا قامت قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكون قد دفعه ١٣٦ بطريق القرض للمحيل

> ١٣٤ ( ثالثاً ) أن يكون أحد الدينين حالا ، فان كان الذي على الحيل مؤجلا مثله فان الحوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين

( رابعاً ) أن يكون الدين لازما 148 فلا تصح الحوالة بدين غير لازم ١٣٦ كما اذا أحال السيد دائنه على عده الكاتب

> ( خامسا ) أن يسساوى الدين 148 الذي على المحيل الدين الذي على المحال عليه في القدر والصفة ( ومعنى التساوي في القدر ) عليه أكثر مما يستحقه عنسد المحيل

> (سادساً) أن لا يكون الدينان - 178 (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب وتحوها

> ١٣٥ أما أركان الحوالة عند أحمد محبل ومحال به وعليه وصيغة الخ .

> > ١٣٥ وشروط الحوالة خمسة :

١٣٦ ( احدها ) أن يتفق الدين المحال به مع دين الحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأحل

١٣٦ ( ثانيها ) أن يكون قدر كل من الدينين دين المصال به ودين المحال عليه معلوما قدره ، قاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة ( ثالثها ) أن يكون الدين المحال به مستقرأ فلا تصح أن تحيل المراة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ١٣٦ ( رابعها ) أن تكون المدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع

( خامسها ) رضا المحيل ، اما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحال عليه قادرا على السداد وغير مماطل لحديث النبي عَلَيْكُم « لي الواجد ظلم » وكذلك المحال عليمه ، فانه سترط رضاه

أنه لا يجوز أن يأخل من المحال ١٣٦ ( قرع ) في مداهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

١٣٦ مدهبنا أنه يترتب على الحوالة براءة دمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه للمحال

واصحابه فهي ما تتحقق به من ١٣٧ نعم ادًا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعسد ذلك فللمحال أن يحلف الحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال

179

18.

رقم ا**ل**صفحة الأحكام

عليه بيمينه ، فان حلف المحيل ١٣٩ فلاحق للمحال في الرجوع ، وأن لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة

١٣٧ ( اما الحنفية ) فانهم يبرئون ١٣٩ المدين باحسسالة الدائن براءة مؤقتة ، ومعناه أن المحسال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حسالة أن يفلس المحال عليه أو يموت

> ١٣٨ (أما المالكية) فقـــد قالوا: يتحول حق المحال على المحيل عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين

> (اما الحنابلة) فعندهم أنه متى 1 የአ توفرت شروط الحوالة التى أشرنا اليها آنفا وأتينا عليها تفصيلا ، فان المحيل يبرأ من الدين بمجرد الحوالة ، سُواء افلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين

> > كنساب الضسمان 149

اللغة : الضمان مشتق من ضم 179 ذمة الى ذمة وقال في السيط: هو مثنتق من التضمين ومعناه تضمين الدين في ذمة من لا دين عليه

واصطلاحا : هو النزام مكلف 144 عاقل غير محجور عليهلسفه ١٣٩ ( أما الأحكام ) فالأصــل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع ١٣٩ ( أما الكتاب ) فقوله تعالى : ﴿ ( نفقد صواع الملك ولن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم )

قال ابن عباس: الزعيم الكفيل، ومنه قوله عَلَيْكُ « أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق »

وثمة ست مسائل:

( الأولى ) قال علم اونا : أية يوسف نص في جواز الكفاله . وقال القاضي ابو اسمحاق المروذى: ليس هــدا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان ، وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لفة لازم شرعا فلست بآمر فيها بامر

ولكنى على نفسى زعيم

وانی زعیم ان رجعت مملکا 18. بسير ترى منه الفرانق ازورا ١٤٠ قال الامام أبو بكر بن العربي : هذا الذي قاله القسساضي ابو اسحق صحيح ، بيـد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : أنا زعيم فمعناه : انى ملتزم ( الثانية ) قول : وأنابه زعيم، 18. انما يكون في الحقوق التي تجوز النيابة فيها . وأما كل حق لا يقوم فيه احد عن أحـــد كالحدود فلا كفالة فيها

﴿ الثالثة ) اذا قال : أنا زعيم لك بوجه فــلان . قال مالك يلزمه ، وقال الشمافعي ، لا طرمه لانه غرر ، اذ لا يدري أيجحده أم لا لا والدليل على حوازه أن القصود بالزعامــة تنزيل الزعيم مقام الأصل

131

731

184

188

۱٤٠ (الرابعة) كما ان لفظ الآية نص في الزعامة فمعناها نص في الجعالة، وهي نوع من الاجارة والفرق بين الجعالة والاجارة ان الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين ، والجعالة يتقدر فيها الحمل غير مقدن

۱٤٠ (الخامسة) فاذا ثبت هذا فقد يمكن تقدير العمل بالزمان كقوله: تخدمنى اليوم ، وقد يقول: تخيط لى هذا الشوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعذر تقدير العمل

ا السادسة ) في حقيقة القبول في الآية أن المنادي لم يكن مالكا ولكن كان نائبا عن يوسف ورسولا له فشرط حمل البعير على يوسف لمن جاء بالصواع، وتحمل هو عن يوسف فصارت فيه ثلاث قواعد .

۱٤۱ تحمل عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد

۱٤۱ (الأولى) الجعالة . وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه الثمن فيه المثمن

۱ (الثانية) الكفالة وهى ههنا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط ، وقد اختلف الناس فيه اختسلافا متباينا تقرير في المسائل

۱٤۱ (الثالثة) جهالة المضمون له . فقالت المالكية : هي جائرة ،

ولجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليهسما ، وهذا يخالف ما ذهب اليسه أصحابنا الشسسافعية ووافقنا الحنفيون من أنهسم لا تجوز عندهم الكفالة مع حهالة الكفول له

قاما: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة اقوال: (احدها) انه لابد من معرفتهما اما معرفة المضمون عنه فليعلم هل هو اهل للاحسان ام لا ؟ واما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة ام لا ؟

( الثاني ) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصة لأن المعاملة معه خاصة

(الثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وهو الصحيح فى حديث أبى قتادة (انه ضمن عن الميت) والآية نص فى جهالة المضمون له ، وحمل جهالة المضمون عليه اخف

وشد ابو بوسف ومحمد فاجازا الكفالة فى الحدود والقصاص ، وقال: اذا قال القدوف أو المدعى القصاص بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمرو عن عمر وابن مسعود

۱۱۲ وجرير بن عبدالله والاشاعثانهم « حكموا بالكفـــالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عثهم

عين مضمونة أو احضار بدن ١٤٣ وأما السنة ففي حسديث يستحق حضوره ابى هريرة عنسسد ابى داود ( فرع ) في مذاهب العلماء في والترمذي وقال: حديث حسن TEE تعريف الضمان مذهبنا أن وان النبي عَرَقْتُهُ خطب يوم مكة الضمان شرعا عقسسد يقتضى فقال : « الا ان الله تمالى قد التزام حق ثابت في ذمة الفير اعطی کل ذی حق حقیه فلا او احضار عين مضمونة أو وصية لوارث ، ولا تنفق امراة احضار بدن من يسسستحق شيئًا من بيتها الا باذن زوجها، والمارية مؤداة والمنحة مردودة حضوره ومعنى المتعريف أن الضمان ثلاثة والدين مقضى والزعيم غارم » 111 أقسام: ١٤٣ والحكمة في ترك رسول الله ( القسم الأول ) ضمان الدين 111 مالي الصلاة على من عليه دين ومعناه أن الضامن يلتزم ما في تحريض الناس على قضـــاء ذمة المديون من حق ، بحيث الديون في حياتهم و التوصل الى تشفل به ذمته كما شفلت دمة البراءة المديون ، واذا دفع احدهما برئت ( وأما الاجماع ) فأن أحداً من 111 ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله الملماء لم يخالف في صبحة ( التزام حق ثابت ) الضمان وان اختلفوا في فروع (القسم الثاني) ضمان رد العين 111 منه المضمونة كالعين المفصوبة ، ( اذا ثبت هذا ) فانه يقال: 466 والعين المستعارة ضمين وكفيل وقبيل وحميل ( القسم الثالث ) التزام احضار وزعيم وصبير كلها بمعنى واحد 180 شخص ضمنه في ذلك ، فان ولابد في الضمان من ضلامن 188 كان لزيد عند عمرو دين فانه ومضمون عنه ومضمون له يصح لخالد أن يضمن احضار ( فرع ) في مذاهب العلماء في 188 نفس المدين عند الحاجة تعريف الضمان ( وقال مالك وأصحابه ) الضمان مدهبنا أن الضمان شرعا عقد 120 118 والكفالة والحماية بممنى واحد يقتضى التزام حق ثابت في ذمة وهو ان يشغل صاحب الحق الفير ، أو احضار عين مضمونة ذمة الضامن مع ذمة المضمون او احضار بلن من يسستحق سواء حضوره وبيان ذلك أن الضمان عندهم ومعنى التعريف أن الضمان ١٤٥ 188 ينقسم ثلاثة اقسام: شرعا عقد يقتضى التزام حق ( القسم الأول ) ضمان المال ثابت في ذمة الفير أو احضار ١٤٥

( الأول ) الأعيان المضمونة 187 سفسها ١٤٧ (الثاني) الأعيان المضمونة بفرها ( الثالث ) الأعيان غير المضمونة 187 فهي التي يجب على من أخذها أن بردها بعينها أن كانت موجودة ، فان هلكت كان عليه ان یأتی بمثلها ان کان لها مثل ، والا فعايه قيمتها ١٤٨ أما الاعيان المضمونة بفسيرها فهى الأعيان التي يجب تسليمها مادامت موجودة ، فاذا هلكت لا يجب تسليم مثلها ولا قيمنها فانه مضمون بفيره وهو الثمن أما الأعيان غير المضــــمونة 131 لا بنفسها ولا بغيرها فانهلسا لايجب تسليمها ولا تصليح كفالتهـــا ، وهي الأمانات ، كالوديعة ، ومال الصاربة ، والشركة ونحوها اما من قال: انها ضم في نفس 189 الدين مع المطالبة أيضا فقدد استدل بادلة منها: ١٤٩ أن صاحب الدين أذا وهبه للكفيل فانه يصح ، ويكسون للكفيل الحق في أن يرجع به على الأصيل وأيضاً فأن الكفيئيل أذا مات 189 يؤخذ الدين من تركته ولو كانت

ذمته غير مشغولة بالدين فان

المطالبة تسقط عنه بموته

١٤٩ ( والجواب ) ان من قال : ان

فاذا ضمن شخص آخر في دين فقد شفلت ذمته بذلك الدين كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل الدين من ذمة المضمون الى ذمة الضامن (القسم الثاني) ضمان ما يؤول ١٤٨ فأما الأعيان المضمونة بنفسها 187 ألى الوحوب وأن لم يكن وأجبا بالفعل وذلك كالعيان المغصوبة والمستعارة ومثل الاعيان المفصيوبة والمستعارة الاعيان المقبوضة على سوم الشراء ١٤٦ . ( القسم الثالث ) ضمأن الديون التي تجب في المسطقبل بأن ما يلزمه من دين مثلا اذا كان شخص يعامل تاجراً فان له أن بأتى بضامن يضمنه (القسم الرابع) أن يضسمن 187 احضار من عليه حق مالي عند الحاجة وهي الكفالة ( أما أصحاب أبى حنيفة ) فأن 187 لهم في تمريف الكفالة رايين مع أنهم لا يفرقون بين الكفـــالة والضمان ( أحدهما ) أنها ضم ذمة الى 1,87 دمة في المطالبة بنفس أو دين أو عين فاقسامها ثلاثة كفالة بالنفس وكفالة بالدين وكفالة بالعين ( ثاني الرابين ) انها ضم دمة الى 187 ذمة في أصل الدين ليس لصاحب الدلين الا ان 188 يطالبه باحضار الشخص المدس بذاته ومثل ذلك الكفالة بالأعيان

وهي ثلاثة اقسام:

105

الكفالة هى الضم فى المطالبة ١٥١ لا ينفى انها قد تكون ضمان فى اصل الدين ، وتعريفها بذلك نقص لأنه لا يشمل الاقسام الثلاثة التى ذكرناها

ا اذا ثبت هذا) فان الكفسالة لا تصح الا اذا أمر بها الدين واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب دينا ومطالبة للكفيسل على المدين بعد أن يدفع دينه ومطالبته فقط لصاحب الدين على كفيسل فهي توجب دينين

١٥٠ فسرع في أركان الضمان

وثلاث مطالبات

١٥٠ أركان الضمان عندنا خمسةقال في الروضة:

الركن الأول) المضمون عنه ولا يشترط رضاه بالاتفاق ولا يشترط رضاه بالاتفاق ولأن قضاء دينه بفير اذنه جائز الركن الثاني) المضمون له ويشترط معرفته على الأصح وقول الاكثرين فان شرطناه لم يشترط قبوله لفظ على الأصح وان لم نشرطه جاز ان يتقدم الرضا على الضمان

۱۵۱ (قلت ) واذا شرطنا قسول المضمون له فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله

۱۵۱ (الركن الثالث) الضـــامن وشروطه: صحة العبارة وأهلية التبرع

۱۵۱ اما صحة العبارة فيخرج منه الصحفير والمجنون والمبرسم اللي يهذي فلا يصح ضمانهم

۱۵ واما الاخسرس فان لم یکن له
 اشارة مفهومة ، ولا کتابة لم
 نعرف ضمن حتى نصصحح أو
 نيطل

۱۵۱ وان كانت له اشارة مفهـــومة صح ضمانه

۱۵۲ وأما أهلية التبرع فلا يصبح ضمان المحجور عليه لسفه ، وأن أذن الولى لانه تبرع وتبرعه لا يصح باذن الولى

(قلت) الذي قاله الامام هسو الصواب، وقد صرح الاصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه

۱۵۲ وقول الرافعي انه ليس تبرعاً فاسد

۱۵۲ ( فرع ) ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها ۱۵۲ ( الركن الرابع ) الحق المضمون

وشرطه ثلاث صفات ، كونه ثابتا لازما معلوما

۱۵۳ الصفة الأولى: الثبوت وفيها مسائل

(احداها) اذا ضمن ما لم يجب وسيجب بقرض او بيع وشبههما فطريقان (احدهما) القطع بالبطلان لانها وثيقة فلا تسبق وجوب الحق كالشميماة (واشهرهما) على قولين الجديد البطلان ، والقميديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو البه

١٥٣ ونقل الامام قروعا على القديم

الغير	( احدها ) اذا قال : ضمنت	104
١٥٤ ( المسألة الثالثة ) باع شيئا	لك ثمن ما تبيع فلانا فباع	
فخرج مستحقا لزمه رد الثمن	شيئًا بعد شيء كان ضــامنا	
ولا حاجة فيه الى شرط والتزام	للجميع ، لأن ما ملىن ادوات	
قال القفال : ومن الحماقة	الشرط فتقتضي التعميم	
اشتراط ذلك في القبالات	( الثاني ) ان شرطنا معــرفة	104
١٥٤ (الركن الخامس) الصيفة وفيه	المضمون له عند ثبوت الدين	
مسائل:	فهنا أولى والا فوجهان	
١٥١ ( الأولى ) لابد من صيفة دالة	( الثالث ) لا يطالب الضامن	108
على التزام كقوله ضمنت لك	ما لم يحب الدين على الأصيل،	:
مالك على فلان	وليس له الرجوع بعد لزومه ،	:
١٥٤ ولو قال: اؤدى المال أو أحضر	وأما قبله ــ فعن ابن سريج أنه	•
الشخص فهذا ليس بالتزام	له الرجوع	
وانما هو وع <i>د</i>	( المسألة الثانية ) ضمان نفقة	104
١٥٤ (الثانية) لو شرط الضامن أو	المدة الماضية للزوجة صبحيح	
الكفيل الخيار لنفسه لم يصح	سواء كانت نفقة الموسرين أو	
الضمان ، فلو شرط للمضمون	المعسرين ، وكذا ضمان الأدم	
له لم يضر لأن الخيار والابراء	ونفقة الحادم وسائر المؤن	
له ابدا	فان جوزنا ضمان نفقة المستقبل	108
١٥٥ ( الثالثة ) لو علق الضمان	فله شرطان :	
بوقت أو غيره فقال: اذا حاء	( أحدهما ) أن يقدر مدة ، فأن	104
رأس الشهر فقد ضمنت أو أن	اطلق لم يصح فيما بعد الفد	
لم أود مالك غدا فأنا ضامن	( الشرط الشاني ) أن يكون	108
لم يصح على الذهب	المضمون نفقة المسر ، وأن كان	:
١٥٥ (الرابعة) لو وقت كفالة المدن	المضمون عنه موسرا لانه ربما	
فقال: أنا كفيل به الى شهر ،	أعسر ، وفي التتمـــة وجه انه	
فاذا مضى برئت فوجهان وقيل	يجوز ضـــمان نفقة الموسر	
قولان (أصحهما) البطـــلان	والمتوسط ، لأن الظاهر استمرار	•
كضمان المال	حاله	
١٥٥ ( الخامسة ) لو ضمين الدين	( فرع ) لا يجوز ضمان نفقة	108
الحال حالا أو أطلق لزمه حالا،	القريب لمدة مستقبلة وفي نفقة	
وان ضمن المؤجل بأجل او اطلق	يومه وجهان ، لأن ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	. '
لزمه لأجله	سبيل البر والصلة ، ولهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
١٥٦ (السادسة) لو تكفل بيدن	تسقط بمضى الزمان وبضيافة	

10人

الدين عن الميت سواء خلَّف وفاء

( فرع ) قال أبو على الطبرى :

لو قال: تكفلت لك بمالك على

فلان صح ، وان قال : أنا به

قبيل لم يكن صريحاً في أحمد

او لم يخلف

الوجهين خلافا لأبي حنيفة ، رجل او نفسه او جسسمه او لأن القبيل بمعنى قابل روحه صح وان تكفل بعضو منه ( قاعدة ) ما صح الرهن به صح فأربعة أوجه : 101 ضمانه ومالا فلا ( احدهما ) : إنه باطل كالبيع والاجارة بخلاف العنق والطلاق ويستثنى من الثانى ضـــمان 101 لأن لهما قوة وسرأية المهدة ورد الأعيان المفصوبة ويصح ضمانها الا الرهن بها (والثاني): يصح 107 ( والثالث ) ان كَان عضــوا (ضابط ) ليس لنا ضمان دين 101 لا يبقى السدن دونه كالرأس بعقد في عين لا يتعدى الى غيرها الا فيما أعاره شيئا ليرهنه والكبد والدماغ صح ( والرابع ) ما عبر عنه عن جميع 107 ( قاعدة ) من ضمن بالادن رجع Not البدن كالرأس والرقبة يصبح وأن أدى بلا أذن ومن لا فلا ، ومالا كاليد والرجل فلا وان ادی باذن ویستثنی مسن (قلت): قطع صاحب الحاوى 107 ذلك صور: بصـــحة الكفالة فيما لو كفل احداها: أن يكون الضــمان 101 براسه او وجهه او عینـــه بالاذن قد ثبت بالبينة وهسو او قلبه منکر ، کما اذا ادعی علی زید يصح ضمان الدين عن الميت وعلى غائب الفا ، وأن كلا منهما لما روى ابو قتسادة قال : ضمن ما على الآخر فأنكر زيد ، « اقبل بجنازة على عهد رسول فأقام المدعى بينة بذلك الله عرفية فقال : هـــل على ( فصل ) ويصح ذلك من كل 109 صاحبكم من دين أ فقالوا عليه جائز التصرف في ماله ، فأما من ديناران قال آركي : صلوا على يحجر عليه لصفر أو جنون أو صاحبكم فقال أبو قتادة: هما سفه فلا يصح ضمانه ، لأنه على يا رسول الله فصلى عليه ايجاب مال بعقد فلم يصيح رسول الله على » من الصبى والمجنون والسسفية ويصح عن الحي لأنه دين لازم 104 كالبيع فصح ضمانه كالدين على الميت فان قال له الولى: اقضه مسن 109 ( أما الأحكام ) فانه يصح ضمان

وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان 109 ( أحدهما ) يتبع به اذا أعتق 109

له فيه

كسبك قضاه منه ، وأن قال :

اقضه مما في بدك للتجارة قضاه

منه ، لأن المال له ، وقد أذن

لأنه اذن في الضمان دون الأداء اور الأداء (والثاني) أنه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشارك بمال الضمان كالرهن

۱۵۹ فأما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان احد منهم لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصلح كالميع

١٦٠ اما المراة فانه يصح الضمان منها
 ١٤١ كانت جائزة التصرف

١٦٠ وقال مالك : لا يصلح ألا أن يكون باذن زوجها

۱٦ ( فرع ) ولا يصح الضمان من المبرسم وهي علم الة تصيب الاعصاب ، فهو لا يعقل فلا حكم لكلامه

١١٠ فأما الأخرس فان لم يكسن له
 اشارة مفهمة أو كتابة معقبولة
 مقروءة لم يصح ضمانه

۱٦ ( فرع ) وان كان في ذمة العبد فضمن عنه ضامن صح الضمان لأن الدين في ذمته لازم ، وانما لا يطالب به في حال رقه لعجبن فصح الضمان عنه كالدين على المعبر

( فرع ) واما المكاتب فانه اذا ضمن دينا على سيده فان كان بغير اذنه فهل يصح ؟ فيمسه وجهان كما قلنا في غير المكاتب ( فرع ) في رأى فقهاء القانون الوضعى ـ وهم يزعمون اقتباسه

الوضعى ـ وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة الاسمسلامية _ ويستمون هذا بنظرية الالتـزام وهو ينقسم الى ايجابى وسلبى

۱۹۲ ویقولون: اذا کان الاداء قیمیا فلا یجوز آن یقوم شخص آخر بالتنفیذ بدلا من المدین وللدائن آن یرفض التنفیذ الحاصل من غیر المدین المسادة ۲۰۸ مسن القانون المدنی

۱٦٣ والالتزام ينقسم الى عينى وشخصى ، ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة ١٦٣ وتنص المادة ٣٥٩ من التقنين

المدنى المصرى على ما يأتى:

1 - تتم الانابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص اجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين

المت المادة تقتضى اشتراك ثلاثة اشتخاص: المنيب والمناب والمناب لديه وهسلا العقد يعد بنص المسادة ٣٥٩ تصرفا واحدا متعدد الاطراف المت فصل ) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لأنه لما جاز قضاء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غير رضاه رضاه

۱٦٣ ( فصل ) وهل يفتقر الى معرفة
 المضمون له والمضمون عنه المسمون المسمون المسمون عنه المسمون المسمون

175

(احدها) انه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم انه هـــل هو ممن يسدى اليه الجميل ، ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم هـل يصـلح لمفاملته ام لا يصلح

ضمانه يصح		حديث وفاء ابى قتادة أخرجه	178
( ثانيها ) أن يكون بالفا فلا	170	البخارى والنسائى من حديث	
يصح ضمان الصبى		سلمة بن الاكــــوع وأورده	
·	170	الترمذي وأبو داود	
لسفه ، فلا يصح ضـــمان		( أما الاحكام ) فانه يصح الضمان	178
المحجور عليه بسبب السفه	-	من غير رضي المضمون عنه ،	-
اما المحمور عليسه بسبب	170	لان عليا رضي الله عنه وأبا فتادة	
الافلاس فان ضمائه يصح وكذا	-	ضمنا عن الميت بحضرة النبي	
ضمان السفيه الذي لم يحجر		عَلِينَةً والميت لا يمكن رضاه	
عليه	-	وأما معرفة الضامن للمضمون	178
ا (رابعها) أن لا يكون مريضا	170	له والمضمون عنه فهل يفتقر الى	
مرض الموت وهو لا يصــــح		ذلك ؟	-
ضمانه بشرطين		فيه ثلاثة أوجه:	178
ا ﴿ إِلَّاوِلَ ﴾ أن يكون عليه دين	170	(احدها) أنه لا يفتقر الى معرفة	170
يستفرق كل ماله ، فان لم يكن	-	واحد منهما وانما يضمن بالاسم	-
عليه دين مستفرق فانه يصح		والنسب	
ضمانه		( والثاني ) أنه حتى بعسرف	170
	77	الضامن عينهما ، لأن معاملته	
جديد بعد الموت		المضمون له فلابد من معرفتــه	
۱ (القسم الثاني) برجسع الي	177	بعينه ليعلم هل هو أهمل لأن	
المضمون له وهو صاحب الحق		يسدى اليه الجميل ام لا ؟	
ويشترط أن يكون معسروفا		( والثالث ) أنه يفتقر ألى معرفة	170
للضامن بشمصحصه فلا تكفى		غير المضمون له لأن معاملته معه	
معرفة اسمه لتفاوت في المطالبة		ولا يفتقر الى معرفة المضمون	
شدة ولينا		عنه لانه لا معاملة بينه وبينه	
	77	( فرع ) في مذاهب العلماء في	170
لأن الضمان لا يضره وكذا لا		شروط الضمان	
يشترط معرفة المضمون عليه	I	- <del>-</del> - · ·	170
وهو الذي عليه الحق		تنقسم الى أربعة أقسام:	-
,		( القسم الأول) برجسع الى	170
الصيفة فيشترط شرطان		الضامن فيشترط فيه شروط:	
			170
بالالتزام كأن يقول: ضمنت		ضمان المجنون بخلاف الذي	
دينك الذي لك على أو تكفلت	. (	غاب عقله بسبب السكر فان	

لك ببدن فلان ونحو لذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به

١٦٦ أما اذا أتى بصيغة لا تشميعر بالالتزام كما اذا قال: اؤدى المال الذي لك عند فليلان أو أحضر الشخص الذي لك عنده كذا فمثل هذه الصيفة لا تكون ضمانا وانما تكون وعدا

ثانيهما: أن لا تكون معلقة أو 177 مؤقته ، فاذا قال : ان جاء الفد ضمنتك أو قال أأنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافـل بدنه اسبوعا فانه لا أيصح

(القسم الرابع) يرجه الى 177 المضمون به سواء كان دينا او عينا أو نفساً ، فيشترط في الدين أن يكون لازما في الحال أو المآل

اما الأعيان فانها تنقسم اي 177 قسمين مضمونة كما تقدم في التعريف

أما ضمان قيمتها أذا تلفت فه 177 لا يصح لأنهـالم تتلف وقت الضمان لتثبيت قيمتها في الذمة لا يجب رد المفصوب على واصع ۱٦٨ اليد ولكن يجب عليه أن يخي

بينها وبين مالكها واما كفالة النفس فيشترط  $\Delta T I$ لصحتها أن يكون على المكسول بسدنه حق لآدمي مالا كان أو عقوبة

قالوا: يشترط للكفالة شروط

بعضها يتعلق بالمكفول عنسه وبعضها يتعلق بالكفيل ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به

وذلك لأن تصرف السفيه ينقسم 471 الى قىسمىن:

( احدهما ) ان بشتری او بیع أو ينفق شيئا لازما له لابدمنه فى ضروريات أموره

١٦٨ ( ثانيهـما ) أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستفناء عنه

وهل يلزم الكفيل أن بدفع من 171 الذى ضمنه لصــاحب الدين ١, لا

ولا يشترط في المكفول عنه 179 (المديون) أن يكون قادراً على تسليم المكفول به فيصح كفالة الميت المفلس بمعنى حمل الدين عنه ويشترط في الكفيل أمور : ١٦٩ أولا: أن يكون بالفا فلا يصح

للصبى أن يضمن غيره ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصم 179 كفالة المحنون

ثالثا: أن يكون محجوراً عليـــه 179 لسفه فلا يصح للسسيفية ان يضمن غيره

179

رابعا : أن لا تكون امرأة متزوجة اذا ارادت ان تضمن في مقدار يزيد على ثلث مالها بفير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المراة بأكثر من ثلث مالها فلزوجها الحق في رد الكفالة

( أما مذهب المالكية ): فانهم ١٦٩ خامسا : أن يكون مريضها خطراً اذا اراد ان يضمن في اكثر

-177

174

من للث ماله فلا ينفذ ضمائه واعسسلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لأ من شروط الصبحة ، فان الكفالة بدونهما تصح ولكن لا تنفد الا باذن الزوج والورثة اما الأول والثاني والثالث فهي 171 شروط صحة

14. سادسا: أن لا يكون الضامن عليه دين يستفرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ، ويشترط في المال المكفول أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات

١٧٠ ويشترط في الدين أن يكون

لازما او يؤول الى اللزوم ويصح ضمان الدين الحال مؤجلا كما إذا كان لزيد عشرة جنيهات عند عمرو وحل موعد سيسداده فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد: أجِل له الدفع شهرا او نحسو ذلك وأنا ضامن لك ذلك الدين ١٧٢ وأما الصيفة فانه بشترط فيها ان تدل على الحفظ والحياطة عرفا مثل قوله: أنا حميسل بفلان او زعیم او رکیل او قبیل او هو لك عندى او الى او قبلي ولاستعمال الصييفة ثلاثة IVY

احوال : ( الحالة الأولى ) أن يذكر لفظ الضمان مطلقا غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عين المال أو النفس

الضمان مقيدا بميا يدل على المضمون به لفظا كأن يقول له: أنا ضامن لما على فلان

( الحالة الثالثة ) أن يذكر لفظ الضمان مقيدا بما يسدل على المضمون به فيه

( أما مذهب الحنابلة ) فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون للتصرف ، فلا يصح ضمأن المجنون والصفير والسفيه ويصح ضمان المفلس ۱۷۳

وبصح الضمان بلفظ معلق ومنجز كقوله: ان أعطيت فلانا كذا فانا ضامنه

( أما مذهب ابي حنيفة ) فان 178 شروط الكفالة عندهم تنقسه الى خمسة أقسام:

١٧٤ ( القسم الأول ) يرجمع الى الكفيل ، فيشترط في الكفيل أن يكون عاقلا بالفا فلا تنمقه كفالة المجنون ولا الصبى اصلا الا في حالة واحدة

الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به ينفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتا مفلسا لا تصح كفالته ( القسم الثالث ) يرجع الى 170 المكفول له وهو صاحب الدين فيشترط أن يكون معلوما فلا يصح الشخص أن يكفل شخصا لن يجهله

١٧٤ ( القسم الثاني ) يرجيع الي

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ ١٧٦ (القسم الرابع) يرجيع الى

الكفول به سواء كان ديسا او عينا او نفسا فيشسترط لصحة الكفالة في الدين شرطان: ، ١٧٠ ( الشرط الأول ) أن يكون دينا صحيحا ، والدين الصحيح هو الذي لا سيفط الا بأدانه تصاحبه أو بالبرأة منه

١٧٧ (الشرط الثاني) أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً ان . بكون باقيا غير ساقط

١٧٨ - ( القسم الخامس ) يرجنع الى الصيفه ، فيشمسرط لها ان لا تكون مملقة على شرط غيير موافق للكفالة ، كان يقول له : اكفل لك مالك على فلان من دين ال نزل المطلب او هبت الريح ونحو ذلك من مثل هذه لا تصح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والفراض ١٧٨ ويكون الشرط موافقها للكفالة بواحد من امور ثلاثة :

( الأول) أن يكون الشرط سببا للزوم الحق ، كأن يقول له : اكفل لك هذه السلمة المبيعة ان ظهر أنها ملك لفير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا البائع سببا الزوم الحق المكفول به ، وهو وجوب الثمن للبائع على المسترى

( الأمر الثاني ) أن يكون سببا لسهولة تمكن الكفيل من استيعاء المال من الأصيل كُفيوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين ( الأمر الثالث ) أن يكون سبيا

التعذر الأستيفاء للدين مسسه فيصح أن يكفله فيه ١٧٩ وحاصل هذا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شبديدة كما اذا قال له : اكفل لك نفس زيد عند هبوب الربح أو نزول المطر ، وفي هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الإجل

١٧٩ أما إذا أجل السكفالة الى وقت ممين كما اذا قال خراكفل لك زیدا او ما علی زید من هـده الساعة الى شهر فانه بكون الكفيلا مدة شهر بلا خلاف

والتحقيق في هذا أن صييغ ١٨. الكفالة مبنية على العرف ، فاذا - كان العرف جاريا على أن هذه الصيع لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فأنها تحمل

١٨٠ وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم

فاذا قال صاحب الدين للكفيل: ·1A. ان جاء فأنت برىء من الدين لا تصح البراءة، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل

14.

( فصل ) وان باعه بشرط ان يضيمن الثمن ضامن لم بجسيز حتى يمين الضامن ؛ لأن الفرض يختلف باختلاف من يضمن ، كما بختلف باختلاف مأ يرهن من الرهون -17/

181

174

181

١٨١ -- ( الأحكام ) الذا باع رجل من فيره شيئا بثين في ذمته بشرط أن يضمن له بالثمن ضـامن معين صح البيع والشرط

١٨١ ( فرع ) وأن باعه سلعة بشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير لميين

١٨١. وأن كان عليسه أن يشسهد له شاهدين عدلين غير المينين فهل يسقط خيار الآخر فيه وجهان: ( أحدهما ) لا يلزم الآخر قبول ذلك ، بل يثبت له الخيار في فسخ البيع كما قلنا في الضمين المين

( والثاني ) يلزم قبول ذلك ولا خيار له في فسخ البيع

۱۸۱ (فصل) ويصبح ضمان كل دين لازم كالثمن والأجرة وعسوض القرض ودين السنسلم وارش الجناية وغرامة المتلف لأنسسه وثيقة يستوفي منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن

وفي مال الجمالة والتمسن في 181 مدة الخيار ثلاثة أوجه

( أحدها ) لا يصح ضمانه لأنه 171 دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة

( والثاني ) يصح لأنه يؤول الي 181 اللزوم فصح ضمانه

١٨١٠ ( والثالث ) يضح ضمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضمان مال الجمالة لأن عقد البيسع يؤول الى اللزوم ، وعقب لد الجمالة لا يلزم بحال

وأما المال المشروط في السبق 184 والرمى ففيه قولان

١٨٢ : ( احدهما ) أنه كالأجارة فيصبح

( والثاني ) أنه كالجمالة فيكون 181 في ضمانه وجهان

( الأحكام ) الحقوق على اربعه 181 أضرب:

( احدها ) حق لازم كالثمن في اللمة بعد قبض المبيع ، والأجرة في الذمة بعد انقضاء الاجارة ، ومال الجعالة بعد العمل والمهر بعد الدخول أو تصفه بعد العمد رعوض القرض وقيم المتلفات ، مهذا يصبح ضـــمانه لانه دين لازم مستقر

( الضرب الثاني ) دين لازم غير مستقر كالمهر فبل الدخسول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل انقضماء الاجارة ودين السلم ، فهذا يصح ضسانه ابضا

وقال أحمد في أحدى الروايتين: لا يصح ضمان المسلم فيسه ، لانه يؤدى إلى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهسو كالحوالة

ودليلنا أنه دين لازم. فصيح . 184 ضمانه كالمهر بعد الدخول

( الضرب الشالث ) دين ليس بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصبح ضـــمانه لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز نقسه فلأمعني لضمانه

رقم الصفحة

110

1/১٥

110

110

( الضرب الرابع ) دين غير لازم الا انه يئول الى اللزوم وهو مال الحمالة قبل العمل بأن يقول: من رد ضالتی فله دینار

واما ضمان ثمن المبيع في معدة 1 ለ የ الخيار فاختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال : فيه وجهان كمال الحمالة قبل الممل ، ومنهم من قال: يصح ضمانه وجها واحدآ لأنه يئول الى اللزوم

١٨٣ ( فرع ) واما أرش الجنساية والديسة سه فان كان دراهم او دنائیر مثل أن جنى على عبد أو كانت الايل معدومه او قلنا: يجب الف مثقال أو أثنا عشرالف الف مثقال أو اثنا عشر الف درهم صح ضمائها لأنه دين لازم مستقر فهي كالمهر بعد الدخول ١٨٥ وان قال: الق متاعك في البحر وأما ضمان نفقة الزوجة _ فان ضمن عنه نفقه معدة قعد مضت _ صح ضمانها لاته دین لازم مستقر فهى كالمهر بعسد

> ( فصل ) ولا يجوز ضـــمان المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمى فلم يحن مع الجهالة كالثمن في البيع وفي ابل الدية

الدخول

١٨٤ ( فصل ) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو أن يقول: ما تداين فلاناً فأنا ضامن له 4 لأنه وثيقه بحق فلا يسبق الحق كالشهادة

( فرع ) قال في الابانة : فلو جهل ١٨٦ مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت

لك مسن درهم الى عشر سا وقلنا: لا يصح ضمان المجهول، فهل يصح هذا ؟ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصح لأن جملة ما ضمن معلومة (والثاني) وهو الأقيس: أنه لا يصح لأن مقدار الحق مجهول : ( فرع ) فأما اذا قال الرحل لفيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما بأخذ منك فانه بلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن مــن جهة التوكيل وذلك أن يـــــد الوكيل يد الموكل

۱۸۵ ( فصل ) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لأنه ايجاب مآل لآدمي بعقد فلم يجر تعليقه بشرط كالبيع

وعلى ضمانه صح فاذا القاه وحب ما ضمنه ، لأنه استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح فأشبه اذا قال : طلق امرأتك على الف

( الأحكام ) لا يصلح تعليق الضمان على شرط بأن يقول : اذا جاء راس الشهر فقـــد ضمنت لك دينك على فلان ١٨٥ وحكى المسعودي أن أبا حنيفة

دلیلنا انه ایجاب مال لادمی 1/3 بمقد فلم يصح تمليقه على شرط

قال: يصح

وقلوله: لادمى احسراز من الندر وقولنا: بعقد احتراز من

TAY

147

144

1AY

وجوب النفقة للقريب والزوجة فانه معلق بشرط

۱۸٦ اذا قال لغيره عند هيجان البحر وخوف الفيرق: الق متاعك في البحر وعلى ضيمانه فالقاه وجب على السندعي ضمانه

۱۸٦ وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب

۱۸۱ دلیلنا انه استدعاء ملك لفرض صحیح فصح ، كما لو قال : طلق امراتك بمائة درهم علی وكان الفرض صحیحاً لحسم نزاع أو لدرء مضارة صصح الضمان

۱۸۱ و کذا لو قال: اعتق عبدك بمائة وعلى خمسمائة فباعه ، قال الصيدلانى: وقاله فى العقسد فهل يصح العقد ؟

۱۸۱ فیه وجها الابی العباس بن سریج (احدهما) بصح البیع ویستحق البائع علی المستری خمسائه وعلی المستدعی خمسمائه ، لانه مال بدله فی مقابلة ازالة ملکه فیصح

۱۸۲ (والثانی) لا یصح ولا یستحق علی الباذل شیئا لان الثمسن یجب آن یکون جمیعسه علی المشتری فاذا شرط بعضه علی غیره لم یصح

۱۸۱ واذا قال: بع سیارتك من فلان بالف علی أن اذن منه خمسمائة جاز وینظر فان ضمن قبلل المبیع لم یلزمه لائه ضامن قبل الوجوب وان ضمنه بعده لزمه

۱۸٦ (فصل) ويجوز أن يضمن الدين الحال الى اجـــل لانه رفق ومعــروف فكان على حسب ما يدخل فيه ، وهل يجــوز أن يضمن المؤجل حالا ؟ فيــه وجهان :

۱۸۲ ( احدهما ) يجوز كما يجوز أن يضمن المال مؤجلا

۱۸٦ (والثاني) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنسه فلا يجوز أن يكون الفرع ممجلا والأصل مؤجلا

( الاحكام ) اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه فضامن الى اجل معلوم صحح الضميد على المضمون

فان قبل: فعندكم الدين الحال لا يتاجل فكيف تاجل على هذا الضامن

( فالجواب ) ان الدین لم یشت علی الضامن حالا ، وانما ثبت علیه موجلا ، فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا علی من هو علیه الی شهرین فضمنه عنه ضامن الی شهر ففیه ثلاثة أوجه

( احدها ) يصح الضمان ويلزم الضمان تعجيل الدين دون المضمون عنه لانه ضمن له دينا بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا

۱۸۷ (والثاني) لا يصح الضمان لأن الضامن فرع للمضمون عنه فلا MA

11

184

يجوز أن يستحق مطالبـــة الضامن دون المضمون عنه

۱۸۷ (والثالث) يصح الضمان ولا بلزمه التعجيل كأصله

۱۸۷ ( اذا ثبت هذا ) قضمن الحال مؤجلا فمات الضامن حل عليه الدين ووجب دفع ذلك مسن تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الإجل

۱۸۷ وقال زفر: يرجعون عليه في الحال ، لأنه ادخله في ذلك مع علمه أنه يحل بموته

۱۸۷ دلیلنا : ان المضمون عنه لم یاذن فی الضمان عنه الا الی اجل فلا یستحق الرجوع علیه فی الحال وهذا مذهب احمدد واصحابه

۱۸۸ ( فصل ) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيار لدفع الغبن وطلب الحظ ، والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مغبون الكفالة أولها ندامة وأوسطها

ملامة وآخرها غرامة ۱۸۸ ( أما أحكام الفصل ) فانسسه لا يجوز شرط الخيار في الضمان فاذا شرط فيه أبطسسله لأن الضامن يعلم أنه مغسون فاذا دخله خيار الشرط أبطسسله

۱۸۸ ( فرع ) في مداهب العلماء: يتضح مما سبق انه لا يدخل الضمان والكفالة خيار ، لأن الخيار جعل ليعرف ما فيل

كالصرف والسلم

الحظ ، والضمين والكفيل على بصيرة انه لاحظ لهما ، وبهذا قال أبو حنيفة واحمد قال أبن قدامة : ولا نعلم عن أحد خلافهم ( فصل ) ويبطيل بالشروط الفاسدة لانه عقد يبطل بجهالة المال قبطل بالشرط الفاسيد

( الأحكام ) يبطل الفسسمان بالشروط الفاسدة لأنه عقسد يبطل بجهالة المال فبطسسل بالشروط الفاسدة كالبيع

( فصل ) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضمان ، ولا يسقط عن المضمون عنه . والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه هوالله منا فاتينا النبي عليه فخطا خطوة تم قال : اعليه دين أ قلنا : اعليه دين أ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران أ قال : انما مات امس ثم اعاد عليه بالغد قال : قد قضيتهما قال الآن بردت عليه طدته » رواه احمد وابو داود والنسائي والدار قطني وصححه ابن حيان

العسافظ في التلخيص: حديث ان النبي على التلخيص النبي على النبي على اليصلى عليها فقال: هل على صاحبكم من دين الفقل الوقتادة: نعم ديناران فقال ابو قتادة: هما على يا رسول الله قال: فصلى عليه على يا رسول الله قال:

1.3

111

19.

من حديث سيسلمة بن الأكوع مطولا و فيسه : ان الدين كان ثلاثة دنانير

١٩٠٠ ثم قال : ثُم نقل العلماء أن هذا : كان أول الاسلام ثم فتح الله الفتوح قال : إنا أولى بالومنين من انفسهم

الخدري ما يعضيسيد حديث ابى قتادة ويشبهد له: « هــل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : و ما درهمان و قال : صاوا على صاحبكم فقسال على : ١٩١ يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلی علیه ثم أقبل على على وقال: حسراك والله خيراً عن الاستلام ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك وفي آخره: « ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة ، فقال بعضهم :

هذا لعلى خاصة أم للمسلمين

عامة ؟ فقال للمسلمين عامة

( اما الأحكام ) فانه اذا ضممن 111 عن غيره دينا تعلق الدين بلمـة الضامن ، ولا يبرأ الضمون عنه بالضـــمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم

وقال ابن ابى ليلى وابن شبرمة 191 وداود وابو تور: تبـــرا دمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن

١٩١ (اذا لبت هذا) فيجـــوز للمضمون له مطالبة من شاء من

الضامن والمضمون عنه ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعدرت مطالبة المضمون عثه

دليلنا : أن الحق متعلق بدمة 191 كل واحد منهما ، فيكان له مطالبة كل واحد منهـــــما و ١٩ قلت : وفي حديث أبي سينعيد كالضامتين .

( قرع ) قال الممسرائي : قان 191 ضمن عن الضامن احنبي صــح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول

وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضـــمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة ( فصل ) وان ضمن عن رجـل 198 دينا بفير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصية ، لأنه الم يدخل فيه باذنه فلم يلزمه تخليصه

فان دفع المضمون عنه مالا الى 198 الضامن وقال: خد هدا بدلا عما يجب لك بالقضاء نفيه وجهان:

( أحدهما ) يملكه ، لأن الرجوع · يتعلق بسببين: الضمان والغرم وقد وجد أخدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراج الزكاة تبل الحلول واخراج الكفارة قبل الحنث كما يجب رد ما عجـل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحلول

( والثاني ) لا يملك لأنه أخذه 1.1.1 بدلا عما يجب في النساس فلا

198

190

يملكه كما لو دفع اليه شيئا عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، قان هلك ضمته ، لانه ١٩٤٠ قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع

193 ولهذا حمس فوائد :

١٩٣ ( احداهن ) هذه المسالة المقدمة ( الثانية ) اذا دفع المضمون عنه الى الضامن مال الضمان عوضا عما سيغرم فهل يملكه الضامن فيه وحهان

١٩٣ (أحدهما) يملكة لأن الرجوع يتعلق بسبين بالضمان والفرم وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول

۱۹۳ ( الثاني ) لا يملك ما قبض لأنه اخده بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه كما لو دفع اليه شيئا عن بيغ لم بعقد

١٩٢ ( الفيائدة الثالثية ) لو أبرا الضامن المضمون عنه عمسا سيغرم هل يصبح اعلى الوجهين ١٩٣ ( الفائدة الرابعة ) لو ضــمن الضامن ضامن عن الضــمون عنه هل بصح ؟ فيه وجهان

١٩٣ (الفائدة الخامسة) لو ضمن في الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عنه ضامنا معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين

١٩٣ ( فرع ) في مذاهب العلماء . قال الامام أبو جعفر الطحاوى في مختصره: ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب

في قول أبي حنيفة الا بعد قبول الكفول له والمضمون له وأما أبو يوسف ومحمد فكأنا يجيزان الضمان والكفسسالة والحمالة بغير قبول من الكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له قال الطحاوى : وبه ناخذ ١٩٤ ( فصل ) وان قبض المضمون له الحق من المضمون عنه برىء الضامن لآته وثبقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن

( الاحكام ) اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضمان وثيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق

وأن أبرأ ألضامن برىء الضامن ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن اذا اسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ

١٩٥٠ ( فرع ) وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثاني تالث ثم رابع عن الثالث صبح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من احدهم برىء الجميع ، لأنبه قد استوفى حقه

( فصل ) وان قضى الضامن 190 الدين ـ نظرت ، فان ضمن باذن المضمون عنه وقضى باذنه رجع عليه ، لأنه أذن له في الضمان والقضاء

وقال أبو اسحاق: أن أمكنه أن يستأذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره ، وأن أحاله الضامن على رجل له عليه دين برأت ذمة

197

114

114

194

المضمون عنه

م ١٩٥ ( فصل ) وأن دفع الضامن الى المضمون له توبا عن الدين في موضع بثبت له الرجوع رجع بأقل الأمرين من قيمة الشوب أو قدر الدين

( الأحكام ) اذا قضى الضامن 197 الحق فهل يرجع على المضمون عنه ا

١٩٦ فيه أربع مسائل:

197 ( الأولى ) أن قال : أضمن عنى هذا الدين أو أنفذ عنى رجع الدين أو أنقد هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا ان يكون بينهما خلطة

( الثانية ) أن يضمن عنه بفير 197 أمـــره ، ويقضى عنــــه بفير اذنه فانه لا يرجع عليه

وقال ابو حنيفة بهذا وقال مالك 197 وأحمد : له أن يرجع

دليلنا أن النبي عَلَيْهُ لم يكنن 197 یصلی علی من علیه دین ، وقد ضمن على وأبو قتادة عنى الميتين بحضرة النبى عرفي بفير اذنهما فصلى عليهما النبي عليه

( الثالثة ) اذا ضمن بغير اذنه ثم قضى باذنه فهل يرجع عليه؟ فيه وجهان :

١٩٦ ( احدهما ) لا يرجع عليه وهو المذهب لأنه لزمه بفسير اذنه وأمره بالقضياء أنصرف الي ما وجب عليه بالضمان

( والثاني ) برجع عليه لأنه أدى عنه بامره فرجع عليه كما او ضمن عنه باذنه

وان قـال : اقض عنى دينى لترجع على فقضى عنه رجسع عليه وجها واحدا لأنه لا غرض عليه في ذلك

١٩٧ (الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بفير امره فهـــل له ان يرجع عليه ؟ فيه ثلاثة أوجه :

( احدها ) يرجع عليه وهــو 137 المذهب لأنه دين لازم باذنه فرجع عليه كما لوضمن باذنه وقضى باذنه

( والثاني ) لا برجع عليه لانه اسقط الدين عنه بغير اذنه فلم برجع عليه كما لو ضحمن بفير اذنه وقضى بفير أذنه

( فرع ) اذا كان لرجـــل على رجلین الف دینار علی کل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض مــن احدهما الفا برئا جميعا

وان دفعها اليه وأطلق فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع: دفعتها وعينتها عن التي ضمنها او نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التى هى اصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه اعلم بقوله ونيته

وان اتفقا أنه لم يعينهما عمين 194

أحدهما ولا تواها ثم اختلفاً في جهة صرفها ففيه وجهان: (أحدهما) يصرف اليهاما نصفين

( والثانى ) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء ، وقد مضى دليل الوجهين في الرهن

۱۹۸ (فرع) اذا ضمن عن غيره الف درهم ـ قال العمــراني في البيان: وكانت هــده الآلف مكسرة فدفع اليه الفا صحاحا في موضع يشت له الرجــوع على المضمون عنه ، فأنه لا يرجع على المضمون عنه ، فأنه لا يرجع عليه بالصحاح لانه تطــرع بالكسرة بتسليمها وانما يرجـع بالكسرة

۱۹۹ وان صالح الضامن عن الالف على ثوب فقيه وجهان :

۱۹۹ (احدهما) وهو المسهور انه يرجع على المضمون عنه باقل الأمرين من قيملة الثوب أو الألف

۱۹۹ (والوجه الثانى) حسسكاه المسعودى والتسسيخ ابو نصر المروزى: أنه يرجع بالآلف ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله كما لو اشترى رجل تستقصا بالف ثم اعطاه عسن الآلف ثوبا يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشفيع بالف

۱۹۰ ( فرع) اذا كان على مسلم للمى الف درهم فضمن عنه ذمى ثم الن الضامن صالح المضمون له عن الدين الذي ضلمنه على

المسلم على خمر أو خنزير فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان (احدهما) لا يصحح ولا يبرا واحد منهما عن حق المضمون له ، لأنه متصل بحق المسلم له ، لأنه متصل بحق المسلم فين أفاذا قلنا بهذا فيماذا فيماذا فيماذا فيماذا قلنا بهذا فيماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ أن قلنا : أنه أذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين لم يرجع عليه بأقل الأمرين لم يرجع هاهنا يشيء

۱۹۹ ( فرع ) اذا ضمن غيره ديسا مؤجلا باذنه ثم ان الضامن عجل الدين المضمون له قبل احله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجل لتطوعه بالتأجيل فاذا ادى رجل صداق امراة كان قد ضمنه فارتدت قبل الدخول سقط مهرها . قال المسعودى : وترد المسسراة ما قبضت من الصلداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن

۲۰۰ ( فرع ) اذا ضمن رجل عسن غيره الف درهم باذنه ثم ادعى الضامن انه دفعها الى المضمون له وانكر المضمون له ذلك ، ولم يكن هناك بينة فالقول قسول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القيض

۲۰۰ ان لم يشهد نظرت في المضمون عنه ، فان صدق الضامن انه دفع فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ :

۲۰۰ ( احدهما ) وهو قول ابي على ابن ابي هريرة: انه يرجع عليه لاته قد صدقه أنه أبرا دمسه بدفع الألف فكان له الرجوع علیه کما لو کان دفع بحضرته

. . ۲ ( والثاني ) وهو قول ابي اسحاق انه لا يرجع عليه بشيء وهـــو آلمشهور

٧٠٠ قال صاحب البيان : وبخالف اذا كان بحضرته ، فان المفرط هو للمضمون عنه ، وأن كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ؟ ان قلنا: لو صلحة كان له الرجوع ، كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا : لو صيدقه لا رجوع له عليه فلا يمين عليه وان اختار المضمون له أن يرجع على الضامن فيرجع عليه برئت ذمة المضمون عنه والضامن

وان أشهد شاهدين ظاهرهما 4.4 العدالة ثم بأن أنهما كانا فاسقين ففيه وجهان:

٢.٢ ( احدهما ) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفسرط في الاشهاد ، وليس عليه المعرفة في الباطن ، فعلى هذا حكسمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا ٣٠٣ ( والثاني ) حكمه حكم ما لو نم يشهد لانه اشهد من لا يثبت الحقوق بشهادته ، وأن أشهد شاهدا واحدا عدلا حراء أبان

. کان موجو**دا** حلف معه

وان كان مينا أو غائبا أو طرأ 7.4 الفسق عليه ففيه وجهان : ( احدهما ) حكمه حكم ما لو اشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجتمه ، وانمسا عدمت كالشاهدين

( والثاني ) حكمه حكم ما لو لم 7.7 شهد ، لانه فرط حيث اقتصر على بينة محتلف في قبولها فهو كما لو لم يشبهد

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق 7.7 الى المضمون له فانكر ذلك المضمون له والمضمون عنه ، ولم تكن هناك بينة فالقول قسول المضمون له مع يمينه ، فان لم يحلف ردت اليمين على الضامن ( فصل ) ويصح ضمان الدرك 7.4 على المنصوص ، وخسسرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لانه ضمان ما يستحق من المبيع وذلك مجهول ، والصحيح أله <u>.</u> يصح قولا واحدا

ويخالف ضمان المجهول ، لأنه 4.4 لا يمكنه أن يعام قدر الدين ثم بضمنه ، وفي وقت ضــــاله وجهان :

(احدهما) لا يصح حتى يقبض ۲. ٤ البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ، وضـــمان ما لم يجب لا يصح

٢٠٢ ( والثاني ) يصبح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان في عقد البيع فجاز

1.0

قبل قبض الثمن

۲۰۶ وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟فيه وجهان :

۲۰۶ ( احدهما ) برجع لأنه بطـــلالبيع فيه لأجل الاســـتحقاقفضمن كالمستحق

۱٤٠ (والثانى) لا يرجع لأنه لم يضمن الاما يستحق فلم يضمن ماسواه وأن ضمن الدرك فوحد بالمبيع على عيباً فرده ، فهل يرجع على الضامن بالثمن أ فيه وجهان : الضامن بالثمن أ فيه وجهان : ١٠٤ (احدهما) لا يرجع وهو قبول الملئ وابى العباس لانه زال ملكه عنه بأمر حادث فلم يرجع عليه بالثمن كما لو كان شقصا فاخذه الشفيع

۲۰ (والثانی) برجع لانه رجع الیه الثمن بمعنی فان العقد ، فثبت له الرجوع علی الضامن ، کما لو خرج مستحقا ، وان وجد به العیب وقد حدث عنده عیب فهل برجع بارش العیب علی ما ذکرناه من الوجهین

۲۰۶ قوله: (الدرك) التبعة بفتح الراء وسيكونها والله قال في الصحاح: يقال: ما لحقك من درك فعلى خلاصه

۲ (اما الاحكام) قائه يصح ضمان العقد على المنصوص في الأم ، وهو أن يشترى رجل عينا بثمن في ذمته فيضمن رجل عينا بثمن البائع الثمن أن خرج المبيع مستحقاً

وقال أبو يوسف: اذا ضمن له المهد كان ضامناً لنكبات الابتياع، قال الماوردى وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار في العهد عبارة عن الدرك وضمان التمسن فانصرف الاطلاق اليه

۲۰۰ قال ابن الصباغ: والفاظه ان یقول: ضمنت عهدته او ثمنه وادرکه او یقول للمشتری: ضمنت خلاصك منه ، او یقول متی خرج المبیع مستحقا فقد ضمنت لك الثمن

( اذا ثبت هذا ) فانه أذا ضمن له عهدة دار اشـــتراها أو خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن أن شاء الحلاص الحال يسلم اليه

۲۰۰ فتاول اصحابنا ذلك تاويلين ( احدهما ) انه اراد خلاصك به ( والثانى ) انه اراد وخلاصها وقد جاءت ( او ) بمعنى الواو ، قال تعالى : ( وارسلناه الى مئة الف أو يزيدون ) وقال تعالى : ( ولا تطع منهم آثما أو كغورا )

۲۰۵ واما (ما) فتكتب فى الوثائق: ضمن فلان البائع لفلان ابن فلان المشترى قيمة ما احسدت فى المبيع من غراس او بناء او غير ذلك اذا خرج مستحقا

۲۰۵ قال اصحابنا: فان هذا ضمان باطـــل بلا خــلاف على الملهب، لائه ضمان ما لم يجب

البيع في الباقي ؟ وضمان مجهول

۲.У

1.7

**X.V** 

4.7

٢٠٦ وقال أبو حنيفة رحمه الله : يصح ضمان همذا . وقال أبو جعفر الطحاوى في المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة في دار ابتاعها فان أيا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال : ضمان المهدة عندى أنه ضــــمان الصحيفة

وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان في ذلك جائز وهسو ضمان الدرك في الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها

٢٠٦ قال محمصد نجيب المطيعي ابن الشبيح ابراهيسم بن عبد ٢٠٧ قال اصحابنا: أن قال الضامن ألرجمن بن أحمينا بن بخيت غفر الله له ولآبائه: وضــــمان المهدة في كلام الطحاوي هـــو ضمان الصحيفة يعنى ضمان الضك وهو غير مضمون على البائع حتى بصح الضمان به ( فرع ) إذا ضمن رجل لرجل المهدة واستحق جميع الميسع

على المضمون له ، وقد دفــــع

الثمن الى البائع فالمسسترى

بالحيار ان شاء طالب البائع

بالثمن ، وأن شهاء طالب به

الضامن وان خرج بعضه مستحقا بطل البيع فيما خرج منه مستحقا وكان للمشمسترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذي خرج منه مستحقا ، وهل يبطــل

فان قلنا: لا يبط___ل الا أن المثمترى اختار فسسخ البيع فيه فهل المشترى أن يرجع بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان

٢٠٧ ( أحدهما ) يرجع عليه لأنه ثبت له بسيب الاستحقاق

( والثاني ) لا يرجع عايه لانه لم يضمن الا ثمن ما استحق ، وانما بطل البيع فيه لانه لا يفرق الصفقة ويفسخه الشسسترى ٢٠٧ وأن وجد بالمبيع عيسا فرده فهل له أن يطالب الضـــامن بالثمن ا

ضمنت لك درائ ما يلحقك في المبيع أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجسد فيسه ، فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيباً ! أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان:

( أحدهما ) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن العقد بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع

( والثاني ) لا يرجع به عليه ، بل يرجع به على البائع وهـو قول المزنى وابى العبـــاس. ابن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن كما لو كان

المبيع شقصا فاخده النسفيع ( فرع ) فان ضمن العهدة فبان ان البيع كان باطلا بفسيم الاستحقاق فهل للمثنترى ان يرجع بالثمن على الضامن لا فيه وجهان :

۱۰۸ ( احدهما ) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع فصار كما لو استحق ٢٠٧ ( والثانى ) لا يرجع عليه به لانه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دفع من الثمن فلم يرجع به على الضامن

اشتری رجل شیئا بثمن وسلمه وضمن رجل للبائع نقصه وضمن رجل للبائع نقصهان الوزن او رداءة الثمن فخرج الثمن ناقصا أو ردینا أو معیبا فله أن يطالب الضامن بما نقص من الثمه وله أن يرد الردیء والمعیب علی المشتری ويطالب الضامن بالثمن

( فرع ) في مذهب أبي حنيفة :

الاسميجاني في شرح مختصر
الطحاوي ولو أن المسترى
بني في الدار ثم استحقها رجل
بالينة ونقض عليه بنساءه
فللمسترى أن يرجع على البائع
بالثمن وبقيمة بنائه مبنيا أذا
سلم النقص الى البائع

۲.۹ (فرع) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

الضمان أن يقول للمنسترى ضسسمنت لك عهسدته أو دركه أو خلاصك منه ولو قال له: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق

۲۰۹ ( الثانية ) يسترط ان يكون قدر الثمن معلوما للضيامن وان لم يكن قدر الثميين في المرابحة معلوما

٢٠٩ (الثالثة) يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج راس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا لأن المسلم فيه في اللامة

۲.۹ (الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمسترى يطالب من شاء من البائع والضامن ، ولا فسرق في الاستحقاق بين أن يخسرج مستحقا أو كان شسقصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق فاخذه الشفيع بذلك البيع

۲۰۹ اما اذا حدث فى يد البائع بعد العقد ففى التتمة أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحدا ، لانه لم يكن سبب رد الثمسن مفرونا بالعقد

۲۱۰ (فرع) ولو تلف المبيع قبسل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد هل يطالب الضسامن بالثمن ؟

۲۱۰ ان قلنا: ينفسخ من اصله فهو كظهور الفساد بغير الاستحقاق وان قلنا مسن حينسته فكالرد

117

717

. .

بالعيب

را ٢ روان قلنا : لا يصح ففي مطالبته بالثمن طُريَقان:

. ۲۱. (أحدهما) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

( والثاني ) القطع بتوجيه المطالبة ***1.** لاستناد الفساد الى الاستحقاق هذا كله اذا كانت صيفة الضمان كما ذكرنا في المسألة الأولى

و ۲۱ (الخامسة) اشترى ارضيا وبنى فيها أو غرس ثم خرجت مستحقة فقطع المستحق البناء والفراس ، فهــل يجب ارش النقص على البائع وهو ما بين قيمته قائما ومقلوعا أ وجهان ٢١٠ ( الأصح ) المنصوص وجوبه ، فملى هذا لو ضمنه ضامن نظر أن كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح ، وان کان بعدهما صح ان کان قدره مملوما

٢١١ الصفة الثانية: اللزوم ، والديون الثابتة ضربان:

٢١١ ( احدهما ) : مالا يصلي الي اللزوم بحال ، وهمو نجموم الكتابة ، فلا يصح ضمانها على الصحيح

٢١١ ( الضرب الثاني ) ماله مصير الى اللزوم ، فان كان لازما في 717 حال الضامن صح ضماله سواء كان يستقر أم لا كالمر قبل الدخول

المراب وان لم يكن لازما حال الضمان ١١٢٠ فهو نوعان

. ٢١١ ( أحدهما ) الأصل في وضيع الازوم ، كالثمن في مدة الخيار، وفي ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة

٢١١ . قال في التتمة : هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما . أما اذا كان للبائع فقط فيصح قطماً ، لأن الدين لازم في حــق من عليه

٢١١ وأشار الامام إلى أن تصمحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل اللك في الثمين الى البائع

( النوع الثاني ) ما الأصل في 117 وضعه الجواز كالجعل في الجعالة وفيه وجهان كما سيبق في الرهن به

الصفة الثالثة: العلم وفيه صور :

( احداها ) ضمان المجهول فيه طریقان کضمان ما لم یجب _ فان صححناه _ فشرطه بأن يمكن الاحاطة به بأن يقول: أنا ضامن ثمن ما بعته فسلانا وهو جاهل به ، لأن ممرفتــه متيسرة

إما اذا قال: ضمنت لك شيئا مما لك على فلان فباطل قطعا ( فرع ) لو اغتابه فقــــال : اغتبتك فاجمانى فى حل ففعل وهو لا يدري ما اغتـــابه به فوجهان

( احدهما ) تبرأ لأنه اسقاط محض ، كمن قطع عضموا

من عبد ثم عفا سيده هـــن القصاص وهو لا يعلم عـــين المقطوع فانه يصمح

۲۱۳ (والثانى) لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضا بالمجهول ، ويخالف القصاص فائه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم

۲۱۳ (الصورة الثانية) ضـــمان اروش الجنايات صحيح ان كان دراهم أو دنانير ، وفي ضـمان ابل الدية ـ اذا لم نجوز ضمان المجهول ـ وجهان ويقـال: قولان

۲۱۳ (الصورة الثالثة) اذا منعنا ضمان المجهول فقال : صمنت ممالك على فلان من درهم الى عشرة فوجهان وقيل : قولان ۲۱۳ فعلى هماذا يلزمه عشرة على الأصح ، وقيل : ثمانية

٢١٣ (قلت) الأصح تسمعة وسنوضحه في الافرار ان شاء الله

۲۱۳ (فرع) وإن قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة فإن عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامنا لشمانية والا ففى صحته فى الشمانية القولان أو الوجهان

۲۱۲ (قرع) يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح وقيل: لا ، لانها حق الله تعالى ككفالة بدن الشاهد

٢١٤ ( فرع ) يجوز ضمان المنافع

الثابتة في الذمة كالأموال ( فصل ) وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب وفي الدعاوى والبينات : ان كفالة البدن ضعيفة

روى أبو اسحاق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال : صليت مع عبد الله بن مسعود الفداة فلم سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال: (أما بعد) فوالله لقد بت البارحة وما في نفسى على أحد اجنة واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وكان امرني أن أتيسه بفلس ، فانتهیت الی مسجد بنی حنیفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا أله الا الله وأن مسيلمة رسول الله، فكذبت سسمي وكففت فرسي حتى سمعت اهل السجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله ابن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال عبد الله : أين ماكنت تقرأ من القرآن قال كنت اتقيكم به ، فقال له: تب فابي فامسر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عرضة في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قسد اطلع راسه فأحسمه

وقال جـــرير بن عبد الله والأشعث بن قيس: « استنبهم فان تابوا كفلهم عثـائرهم ،

117

411

717

717

فاستتابهم فتابوا ، وكفلهـــم عشائرهم »

وان کان علیه حد _ فان کان 111 الله تعالى ــ لم تصح الكفيالة ، لأن الكفالة للاستيثاق ، وحق الله تعسسالي مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق ٢١٦ بمن عليه

> وان كان قصاصاً او حد قذف 118 ففيه وجهان :

( احدهما ) لا تصبح ، لأنه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به كمن عليه حد الله تمالي

( والثاني ) تصح لأنه حق لآدمي ٢١٦ 317 فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين

حدیث ابی اسحاق اخرجــه 118 أبو داود من طريق حارثة بن مضرب العبدى الكوفى وهو ثقة من الثانية

٢١٥. وترجع قصة ابن النواحة هذا الى ايام النبى عَيْظُمْ حين أرسله مسيلمة مع آخسر هو ثمامة ابن أثال فقال لهما رسول الله ٢١٧ عرض : « تشهدان انی رسول الله ؟ قالا : تشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله عَيْثُ آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسلا لقتلتكما ، قال عبد الله فمضت السينة ان الرسل لا تقتل »

> الرجال بن عنفوة الفقيه الحوان وقد كان على مقدمة جيش

مسيلمة ، وقد هاجمهم خالد وقتل الخائن وعجل الله به الى النار

كانوا يقولون عصبية جاهلية : كذاب ربيعة خير من صــادق مضر

عدى بن حاتم الطائي أبروه مضرب المثل في الكرم وكان ممن ثبت على الاسلام في بنى طيء جرير بن عبد الله البجلي لم يختلف النسابون أن بجيلة أمهم وهي بجيلة بنت صعب وقد اسلم قبل وفاة النبي عليه بأربعين يومأ

قَالَ عمـــر رضى الله عنـــه : « ما مدح من هجی قومه »

روى له عن رسول الله عرف مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم سيتة

قال ابن قتيبة : قدم جرير على النبي عظية سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان ، فبايعه وأسلم .

وكان عمر يقول: جرير يوسف هذه الأمة لحسنه وكان طويلا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعا ويخضب لحيته بزعفران الليل ويفسسلها اذا أصبح

وكان لخثم بيت في الجاهلية يقال له : ذو الخلصة والكمسة اليمانية فقال لى رسىول الله مراسة : هل انت مريحي من ذي

419

119

119

719

24.

27.

الخلصة والكعبية اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسياً من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس ۲۱۸ ومن مستطرفاته أن وكيسله اشترى له فرسا بثلاثمـــائة درهم ، فرآها جرير فتخيل انها تساوى أربعمائة درهسم باربعمائة درهم ؟ قال : نعلم ثم تخييل أنها تسيياوي

خمسمائة درهم فقسسال :

اتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال:

نعم ثم تخيل أنها تســاوى

ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم

ثم ثمانمائة درهم فاشتراها

بثمانمائة درهم

٢١٨ - أما الأشعث بن قليس فقد كان ارتد في اليمن فأرسل اليسه ابو بكر رضى الله عنه الجنود فأسروه فأحضروه بين يديسه فأسلم ، وقال : استبقني لحربك وزوجنى اختك فأطلقه ابو بكر وزوجه أخته وهى أم محمد بن الأشعث ، وشـــهد الأشعث البرموك بالشمام ثم القادسية بالعسسراق والمدائن وجلولا ونهاوند وسكن الكوفة وشهد صفين مع على رضى الله

وشهد الأشعث الحكمين بدومة الجندل وكان عثمان استعمله على آذربيجان وكان الحسين

ابن على تزوج ابنته وقد نزل في الأشعث بن قيس، « أن الذين يشترون بعهد الله وايمانهم تمنا قليلا » الآية لأنه خاصم رجلا فی بئر

( اما أحكام الفصــــل ) فان المنصوص للشافعي في اكتسر كتبه أن الكفالة بالبدن تصبح وقال في الدعوى والبينات : كفالة الوجه عنسدى ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال: تصبح الكفالة بالبدن قولا واحداً 6 وقوله في الدغوي والبينات ضعيف يريسد في القياس ، وهو قوى في الأثـر وذهب المزنى وأبو اسحاق الى

ان المسألة على قولين : ( أحدهما ) لا يصبح لأن الكفالة بعين فلم تصبح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد

( والقول الثاني ) أن الكفــالة بالبدن صحيحه ، وهو قسول شريح والشمسمي ومالك وأبي حنيفة والليث وعبيب الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم وهو الصحيح لقوله تعسسالي « فخد أحدثاً مكانه أنا نراك من الحسنين ٧

فاذا قلنا: لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا: تصح ، تصح ببدن كل من يلزمه الحضور الي مجلس الحكم بدين ، لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين

TIX

الكفيل كما تصح الضمانة عن

( فرع ) وأما الكفالة ببدن من الضنمين ( الأحكام ) اذا تكفل ببدن رجل عليه جلد ، فان كان لله تعالى ٢٢١ لرجل له عليه دين فمات المكفول كحد الزنا وحد شرب الخمر به بطلت الكفالة ، ولم يلزم وما اشبههما لم يصح لمعنيين ( أحدهما ) أنه لما لم تصـــح الكفيل ما كان على المكفول به 27. من الدين وبه قال أبو حنيفة الكفالة بما عليه من الحق لم وقال مالك وأبو العسساس تصح الكفالة ببدن من عليه 222 ( والثاني ) لا ، لأن الكفالة وثيقة ابن سريج : يلزم الكفيل ما كان ۲۲. وحدود الله لا يستوثق منها لأنها على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، تسقط بالشبهات ، وان كان : الحد للآدمى كحد القييذف فاذا تعذر الحق من حهة من والقصاص فهل تصح الكفالة عليه المدين استوفى من الوثيقة بىدن من عليه ؟ فيه وجهــان كالرهن ( فرع ) وان تكفل ببدن مكاتب ٢٢٢ دليلنا: أنه تكفل ببدئه لا بدينه 177 السيدة لأجل مال الكتابة لم فلم يلزمه ما عليه من الدين كما يصح ، لأن الحق الذي عليه لو غاب غير لازم له فلم تصح الكفالة 777 ( فرع ) وان تكفل ببدن رجــل ۲۲۱ ( فرع ) اذا قال رجل لرجل : وشرط أنه متى لم يحضر فعليه تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الحق الذي عليه أو قال: على الكفالة لازمة على الذي باشر كذا وكذا لم تصح الكفالة ، ولم الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل يجب عليه المال المضمون به فعل ذلك باختياره ، والامــــر دليلنا: أن هذا حظر فلم بجز 777 بذلك حث على المورف تعليق الضمان عليه كما لو قال: ( فصل ) وان كان عليه دين ان جاء المطر فأنا ضـــامن 771 مجهول ، ففيه وجهان : قال ببدنه ٢٢٢ وقال أبو حنيفة: يفسد الشرط أبو العباس: لا تصح الكفسالة وتصح الكفالة بيدنه لأنه قد يموت الكفول به دليلنا: أنه عقد لا يجوز فيــه فیلزمه الدین ، فاذا کان مجهولا ۲۲۲ لم تكن الطالبة شرط الخيار ، فاذا شرط فيه الخيار أفسده كالصرف (والثاني) أنه تصح، وهـــو المذهب ، لأن الكفالة بالسدن ولو أقر رجل فقال: أنما تكفلت 777 لا تعلق لها بالدين لك ببدن فلان على أن لى الخيار ( فصل ) وتصح الكفالة عـــن ففيه قولان 771

777

( احدهما ) يقبل اقسراره في

الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال: له على ألف درهم الا خمسمائة

۲۲۲ (والثاني) يقبل اقسراره في الكفالة ، ولا يقبل في أنه كان بشرط الخيار ، لأنه وصل ۲۲۳ اقراره بما يستقط قلم بصح ٢٢٣ (قصل) وتجوز الكفالة حالا ومؤجلا كما يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجسوز الى أجل معلوم ؟ قله وجهان : ٢٢٤

٢٢٣ (أحدهما) يجوز لأنه تبرع من غير عوض فجاز في المجهول كاباحة الطمام

۲۲۳ (والثانى) لا يجوز لانه اتبات حق فى الذمة لآدمى فلم يجيز الى أجل مجهول كالبيسع ، ويخالف الاباحة فأنه لو أباحه أحد الطمامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز

(الأحكام) اذا تكفل ببدن رجل انظرت فان شرط احضاره والحال، حالا للزمه احضاره في الحال، كما لو تكفل ببدنه واطلق اقتضى ذلك احضاره في الحال كما قلنا فيمن باع بشمن واطلق فان ذلك يقتضى الحلول وان تكفل ببدنه الى أجل معلوم صحت الكفالة، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما أذا ضمن الدين الى أجل

۲۲۳ وان تكفل ببدنه الى اجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان : ٢٢٣ (احدهما) يصح كما تصيح

المارية الى اجل مجهول (والثانى) لا يصح وهو الصحيح لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى اجل مجهــول كضمان المال

( فصل ) وتجوز الكفالة به ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقا فان اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالا ومؤجلا

۲۲۱ ( فصل ) ولا تصح الكفيالة بالبدن من غير اذن المكفول به ، لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومن اصحابنا من قال : تصح كما تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين

۲۲۵ وان تكفل رجل بيدن رجل بغير اذن المكفول به فهل يصبح ؟ فيه وجهان:

۲۲۵ قال عامة اصحابنا الا يصح 
الان المقصود بالكفالة بالبدن 
احضار المكفول به عند المطالبة 
فاذا كان بغير اذئه لم يلزميه 
الحضور معه فلا تفيد الكفالة 
شيئا

۲۲۵ وقال أبو العباس بن سريج : تصح الكفالة بالبدن من غير أدن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير أذنه

270

( فصل ) وان تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة أوجه :
( احدها ) أنه بصبح لأن في تسليمه تسليم جميعه

( فصل ) وان أحضر المكفول به ۲۲۵ (والثانی) لا یجوز لأن افسراد ۲۲٦ قبل المحل او في غير الموضع المضو بالمقد لا يصح وتسريته الذى شرط فيه التسليم الى الباقى لا تمكن لأنه لا سراية وان حضر المكفول بنفسه وسلم له فيطلت 777 ( والثالث ) أن كان العضيو نفسه برىء الكفيل كمسا يبرأ 270 لا يبقى البدن دونه كالرأس الضامن اذا ادى المضمون عنه والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الدين الا بتسليم البدن 277

۲۲۰ وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح لأنه قد يقطع فيبرا مع بقائه

۲۲۳ (الآحكام) اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسه ۲۲۷ أو بجزء مشاع منه كنصفه أو ثلثه أو ربعه فثلاثة أوجه:

۲۲۲ ( احدها ) يصبح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو ثلثه الا بتسليم ۲۲۷ جميع البدن ولا يسلم اليـــد والرجل ألا على هيئتها عنـــد ۲۲۸ الكفالة وذلك لا يمكن ألا بتسليم حميعه

۲۲۲ (والثانی) وهو قول أبی الطیب انه لا یصح لان مالا یسری اذا خص به عضو أو جزء مشاع ۲۲۸ لم یصح کالبیع منه

۲۲٦ (والثالث) ان تكفل بما لا يبقى الا به كالراس والقلب والكسد والنصف والثلث فانه يصيح لانه لا يمكن تسليم ذلك الا بتسليم جميع البدن

۲۲۲ وان تكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصبح لانه قد يقطع منه ويبقى البدن ولا فائدة في تسليمه وحده

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى أن يحضره فان أبرأه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرأ الضامن اذا أبرأه المضمون له

( الأحكام ) اذا تكفل بسدن ليحضره الى أجسل فأحضره الكفيل قبل الأجل _ فان قبل المكفول له _ برىء الكفيل

۲۲۷ وذکر القاضی أبو الطیب أنه یشهد علی امتناعه رجلین

( فرع ) اذا تكفل ببدن رجيل ثم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب أو حبس بحيق لزم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب لاحضاره

( فرع ) اذا غاب الكفول به للفطرت فان كانت غيبته الى موضع معلوم له فعلى الكفيل ان يحضره ، فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليسلم والمجيء به ، ولم يأت به حبسه الحاكم ، هذا قولنها ، وقال ابن شبرمة : يحبس في الحال، لأن حقه قد توجه عليه

( فرع ) اذا تكفل ببدن رجل ثم جاء رجلل الى المكفول له

777

وقال: تكفلت لك ببدن فلان الاخرى المكفول به على أن تبرىء فلاناً ٢٢٩ ( قرع ) أذا تكفل رجل لرجل

الكفيل ففيه وجهان

٢٢٨ قال أبو العباس: تصح كفالة الثاني ويبرأ الأول ، لأن الثاني الأول كما لو كان له حق فاحتال به علی آخر

٢٢٨ وقال الشبيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب: تصلح الكفالة الثانية ، ولا يسمرا الأول لأن الكفالة والضمان لا يحول الحق فكفالة الشاني لا تبرىء الأول من كفالته

( فرع ) وان تكفل رجل لرجاين من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى يرد عليه

۲۲۸ وان تکفل رجلان لرجل بسدن المكفول له برىء الذَّي احضره ، وهل يبرأ الكفيل الآخر ؟ فيه وحهان:

( احدهما) وهو قلول المزنى ٢٢٩ ( فصل) وان تكفل بعين نظرت 779 والشيخ أبي اسلحاق هنا في المهذب أنه يبرأ كما أو ضمن رجلان لرجل دينا على رجــــل فأداه أحدهما فأن الآخر ببرأ 779

( والثاني ) وهو قول أبي العباس والشيخ أبي حامد والقساضي ابى الطيب وابن الصباغ انه لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باد لم يسقط والكفيلان وثيقتان فلا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك

ببدن رجل فقال المكفول له: مالي قبل المكفـــول به حق ، قال أبو العباس: ففيه وجهان:

قد حول الكفالة الى نفسه فرىء ٢٢٩ ( احدهما ) يبرا المكفول به مما عليه ، وتبطل الكفالة ، لأن قوله لا حق لى قبله نفى في سياق نكره فاقتضى العموم

۲۲۹ ( والثاني ) يرجع اليه ، فان قال : أردت به لا شيء لي عليه بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول

۲۲۹ وان قال: أردت به لاحق لي عليه من عارية أو وديعة وصدقه الكفيل والكفول به قبل قـوله بعقد فرد على أحدهما برىء ٢٢٩ ( فصل ) وأن تكفل ببدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل وقال أبو العباس: يازمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة رجل فأحضره أحدهما الى ٢٢٩ (فصل) وأن تكفل ببدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل ا ا وقال أبو العباس: يلزمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة

فان كان أمانة كالوديعة لم يصح

لانه اذا لم يجب ضمانها على

من هي عنده ، فلأن لا يحب على

من يضمن عنه أولى ٢٣٠ ( الأحكام ) اذا تكفل رجل ببدن رجل فأبرأ الكفول له الكفيــل ثم رآه ملازما له فقال له: خل عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة أو على مثل ما كنت عليه قال أبو العباس: صحت كفالته

744

744

وان تکفل رجل ببدن رحـــل ورابع بالثالث فيصح الجميع 777

فان مات الكفيال الأول برىء 74. جميع الكفلاء ، وأن مأت الثاني برىء الثالث والرابع ، وأن مات الثالث برىء الرابع ولم يبرأ الأولون

.۲۳ وان مات الرابع بطلت كفالتــه وحده وحكم البراءة حكم الموت دليلنا أن الحضور سقط عن

المكفول به فبرىء الكفيل كما لو برىء من الدين

( فرع ) اذا ضمن الرجل في 221 مرض موته عن غيره ديناً فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه . تبرع

(اذا ثبت هذا) فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غير تسيعين درهما باذنه ومات الضامي وخلف تسمين درهما لا غسير ومات المضمون عنه ولا يملك غير خمسة وأربعين درهما فان طالب المضمون له بحقه من تركة . الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسمين شىء

( مسألة ) أذا أدعى رجل على رجل حاضر أنه ابتاع منه هـو ورجل غائب سيارة بألف دنار على كل واحد منهما خمسمائة وقبضاها وكل واحبد منهما ضامن عن صاحبه ، فان أقسر الحاضر بدلك لزمه أن يدفع

الى المدعى الفا

فاذا قدم الفائب فادعى عليه البائع _ فان أنكره _ حلف له أيضاً ولا كلام ، وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القــــادم الخمسمائة التي اقسر أنسه اشتری هو بها

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحسساضر بجميع الآلف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك

وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الفائب اذا قدم ؟ نقل المزنى انه يرجع بالنصف على الفائب ومنهم من تأول نقل المسزني أربع تأويلات:

(أحدها) يحتمل أن يكسون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيسم البينة أيضاً فأقامها ، فيرجم ههنا ، لأنه ليس فيه تكذيب البينة

(الثاني) أن يكون الحاضر لم 777 يقر ولم ينكر ، بل سكت فأقام المدعى عليه البينة

(الثالث) أن يكون الحساضر أنكر شراء نفسه ولم يعسرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة (الرابع) أن يكون الحاضر أنكر 744 شراءه وشراء شريكه وضماتها الا أن الحاضر لما قامت البينة

377

عليه ، لأن الأصل عدم الاذن

له على ذلك ففيه وجهان

الكفيل ممكن فحلف عليه الخصم

(والثاني) لا يحلف ، لأن اقراره

بالكفالة يقتضى وجوب الحق ،

وما يدعيه مكذب اقسراره فلم

وان ادعى الضـــامن أنه قضى

الحق عن المضمون عنه واقر

المضمون له ، وانكر المضمون

المضمون عنه ، لأن الضـــامن

يدعى القضاء ليرجع فلم يقسل

قوله ، والمضمون له بشـــهد

على فعل نفسه أنه قبض فلم

تقبل شهادته فسقط قولهما

٢٣٤ فان طلب الكفيل يمين المكفول

٢٣٤ (أحدهما) يطف ، لأن ما بدعيه

يحلف الخصم

عنه ففيه وجهان :

وحلف المضمون عنه

٢٣٤ (أحدهما) أن القول قــول

وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الفائب خمسمائة بالبينة ، وقد اخد المدعى من الحـــاضر خمسمائة ظلما فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت المعدعي على الفائب

744

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال : يرجع الحــاصر على الفائب بخمسمائة وان انكسر الشراء والضمان ، لأنه يقول: كان عندى اشكال في ذلك وقد كشفت هذه البينة هذا الاشكال وقال الشيخ أبو حامـــد في التعليق: ينظر في الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مشل ان قال: من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئا ثم قامت البينة بدلك فانه لا يرجع على صاحبه بشيء لأنه قند كنذب البينة بما شهدت ، وأن هــذا

377

المدعى وقال: لا يرجع عليه بشيء لأنه يقر له بما لا يدعيه ( فصل ) وان ضمن عنه دينا ٢٣٤ ( الأحكام ) اذا ضمن رجل عن 377 ثم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: ضمنت وانت بالغ ، فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ

وأدى باذنه ليرجع ، وانكرر

المضمون عنه الاذن لم يرجسع

وان ضمن عن رجل شيئا وادى المال ثم ادعى أنه ضمن بأذنه

المدعى ظالم ، قيل له : فان قدم الفائب واعترف بصدق

748

( والثاني ) أن القول قـــول الضامن لأن قبض الضمون له يثبت بالاقرار مرة والبينسسة اخري

رجل دينا ثم اختلفا فقـــال الضامن : ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: بل ضــمنت وأنت بالغ ، قان أقام الضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وأن لم تكن بيئة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم اللوغ

( فرع ) وان ادعى أن المضمون

370

777

777

277

777

له ابراه عن الضمان وانكــر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهمسسا المضمون عنه ، فان لم يأمسره بالضمان قبلت شهادته وأن أمره لم يقبل شهادته

( فرع ) وان ادعی علی رجــل انه ضمن له دینــا علی غائب معين وأنكر الضمامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم

وان ادعى الضمان بمال معلوم 220 والمضمون مجهول وشهدت له البيئة بذلك فهل تسمع بينته؟ فيه وجهان

(احدهما) لا تسمع هذه البيئة 240 ولا يحكم له على الضامن بشيء لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه

( والثاني ) يحكم له على الضامن 240 لأن البيئة قد قامت عليه بذلك ( فرع ) اذا ضمن الرجل لفيره 240 دينا وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون منه باذنه وقضى باذنه فليرجع عليه ، وانكسسر المضمون عنه الاذن

فان اقسام الضسسامن بينة حكم له بالرجـــوع على المضمون عنه ، وأن لم يقسم بينه فالقول قول المضمون عنه مع يمينه

٢٣٦ ( فرع ) فان قال : تكفلت لك ٢٣٧ ومنها : أن براءة المدين الأصلى

ببدن فلان مؤجلا وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، وأقام كل واحد منهما شاهدا واحدا بما قال ففيه قولان:

( احدهما ) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بغيره

( والثاني ) يحلف كل واحسد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا ( فرع ) اذا ادعى الكفيـل أن المكفول به بريء من الحق وأن الكفالة قد سقطت وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول مع يمينه ، لأن الأصل بقاء الحق لأنه لا يبرأ بيمين غيره

فرع في مذاهب العلماء في أحكام 777 تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مدهبنسا 777 من أحكام ما هي:

منها انه لا يصبح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص: ضمئت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى أو اذا قال : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة دمته قائه لا يصبح ، لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معا

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا أو مطالبة أحدهما بــكل الدين أو بيعضه

تستلزم براءة الضامن ، فاذا برىء الضامن بأن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمته تبرأ بذلك

أما براءة الكفيل بفير دفع الدين 277 فانها لا تستلزم براءة الأصيل ومنها: أن الدين المؤجل يحل 244 بموت المدين أو موت الضامن ، فاذا مات المدين الأصيلي فلصاحب الدين اخذ ديه من تركته قبل حلول الأجل

ومنها: أن الكفيل أذا عقدد 777 صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ اقل من الدين فلا حق له أن بأخذ أكثر مما صالح عليه ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه ለግን فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر 4 فان كان الضامن مأذونا بالضلمان من المدين كان له حق مطالبتيه والرجوع عليه والافلا

٢٣٨ ﴿ وأما مذهب الحنابلة ﴾ فقد مضى تفصيل مدهبه وبالجملة : فاذا قال شخص لآخر : أضمن عن فلان أو أكفل عنه كان الضمان والكفسالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء منها غير ذلك . أما الحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلي : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أن الكفالة تصلح بدون 777 امر المدين ، فاذا كفل شــخص آخر بدون امره کان متبرعاً ،

فلیس له آن یرجع علیه بمـــ اداه من الدين

۲۳۸ أما أذا كفل المدين بأمره فانسه يرجع عليه بشرطين 🗀

( الشرط الأول ) أن ينص على ان الحــــة الذي يضمنه فيه يكون ملزما به كان يقول له : اضمن لفلان مائـــة جنيه على أن ما تضمنه بكون على س**داده** 

فهذه الصيفة تجعل للضامن 244 الحق في الرجـــوع على المدين بلاخلاف

( الشرط الثاني ) أن لا يكون 441 الآمر صبيا محجورا عليه أو رقیقا فان آمره صبی بأن بضمنه فليس له حق الرجوع في ماله ومنها: أنه أذا كان للضامن 444 الدين فان ذمة المدين الأصلي تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق للكفيل الذي دفع ، وقد يبرا الضامن ولا يبرأ الاصيل

٢٤٠ واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لانه بشترط قبوله أبراء صاحب الدين

ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالالف التي ضمنها ٢٤١ ومنها: أنه ليس للضامن الحق في مطالبة المدين الأصلى قبل أن يدفع عنه الدين الذي ضمنه

٢٤٠ ومنها: أن الضيامن بالمال اذا

**۲**٣٨

**۲** ۳ ۸

754

337

788

٢٤٢ ومنها : أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق في مطالبة المدين الا عند حلول أجل الدين

٢٤٢ ومنها : أنه اذا صالح الكفيسل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينه انما فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصلح ينفذ بالنسبة للأصيل والوكيل في ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يشترط 717 الكفيل براءتهما معا

( الحالة الثانية ) أن يشترط 737 براءة الأصيل ويسكت عن نفسه (الجالة الثالثة) أن يسكت ولم 787 شترط شيئًا ، أما أذا أشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسيخا للكفالة

ومنها: أن المدين أذا دفع الدين 737 للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل الصاحب الدين ، قان ذلك بحتمل ثلاثة أمور:

٣٤٣ (الأمر الأول) أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كان يقسول له: خين ما على من الدين الذي ضمنتنى قيه قبل أن تؤديه ، وفي هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين ان يسترده ثانيا منه ، ولو لم سلمه لصاحبه

فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد ٢٤٣ ( الأمر الثاني ) أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خد دین فلان الذی ضـمنتنی فيه وادفع له ، فان الدين يكون أمانة في يده وللمدين أن يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق

( الأمر الثالث ) أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجسه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفي هذه الحالة يحمل على وجه القضاء

ومنها: أن الكفالة في الضرائب ونحوها جائزة سيواء كانت عادلة أو ظالمة ، فيجوز للشخص ان يضمن غيره في عوائد الأملاك المقررة سنويا وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك وهذا أرجح الوجهين

ومنها أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا بكون ضمانا ملزما للمخبر به .

مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمسن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله فان المخبر الذي قال له: انها امن لا يضمن لأن عبارته مبنية على ما يظنه

٢ ٢٤ نعم اذا كان هذا القول بأن قال له : اسلك هـنه الطريق فان كان مخسوفا ونهب مالك فأنا ضامن ففعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه فقال بعضهم : انه يضمن ما فقده م المال وبعضهم

قال: لا يضمن ، لانه يشترط لصحة الضمان أن يكسون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق مجهول فكيف يصبح الضمان ؟ . ٢٤٤ ومنها: أنه أذا قال زيد لعمرو ضمنت لك خالدا بما يقضى به عليك القــاضي ثم غاب خالد المضمون فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفيائب وبرهن على ذلك فائه لا يقسل

٥ ٢٤ أما المالكية فقيالوا: تتعلق بالكفالة احكام كثيرة:

٥ ٢٤ منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فأما أذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدبن وهو المضـــمون عنه ، فاذا كان لتبخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بعدون اذن المدس صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول: لا يصح الضمان بدون إذن المدين ٤ والا فلا يلزمه الدفع وكذا يصح لشخص أن يؤدي دین آخر بدون اذنه ویجیسر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الفـــرض من ذلك الشفقة والرفق بالمدين

أما أذا كان الفرض سداد دينه لبشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينتــه أناه لعداوة بينهما فانه لا يصيح

وليس ان سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقا ۲٤٥ ومثل ذلك ما اذا اشــترى دين شخص ليعيظه بالمطالبة ويشهر به لعداوة بينها، فان ذلك الشراء لا يصبح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذي باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه _ فان كان من الأشـــياء المثلية ـ فعليه رد مثله

٥ ٢٤ وأن كان من الأشياء التي لها قیمة _ فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد ... فليس للذى اشترى منه الدين ان يطالب المدين ، بل الذي بتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه المبلغ ويدفعه للمشتري

ه ۲۱٪ ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذي قبضه الا اذا علم أن غرض الشيئري هو الاضرار بالمدين والتشهير به ٥ ٢٤ أما أذا لم يعلم بلالك فأن البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن وفي هذه الحالة لا يكسسون للمشترى الحق في أن يتولى مطالبة المدين بل يبيسه الدين لفيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم

۲٤٦ ومنها: أنه أذا أدعى شخص أن له دينا على غائب فقال آخر: أنا فسلمن لذلك الدين ثم حضر الفائب وانكر الدين ولم يثبت الدين ببيئة ونحسوها فان الضمان يسقط

- ٢٤٦ فاذا أقر الفائب بالدين وكان موسراً فان الضمان يلزم أما اذا الثمهرين كان معسرا فان الضمان يسقط لاختمال انه تواطأ مع المدعى على ٢٤٦ أكل مال الضامن ا الل مال الضامن ٢٤٦ ومنها: أنه يلزم مــــن براءه مؤقتا بمدة معينة ومنها: أنه لا يجلوز لصاحب المضمون براءة الضامن ، ولا **737** يلزم من براءة الضامن براءة
- الحالة الأولى: أن يكون المضمون مثلاً: اذا ضمن شخص دیناً ٢٤٦ 117 الأصلى مفلسا في ذمة آخر فتنهازل صاحب الدين عن دينه ، كأن وهبسه 737 للمديون او ابراه منه او احاله الخصومة والشدة فيها على دين ثابت لازم فان ذمـة الضامن تبرأ الحالة الثالثة: أن يكون المدين 787
  - ٢٤٦ ومشل ذلك ما اذا مات المدين عن مال ، وصاحب الدين وارثه فان ذمته تبرأ وذمة الضامن تبعا ، بخلاف ما اذا مات المدين مفلساً فان ذمة الضامن لا تبوأ ىمو تە
  - ٢٤٦ : اما اذا برىء الضـــامن فان 787 الضمون قد لا يبرأ فالأول كما اذا دفع الضامن الدين فان ذمة . كل منهما تبرأ من الدين فلا يكون لصاحبه حق قبلهما
    - والثاني : كما اذا وهب صاحب 737 الدين للضامن الااذا قبض الدين قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة
    - ٢٤٦ وكذلك اذا كان الضمان مؤقتا بمدة كان يقول: ضــمان دين · فلان على في مدة شهرين مثلا ٤ بحيث اذا مات أو افلس فيهما

- كنت ملزماً بدينه ، فلزمه وذمة الضامن تبرأ بعد انقضـــاء
- وتبرأ ذمة المدين الأصلى ومن ذلك تعلم أنه يجوز الضمان
- الدين أن يطالب الضامن الا في أربعة أحوال:
- الحالة الثانية: أن يكون موسرا ولكنه مماطل معروف باللدد في
- الأصلى غائباً ، وليس له مال يمكن ســداد الدين منه ، أما اذا كان له مال يستطيع صاحب الدين أن يأخذ منيه بدون صعوبة ولا مشقة فليس له في . هذه الحالة مطالبة الضـــامن صاحب الدين أن يأخذ دينه من أيهما جاء ، فان له في هذه الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك أن يشترط مطالبة الضامن في حالة معينة كعسر المضمون أو موته أو نحو ذلك
- ومنها: أن الدين يصح في ثلاثة TEV أحوال :

الحالة الأولى: موت الضامن اذا ترك مالا يكفى لسداد كل الدين او بعضه ، فاذا ترك كل الدين كان لصاحب الدين

137

789

े ४६९

الخيار من تركة الضيامن أو ان يتبع المضمون الأصلى

۲ افذا أخد دينه من تركة الضامن فليس لورثته مطالبة المضمون الا بعد حلول أجل الدين ، ولو كان المضمون حاضراً أو موسراً، لأن الدين في هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط بسبب موته موسر1

۲٤٧ فاذا مات الضامن معسر آفلاحق لصاحب الدين في المطالبة الاعند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق في اخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأجل

۱۲ الحالة الثانيـــة : ان يفلس الضامن وفى هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين ان يدخل مع الدائنين فى تصفية مال الضامن ويأخذ الحصة التى يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد حلول الأجل

۲۶۷ الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفي هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه مسن تركة الميت ولو لم يحل اجل الدين أمـــا اذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطــالب الضامن الا بعد حلول الأجل الضامن الا بعد حلول الدين على الضامن حلوله على الضامن الاصيل حلوله على الضامن الابدين على الضامن الأصيل حلوله على الضامن الدين على الضامن اذا دفع الدين

يرجع به على المضمون بعد أن

يثبت أنه دفعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأن استلم دينه أو نحيو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق في الرجوع على المضمون

عقد التامين واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود

والفرق بين التأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سن التقاعد

بدایة صناعة عقود التأمین الذی کان یسمی بالسیکورتاه قام علی أیدی الیهود فی أوربا وأمریکا ثم انتقل الی الشرق مع احتیاح جیوش الفرب ونظمه وقوائینه واعرافه بفسادها نظمنا وتعالیم دیننا

۲۱۹ وقد توهم بعض المستفلين بالفقه ليلهم الى كل مستحدث عصرى أن التأمين محمول على أصل الاباحة وهو بالنسبة للأفراد: ٢٤٩ « انضمام الى اتفاق تعاونى نظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعا للخطر النامين من أقساط فمركزها ووضعها بالنسبة اليه مركسز المال الذي يوضع تحت وصابتها

وولايتها » ٢٤٩ وأن المعاوضة في عقد التأمين « أنما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد »

٢٤٩ « وأن المستامن يحصل على هذا

الموض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر »

۲۱۹ ويفرق بعضهم في تسسسويفه فيعتبر عقد التأمين عقد مضاربة وان الاقساط هي مال المضاربة ٢٥١ وأن الشركة لا تملكها بل تتجر فيها والربح بينها وبين المؤمن له ٢٥١ وقالوا : ان نظسسرية التأمين ليست الا تعاوناً منظماً تنظيما دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، ٢٥١ حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة مواجهته بتضحية قليلة يبذلها مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها اخطاراً حسيمة

۲۵۰ ثم يقولون: ان المفهوم المائل ۲۵۱ في اذهان علماء القانون لنظام التأمين انه نظام تعاوني يؤدي التأمين انه نظام تعاوني يؤدي والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة اقساطهم، بدلا من بقاء الضرر على عاتق ۲۵۲ المصاب وحده

۲۵۱ ولكن الذين يصفون التسامين بالصيغ التى سقناها يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاما غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه ادلتها الحزئية

۲۰۱ ولو كان التأمين عقد معيونة ورفق لما جاز لهم أن يأكلوا اكثر ما دفعه اذا انقطع عن سيداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ٢٥١ التصرفات عن الأصوليين ثلاثة أقسام:

۲۰۱ عرفان وواسطة ، فالطبر فان أحدهما معاوضة فيتجنب فيها الجهالة والغرر ، لا ما دعت الضرورة اليه

واصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هـذا المقد مقصودا به التعاون وبدل الاحسان بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعى وعلماء الشريعة

۲۵۲ وليس بين المتعاملين مع الشركات علاقات أو اتفاق على التعاون أو بذل الاحسان ولا ذكر لهذا في العقود المبرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين

۲۵۲ الضمان الاجتــهاعي والتامين التعاوني

۲۰۲ وما يقال في الشركات التأمينية وعقودها لا يقال بالضرورة في الضمان الاجتـــماعي بوزارة

108

108

707

707

الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهم مقابل نسبة محتملة تقتطع من روانهم ، وهذه أمور لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى وقد تتبرع الحكومة بالفيرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن ألو فاء بأعباء النفقيات والأرزاق والرواتب التي التزمت بها .

۲۵۲ فتوى المجمع الفقهى برابطــة العالم الاسلام

۲۵۲ صدور الفتوى في دورته المنعقدة في ١٠ شعبان سنة ١٣٩٨ بمكة الكرمة بمقر رابطة العسالم الاسلامي

۲۵۲ تقرير اللحنة المكلفة بأعداد قرار الحواس حول التأمين التعاوني

بناء على قرار مجلس المجمسع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ من شسسمان سسنة ١٣٩٨ المتضسمن تكليف كل مسين الفضيلة الشسيخ عبد العزيز بن باز والشسيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السسياغة قرار المجمع حسول التأمين بشتى انواعه واشسكاله

( اولا ) : عقد التأمين التجارى من عقود المعاوضات الماليــة الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المــــتأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد

مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقع الكارثة فيستحق ما التوم به المؤمن ، وقد لا تقع فيسدفع الأقساط ولا يأخذ شيئا (الثاني) : عقد التأمين ضرب

( الثانى ) عقد التأمين ضرب من ضروب المقامرة لما فيه مسن المخاطرة فى معاوضات مالية ومن الفرم بلا جناية أو تسبب فيها ومن الفنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافىء

(الثالث): عقسد التأمين يشتمل على الربا الفضلل والنساء ، لانها اذا دفعت له أو لورثته أكثر مما دفعه فهو ربا الفضل

(الرابع): عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كسلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام

(الخامس): عقد التسامين التجاري فيه اخد مال الغير بلا مقابل في عقود الماوضات التجارية يحسره لدخوله في عموم النهي في قسوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالناطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم »

۲۵۵ (السادس): في عقد التامين التجارى الالزام بما لا يسلزم شرعاً ، فان المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتسبب في حدوثه

707

Y07

وانما كان منه مجرد التعاقد على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعيه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراما

۲۲۵ والجواب عما استندل به المبيحون للتامين جميعه او بعضه:

٢٥٥ (١) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح فان المصلاح في الشريعة الاسلامية ثلاثة اقسام: ٢٥٦

٢٥٥ قسم شهد الشرع باعتباره فهو ححة

۲۰۰ وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالفاء ولا اعتبار وهذا محل اجتهاد المجتهدين والقسم الثالث ما شهد الشرع بالفائه وعقود التامين التجارى فيها جهالة وغرر وقمار وربا ٢٥٦ فكانت مما شهد الشرع بالفائه

۲۵۰ (ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التامين التجامين التجامياري قامت الادلة على ٢٥٦ مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة والعمل بالاباحة الاصلامية مشروط بعدم المنافي

المحظورات لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات اكثر أضعافا مضاعفة مما حرمه عليهم فليس هناك ضرورة معتبرة شرعا تلجىء الى ما حرمته الشريعة

٥٥٥ (د) لا يصح الاستدلال بالعرف

فان العرف ليس مسسن أدلة تشريع الأحسكام ، وأنما يبنى عليه في تطبيق الأحكام وفهسم المراد من الفاظ النصوص ومن عبارات الناس

(ه) الاستدلال بأن عقدود التأمين من عقود المضاربة أو في معناها غير صحيح ، فأن رأس المال في المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه

(و) قياس عقد د التامين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينها الربح التامين هدفها الربح المادى المشوب بالفرر والقمار وفاحش الجهالة ، بخلاف عقد ولاء الموالاة

(ز) قياس عقد التامين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قيــاس مع الفارق

(ح) قياس عقى و النامين المجهول ، التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب قياس غير صحيح ، لانه قياس مع الفارق (ط) قياس عقى ضمان خطىر التأمين التجارى على ضمان خطىر الفارق لا يصح فانه قياس مع الفارق

(ى) قياس عقود التهامين النجارى على نظام التقاعد غير صحبح فانه قياس مع الفارق ايضا ، لأن ما يعطى من التقاعد

YOV

101

حق التزم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعبته ، وراعى فى صرفه ما قام به الموظف مسن خدمة الأمة ووضع له نظاما يراعى فيه مصلحة أقرب الناس الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة الماليسة بين الدولة وموظفيها وعلى هسذا لا شبه بينه وبين التأمين الذى هو من عقود المعاوضات المالية

۲۵۷ (ك) قياس نظيام التامين التجارى على نظام العياقلة لا يصح فانه قياس مع انعارف ومن الفروق أن الاصيل في تحمل العاقلة لدية الخطأ وشبه العمد ما بينها وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التي تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو

۲۰ وعقود التأمين تجارية استغلالية
 تقوم على معاوضات ماليـــة
 محضة لا تمت الى عاطفـــة
 الاحــان وبواعث المــروف
 بصلة

( ل ) قياس عقود التسامين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لائه قيسساس مع الفارق أيضا ، ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد في السالتين ، وانما محله في تأمين الأقساط ومبلغ التأمين ، وفي

الحراسة الأجرة وعمل الحارس أما الأمان ففاية ونتيجة والا لما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس

۲۵۷ (م) قياس التأمين على الايداع لا يصح لانه قياس مع القارق ايضا فان الأجرة في الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء في حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ويعود الى المستأمن بمنفعة

انما هو ضمان الأمن والطمانينة وشرط العوض عن الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الأقساط كان معاوضة تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه فاختلف على عقد الايداع بأجر

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينها أن القيس عليه من التامين التعاوني وهو تعاون محض والمقيس تأمين تجاري وهيو معاوضات تحارية فلا يصيح القياس

۲۵۸ كما قرر مجلس المجمد الاجماع الموافقة على قدرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم ١٣٩٧ هـ ١٣٩٧ هـ من حواز التامين التعاوني بدلا

101

رقم الصفحة

807

409

۲٦.

من التجارى المحسرم للأدلة الآتية:

۲۰۸ الأول: أن التعاون من عقد د التبرع التي يقصد بها اصدالة التعاون على تفتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث

۲۰۸ الثانى : خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ربا الفضل ، وربا النساء ، فليس عقدود المساهمين ربوية ، ولا يستفلون ما جمع من الاقساساط فى معاملات ربوية

۲۰۸ الثالث: انه لا يضر جهـــل المساهمين في التأمين التعـاوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لانهـم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخــلاف التأمين التجاري فانه عقـــد معاوضة مالية تجارية

۲۰۸ الرابع : قيام جماعة مسن المساهمين او من يمثلهما باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الفرض الذي من أجله انشيء هذا التعاون ، سهواء كان القيام بذلك تبرعا أو مقابل أجر معين

۲۵۹ ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية: 109 أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفراد مسئولية القيالية ولا ياتي المشروعات الاقتصادية ولا ياتي

دور الدولة الا كعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به . ٢٥٩ ثانيا: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله مسن حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسسئولية ادارة المشروع

ثالثا : تدريب الأهيالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشيخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم أكثر حرصيا ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

رابعا: ان صحصورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم

۲۰۹ ويسرى المجلس أن يراعى في وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني على الأسسى الآتية:

۲٦. أسس التأمين التعاوني كمــا
وضعها الفقهاء

الأول: ان يكون لمنظمة التامين التعاوني مركز له فرع في المدن كافسسة ، وان يكسسون بالمنظمة أقسام تتوزع حسسب الأخطار المراد تفطيتها

777

777

777

٢٦٠ الثاني: أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجة كبيرة من المرونة والبعسد عن الاساليب

الثالث : أن يكون للمنظم ....ة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة

الرابع: يمثل الحكومة في هذا المجلس من تختاره من الاعضاء ويمثل الساهمين من بحتارونه ليكونوا اعضاء في المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها

الخامس اذا تجاوزات المخاطر موارد الصندوق بما قــــد يستلزم زيادة الأقسام ، فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه

كافة لا تاتي الا حالا كما وردت ۲٦. في الكتاب العزيز

ويؤسد مجلس المجمع الفقهي ۲٦. ما اقترحه محلس هيئة كبار العلماء في قراره المذكور بأن يتولى المواد التفصيلية لهسده الخبراء المتخصصين في هـــدا

٢٦٠ التوقيعات من الرئيس ونائبه والرئيس العام لادارة البحوث العلمية والأفتاء واللعسوة والارشاد وبقية الأعضاء

مخالفة الدكتور الاسيستاذ مصطفى الزرقا:

انى احالف ما ذهبتم اليه من اعتبار التأمين الذى اسميتموه تجاريا بمختلف انواعه وصوره حراما وميسنزتم بينه وبين ما اسميتموه تعاونيا

٢٦١ ثم ساق الدكتور الزرقا رايه وأدلته من الكتاب والسيسنة وقواعد الشريعة ومقاصل دها العامة والشواهد الفقهية بالقياس السليم عليها ودفسع توهم أنه يدخل في نطاق القمار او الرهان المجرمين ودفع شبهة أنه ريا

وأشار الدكت ورالزرقا الي كتابه (عقد التــامين وموقف الشريعة الإسلامية منه)

ثم بين لهم في هذه الحلسية أن التمييز بين تعاوني وتجاري الاستداله

وتدرج فضيلته في بيان التأمين البدائي ثم التأمين الذي ينتظم الألوف من الناس ثم قيام جهاز اداری به بحتاج الی ربح ليستمر في أداء مهمته مين التنفيذ والاشراف

الشركة التعاونية جماعة مسن ٢٦٣ وبين كيف يحسب القسيط وكيف يضيف أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهي الذي لم يجتمع فيه الا نصف اعضائه والباقون تخلفوا أو اعتسدروا عن العضوية لظروفهم الخاصة ۲٦۴ ثم بين أنه أذا أريد أتخاذ قرار خطير كهذا وفي موضع اختلفت فيه آراء علماء العصر يجب أن

470

يكون في دورة يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم

۲۱۳ ثم ناشد الحكومات والسلطات السلطات السلطات السلطات شمسديدة على شركات التأمين لمنع الاستفلال والاحتسكار لحاجات الناس الضرورية وذلك خير من التحريم

٢٦٤ ملخص قرار هيئة كبار العلماءف جواز التامين التعاوني

۲٦٤ وبعد الدراسة والمناقشية وتداول الراى قسرر المجلس جوازه وامكان الاكتفاء به عن التجارى في تحقيق ما تحتاجه الأمة

٢٦٤ الأول: أن التامين التعاوني ٢٦٤

من عقود التبرع يقصد بها اصالة التعاون على تفتيت الاخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث المسئولية التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم وأنما يقصدون توزيع الاخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

٢٦٤ الثانى : خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة فليس عقدود المساهمين ربوية

۲٦٤ الثالث: انه لا يضر جهــــل
 المــاهمين في التأمين التعــاوني
 بتحديد ما يعود عليهم مــــن
 النفع ، لأنهــم متبرعون ، فلا

مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية

الرابع: قيام جماعة مـــن الساهمين أو من يمثلهـــم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الفرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان تبرعا أو باجر

ورأى المجلس ان يكون التامين التعاوني على شكل شركة تامين تعاونية مختلطة للأمور الآتية : أولا : الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للافسراد مسلمي الذى يترك للافسراد مسلمي الاقتصادية به

ثانیا : الالتزام بالفکر التعاونی التامینی الذی بمقتصصاه یستقل المتعاونون بالشروع کله من حیث تشغیله ، ومن حیث الجهاز التنفیذی

770 ثالثاً تدريب الأهسالي على مباشرة التأمين ، وايجسساد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشسخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهسالي في الإدارة تجعلهم أكثر حرصا ويقظة على تجنب وقسسوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

٢٦٥ رابعا: أن صحصورة الشركة المختلطة لا يجعل التامين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمشاركة

منها معهم

بتولى وضع القرار على ان يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين ثم يعرض على مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته ومطابقته على قواعد الشريعة

٢٦٦ عقد التأمين على الحياة

۲۹۱ عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنفاً ان عقد التأمين هو أن يدفيع المستأمن الشركة قسطاً معينا لمدة مسماة فاذا توفى فى هذه المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليه بين الميت وبين الشركة المستوانية المست

۲٦٦ ولا شك في بطلان هذا العقد وحرمته لما يأتي :

٢٦٦ أولا: لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه

۲٦٦ ثانيا: لانه تسليم نقود منجمة في نقود اكثر منها مؤجلة ، قد يتحمل عليها وقد تقوت عليه ٢٦٦ ثالثا : ليس له ضرورة تلجيء اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ، ولا تقتضيه مصلحة حتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فاننا نقيول

٢٦٦ ادلة الجيزين لعقود التامين:

۲۰ اولا: ان عقــد التــامين عقــد تعـاون و تضــامن اجتماعی ، اذ الفكرة الاساسية فيه هی التعاون علی رأب آثار

الكوارث الذاتية أو الماليسة بتجزئتها وتوزيعها على جميع المستأمنين تأسسيسا على أن التعاون على الخير تدعو اليه الشريعة

۲٦٧ ثانياً: ان عقد التامين يمنيج الأمان والاطمئنان للسيمتامن على ماله ومستقبل حياته

ثالثا : العقود في الشريعسة محدودة محصورة ، بل يجوز استحداث صور جبديدة من العقود كلما دعت الحاجسة ، والأصل في العقود الاباحة عند اكثر العلماء ما لم ينص على منعها ، أو تكون مخالفة للقواعد الشرعية القطعية . وعقد التأمين لم يرد نص يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فيكون جائزا

۲۹۷ رابعا: ثم فی احکام الشریعیة والفقهاء واصولهم ما یصلح کونه مستندا قیاسیا واضیحا فی جوازه من ذلك:

۲۹۷ (۱) عقد الموالاة عند أبي حنيفة يتم بين شخص غير عربي مجهول النسب ، وشخص عسربي ، يقول الأول للثاني : أنت مولاي ترثني أذا مت وتعقل عنى أذا جنيت ، فأذا قبل يصبح وليا يرثه أذا مات من غيروارث ويعقل عنى أذا جني جناية خطأ توجب وهو معنى ( تعقل عنى )

777

أجازه الاحناف فيه شـــبه ٢٦٧ قالوا: والتأمين من المسئولية يشبيه عقد الموالاة تماما ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عا تلحقه السيارة بالغير وشركة التامين تحل محله في تحميل هذه المسئولية كما يحل الولى محل المولى من الارث

(ب) نظام العاقلة في الاسلام: ሊፖፖ وهو نظام وردت به السينة **11** الصحيحة وأخذ به أنَّمة المذاهب وخلاصته أنه أذا جنى أحد جناية قتل غير عمد فوجيت عليه الدية ، فإن الشريع___ة تفرض الدية على أفراد العاقلة الذين يكون بينه وبينهم النصرة وهم الرجال البالفون مين عشيرته ، فتقسط عليهم الدية في ثلاث سنين بحيث لا يصيب احدا منهم ما هو فوق طاقته ولقد كانت العاقلة تتحمل عنه ላፖን قبل الاسلام تبرعاً منها فجاء الشرع والزمها لسببين او

> ( الأولى ) تخفيف أثر المصيبة ሊ፫ሃ على الجاني الخطيء

غائتين

٢٦٨ ( والثانية ) صيانة دماء ضحابا الخطأ من أن تلهب هـدرا ، لأن الجاني المخطىء قسد يكون فقرآ فتهدر الدبة

واذا كان الشرع قد اقر هـــذا ላፖፖ النظام التعاوني أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعــاقد كما في

صورة عقد التأمين } 🦠 بالتأمين من المسئولية المدنية ٢٦٨ وهل المصلحة التي يراها الشرع بالغة من القوة درجة توجب حملها الزامية تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نط_اق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التى يدفع فيها القليل لصيانة الكثير

٢٦٨ (ج.) نظام التعاقد: وهو يقوم على اقتطاع جـــزء من الراتب الشهرى للموظفين وفي سن الشيخوخة يتقاعد ويأخذ راتبا يبلغ اضمعافا مضاعفة عن الذي اقتطع منه شهریا ویستمر حال حیاته ثم ينتقل بعد وفاته الى زوجتــه واولاده

٢٦٩ فما الفرق بين هذا وبين التأمين على الحياة ، أن كليهما يدفع جزءا ضئيلا دوريا في التقاعد و فوريا في التأمين على الحياة

٢٦٩ (د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية:

٢٦٩ وخلاصتها: أن الشخص اذا وعد غيره هل يلزم قضاء بالوفاء بوغده أم لا ؟

۲۲۹ الرأى الراجح في مذهب المالكية ـ مـن بين اربعـة آراء ـ ان الواعد لا يلزم بوعده الا اذا بني الوعد على سبب ، ودخــل الموعود في ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له الهر اليتزوج فتزوج

٢٦٩ أما عند الشافعية والحنفيسة

والحنابلة فان الوعد لا يكون ملزما بحال قالوا : وبناء على الراجع عند مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أسساس أنه التزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد بان تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره

٢٦٩ (ه) ضمان خطر الطريق عند الإحناف:

۲٦٩ نص الحنفية في باب الكفالة انه اذا قال شخص الآخر: (اسلك هذا الطريق فهو آمن ، وان اصابك فيه شيء فانا ضامن) فسلكه وسرق ماله ، وجب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق

۲۷ وهذا دليل في كلام الاستاذ
 مصطفى الزرقا بعد نصا في
 اباحة التأمين من الأخطار

. ۲۷ (و) عقد الاستئجار على الحراسة:

بالقارنة بينعقد الاستئجار على الحراسة وعقد النامين يجهد الاستاذ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيرا ، ذلك أن الحارس وأن كان يقوم بعمل ههدا الحراسة _ الا أن عمله هدا ليست له أية نتيجة سهوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها

. ۲۷ ويناقش الشيخ فيصل مواوى في صحيفة الأمان فيقول:

. ٢٧ أولا _ إذا سلمنا أن فك _ رة

التعاون والتضامن الاجتماعی موجودة فی نظام التأمین التجاری فاننا لا نسلم انها هی الاساس والفایة من هذا التأمین

۲۷. وفي راينا أن الذي يدفع لانشاء
 شركات التأمين التجارية أنسا
 هي الأرباح الخيالية من أقصر
 الطرق

۲۷. ثم ان جماهیر الفقراء ومتوسطی الدخل اندفعوا للتعاقد مع هذه الشركات دون أن تخطر علی بالهم فكرة التعاون والتضامن بل أن كل وأحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل لياخذ الكثير عندما يتعرض لحادث

راك ولو كانت فكرة التعسساون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدى مجموع المؤمنين لا قدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التامين التعاوني أو التبادلي حيث لا ربح لاحد على حساب الآخرين

ثانيا: ان التعاون على الخير امر تتشوف اليه الشريعية ولكن الخير لا يكون في الفايات والقاصد وحيدها ، ولكن في الوسائل والوسائط المفضية الى الفايات

۲۷۱ والخلاف حول التأمين ليس فى تماون الناس مع بعضهم لتلافى اثار المصائب والنكبات ، لكنه في هذه الوسائل الودية الى ذلك

وكونها وسائل غير مشروعة ، ومن ذلك التأمين التجارى الفاية ، ولكن تكتنفه___ا الشبهات وتنتج عنها المنكرات واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعساون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير السلمين فهل يجوز في هذه الحالة استحداث اسلوب جديد تحوم حسسوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن ادلة شرعية تبرره ا

٧٢١ ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا ان الأصل في العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، او تكون ٢٧٢ مخالفة لقواعد الشريعة العامة وعقد التأمين لم يسسرد نص بخصوصه بمنعه وليس فيه ما يخالف قواعد الشريمة فضلا عن حاجة الناس فيكون جائزا ونحن مسلمون بأن الأصل في العقود الاباحة ، ونسلم بانه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه ولكنا نناقش مسالتين

> ٢٧١ (الأولى) القول أنه لا نُوجِد في عقد التأمين ما بخالف الشريعة ( الثانية ) أن حاجة الساس تقتضى ايجاد حل لمسكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها ، سواء كان هذا الحل

بالتأمين أو بفيره ۲۷۲ واذا كان التأمين التجارى هو النظام الشهائع فليس ذلك لحاجة الناس بل لأن انظمــة الحاهلية متواطئة مع شركات التأمين من الراسميماليين المحتكرين حيث ابعدت اسلوب الاسلام في علاج هذه القضية ۲۷۲ وقد یکن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع في الشبهات

عقد الوالاة والتامين

الصائب المفاجئة

777

777

777

777

يرى الأستاذ مصطفى الزرقا شبها كبير بين عقد الوالاة _ عند أبى حنيفة _ وبين عقد التأمين من المستولية ففي عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى الخ وهنا تقف أمام هذا التصور بالاعتراضات الآتية :

او المحرمات بحسب شروط

الضرورة الشرعية ولكنه لا ممكن

أن يصبح دليلا على أباحة نظام

التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس

الى اسلوب يخفف عنهم آثار

أولا : أن عقد الموالاة مختلف فيه ، وإن أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الاالاحناف

ثانيا: أن عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لشكلة انسان غير عربي في الاستلام ، ويراد التحاقه بالمجتمع الاسسسلامي وليس له في هذا المجتع عاقلة ،

فكان الحل فيما رآه أبو حنيفة جواز هذا العقدبحيث يتفقهذا الانسان المسلم مع مسلم آخر في عقد موالاة صيفته أن يقول له ما ذكر آنفاً

ان هذه الشروط تجعل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة: ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره

۲۷۳ واقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الاصل المقيس عليه ، وليس على الفرع الذي لا نص فيه واجتمع مع الاصل في علة ، فلا يتخذ هذا الفرع الذي لا نص فيه لا نص فيه اصلا يقاس عليه ٢٧٣ ثالثا : نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين مصري

المسئولية فروق اسماسية

تعتبر أقوى من وجوه التشابه؛

وهذه الفروق هي :

(1) أن عقد التشابه اساسه التأساصر بين طرفين متعادلين بين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غسير متكافئين

۲۷۳ (ب) أن عقد الموالاة لقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي، وأن الواحبات المالية تنتج عن هذا الائتماء

۲۷۳ ( ج ) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمستولية المالية المترتبة على جناية الخطا أمرآ احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي فينعسدم التعادل بين الطرفين

۲۷۶ بناء على هذه المناقشة تقول :
 ان عقد الموالاة لا يصلح دليلا
 قياسيا ولا اصلا يبنى عليله
 جواز عقد التامين

٢٧٤ نظام العاقلة في الأسسلام

۲۷۶ العاقلة هم أقرباء الانسلان البالغون الذين يكون بينسه وبينهم التناصر عادة ، وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية في القتل الخطأ

وهذا النظام يفيد أمرين : ٢٧٤ (الأول) تخفيف أثر المصيسة على الجانى المخطىء

۲۷۶ (الثانية عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ، ان كان القاتل المخطىء فقيراً في حين انها تجب على العاقلة ، سواء كان الجانى غنيا أو فقيراً ، فيكون اداؤها في حالة فقره عنصر ضمان لاولياء المجنى عليه عنصر ضمان لاولياء المجنى عليه ٢٧٤ الاستاذ مصطفى الزرقا يقول : ١٤٤ كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء افلا يجوز اقرار مثله بطيريق التعاقد كما في صيورة عقد التامين ؟

٢٧٤ وهل المصلحة التي يراها الشارع بالفة من القوة درجة

477

توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعساقد والمعاوضة التي يدفع فيهسا القليل لصيانة الكثير ؟

قال الشميخ مولوى في الأمان 441 مجيبا على هذه التساؤلات

٢٧٤ ( اولا ) ان نظام العاقلة نظام تعاونی بحت ، وانه بجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكسون أيضاً تعاونيا ، فاذا صـــار تجاربا فلا یکون مثله ، وأن الاعتماد على نظام العاقلة لاباحة ٢٧٦ التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشابهان تماما ولا يختلفان الا من حيث ان نظام العساقلة الزامى بحكم الشرع ونظام التأمين التعــاوني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس أما قياس التأمين التجارى على نظام العاقلة فهو قيــاس مع

الفارق في كل اركائه في الأصل

وفي المقيس وفي المقيس عليه ثم

انه اذا كان نظام العاقلة نظاماً

240

الزاميا في حدوده الشرعية ، واختياريا فيما نتعاقد عليه ٢٧٥ (ثانيا) أن المصلحة التي قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يكن ان تتحول الى مفسدة اذا حققها ويمضى فيقول: ولكن الناس في نظام التأمين التجاري لم يستطيعوا ان يحققوا المصلحة

المقصودة الا مختلطة مع مضرات افسدتها

نظام التقاعد 440

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أي فرق بينهما

والفرق بين النظامين ـ كما يرى المجيزون ــ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره

قاعدة الوعد اللزم عند مالك وبرى المجيزون لعقد التأمين انه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه اضرار الحادث المعين وتعوض له خسائره ، فاذا وقع الحادث وحب علينا الوفاء بالوعد بناء على احد اقوال المذهب المالكي

عقد الاستئجار على الحراسة 777 ويرى الجيزون شبها كبيرا بين 777 عقد التأمين وعقد الاستئجار على الحراسة ونقول:

اولا _ ان عمل الحارس لا يعطى شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه ٧٧٧ فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول في ممركة دفاعا عسن الشيء الحروس فربما لحقه ضرر فادح او موت

الناس بطريق التعاقد والمعارضة ٢٧٧ ثانيا _ ولذلك فان عقيد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على ای عمل

بلا مراء		التامين ليس بعقد تعويض	444
فقد عرف الحافظ في الفتـــح	۲۸.	يقول الدكتور السنهوري في	777
الفرر بانه ( كل ما يمكن أن		الوسيط:	
يوجد والا يوجد وكذلك ما لا		فالتأمين على الاشكاص ليس	777
يصح غالباً )		بعقد تعويض بمعنى أنه لا يقصد	
وعرف الرافعي الفرر بائه	۲۸۰	به التعويض عن ضرر ، سواء	÷
( التردد بين جانبين الأغلب منهما		كان تأمينا على الحياة أو تأمينا	•
أخوفهما ) أو ( ما الذي ملك		من المرض أو الأصابات ، بل	
بازاء ما بذل )		قد لا يلحق الؤمن له اى ضرر	. '
وعرف قليوبي في حاشيته على		في بعض صور التامين على الحياة	
المحلى على المنهاج: ( أنه ما لا	-	وقد ارتضت في هذا ما ذهب	<b>LAV</b>
يوثق بحصول العوض فيه )		اليه الدكتور حسين الحامد من	
	۲۸.	ان القول بان المعاوضة تتم بين	
الآتية	٠.	القسط الذى يدفعه المستامن	
أولا _ الضمان فيه التـــزام	۲۸.	والأمسان الذي تمنحه شركة	
ما لا يلزم	2	التأمين	
ثانيا _ فيه اكل أموال الناس	۲۸.	تفصيل بطلان القول بأن الأمان	779
بالباطل		هو العوض الذي تمنحه شركة	
ثالثاً _ فيه رهان وقمار او	۲۸.	التامين ويحصل عليه المستامن	
شبه قمار على الأقل		عقد التامين عقد غرر لا عقـــد	479
رابعاً ۔ فیه غرر وجهالة وبهما	۲۸.	لحقه غرر	
لا تصلح العقود		وقد أورد القانون المدنى المصرى	474
خامسا _ يخالف قواعد الميراث	177	هذا المقد في السلساب الذي	
والوصية		خصصه لعقود الفرر بعد	
سادسا _ ينضمن ربا	177	المقامرة والرهان والايسسواد	
سابعاً ـ معظم شروطه فاسدة	<b>ተለነ</b>	المرتب مدى الحياة	
ثامنـــا ـــ لا توجــــــد ضرورة	7.7.1	وأذأ قدر وجود التزام الؤمن	۲۸.
اقتصادية توجبه		بو قوع الكارثة ، واســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
التامين التبادلي البديل مسسن	177	المؤمس له مبلغ التأمين ، فان	•
التامين التجاري		المؤمن له لا يدرى عند العقد	
يقوم هذا التامين على اتف_اق	177	مقدار ما يحصل عليه مـــن	
جماعة على التعاون فيما بينهم		تعويض في التأمين من الأضرار	
لمجابهة الخطر الذي يتعرض له		وتعريفات الفرر كلها منطبقـــة	۲۸.
واحد منهم ، فيوزعوا المال	•	على عقد التامين التجـــارى	-

اللازم لدرء الخطر وعلاجه على البذح والترف عدد رءوسهم } _ وان من مسزابا التأمين 787 الاسلامي أنه يضممن حاجات ويقول الدكتور الجمال رحمه الله في كتابه ( التــــامين بين الناس في شيخوختهم ويضمن الشريمة والقانون) حاجاتهم اذا عجزوا عن العملل ان الخطر البارز في التــامين والانتاج لأى سبب من الأسباب 777 التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل ه ـ وان من مزايا التامين **4 1 1 1 1** فيه مصلحة الجهاز التبادلي الاسلامي أنه يشمل ضممان نفسه ، ولذلك يبذل قصارى حاجات الأولاد والعيال بعسد جهده لنجاج هذا الجهاز وفاة معيلهم ، وهو يضمنها ويلخص الشيخ فيصل مولوى بدون أن يدفع المميل أي قسط 777 فيذهب الى ما ذهب اليه ثائياً: نصوص خالدة 3.77 الأستاذ يوسف كمال في رسالته ۱ ــ فالزكاة وهي ــ أحد أركان 387 ( أضواء على الاقتصـــاد الاسلام الخمسة _ انما شرعت الاسلامي } لتأمين حاجات الفقراء ، وبين أولاً: مزايا التأمين الاسلامي : ۲۸۳ الله تعالى مصارفها فجعلها تشمل أذا: ١ - ان الجهة التي ترعى قضية 777 التأمين والأمان في الاسلام انما - الفقراء والمساكين بفض النظر 3.77 هى بيت مال المسلمين ، بيت عن سبب فقرهم المال ينظم التكافل فيأخذ من - تحرير الأرقاء ومساعدة **የ** ለ የ المنقطمين الأغنياء ليعطى الفقراء ٢ ـ وان من أهم الفوارق بين ــ مـــاعدة الفارمين الذين 3 7.7 ۲۸۳ تكاثرت عليهم الديون التأمين الاسلامي الذي برعاه ـ وفي سبيل الله باطلاق وبفير بيت المال وبين التأمين التجارى 240 تحديد وأن أكثر العلماء قيد الذى تقوم به الشركات التجارية جعلوا هذا خاصا بالقتال ٣- وأن من أهم الفوارق أيضا ۲۸۳ ونفقاته أن التأمين الاسلامي يهمدف _كل ذلك بالإضافة الى نفقات الى رفع الضرر لا الى تحقيق 110 الموظفين العاملين لجباية الزكاة الأرباح والمكاسب ، أن مبادىء وتوزيعها ، والمؤلفة قلوبهم مما الاسلام ترفض فكرة التأمين لا يدخل في موضوع التأمين على الحياة التي يكسب بها ۲ ــ وحتى تظهر بوضـــوح بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ٢٨٥ ضرر نزل بهم ولكسن احتيساطآ مسئولية بيت مال المسلمين عن ومحافظة على مستوى معين من كل فرد من افسرادهم نذكسس

قصة الاعرابية التي جاءت الى 777 عمر بن الخطاب وهو يقيل في ظل شجرة وهي لا تعرفه فقالت

_ انی امرأة مسكينة ولی بنون وان أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعياً فلم يمطنها فلملك يرحمك الله أن ر تشنفع لنا اليه

٢٨٥ انها تمرف حقها في بيت المال وتطلب من عمر وهي لا تعرف أن يشفع لها عند محمسد ابن مسلمة ليعطيها حقها

٥ ٢٨ ولكن عمر صاح بخادمه ( يرفأ ) وطلب منه إن يدعو ابن مسلمة اليه والأعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمل فقالت له: انه الجح لحاجتي أن تقسوم معى اليه فقال عمر: أنه سيفعل ٠, ان شاء الله فلما جاء محمد قال : السللم عليك يا أمير المؤمنين فاستحيت الأعرابية وقال عمر

٥٨٥ والله ماآلو أن أخسار خياركم كيف انت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ? فدمعت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فاد اليها صدقة العام وعسام آول ، وما ادرى لعلى لا أبعثك ثم دعالها بجمل فأعطاها دقيقا وزينا وامرها أن تلحق به الى خيبـــ حيث أعطاها جملين آخرين ربثما يصل اليها محمد ابن مسلمة ويعطيها حقها من ٢٨٧

انها ارملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم تكن ضـــائعة ، لأن حقها ثابت في بيت المال

۲۸٦ والحديث ينص عليها « مسنن ترك مالا فلورثته ، ومن تسرك دینا او ضیاعاً فالی وعلی » رواه الشيخان والضياع هم الأولاد الذين لا مال لهم

٢٨٦ ٣ _ وعنيدما دخيل خالد ابن الوليد الحيرة بالعسسراق صالحه أهلها وهم من النصاري وظلوا على دينهم فكتب لهمم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التامين بعتبر أول ضمان اجتماعي في التاريخ

٢٨٦ يقول خالد: « وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمسل أو اضابته آفة مسن الآفات ، او كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دینه پتصدقون علیه ، طرحت جزيته ، واعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما اقسام بدار الهجرة ودار الاسسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاســـالام فليس على السلمين النفقة على عيالهم "

يتركون القمم الشامخة مسن التأمين ويتناقشون في صور ممسوخة من التأمين التجارى ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا

٤ ــ وروى الؤرخون عن عمر

178

ابن عبد العزيز- رضى الله عنه ٢٨٨ أن زوجته فاطمة دخلت عليه يومأ وهو جالس في مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال :

۲۸۷ ـ ویحك یا فاطمة قد ولیت من امر هذه الأمــة ما ولیت ففكرت فی الفقیر الجائع والمریض الضائع والعاری الجهــود والیتیم الكسور والأرمــلة الوحیدة والمظلوم المقهــود والفریب الأسیر والشیخ الكبیر وزی العیال الكثیر والمـال وذی العیال الكثیر والمـال القلیل واشباههم فی اقطار الأرض واطراف البلاد فعلمت الأرض واطراف البلاد فعلمت ان دبی عز وجـل سـیسالنی ان دبی عز وجـل سـیسالنی عنهم یوم القیامة وان خصمی دونهم محمد عربی فخشیت ان عنهم یوم القیامة وان خصمی لا یشت لی حجة عند خصومته فرحمت نفسی وبکیت »

۲۸۷ انها اذن مسئولية ولى الأمر المرام

۲۸۷ ثالثاً: اسس التكافل الاسلامی ۲۸۷ ما د ان ولی الأس المسلم او بیت مال المسلمین هو الجهة التی یجب علیها تنظیم التامین ۲۸۷ می وان بیت المال حین یقوم بهذه المهمة انما یهدف الی تنظیم التكافل بین الناس

۲۸۸ ۳ - وان التأمين الاسلامی ليشمل كل الحالات التي تؤدي الى ظهور الحاجة فيشمل للحوادث والأموال والحياة

۲ اوان التأمين الاسسلامی بهدف الی رفع الضرر اللاحق بالانسسان لا الی تحقیق الفنی فهو وسسسیلة تکافل ولیس وسیلة کسب

٢٨٨ رابعاً : التأمين التعاوني :

واذا كان بيت المال غير موجود او انه لا يقوم بواجبه في هذا فماذا يفعل المسلم أ وهل يظل يعيش تحت ضفط الخوف من كل مفاجأة

۲۸۸ ولا نرید الاستطراد فی وصف حال المسلم الذی یعیش فی مجتمع جاهلی فیتحمل کل سیئاته و لکنا نرید آن نتحدث عن التأمین التعلماونی لیس باعتباره حلا بدیلا مؤقتا یمکن ان یلجأ الیه المسلمون فی مجتمع غیر اسلامی

۲۸۸ فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس في انتساء صندوق لهم يمولونه بقسلط محدد يدفعه كل واحد منهم وياخذ من يصيبه حادث معين نصيبا معينا

۲۸۹ وتنظیم التكافل لیكون اقدد على مجابهة الحوادث والمصائب والأضرار التى تنزل بالناس امر مشكور

فالتأمين التعاولي لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الفني لأعضائه بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم 19.

191

191

على آخر

إلى المسلم المسلم المسلم المسلم عند الضرورة محصورة بأنواع التأمين على الأموال وعلى المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم على الحياة فتصلم الضرورة فيه مستبعد اصلا

۲۹۱ ما قُلْنَاه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

۲۹۱ عقود التأمين وشركاتها

عقد المهر وهو مبلغ يعطى للابن او البنت اذا بلغ احدهما سن الزواج فيكون هذا المبلغ معدا لقبضه لينفق في صلاح حال المؤمن له

۲۹۱ لکی یکون عقد التامین عقدا صحیحا یجب آن یراعی ما یاتی:

۱ ۲۹۱ ا – ان يخلو من الفسوائد الربوية على الأقساط الشهرية ٢٩١ ٢ – ان يسترد من بريسك الفسخ ما بذله من الأقساط حتى ينتفى الغرر

٣ ـ أن يصرف للمؤمسن له ما دفعه المؤمن عليه فورا ، الا اذا أراد أن يستأنف العقسد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمن عليه

۲۹۱ } _ أن يكون عقب ادخار فالأقسساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بغير زيادة ولا نقصان

٢٩١ وبذلك تنتفى الجهالة من حيث

واذا تعدر وجهود بيت مال المسلمين يرعى كل جوانب التكافل ، فان فكهرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصفر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جهوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم

۲۸۹ خامساً: التامین التجاری: ۲۸۹ واذا لم یظهر الی الوجود هذا النوع من التأمین التعاونی فهل یباح للمسلم أن یشسترك فی التأمین التجاری ا

۲۹۰ وجوابنا ما یلی:

۱ ۲۹۰ الأصل أن التأمين التجارى بكل أنواعه حرام وأن المسلم يجب عليه أن يحسرص على الابتعاد عنه ما أمكن

۲۹۰ ۲ ـ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين في مجال من المجـالات فهى حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطبع التهرب من التعـامل في ذلك المجال بدون ان يلحق به عنت أو مشقة

الله المسلم كان في وضع خاص ولكن المسلم كان في وضع خاص يتعرض معهد الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند ذلك الوقوع في التأمين (لأن الضرورات ترفيد عند المحظورات ) الا أن هذا الرأى ليس حكما عاما لجميد ليس حكما عاما لجميد المسلمين ، بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق

عمر المؤمن عليه وينتفى الفرر من حيث أحد المؤمن عليه كثر مما بذله ، ويوقف دفع الاقساط بزيادة ربوية مع رد ما عساه يكون قد دفعه من ذلك

ومن عقود التأمين ما كان علم 797 الحياة وصورته أن يمقد عقدا على مبلغ ٥٠٠٠ خمسة الاف جنيه مثلا تدفع لورثته بمد و فاته اذا مات بحادث او مات حتف أنفه وفي هذه الصــورة من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تمالى والفرر القائم في المقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على

ومن صور التأمين أن يؤمن صاحب الصنع أو السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة ٢٩٣ من اصابات تنجم اثناء العمل عنه أو من سيارته فانه يعد بمثابة ايجاد ما ينوب عن الماقلة في أداء ما عليه من الدية

۲۹۲ وقد أفتى ببطلان عقد التامين على الحياة من فقهاء العصر جدنا في العلم والأرومة الشيخ محمسد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية والشيخ احمد ابراهيم بك من فقهاء عصره

٢٩٢ وقد أجاز الشييخ محمد أبو زهرة عقد التامين التعاوني أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التامين 

مدكور في بحث له غن آراء الفقهاء فيقول: ومنهم من اجاز كل عقود التأمين التي تدعيو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ومن هؤلاء الاسستاذ الحجوى

من المجيزين لعقــود التأمين الاستاذ مصطفى الزرقا والشيخ على الخفيف

٢٩٣ الشبه التي يستند اليها الحرمون

تتلخص الشبه التي أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين في أئها تقوم على الجهالة والفرر وهما يمنعان من صحة التماقد شرعاً لنهى الشارع عن بيسم الفرق

وقد أخذ في رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فض___لا عسن الاقسسرار بأن بعض شروط شركات التأمين تقـــوم على التعسف والاستفلال

۲۹۳ أعمال شركات التأمين نوعان:

٢٩٤ الأول: تأمين على الحياة الثاني : تأمين على الأموال

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه 198 ضمان السلامة

٢٩٤ ان ضمان السلامة في هـــده الحالات ليس الا ضربا مسلن المراهنات على معنى أن شركة التامين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال ٢٩٢ ويقول الدكتور محمد سيلام ٢٩٥ الحكم الشرعي في نوعي التامين

4.1

۲۹۵ ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية، حتى مالحالة التى لا يشترط فيها على الشركة دفع قوائد ربوية

۲۹۲ هذا وقد اورد ابن عابدبن في حاشيته على الدر المختار بحثا استخرج به حكم الشريعة في التأمين على الأموال وهسوما يعبر عنه بالسوكرة أو السيكورتاة قال الم

۲۹٦ انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ، ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل حربى مقيم في بلاده

۲۹٦ قال ابن عابدین والذی یظهر لی انه لا یحل للتاجر أحـــد بدل الهالك من ماله ، لان هذا التزام مالا یلزم

۲۹۷ وخلاصة القول أن المسسلم ممنوع من الفدر ومن الاستيلاء على مال أحد بفير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أو مستامنا ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستامنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين

۲۹۸ مما تقدم يعلم أن الأصل في الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جوازه أخذ المال الذي يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف

هو أن الشركة التي يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها في ذلك التلف أو الهلاك

لا يمكن قياس شركات التامين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس ان يكون في كلا الطرفين اكتتاب من الاعضاء المستركين في المنشاة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو الملكور

۲۹۹ نعم قد اشتهر عن الشسيخ محمد عبده انه قد افتى فى موضوع التامين على الحياة فتوى اصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولسم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شسئون الاسلام

۳۰۱ ليس في سؤال الستر (هـور روسل) الذي تقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذي يفسد به التعاقد

وقد يقال: ان أبواباً كثيرة في الفقه الاسلامي مثل الوديعة ، والاجارة ، والكفالة ، قسسور أشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها وبأنه بحب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر ، وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسألة التأمين على الأمسوال فيحكم فيه بصحة العقد ووجوب

4.7

٣.٦

ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك

۳۰۲ انه اودع شخص وديمة عند اخر وجعل لها اجرا على حفظها فان المودع المشروط له الأجر يضمن هذه الوديمة اذا هلكت والأجير المشترك كالحبال والطحان والكواء والخياط مسئول عن سلامة ما في يده من مال للمستأجر ، فاذا تلف شيء منه كان عليه ضمانه ، وعلى هذا يمكن اجراء هذا الحكم في مسئلة التأمين على الأموال فتكون شركة التأمين على بمنزلة الأجير المسترك الذي يضمن المال لصاحبه اذا تلف يضمن المال لصاحبه اذا تلف أو هلك

۳۰۳ وفی باب الكفالة قال الفقهاء ایضا : انه اذا كان رجل معه مال برید الانتقال به من بلد الی بلد آخر وهو بخشی اللصوص وقطاع الطریق وقال له : اسلك هذا الطریق فانه طریق مامون ولو أخسله مالك فیسه فانا ضامن له

۳۰۳ لكن هذه المسائل جميعه ٢٠٠ لا يصح التمسك بشيء منها ٧٠٠ لاباحة التامين اذا اخذت على اصولها وفهم ما قاله العلماء فيها

۳۰۳ على انه لا يمكن اعتبار المسال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هده الشركة أجيرة على حفظه حتى.

بصح قياس مسالة التأمين على مسالة الوديعة

٣٠٤ بقى الكلام فى الكفالة وضمان سلامة الطريق ، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها

٣٠٤ ( وبعد ) فان استقصاء قواعد الشريعة واحسكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والاحكام من نصوص خاصسة وعمومات شاملة

مركات التأمين لا علاقة لها اطلاقاً بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من افساط التأمين التي تجمعها رأس مال كبير توجهه للاسترباح في قروض في تدفع من ارباحه العظيمة ما هي ملتزمة به قانونا من تعويضات عن الخسائر

ومثله يقال فى شركات التامين على الحياة مهما اختلفت الاساليب وتنوعت الطيرائق والشروط

ان تعاقد شركات التامين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل في باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعية

التعاون لا الاستسفلال الساس عقد التامين الاسلامي فقول عبد السسميع المصرى: اعجبنى قسوله: الا نتعسرض لمختلف المسائل الفقهية التى يثيرها عقد التأمين الا بالقدر الربط الذي نراه ضروريا لمجرد الربط وبايجاز شديد

۳.۷ الشرع الاسلامی حاکم ولیس محکوماً ، فهو الاصل الذی یجب أن نطوع حیاتنا فی ضوء تعالیمه لا أن نطبوع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمسة لنبرر به الأوضاع القائمسة علی شئون المال حتی لا یتعطل الحکم لمجرد شمیمة حاجسة تقف بازائه

٣.٧ بين الزكاة والتأمين

۳.۷ الاسلام دين التكامل الاجتماعی بمعنی كفالة الحیاة الكریمة لكل فرد فی المجتمع الاسلامی بحیث بعیش حیاة آمنة مطمئنة فكل فرد ملزم بعون اخیسه المحتاج و تأمین حاجته علی المحتاج و تأمین حاجته علی المحاد و حق الماعون ، وحق المحواد ، وحق الماعون ، وحق المضیافة وواجب الصداقة

۳.۸ وعلى مستوى الدولة يتمشل التكافل المادى في الزكاة الركن الثانى بعد الصلاة ، وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاحتماعي في الاسلام فهي تكفل لكل فرد حد الكفاية لاحسد الكفاف

سبق الاسلام منذ أربعة عشر قرنا أحدث التشريعات المتقدمة في التأمين والضمان الاجتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور أخرى مثل:

ا _ تأمين الأطفال
ا _ تأمين البطالة

٣ ـ تامين الشيخوخة والمرض
 ٣٠٨ بل لقد شـــمل تأمين الزكاة المنصوص عليه في القرآن والسنة صوراً أخرى لم تصل اليها أحدث التشريعات من قبل أحدث التشريعات من قبل به ٣٠٨ (١) تأمين الفارمين لمن تنزل به جائحة أو حريق أو دين في غير

بعد غنى ياخذ من سلمه الفارمين بقدر ما يعوض خسارته ويوفى دينه ويذهب ضائقته وما أروع ما فعله أمير المؤمنين عمر أبن عبد العزيز أذا أعتبر مسن لديه المسكن والأثاث والفرس والخادم غارما يقضى عنه دينه أنقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته فتفرب فى بلاد يلتمس

معصية ، وكذا كل من الفتقر

٣.٩ تناقض في أقواله بعــد ذلك مخالفاً لما سبق تقريره عــن الزكاة

مراغما كثيرا وسعة

النعاوني هو أن تتولاه جمعيات التعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحقه الضرر منهم اذن يكون القسيط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونيسة

414

من قبيل التبرع ، وهــــده الصورة هي الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ ، وضرب المسل ٣١٢ فيه بصناديق الزبالة التي يقوم بها موظفو شركة او مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لاسرة ٣١٢ العضو المتوفي

ويؤخذ على التامين أمران: 711

(اولهما) فرض شروط تعسفية 411 استفلالا لحاجة النباس الي التامين . فضلا عن مطالبــة شركات التأمين بأقساط تأمين مبالغ فيها جريا وراء الكسب

( تَانيهما ) ســـيطرتها على الاقتصاد القومي بما يتجمسع لديها من رءوس أموال ضخمة

توصيات الؤتمر العالى الأول 411 للاقتصاد الاسلامي

يرى المؤتمر أن التأمين التجارى ٣١٣ أركان عقد التأمين 411 في هذا المصر لا يحقق الصيفة الشرعية للتعاون والتضامن

وجاء في البيان: أن هناك أقلية 411 من علماء الشريعة ترى أن عقد التأمين جائز مطلقا ، وأغلبية ترى التفرقة بين انواع التامين ٣١٣ فتجيز بعضها كالتأمين التعاوني والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتأمين التجاري لأن

> ا ـ ممنى القمـار والرهان 411 والميسر لتعلقه على خطر قد يقع وقد لا يقع

> ٣١٢ ٢ ـ ولأن فيه غررا وجهالة ،

اذ لا يدري اي من طرفي العقد عند انشائه خا سيياخذ وما سيعطى

٣ _ ولان فيه تحديا للق_در الالهى لاسيما عقد التأمين على الحباة

باعتباره عقدا احتماليا من عقود الغرر

ه _ ولأن فيه ربا من جه___ة ان المستأمن قد يبذل قسطا ضئيلا ، ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضا كبيرا بلا مقابل

لو تأملنا عقد التأمين التجارى لوجدناه عقدا يلتزم المؤمـــن بمقتضاه أن يؤدى الى المؤمسن له او الى المستفيد مبلغا من المال ، وذلك نظير قسط يدفعه المؤمن له للمؤمن

واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين وأصلا للركنين الآخرين كان الفرر ملازما لعقيد التأمين لا ينفك عنه

والتزام المستأمن في العقد بدفع الأقساط التزام محقق ، أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق وهذه أعلى درجيات الفرر في الشدة والفحش

تقد الدكتور الفنجرى فيهما 414 سقط فيه من تناقض

> عقد التأمين التبادلي 710

اتخاذ الفنجرى قرار مجمع 710

البحوث الاسلامية عام ١٩٦٥م حجة ليهاجم معارضي التامين التجاري زاعما أن ما بدفعه من أجل معاش الشبيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد . التأمين

٣١٥ اليس ما يدفعه العامل قسطا رب العمل هو تبرع او هبة منه يجيزه الشرع أ

٣١٥ والتامين التعاوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبى جميع طلبات التامين من مختلف الأخطار

٣١٧ ولما كان الهدف من التسامين التبادلي هو تحقيق الأمن لحملة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فان فوائض هله الشركات تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبلة ، وهي التزامات لا تتحقق الا اذا قيست ٣٢٠ بمقاييس التجربة والاحتمالات ولذلك تتحول هلده الفوائض الى اصول

٣١٧ التامين الحكومي

ثم ينتقل ليمرض الشكل الذي يقترحه لمشروع يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حين التنفيسة كشيء لا يتعارض مع اصــول المال في الاسلام

٣١٨ ثم ينطيلق ليصيور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني

المقترحة كشركة ينقسم العمل فیها الی اقسام ، کل قسسم يفطى أحد المخاطر

العامل للتأمينات الاجتماعية ٣١٩ وأنه ليس هناك ما يمنسبع الاستعانة بجسداول التامين المتعارف عليها لدى منظمات التامين التماوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكافية

مدخراً له ولأولاده وما يدفعه ٣١٩ اذن فهذه الخبرة ستتربى في احضان جداول التأمين التجارى ٣١٩ اليست الجسماول هي التي تحدد القسط على أسس: ا _ الاحتمالات ٢ _ جداول الحياة والوفاة

٣ _ نظرية الأعداد الكبيرة

} _ التحميل بمصـــاريف · الشركة والادارة

 ه _ فائدة رأس المال ... ٦ _ نسبة الأرباح المطلوبة

.٣٢ الزكاة وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى في آخر بحثه ما قاله مسن أن الزكاة للفقراء والتأمين للقادرين فلماذا لا تنسحب الزكاة على 77. الجميع اذن ؟ ولماذا لا نعود الى نظام الزكاة المتكامل وتقسموم الدولة بجمع الزكاة الزاما ٣٢٠ ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة

كركن من أركان الاستنسلام الخمسة من لم يقمه حمسودا فقد ارتد عن دينه

٣٢٢ قرارات المؤتمر الاسلامي النعقد بمكة من 10 ذي الحجة

777

377

377

411

## الى 22 منه

۳۲۲ درسالمؤتمر البيانات والدراسات التى قدمت اليه حول الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقسرر ما يلى:

۳۲۲ ۱ ـ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بدأته ، يكفل حل المشاكل أذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع

۲ ۳۲۲ الدول الاسلامية تقف في الوقت الحاضر الاسلامية تقف في الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضــة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف فتولى شطر الاشتراكية وتارة شطر الديموقراطية الراسمالية

٣٢٢ ويرى المؤتمر الا محيص عــن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الفرض

٣ - يوصى المؤتمر بأنه نظراً لوجود كثير من المسلطائل الاقتصادية بأن يعين المؤتمساء لجنة دائمة من الفقهاء والاقتصاديين تقوم أو تعهل ببحث موضوعات محددة في آماد معلومة ويرى المؤتمر أن هلذا الأمر ضرورة لا تتحمل التاجيل

١ -- ونظرا لأن الاقتصاد الحديث يقوم فى صلبه على الانتاج الكبير لذلك يحث المؤتمر الدول الاسلامية الى اقارار مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى كما يوصى بادراج الموضاع فى برامج رؤساء الدول الاسلامية الدول الاسلامية الدول الاسلامية الدول الاسلامية الدول المسلامية المسل

ه ـ يعلن الوتمر أن الملكيـة الخاصة والحقوق الفـردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حـدود ما تقضى به الشريعة وأن الأموال في الأصل لله تعالى استخلف فيها عباده لينفقوا في الوجـوه المشروعة لاقامة الحباة

7 لكل فرد فى المجتمعية الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجميز والترمل والشيخوخة

٣٢٤ قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من ٢٥ محرم الى ١٦ صفر ١٣٨٥

٣٢٤ أولا ألتأمين:

۱ ـ التامين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميسع المستأمنين لتؤدى العضائها ما يحتاجون اليه من معسونات وخدمات أمر مشروع وهو من التعاون على البر

٣٢٤ ٢ ـ نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع في بعض الدول من الأعمال الجائزة

٣ ـ أما أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غميره ، والتأمين الخاص بالحسوادث والتأمين على الحساة وما في

277

477

حكمه فقد قرر المؤتمر الاستمرار في دراستها والوقوف على آراء علماء المسلمين في جميع الاقطار

٣٢٥ ثانيا : المعاملات المصرفية :

۱ ۳۲۰ الغاء الفائدة على انواع القروض وكلها ربا محرم الافرق بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة قاطعة في مجموعها بتحريم النوعين

۲ ۳۲۰ کثیر الربا وقلیله حـرام کمایشیر الی ذلک الفهـــم الصحیح فی قوله تعــالی: «یا أیها الذین آمنوا لا تأکلوا الربا اضعافا مضاعفة »

٣٢٥ ٣ ـ الاقراض بالربا محسرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع اثمه الا أذا دعت اليه ضرورة

الجارية وصرف السيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظيرها ليس من الربا

م الحسابات ذات الأجلل وفتح الاعتماد بفائدة وسلامائر انواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة من المعاملات المعرفية المعرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية

فقد اجل النظر فيها الى أن يتم بحثها

١ لا ولما كان للنظام المصرف اثر واضح في النشاط الاقتصادي المعاصر ، ولما كان الاسلسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقاد أوزاره وآثامه

۳۲٦ فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل استسلامي للنظام المصرفي الحالي

٣٢٦ ثالثاً: استثمار الأموال:

قرر المؤتمر أن استثمار الأموال الخاصة وما يتبع فيها مسن طرق حق خالص لصاحب المال على أنه أذا سلك ما يؤدى الى ضياع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر

٣٢٦ رابعا: الزكاة وصدقات التطوع

۳۲٦ ۱ ـ ان ما يفرض من الضرائب لصلحة الدولة لا يفنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة

به عن اداء الراه المروصة المروصة المون تقويم نصاب الركاة في نقود التعامل المدنية وأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا وجبت فيه الركاة وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره

٣٢٦ ٣ ـ الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بايجاب الزكاة فيها حكمها كالآتي:

**۲۲۸** 

**٣** ۲ ٨

414

٣٢٧ (١) لا تجب الزكاة في أعيان ٣٢٧ العمائر الاستفلالية والمصانع والسنفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب وحسولان ٣٢٧ الحول

٣٢٧ (ب) واذا لم يتحقق فيهـــا نصاب وكان لصاحبها أموال ٣٢٧ ٣ ـ الاسلام يدعو الى البرر أخرى تضم اليها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافــــر شرط النصاب وحولان الحول

> ( ج ) مقدار النسبة الواجب أخراجها هو ربع عشر صافي الفلة في نهاية الحول

(د) في الشركات التي يساهم 447 فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الاحكام الى ٣٢٨ مجموع أرباح الشركات وأنما ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة .

 ٤ - تجب الزكاة على المكلف ٢٩٩ 440 في ماله ، وتجب أيضاً في مال غير المكلف ويؤديها عنه مــن له الولاية على هذا المال.

> ه ـ تعتبر الزكاة أساساً للتكافل 447 الاحتماعي وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام والتمريف بحقائقه واعسسانة المجاهدين في سبيل تحسرير الأوطان الاسلامية

> ٣٢٧ ٦ - تترك طريق جمع الزكاة وصرفها لكل أقليم بما يناسبه وبشنأن صدقات التطبوع يبين المؤتمر ما يلي:

١ ـ ان الاســـلام يدعو الى الانفاق في سلسبيل الله وينهى عن البخل وقبض اليد عن بذل الخير

٢ ـ الاسلام يحذر من السؤال ومن قبول الصدقة الا في حالات الضرورة

بغير المسلمين مساواة لهسسم باخوانهم المواطنين من المسلمين راينا في مشكلة الضمان الماصر يجب أن يعتمد على الأصول التي

ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم في سيد الحاجة لكل فرد

سلكها سلف هذه الأمة

هذه العناصر من حفظ المسلم في تقسم ودينه وماله وعرضه وعقله تهدف الشريع الى صيانتها

وقرر أبو يوسف أن ما رآه عمر من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها كان توفيقها من الله فيما صنع وفيما رآه من جمع خراج ذلك

وصية عمر بعد أن طعنه عدو الله أبو لؤلؤة في المحسراب « أوص الخليفة من بعـــدى بأهل الأمصار خيراً ، فانهـــم حِباة المال ، وغيظ العدو، وردء المسلمين وأن يقسم بينهمم فيؤهم بالعدل

الفقير عند الشافعي هو الذي 449 يحصل على ما تزول به حاجته

441

من اداة يعمل بها أن كانت به قوة لانه لا يقع موقعاً من كفايته فان لم يملك من المال الاشيئاً ٣٣١ وقد روى عن عمر بن عبدالعزيز يسيرا بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل بوم فهو فقير

اما المسكين فانه هـــو الذي يقدر على ما يقع موقعا مسن كفايته الا أنه لا يكفيه

مثاله: يحتاج الىعشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية

وقال مالك: الفقير الذي يعطى ما يفنيه هو ألذى لا يملك قوت

37. هو الذي لا يملك نصاب الزكاة ويرى احمد أن الفقير هـــو ما وصف به الشافعي السكين وفي المفنى عن ميميون قال: ذاكرت أبا عبد الله

والغنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شــاة وتكون له الضيمة لا تكفيـــه فيعطى من الصدقة ؟ قال :

۳۳۰ ویری ابن حزم الظاهری : آن من كان له مال تجب فيسمه الصـــدقة كمائتي درهم أو أربعين شاة ولا يكفيه لكشمرة عياله او لفلاء الاسمار فهــو مسكين يعطى من الصلحقة المفروضة وتوخذ منه فيسسما

وجب فيه من ماله لقول عمر « اذا أعطيتم فأغنوا »

« أن اقضوا عن الفسارمين » فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفسسسرس والأثاث ، فكتب عمس : « أن لابد للمرء من سكن يسسكنه ، وخادم یکفیه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن بكون له الاثاث في بيته نمسم فاقضوا عنه فانه غارم »

٣٣١ والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحرم كما في بيانات مجامع الفقهــــاء والبحوث الاسلامية وهيئات كبار العلماء ، وهي نظرة غير القبة لقصرها على الحكم عليها فقط دون النظــر الى ما في الاسلام من أنبل وأشرف صور الشمول والاستيعاب

وانظر الى قول الرسول صلى الله عليه وسيلم : « أنا أولى بالؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومسن ترك مالا فلورثته »

مذهبا ابي بكر وعمر في القسم 271 واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين النساس في القسم فقال : « فضائلهم فالتسوية فيه خير » ومــن آثاره: « أن المسلمين أنما هم

377

بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم أعلى من بعض في الفضــائل ودرجات الدين والخير »

۳۳۲ وعندما تولى عمر الخلافة خطب الناس قائلا: « انما أنا ومالكم كولى اليتيم ــ الى أن قال ــ ولكم على " أبها ألناس خصال أذكرها لكم فخلونى بهــا ، لكم الا أجتبى شـــيئا من خراجكم ولا ممـا أفاء الله على عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى ألا يخرج منى الا في حقه ولكم على أن أزيـد أعطياتكم وارزاقكم »

۳۳۲ وفی کتاب الاموال لابی عبید ما یفید انه کان پرژق الناس المراة والرجل والمملوك جریبین کل شهر وهو نحو اردب مین القمح او پزید عن نصفه قلیلا

۳۳۲ ونادی منادیه: لا تعجلوا اولادکم علی الفطام فانا نفرض لکل مولود فی الاسلام ، وکتب بدلك الی الآفاق بالفرض لکل مولود فی الاسلام

۳۳۳ و کان شعار عمر بن عبد العزیز « ان الله بعث محمدا هادیا ولم یبعثه جابیا » .

۳۳۳ وقال عمر بن الخطاب: «أما والله لئن بقيت لأرامل اهـــل العراق لأدعنهم لا يفتقرون الى أمير بعدى »

۳۳۳ وقال الزبير بعد ما مات ابن مسمود: أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به مين بيت المال ، فأعطاه عشمان خمسة عشر ألفا

وكتب عمر بن عبد المسزيز :

« انظر من اد ان منهم في غير
سفه ولا سرف فاقض عنه »
فكتب اليه : « انى قد قضيت
عنهم وبقى في بيت المسلمين مال
فكتب اليه : « أن انظر من كانت
عليه جزية فضعف عن أرضه
فأسلفه ما يقوى على عميل
أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا
لعامين »

بل لقد ورد الضمان في الماشية والسائمة والغنم فقد اوصى والى الحمى بقوله: « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب الصريمة والغنيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عسوف ، فانها ما الله تخل وزرع ماشيتهما رجعا الى تخل وزرع وان هذا المسلكين أن هلكت وان هذا المسلكين أن هلكت ماشيته جاءنى ببنيسه يصرخ يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا المير المؤمنين افتاركهم أنا لا الله فالكلا السر على مسلن الذهب والورق

٣٣٤ وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هم كل أمام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم أذ دخلت عليه وهو حالس في مصدلاه

. ۳۳۵

241

وأضعا خده على يده ودموعه تسيل على خسده فقال له: مالك ؟ فقال ، ويحك يافاطمة لقد وليت من أمر هذه الأمـة ما وليت ففكرت في الفقيم الجائع والمريض الضائع والعارى المجهود واليتيم الكسبور والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهدور ، والفريب الاسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل وأشمهم في اقطار الأرض واطراف السلاد ، فعلمت أن ربى عز وحل سيسالنى عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليمه وسلم فخشيت الايثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى فىكىت » .

٣٣٥ ويقول عمر بن الخطياب: « والذي لا اله الا هو ( ثلاثا ) ما من الناس أحلا الا له في هذا المال حق اعطيه او أمنعه وما من أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك وما أنا فيه الا كاحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالرحسل وبلاؤه في الاسلام ؛ والرجــل وحاجته والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه »

ولما رأى ابنة ولده تطيش هزالا سال عنها وهو لا يعرفها ، فقال ابوها: انها ابنتك ولما ساله

ما بها ؟ قال: عملك أنك لا تنفق عليها أو قال له: منعك ما عندك قال ومنعى ما عندى منعلك أن تطلب ليناتك ما يطلب القوم ليناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك او عجر عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم »

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها رأى في يد بمض اولاده بطيخة فقسال « بح بح يا ابن امــر المؤمنين هزلى ؟ » فخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى علم : أنه اشتراها بكف من نوى

٣٣٦ وكان رضى الله عنه قد أشتد سواد وجهه من شدة ما عاني من الجوع في هذا العــــام والاستمرار على الأكل بالزيت عمر أول من فرض العطياء

وفاضل فيه في الاسلام ٣٣٦ لما كان عمر أول من أنشــــا بيت المال وأول مسسن دون الدواوين :

١ _ حيث حمل العطاء دوريا ٢ ـ فاضل بين الناس وجعلهم درجات

٣ _ قدر العطاء لكل فئة ٣٣٦ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين الناس في قسمة المال حيث يقسمول: يا سنعد اتى لأعطى الرحل وغيره أحب الى منه خشية أن يكسه

TTY

الله في النار »

ولكن أبا بكر كان يقسم بالسوية ويقول: « أما ما ذكرتم مـــن السوابق والقدم والفضيل فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة »

واتخذ الفاروق سياسة جديدة 777 فى تقسيم الأموال العامة حيث فرض العطاء وجعله دوريا حيث قال : فانى أرى أن أجعل عطاء الناس في كل سنة ، واجمع المال فانه أعظم للبركة قالوا : أصنع ما رأيت فالك _ أن شاء الله _ موفق

أعلن الفاضلة بين الناس بقوله: ۲۳۳ ان أبا بكر رأى في هذا المال رأیا ولی فیه رأی آخر ، لا أجعل من قاتل رسيول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل

وكانت الأقسام على النحسو 227 التالى:

( القسم الأول ) دوو السوابق ٣٣٧ الذين حصل المال بسيابقتهم

( القسم الثاني ) من يفني عن 227 المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهمما منافع الدين والدئيا

( القسم الثالث ) من يبلى بلاء 777 حسناً في دفع الضرر عنهـــم كالمجاهدين في سبيل الله من

الحنود والميون من القصــاد والناصحين ونحوهم

(القسم الرابع) ذووا الحاجات فرق عمر بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصـــار ، والمهاجر البدرى غير المهاجر بعد بدر ، والسابقون مسسن المهاجرين غير السابقين مسسن الأنصار وقرابة ألنبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ، ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة

٣٣٨ وقد ورد عن قيس بن حازم وهو مخصرم ادرك الجاهليسة والاسلام ، له رؤية وليست له صحبة قال :

كان عطاء البدريين خمسسة **۳**٣٨ آلاف وقال الماوردى : فـرض لكل من شهد بدرا من الأنصار اربعة آلاف درهـــه ، وقال ابو يوسف: ففرض لأهـــل السوابق والقدم خمسة آلاف وقد الحق العبــــاس *** عم النبي صلى الله عليه وسلم بالبدريين والحق الحسسسن والحسين بأهل بدر لكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض لهما خمسسية

وفضل ازواج النبى صلى الله ፖፖአ عليه وسلم على أهل بدر ففرض لكل واحدة منهسن عشرة آلاف جرهم الاعائشة فانه فرض لها

اثنى عشر الف درهم ، والحق بهن جويرية بنت الحسارث وصفية بنت حيى

۳۳۸ اما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم ، وفرض لمن أسلم بعد الفتح ألفى درهم

۳۳۸ وفرض لأبناء غلمان احداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمي الفتح

۳۳۸ ثم فرض للناس على قـــدر منازلهم ، وقراءاتهم للقــرآن وجهادهم وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لـكل منهــمائة

۳۳۸ وفرض النساء ، فرض لصفية عمة النبى صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم ، ولأسماء بنت عميس أرملة أبى بكسس وأم كلثوم بنت عقبة وأم عبد الله أبن مسعود ألف درهم

۳۳۸ وفرض لنساء المسلماجرين والانصار ستمائة وأربعمائة وثلاثمائة ومائتين ولما تولى على بعده سوى بين الناس

٣٣٨ الفاروق أول من فرض العطاء نكل مولود ف الاسلام

۳۳۸ قدمت ذات لیلة رفقة مسن التجار بقافلة تجاریة فنزلوا المصلی ولما عسسرف عنهم عمر خاف علیهم السرق فلهب الی عبد الرحمن بن

عوف وأخبره الخبر وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق أ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه:

٣٣٩ اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال ويحك اني لأراك أم سوء مالی اری ابنك لا يقر منسلد الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة (اي أضجرتني ) اني أريفه عـــن الفطام فيأبى قال: ولم ال قالت ٣٣٩ لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهراً ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يسسستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا العمر ، كم قتل من أولاد السلمين ، ثم أمر مناديا فنادى لا تعجهلوا صبيانكم عن الفطام فانا تفرض لكل مولود في الاستسلام وبعث

٣٣٩ الفاروق اول من جمل نفقــة اللقيط ف بيت المال

بدلك الى الامصان

قال ابن سعد: وكان عمر اذا اتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقا باخذه وليه كل شهر ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خسيرا ويجعل نفقتهم ورضاعتهم في

737

بيت المال

. ٣٤ شركات التامين عند عبد الله آل محمود

كان للأح الملامة الشيخ عبد الله ابن زید آل محمسود رئیس المحاكم الشرعية والشمميئون الدينية بقطر بحث في مجموعة رسائل منوعة

٣٤٠ تناولت من ذلك شركات التامين على اختلاف أنواعها ، وهي ألمصين

٣٤٠ واسبق من طرق موضيوع الكلام فيها من العلماء همسو الشيخ ابن عابدين فقد ذكرها في ( الرد على المختار )

٣٤٠ قال: انها جرت العــادة أن التجار اذا استأجروا مركسا من حربى يدفعون له اجرته ثم يدفعون أيضا مالا معلوما لرجل مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة)

. ٣٤ على أنه مهـما هلك المال الذي في المركب بغرق أو حسرق أو نهب او غيره فُذلك الرجــــل ضامن له بثمنه في مقسسابلة ما يأخذه منهم فاذا هلك مين مالهم شيء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماما

قال : والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر آخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم أحد أما التأمين على الحياة فانسه و الله الى أن الأصل في العقود غير صحيح ، ولا يسمساح لأن

وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته

فالذى يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهــــم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأسسياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

وقد ترجم البخارى في صحيحه فقال: (باب تفسير المستبهات) ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث انه تزوج امرأة هي أم يحيي بنت أبي أهاب ، فجاءت امراة سوداء فقالت : انى أرضمتكما ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قيل أ ففارقها ونكحت زوجا غمره ثم ذكمسر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبــة ابن ابى وقاص حيث قال النبى صلى الله عليه وسلم : الولد لك يا عبد الله بن زمعة واحتجبي منه يا سودة فأمر سيسودة ان تحتجب عنه مع إنه محكوم بكونه أخَّاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من باب اتقاء الشبهات

٣٤٣ الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه والشروط الخطر الى أن يقوم

780

461

دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية وعليه تدل نصوص الشافعي وأصوله

وذهب مالك الى أن الأصل في العقدود الإباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وعليه تدل نصوص الامام احمد وأصوله وهو اختيار شييخ الاسلام ابن تيمية حيث قال الاسلام ابن تيمية حيث قال والجواز ، ولا يحرم ويبطيل والجواز ، ولا يحرم ويبطيل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه بنص صحيح أو قياس صريح » وقال الفلامة أبن القيم في الإعلام

۱ الخطأ الرابع فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملته على البطلان حتى يقوم دليل الصحة الذا ثبت هذا فان صيفة عقد

التأمين على حوادث السيارات وهو أن يتفق الشخص الذى يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سيواء كان التأمين كاملا أو ضد الفير ، فيدفع قدراً يسيراً من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان بشروط وقيسود والتزامات معروفة عند الجميع من اهمها: كون السائق يحمل رخصة ، فان الشركة ملزمة بضمان ما يقع

له بالفا ما بلغ ٣٤٥ ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان

على نفسه وعلى سييلاته التى يسوقها التى يسوقها رجل نقير لا مال له ولا عاقلة المنى : ويضح ضمان المنى : ويضح ضمان

الجنايات سواء كانت نقدودا كقيم المتلفات او نفوسك لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جدوازه بالالتزام ، ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم

وفى هذا التأمين مصلحة كبيرة وهى أن المتصرفين بقيادة السيارات هم ذالباً يكونون من الفقراء الذين أيس لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسلمهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم

٣٤٥ ومن الحزم وفعل أولى الحـزم
 ملاحظة حفظ دماء النــاس
 وأموالهم

٣٤٦ ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات

٣٤٦ ان العقود والشروط عفو حتى يثبت تحريمها بالنص او بالقياس الصحيح

٣٤٦ والتحريم هو حكم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما

ووجه الأشكال دعوى دخولها في مسمى الجهالة والغرر الذى نهى عنه الشارع ففى صحيح مسلم: « نهى رسول الله صلى

الله طلبه وسلم عن بيع الفرد » ٣٤٦ وفسر هذا الفرد المنهى بثلاثة أمود:

( احدها ) المعدوم كبيع حسل الحبلة وبيع ما في بطون الانعام وبيع ما ليس عندك ونحوه

٣٤٦ ( الثاني ) بيع المعجـــور عن تسليمه كبيع الآبق

٣٤٧ (والثالث) المجهول المطلق ، كبعتك عبدا من عبيد او ما في بيتي

۳۱۷ ومنه بیع الحصاة وبیع الملامسة والمنابذة وضربة الفسائص، وبیعالحظ والنصیب المسمی بالیانصیب، فکل هذه داخیاة فی بیع الفرر المنهی عنه شرعا ۲۲۷ مصفا اله منت فی منت فی الفرا المناب

٣٤٧ وهذا المعنى منتف في هـــده الشركة التي مبنــاها على التعاون الاجتماعي المصاد عن طريق الرضاء والاختياد بدون غرر ولا خداع

٣٤٧ فجواز المساركة هذه اشـــه باصول الشريعة وأبعده عــن كل محذور اذ هي مصـــلحة محضة بلا فساد

٣٤٧ غير أن فيها تسليم شيء مسن النقود اليسيرة في توطيد تأمين ٣٥١ السيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشهض من ذائد نفقته كذبيحة يذبحها لادني سبب أو بلا سبب

۳٤۷ فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه بتمثى على نصموص احمد واصوله

٣٤٧ قال في المغنى: « ليست مسألة المخرقي على ضمان المجهول كقوله: ما اعطيته فهو على ، وهذا مجهول » قال:

٣٤٧ « وفيه صحة ضمان ما لم يجب وصحة الضمان عن كل مــن وجب عليه حق »

٣٤٩ فمسن أعطى الشركة مالا على حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منسسه والتزمت الشركة لوازمسيه فان مقتضى الشرع يحكم بصحة هسسلا

٣٤٩ فهذا الاشتراك الاجتماعي الاهلى المنتقد المنتسمان في تأمين حوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح

٣٥٠ ولا يقدح في صحة هذا الضمان
 تبرع الشركة بدفسع الديات
 وقيم المتلفات

80.

وغاية ما يدركون عليها هــو الجهالة عن قدر الفرامة وهي مفتقرة فيها كسائر أمثالها من الضـمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة

٣٥١ تسامح مذهب الحنابلة في تقبل التأمين على الشــهادات وكثير من العقــــود والشروط والمعاملات

٣٥١ نعنى أن نصوص الامام أحمد تتسبع لقبولها كسيائر نظائرها من الشركات والضمانات وبيع أسركات أسهم الشركات

407.

707

707

TOY

YOV.

العقود والشروط من سائر الأئمة ، ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة احماد أجاز احماد شروط الحيار في البيع وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة : لا يجسوز شرط

الحيار في البيع ومنها: اذا اشترطت الزوجة في صلب العقد بأن لا يتروج عليها أو أن لا يتروج عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك فقد قال ابو حنيفة ومالك والشافعي فيذا شرط باطل لحديث: « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط »

والقول بصحة هذا الارط ٢٥٥ ولزومه يروى عن عمر وسعد ابن ابي وقاص ومعاوية وعمرو ابن العاص ، ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا مخالف الاشتراك الاجتماعي ١٥٥ فهذا الاشتراك الاجتماعي الاهلى المنعقد لضمان تأمين ٣٥٧ السيارات والطائرات والسفن التعماون المباح ، ويدخل في حمدود التعامل الجائز وما ينتج عنه من الارباح فحلال لا شبهة فيه من الارباح فحلال لا شبهة فيه

الشرط ولزومه وأن لم يف به

فلها الخيار بين البقاء أو فسنخ

الصحة حسنب الأمكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان

٣٥٦ ومتى صدر الأمر من الحكومة يتمحض للحتم والالزام

مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه اولا: تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله ان الله تعالى بين الحلال والحرام بياناً واضحاً فقال :

« وقد فصل لكم ما حسرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » وقال: « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حسلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب »

وقال: «قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من ررق فجعلتم منه حراما وحلالا. قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون »

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان اشكل على الكثير من الناس حكمها من اجل تحدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم من الفقهاء فيها باسمها

وهذا الكلام يرده ان فقيها كبيرا صنف اكبر حاشية فى فقسه ابى حنيفة هو الشيخ محمد ابن عابدين فقد سبقنا جميعاً الى الحكم على السيكورتاه وكان اليهاود حديثى عها باختراعها ولم يتخلف منها رقم الصفحة

٣٦.

شرط من شروط الفرر ، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت

٣٥٨ ونقل الشيخ احاديث المشتبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بدانة خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله: فالذى يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهــــم للمشتبهات هم الموام الذين عليهم غوامض الأحـــكام ، وبتجاسرون على الأشيياء المستبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

٣٥٨ ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرتع في الشهوات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتحرج من حيز الفموض الى حيــز النجلى والظهور

ويتكلم الشيخ عن القيـــاس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ولا ندرى أين الأصول التي هي احكام من الشارع اعتبرت اصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها

٣٥٩ على أن القياس الذي يتوسعون فيه أحيانا ومنهم شيخنا هذا مقيد بان يكون القيس عليه نصا من الشارع

٣٥٩ يقول الشيخ : الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ٣٥٩ والأضل الذي اعتمد عليه الشافعي وابو حنيفة وداود بن

على وابو محمد على بن حــزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الثبارع

٣٥٩ وعقد التأمين على السسيارات يشبهه الشميخ بعقمد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء ٣٦٠ وهكذا يأخذ الشيخ شييفة

بتسويغ عقد التأمين وكلفيه بالتماس كل ما هب ودب

٣٦٠ ونقول للشيخ ولكل من ذهب مذهبه:

أن الشركات تنقسم ألى قسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسممنت والزراعمات والصـــناعات ، والى شركات خدمات كشركات النظافة والنقل والتليفونات وبرامج الاذاعــة و التلفاز

٣٦٠ وشركات التأمين ليست مسين شركات الانتاج الامن حيث كونها شركات ابتزاز وتجميع المال وتكديس للارصـــدة ، وامتلاك أكبر العمارات

٣٦٠ شركات التامين هي شركات خلت منها الرحمة التي بثها الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشاة والفكر والاختراع

٣٦. مذهبه مستنده فليطالع المفتى لابن قدامة فانه سيجد أن الأدلة

ለፖፖ

التي يستدل بها ليس للمستدل منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين او من ابى داود او سعید بن منصور فمن این اتی النبيخ بأن مذهبه مسنده

٣٦١ وقول المفنى : ويصلح ضمان الجنابات فهانا لا عالمقة له بشركات التأمين لأنه لم يقل: يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض

ان شركات التامين لم تأت لكل سيارة وقعت في جناية فضمنت جنابتها انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع اقساط ، سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقب فيكون عقد غبن وخداع

٣٦٣ التأمين على الحياة

وفي البخاري أن النبي صلى الله 478 عليه وسلم قال : « يأتي على الناس زمان لا يبسالي من أين اخذ المال أمن حلال أم مـــن حرام »

٣٦٤ صفة عقد التأمين على الحياة هو أن يأتي من يريد التأمين على 418 الحياة الى شركة التامين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاما أو أقل أو أكثر وفي مقابلة شيء معلوم من النقود

٣٦٤ ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطما ، ولن تجد له محملا من الصحة

ووسائل البطلان محيطة به من 478 جميع جهاته:

٣٦٤ منها: أنها تسليم دراهم مقسطة في دراهم اكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه في حالة عجيزه عن بعض الأقساط

٣٦٥ وقد اخذ الناس تتجارى بهم الاهواء في تأمين الحياة حتى اخذوا يؤمنون على الأعضاء فبعضهم يؤمن على يده وبعضهم على رجله وبعضهم على صوته فدعوى المبيحين له بأن عقب التأمين على الحياة يقع بالتراضي وان شركة التأمين تدفع العوض المنفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبار وانه ان بشير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار

٣٦٨ - ثم أن المقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ومحق الرزق وانتزاع البركة يقود بعضها الى بعض في الشر كما قيل: أن المعاصي بريد الكفر

المقيد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم فانهم سيعملون عملهم بالمباشرة او بالتسبب بالقضاء على حياته ٣٦٩ وتاريخ هـذا المصر يحكى أن رجلا امن حياة والدته لدى شركة التأمين فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الاقساط صنع لها قنبلة ووضعها تحت كرسي ثم أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبسلة

471

حتى جعلتها قطعاً ، فذهب الى شركة التامين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجمراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة انها خيانة من الولد على والدته

٣٦٩ وأما قولهم : أنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف فأن حسن المقاصد لا يبيح المحسرمات «أن يكن غنيسا أو فقيراً فألله أولى بهما »

م ان القائلين باباحة التأمين على العياة لما لم يجهدوا نصبوصا يعتمدون عليها ولا قياسها ولا يستندون اليه اخهذوا يركبون التعاسيف في الصهدر والورد ٣٧١ ويستدلون بما يعد بعيدا عن المقصود

.٣٧ من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء وهو بعيد حقيقة ومعنى

۳۷۰ وصفته عند الاحناف هو ان يضع الرجل عقاره التى تساوى قيمته الفيا أو الفين فيضعه عند رجل في خمسمائة أو اكثر ويكتب عليه بيع وفاء

بریدون بهذه التسسسمیة ان یستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقیا فی یده بدون ان یرجع علیه مالکه فی شیء من قیمة غلته فی مقابلة ما ینتفع صاحبه بالدراهم

۳۷۰ واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقــاره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بانه باق

على ملك صاحبه ٣٧٠ وقد حدث هسدا التعامل في بلدان فارس ، قبل في القرن الخامس وأفتى الكثير من الفقهاء

بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره وان سموه بيعا لكون الاعتبار في العقود بمقاصدها ، وهما أم يقصدا التبايع الحقيقي ، وهذا هو الصحيح

۳۷۱ وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وكانوا تسعين رجلا نصيفهم من المهاجرين ونصيفهم من المهاجرين ونصيفهم الانصار

آخی النبی صلی الله علیه وسلم 
بینهم علی المواسساة ویتوارئون 
بعد الموت دون دوی ارحامهم 
الی حین وقعة بدو

قال ابن عباس : كان المهاجرى برث الأنصارى دون قرابت وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث على حسب ما ذكرنا وانه منسوخ وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما في الصحيحين عن ابي هريرة قال « اقتتلت امراتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاختصموا الى رسسسول الله عليه الم

******* 

فقضى أن دية الجنين غرة عبد او ولي**د**ة

وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابقة الهذلي فقال: يا رسول الله ، كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا تطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال صلى الله عليسه وسلم انما هذا من اخوان الكهان » قال هذا من أحسل سجعه الذي سجعه

ومن المعلوم أن البجناية في الأصل الا على نفسه « ولا تزر وارزة وزر اخرى » — حطاء خطاء في كتابة الأية اشتراكات متغيرة

> والحاصل أن الامة التي يبذل اغنياؤها المال وتقوم بفريضة بفضل ما أوتوا الى اخوانهــم

٣٧٥ اقسام التأمين منحيث الصيفة ٣٧٥ أولا: التأمين الاجتماعي م ۳۷ وهو تامين تقـــوم به الدولة

لمصلحة طبقة العمال التي تعتمد في كسب رزقها على العمل ٣٧٥ ويقصد بهذا التأمين اصابات والشميخوخة ويسماهم في حصيلته العمال واصبيحاب الاعمال والدولة

ه ٣٧٠ ثانياً :التامن التبادلي وتقوم جمعيات تعاونية تتكون من اعضاء يجمع بينهم تماثل الاخطار التي يتعرضون لهسا ويتفقون جميما على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه أن تتغير فيها الاقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعسسه الجمعية كل سنة لأعضائها من تمویضات ، ومن ثم تکـــون

فانها تسمى للربح ويكون لها راس مال تضع القوانين عادة حدا ادنی له

الاقسياط التى يدفعها الأعضاء

ثالثا: التأمين بقسط ثابت تقوم بهــــذا التأمين شركات المساهمة ، وهي شركات تنشأ براسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه

ذلك أن عقود التأمين تقوم على · 777 الضرر والخطر دائما ومثل هذا الضرر والخطر يصح في التبرعات دون المعاوضيات أما التأمين

٣٧٣ ومن محاسن الشرع وقيسامه بمصالح العباد في المعاش والمعاد ٣٧٦ والأصل في الجمعية التبادلية ان اوجب الله دية الخطا على من عليه موالاة القاتل ونصرته تتعلق بالجائى فلا يجنى جان

٣٧٣ ولا تحمل العاقلة العمد المحض ٣٧٦ أما شركات التأمين المساهمة ولا المال من قيمة عبد ونحسوه ولا ما دون ثلث الدية

التعاون على الأعمال ، فيكفل اغنياؤهم فقراءهم ويمسول أقوياؤهم ضعفاءهم ، ويعودوا الموزين ، ويعطف واعلى البائسين والمنكوبين

٣٨.

٣٨.

441

**TA1** -

الاجتماعی والتبادلی فأن باخذ صفة التبرع لانه لا مجال فیه للربح

٣٧٧ نمود الى حكم التامين في الشريعة الإسلامية

٣٧٧ قلنا في بداية هـذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التي لم يكن لها وجود في عصور الاجتهاد

٣٧٨ أولا: نظرية التأمين

۳۷۸ لا نظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاما يسمى لتحقيق أهداف التماون والتضامن بين المسلمين

۳۷۸ واری ان هذا الأمر من الظهور بحیث لا نحتاج الی عسرض الحجة وبیان الدلیل

۳۷۹ وليس للمبدأ القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة عمل في الاسلام ٣٧٩ والنهج الصحيح أن يقال: أن عقود التأمين أذا تضمنت الفرر كانت عقوداً بأطلة ، وأذا لم تتضمن الفرر كانت صحيحة

٣٧٩ والخلاصة اذن هي أن الفايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون يتفق مع مقاصــــد الشريعة العامة

٣٧٩ فالتأمين بمعنى الفكرة والنظريةاذن ليس محلا للخلاف

۳۷۹ ثانيا: التامين الاجتماعي ٣٧٩ عرفنا أنه الذي تقوم به الدولة

عرفنا أنه الذي تقوم به الدولة أو تعهد بادارته الى احسدي

هيئاتها العامة فهذا التأمين ضد المرض والعجز والشميخوخة وهذا جائز شرعا

۳۸۰ والتأمين الاجتماعي لا يدخل في عقود المعاوضات ولكنه يدخل في في عقود التبرعات

٣٨٠ ثالثاً: التامين التبادلي

اتفق الكاتبون من الوجهـــة الشرعية على جـــواز التامين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية ، ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم

وواضح أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة ، بل أنه بحسق تعاونى يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لأخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ ممسا تعاون الجميع في جمعه

٣٨١ رابعاً: التأمين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين ، وهو عقد يتم بين شركة التسامين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ مسن المال يسمى مبلغ التأمين لهذا المستأمن عندما يلتزم بدفسع مبلغ مالى يسسمى بقسط التأمين بقسط التأمين

وهذه الشركة نسمى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذ مسن

**4**XX

**ያ**ለፕ

۳۸٥

٥٨٣

المستأمنين من اقسساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من تعويضات

الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التامين هي عقد التامين اللى يتسم بين الشركة وكل مستأمن ، وهذا العقد ينشيء وحقوقا بين الشركة والمستامن المعين ، وليست هناك عقسود تبرمها شركة التامين مع جماعة تسمى جماعة الستامنين

ولقسد راينسا بمض الباحثين يضبور الدور الذي تقبوم به شركات التأمين بانسسه دور الوسيط والنائب الذى يقسوم بتنظيم عمليات التأمين نيابة عن السنامنين

وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائبا ولا وسيطا ذلك ان النائب في حكم الشريعية يعمل لمسلحة المنوب عنه ، وليس له أن يبلسرم مسسن التصرفات ما تتمارض فيسه مصلحة المنوب عنه مع مصلحته وشركة التأمين لا تعمــل الا لحساب نفسها ومصلاالحها تتمارض دائما مع مصلاالح المستامن

وسلسنري أن شركة التأمين في علاقتها مع مجموع المستامنين تســـتطيع بمــا أتيح لها من امكانيات هائلة ، وباستخدام

حساب الاحتمالات أن تعسرف على وجه يقرب من الدقسسة والتحديد مقدار ما تعطى وما

وسوف نرى أن هذا السيلك فوق منافاته للواقع وجنوحه للفرض والتقسيدير لا يؤدى النتائج التي يقصدها أصحابه، ذلك أننا لا نسلم بقدرة الشركة على معرفة ما تأخد وما تعطى في مدة معينة ميمسسا تقدمت وسائل حساب الاحتمالات .. وقواعد الإحصاء

٣٨٤ واذا سالمنا للشركة بقدرتها على ما تعطى لمجموع المستامنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الفرر

والخلاصة : أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستامن المعين تلك العلاقة التي انشأها عقد التامين فهده العلاقة هي الأمر الواقع

أدلة بطلان العقود التي تبرمها 440 شركات التأمين

والدليل الأول على بطلان عقود التامين التي تبرمها مع المستامن انها عقود معاوضات مالية ، تضمنت غررا كثيرا او فاحشا فهاتين مقدمنان لابد منهما اما القدمة الأولى : فهي أن عقود التامين معاوضات مالية . 440

وأما القدمة الثانية : فهي أن هذه المقود تضمنت غررا كثيرا

٣٨٥ المقدمة الأولى: عقسود التأمين معاوضات مالية:

٣٨٥ لا نظن أحداً يخالفنا لا من شراح
 القانون ولا من علماء الشريعة
 الذين تصدوا لبيان حسكم ٣٨٧
 الشرع في هذه العقود

۳۸۵ ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة تتمم بين القسط الذي يدفعمه المستأمن ومبلغ التأمين الذي تتعهد شركة التأمين بدفعمه عند وقوع الخطر المؤمن منه

٣٨٦ القدمة الثانية : عقود التامين تتضمن الفرر الكثير :

٣٨٦ جاء النهى عن بيع الفرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع في هذا النهى ، ثم خصوا منه الفرر اليسير بقيود وشروط حدودها منه الفرر اللهم مناط محق التصوف

۳۸۶ الرضى مناط صحة التصرف
۳۸۶ اتفقوا على ان الرضى مناط
صحة العقود والتصرفات قال ۳۸۷
تمالى : « يا إيها الذين آمنوا ۳۸۷
لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل ۳۸۷
الا ان تكون تجارة عن تراض ۳۸۷
منكم » وقال صلى الله عليه وسلم « انما البيع عن تراض »
فاذا عدم الرضى بالتصرف كان
هذا التصرف باطلا لا يحل به ۳۸۷
اخذ مال الفير باتفاق الفقهاء

۳۸٦ العلم مناط صحة الرضى ٣٨٦ اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط في صحة الرضى لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى

غير متصور

٣٨٧ ويقول فى فتح الفزيز: « لأن الرضى قبل حقيقة المسرفة لا يتصور »

ويقول ابن حسزم في المحلى:
« وبالضرورة يدرى كل أحسد
انه لا يمكن البتة وجود الرضى
على مجهول ، وهو أكل مال
بالباطل »

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثــوق احد عاقديها بحصــوله على العوض أو لعدم معرفته بقـدر هذا العوض أو أجل الوفاء به فان المعاوضة تبطل لانتفــاء الرضى بها

۳۸۷ ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والفرر ۳۸۷ وسوف ترى بعد قليل أن عقود التأمين منطوية على أنواع الفرر الثلاثة:

۳۸۷ الفرر في حصول العوض ۳۸۷ الفرر في قدره

٣٨٧ الفرر في أجله

۳۸۷ واما الفرر فی حصول العوض، فلان المستامن فی التأمین لا یدری عند التعاقد ان کان سیحصل علی مبلغ التأمین ام لا ؟

۳۸۷ وأما الفرر في قسدر العوض فلأن في التأمين من الأضرار مالا يدري المستأمن مقسسدار ما يحصل عليه من عوض عوض وأما الفرر في الأجل فواضح في

التامين على الحياة لحالة الموت،

797

فان المؤمن على حياته لا يدرى عند التعناقد الوقت الذي يحصل ورثته فيسه على مبلغ التأمين ، وهنو العوض الذي بذل الاقساط في مقابلته

٣٨٨ اولا: دخول عقود التأمين تحت تمريفات الفرر

٣٨٨ وأهم تعريفات الفرر عند الفقهاء فسنذكرها ثم نثبت دخسول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، والتعريفات هنا للفرر الفاحش الذي تبطلسل به المعاوضات

٣٨٨ أما الفرر اليسير الذي لا يؤثر في المعاوضة فهو اسمستثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه

( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الفرر

٣٨٨ عرف المالكية الفرر بتعريفات كثيرة منها تعريف ابن عسرفة المالكي: « ما شك في حصول احد عوضيه او مقصود منه

وقال مالك : « مالا يدرى أيتم **TAA** 

ما يحتمل حصوله وعسسدم حصوله » وعرف المازري الفرر بانه « ما تردد بين السللمة . والعطب »

وهذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين فهو يشهلك في حصول أحد عوضيه ، لأن حصوله يتوقف على خطــــر

احتمال قد يقع وقد لا يقع ٣٨٩ وبالمثل فان عقد التأمين يرتب التزاما في ذمة شركة التأمين وهو دین احتمالی باتفـــاق لا يدرى المستأمن عند التفاقد أن كان هذا الدين يتم أم لا

٣٨٩ العوض الذي تتعهد به شركة التأمين للمستأمن يحتمسل حصوله وعدم حصبوله أميره ظاهر وأما التردد بين السلامة اى سلامة العوض والعطب أى فوات هذا العوض فظاهسسر انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر

ومما مثل المالكية للفرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معة بيع الطير في الهـــواء ، والسمك في الماء والحيسسوان بشرط الحمل

.٣٩ وقد رأينا أن الفرر في عقب د التأمين أشد وأفحش مسين الفرر في هذه الأمثلة لأنه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار

٣٨٨ وعرف الدسوقي الفرر « بأنه ٣٩٠ ومن الفرر شراء دين الميت وان عرف مقدار تركته فانه لا يعرف ما يحصيل عليه منه لأن ذلك يتوقف على عسسدد الدائنين ومقادير ديونهم ، فهو لا يمرف ما يصيبه من قسمة الفرماء

. 39 تعريف الحنفية للفرر:

٣٩٠ جاء في البدائع أن الفرر هــو الخطر الذي استوى فيه طرفا

رقم الصفحة

الوجود والعدم ، وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسي وعنصره الجوهرى ومحسله الأصلى هو الفرر

. ٣٩ والك اذا تتبعت المعاوضات التى اتفق الاحناف على بطلانها للفرر لوجدت فيها هذا المعنى وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطـــر يستوى فيه طرفا الوجسود والعدم فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد وضربة القانص

وظاهر أن حال المستأمن هو 491 حال من يشترى ضربة الصائد، فانه يعلق خصوله على مبلغ التأمين وهو ما بذل الاقساط بازائه على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون

ووجه التطابق ظاهر بين مـن 441 يدفع الاقساط في مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن في ثـوب اذا وقع عليه بالحجر أو لسه المشترى فكلاهما يبذل مالافي مقابل عوض قد يكون وقسد لا يكون

٣٩٢ تقريف الفرر عند الحنابلة :

جاء في شرح منتهي الارادات أن 491 القاضي وجماعة فسروا الفسرر بأنه « ما تردد بين امرين ليس أحدهما أظهر »

٣٩٢ ولاخفاء أن عقد التامين يدخل ٣٩٤ جاء في فتح العزيز للرافعي أن

التامين الذي بذل المسستامن بازائه الأقساط يتردد وبين أمرين هي الحصول عليه أذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقسسوعه ، وليس الحصول على مبلغ التأمين اظهر ٣٩٣ تمريف الفرر عند الظاهرية

يعرف ابن حزم الفـــر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثـــل ذلك ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول

٣٩٣ والتأمين من هذا القبيل ؛ لأن المستأمن لا يدري مقدار العوض الذي بذل في مقابلتـــه عند التعاقد في التامين من الأضرار وبمد كل ما ذكرنا من تعريفات الفرر الذي يبطل المعاوضية المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقينا أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفى كل حالاته وصوره من عقود الفرر لأنه غرر في الوجود والحصول والمقدار والأجل

٣٤٩ تعريف الفرر عند اصبحابنا الشافعية

٣٩٤ عرف أصحابنا الفيرر الذي يبطل العقود عندهم بعسسدة تعريفات كلها تنظبق على عقد التأمين

الفرر هـو « التـردد بين حانين الأغلب منهما أخوفهما. وجاء فيه أيضاً « الذي تنطوي على الشخص عاقبته »

وان الفرر لا ينتفى عن المعاوضة الا اذا عرف المتعاقد فيها الذي ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء في فتح البارى « أن الغرر هو كل ما يمكن أن يوجد والا يوجد وكذلك ما لا يصح غالبا » وجاء في حاشية قليوبي : أن عقد الفيرر هو ما لا يوثق بحصول العوض فيه »

٣٩٥ وواضح أن هذه التعريف تنطبق على عقد التأمين وتعريف الفسخس عاقبته ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق عقد التأمين تمام الانطباق وتعريف الفرز بأنه ما لم بعرف فيه المتعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » هو تعريف لعقد التأمين

٣٩٦ وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الفرر بانه « ما يمكن أن يوجد والا يوجد أو ما كان عدم وجوده غالبا » وما كان عدم وجوده غالبا » ٣٩٦ أما تعريف الفرر بانه « مالا يوثق بحصول العوض فيه » فانه ينطبق تمام الانطباق

٣٩٦ أنواع الفرر في عقد التأمين ٢٩٦ أن أكثر المحيزين لعقد التأمين يحتجون لرايهم بفقة مالك فأن هذا الفقه قد اشتهر عنه تضيق دائرة البطلان في المسلملات

سبب الجهالة والفرر بي العرد الفرر الفرد الفرد الفرد في الوجود الفرد الفرد الفرد الفرد الفرد الفرد الفرد الفرد الفرد على الاطلاق

٣٩٧ وهو ينطبق تماماً على عقد التأمين فان مبلغ التأمين وهو دين غير محقق الوجود ، لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر المؤمن منه

٣٩٧ ثانيا: الفرد في الحصول ٢٩٧ اتفق الفقهاء على أن الفرد في الحصول المحاوضة الحصول يبطل المعاوضة ٣٩٨ واذا طبقنا هذا الضابط على عقد التامين ظهر لنا أن عقد التامين يتضمن الخطر في الحصول

۳۹۸ ويقول القرافي : الفرر والجهالة ثلاثة اقسام كثير ممتنع كالطير في الماء في الماء والسمك في الماء ٣٩٩ ومما يدخل تحت الفسرر في المحصول وعدم الحصول المماونة على ضربة القانص

۳۹۹ ثالثاً: الغرر في مقدار العوض اتفق الفقهاء على أن الفرر في مقدار العوض كالفرر في وجوده وحصوله يبطل المعاوضة ٣٩٩ ويقول ابن قدامة: بيع الملامسة

والمنابذة باطل لعلتين احداهما هي الجهالة ، والثانية كسونه معلقاً على شرط وجاء في فتح العسريز : « وأما

وجاء في فتح العربز: « وأما القدر فالجهل به فيما في الذمة تمنا أو متمنا مبطل »

... وجاء فيه : أن العلم بقسدر

رقم الصفحة

8.4

1.4

الموض لابد منه أذا كان في الدمة

.. وجاء في الخطاب « متى حصل الجهل بأحـــد العوضين من التبايعين أو احدهما فســـد البيع »

رجاء في الفروع « أن مستن شروط صحة البيع معسرفة الثمن فلا يصح برقم مجهول » وجاء في البدائع : « ولو قال : بعت هذا العبد بقيمته ، فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته، فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته، وأنها تختلف باختلاف المقومين، فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذا باع بحكم فلان »

( ان معرفة قدر الثمن شرط في صحة البيع ، فلو كان الثمن في صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان وبمثل ما بيع للناس كان البيع باطلا »

۱۰۱ وشركة التامين التى تمهـــدت بدفع التأمين للمســـتأمن عنــد وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذى تحصـــل عليه من الســـتأمن ، في مقابل ما تمهدت به

رقد بقال: أن شركة التامين
 تستطيع بما لديها من وسائل
 حساب الاحتمالات وقواء للاحصاء وقائون الكثرة أن تعرف
 على وجه يقرب من التحديد
 مقدار الموض الذي تحصل

عليه من مجموع المستأمنين في مدة معينة ، كما تسمستطيع باستعمال هذه الوسائل معرفة مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة الشركة على معرفة مقدار ما تحصل عليه من اقسياط، وما تفرمه من تعويضات لا يفيد حل عقدد التأمين ، ذلك أن المستأمن لا يزال عاجزاً عدن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض

7.3 لأن قانون الكثرة لا يعمل في حقه ، ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة

رابعاً: الفرر في الأجل
 اتفق الفقهاء على ان الجهالة
 بالأجل في عقود المعاوضات
 تبطل المعاوضة

۲۰۳ وقال ابن رشد: « والفرر ينتفى
 عن الشيء اذا كان معلوم الأحل
 ان كان بيعا »

وقال الكاسانى فى البدائع : « ان من شروط البيع أن يكون هذا الأجل معلوما ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد »

٤٠ وجاء في فتح البارى : أن جهالة الأجل في العوض المؤجل تبطل

المعاوضة » ولا أعرف خلافا بين المجتهدين في أن التأخيل بمرت انسان يعد من الجهالة الفاحشة

ه. ٤ ثانيا: الفرد في عقبود التامين ليس من الفرر اليسير قلنا: أن النبي صلى الله عليه

وسلم نهى عن بيع الظرر ، وجاء النهى عاما مطلقا ، وأن بعض الفقهاء خصوا منه الغسسرر اليسير وقد حددوا القصود من الفرر اليسير وبينوا شروطه ولقد أثبتنا أن عقب ود التأمين تدخل تحت معنى الفرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الامثلة وببقى علينا اثبات الفرر في هذه العقود وانه ليس من اليسير

( فرع ) في التعريف بالغسرر الذي يفتفر في الماوضات لعل المالكية أكثر الفقهاء تساهلا في موضوع الفسرر ولذا يجنح الذين يقولون بجواز التأمين أني الاستدلال بهم

ولذلك كان المفيد فحسديد المقصود بالفرر اليسسير الذي لا يؤثر في صحة الماوضات عند المانكية حتى نثبت عدم انطباقه على عقود التأمين ، وبذأ يكون عدم انطباقه عند غيرهم أولى ٤٠٦ يحدد الدردين الغسيسرر الذي يفتفر في الماوضات ، وبين شروطه فيقول : واغتفر في غرر يسير للحاجة اى للضرورة لم يقصد ، أي غير القصدود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ،

**٤.**٦.

₹ • N

كبيع الطبر في الهواء والسمك في الماء ، فلا يفتفسر أجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أي فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غسرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ »

ثم يضرب الامثلة من هذا الفرر: كأساس الدار فانها تثبتري من غير ممرفة عمقه ولاعرضه ولا متانته ، وكاجارتها مشاهرة ، مع احتمال نقصان الشمهور ، وكجبة محشوة أو لحساف والحشو مفيب ، وشرب من سقاء ودخول الحمام مغ اختلاف الشرب والاستعمال

ويقول الحطاب : واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد ، أبن عرفة . زاد المازرى : كـــون متعلق الغرر اليسير غير مقصود وضرورة ارتكابه وقرره بقوله منع بيع الأجنة وجواز بيسغ الجبة المجهول قدر حشوها ، الممنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم

( فرع ) في عناصر الفرر المفتفر والذي يؤخد من هذين النصين أن عناصر الفرر الذي يغتفس في المعاوضات عند المالكية ثلاثة اذا اجتمعت في الفرر كان معفوا عنه وهذه العناصر

1.0

ξ·Λ

1.3

1.9

١٠٦ ان يكون الفرر يسيراً ، وغير مقصود ، ودعت اليه الضرورة

٧. } العنصر الأول: يسارة الفرر

۱۰۷ اتفق انفقهاء على أن الفسسرر الفتفر يسير أو تافه ، ويؤخذ من عباراتهم أن يسارة الفرر أن تكون الزيادة أو النقص قليلة أو تافهة ، بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة وهذا ما يعنيه الفقهاء بقولهم : يتفابن الناس مثله .

راينا أن نسبة ال ١٠ ٪
 بلغت ٣١ ٪ زيادة أو نقصاً تقريباً في أيجار الدار لمدة شهر وكذلك الدار مع الأسساس والشرب من السقاء

٧. الغرر في الحصول ليس يسيراً
 ٧٠ واذا كان ما تقدم على معنى
 ١٠ فان الفيد في الفيد

يسارة الفرر ، فان الفرر في الحصول ليس من الفرر اليسير قطعا ، لأن هذا الفلرر ليس واقعا في قيمة العوض ، وانما في حصوله وعدم حصلوله

بالكلية ومما ي

٧٠٤ ومما يؤكد أن الفرر في حصول العوض لا يدخل البتة في مفهوم الفرر اليسير أمران:

١٠٨ (أولهما) الطير في الهـــواء
 والسمك في الماء فلا يغتفـــر
 احماعا »

۱۱۵ والفرر فی عقود التأمین غرر فی الحصول باتفاق شراح القانون وعلماء الشریعة ، لأن المستامن لا یدری عند التعاقد ان كان

سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وهو العسوض الذى بذل الأقساط في مقابلته ، فهلا غرر واحتمال في حصسول العوض لا في قدره فقط

( وثانيهما ) أن جميع الأمسلة التى ضربها الفقهاء للفرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على الموض ، فجواز بيع الدار من غير رؤية اساسها وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوهما ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر مع اختلاف قدر المشروب

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الفرر في حصول العوض غررا في مقدار الحاصل منه على فرض الحصيول في أهم أنواع التأمين ، وهو التأمين من الأضرار ، والغرر في القيدار وفي عقود التأمين غرر فاحش

وأما في جانب شركة التأمين فان
الغرر في الحصول على قسيط
قدره الف ريال مثلا ، ثم تقع
الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو
قيمة الضرر كاملة

فالفرر في قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصا تبعا لأعلى الاحتمالات وادناها في عقود التأمين كبر جدا اذا قيس بنظيره في التي مثل بها المالكية للفرر اليسير

. ١١ المنصر الثاني : ان يكون متعلق

113

113

113

£18

الأحكام

 الأمثلة التي يتوافر فيها هذا العنصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهي بيع الدار ، من غير معرفة أساسها والجبة من غير معرفة حشوها غير معرفة حشوها

على محل المعاوضة وهو الدار الا ينصب على محل المعاوضة وهو الدار اذ الدار لا غرر فيها ، ولكن الفرر في اساسها ، وهو لا يقصد عند ابرام العقد بل يدخل فيه تبعا

ا} والفرر في عقد التامين يتعلق بأصل العوض لا بأمر تابع غير مقصود فلقد يبين لنا مما سبق ان الفرر في عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله، وهذه كلها أمور مقصد ودة للمتعاقد

والخلاصة ان الفرر في عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه وهو مبلغ التأمين ومقدار الأقساط ، فالمستأمن عند التعساقد لا يسدري ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ام لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله من اقساط قبدل

وقوع الخطر المؤمن له ، وبالتالى فان كلا من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخل

## العنصر الشالث: أن يكسون ارتكاب الفرر ضروريا

العنصر الثالث من العناصر التى يغتفر فى المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الفرد ، فأن لم تسلع الضرورة الى ارتكاب الفرد لم يكن من الفرد الذى يغتفر فى المعاوضة

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الفرد فيه ليس من الفرد الذي تدعمو الضرورة الى ارتكابه الأمرين:

۱۲) (أولهما): أننا لسينا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعية بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحررج الشديد والمشقة الزائدة

( وثانيهما ) : أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الفرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقال ان ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الفرر فيه ، وهذا يؤخذ ملن الأمثلة التى ضربها المالكيسة للفرر اليسير

الدليل الثاني: عقبود التأمين تتضمن الرهان والقامرة

110

110

الدليل الثاني على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين ان هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ١٥ والقمار والمراهنة حبرام شردأ باتفاق فقهاء الشريمة فيكون التأمين حراما باتفاق وكون التأمين قمارا ومراهنة يبدو واضحا من تعريف كل من القمار والمراهنة وبيلسان خصائصها الجوهرية ثم اثبات دخول عقد التأمين تحت هــذا التعريف وتوافر هذه الخصائص

> أولا: تعريف المقامرة والرهان: 343

> المقامرة أو الرهان كل منا يتعهد 111 يأن يدفع الى الآخر مبلفا من النقود او ای عوض مالی آخر

> ١١٤ والذي يظهر من تعريفهما أن القامرة توافق الرهان في أن حق المتعاقد في كل منهـــما بتوقف على واقعة محققة هي ان يكسب القامر او أن يصدق قول المتراهن

١٤٤ ثانيا: خصائص القـــامرة أو الرهان :

 إلى يتفق شراح القانون الوضعى ١٦٤ واذا كانت عقود القــــامرة على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هي نفسها خصائص عقود التأمين وهي أنها عقبود ملزمة للجانبين

١٥٤ وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الفرر فلأن كلا من المقامرة

أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى واما أن عقد الرهان أو المقامرة من عقود الماوضات فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئًا فذلك في مقابل احتمال الكسب

ثالثاً: دخول عقد التامين تحت تعريف القمار والمراهنة:

وواضح من تعریف عقبدی المقامرة والرهان وبيسسان الخصائص الذى تحدد طبيعية العقدين أن هذا التعسيريف ينطبق وتلك الخصائص توجد في عقد التأمين تماما

رابعا: وجود خصائص القمار 110 والمراهنة في عقد التأمين

أما من حيث الخصائص فلا اظن احداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين بخالف في أن الخصائص الثلاثة السسسايفة توجد في عقد التأمين

والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهسين اذا كسب شيئا فذلك في مقابل احتمال الكسب ، فان هــــذا الممنى بمينه موجود في عقدود التأمن

او الرهان عقد لا يستطيع فيه ١٦ } والواقع أننا لم نكن بحاجة الى ت كل من المقامرين أو المتراهنين بيان أن التمريف لمقود القمار 11X

**{19** 

الرهان بمينة

- ٢ ــ عبارة علماء الشريفة :

ويقول المرحوم الشمييخ على الخفيف : اذا اقتصر التعاقد في التأمين على فسرد مثلا فانه يكون عقد قمار ومراهنسة ، لا يقره قانون ولا شريعة لكان الفرر والمقامرة الظاهرين فيسه حينئذ لانتهاء الأمر فيسه الى خسارة لاحد الطرفين وربسح

والذى يؤخذ من عبارة الاستاذ مصطفى الزرقا ان عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين الشركة والمستأمن المعين يكون قمارا ومراهنة ايضا ، فالتأمين فيه عنصر احتسمائي بالنسبة الى الومن فقط حيث يردى التعويض الى الستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه فان لم يقع لم يؤد شيئا

١١٨ . فنحن نراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة

الدليل الثالث: عقسود التامن تتضمن الربا بنوعيه لثلاثة امور (أولها) أن عقد التأمين هـــو الفيساق بين شركة التأمين والمستأمن بمقتصاه بتعهسد المستأمن بان يدفع مبلفا من المال دفعة واحسدة أو على اقساط دورية في مقابل أن ترد اليه الشركة عند وقوع الخطر

والمراهنة ينطبق على عقد التامين ١٧٤ أما العلاقة بين شركة التامين ١٨٤ ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة ، وكثرة العقود التي . تبرمها شركة التامين لا ترفه الفرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة

١٧} واذا سلمنا انتفاء الفــرر في حانب شركة التاملين لتوافير الوسائل العلمية لحسمابات الاحتمالات لديها أ، واستفادتها الاحصاء فقد بقى الفرر في حق المستأمن الذي لم تتوفر لديسه هذه الوسائل ولأ يعمل قانون الكثرة وقواعد الأجصاء في حقه ١٧} وبقاء وصف الفرر والقمسار والمراهنة في أحد الجانبين يبطل

> ١٧ ) واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة

١٧ } ١ - عبارة شراح القانون :

المعاوضة

١٧٤ يقول الدكتور السنهورى : « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له وأحد ، او مع عدد قليل من المؤمن لهم ١٩٤ ولو أنها فعلت لكانن عقد التأمين مقامرة أو رهانا ، ولكان عقدا غير مشروع إذ تكون الشركة قد تماقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزلة مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقابل التامين الذئ دفعه المؤمن له حقا خالصاً ﴾ وهذا هـــو

٤٢.

173

773

مبلفا آخر قد يكون مسساويا أو أكثر أو أقل مما دفعه

فان كان مسهاويا كان أمام 119 ربا النساء وان كان اكثر كان إمام ربا الفضل والنساء معا

ولقد وجدنا الشارع يشمترط 111 قبض العوض في عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء

ولاشك أن أحد الموضين في 119 عقد التأمين وهو مبلغ التأمين قد تأخر دفعه عن دفــــع الأقساط وهي العوض النقدى الآخر

قال في تحفة المحتاج: اذا بيع النقد بالنقد أن كان جنسياً إشترط الحلول والمسسائلة والتقابض ، فمتى اقتىرن باحدهما تاجيل ولو للحظة وهما في المجلس لم يصح

وقال في بداية المجتهد: اجمع ٤٢. العلماء على أن بيسع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لا يجوز الا مثلا بمثل يدا بيد

( وتانيها ) أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضممن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن ٢٣} في حالة بقائه حيا الى المسدة الحددة في العقد الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافا اليها فائدة ربوية فيكون هذا المقد حراما

٢٠ ( وثالثها ) أن أكثر العمليات التي تقوم بهـــا شركة التأمين ٢٣}

تقوم على أساس الربا ، فهي تستثمر أموالها في سيندات بفائدة وتقرض منها بضمان وثيقة التامين بفائدة

التأمين بيع دين بدين فيحسرم ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيم الدين بالدين باطل باتفاق والدليل فيرول الراوى: « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالىء » وفسروه بأنه بيع الدين بالدين ٢١٤ ولذلك اشترطوا في عقد السلم قبض رأس مال السللم في مجلس العقد خروجا من بيع الدين بالدين

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين لأن المستامن فيه يتمهد بدفع اقساط وهي دين في ذمته في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين وهو دين في ذمة الشركة

رد شبه المخالفين في حرمسة ٤٢. التامين

لقد ظهرت فكرة التأمين في ثلاث 874 صور :

( الأولى ) التامين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة او تمهد بادارته وتنظيمه ائى احسدى هيئاتها العامة

( الثانية ) التامين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية

( الثالثة ) التامين التجارى ذو

2.70

القسط الثابت وهو الدى تقوم به شركات التأمين

۲۳ وقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه وأما العقود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا التأمين فقد بحرمتها وبطلانها للأدلة التي سقناها في المبحث الثاني

۲۱ المطلب الأول : الشهبه الواردةعلى دليل الفرر :

۱۱ امم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الفرر وحاصله أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الفيدر الفاحش وعقود المعاوضات اذا دخلها الفرر الكثير تبطل

الدليل وهي أن عقود التأمين عقود معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين الدليل عليها هو واقع عقود التأمين فقال بعضهم : انه اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهمم شركات التأمين والمؤمن لهمة فهم يرون أن صفة المعاوضة تنتفي عن هذه العقود وتأخيد صيفة البذل والتضامن أي تأخيد والتعاون والتضامن أي تأخيد صفة التبرع

٢٤ أما القدمة الثانية : وهى ان عقود التأمين قد اشتملت على الفرر الفاحش الذى يؤثر فى عقود الماوضات بالحظر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

٥٢٤ ( أولهما ) دخول الفرر الذي

تتضمنه عقد الثامين تحت تعريف الفرر عند جميد حمول المجتهدين وقد اثبتنا دخول هذا المقد في الفرر المنهى عنه (وثانيهما) عدم دخول الفرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط الفرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات

دخول غرر التأمين في الفسرر الذي ورد الشرح بمنعه ، ودليل عدم الطباق ضابط الفسسرر المفتفر في المعاوضات عليه يتسم اثبات المقدمة المشار اليها وهي ان عقود التأمين تضمنت الفرر الفاحش أو الكثير

واما المقدمة الثالثة : وهي ان ما تضمن الفسسرد الكثير أو الفاحش من المعاوضات يحمكم بيطلانه وحرمته فلا أظن أن احداً يجادل فيها لأنها من الأصبول المسلمة ودليلها : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الفرر» والنهى عن الفسرد في الأحاديث عام مطلق يدخل فيه كل أنواعه حتى تأتى قرينه تصرف بعضه عن الفرر الفاحش فتخرج من هذا العموم وهناك شبه .

٢٦} الشبهة الاولى: التأمين ليس من عقود العاوضات

٢٦ يحاول بعض الباحثين تقى صفة المعاوضة عن هذه العقـــود وادخالها في دائرة التبــرع بمقولة أن هذه العقود تعـاون

**473** 

173

173

وتضامن وبدل وتضلحية ،
ويطبقون هذا القول على العقود
التى تبرمها شركات التلمين
ولهم عبارات في نفى صفة القمار
والمراهنة واليك عباراتهم والرد
عليها:

٢٦ ) أولا : عبارات القائلين بأن عقود التأمين ليست معاوضــة بل تعاونا وتبرعا

ان الوقوف عند احد جانبى عقد التأمين والنظر اليه وحده دون نظر الى العلاقة بين المؤسسان ومجموع المؤمن لهم

۲۲ ويبدو أن عقد التأمين عقيد مقامرة أو رهان غير مشروع في الفقه الاسلامي والوضعي ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صيورته الحقيقية

ريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة وانما يريد أن يتوقى به مغية وانما يريد أن يتوقى به مغية الحظ والمصادفة لهم جميعيا بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحميله في غير عناء ولا مشقة

الأسس الفنية النامين تستند الأسس الفنية التامين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تتهددها مخساطر واحدة

ويقول ايضا: واما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا يتلقى ـ اذا وقع الخطر المؤمن منه ـ تعويضا لضرره قد يكون اكثر اضعافا من القسط الذى التزم به فهى شبهة فى ظاهرها موهمة وفى الحقيقة واهية

ويقول: فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب من المستأمنين بعضالجبر ويقول: ان الموضوع الاصلى الذي تقوم عليه عقوده هيو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن راس من ينزل به المي روءس كثيرة جياة هي رءوس بقية المستأمنين عين ينزل بأحدهم من الاقسياط ينزل بأحدهم من الاقسياط التعاون

۲۸ ثانیا : رد هذه الشبهة :

ان النصوص السلابية التى عرضت بها هذه الشبهة تدل على ان هذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة:

۱۲۸ الأمر الأول: أن عقد التأمين ليس الا انضماما ألى عقد لير من تعاونى منظم بين عدد كبر من الناس يتعرضون لخطر معين، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع على رفيع أو تخفيف الضرر الذي ينسيزل

٤٣.

بأحدهم

وهذا التصبوير يخالف الواقع من جهتين

الإحكام

(أولهما): أنه يقترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من النــاس على تحفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر

( وثانيهما ) : أن عُقد التأمين يمثل انضماما من المستامن لهذا الاتفاق وكلا الاتفاقين غير قائم وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع أشرعا الإاذا وجدت نبة النبرع وهذه النية تمرف من صيفة العقد فأين العقد أو الاتفاق حتى نتمرف على قصد العاقدين فيه ؟

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يمرف الآخر فضلا عن أن يكون ممه أتفاقا تعاونيا على البر والتقوي

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق 179 ا ففير موجود في عقود التامين ، والموجود فيها هو تعهد شركة التأمين بدفيع مبلغ التأمين للمستامن عند وقوع الخطير الؤمن منه في مقابل تعهـــد المستامن بدفع الاقساط

لم يقل أحد قط أن المقد الذي تبرمه شركة التسامين مع مستامن معين يرتب حقوقا أو يفرض التزامات على غيره مس المستأمنين

وتشبيه المقود التي تبرمها شركة التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيـــات التعاونية أو بنظام المعاشات التى تقوم به الدولة تشميه للشيء بنقيضه ، اذ التامين التبادلي ليس فيه مؤمسين ومستأمن ٤ بل فيه تعبياون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لفرض معین ، وهو جسر آثار الخطر لأحدهم

٣٠٤ ﴿ وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك فاننا نقول بوجوب النص في انظمة التامين التعسساوني والمعاشات وغيرها على هسله الصفة ، وهي قيامه على التبرع للفرض المين

الأمر الشائي : أن دور شركة التأمين في عقود التأمين التي تبرمها مع المستامنين انما هو ( دور الوسيط ) الذي يجمع أقساطهم وينوب عنهم

. ٣٠ وهذا لا يقل في الفرض والتقدير عن سابقه فشركة التأمين طرف اصبل في عقد التأمين وطيرفه الآخر هو المستامن

. ٢٠ الأمر الثالث: أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقسساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركبيز الوصى أو الوصلى الذي يوضع المال تحت وصلمايته وولايته ، فشركة السامين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين بل يكون

773

173

773

173

أمانة تحت يدها باعتبارها وصبا او وليا يتصرف لمصلحة القاصر او المولى عليه

ولا شك أن هذا بعيد مـــن ٤٣. الفرض والتقدير لأن الولاية او الوصاية تفسرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ويبين أحكامها

ان شركة التأمين تتعهد بدفيع **{**37} مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهدها يقابله من جهـــــة المستأمن بدفع أقساط التأمين في مدة عدم وقوعه

وأما القول بأن شركة التأمين 171 لا تملك ما يدفع لها من اقساط بل تضمه أمانة تحت يدهــا بوصفها وليا أو وصيا فقول ينافي أبسط القواعد الشرعية

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة 173 اليها في هذا الوضيع وهي أن بعض الباحثين كما بدا مين عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى ان عقــود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون الحصول على الربح

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامي ٣٢٤ 173 أن التعاون الذي يعسد تبسرعا ولا يضر فيه الفرر ، و لايدخل فيه الربا أي لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا هو التبرع بالمعنى اللى بينه فقهاء الاسلام وهو يمنى أن باذل المال لا ينتظر

عوضا مقابلا ، ولا يبغى ربحا من وراء تبرعه ، فاذا دفــم المتعاقد العوض في مقابل عوض آخر وقصد الحصيول على الربح فليست تبرعا ولا تعاونا لأن ذلك جمع بين النقيضين الشبهة الثانية: يسارة الفرر في عقبود التامين لمبدم أدائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين في عقود التأمين أن الفرر الذي تتضمنه هذه العقود هو من نوع الفرر اليسير الذي لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية

وقد اسس هؤلاء القول بيسارة الفرر على ضابط غريب للفرر اليسير ليس له دليل في الشرع ولا سند في أقوال أحد المجتهدين اولا: عرض هذه الشبهة:

يقول المرحوم الشيخ الخفيف وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشيوعه فيهم وانتشاره في كل مجــال نشاطهم الاقتصادي

وعليه فهو غرر يسير لا يترتب 177 عليه منع ولاحظر

ثانيا: آلرد على هذه الشبهة: تقوم هذه الشبهة على مقدمتين إحداهما أن الفرر في عقيود التأمين لا يؤدى الى نـــزاع مستدلين بكثرة تعامل الناس بالتأمين وشيوعه فيهسم وانتشاره في كل مجال تشاطهم

3773

373

373

الأقتصادي

٣٣} وهذه المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، أما عدم تسليمها فدليله ما تنص به المحاكم من قضيايا تتعلق بمنازعات في عقود التأمين

اما القول بأن هـــده المنازعات لا ترجع الى الخلاف في عنصر من عناصره الجلوهرية التي تقوم عليها هذه الفقود ، وانميا ترجع الى خلاف في قيسمام المستأمن بما اشترطه عليسه المؤمن من شروط اتضمنتها هذه المقود

> ٣٣] فالمنازعات التي ترجع الى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به وتعسمها في تفسير بنود هذا العقسسد ومحاولاتها التهرب مسن دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التي ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط

٣٣٤ وأما عدم صحة ما استدل به على هذه القدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس فأداء الماملة الى النزاع لا يلزم منه حتما ترك الناس لها حتى يستدل بكشرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم

٣٣} واذا كان لا يظن بالنساس في حياتهم « أنهم يتعارفون عقدآ يحوى غررا يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه وان

المقبــول انهم أذا تفاملوا به فتنازعوا تركوه »:

فلماذا جاءت الشريعة بنصوص 1773 آمرة تمنع ما حوى غرراً مـن الماملات ؟

القدمة الثانية: ما لا يؤدي الي 2773 النزاع من الفرر فهو يسير :

المقدمة الثانية التي تقوم عليها هدهالشبهة هي أن ما لا يؤدي الى النزاع من القرر فهو يسير لا يترتب عليه منع ولا حظو وقد استدل اصحاب هسنده الشبهة على هذه القدمة بما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه انه قال

كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار ، فاذا جدها النساس وحل تعاطيهم قال المبتاع : انه اصاب الثمر عاهات بذكرونها ويحتجون بها فقال صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده الخصومات

« لا تبايعوا حتى يبدو صلاح

واخذوا من هذا الحديث قاعدة عامة أن ما يؤدى الى نزاع من الفرر يمنع ٤ وما لا يؤدى الى نزاع لا يمنع

٣٤} وهذه القدمة بدورها غـــــر صحيحة للأمور الآتية :

الامر الاول: أن جميع تمريفات القرر المؤثر التي قدمناها لم تجمل اوقوع النزاع بسسببه

دخلا في التعريف ٤ فليس اداء الفرر الى النزاع جزءاً من ماهية الفرر ولا شرطا في وجوده

فالفرر غند أهل اللفة هو الخطر الذي لا يدري أيكون ام لا يكون وعند فقهاء الشريعة هو ما لا يدري هل يحصل أم لا ، أو ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره ، أو ما تردد بين السلامة والعطب أو الذي ينطوى عـــن الشحص عاقبته أو الذي لا يعرف كل طرف فيه ما الذي ملك بازاء ما بذل ، او ما لا يو تق بحصول العوض فيه ، او ما تردد بین امرین لیس احدهما ۴۳٦ اطهر

فالذى يؤخذ من هذه التمريفات { \ a أن أداء الفرر الى النزاع ليس جزءا من حقيقة الفرر الذي ٣٦٤ ورد النهى عنبه ، ولا عنصرا جوهريا فيه ولا شرطا في تحقيقه ۲۵ الأمر الثاني : أن الفرر اليسير الذي لا يترتب عليه منع ولا ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التي قدمناها يسارة الغيرر 4 وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ٣٥ فمناط تحقق الفيرر الذي لا يؤثر في المعاوضات هو اجتماع والمناصر الثلاثة فيسه ، ٤٣٧ الأمر الرابع: اننا اذا سلمنا وليس عدم ترتب النزاع عليه : كما يدعى هؤلاء الباحثون

> ه ۲۳ ولقد راینا آن ما انطوی علیه عقد التأمين من غرر في مقدار

العسوض وأجلل الوفاء به ، . لا يدخل تحت ضابط الفسرر المفتفر ، لأنه غيرر فاحش في القيمة والأجل ، فلا يؤجد فيه شرط اليسارة

٣٦٤ الأمر الثالث : أن كثرة النزاع والخصيب ومات الواردة في الحديث الذي احتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن ، أحداً منهم لا يقول ببيع الثمار عند بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو تزاع

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيسع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته فعلة المنع التي يدور معهسسا الحكم وجودأ وعسدما وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر وهو غرر يؤثر في المعاوضة

حظر باتفساق الفقهاء هو ٤٣٦ واذا انعدمت العبلة لم يترتب الحكم ، وأن وجدت الحكمة فترنب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة في جعل الفرر الذى تضمنه هذا البيع عالة المنع ، وعاة العلة هي الحكمـة التعليل بالحكمة فليس أداء الفرر الى النزاع والخصام هو الحكمة أي العلة الوحيدة للنهى الوحيدة للنهى عن بيع المرر ،

**XY3**.

177

-£ ٣٨

**እ**ሞአ

**٤**٣٨

**٤**٣٨

بل ان هناك حكمة اخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء والحكم يدور مع العلة الكاملة لا مع جزئها وجودا وعدما ، وعلى ذلك فان المنع من بيسع الفرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشانه فقط لبقاء ضياع الاموال بسبية

۳۷ وقد جاء فی بعض روایات حدیث النهی عن بیع الشمار قبل بدو الصلاح: « ارایث ان منعالثمرة فیم یستحل احدید مال صاحبه »

الغيرر الخطابى: اصل الغيرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره ، وكل بيسع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزا عنه غير مقدور عليه فهو غرر

۱۹۸ والنتيجة التي النهينا اليها في الرد على هذه الشبهة أن الفرر في عقود التأمين ليس مسن الفرر اليسير ، بل من الفرر الكثير الذي يترتب عليه الحظر والمنع في المعاوضات لأنه يدخل في تعريف الفسرر الذي ورد النهي بمنعه من جهة ولعسدم الطباق ضابط الفرر اليسسير عليه من جهة الحري عليه من جهة الحري

الفرر اليسمير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر في المفاوضات هو عدم أدائه الى نصراع وخصومة ، قولا لا سند له في الشرع وقد ظهر فساده بالدليل الشبهة الثالثة : يسارة الفرر في جانب الشركة لكثرة العقود

اولا: عرض هله الشبهة ذكر بعض القائلين بحسواز العقود التى تبرمها شركات التأمين أن لعقد التأمين جانبين (أحدهما) جانب العلاقة بين

( احدهما ) جانب العلاقة بين الشركة ومؤمن له معين ( وثانيهما ) جانب العلاقة بين

شركة التأمين ومجموع المؤمس لهم ، وأن الحكم على عقسد التأمين شرعا يجب أن ينظر فيه الى الحانب الثانى دون الأول ثم أضاف: « إذا نظر الى عقد التأمين من جهة العسلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا العقد غرراً ، بل قماراً ومراهنة ، أما أذا نظرنا اليه من جانب العالمة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم كان

منتقیاً
وقد بنی ذلك علی ان كشرة
العقود التی تبرمها شركات
التأمین والوسائل العلمیة التی
تلجا الیها لحساب الاحتمالات
تمكنها من تحسدید ما تعطی
لمجموع المؤمن لهم من تعویضات
وما تأخده منهم من اقساط

الفرر فيه يسيرا ان لم يكن

٤٤.

**ξξ.** 

ξξ.

ξξ.

فى مدة معينة تحديدا يقسرب أندقة فينتفى الفرر أو يقل ٣٦٤ تانيا: الرد على هذه الشبهة

(أولها): أن عقد التأمين الذي

٣٩ وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة:

تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذات لا ينشىء علامة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم وليس في أصول الفقه الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه ان يؤسس هذا الحكم على علاقة وهمية لم ينشئها عقد التأمين ، وبالتالي يتعذر عليه معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من طرفيها طرفيها

(ثانيها): اذا سلمنا وجود مثل هذه العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكسرة وقواعد الاحصاء تمكن هدده الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم

(ثالثها) اذا سلمنا أن الفسرر في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التسامين بسبب كثرة العقود التي تبرمها وبفضل ما توافر لديها من وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم

فان هذا لا يفيد جواز عقد التأمين لخلوه من الفرر ، بل يجب ان يبقى هذا العقد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسسسية للمستأمن

والوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والفرر أو خففت منه في جانب الشركة لم تتوافر المستأمن المعين فلم يقدر على تحديد ما يعطى وما يأخذ ، فلم يتفير موقفه وبقى العقد في حقه قمارا ومراهنة

والخلاصة ان اصحاب هساده الشبهة اذا سلموا ان العقد يعد غررا وقمارا ومراهنسة بالنسبة للمستأمن في علاقت بشركة التأمين فان الحكم يجب أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجمسوع الستأمنين

وما تأخذه منهم باسستهمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء لأن مثل هذه الوسسائل لم تتوفر في جانب المستأمن فبقى على حكم علاقته بشركة التأمين وقسسد كانت باتفاق هولاء الباحثين غيررا ومراهنة

الشبهة الرابعة : يسارة الغرد
 لأته متوقع غير مفاجىء :
 اولا عرض هذه الشبهة

. } } يرى بعض القائلين أن الفرد في عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤتر في المقد بالبطلان والمنع واستدل هولاء الباحثون على يسارة الفرر بأن شركة التأمين تتوقع هدا الفرر وتقدره وتحسب حسابه وتعدله ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه فالم يكن من الفرر المربك المفاجىء

٤١١ وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغرر المفاجيء والفيرر المتوقع ، واعتبار الأول من الفرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع والحظر بخسلاف الثاني فانه لا يؤثر في صحة المعاملة

> ثانياً: رد هذه الشبهة \$ \$ Y.

وردنا على هذه الشناسيهة من 133 وجهين

( أولهما ) : إن اعتبار المفاجأة 133 أو التوقع مناطأ للتفرقة بين الفرر الفاحش والفرر اليسيم أمر لا دليل عليه في الشرع . الاسلامي ،

فبيوت القمار ومحلات الرهان 133 تعد للأخطار المتوقعية ما يفي بجبر الخسارة المترتب ة على وقوعها بوسائل تشسبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات

٢٤٤ ( وتانيهما ) على قرض تسليم أن الغرر في التأمين غرر يسمير

في جانب الشركة لأنها تتوقع الخطر وتحسب حسسابه اذا سلمنا ذلك في جانب الشركة فانه يبقى هذا الفرر الفاحش في جانب المستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة

٢٤٢ الشبهة الخامسة: عقد التأمن لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن حصوله على الأمان مقسسال الأقساط:

٢٤} أولا: عرض هذه الشبهة

٢ } عنول بعض المجيزين للتأمين : أن عقد التأمين لا غرر فيسسه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ويفسرون ذلك بقولهم : أن المعاوضة في التأمين باقساط النمسا هي بين القسيط الذى يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه بمد العقيد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه

٣٤٤ . تقول الأستاذ الزرقا: أن الفرر المنهى عنسه نوع فاحش بحيث يجعل العقد كالقمار المحض اعتمادا على الحظر المجرد في حسارة واحد وربح آخر دون مقابل

٢٤٢ ثم يقول : فاذا طبقنا هسدا المقياس على التأمين وعقسده وجدنا الفرق كبيرآ ، أما بالنسبة الى المستامن فان الاحتمال فيه معدوم

أثم يقول: النا لجــــد في بعض العقود القديمية المتفق على

£ & Y

**!!!** 

**{{**{}

111

شرعیتها ما یشهد لجواز بذل المال بفية الأمان والاطمئنان على الأموال ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة

٣٤٤ فالأجير المستأجر هنا على الحراسة وأن كأن مستأجرآ على عمل هو الحراسة نجد أن عمله الستأجر عليه ليس له اي اثر او نتیجة سوی تحقیدق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنـــانه الى استمزار سلامته من عسدوان شخص او حیوان یخشی ان سنطو عليه

٣}} فالحارس ليس لعمـــله أية نتيجة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقب التأمين ببذل فيه المسستأمن جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التى يخشاها

}}} الرد على هذه الشبهة :

}}} وهذه الشبهة باطلة من وجره تسبعة :

الرالوجه الأول): لا نسلم أن الفرر المنهى عنه هه الذي يجعل العقد كالقمسار المحض يعتمد على الخطر المحسرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الفرر الذي ورد فيه النهي ٬ وهــو الفرر في الحصول وقد تقدم

اصل العوض يقع في قدره وفي أجله ، وأن الكل مؤثر في بطلان المعاوضة

( والوجه الثاني ) القنول بأن المعاوضة تحصل بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول بخالف الواقع من جهتين :

( اولهما ) أن الذي يظهر من نص القانون وقصيد العاقدين ان الموض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله المستأمن في مقابل الأقساط هو مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وليس الأمسان المدعى

ومن القواعد السلمة في مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحسرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقيدوق والتزامات متبادلة

 ٤) واذا كان للفقيسة أن يفترض ما ينافي قصيد العاقدين في عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الفرض فانه بكون قد حكم في عقد غير قائم موهما ان الحكم ينطبق على المقسد الموجود

٥ } } " ( ثانيهما ) أن نصوص القانون صريحة أن الترام الؤمن بدف ع أن الفرر كما يقع في حصول ملغ التأمين التزام احتمالي غير

**{{V}**}

( الوجه الثالث ) القصول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقسساط هو الأمان والطمانينة قول يجانب الصواب

ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء القانون تؤكد أن العوض الذي سعوز اخذ المال في مقابلته يجب ان يكون مالا خرج من ذمة احد المتعاقدين ، ودخل في ذمية

( الوجه الرابع ): القبول بان 110 شركة التأمين هي التلي تمسيح الأمان والطمانينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشيعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لفيره ، فيكون التعهاد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتمهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتمهد باسعاد شيخص او بمنحه الثقة أو الرجاء أو الأمل ( الوجه الخامس ) القدول بأن 133 الأمان هو العوض الذي منحته الشركة للمسستأمن مقابل الاقساط التي يدفعها وأن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطير نتيجة هذا الأمان وتمرَّته ، قلب للحقائق

( الوجه السادس ) إن قياس **{{**1} عقد التأمين على عقد الحراسة قياس فاسد لسبين

( السبب الأول ) أن الأجرة التي ٧٤٤ وبذلك ثبت يقينسا أن سبب 133

بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل اللي قام به الحارس وليس في مقابل الذي أحس به المستأجر في مدة الاحارة

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسبأ كان يمكنه الحصول عليه لو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستاجر مدة الحراسية فاستحق عوضاً عن ذلك . ومما يدل على أن الأجرة في مقابل الممل لا الأمان أمور ثلاثة :

٦٤٤ ( اولها ) : أن الحسارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعا ولو فات الأمان بسرقة المحروس أو هلاكه لأن الموس المقابل للأجرة هو الحراسية وقد فعل

٧ } } ( و ثانيها ) : أن الحـــارس يستحق هذه الأجرة اذا قام بالحراسة ، ولو ادعى أنه لم يحس قط بالأمان في مسلقة حراسته لأن الأجرة في مقابل الحراسة لا الأمان

لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وحد الأمان في جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة في مقابلة عمل الحراسة ولم يقسم به لا في مقابلة الأمان

**ξο.** 

101

101

استحقاق الأجرة هو العمــل وليس الأمان ، وعلى هذا يكون القياس على عقد الحراسية قياس مع الفارق

١٤٤٧ ( السبب الثاني ) : أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه في مدة العقد بسبب لا يد لها فيه قياسا على الحارس

( الوجه السابع ) آذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن في الحالين : حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه، فانه لا يلزم منه نفى الفــرر والاحتمال

ولقد قال بعض هـــؤلاء : أن **{{{**} المستأمن يعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الفرر ويندفه الاحتمال وهذا غير صحيح ، فان المقابلة للأمان ليس قسطا واحدا بل عدة اقساط

٩ } } ( الوجه الثامن ) القـــول بان المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمسان الذي تمنحه شركة التـــامين وان المستأمن لا يبقى لديه بمسد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه، فوق أنه محض تصور وخيال

٥٠ ومما يؤكد بطـــلان القول بان الأمان هو الموض الذي تمنحه ٥١ ثانياً: رد هذه الشبهة

شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن

( الوجه التاسع ) : ان الأمان او كان هو العوض الذي التزمت الشركة ببذله للمستأمن في مقابل الاقساط لاستحال على الالتزام

٥٠٤ ويترتب على هذا الفسنخ عدم استحقاق شركة التهامين للأقساط فيما يستقبل من الزمان لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ولم يكسن فوات الأمان بسبب وقسوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض

الشبهة السادسة: عقد التأمن 101 لا غرر فيه بالنسبة للمستامن لرضاه بالفرر

أولا: عرض هذه الشبيهة 103

يقولون: أن عقد التأمين لا غرر فيه للمستأمن لأن التأمين له نفع محض وان نزل به الخطر، لأنه يأخذ من الشركة اكثر مما أعطى من أقساط

وأما أذا لم ينزل به الخطر في مدة التأمين فائه يكون قد حصل على الأمن في مقابل ما دفعه من اقساط ، يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختيارا ، وذلك مالا يجتمع معه غبن ولا غرر

- ٥١ ويحاب عن هذه الشبهة بأجوبة
- الجراب الأول: ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل اقساط التأمين ، نوق أنه محض تصور وافتراض ينافى ما ظهر مسن قصد الماقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا بخرج من ذمة شركة التأمين ، ولا تستطيع بنه في نفس المستأمن
- ١٥١ الحواب الثاني: أن الاستدلال على نفى الفرر في عقد التأمين بالقول بأن المستامن ياخذ اكثر مما أعطى في حالة وقوع الخطر ويأخذ الأمان في مقابل الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر
- ٥٦ مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً ماليا في عقد النامين وانه يقابل الأقساط ويسسساويها استدلا ينتج نقيض المقصود
- ٥٢] مقدار العوض الذي يبذله في الحصول على الأمان قد بكون قسطا واحدأ وقد يكلسون الاقساط جميعا فهو غسير معروف عند التعاقد وهو غرر في القدار يبطل المعاوضة كالفرر في الحصول
- ٥٢ الجواب الثالث: لا سلم أن العبن والفرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والسرة فمن المبادىء السلمةان الرضا بالفرر في المعاوضـــة

- لا يصححها بدليل أن القسامر والمراهن ومن يشترى الحمل في بطن أمه وضربة القانص راض بالماوضة محتار للعرر والجهالة ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة
- ٢٥٢ المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والمراهنة
- ٣٥) لما كان كل من القمار والمراهنة حراما باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك وذلك يثبت بأمرين
- ٥٦٤ أولهما: دخول عقود التامين تحت تعريف كل من القمسار المقود واحدة
- ٥٣ و ثانيهما : توافر الخصائص الجوهرية لعقود المقامرة والرهان في عقود التأمين
- ٥٣ وقد اعترض القائلون بالجواز الدليل بعدة شبه تقوم كلهسا على أساس واحد 4 وهو وجود الفارق الوُثر بين عقود التأمين من جهة وعقود القمار والراهنة ن حهة أحرى
- نذكر هذه الشبه ونجيب عليها 104 واحدة واحدة
  - الشبهة الأولى 804

- أولا: عرض هذه الشبهة 804
- حاصل هـــــده الشــــبهة هي ان الراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهي به أو قات المقامر والمتراهن ، فيقتم سمال بذلك

10}

[0]

ξ o₇

103

807

103

فاعلیته ونشاطه ه انیا :رد هذه الشبهة

إهو أن اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو الوصف المؤثر في الحكم ، فتحريم الشمارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت والدليل على ذلك أمران :

إه ( اولهما ) أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات لانها قمار ومراهنة وليس فيها لعب ولا تله بل لما فيها من احتمال الربح والخسارة أي لما فيها من الفرر والاحتمال

ویقسسول: وضربة الفائض والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ومعنى النهى ما فى كل مسن الجهالة وتعليق التمليك بالخطر وقال ابن رشسسد: أن قال المسترى: أى ثوب وقعت عليه المسترى: أى ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار

٥٥} وجاء في الفروع وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان في ملكه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام:

٥٥} « لا تبع ما ليس عندك »

هه } (وثاني الأمرين): لم يقل احد

من المجتهدين ان ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التى لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمتهما لاشتراكها في علة الحكم وهى اللعب والتلهى وضيياع الوقت

الشبهة الثانية: أن القمـــار والمراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان

أولا: عرض هذه الشبهة يقولون: أن القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبرالة الشيطان يوقع بين الناساس العداوة والبغضاء ويلهيهم عن ذكر الله وعن الصلاة وهدذه أفات خلقية وشلل للقددة

المنتجة في الانسان ، وليس في عقد التأمين شيء من ذلك مانياً: الرد على هذه الشبهة:

ان أيقاع العداوة والبغضياء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وشلل القدرة المنتجة وغير ذلك من الآفات بيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما وليس ذلك علة التحسريم أو الوصف الذي به النهى

والاجماع منعقب على حرمة القمار وان لم يصد عن ذكر وعن أداء الصلاة

والربا حرام لما يؤديه من قعود المرابى عن العمل والانتسساج واستفلال حاجة الفقير والمحتاج

173.

٥٧ و كذلك الميسر يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل

٨٥٤ والخلاصة أن أداء الميسر الي العداوة والبغضاء والصلد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهي به وعدم أداء التامين الى ذلك ليس فارقا مؤثرا في الحكم

٨٥٤ الشبهة الثالثة : عقد التامين يقوم على اساس ترميم الكوارث أولاً: عرض عذه الشبهة: ₹ö∧

ان عقد التأمين يقوم على اساس ترميم الكوارث التي تصيب الانسان في نفسه أو ماله ، ومن ثم فان التأمين يمنح الأمان من الكوارث قبل وقوعها بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المخاطر

> ثانياً: رد هذه الشبهة 809

وردنا أن الأمـــان لا يؤثر في المماوضة بالحل والنحسريم الأمورية

١٥٩ (أولها): أن توقع الضرر من حادث معین لا بجیز لمن توقدح هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنطوى عليه من ربا او غرر او قمار بفية اصلاح هذا الضرر ، ولم يبح التسارع الوصول الى الغايات بوسسائل محرمة كالمماوضات التي تنطوي على الفرر والقمار

٥٩ ان ترميم آثار الأخطار وجبو ما تجره على الناس من اضرار

أمر يتفق مع مقاصد الشسارع وذلك الجبر يجب أن يكسون بالوسائل المشروعة ، وليس عقد التأمين وأحدآ منها

٦٠٠٤ أن سلوك الوسيلة المحسومة لتحقيق المقاصد المشروعة يفوت مقصدا شرعيا آخر ؛ والتسارع قاصد تحقيق حميع مقاصده فجميع المدخرات واستثمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال المقصد والوصيول الي ذلك الهدف عن طريق المصارف التي تقوم على أساس نظرية الفائدة بل على أساس شركات المساهمة أو عقود القراض مثلا

٠٦٠ ومن القطوع به أن أهـــدان التامين ومقاصده من التعاون بین الناساس علی تفتیت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي نستج عن هده المخاطر

١٠١٠ ثم أن الشريعة جاءت بنظهام محكم واحكام عادلة في مجال التضامن والتكافل والتعاون ٢٦١ ( ثانيها ) • أن الوصف وهــو ترميم آثار المخاطر قد يوجد في المعاوضة ويتخلف الحسكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان بمنعان شرعا ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر

الشبهة يسلمون بأن عقد التأمين

**{7**{

171

{70

**{70** 

170

يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد من مستامن واحد أو وعدد قليل منهم فالوصف وهو ترميم آثار الكوارث موجود في هده المعاملة غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فدل وجوده على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع ثبوت حكم الأصل في الفرع ألا أن أصحاب هداه الشبهة يسلمون بجواز التامين في حالات لا يقوم فيها التامين بترميم آثار الكوارث

٦٢٤ ففى التامين على الحياة مثلا في حالة البقاء مثلا يستحق مبلغ التامين اذا بقى حيا في مسدة معينة

۱۳۶ (خامسها) ما تقسدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عسن التأمين وصف الفرر

۲۱٤ المطلب الثالث: التسسيهات الواردة على دليل الربا

٦٤ غلنا: ان هذه العقود تتضمن الربا بنوعيه ربا الفضــل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة:

( الوجه الأول ) : ان عقد التأمين هو اتف اق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدف المستأمن مبلغاً من المال في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً من المال ، فكان بيع النقد بالنقد الى اجل

وهو النساء عند التساوى
( ثانيها ) أن عقد التأمين على
الحياة للبقاء يتضمن تعهدد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الأقسداط المدفوعة مضافا اليها فائدة ربوية ( ثالثها ) أن أكثر العمليدات التى تمارسها شركات التأميد تقوم على أسساس الربا فهى تستثمر أموالها في سسندات بفائدة وتقرض منها بضدمان وثبقة التأمين بفائدة ، وقدد أوردوا بعض الشبهات نسوقها مردودا عليها

٦٢٤ الشبهة الأولى

١٦٤ أولا: عرض هذه الشبهة

اننا نتكلم فى التامين من حيثهو نظام قانونى ، ولا نتكلم فياما تقوم به شركات التأمين ملى اعمال وعقود أخرى مشروعه أو ممنوعة

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتماله! على الربا لكنه يرى ان هسد! الدليل في غير محل النزاع ثانياً : ود هذه الشبهة

٥٦٥ ثانيا: رد هذه الشبهة ما در در هذه الشبهة ما دران و در

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين :

( أولهما ) أن الفقيه يحكم على التامين باعتباره عقداً أبرمت شركة التأمين مع المستأمن ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاما يؤدى الى مصلحة مشروعة أن صاحب هذه الشبهة يسلم

بحرمة العقود التي تبرمهـــــا شركات التأمين لاشهتمالها على الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن

الأحكام

بامكان و جود عقد تأمين لا تقترن ٦٧ } به شروط ربویه ۲ و آن شرکات التأمين قبلت أن تخلص عقودها من هذه الشروط فردت قيمة الأقساط للمستأمن في التامين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشسترط فوائد ربوية ولم تقرض بفائدة على وتائق التأمين ٦٦ خلصت جميع العقود من مشل هذه الشروط وهو ما يتعلل عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبير في توزيع الانتاج

الشبهة الثانية **173** 

اولا: عرض هذه الشبهة £17

ان فكرة التأمين التعاقدي قائمة 173 من أساسها على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار من مفاحآت

٦٧} واذا صح أن يقال : أن في هذا ربا لوجب تحريم نظام التقاعد والمماشات لموظفى الدولة

٦٧} وحاصل هذه الشبهة أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ اكبر منه بعد مدة يعد ربا في غير عقود التأمين ، أما في عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التامين

التعاقدي تعاون على جسسر الأضرار الناشئة عن الأخطار كالتأمين التبادلي ونظههام المعاشات سواء بسواء

( وثانيهما ) أن مع التسليم ٢٦٧ ثانيا: الرد على هذه الشبهة عقود التأمين التي تبرمهـــا شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، افشركة التامين تتعهد بدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهـــد المستأمن بدفع الأقساط

٦٧ والمستامن يتمهد بدفع اقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التامين

٦٧٤ والتبرع المدعى في التأمين يقوم على أفتراض أن هناك أتفاقاً أو عقدا بين جميع المستامنين فتنتفى الماوضة ، وهذا موجود فى التأمين التبادلي

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد **ለ**ፖ} لا يتضمن النص على أن ما يدفع من اقساط فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فائما يدفع تبرغا لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق

٦٨ ٤ وكذلك الحال في نظام المعاشات الذي تقوم الدولة به فانـــه لا يقصد به الربح وما يتنازل عنه الموظف من اقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت به صفة معينة

٦٩ ونخلص بعد هذا الى هـــده الخلاصة التي تحتبوي على منطق موصل الى نتائج قطعية

واستعمال الأرقام لمسسالم الاحصاء الدكتور جلال الصياد

التأمين عقد بين طرفين الحدهما يسمى المؤمن والشانى المؤمن والشانى المؤمن له، ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدى مبلفا من المال الى المؤمن له فى حالة وقوع حادث أو تحقق خطر مبين فى العقد

(۷) وينقسم التـــامين من حيث الشكل الى توعين اســاسيين وهما

۷۰ (۱) التأمين التبادلي أو التعاوني
 (ب) التأمين بقسط

۷۰ وسوف تكون دراستنا حبول الشكل الثانى ، لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهسندا النوع من الشركات تقوم على الساس تجارى

(۱) وهذا الشكل من التأمين يضم انواعا كثيرة تبعا للأخطار ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية:
 (1) التأمين الشخصى (ومنه التأمين على الحياة)

(ب) تأمين المتلكات ( التأمين على الأشياء )

(ج) تأمين المسئولية المدينية ( التأمين من المسئولية )

 ۷۰ ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات حول الحسم على التأمين بأنواعه

. ٧} الاتجاه الأول:

٧٦ تحريم التأمين على اساس: ٧٦١ - الضمان فيه التزام ما لا ٧٢يلزم

.٢ ـ فيه اكل أموال النــاس بالباطل

۲۱ ۳ – فیه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل

إ ـ فيه غرر وجهالة وبهما
 الا تصلح العقود

ه ـ يخالف قواعـــد الميراث
 والوصية

٦ ـ يتضمن الربا
 ٧ ـ معظم شروطه فاسدة
 ٨ ـ لا توجد ضرورة اقتصادية
 توجيه

٧١} الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على اساس:

1 - الأصل في العقود الإباحة

7 - التعاون على دفع الضرر

٣ - هو تجارة تتم عن تراض

3 - الأخذ بأسباب الحدر

٥ - هو ضرورة وعرف

٦ - يقاس على:

٧١] (أ) ضمان خطر الحريق

(ب) الاستئجار على الحراسة
 (ج) نظام العواقل في الجنايات
 (د) عقد الموالاة

٧١ الاتجاه الثالث:

{VI

اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر وساركز على الشبهات التي تتعلق بالمخاطرة والحظوظ والصدف ، والتي لها علاقة وثيقة بنظيرية الاحتمالات وعلم الاحصاء

الرهان أو القمار

الرهان أو القمار اتفااق بين طرفين أحدهما (المراهن)

والثاني (اللاعب) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب ميلفا من المال (ميلغ الرهان ) في حالة وقوع حادث معين ، ٤٧٤ السبب من تعريف الاحتمالات وذلك مقابل اشمستراك يؤدبه اللاعب الى الراهن

٧٢٤ المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان: بلاحظ من التعريف الشبه التام بين عقاد التأمين واتفاق الرهان كما هو موضح بالجدول الآتى

> ٧٢} التأمين = الرهان المؤمن = المراهن الؤمن له = اللاعب

مبلغ التأمين _ مبلغ الرهان قسط التأمين = اشتراك الرهان يؤخذ مبلغ التأمين عند تحقق حدث معين _ يؤخـــد مبلغ الرهان عند تحقيق حدث معين ٧٣٤ حساب الاشتراك في حالة الرهان أو القمار

٧٣٤ حتى لا يخسر المراهن فهو بأخذ اشتراكا من اللاعبين (كل على ٧٤) حدة ) يحدده حسب المعادلة الاشتراك = القيمة المتوقع ان

يكسبها اللاعب _ مبلغ الرهان x احتمال وقوع الحادث المبين ٧٣} مثال:

أتفق مراهن مع لاعب على أن يدفسع له عشرة دنائير اذا رمي قطعة نقود وظهــرت الصــورة الى أعلى

٧٣} (الحل):

x الاشتراك = مبلغ الرهان

ظهـور الصـورة الى أعلى سے ۱۰ × لم ہے ہ دینارات ٧٣٤ الاحتمالات

في هذا المجال أن بعض العلماء الذين ناقشوا موضوع ألتامين ذكروا ان نظام التأمين يرتكز على اساس احصمهائي ينفي عنصر الاحتمالات والحقيقة غير

إلا وفيما يلى تعريفان للاحتمالات: ۱۷۶ (التعریف الأول)

اذا كان عدد الطرق التي يمكن أن تقع نتائج تجربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق جميعسا متساوية في امكانية وقوعها وكان من بينها (س) يمكن أن قلم بها حادثة ما ( ا _ مثلا ) فانه يقال: أن أحتمال وقوع الحادث ( أ ) هو = س / ن

التمريف الثاني ( التعسسريف **EVE** التجريبي )

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تحسيرية ما تحت نفس الظروف هي (ن ) وكان عدد المرات ( من بينها ) التي لوحظ فيها حدت ( أ .. مشلا ) هي ( س ) فيقال: إن احتمال وقوع الحادث (١) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن / س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبرة من هــذا التعريف يتضح أن التكسيران النسبي للحدث (١) هو س/ن

AV3

£VA

٤٧٩

وقد لوحظ أنه عنسدما يزداد عدد المحاولات (ن) فان هده النسبة تسستقر الى قيمسة ممينة هى احتمال وقوع هذا الحادث

٥٧٤ (1) باستخدام التمريف الأول:

٧٥ (ب) باستخدام التعريف الثاني:

٧٦} جدول الحياة (٢)

٧٦] قاعدة الأعداد الكبيرة

٧٧} قسط التامين:

٧٧} لكى تحدد شركة التأمين القسط الذى يدفعه المؤمن له تراعى ان تكون الأقساط واستشمارها بسعر فائدة مركبة كافيسة للأمور الآتية:

۱ - ۱ - تعویض الحسائر أو دفع مبلغ التأمین فی المستقبل

٧٨٤ ٢ دفع المصاريف الادارية

۲۷۸ ۳ ـ تكوين احتياطى لمقابلة الطوارىء

٧٨٤ } ـ ترك فائض معقول من الربح

٧٨٤ ولحساب القسط التجارى يحسب اولا القسط الصافى ثم يضاف اليه نسب معينة بما يقابل المصروفات اعلاه

٧٨ حساب القسط الصافي:

٧٨ القسط الوحيد الصافي ...
 القيمة الحالية لمبلغ التأمين ×
 احتمال وقوع الحادث المؤمن ٧٩
 ضده

۲۸ ويمكن تجزئة القسط الوحيد
 الصافى على أقسساط دورية
 متساوية بحيث تكون :

القيمة الحالية لجميع الأقساط = القسط الوحيد الصافى

الفرق الوحيد بين المعادلة التى يستخدمها المراهن والمؤمن هو أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحسدت المتفق عليه ( بالطبع اذا تأخر يدفع فوائد تأخير )

المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمن . اذن لايجاد قيمة القسط :

ا ـ تحسب القيمة الحالية
 لبلغ التامين باستخدام جداول
 الفائدة المركبة

٢ - يحسب وقوع الخطير
 باستخدام:

( 1 ) جداول الحياة لايجهاد احتمالات الحياة أو الوفاة في حالة التأمين على الحياة

(ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضده في حالات التأمين الأخرى

۲۹ وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن :
 (أ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين

(ب) الاحتسمالات تلعب دورآ أساسيا في التأمين وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها

تطبيق المثال الأول: عقد الوقفية البحتة : وفيه تتمهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمن له اذا عاش لسن معينة وفي هذه الحالة:

القسط الوحيد الصياف = القيمة الحالية لمبلغ التامين x احتمال عيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة . اما الجزء الشسسانى فنحصل عليه من جداول الحياة

٨٠ المثال الثاني : عقد التامين لمدى الحياة

٨٤ القسط الوحيد الصلاق = القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عام :

يد احتمال موت المؤمن خـــلال العام الأول

القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عامين

پد احتمال موت المؤمن له خلال المام الثاني

مد القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة اعوام

پد احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث وهكذا

## الأخطاء المطبعية الواردة في هذا الجزء

السطر	أم الصفحة	الصوابرة	الخطا
10	٣	للغرماء	وللفرماء
<b>*</b>		والابتلاء	والابلاء
1	٧	يحابي	بجابي
۰	<b>Y</b>	او معینا	او میتا
18	18	تر که	نر که
18	18	بتلف	يتلف
H	18	ترك	نزل
1.	10	أن يخلط	يخلط
14	18	الكيا	الكليا
•	41.	عن عائشة	عائشة
Y •	**	فحدوثه	فحدثه
14	**	ابن حسان	بن حسان
48	<b>P9</b>	لتنتهين	لتنهين
70	<b>**</b>	فأتاها	فأناها
<b>Y</b>	<b>ξ.</b>	لا يعيد الحجر الا	لا يعيد الا
1		عاقل	علمل
1.	· {o	الجوري	الجوزى
18	73	حجر	بحر .
10	٤٦ .	صفيرة	صفره
10	01.	مداينة	مدانية
<b>o</b> .	94	احتجاج	اجتجاج
**	۳٥	الخصاف	الجصاف
1	7.7	نفسه	نفس
<b>**</b> .	<b>Y</b> {	ذمة	دمة
٨	1.0	مستقل	مستقبل
19	371	قوضأ	فرضا

السطر	الصفحة	الصوابرقم		الخطا
17	140	المقارضة		المقاوضة
70	177	يعلم		بملم
<b>(</b>	188	والزعيم		والزعم
•	187	رايين		رأيان
STI THE	1189	ھی		هم
18	10.	ومطالبته	i i i	ومطالبة
	۱۸۳	قبل		فبل
17	184	الجنابة		الجنابة
10	195	ضمنه		صمنه
<b>V</b>	7.1	وان		فان
-	11.	والفسخ	! !	وانفسح
	11.	ق الصفقة	قولا تفري	قولا الصفقة
**	11.	ق الصفقة	قولا تفري	قولا الصققه
•	711	ضمائها		صمانها
	717	القصاص	: :	الفصاص
10	717	هجي		هجمي
**	717	الأحمسي		الأحمس
1	111	ابو محمد	 	او محمد
- <b>1</b> •	**	بضبون		بضحون
19	777	ٔ یصبح فاذا	الأصلى فانه لأ	الأصلي فاذا
•	779	على	-	على: ً
	777	على		على"
18	737	علی		على:
		مه الضمان	فلز	فلزمه الضامن
19	F37 ·	لضامن بع <b>د</b>	وتبرأ ذمة ا	تبرأ بعد
•	Yo.	لحيق		تحقيق
7	101	يؤدي الي	ذلك	ذلك الى
**	704	تقع		تقبع
<b>Y</b> •	17.	الؤمنون		المومنين
18	777	131		ادا
•		• :		

السطر	الصفحة	الصوابرقم	الخطأ
17	<b>***</b>	التجارية	النحارية
<b>*1</b> -	۲۷۰	کبیر	کثیر .
9	440	ابن	بن
<b>{</b>	197	معدا لقبضه	معد القبضة
19	797	بخبت	نجيب
7	Y1.	يلحقه	يلحفه
٨	41.4	تری ان عقد	تری عقد
77	44.1	وابداء	وابداع
77	777	غير	غبر
١٨	777	تۇتم بە	ئۇتم بھا
77	754	الحظر	الخطر
18	788	صيعة	صنعة
77	701	للمقود	للمقود للمقود
17	774	و قس	و قیس
VE	۲٦٧	بينهما من العداوة	بينهما العداوة
11	.444	فقضى أن دية	ان دية
Y	<b>770</b>	كالهيئات	كالهبئات
11	777	تعويضا	تعريضا
٦	77.1	فقيراً	فقيرا
7	****	فباذل	فياذل
11	3.47	او نابت	ار نائب
7	7.7.7	حددو ها	حدودها
74	710	المتعاقد	التعاقد
10	<b>ξ.</b> λ	حشوهما	حثىوها
18	<b>£1.</b>	العثصر	العصر
77	(17	أن الذين يخالفوننا	ان يخالفوننا
, <b>T</b>	170	بالحظر	بالخطر
14	E73	المُو َّمن	المؤتمن
<b>(</b>	173	فيه	<b>ن</b> به
77	871	يفرض	بفرض

السطر	م الصفحة	الصوابرة	الخطأ
7.8	277	فترتب على النزاع	فترتب النزاع
<b>. </b>	133	الفرر	العرر
9	884	نظام التأمين وعقده	نظام وعقده
1.	133	المقود	النقود
<b>A</b> i	<b>{{o}</b>	وقصد	وقصد
•	733	للمستامن	للمستأجر

808

المقامر ة.

## ننبيــــه

طبقاً للقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥١ لا يعاد طبع هذا الكتاب او جيزه من أجزائه الا باذن مؤلفه ومحقق أصله سيواء منها المحقق والمؤلف أو باذن من ورثته من بعده ومن أقدم على ذلك فسوف نقدمه للقضاء العادل فأن عجزنا عن ذلك لخبث الفاعل ومكره السيء (ولا يحيق الكر السيء الابأهله) فسوف نخاصمه أذا تساوت الاقدام بين يدى الله ويعيلم كل أمرىء ما قدمت يداه وناخذ حقنا عند أحكم الحاكمين ٢٠٠

وكتبه الفقي: محمد نجيب الطيمي

تم بحمد الله الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر وأوله كتاب الشركة